السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية

(دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند)



تأليف

الدكتور عدنان خلف حميد البدراني

كلية العلوم السياسية. قسم العلاقات الدولية

جامعة الموصل



السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية

دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند

الطبعــة الأولــى

1437هـ - 2016م



الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2015/1/200)
رقم التصنيف: 327.95.56
المؤلف ومن في حكمه:
عدنان خلف البدراني
الناشر
الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن
عنوان الكتاب:
السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية
(دراسة مقارنة) لكل من اليابان والصين والهند
الواصفات:
/ السياسة الخارجية/ / شرق آسيا/ / البلدان العربية/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عـن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عـن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عـن رأي شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-590-19-2

السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى

تجاه المنطقة العربية

(دراسـة مقارنـة)

لكل من اليابان والصين والهند

تأليف

الدكتور عدنان خلف حميد البدراني

كلية العلوم السياسية - قسم العلاقات الدولية

جامعة الموصل



الأكاديميون للنشر والتوزيع

بسم اللـه الرحمن الرحيم

" يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللـهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللـهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ {13/49} " الحجرات: ١٣

الإهداء

إلى الروح التي ضحت بسخاء ...

وكابدت العناء ..فعانقت السماء والدي رحمه الـلـه

إلى منْ...

أثقلـتْ الجفونَ سُهـداً وحمّلـتْ الفؤادَ هَمــاً

أمـي الحـبيبـة

إلى من زرع في نفسي الأمل وأعطاني كل الحب

زوجتي العزيزة

إلى فلذات قلبي

أولادي

إلى بلدي الحبيب ... العراق

أهدي هذا الجهد المتواضع

المقـــدمة

بانتهاء فترة الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي شهد العالم تغييرات سياسـية تمثلـت بتفـرد الولايات المتحدة بالقرار السياسي الدولي وتغيير شـكل النظـام الـدولي بمـا يـتلاءم وإمكانيـات القـوة التـي تمتلكها الولايات المتحدة، إلا أن السياسة التدخلية التـي تبنتهـا الإدارة الأمريكيـة في التعامـل مـع القـضايا الدولية لاسيما في المناطق الأكثر توترا من العالم، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، والتي وصلت مرحلـة التدخل العسكري قد حفزت قوى دولية صاعدة وجديدة وجدت نفسها أكثر قدرة على التعاطي مع قضايا وأزمات ذات طبيعة دولية تحل محل الاتحاد السوفييتي في المـشاركة بـالقرار الـسياسي الـدولي وبمـا يلبـي مصالحها. من بين أبرز هذه القوى الصاعدة الجديـدة الـدول الكـبرى في القـارة الآسـيوية، اليابـان والـصين والهند التي لم تكن خارج نطاق موجات التأثير التي طالت العـالم اجمـع، بـل إنهـا قـد تكـون مـن الـدول صاحبة الفرصة الكبرى في مثل هذا التأثير والتغيير الذي حصل في خارطة القـوى العالميـة لقربهـا الجغـرافي والهرمي في سلم التوازنات من التغيير الذي حدث.

ولا جدال في أن ظهور هذه القوى الجديدة بإمكانها أن تحـل مكـان القـوى العظمـى المتفككـة - الاتحاد السوفييتي- في تبني المواقف السياسية تجاه الكثير مـن القـضايا الدوليـة المعـاصرة وعلاقـة قـضايا منطقة الشرق الأوسط، لاسيما المنطقة العربية. ويتوقع الكثير من المحللين أن هذه القوى الآسـيوية سـوف تتبوأ مركز الصدارة في الشؤون العالمية في العقود القادمة رغم ما بينها من خلافات

ونظراً للأهميـة الجيوسـتراتيجية والاقتـصادية للمنطقـة العربيـة بـصفة عامـة، والخليجيـة بـصفة خاصة، إذ أنها تعد من المناطق المهمة باعتبارها مصدراً مهماً من مـصادر الطاقـة العالميـة وشريانـاً حيويـاً للتجارة الدولية. كل هذه المقومات جعلت هذه القوى الآسيوية تؤدي أدواراً إيجابية - بصورة أو أخـرى - تعمل على استقرار المنطقة العربية حفاظا على المصالح التي تمتلكها لعـل مـن أبرزهـا الـنفط، فـضلا عـن الأسواق العربية الكبيرة.

فاليابان وهي القوة الاقتصادية والتقنية صاحبة الاستثمارات الكبيرة في جميع أنحاء العالم ومن ضمنها المنطقة العربية من ناحية، ولحاجتها إلى المواد الأولية المتوفرة في هذه المنطقة من ناحية أخرى. فهيتعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم،وأكبر الدول المستهلكة لنفط المنطقة. ويقدر ما تستورده اليابان من الدول العربية من النفط والغاز ماقيمته 150 مليار دولار سنويا. وهو ما جعلها تفكر في إيجاد دور أساسي في هذه المنطقة، خاصة منذ الصدمة النفطية الأولى عام 1973، وتزايد اهتمامها بالمنطقة بعد عام 1991 [1].

فضلاً عن إن حليف اليابان الأول وهي الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة الكلمة الأولى عالميا والمهيمنة على سير التفاعلات الدولية شكل حافزا نحو دفعها لدور أكبر في الاستقطاب العالمي وظهور دعوات داخل اليابان لاستغلال هذه الفرصة المتاحة أمامها للانطلاق نحو العالمية، ولعل أبرز ما يوضح ذلك محاولتها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن في إطار إصلاح نظام الأمم المتحدة.**أما الصين** التي تمتلك مقعداً دائماً في مجلس الأمن كما تمتلك الأسلحة المتطورة، والتي أضحت بالفعل تشكل قوة اقتصادية صاعدة ومع نموها الاقتصادي وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية والاستثمارات والمواد الأولية، تغيرت ملامح سياستها الخارجية تجاه الكثير من مناطق العالم المختلفة ومنها المنطقة العربية.

والجدير بالذكر أن الصين كانت في أوائل الثمانينات من القرن العشرين مجرد اقتصاد زراعي مكتف ذاتياً، إلا أنها أصبحت في عام 2005 سادس أكبر اقتصاد في العالم، وبلغ إنتاجها المحلي الإجمالي 1،2 تريليون دولار، وتجاوز نموها الاقتصادي السنوي 9% وتعد وفقا لبيانات عام 2006 رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا. كما تمتلك نحو 100مليار دولار من احتياطيات النقد لتصبح واحدة من كبريات الدول التي تملك احتياطيات من النقد الأجنبي. كما تعد صاحبة أعلى معدل نمو في العالم خلال ثلاثين سنة ماضية. وقد

---

(1) د.مسعود ظاهر، "تكنولوجيا اليابان وتطور الإنتاج العربي"، **صحيفة البيان الإماراتية**، 12 ديسمبر 2012.

استطاعت في المدة من العام 2004 إلى 2010 تجاوز كل من اقتصاديات فرنسا وبريطانيا وألمانيا ولتحتل مكان اليابان في منتصف عام 2010 لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نما إجمالي حجم اقتصادها في هذه المدة المذكورة من 1،9 تريليون دولار إلى5،4تريليون دولار، علما بأنه كان يبلغ 309ملايين دولار فقط عام 1980. كما تعد الصين أكبر دولة مصدرة وثاني أكبر مستورد في العالم. وهي الدولة الأولى في العالم في تحقيق الفائض التجاري، وفي تحقيق أكبر احتياطي نقدي، إذ نمت احتياطاتها النقدية من 167مليون دولار عام 1978إلى أكثر من 2 تريليون دولار نهاية العام 2009. هذه القوة الاقتصادية التي تمتلكها الصين على مستوى العالم جعل صانع القرار السياسي الصيني يفكر في إعادة تقييم دور بلاده على المستوى العالمي، لاسيما منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا المنطقة العربية.[1].

أما الهند فهي القوة الناهضة والأنموذج الإيجابي للدول النامية والتي تمتلك من عناصر التفوق العلمي، لاسيما الأسلحة النووية والصناعات المتقدمة، في مجال الحاسب الآلي والصناعات الثقيلة والبرامجيات، هذا ما يؤهلها للقيام بدور فاعل في النظام الدولي الجديد.

فقد نما اقتصادها بمعدل 6% سنوياً بين عامي 1980-2000، وبنحو 8،6 % بعد عام 2000. وخلال السنة المالية لعام 2007 قفز المعدل إلى9،4% وتضع هذه الأرقام الهند بين أسرع دول العالم نمواً خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومع ارتفاع الاستثمار بنسبة بلغت نحو30% توافقاً مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي أرست الهند قاعدة متينة لتوسع اقتصادي مطرد على الرغم من أن طريق النمو سيعتمد على العديد من العوامل في مقدماتها حالة الاقتصاد العالمي، وتطور الأزمة المالية، ومدى قدرتها على التقدم بالإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام إذ تعد الاقتصاد الرابع في العالم من حيث القوة الشرائية بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، كما أن اقتصادها من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، ففي عام 2004-2005. بلغ معدل

---

(1) علي حسين باكير، " مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2011/04/21، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:www.aljazeera.net

النمو ما يقارب5،7 % وفي عام 2005-2006 بلغ 8،1%، كما أن تجارتها الخارجية بما فيها السلع والخدمات بلغت 268 مليار دولار في عام 2004-2005، وتسعى إلى زيادتها [1].

وانطلاقاً من النظر إلى السياسة الخارجية لأية دولة باعتبارها امتداداً طبيعياً للسياسة الداخلية إذ تهدف الدول من خلال تحركها على الساحة الدولية إلى خدمة قضايا التنمية في الداخل في المقام الأول، وهو ما لا تستثنى منه الدول الآسيوية الكبرى المشار إليها عالياً. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على عناصر الاستمرارية والتغيير في سياسات هذه القوى التي أصبحت تمارس دوراً متصاعداً في القضايا الدولية المختلفة والمتلاحقة، ومنها قضايا المنطقة العربية كما سبقت الإشارة.

ولما كان من غير الممكن تناول القضايا التي تهم هذه القوى الآسيوية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة، كان لزاماً على الباحث أن يركز على أبرز هذه القضايا التي يمكن اختصارها في ثلاث قضايا هي قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، وقضية احتلال العراق وتداعياته، وأمن الخليج العربي، والتي رأى الباحث أنها تمثل القضايا التي تحتل أهمية خاصة في سياسات القوى الآسيوية الكبرى محل الدراسة.

مفاهيم رئيسة:

1- السياسة الخارجية:

يمكن تلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وأرائها في السياسة العالمية، وما يجري من أحداث في العالم، وكيف تنظر إلى قضية أو حدث يشغل الأسرة الدولية وفي القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية كافة. وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط هذا الكم من الأحداث المتضاربة أتختار الدخول والتأثير بمحيطها بقوة أم تختار العزلة والنأي بنفسها عن المشكلات التي يجلبها التدخل؟. ومن

(1) بيتراس أوستر يغيشيوس، وجون بوزمان،"اقتصاد الهند: الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد"، في(مجموعة باحثين)، **الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010، ص 77-78.

الطبيعي أنه يبرز في خضم التفاعلات الدولية التي تجعل من الصعوبة على أي دولة النأي بنفسها عن الكثير من المشكلات الدولية، أن يبرز الدور السياسي الخارجي.

يعد موضوع السياسة الخارجية وما يتعلق بها من مفاهيم ومصطلحات أمراً يقف حتى الآن على أرضية مشتركة، شأنها شأن موضوعات العلوم السياسية كافة، وذلك لكثرة التبدلات والتغييرات والتباينات في الآراء والتحليلات، فالسلوك السياسي الخارجي يمكن اعتباره ببساطة الأسلوب أو الطريقة التي تنتهجها الدولة أو مجموعة الدول في التعامل مع مثيلاتها من الدول الأخرى، في إطار المنظومة الدولية، أو يعني السلوك الخارجي، أي ما دأبت عليه دولة ما من الدول من قرارات ومواقف باتت تعرف بها تجاه قضايا وسياسات.

فالسياسة الخارجية لأية دولة هي الخطة التي من خلالها ترسم العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول[1].

وهنالك من يعرفها بأنها نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي[2] وعليه، فإن لكل دولة في المنظومة الدولية سلوكاً خارجياً تسير وفقه أو تعرف وتتميز به وإن اختارت سياسة العزلة مثلاً فإنه سلوك سياسي خارجي أياً كان نوعه بغض النظر عن كونه مدروساً من عدمه. وينطلق السلوك السياسي الخارجي لأية دولة من إستراتيجية كبرى أو شاملة تضمنتها أهدافها وتسعى بها إلى تحقيق مصالحها وأمنها، عبر ما تخصصه من موارد وما تمتلكه من قوة وإمكانات مادية وغير مادية. ولكي تكون هذه الإستراتيجية ملموسة وواضحة تحتاج إلى سياسة عملية قابلة للتطبيق. تحملها سلسلة من القرارات المترابطة منطقياً خلال المراحل كافة التي يسلكها هذا التطبيق، ومن خلال السلوك الخارجي الذي تتبناه الدول يمكننا الوقوف على الكيفية التي تتفاعل بها

(1) د.فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الأمريكية**، ط ١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص ٢٣.

(2) د. علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية 1945-1982**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص23 .

الدول مع المؤثرات المختلفة التي تؤثر وتتأثر بها في النظام الدولي. فكل سلوك سياسي خارجي لابد لـه مـن اعتبارات ودوافع تفسره[1].

ويقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغاية أو الغايات التي تسعى الوحدات الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية [2]. وهو جوهر ما يتصوره صانع القرار للظروف والأوضاع التي يريد تحقيقها في المستقبل من خلال ممارسة التأثير على معطيات البيئة الخارجية. وقد ينصرف هذا التصور إلى واقـع مـادي ملمـوس كاسترداد أو تحرير أرض أو أن يشيـر إلى قيمة معنوية كـاكـتساب السمعة الدولية [3]. إن أهداف السياسة الخارجية للدول متنوعة فهي قد تكون أهداف بعيدة المدى أو قـصيرة الأجـل، وأهـداف إيجابيـة وأخـرى سلبية[4].وقد تكون عامة أو محددة، وهناك أهداف حقيقية وأخرى غير حقيقية (خادعـة)،بيـنما يـصنفها البعض إلى أهداف إستراتيجية عليا وهي التي تحظى بإجماع أو شبه إجـماع قـومي عـلى ضرورة إنجازهـا، وأخرى إستراتيجية متوسطة وهي التي تقع في سلم الأوليات بعد النوع الأول وتمتاز بثبـات أقـل مـن تلـك الأهداف التي تعلوها [5].

2- القوة

لا توجد خلافـات ذات أهميـة حـول تحديـد المقـصود بمـصطلح القـوة (power). فمعظم التعريفات المستخدمة تقرر باختصار شديد. أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو القدرة على التحكم في سلوك الآخرين. ولأن هذه التعريفات تؤكد أن محور مفهوم القوة هو التأثير، فـان بعـض محلـلي العلاقـات الدوليـة قـدموا تعريفـات

---

(1) د. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريـات**، ط5، ذات الـسلاسل، الكويـت، 1987، ص 37 .

(4) د.زايد عبيد اللـه مصباح، **السياسة الخارجية** ، منشورات Alga، مالطا، 1994، ص60.

(3) كينيث تومبسون وروي مكريدس، "نظريات السياسة الخارجيـة ومعـضلاتها"، في روي مكريـدس، **منـاهج الـسياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة د. حسن صعب، دار الكتاب العربي، بيروت، 1966، ص 50 ـ 53.

(4) د. احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، دار الكتب، جامعة بغداد، 2001، ص 144 .

(5)د. مازن إسماعيل الرمضاني، **السياسة الخارجية : دراسة نظرية**، جامعة بغداد، 1991، ص 326 – 331.

تحـاول أن تحـدد بـشكل أكـثر وضـوحاً ماهيـة القـوة. فهنـاك مـن يرجعهـا لعلاقـة بـين دولتـين، تـسمح بقيام حكومة ما بحمل حكومة ثانية على أن تتبع سلوكاً معيناً، دون إرادتها أو تمنعها من القيـام بمـا تـراه مناسباً [1].

وهناك من يرى أنه من الصعب وفي معظم الحالات التأكد من احتمال قيام الطرف الثـاني بالفعـل (س) أو منعه من القيام بالفعل (ص)، إذا لم تكن تأثيرات قوة الطرف الأول قائمة. مثال ذلـك أن اليابـان لم تستسلم للولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية ولكـن لأنهـا ضربـت بالقنابـل الذريـة عجل هذا بحدوث ذلك فقط، إذ أنها كانت قد أنهكت، وحكومتها أخذت تبحث عن طريق للاستسلام[2]

وعلى هذا الأساس يبدو واقعياً القول أن القوة هي علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الطرف الآخر،في الاتجاهات التي تحقق أهدافه، أو بما يتفق مع رغباته في وقت معين أو عبر فترة زمنية ممتدة، أو في مجال ما أو عدة مجالات، اسـتناداً إلى تـوفر قـدرات تتـيح لـه (للطـرف الأول) القيـام بذلك، وزيادة في التوضيح، هناك حاجة لأن نحدد العناصر التي تعُين في فهم طبيعة القوة.

إن القوة وسـيلة لتحقيـق غايـة، وليـست غايـة في حـد ذاتهـا. فالـدول تـستخدم قوتهـا لتحقيـق أهـداف محـددة في النهايـة. فمـن الـصعب تـصور أن الـدول يمكـن أن تـستخدم قوتهـا ببـساطة لمجـرد استعراضات عسكرية لقواتها وأسلحتها في ميادين العواصم، طالما بدا الهدف هو اكتساب أو تأكيد مكانـة سياسية دولية أو إقليمية معينة. ومع ذلك لم تزل هناك رؤى فكرية ترى أن القوة قد تكون هدفاً في حـد ذاتها. إذ أكدت الكتابات الأولى للمدرسة الواقعيـة مثـل كتابـات "تومـاس هـوبز وهـانز مورجنثـاو" عـلى أن القوة في حد ذاتها قد تمثـل قيمـة مرغوبـاً بهـا. فكـما أن رجـال الأعـمال يـستثمرون أمـوالهم بهـدف نهـائي في الحـصول عـلى مزيـد مـن الـربح المـالي، فـإن المـمارس للـسياسة يعمـل عـلى تـدعيم قوتـه أو

(1) د. إسماعيل علي سعد، **نظرية القوة: بحث في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989، ص 119-120.

(2) **المصدر السابق**، ص 120.

الحفاظ عليها، عند ذاك يجب على الدول أن تسعى إلى زيادة قوتها ودعم تأثيراتها، وإلا فإن مركزها سوف يتدهور بمرور الوقت [1].

إن التأثير لا يسير في اتجاه واحد طوال الوقت. فقد تكون الدولة (أ) هي الطرف الفاعل Actor، وقد تكون الدولة (ب) هي الهدف Target، أو العكس. فمهما بلغت قوة أحد الطرفين، فإنها معرضة لردود أفعال ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر يبقى مالكاً للقدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة [2].

إن القوة هي قيمة نسبية وليست قيمة مطلقة. فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى. تلك المقارنة التي تحدد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي. فالهند مثلاً قد تكون قوية عسكرياً بالنسبة لباكستان، ولكن الصين قد تكون أقوى منها.والأخيرة أقل قوة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والفكرة العامة للقوة تكمن في أن الدولة تكون قوية بمقدار ما تمتلكه من قدرة في التأثير في سلوك الآخرين أكثر مما يؤثر الآخرون في سلوكها[3].

إن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات؛ فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعددة الأطراف، على نحو يفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد، لاسيما عندما يكون هناك طرف ثالث يتدخل بشكل مؤثر فيها [4].

إن القوة تمثل بالعموم علاقة بين طرفين، وليست فعلاً ساكناً،أو ممارسة في فراغ. فأفعال التأثير تتضمن بالضرورة وجود علاقة بين طرفين (الدولة**أ** والدولة **ب**)على سبيل المثال تتفاعل في إطارها وسائل وأساليب التأثير في الإرادات والسلوكيات عبر فترة من

---

(1)أيرل تيلفورد، **رؤية إستراتيجية عامة للأوضاع العالمية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،1997، ص 11.

(2) Evan Lured,"Superpowers and Regional Conflicts,"**Foreign Affairs**, vol.64, no.5, 1986, p.107.

(3) عبد العزيز الصقر،"القوة في الفكر الاستراتيجي"، **التقرير الاستراتيجي السنوي الصادر عن المنتدى الإسلامي السعودي**، العدد1، 2003، ص 255.

(4) Kenneth G. Boulding,**Conflict and Defense :a General Theory**, New York Harper Torch Books, 1963, P 7

الزمن تشكل في التحليل النهائي حوار /صدام الإرادات والذي تحدد ملامحه نمط العلاقة القائمة بين الطرفين [1].

ولا تخلو مسألة نسبية القوة من تعقيدات وذلك بفعل التطورات المهمة التي شهدها العالم المعاصر كعدم توازن عناصر القوة الممنوحة للدول؛ فاليابان مثلاً قوية اقتصادياً مقارنة بروسيا الاتحادية، إلا أنها لا تقارن بها عسكرياً. كما أن مسألة امتلاك الأسلحة النووية أدت بالعموم إلى انقلابات غامضة في مفاهيم القوة، فضلاً عن تحولات عناصر القوة تدريجياً نحو القدرات المعرفية والتكنولوجية التي يصعب قياسها بعيداً عن تطبيقاتها أو إدراك ما تتضمنه سياسياً. وهنا تبدو حدة الانقسامات العالمية استناداً إلى معايير قياسية بكل ما تتيحه من وصف لمجموعات من الدول بأنها متقدمة وأخرى متخلفة أمراً طبيعياً[2].

وإذا كان هناك من استنتاج فان الدولة الأقوى هي تلك التي تزيد محصلة قوتها على محصلة قوة الطرف الآخر في الظرف والزمان أنفسهما طالما بدت قوة الدولة ووزنها متغيران يرتبطان بنسبية العلاقة مع الطرف أو الأطراف الأخرى.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن القوة تؤدي دوراً مختلفاً في السياسة الدولية عنه في السياسة الداخلية. ففي حالة وجود نظام سليم للسياسة الداخلية تحتكر الحكومة الاستخدام الشرعي للقوة. أما في السياسة الدولية فلا يوجد جهة تحتكر استخدام القوة. وبما أن السياسة الدولية هي مجال الاعتماد على الذات، وبما أن بعض الدول هي أقوى من دول أخرى، فهناك دائماً خطر اللجوء إلى القوة. وحين لا يمكن استبعاد فكرة استخدام القوة تكون النتيجة عدم الثقة والشك [3].

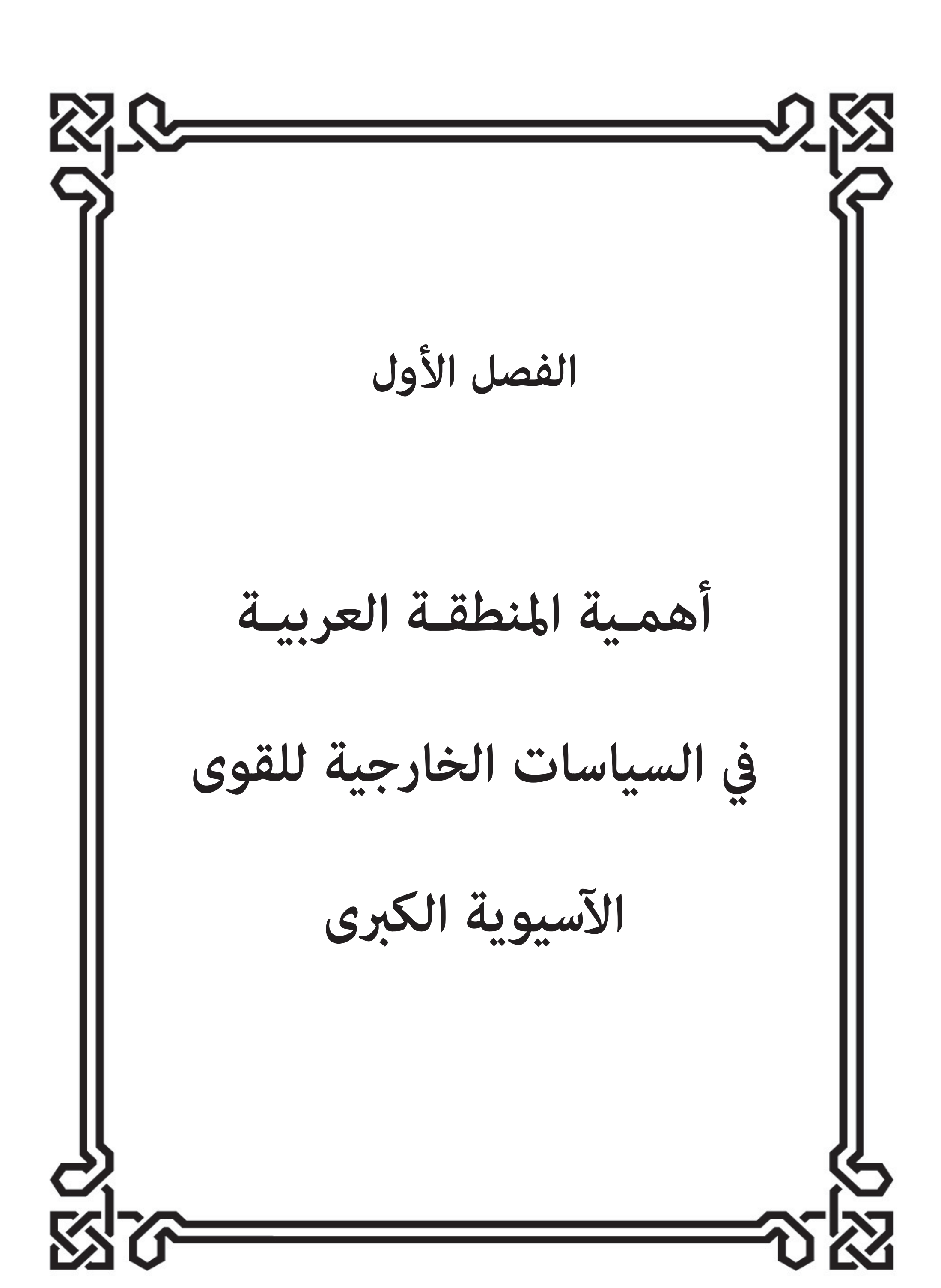
---

(1)جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1985، ص 61 .

(2) جوزيفناي ،**المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ**،ترجمة،احمد أمين الجمل،ط1،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،القاهرة، 1997،ص 18.

(3) **المصدر السابق**، ص 19.

تم تقسيم هذا الكتاب إلى خمسة فصول اهتم الفصل الأول منها بدراسة أهمية المنطقة العربية في السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى، وتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث توضح أهمية المنطقة العربية في السياسات الخارجية لهذه القوى، وجاءت في ثلاثة أبعاد هي البعد السياسي والاقتصادي والثقافي، بينما أوضح الفصل الثاني أهداف ومحددات السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية، وتضمن ثلاثة مباحث تبين أهداف هذه القوى في المنطقة العربية من خلال تأمين الإمدادات النفطية والاستثمارات والأسواق، فضلا عن هدف آخر هو تواجد العمالة في المنطقة. أما فيما يتعلق بالمحددات فقد تناولت المحددات الداخلية والخارجية التي تكبح من أهداف هذه القوى تجاه المنطقة. وخصص الفصل الثالث لدراسة السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية بطبيعة الحال. وتناول هذا الفصل سياسة كل من اليابان، والصين، والهند تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي وموقف هذه القوى في المحافل الدولية، والموقف من التغيرات السياسية التي حدثت بعد الاتفاقيات العربية الإسرائيلية. وتطرقت الدراسة في الفصل الرابع إلى السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه احتلال العراق وتداعياته، وجاء في مباحثه سياسات الدول الثلاثة تجاه الاحتلال الأمريكي للعراق. وتم البحث أيضا في موقفها من الاحتلال الأمريكي. ومن ثَمّ من التطورات السياسية في العراق بعد الاحتلال. وأما الفصل الخامس والأخير فقد ركز على السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه مسألة أمن الخليج العربي. إذ احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث عرضت مطالبه التهديدات لأمن الخليج العربي. وأمن الإمدادات النفطية التي على أثرها أوجدت القوات الأجنبية في المنطقة.



الفصل الأول

أهمـية المنطقـة العربيـة

في السياسات الخارجية للقوى

الآسيوية الكبرى

إن عالم اليوم تتداخل وتتشابك فيه قضايا السياسة الخارجية بصورة لم تكن مألوفه مـن قبـل، هـذا العالم لم يعد يسمح بعـزل التفاعـل بـين الـدول عـن مـدى قـدرتها في توظيـف إمكاناتهـا المتاحـة لتوجيـه مصلحتها على نحو يخدم مصالح محددة خاصة بها والشيء ذاته ينسحب على العلاقة المتبادلة بين العـرب والقوى الدولية، وتنوع المصالح العربية واختلافها جعلت القوى الدوليـة الجديـدة تعطـي أهميـة قـصوى للدول العربية وأن تكون هذه الدول من أولى الأولويات لديها[1].

إذ تكتسب المنطقة العربية أهميـة بالغـة وبعـداً اسـتراتيجياً في الـسياسة الخارجيـة للـدول التـي تعتمد على النفط المستورد، ومن هذه الدول اليابان والصين والهنـد القـوى الآسـيوية الكـبرى وفي تنـافس هذه القوى مع القوى الدولية الأخرى نحو السيطرة على الموارد النفطية وتأمين ممرات ومسارات التجـارة الدولية، فضلاً عن البعد الثقافي الذي بدأ يأخذ حيـزاً مقـدراً في الأفكـار والـرؤى الموجهـة لحركـة الـسياسة الدولية، عامةً والقوى الآسيوية الكبرى خاصة. فضلاً عن أن المنطقة العربية تعد سوقا واسعةً وذات أهميه كبيرة للسلع والخدمات لهذه القوى، ولذلك سعت إلى توثيق علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية وإنها لم تكن تحقق هذا النمو السريع في اقتصادها لولا السعر المنخفض للنفط العربي.

إذ أدى النفط دوراً بارزاً في الأحداث السياسية والاقتـصادية في المنطقـة العربيـة خـلال الخمـسين عاماً الماضية بحيث كان دائماً في خلفية الأحداث التي جرت ولقـد ارتبطـت دائمـاً بحريـة دول المنطقـة في تحديد أفضل الطرق لاستغلال مواردها النفطية ومدى تمتع تلك الدول بحرية الإرادة والاستقلال السياسي، مما حدا بالقوى الدولية الكبرى أن تتنافس على الدخول إلى المنطقة سعياً لمصالحها القومية.

إن التحول في المنطقة العربيـة لاسـيما منطقـة الخلـيج العـربي إلى واحـدة مـن أهـم المناطق والبؤر الإستراتيجية على مستوى العـالم مرتبطـاً بالاكتـشافات النفطيـة الكبـيرة التـي عرفتها دول المنطقة مما جعل منها محط أنظار العالم وقواه المتنفذة فيه ومنها الدول المشار

(1) د. مازن إسماعيل الرمضاني، **القوى الدولية الجديـدة والعـرب في ظـل النظـام الـدولي الجديـد: آراء ومواقـف**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، 1992، ص 118 – 119.

إليها آنفاً، إلا أنها تنامت أهميتها الإستراتيجية خلال العقود القليلة المنصرمة، إذ تحولت إلى أكثر بؤر العالم أهمية واضطراباً في الوقت ذاته، فإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يشكل الحلقة المركزية للمشاريع السياسية في المنطقة،بات من أهم مفرداته وملفاته،ومسألة تأمين أمن منطقة الخليج والحفاظ على تدفق النفط منه إلى العالم، في ظل انتقال مركز هذا الصراع التاريخي شرقاً باتجاه منطقة الخليج،على اثر الاحتلال الأمريكي للعراق مع تنامي احتمالات ضرب إيران وتهديدها بالمقابل بوقف تصدير النفط من مضيق هرمز الاستراتيجي.فضلاً عن حالة الاحتقان والتوتر التي مرت بها المنطقة، فإن ما حدث من تطورات عرفتها هذه المنطقة، بدءاً من الثورة الإيرانية عام 1979، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية التي امتدت لثماني سنوات من 1980-1988، إلى دخول القوات العراقية إلى الكويت عام 1990، ووصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، كل هذه الأحداث المهمة زادت من الأهمية الإستراتيجية للمنطقة فيما يتعلق بالقوى الدولية ومنها القوى الآسيوية الكبرى، فإنها أوجدت المبررات لتوصيف المنطقة "بالمشتعلة" وانتقال تنافس الدول الكبرى من استثمار النفط واكتشافه إلى التفكير في كيفية تأمين مصادره وتدفقه إلى الأسواق العالمية.

كما تبرز الاحتياطات النفطية في المنطقة العربية لتؤهلها مركزاً مهماً لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، لاسيما احتياجات القوى الآسيوية الكبرى. حيث تضم المنطقة العربية اغلب احتياطيات للنفط في العالم، وبالأخص منطقة الخليج العربي إذ تمتلك يعادل ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم، كما يُنتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي ويخزّن ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي تقريباً.

لقد أصبحت اليابان الصين والهند، أكثر ترابطا مع إقتصادات دول المنطقة، ولا يستطيع أي من البلدان استبعاد الآخر في المنطقة. كما أن هذه القوى اعتمدت على استيراد كميات كبيرة من مصادر الطاقة، فإنها تسعى للتعاون مع القوى الدول الأخرى المستهلكة لنفط المنطقة ـــ الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي ــ بنشاط لتعزيز الاستقرار في المنطقة العربية من خلال تأمين الإمدادات النفطية. فضلاً عن أن القوى الآسيوية الكبرى، لديهما مستوى عال من الاعتماد على واردات النفط، وفي حالة تعرضها للمخاطر الناتجة عن التقلبات في أسواق النفط الدولية لذلك من

مـصلحة هـذه القـوى التعـاون معـاً مـن أجـل اسـتقرار الأسـعار والحفـاظ عـلى إمـدادات الـنفط المتواصلة.

وبناءاً على ما سبق يمكن تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهمية المنطقة العربية في السياسة الخارجية اليابانية.

المبحث الثاني: أهمية المنطقة العربية في السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الثالث: أهمية المنطقة العربية في السياسة الخارجية الهندية.

المبحث الأول

أهمية المنطقة العربية في السياسة الخارجية اليابانية

ومن خلال العلاقة بين الدول العربية واليابان، يمكن القول بأن الأبعاد التي تدفعها للتحـرك تجـاه المنطقة العربية تمتاز بأنها ذات طبيعة اقتصادية بالدرجة الأولى وسياسية وثقافية بدرجة أقل والـسبب في ذلك سيطرة المعايير الاقتصادية دون غيرهـا في رؤيتهـا للعـالم، مـما يـنعكس عـلى سـلوكها ويجعلـه سـلوكاً اقتصادياً شديد الإحكام يهدف إلى تحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة [1].

إن طبيعة المصالح والأهداف اليابانية في المنطقة العربية طبيعة اقتصاديه بالدرجة الأساسية وهذا يعود إلى سيطرة المعايير الاقتـصادية دون غيرهـا عـلى الرؤيـة اليابانيـة للعـالم. وهـذا ينطبـق عـلى الرؤيـة والسلوك الياباني تجاه المنطقة العربية بشكل واضح لأهميتها الحيوية لليابان وللأسباب الآتية:[2].

1- الأهمية التي تحتلها المضايق والممرات المائية الموجـودة في المنطقـة العربيـة للتجـارة اليابانيـة الدولية.

2- تعد المنطقـة العربيـة المـصدر الأول للـنفط والغـاز الطبيعـي اللـذين تحتـاج إلـيهما الـصناعة اليابانية.

3- تعد المنطقة العربية سوقا واسعة وذات أهمية كبيرة للسلع والخـدمات اليابانيـة، ولذلك سعت إلى توثيق علاقتها الاقتصادية مع الدول العربية كلها فهي لم تكن تحقـق هـذا النمو السريع في اقتصادها لولا السعر المنخفض للنفط فقد بلغ اعتمادها عـلى نفـط الـدول العربية بنسبة 8،75 عام 1993وحاولت منذ أواخـر التـسعينيات مـن القـرن العـشرين نهـج

---

(1) د. صلاح حسن محمد، "العرب واليابان"، في (مجموعة باحثين) **العرب وآسيا**، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص55.

(2) صلاح حسن محمد، **العلاقات العراقية اليابانية 1980-1995**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الـسياسية، جامعة بغداد، 1997، ص85.

سياسة اقتصادية مستقلة بدلاً من سياسة التبعية ومع نهاية الحرب الباردة برز دورها السياسي العالمي لكونها ثاني أكبر اقتصاد آنذاك [1].

ويمكن تناول المطالب بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: البعد السياسي

إن علاقات اليابان السياسية بالمنطقة العربية قد مرت بأربع مراحل اختلفت خلالها ردود فعلها ومواقفها السياسية تجاه القضايا العربية عموماً والصراع العربي- الإسرائيلي خصوصاً، رأت المنطقة العربية في بعض المراحل إحدى مجالات الاهتمام التقليدي الأوربي، ومن ثم فإنه من الصعوبة تحقيق المنافسة فيها. ومن ناحية أخرى عُدتّ المنطقة العربية منطقة صراع يصعب التعامل معها ويمكن تناول المراحل بشيء من التفصيل.

المرحلة الأولى التأصيل1950-1972:

برز الاهتمام الياباني بالمنطقة منذ عام 1953 ولكنها كانت بطبيعتها اقتصادية لأنها لم تنشئ قسما للتعامل السياسي إلا بعد عام 1961 عندما تأسس قسم الشرق الأدنى- الأوسط وأفريقيا التابع إلى لوزارة الخارجية الذي تطور بعد ذلك إلى إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك عام 1965 [2].

وكانت اليابان تعتمد على الشركات الأمريكية في تأمين إمداداتها البترولية من الدول العربية،بصفة عامة فقد تميزت ردود أفعالها تجاه القضايا السياسية العربية بمحاولة مواءمة السلوك الياباني لمقتضيات مصلحتها الاقتصادية من جانب والعلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جانب آخر. وعلى ذلك فإن بعض من

---

(1) مثنى عبدالاله ناصر الوائلي، **السياسة الاقتصادية اليابانية: وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد الياباني**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،1996،ص 179.

(2) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **السياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم العربي**، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم 189، ديسمبر 2002، ص18.

المحللين قد رأى أن جميع مواقفها خلال تلك المرحلة كانت تتميز بالسلبية وعلى أحسن التقديرات بالحياد السياسي من جانب اليابان تجاه العديد من القضايا العربية [1].

ومن بين الأمثلة على هذه المواقف بعد حادث مطار اللد في "إسرائيل" عام 1972 عندما لقي إسرائيليون مصرعهم في هجوم قام به ثلاثة يابانيون ينتمون إلى الجيش الأحمر الياباني. وكان أول أبعاد رد الفعل قيام رئيس الوزراء الأسبق "كاكويهتاناكا" بالاتصال برئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق جولدا مائيرإذ حيث قدم لها اعتذاره وعرض تعويض الضحايا ولم تكتف بهذا بل أرسل مبعوثاً خاصاً لتقديم الاعتذار عنه[2].

وهذه السياسة العمياء استاء منها العرب وأفصح عنها الملك السعودي الأسبق فيصل بن عبد العزيز للحكومة اليابانية في أثناء زيارته عام 1972، واصفا أسلوب سياستها تجاه المنطقة بأنه أسلوب أعمى يرتبط بالسياسة الأمريكية [3].

المرحلة الثانية مرحلة التغيير 1973-1982:

تزامنت تلك المرحلة مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط في أعقاب حرب أكتوبر/ تشرين الأول1973. وما ترتب عليها من حظر النفط العربي، مما ترك أثاراً سلبية على الاقتصاد الياباني، وقد أدى ذلك بدوره إلى بروز توجهات سلبية داخل مجتمعها تجاه "إسرائيل" وأصبح هناك قناعة لدى اليابانيين، أن مصلحة بلادهم ترتبط بتوثيق علاقاتها بالدول العربية النفطية، والذي تعتمد اعتماداً شبه كامل على إمداداتها النفطية. ومن هنا كانت استجابتها، في تلك المرحلة للمطالب السياسية العربية، واضطرت للالتزام بالمقاطعة العربية ضد "إسرائيل" كما كان يطالب العرب بذلك [4].

أخذت في تغيير سياستها تجاه المنطقة وكان هذا التغيير قد بدأ بسعي من "ياسوهيروناكاسوني" وزير التجارة الدولية والصناعة في ذلك الوقت بضرورة تغيير

---

(1) د. علي سيد النقر، العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص10.

(2) د.علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص34.

(3) د. علي سيد النقر،العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص10.

(4) د. نصرة عبدالله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، مصدر سبق ذكره، ص114.

سياسته اتجاه المنطقة. كما قام "نيكايدو"سكرتير عام الحكومة اليابانية الأسبق بـدور بـارز في هـذا المجـال حيث قام بزيارة جميع مسؤولي الحكومة والقـادة الـسياسيين المختـصين لتحقيـق وفـاق في الرؤيـة انتهـى بقرار تاريخي بتبديل سياستها تجاه المنطقة، وكان هذا القـرار سريعـاً وحاسـماً لا يـتماشى مـع الخـصائص اليابانية المعروفة ببطء عملية الوفاق في سياق اتخاذ القرارات المهمة [1].

ويفسر د. ياسومازاكورودا وهو- باحث ياباني- هذا التغيير بأنـه كـان محاولـة للتكيـف مـع حظـر النفط العربي، وأصبحت مجبرة على صياغة سياسة أكثر اعتـدالاً تجـاه العـرب وأكـثر اسـتقلالاً عـن سياسـة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد دعت هذه السياسة إلى انسحاب القوات الإسرائيليـة مـن جميـع الأراضي العربية المحتلة عام 1967، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني [2].

وبعد مشاورات مكثفة بين قادة الحزب الديمقراطي الحاكم ومجلس الوزراء وكبار رجـال الأعـمال المعنيين أصدرت الحكومة اليابانية بيان في 22 نوفمبر تشرين الثاني 1973 موازياً لبيان المجموعـة الأوربيـة جاء فيه:[3]

1- ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران 1967.

2- إن اليابان تحترم وتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لإحلال السلام الدائم والعادل في الشرق الأوسط.

3- إن الحكومـة اليابانيـة قـد تعيـد النظـر في سياسـتها تجـاه إسرائيـل بنـاًء عـلى التطـورات المستقبلية.

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، السياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم العربي، **مصدر سبق ذكرهُ**، ص20.

(2) د. علي سيد النقر، العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص11.

(3) **صحيفة البيان الإماراتية**، "اليابان والشرق الأوسط جسور الحوار العربية اليابانية تمتد على مهل رغم العراقيـل"، 14 شباط 2003.

وعُدّ هذا البيان نقطة تحول في سياسة اليابان تجاه القضية الفلسطينية من موقف محايد غير ملتزم قبل الصدمة النفطية الأولى عام 1973، إلى موقف إيجابي موالٍ للعرب خلال الأزمة النفطية(1).

وفي عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين تمت اتصالات على مستويات حكومية وغير حكومية عالية بين الدول العربية واليابان نتج عنها تطورات دبلوماسية واقتصادية كبيرة بين الجانبين إذ تم افتتاح سفارات يابانية في أغلب الدول العربية وزيادة مجالات التعاون الفني والمساعدات اليابانية إلى الدول العربية، كذلك شهدت هذه المرحلة تشكيل جمعية الصداقة العربية- اليابانية وجمعيات للصداقة مع عدد من الأقطار العربية (2).

وفي عام 1977 افُتتُح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ودعي رئيسها ياسر عرفات لزيارة اليابان عام 1981 من قبل أعضاء البرلمان الياباني(3).

المرحلة الثالثة: المرحلة الانتقالية 1982-1990:

ولقد تميزت مواقف اليابان الدبلوماسية اليابانية خلال هذه المرحلة بتزايد المد السياسي نحو "إسرائيل" وإهمال المنطقة العربية، وعلى الرغم من محاولتها الدبلوماسية لتحقيق نوع من أنواع التوازن بين تدعيم العلاقات اليابانية الإسرائيلية والاستمرار في تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أن جانب الاهتمام بالقضايا العربية لم

---

(1) د. عماد جاد، "اليابان والعالم العربي"،**السياسة الدولية**، العدد 88، 1987، ص153.

(2) رشيد محمد سعيد الرفاعي، "العراق واليابان: الواقع والآفاق"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، بغداد، العدد الثالث، 1997،ص67.

(3) يذكر أن الحكومة اليابانية وافقت رسمياً على فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو في فبراير/ شباط عام 1976، بعد أن كان ممثل المنظمة قبل ذلك يعمل من خلال بعثة جامعة الدول العربية في طوكيو دون أن يتمتع بصفة رسمية، وقد تم في الأول من فبراير/ شباط عام 1977 افتتاح المكتب المذكور وبدأ ممارسة نشاطه منذ ذلك الحين. للمزيد ينظر صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية 1980 – 1995،**مصدر سبق ذكره**، 1997، ص 115 ــ 116.

يكن بارزاً، وفي عام 1984 قام السكرتير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية بزيارة إلى اليابان ترتب عليها إنشاء رابطة الصداقة الإسرائيلية- اليابانية[1].

وتجلى ذلك واضحاً في تزايد حجم التجارة بينها لأكثر من50% عام 1986، ويعزى هذا التزايد لإدراك اليابان أهمية اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاس ذلك ايجابياً أو سلبياً على العلاقات اليابانية- الأمريكية، إلى جانب أن اليابان قد أصبحت أكثر إدراكاً لعدم مقدرة الدول العربية عموماً على معاقبتها لعدم التزامها بمتطلبات المقاطعة العربية[2].

وبعد انطلاق الانتفاضة الأولى للشعب الفلسطيني عام 1987 أيدت اليابان الموقف الداعي للضغط على "إسرائيل" لنبذ الإجراءات القمعية ضد الشعب الفلسطيني، كما قامت الممثلية الدائمة لفلسطين في اليابان عام 1989 بجهد ذاتي فتح الباب واسعاً أمام حالة توازن جديدة بين العرب واليابان على الرغم من حرصها على التعامل مع الدول العربية ثنائياً لا جماعياً [3].

المرحلة الرابعة: الموقف الياباني تجاه أزمة الخليج وعملية السلام 1991 - 2003:

بعد أحداث الثاني من أغسطس/ أب عام 1990 شهدت السياسة اليابانية تحولاً جذرياً تجاه العراق، فقد تفجرت في ذلك اليوم ردود أفعال على عدة مستويات، فعلى المستوى الحكومي اتخذ المسئولون إجراءات تضمنت حظر استيراد النفط من العراق والكويت ووقف المعاملات والاستثمارات المالية وتجميد التعاون الاقتصادي في جميع المجالات مع العراق وتجميد الأموال الكويتية تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن[4]

---

(1) د. علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 37.

(2) **المصدر السابق**، ص 38.

(3) د. منعم صاحي العمار، "اليابان والنظرة الجديدة للشرق الأوسط"، **نشرة قضايا دولية**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 36، 1999.

(4) حسين شريف،**التحدي الياباني في التسعينيات**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص66.

انتهجت اليابان منهجاً جديداً تجاه"إسرائيل" يقوم على عاملين أساسين[1]:

العامل الأول: هو أن دخول القوات العراقية إلى الكويت أوضح اليابـان أن هنـاك أزمـة وانقـساماً داخل الصف العربي، كما أنها جراء ذلك -أي دخول القوات العراقية إلى الكويـت- باتـت تـدرك أن الـصراع العربي- الإسرائيلي ليس هو العامل الوحيد، الذي يُعرض استقرار المنطقة العربية للخطر. كما نظـر صـانعوا السياسة الخارجية اليابانية والإعلام بعين التقدير للسلوك الإسرائيلي خلال أزمة الكويت ومابعدها، وكيـف أن "إسرائيـل" تحاشـت القيـام بـأي رد عـسكري ضـد العـراق، عـلى الـرغم مـن القـصف العراقـي لــ "إسرائيل"بصواريخ سكود، وهكذا أصبحت "إسرائيل" في أعين اليابانيين ضحية للصراع العربي- العـربي، بـدلاً من كونها دولة عدوانية.

العامل الثاني: فيتمثل في دخول العملية السلمية التي بدأت بعـد شـهور قليلـة مـن الحـرب عـلى العـراق مرحلـة جديـدة، في سـبتمبر 1993، بـالتوقيع عـلى اتفاقيـة أوسـلو (Oslo Accord) بـين "إسرائيـل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقـد مكـن ذلـك الاعـتراف المتبـادل بـين الجـانبين الإسرائـيلي والفلـسطيني، وشاركت اليابان في جهود عملية السلام مما أدى إلى تكثيف الاتصالات بينها وبين"إسرائيل".

وفي محاولة للتغلب على القيود القانونية والدستورية المتعلقة بوضع اليابان بوصفها دولة سلمية- المادة 9 من الدستور الياباني- اتجهـت اليابـان إلى تأييـد الجهـود العـسكرية للولايـات المتحـدة الأمريكيـة والغرب، من خلال تقـديم المـساعدات المالية التـي زادت على مبلـغ 100 مليـون دولار لمؤازرة الجهـود العسكرية مـع بدايـة الأزمـة، إلى 4 مليـارات دولار إبـان الحـشد العـسكري لمواجهـة القـوات العراقيـة في الكويت لكي تصل إلى 9 مليارات دولار في الأسابيع القليلة السابقة على اندلاع العمليـات العـسكرية في 17 يناير كانون الثاني 1991[2].

وتعكس ردود الأفعال اليابانية إبان الأزمة وما بعدها التوجهات الخاصـة بـالإدارة اليابانية في محاولة التغلب على ما يشوب العلاقـات اليابانيـة- الأمريكيـة مـن مـشكلات

---

(1)د. نصره عبدالـلـه البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات: والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص115.

(2) سلوى حبيب، "اليابان: أين تقف من العالم والشرق الأوسط" **صحيفة الأهرام**، 2000/9/27.

حادة في التجارة بينهما من جانب، كما تعكس ترددها في الاعتراف بمعطيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة من جانب آخر. من خلال ما تفرضه من إطار أوسع للتعايش داخل العلاقات الدولية،إذ أن تقرير هذا المبدأ يعني التقليل من أهمية الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية، بوصف ذلك أحد العوامل المهمة في تقرير إستراتيجية علاقة اليابان بالخارج [1].

ومن ناحية أخرى فإنه على الرغم من أن قرار الحكومة اليابانية مؤازرة الجهود العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب في مواجهة القوات العراقية في الكويت، قد ساعد حكومة اليابان على تلافي العديد من الانتقادات من قبل حلفائها الأمريكان والغربيين إلا أن الاعتقاد العام من جانب الشعب الياباني ما زال يُعد أن الاستخدام الفعلي لأدوات القوة العسكرية في مواجهة النزاعات الدولية ليس من الأدوات المقبولة لمواجهة الأزمات الدولية[2].

وهكذا استطاعت الحكومة اليابانية مواءمة السلوك الخارجي لها مع حلفائها الأمريكان والغربيين ولكن حدود وإمكانات مشاركتها الفعلية كانت مرتبطة إلى حد كبير بخصائص الخبرة التاريخية لها ونمط التفاعلات الداخلية [3]. أما فيما يخص المرحلة من 2003 إلى حد الآن سوف توضح لاحقاً في الدراسة.

أما فيما يخص موقف اليابان من الثورات العربية إذ اجتاحت موجات التغير الديمقراطي أو ما يعرف بثورات الربيع العربي المنطقة محدثاً تغييرات سياسية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن. ويمثل الاستقرار في المنطقة لليابان أهمية قصوى من حيث تأمين مصادر الطاقة بعد أظهار التواجد عن طريق المساعدات والمشاركة الدقيقة في عملية التحول الديمقراطي والاستقرار الاقتصادي في مثل هذه التحولات الكبيرة،إذ تقوم سياستها الخارجية في المنطقة على الاهتمام بالتنمية الصناعية، وبناء الإنسان وتحقيق العدالة السياسية

---

(1) د. علي سيد النقر، العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص14.

(2) سلوى حبيب، "اليابان: أين تقف من العالم والشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره.**

(3) "حديث لوزير خارجية اليابان"، **صحيفة الجمهورية**، القاهرة، 1999/10/28.

والإدارية من خلال تحقيق تغيرات سليمة في النظامين السياسي والاقتصادي في تعظيم الفائدة الاقتصادية للطرفين. ومن أجل تحقيق العدالة السياسية والإدارية يتم دعم العملية الانتخابية من خلال إرسال الخبراء إلى المناطق التي حصلت بها التغيرات أثر ثورات الربيع العربي [(1)].

أبدت اليابان إلى جانب دول أخرى انزعاجها الشديد من الفيتو الروسي المزدوج في المسألة السورية. وتمحورت سياستها في المنطقة في ضمن ثلاثة عناوين رئيسة:[(2)]

الأول: الدعوة إلى إجماع دولي يلزم الرئيس السوري بشار الأسد بالتنحي.

الثاني: تكثيف الضغوط الدولية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي ومن أقفال مضيق هرمز.

الثالث: أقامت شرق أوسط جديد على أسس ديمقراطية.

إذ تولي اليابان أهمية خاصة لمخاطر النزاعات الطائفية في هذه المنطقة. لذا طالبت الرئيس الأسد بالتنحي على خلفية مبادرة جامعة الدول العربية لحل الأزمة. وفرضت الخارجية اليابانية حزمة عقوبات جديدة على سوريا تماشياً مع الإجراءات التي اتخذتها دول أخرى كبرى، منها تجميد أموال الرئيس السوري في البنوك اليابانية. وفي الوقت نفسه، لم تؤيد اليابان تسليح المعارضة السورية، ولاحضت بأن المعارضة السورية لا تملك تصوراً واضحاً للحل، وليست لديها أجوبة واضحة لطمأنة مسألة الأقليات التي تعدها جوهرية بالنسبة إلى الدبلوماسية اليابانية.[(3)]

---

(1) ساكاي كازوناري، "الربيع العربي والسياسة الخارجية اليابانية"، **Nippon.com**، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:http://www.nippon.com/ar/currents/d/0001/.

(2) د. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والأفاق المستقبلية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2013، ص 324.

(3) **المصدر السابق**، ص 324.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

للبعد الاقتصادي أهمية كبرى في ترسيخ العلاقات العربية- اليابانية، إلا أن اليابان تسعى إلى علاقات ثنائية بينها وبين كل الدولة العربية، ولاسيما الخليجية منها بدلاً من إقامة علاقات جماعية مع المنظومة العربية وخصوصاً منظومة مجلس التعاون الخليجي، وهي السياسة التي تنتهجها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه كل التجمعات الإقليمية في العالم. إلا أن الأمر المؤكد هو أن اليابان تجني ثماراً أكثر من هذا التعاون الثنائي، فيما تجني الدول العربية أرباحاً أقل. علماً أن سياسة اليابان الاقتصادية الدولية قد شكلت عائقاً أمام اليابان، وضرورة صياغة سياسة اقتصادية مستقلة وراسخة تجاه المنطقة العربية [1].

إن اهتمامها بالمنطقة العربية كبيراً نظراً لارتباطها بمصالح متنوعة مع معظم أقطارها، من جهة اعتمادها بصورة أساسية على نفط المنطقة،إذ يُعد الوطن العربي أحد أسواقها المهمة، وهي تحاول جني أكبر قدر ممكن من الأرباح من التعاون الثنائي بدلاً من التعاون الجماعي، وإن سياستها الاقتصادية الدولية شكلت عائقاً أمام تقدمها مما دعا إلى ضرورة صياغة سياسة اقتصادية مستقلة وراسخة تجاه المنطقة العربية ويأتي اهتمامها بالمنطقة العربية بدرجة أقل من اهتمامها بقضايا كوريا وتايوان ومسائل النقد الدولي [2].

ويرجع التعامل التجاري بين اليابان والمنطقة العربية إلى بدايات القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الثانية ومع استقلال الدول العربية، واستعادة العلاقات الدبلوماسية معها، وعقدت بعض الاتفاقيات التجارية مع مصر والعراق، واستأنفت الخطوط الملاحية اليابانية نشاطها، وفي عام 1953. تم إرسال أول بعثة تجارية يابانية للمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، كما أعادت معظم الشركات اليابانية افتتاح مكاتبها في المنطقة، وإن كان قد حدث تغير في أهمية بعض دول المنطقة تجارياً بسبب البترول. وكانت الحكومة اليابانية

---

(1) د. نصره عبدالـله البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات: والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص16.

(2) ابراهيم ابو خزام، **العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين دراسة الواقع_القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم**، مكتبة طرابلس العالمية، بيرت، 1995، ص314.

قد بدأت في تشجيع شركاتها على الحصول مباشرة على بترول من المنطقة حتى قبل أزمة النفط الأولى عام 1973، وقد زاد هذا التشجيع بعد الأزمة. إلى أن أصبحت اليابان من أهم الشركاء التجاريين للمنطقة تصديراً واستيراداً، فإذا كانت الواردات اليابانية قد زادت من الحصول على البترول مباشرةً من دول المنطقة فإن صادراتها إلى المنطقة قد زادت، لاسيما في التقدم الذي حصل لصناعاتها وفي ظل ارتفاع مستويات المعيشة في الدول البترولية، ويكفي أن نعرف أن نصيب اليابان من واردات المنطقة عام 1970 كان حوالي 10% وكان ترتيبها الخامس بين أهم المصدرين للمنطقة، وقفزت النسبة في عام 1975 إلى 15% ثم وصلت إلى 18% عام 1981، وأصبحت تأتي في المرتبة الأولى، وفي السنوات نفسها بلغ نصيب المنطقة من إجمالي الصادرات اليابانية 3%، 11%، 12% لكل منها على التوالي [1].

وبعد الصدمة الأولى للنفط عام 1973 أخذت السياسة اليابانية منحى آخر هو التوجه إلى المنطقة العربية بتأسيس المراكز العلمية والثقافية والاقتصادية ومنها المركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط الذي تأسس في أكتوبر تشرين الأول 1974. ومن جانبها أقامت الشركات التجارية عدداً من الجمعيات والهيئات التي هدفت إلى توطيد العلاقات مع شعوب وحكومات البلدان العربية التي تستثمر فيها. ومن تلك التنظيمات الجمعية اليابانية- الإماراتية التي أقيمت عام 1974 وجمعية الصداقة اليابانية- القطرية التي أقيمت في عام 1976. وحدث تطور كبير في اتصال اليابانيين بالمنطقة العربية مما انعكس على مختلف المجالات [2].

---

(1) Hiroshi Shimizu،the Japanese trade conact with the middle east lessons from the pre-oil periodin kaor4 sugihara and J.A. Allan (ed.)،**Op.Cit**، p. 27-52.

(2) سونوكوسونایاما، **العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص33.

التجارة اليابانية مع دول المنطقة العربية:

- **الصادرات العربية إلى اليابان:**

يرجع الارتفاع في قيمة الصادرات العربية في عام 1999، إلى الزيادة في صادرات البترول التي تقدر بأكثر من 75% من الواردات اليابانية من المنطقة بسبب ارتفاع البترول خلال العام 1999 والارتفاع في حجم وقيمة الواردات من البترول، وبشكل عام زادت قيمة الواردات البترولية اليابانية بمقدار 33 مليار دولار أمريكي وتقدر بـ 8،39% من إجمالي النمو في الواردات اليابانية[1].

ويعد البعد الاقتصادي من أهم أبعاد تحرك السياسة الخارجية اليابانية من المنطقة العربية ويرجع ذلك إلى اعتمادها على النفط العربي في سد احتياجاتها وفقاً للمصادر اليابانية،إذا أنها تنفق سنوياً 8،44 مليار دولار وفقاً لاحصائيات سنة 2000. ورغم تراجع اعتمادها على النفط مصدراً للطاقة إلا أنه مازال يمثل 2،15% من إجمالي وارداتها، وهذه الواردات تأتي أساساً من المنطقة العربية، بقيمة 39،7 مليار دولار تبلغ حصة الإمارات منها 4،12 مليار دولار والسعودية 2،11 مليار دولار، وبسبب ثقل اعتمادها على استيراد النفط العربي، لاسيما من دول مجلس التعاون الخليجي، أصبحت الشريك التجاري الأول للدول العربية في مجال الصادرات العربية، كما أنها الشريك التجاري الخامس من الواردات العربية[2].

وقد أفضت التطورات في السوق النفطية الدولية، والتي تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وزيادة الدول العربية للكميات المصدرة منه لمقابلة الطلب العالمي المتزايد وتحسين أداء الاقتصاديات في الدول المتقدمة والدول النامية إلى زيادة قيمة التجارة

(1) "التقريرالاقتصادي العربي الموحد"، **المجلس الاقتصادي الاجتماعي، جامعة الدول العربية**، 2001، ص4.

(2) د. محمد سعد أبو عامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، في د. هدى ميتكيس ود. نيللي كمال الأمير، (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، 2005، ص138.

الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسي، ومنهم اليابان وبدرجات متفاوتة[1].

ونتيجة لذلك، حصل تغيير في حصص الشركاء التجاريين الرئيسة إذ انخفضت حصة الصادرات العربية إلى اليابان، ثاني شريك تجاري للدول العربية من 14% في عام 2003 إلى 13% في عام 2004، أي أنه رغم ارتفاع قيمة الصادرات العربية، فإن النسبة من إجمالي صادراتها قد تراجعت نسبة محدودة، ولم يؤد ذلك إلى تراجع اليابان عن مرتبتها بوصفها الشريك التجاري الثاني للدول العربية[2].

الواردات العربية من اليابان:

احتلت الواردات العربية من اليابان خلال المدة من 1995-1999 المرتبة الرابعة بعد وارداتها من الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية، والواردات العربية البينية وذلك بنسب تراوحت بين 6% و7،7% والملاحظ هو أن نسبة الواردات العربية منها تعد نسبة محدودة وذلك بالنظر إلى المكانة الاقتصادية العالمية التي تحتلها،والأهمية التي يمكن أن تمثلها في توفير متطلبات التنمية العربية، وتحتل الآلات والمعدات وناقلات الركاب والسفن الجزء الأكبر من الواردات العربية من اليابان خلال هذه المدة[3].

وقد انخفضت حصة الورادات العربية من السوق اليابانية من 6% في عام 2003 إلى 5.3 من العام 2004 [4].

ويرجع الانخفاض في صادراتها إلى انخفاض الطلب على معدات النقل التي تشمل ناقلات ركاب السفن والتي تقدر بأكثر من 40% من إجمالي الصادرات للمنطقة العربية من المعدات بشكل عام والمعدات الكهربائية بشكل خاص. ويرجع ذلك أيضاً إلى

---

(1) **احصائيات وزارة المالية اليابانية، 2000**، ص6.

(2) د. علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني: العلاقات الدولية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص128.

(3) إحصائيات وزارة المالية، اليابان، **مصدر سبق ذكره**، ص7.

(4) "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، **مصدر سبق ذكره**، ص 172.

التناقص في الطلب على السلع الكمالية والاستهلاكية بسبب الركود الذي عانت منه الدول المنتجة للنفط، وذلك في ظل تناقص نمو الناتج القومي الحقيقي [1].

كما وافقت دول مجلس التعاون الخليجي واليابان في سبتمبر/ أيلول 2006 على تكثيف المفاوضات لإبرام اتفاقية التجارة الحرة، وقد عقدت جولة أولى من المباحثات بين الطرفين في طوكيو، تبعتها جولة أخرى في الرياض، ومن خلال هاتين الجولتين تم تبادل قوائم لمطالب وعروض كلا الجانبين تتعلق بإلغاء الرسوم على تجارة السلع وتحرير تجارة الخدمات، بينما شكلت واردات اليابان من النفط الخام من دول المجلس نحو 75% من وارداتها سنة 2005 [2].

من جهة أخرى بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والكويت نحو 39،13 مليار دولار عام 2010. وفي العام ذاته بلغ حجم التبادل التجاري بين اليابان والبحرين مليار دولار، وعلى الصعيد التجاري بقيت اليابان محتفظة في أغلب الفترات بموقعها أكبر شريك تجاري لدول الخليج العربي، لاسيما أقطار مجلس التعاون الخليجي. وبحسب تقرير أصدرته منظمة أونكتاد في عام 2011 فإن 17% من صادرات دول الخليج العربي تذهب إلى اليابان، أي ما يعادل حجم نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول وتتصدر الإمارات من حيث حجم الصادرات إلى اليابان،إذ تمثل 36 % من الإجمالي وتليها السعودية بـــ 30% لكن اليابان تستحوذ على 40% من الصادرات القطرية أي ما يعادل 15% من الناتج، مما جعل قطر الدولة الأكثر ارتباطاً لهذه الصادرات بين دول مجلس التعاون الخليجي. وفي النصف الأول من العام 2011 أرتفع التبادل التجاري بين اليابان والإمارات لتصل نسبته إلى 23،5% وبقيمة 23،74 مليار دولار، مقارنة بـــ 18،2 مليار دولار للمدة ذاتها من العام 2010[3].

(1) Japan 2000, Toko: institute of Japan affairs, 2001, p.25.

(2)التقرير الاقتصادي العربي الموحد"،**مصدر سبق ذكره**، ص101.

(3) د.عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج والدور الياباني الجديد"، الجزيرة نت، 9/20 /2011 على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:

http://www Aljazeera.net

بمناسبة زيارة أمير الكويت خلال المدة من 20-23 آذار/ مارس عام 2012، نقلت وسائل الأعلام نص البيان المشترك بتاريخ 24/من الشهر نفسه، الذي عَبرت فيه الدولتان عن رغبتهما المشتركة بإجراء مباحثات بين البلدين على جميع المستويات. بما في ذلك المجال الاقتصادي. وشدد على تعزيز التعاون الثنائي الاقتصادي، والعمل معاً على زيارة وتشجيع التجارة والاستثمار. واستذكر الجانبان الذكرى الخمسين لإنشاء العلاقات الدبلوماسية اليابانية – الكويتية في العام 2011، وأن هذه الزيارة الرفيعة المستوى تندرج في إطار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون وزيادة الفائدة المتبادلة.[(1)]

وتعد اليابان ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية إذ يبلغ التبادل بينهما نحو 6،45 مليار دولار، ويبلغ عدد المشاريع في السعودية 24 مشروعاً يتجاوز تمويلها 9،11 مليار دولار[(2)]. وفي 11/ تشرين الأول / أكتوبر عام 2010 عقد لقاء حواري في الرياض بين السعودية واليابان لزيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين وتعزيز العلاقات المشتركة في جميع المجالات، وشارك في الحوار وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي خالد بن محمد القصيبي والسفير الياباني شيغيرو إندو، وفي شباط / فبراير عام 2012 عقد الاجتماع الخامس عشر لمجلس الأعمال السعودي – الياباني في طوكيو. وتم توقيع اتفاقية توطين الصناعة والتقنية في هيئة المدن ووزارة المياه، وأشار السفير السعودي في طوكيو الدكتور عبد العزيز تركستاني، إلى أن الاتفاقيات التي أبرمت مع اليابان مهمّة وتساعد على توطين التقنية في السعودية، وتتماشى مع سياستها لكي تكون العلاقات السعودية مع الدول الصناعية الكبرى علاقة تكافؤ الفرص والاستثمارات بين البلدين[(3)].

وتعد قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال إليها وتحصل العديد من شركات الكهرباء على الغاز القطري في 14 ميناء مختلف وأكبر شركات الطاقة الكهربائية اليابانية هي زبائن قطر للغاز[(4)].تستفيد قطر من الاستثمارات والخبرة اليابانية من العديد من المشروعات الكبرى. وتركز الشركات اليابانية عملها في قطاعات البناء والشحن،

---

(1)د. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والأفاق المستقبلية، ص 142

(2)د.عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج والدور الياباني الجديد"، مصدر سبق ذكره.

(3)د. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والأفاق المستقبلية، ص 135.

(4)د.عبد الجليل زيد المرهون، "الخليج والدور الياباني الجديد"، مصدر سبق ذكره.

والطاقة. وتصدر اليابان إلى قطر بشكل رئيسي المركبات والكابلات الكهربائية، وتسورد منها النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال. وفي العام 2012، أطلقت احتفالية " قطر- اليابان2012" لإحياء الذكرى الأربعين للعلاقات بين الجانبين. وفي 25 آذار/ مارس2012 أشارت موقع " القطاع الخاص" القطري إن العلاقات بين الجانبين تطورت خلال العقود الأربعة الماضية بصورة كبيرة، وتوسعت أفقياً لتشمل كل أشكال التعاون. وفي قطر حالياً أربعة شركات يابانية تتخذ من الدوحة مقراً لها[1]

وتجمع بين اليابان والبحرين علاقات قوية وكما وصفها "كمال احمد" وزير المواصلات والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية البحريني " يسعدنا القيام بزيارة اليابان مرة أخرى فالاقتصاد الياباني يعد أحد الأسواق الرائدة في العالم كما تجمعنا أواصر قوية تمتد إلى أعوام عديدة. ففي البحرين 25 شركة يابانية و129 وكالة و14 فرعاً لشركات يابانية، فضلا عن اثنين من المشاريع المشتركة". ويذكر بأن الوفد المرافق للأمير سليمان بن حمد آل الخليفة الذي زار اليابان في 19 مارس/آذار عام 2013، التقى بممثلي الشركات والقطاعات التجارية والصناعية لتعزيز وتطوير العلاقات بين الجانبين[2].

ومن خلال العرض السابق للعلاقات اليابانية العربية يتبين بأن تطور تلك العلاقات ارتكزت على منطقة الخليج العربي، وذلك لتوفر موارد الطاقة في هذه المنطقة وتكون العلاقة اليابانية مع الدول العربية مبنية أساساً على الجانب الاقتصادي، الذي مال المؤشر لصالح منطقة الخليج العربي، على حساب المناطق الأخرى.

---

(1)د. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والأفاق المستقبلية، ص 136

(2) **أخبار الخليج**، "مجلس التنمية ينظم لقاءات بين شركات القطاع الخاص من البحرين واليابان"، العدد 20.12780 مارس،على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:

http: www. Akhbar-alkhaleej.com/72780/ article/14107.html.

المطلب الثالث: البعد الثقافي

اعتادت اليابان على استخدام مصطلح الكايكو[1](kaikyo) في ترجمتها لمصطلح الإسلام قبل الحرب العالمية الثانية. واستمرت في استخدام هذا المصطلح حتى قيام الثورة الإيرانية عام 1979. وإن ترجمة الإسلام كاسم لمجموعة عرقية قد أثر على الفهم الياباني للإسلام وهي البلد الوحيد في العالم الذي لا يزال يطلق كلمة الكايكو على الإسلام حتى في مكان نشوء هذا المصطلح الصين [2].

وإن اهتمام اليابان بالمنطقة قد ركز بشكل أساسي على تطور الحركة السياسية القومية لاسيما القومية العربية ونادراً ما تشير أشير إلى الإسلام. وفي الستينيات من القرن العشرين تداول استخدام مصطلح العربي أكثر من الإسلام. ولا زال الإعلام الياباني بشكل خاص يصف الصراع العربي - الإسرائيلي ويُعده انعكاساً للقومية العربية ونادراً ما تشير إلى الإسلام في مناقشاتهم حول القضية الفلسطينية حتى منتصف التسعينيات القرن العشرين. وتكونت صورة الإسلام في الدرجة الأولى من خلال هذه التصورات (التقاليد والعادات والثقافة). لاسيما بوصفها ديانة خاصة بالصحراء وربما كانت هذه تصورات قد تأثرت بأعمال المؤرخ "تيتسورو واتتجي"Tetsurowatuji عن الدولة البدائية في بداية القرن العشرين الذي كتب نظرية " الـ فودو_ رون" fudo_ron[3]، لذلك امتزج الإسلام دائما بالطبيعة والقبلية في الصحراء[4].

وفي التصور الياباني عن ولادة الكايكو الإسلام في الصحراء ولد تصور بأن هذه الديانة المتواجدة في الصحراء تحمل كل الشر والبغضاء والديكتاتورية ورسخت في ذهن الياباني هذا التصور حتى بدأ يخشى التعامل معها." وأن هذا الدين لا تتجاوز ثقافته سوى

(1) وتشير كلمة كايكو إلى أن ديانة قبائل الكاي Kai والتي هي مجموعة الترك العرقية التي تعرف اليوم بالأويغور Uighurs في الصين، المصدر: كيكوسكاي، العراق واليابان تاريخ وعلاقات،**مصدر سبق ذكره**، ص 59.

(2) **المصدر السابق**، ص 59.

(3) وفيها أصر على أن العوامل البيئية والجغرافية تؤدي دوراً حاسماً في طبيعة الناس،**المصدر السابق**، ص 60.

(4) **المصدر السابق**، ص 60.

بناء جوامع وقمع الروح البشرية إلى أبعد الحدود". وللتطور الـذي حـدث في اليابـان وحاجتهـا إلى مـوارد الطاقة اتجهت إلى المنطقة العربية، ولاسيما الخليجية منها لحاجتها الملحة للطاقة بدأت التعامل مع الـبلاد العربية التي تدين بالكايكو الإسلام، وجب على الساسة اليابانيين أن ينفتحوا على المنطقة العربية ويعرفـوا الحقيقة التي كانت غائبة عن تصوراتهم عن الإسلام صاحب الحضارة والثقافة الغنية بالمعرفة.

ولتزايد الاهتمام التجاري المتبادل بـين العـرب واليابـان في عقـدي الخمـسينيات والـستينيات مـن القرن العشرين،لكن العلاقات الثقافية بينهما في تلك المرحلة بقيت محدودة للغايـة، وكانـت أسـيرة نظـرة وحيدة الجانب لدى كلا الطرفين، لأنها بنيت على المقولة النفعية المادية (النفط العربي مقابل التكنولوجيـا اليابانية). نظر اليابانيون عقوداً طويلة إلى بلاد العرب أنه مجرد سوق لاستيراد النفط والمواد الخام، مقابـل نظرة العرب إلى اليابانيين أنهم مصدر للسلع التكنولوجية الرخيصة واستهلك الجانبـان كميـات كبـيرة مـن النفط والتكنولوجيا المصنعة التي انتشرت بكثافة في المجتمعات العربيـة حتـى وصـلت إلى القـرى النائيـة فيها لكن التفاعل الثقافي بين الجانبين بقي مغيباً بصورة شبه تامة طوال العقود التي سـبقت أزمـة الـنفط عام 1973[1].

لما كان المجال الثقافي هو أحد المجـالات المهمـة لـدعم أواصر العلاقـات بينهـا والمنطقـة العربيـة، لاسيما وأن صورة كلا الجانبين عن الآخر هي صـورة مـشوهة غـير موضـوعية ونظـراً لأن تعميـق الـروابط الثقافية بين الجانبين يشكل أحد الدعائم الأساسية التـي ترتكـز عليهـا عمليـة تفعيـل العلاقـات المـشتركة، بحيث تصبح نوعاً من العلاقات الإستراتيجية التي لا تعتمد على النفط وعلى المصالح فحسب، وإنما تتجاوز ذلك إلى التفاعل والاهتمام المشترك تجاه كل القضايا والهموم والآمال والطموحات التي تشغل بال المواطن العربي والمواطن الياباني على السواء [2].

(1) د. مسعود ظاهر، **اليابان بعيون عربية 1904-2004**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص75.

(2) د.نصرة عبدالـلـه البستكي،اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص218.

ووصولاً إلى تجاوز الصورة السلبية السائدة لدى كل من الطرفين عن الطرف الآخر أخذ الجانب الثقافي في تطور من خلال التفاعل بين الطرفين في المجالات الثقافية والتي يمكن تناول هذه المجالات بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

1- دور الحوار الثقافي مع العرب:

وفيما يتعلق بالحوار بين اليابان والعالم العربي فإن الاهتمام بهذا الجانب يعود إلى السبعينيات من القرن العشرين أخذ طابع أكاديمي على الأقل من الجانب العربي، وتعاظم بعد حرب 1973 وتداعياتها فيما يخص أزمة النفظ الذي يعتمد اليابان علية.

ولكي يتجاوز الطرفان مرحلة سوء الفهم الدائر بينهما حاولا القيام بعدة حوارات ثقافية كانت أبرزها: [1]

- المؤتمر الأول حول الصورة المتبادلة بين العرب واليابان عام 1978:

عقد المؤتمر في طوكيو في المدة من 27 إلى 29 مارس/آذار 1978، وقدمت إلى المؤتمر أربع عشرة ورقة، وتمحورت أوراق المؤتمر حول القضايا الثقافية بين الجانبين.

- المؤتمر الثاني الصورة المتبادلة بين العرب واليابان عام 1981:

عقد هذا المؤتمر في طوكيو في المدة من 9 إلى 11 سبتمبر/ أيلول 1981 وقدمت ثمانية أوراق: تمحورت أوراقه حول، صورة العالم العربي في اليابان وموضوعات ثقافية أخرى تخص الجانبين.

- المؤتمر الأول للحوار العربي- الياباني عام 1989:

تمحور الحوار حول دور الحضارة والقيم في تحديث اليابان والوطن العربي وموضوعات أخرى تخصهما.

- المؤتمر الثاني للحوار العربي- الياباني عام1991:

عقد المؤتمر بطوكيو في المدة ما بين 22 و25 سبتمبر/ أيلول 1991، تضمنت أوراق العمل وجهات نظر عربية ويابانية في عدد من الموضوعات التي تكررت سابقاً.

---

(1) د. مسعود ظاهر، "اليابان بعيون عربية 1904-2004"، **مصدر سبق ذكره**، ص79-96.

- المؤتمر الثالث للحوار العربي- الياباني 1992:

عقد المؤتمر بالأردن خلال يومي 19 و20 سبتمبر/ أيلول 1992، وتضمنت وجهات نظر عربية ويابانية في كل من موضوعات النظام الدولي الجديد، حل النزاع في الشرق الأوسط علاقات الشمال- الجنوب وموضوعات أخرى تهم الجانبين.

ـ مؤتمر الحوار الثقافي بين تونس واليابان:

نظم المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بتونس، المعروف ببيت الحكمة ندوة ثقافية مهمة في يومي 2-3 مايو/ أيار 2001 تحت عنوان تونس- اليابان حوار ثقافي.

- ندوة حوار الحضارات بين العالم الإسلامي واليابان:

عقدت هذه الندوة في مركز البحرين للدراسات والبحوث في المدة ما بين 12-13 مارس/آذار 2002 ونشرت أعماله تحت عنوان الحوار الإسلامي الياباني بالمنامة عام 2003.

- مؤتمر مستقبل العلاقات العربية- الآسيوية:

نظمت الجامعة الأردنية مؤتمراً تحت عنوان العلاقات العربية- الآسيوية نحو مستقبل مشرق عام 2003 وركز أوراق الندوة في أهمية دور المؤسسات الثقافية وتطوير التفاعل الثقافي بين العرب والآسيويين.

وكذلك الدورة الخامسة من المنتدى الياباني العربي الإسلامي الذي عقد في مكتبة الإسكندرية 18 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2007، وأعقبها بعد يومين أول مؤتمر عربي ياباني ضم 17 دولة عربية فضلاً عن اليابان وتناولت أوراقه البحثية التقارب بين الحضارات وتعميق المشاركة في توضيح الصورة لكلا الجانبين. واستضافت العاصمة السعودية الرياض في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2008 مؤتمر موسعاً عرض فيه مشاريع تعزيز التعاون العربي الياباني في مختلف المجالات واستكشاف آفاق جديدة له والإعراب عن الالتزام بمواصلة التعاون [1].

---

(1) د. وليد محمود عبد الناصر،"اليابان والحوار مع العالمين العربي والإسلامي"، **مجلة دراسات يابانية وشرقية**، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة، العدد الثالث 2009، ص 179.

بعد أن عقدت ثمانية مؤتمرات بين الجانبين في المدة ما بين 2002 - 2010، قرر منظموا تلك الملتقيات الارتقاء بها من الحوار النظري في إطار الثقافات والحضارات إلى معالجة مشكلات محددة تمت مناقشتها في ثلاث ملتقيات يصار بعدها إلى اختبار جديد لمعالجة موضوعات مشتركة وهي كما يأتي [1]:

أ ــ الملتقى الأول عقد في أبو ظبي عام 2011 لمناقشة قضايا الصناعة والتصنيع بين اليابان والعالم الإسلامي.

ب ـ الملتقى الثاني في أواخر فبراير / شباط ومطلع مارس /آذار عام 2012 في الجامعة الأردنية عمان.

ج ـ الملتقى الثالث عقد في طوكيو6 و7 ديسمبر/ كانون الأول عام 2012 بمشاركة 36 باحثاً ودبلوماسيا من الجانبين الياباني والإسلامي.

2- الدور الثقافي للمراكز والمعاهد البحوث العلمية:

أ- **مؤسسة اليابان Japan's foundation:**

أنشأت مؤسسة اليابان في عام 1972 بصفتها كياناً قانونياً خاصاً تحت رعاية وزارة الخارجية بغرض تعزيز التفاهم المتبادل وعلاقات الصداقة على الساحة الدولية، وكانت هذه المؤسسة هي أول منظمة متخصصة للتبادل الثقافي الدولي،إذ تتولى تنفيذ مجموعة من برامج التبادل الثقافي التي يقترن بها تبادل العاملين باعتباره المقدمة المنطقية لها والتي تمتد من الفروع الأكاديمية كالدراسات اليابانية وتعليم اللغة اليابانية، والفنون والإعلام والنشر والوسائل السمعية- البصرية والرياضيات وثقافة الحياة العامة، وتمويل أنشطة المؤسسة اليابانية من أرباح تشغيل الهيئات والمنح الحكومية والمساعدة المقدمة من الحكومة بما في ذلك ميزانية المعونة الرسمية للتنمية، فضلاً عما يقدمه القطاع الخاص من تمويل ومنح[2].

---

(1) د. مسعود ظاهر، "حوار متقدم بين اليابان والعالم الإسلامي"، **البيان الإماراتية**، 16 يناير 2013، على شبكة المعلومات الدولية على (الإنترنت) وعلى الرابط:

http://www.albayan.ae/opinions/articles/2013-01-16-1.1804209.

(2) د. علي سيد النقر،"العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**،ص164.

والملاحظ أن المنطقة العربية تحظى بأهمية ملحوظة لدى المؤسسة، كون أن المنطقة العربية عامة والخليج خاصة، تعد المركز الرئيس لإمداد العالم بالنفط، لاسيما اليابان ولكون المنطقة أيضاً مهداً للحضارات ورغم ذلك فعلى صعيد الواقع العملي لا يعكس ذلك الاهتمام من جانب المؤسسة نفسها في الميزانية المخصصة للإنفاق على البرامج الموجهة للمنطقة العربية والشرق الأوسط [1].

غير أنه يجدر بالإشارة إلى عدة حقائق رئيسة بشأن نشاط المؤسسة في الدول العربية على النحو الآتي[2]:

1- إن نسبة إنفاق المؤسسة في المنطقة العربية تبدو محدودة للغاية فلقد بلغت 3% من إجمالي البرامج عام 1995 و4،3% من إجمالي الإنفاق ثم تقلصت إلى 2% من إجمالي الميزانية الموجهة إليها عام 1997.

2- إن عدد الدول العربية التي تتجه إليها برامج مؤسسة اليابان تعد ضئيلة إلى حد ما، ففي خلال أعوام 1996 و1997 و1999، تركزت برامج مؤسسة اليابان في كل من الأردن وسوريا والإمارات ومصر والمغرب والسعودية والبحرين فقط.

3- يلاحظ أيضا محدودية الأفراد المنتمين إلى الدول العربية والذين يستفيدون من هذه البرامج وذلك من خلال دراسة برامج المؤسسة.

4- يلاحظ أيضاً وجود تباين كبير بين وضع مصر وباقي الدول العربية من حيث الاستفادة من برامج مؤسسة اليابان، وهي الدولة الوحيدة التي تدخل في نطاق أهم الدول التي تستفيد من برامج اليابان، وعدد البرامج التي تقوم بها المؤسسة فيها يزيد عن البرامج التي تقوم بها في باقي الدول العربية.

(1) د. نصرة عبدالله البستكي، "اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص221.

(2) The Japan foundation L nnual year book 1996: 1 media itd Toky, 1991.

ب- **المراكز الثقافية اليابانية:**

على الرغم مما تمثله المراكز الثقافية من أهمية في تطور العلاقات الثقافية بين بلدان العالم، فالمنطقة العربية تفتقر إلى مثل هذه المراكز إذ لا يوجد سوى مركز ثقافي واحد بالقاهرة، ويقوم بعدة أنشطة منها إقامة دورات لتعليم اللغة اليابانية، ويشهد اقبالاً من الدارسين المصرين الراغبين في تعلم اللغة، ويقوم المركز بعرض أفلام السينما اليابانية، ويوفر مجموعة من البرامج من خلال مكتبه، كما يصدر نشرة إعلامية نصف شهرية عن العلاقات المصرية اليابانية [1]. وتوفير الكتب والمراجع اليابانية ومن ثم الفهم الصحيح للثقافة اليابانية لدى المواطن العربي، بما يصب أساساً في دعم روافد العلاقات بين العرب واليابان [2].

ويرتبط تقليص عدد المراكز الثقافية اليابانية في العالم العربي تقليصاً موازياً لنسبة المنح الثقافية اليابانية للعالم العربي ففي عام 1997 و1998 حصلت المنطقة العربية على نسبة 10% و13،4% من إجمالي المنح الثقافية وهي نسبة قليلة رغم اتجاهها إلى الزيادة[3].

3- دور التبادل الطلابي والمنح الثقافية بين اليابان والدول العربية:

أ- **التبادل الطلابي:**

تزامنت بداية التبادل الطلابي بين اليابان والمنطقة العربية مع تطورين رئيسين أثرا إيجابياً على العلاقات الثقافية بين اليابان والمنطقة، وكان التطور الأول هو توجيه اليابانيين اهتمامهم بشكل مكثف تجاه الثقافات واللغات في الشرق الأوسط بعد أن توافرت معلومات أفضل عبر التلفاز والصحف ووسائل الإعلام الأخرى، كما أن ارتفاع أعداد اليابانيين الذين يزورون أو يقيمون في الدول العربية ساهم في زيادة قنوات

(1) د. محمد سعد أبو عامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، في د. هدى ميتكس ود. نيللي كمال الأمير، (محرران)التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، ص142.

(2) **نشرة المركز الثقافي الياباني في القاهرة**، 2001/11/15.

(3) **نشرة المركز الثقافي الياباني في القاهرة**، ديسمبر 2001.

الاتصال، فضلاً عن وجود مزيد من الشركات التي وسعت نطاق عملها في المنطقة، كما توافد العديد من السياح للتعرف على المناطق التاريخية والثقافية في المنطقة [1].

بينما ارتبط التطور الثاني بأزمة النفط عام 1973 والتي جعلت من المنطقة البؤرة المحورية للاقتصاد العالمي ومن ثم بدأ تدفق الباحثين اليابانيين نحو معرفة دول ومدن المنطقة.واتسمت بدايات التبادل الطلابي بين اليابان ودول المنطقة العربية في النصف الثاني من السبعينيات من القرن العشرين بالمحدودية إذ توافد اليابانيون إلى مصر والعراق والسعودية وليبيا ولكن ومنذ أزمة النفط الأولى عام 1973، أصبحت اللغة العربية تدرس بشكل متساوي في بعض الجامعات اليابانية، بدأت اليابان بإنشاء عدد من أقسام اللغة اليابانية في الجامعات العربية، فضلاً عن منح دراسية مقدمة من الحكومة اليابانية، كما قدمت إلى مصر عدداً محدوداً من المنح الدراسية للطلاب اليابانيين[2].

وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين العرب في سياق إعجابهم بتجربة التحديث اليابانية، يودون لو أن العالم العربي ينهل إيجابياً من معين تلك التجربة لغرض الاستفادة من مميزات الدولة التنموية والتخلص من أغلال التخلف، إلا أن ذلك الإحساس الأكاديمي لسوء الحظ لا يقابله اهتمام يذكر من جانب القائمين على شؤون العلاقات مع اليابان.

إذا ما انتقلنا إلى بيان حجم الطلاب اليابانيين الوافدين للدراسة في الجامعات العربية وفقاً لإحصائيات منظمة اليونسكو يتضح أن الجامعات العربية لم تستقبل سوى 6 طلاب يابانيين موزعين على ثلاث جامعات في مصر والأردن ولبنان بواقع طالبين في كل جامعة بينما لم تستقبل أياً من الدول العربية الأخرى أي طالب ياباني [3].

زار خمسة طلاب من جمعية طلبة اليابان JGAS جامعات ومؤسسات في كل من دولتي الإمارات وقطر في شهر فبراير/ شباط عام 2011 وعقدوا عدة اجتماعات لتبادل

---

(1) The Japan foundation L nnual year book 1996: 1 media itd Toky, 1991.

(2) Ibid, p.80.

(3)د. محمد سعد أبوعامود، السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، في د.هدى ميتكسود. نيللي كمال الأمير (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية،**مصدر سبق ذكره**، ص224.

الآراء، وتهدف الجمعية إلى بناء علاقات صداقة على مستوى الطلاب بين اليابان ومجلس التعاون الخليجي، وكان هدف الزيارة عمل دراسة لإسهامات مستقبلية أكثر تطوراً بين اليابان وهاتين الدولتين(1).

وقام وفد شبابي سعودي مكون من عشرة أعضاء بزيارة اليابان خلال المدة من 8 إلى 21 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2012، كانت بداية هذا البرنامج منذ الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز (ولي العهد آنذاك) إلى اليابان في عام 1998،إذ اتفقت الدولتان على بدأ برنامج تبادل الشباب لتعزيز العلاقات الثنائية وطبقا لهذا الاتفاق ومنذ ذلك الوقت تقوم الدولتان بإرسال وفود شبابية بما يقارب عشرة أشخاص من كلتا الدولتين كل سنة، وتكون هناك جولة لوفود طلابية لزيارة المعالم والإطلاع عليها، فضلاً عن زيارة المؤسسات العلمية والأكاديمية في كلتا الدولتين(2).

ولغرض تبادل العلمي والثقافي نظم نادي "سايكورا" الياباني الطلابي بجامعة الإمارات وبالتعاون مع مدرسة "فوجي مي جاواكا" اليابانية من طوكيو لتنظيم رحلة طلابية إلى جامعة الإمارات في 30 أبريل / نيسان عام 2013،إذ تأتي هذه الزيارة في ظل إجراء تعاون مشترك بين جامعة الإمارات وجامعات والمؤسسات العلمية اليابانية لغرض التبادل العلمي والثقافي على مستوى الطلبة في البلدين(3).

قام رئيس الوزراء الياباني "شيزو آبي" بزيارة إلى منطقة الخليج العربي إذ زار السعودية والإمارات في 30 وأبريل / نيسان عام 2013، وفي إطار هذه الزيارة تعهد بزيادة عدد طلبة الدارسين من السعودية والإمارات، وقد كان عدد الطلبة الدراسين في

---

(1) ماري ميتابة، "زيارة جمعية طلبة اليابان مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام "2011، **اليابان نت**، 2011/8/24، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.alyaban.net/opinion-jop/folderlarticle-2011/0824-024541.

(2) **سفارة اليابان في الرياض**، "أخبار السفارة 2012"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على رابط السفارة:.httpi//www.ksa.emb-japan.go.jp/sa/highightlindex2012.htm

(3) **جامعة الإمارات العربية المتحدة**، "طلبة اليابان يشيدون بالمستوى العلمي والثقافي لجامعة الإمارات"، 3 ابريل 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.www.uaeu.ac.ae

اليابان منذ سبع سنوات لا يزيد على 30 طالباً وتعهد بزيادة العدد خلال السنوات الخمسة المقبلة إلى 500 طالب، وسيرتفع عدد الطلبة الدراسين من الإمارات من 60 طالباً إلى 500 طالباً خلال المدة نفسها[1].

ب- **المنح الثقافية:**

على الرغم من أن فرص المنطقة العربية في الحصول على منح ثقافية يابانية تتجه إلى الزيادة، إلا أن تلك الفرصة تظل محدودة مقارنة بمعظم مناطق العالم الأخرى، وتشير إحصائيات عامي 1997-1998 إلى أن المنطقة حصلت على نسبة تتراوح بين و10،9% و13،4% من إجمالي المنح الثقافية اليابانية [2].

ولكن منذ أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، أصبح المسلمون والعرب عنواناً في كثير من النشرات والتقارير الإعلامية في اليابان، وقد شاع بعد ذلك الاهتمام بدراسة وتكلم العاملين في بعض المؤسسات اللغة العربية، ويمكن القول أن الاهتمام بتعلم اللغة العربية في اليابان ظاهرة، فقد تقدم نحو 1500 طالب بجامعة "أوكيناوا" إلى إدارة الجامعة لدراسة اللغة العربية وإزاء ضخامة هذا العدد، وعدم وجود سوى أستاذ واحد (مصري) بالجامعة لتدريس اللغة العربية فقد أبرمت الجامعة اتفاقاً مع مصر في شهر فبراير/ شباط 2004 لتبادل إيفاد أساتذة لتحقيق رغبة الطلبة [3].

تسعى الحكومة اليابانية إلى مضاعفة أعداد الطلبة السعوديين الدراسين في مختلف الجامعات اليابانية، هذا ما جاء به السفير الياباني لدى السعودية "شيجيرو ناكامور" "أن عدد المنح التي تقدمها اليابان من جهتها لا يستوعب أعداد الطلبة الراغبين بالدراسة في اليابان وهي من 3 - 5 منح سنوياً.وجود مساع ستعكف على القيام بها الحكومة اليابانية بشأن مضاعفة عدد المنح الدراسية التي تمنحها من جانبها للطلبة السعوديين". وأضاف "أن سبب عزوف الطلاب العرب ولاسيما السعوديين عن الدراسة في اليابان مقارنة بالدول

---

(1) منصور أبو العزم، "اليابان والخليج. النفط مقابل الخبرة التكنولوجيا"، **الأهرام الرقمي**،12 مايو 2013، على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) وعلى الرابط:http://digital.ahram.org/policy.aspx?serial=128126

(2) Japan O.D.A. 1997-1998, ministry of foreign affairs, (Tokyo: 1999).

(3) **صحيفة الأهرام**، "الاستثمار واللغة العربية أدوات للاقتراب من العرب"، في 18مارس، 2004.

الأوروبية والأمريكية ووجود حاجز اللغة الـذي يحـول دون ذلـك إلا أن بعـض الجامعـات اليابانيـة تبنـت تحويل الدراسة العلميـة إلى اللغـة الانكليزيـة مـما يـساعد الطـلاب الأجانـب عـلى الانخـراط في الدراسـة والتغلب على حاجز اللغة[1].

يقدم برنامج الحكومة اليابانية للبعثات بتقـديم الفـرص للطلبـة في الـشرق الأوسـط ومنـذ العـام 1994إذ تم اختيار أربعة طلاب من البحرين لعام 2010 عن طريق سفارة اليابان في المنامة متمتعين بالمنح التي تقدمها الحكومة اليابانية لطلبة المنطقة ويأتي ذلك للتواصل ما بين الثقافتين اليابانية والعربية[2].

أكد السفير الياباني في الجزائر "تسوكاسا كاوادا"، استعداد بلاده لتقديم المزيد مـن المـنح الدراسـية للطلبة الجزائريين قائلاً " حان الوقت لإعطاء انطلاقة جديدة للتعاون الجزائـري اليابـاني في مجـال التعلـيم العالي والبحث العلمي" وأوضح ذلك بمناسبة انعقاد الندوة الجزائرية اليابانية بجامعة الجزائر الثانيـة ببـو ذريعـة في 2012/11/18، وأضـاف " إن الـسلطات اليابانيـة عـلى اسـتعداد لتوسـيع مجـالات تعاونهـا مـع الجامعات الجزائرية في مختلف التخصصات ومن ثـم تقـديم المزيـد مـن المـنح الدراسـية لفائـدة الطلبـة الجزائريين... وان بلاده تأمل في انطلاقة جديدة لمجال التعليم الأكاديمي والعلمي مـع الجزائـر... إن أربعـة طلاب استفادوا من هذه المنح [3].

واليابان بعد دخولها العسكري إلى الساحة العراقية متوازيا مـع اهتمامهـا الثقـافي واللغوي في المنطقة العربية تريد أن ترسل رسالة مفادها أنها تؤدي دوراً سلمياً وإنـسانياً بوعي جديد بعد تجاهل طويل، وهو ما تحرص عليه اليابان في خطابها السياسي الـدعائي في المرحلة القليلة الماضية، بإعلانها الدعائي الـذي بثتـه قنـاة الجزيـرة القطريـة الواسـعة

(1) نجاح العـصيمي، "مـساع يابانيـة لمـضاعفة أعـداد المـنح الدراسـية لطلبـة الـسعوديين"، **صحيفة الـشرق الأوسـط**، العدد10145، 7 سبتمبر 2006.

(2) **صحيفة الوسط البحرينية**، "ترشيح طلبة البحرينين لبعثات السفارة اليابانية الدراسية"، العـدد 2901، 16 أغـسطس 2010.

(3) خالـد سـالم، "اليابـان مـستعدة لتقـديم المزيـد مـن المـنح الدراسـية لطلبـة الجزائـريين"،**جزائـر يـس الاخبـاري**، 2012/11/9على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:

http://www.djazairess.com/alahrar/106470

الانتشار عربياً وإسلامياً تحت عنوان "من أجل مستقبل مشرق للعراق: الحكومة اليابانية"وتمثل اللغة اليابانية من جانب آخر عائقاً للعرب في تواصلهم مع اليابانيين الذين لا يجيدون إلا لغتهم وهي الأغلبية الساحقة ومنهم علماء ومثقفون كبار لم يستطيعوا الخروج من بودقتهم اللغوية الخاصة بهم [1].

ولتطور التعاون الأكاديمي بين العالم الإسلامي واليابان، شارك الملحق الثقافي بالسفارة المصرية في طوكيو الدكتور جاد القاضي في 23 نوفمبر / تشرين الثاني عام 2012 في الندوة التي أقامتها جامعة "كيو" اليابانية عن التعاون الأكاديمي بين اليابان والعالم الإسلامي إذ كانت محاضرته بعنوان التعاون بين اليابان ومصر في التعليم والعلوم والتكنولوجية وخصصت جلسة خاصة لمصر والسعودية [2].

4- دور الأفراد في نقل الثقافة بين اليابان والعرب:

أرسلت الفرقة الموسيقية اليابانية التقليدية في جولة إلى الأردن ولبنان وسوريا وعقدت حفلات موسيقية في الإمارات ومصر كما أرسلت مدربين في مجال الجودو والكاراتيه إلى الأردن لمدد متوسطة كما تلقى 35 فرداً دعوات للتدريب في دول أخرى لزيارة اليابان منهم طلبة وباحثون وفنانون وأساتذة جامعات ومعيدون. وفي مجال تعليم اللغة اليابانية ما زالت المنطقة العربية في المرحلة الأولى في هذا الشأن، فقد أُرسل متخصصون يابانيون في علم اللغة للتدريس لمدد طويلة في المؤسسات التعليمية التي تدرس اللغة اليابانية في مصر والمغرب والسعودية[3].

---

(1) د. محمد جابر الأنصاري، "أبعد من بغداد والسماوة اليابان قلق التحول إلى قوة عظمى"،**صحيفة الأيام البحرانية**، العدد 5467، 23 شباط 2004.

(2) **وزارة التعليم العالي المصرية**، "امسية مصرية كورال ياباني يغني في حب مصر"،32 نوفمبر 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط : www.mohe-edu.eg

(3) د. علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانية في القرن العشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص166.

وفيما يتعلق بالدراسات اليابانية، قام أستاذ ياباني زائر بالتـدريس في قـسم اللغـة اليابانيـة بكليـة الآداب بجامعة القاهرة، كما قدمت منحاً للباحثين وأعضاء هيئة التدريس لزيارتها وتلقي التـدريب هنـاك في مجال الدراسات واللغة اليابانية[1].

5- **دور المعارض في نقل الثقافة بين اليابان والعرب:**

نظم برنامج "الصندوق" عدة معارض مثل معرض الفنانين اليابانيين المعـاصرين ومعـرض الفنـون اليابانية في البحرين والأردن ولبنان وسوريا، وفـيما يخـص العـروض الفنيـة قـدم الـصندوق منحـة لإقامـة عرضين فنيين على مستوى العالم، أحدهما بواسطة مسرح "نيكيان" حيث شارك في مهرجان المـسرح الـدولي بقرطاج. وفي مجال تبادل الكتب منح الصندوق في أربعـة معـارض للكتـب بمـا فيهـا معـرض الكتـب التـي عقدت في القاهرة، وفي مجال التبادل المرئي المسموع زاد الصندوق الياباني المنح المقدمة إلى الأفلام اليابانية ومن ذلك مشاركة أفلام عرضت بغزة و"إسرائيل"، كما قدم الصندوق برامج تلفزيونية ووثائقيـة وتعليميـة للمتعلمين في البحرين ولبنان وقطر [2].

وللتطور الحاصل في التعاون الثقافي بين اليابان والسعودية إذ استقبلت مدينـة "تـشوفو" اليابانيـة وفداً ثقافياً سعودياً في 2013/2/21 قدم لوحات من فن الخط العربي ومعروضات ثقافية تعبر عـن الفنـون في السعودية وذلك بمناسبة مرور عشر سنوات على بدء العلاقات السعودية اليابانية عام 2002[3].

كما شارك اليابـان في معـرض الريـاض الـدولي للكتـاب خـلال المـدة مـن 5-15 مارس/ آذار عام 2013،إذ تـم عـرض الكتـب اليابانيـة عـن الـسياحة واللغـة والطـبخ والثقافة التقليدية والأدب والإبداع وغيرها. فضلاً عن ذلـك قامـت سـفارة اليابـان في الرياض بإقامـة عـرض للأزيـاء وحفـلاً للموسـيقى في 18 و19 مـن مـارس/آذار للعـام

(1) **المصدر السابق**، ص166.

(2) **المصدر السابق**، ص167.

(3) **صحيفة الجزيرة السعودية**، "خلال الاحتفال بمرور عشر سنوات على بدأ التبادل الثقافي بين المملكة واليابان"، العدد 14756، في 2013/2/21.

نفسه، ومن ثم إقامة مهرجان الفلم الياباني في المدة 26-28 مارس /آذار من العام نفسه[1].

6- مشروعات ثقافية شمولية ومجلة يابانية لدراسات الشرق الأوسط.[2]

مشروع "الإسلام والحداثة" الذي أنجز في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين، تحت إشراف البروفسير يوزو إيتاغاكي، أستاذ الدراسات العربية والإسلامية في جامعة طوكيو.

أ- مشروع "المدنية في الإسلام" الذي أنجز خلال السنوات 1986-1989 تحت أشراف الأستاذين إيتاغاكي وأكيرا غوتو من جامعة طوكيو. ونشرت أبحاثه في خمسة مجلدات كبيرة، بالإنكليزية واليابانية وكان لهذين الأستاذين دور أساسي في بناء جيل جديد من المستعربين اليابانيين الذين ينظرون إلى تاريخ العرب والمسلمين بموضوعية، مع الحرص على تجاوز النظرة الاستراقية الغربية تجاه الشعوب العربية والإسلامية.

ب- مشروع "الدراسات الإسلامية المناطقية" تأسس بإشراف البروفسور سوغيتاكا ساتو، إستاذ المملوكية في جامعة طوكيو. وأعدت أبحاثه خلال سنوات 1997-2002، ونشر معظمها. في خمس مجلدات بالإنكليزية. وفي العام 2006، تم تجديد المرحلة الثانية من المشروع لمدة خمس سنوات 2007-2012، وقد توفى البروفسير ساتو في مطلع العام 2012.

ت- مشروع "اليابان وآسيا" الذي بدأ في العام 2007 ولمدة خمس سنوات. وبإشراف البرفسور كاتو، أستاذ تاريخ مصر الحديث الاقتصادي والاجتماعي في جامعة هيتاتسوباشي. في ضواحي طوكيو. وبعد إنجازه، انتقل كاتو إلى تنفيذ مشروع "اليابان ودول البحر المتوسط"

---

(1) **موقع مفتاح الرياض،** "الشهر الثقافي الياباني في الرياض"، 29 مارس 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: www. 9667.com

(2) د. مسعود ظاهر، "اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية"، **مصدر سبق ذكرة،** ص 257

أما فيما يخص مجلة الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط.

أدت المجلة دوراً في تعزيز التواصل الثقافي بين اليابان والمنطقة العربية في مجال نشر أبحاث كتبت باللغة العربية إلى جانب لغات عالمية عدة، وتناولت مشكلات المنطقة العربية بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

وفي النهاية فإن الحكومات العربية تجد منظوراً جديداً للتعامل مع اليابان يحقق ما يأتي:[1]

1- فهم اليابان من منظور ياباني ونقصد بذلك رؤية عربية للثقافة اليابانية وأسلوبها في التفكير والتعامل من خلال المصادر اليابانية، فمن الخطأ التعامل معها من خلال معايير التعامل الغربي أي نتعامل معها مثلما نتعامل مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. فهناك أساليب يابانية في التفكير والتعامل الخارجي تنطلق من ثقافتها. فأسلوبها في التفكير والتعامل الخارجي ينطلق من ثقافتها في التفكير أكثر ميلاً إلى التدرجية وحساب النتائج في المدى البعيد والاعتماد على الحكومات والتشكيك في الآخرين من الأسلوب الغربي.

2- في سبيل تحقيق هذا الهدف يجب تدريس اللغة والثقافة والحضارة اليابانية وبناء قواعد معلومات عنها من خلال مراكز بحوث متخصصة على أن يتم ذلك من خلال التفاعل المباشر أي فهمها من خلال مصادرها.

3- تكوين منظور مصلحي للتعامل معها ووضع العلاقة العربية اليابانية عموماً في إطار واقعي يربط بين المصالح المتبادلة على أساس التكافؤ.

فضلاً عن ذلك يمكن إضافة ما يأتي:

1-التعاون بين الأكاديميين العرب واليابانيين والاستفادة من المشاريع اليابانية وتطبقها عملياً.

2- التعاون في إنشاء المشاريع المشتركة المتمثلة في إنشاء مكتبة إلكترونية عربية يابانية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

3- تشجيع وتبادل الإنتاج الثقافي في مجال البرامج التلفزيونية والثقافية وتشجيع الأنشطة والتظاهرات الثقافية.

---

(1) د. محمد السيد سليم، "نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد 233، يوليو 1998، ص13.

المبحث الثاني

أهمية المنطقة العربية في السياسة الخارجية الصينية

لقد تأثرت سياسة الصين الخارجية منذ الخمسينيات من القرن العشرين حتى نهاية الحرب الباردة تجاه المنطقة العربية بمؤثرات عديدة جعلت هذه المنطقة تحتل مكانة ثانوية في سياستها الخارجية ومن هذه المؤثرات- كانت المنطقة تحت النفوذ الغربي- الذي تسعى الصين لتجنب مواجهته، والالتقاء بالمكاسب التي يحققها الاتحاد السوفيتي في المنطقة لإثبات الوجود الشيوعي فيها، كما أن البعد الجغرافي كان عاملاً في تقليل أهمية المنطقة الإستراتيجية في حساباتها الخاصة، وأنها لم تكن تمتلك الإمكانيات الاقتصادية والسياسية أثناء الحرب الباردة تؤهلها للتورط في المنطقة التي كانت ولا تزال مركزاً للتنافس الدولي، ولذلك فإنها اكتفت بوسائل غير مباشرة لتوثيق علاقاتها مع الدول العربية، لا سيما مع الدول ذات العلاقات بالاتحاد السوفيتي أو التي هي عضواً في حركة عدم الانحياز، لذلك فقد اكتفت بتقديم المساعدات المالية بين مدة وأخرى أو توثيق العلاقات من خلال صفقات بيع السلاح في المنطقة مصر مثلاً، وهو جزء من هجومها ضد الرأسمالية [1].

أضحت المنطقة العربية فيجُل دولها، ذات أهمية خاصة في سياسة الصين الخارجية، ويتمثل ذلك رئيسيا في يأتي:

1 - المنطقة العربية جزءا من إستراتيجية الجوار الموسع الصينية.

2 - بترول المنطقة العربية وعلاقته بأمن الطاقة الصيني.

3 - سوق المنطقة العربية الكبيرة للبضائع والتكنولوجيا الصينية.

4 -دول المنطقة العربية تمثل موارد سياسية يمكن أن تستفيد منها الصين على الساحة الدولية.

انطلاقا من الواقع الحالي، وفي ظل الأوضاع الجديدة والبيئة الدولية الجديدة، حقق التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة نجاحا كبيرا نسبيا مقارنة مع المجالات

---

(1) هالة خالد حميد، **سياسات القوى الآسيوية في المنطقة العربية وميزان القوى الدولي مستقبلاً**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صدام كلية العلوم السياسية، بغداد، 2000، ص178.

الأخرى، وهناك مستقبل للتعاون الصيني العربي في الطاقة. كما تحقق تقدم إلى حد ما في مجال العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. وعلى الرغم من توفر الرغبة والإرادة من الجانبين لدفع التعاون في هذه المجالات، لم يخطُا لتعاون فيها خطوات كبيرة بصورة عامة. تفسير ذلك أن المصالح الحقيقية والمشتركة للتعاون في مجال الطاقة واضحة، على عكس المجالات الأخرى التي لم يكتشف الطرفان فيها بعد نقاط مصالح اقتصادية مشتركة ملحة جدا.

إذ تعد المنطقة العربية أحد المصادر المهمة لواردات الصين من البترول، لكنها ليست المصدر الوحيد، والتعاون في الطاقة هو أحد أهم مكونات التعاون الصيني العربي، وليس المكون الوحيد له. إن الدرس المستفاد من نجاح التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة هو أن تحقيق تطور شامل ومتين للعلاقات الصينية العربية مشروط بأن تقوم هذه العلاقات على أساس تحقيق مصالح الطرفين. ولعل أهم أسباب بطء تطور التعاون الصيني العربي في المجالات الأخرى هو أن العلاقات العربية الصينية لا تزال مبنية على الصداقة التقليدية وآرائهما القديمة حول بعض القضايا الدولية، في ظل وضع دولي يتغير بسرعة، وتتغير معه أسس العلاقات التقليدية وفقا لواقع التطور السياسي والاقتصادي لكل دولة. وعلى سبيل المثال فإن المنطقة العربية تعد سوقا كبيرة للبضائع الصينية، ومن ثم تكمن فيها مصالح للصين، غير أن بعض الدول العربية لا ترى في ذلك مصلحة مشتركة للطرفين خشية أن تؤثر الصادرات الصينية على الصناعات العربية.

أن تعاظم نمو الصين الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وفي الوقت نفسه ضعف التنمية في الدول العربية، لأسباب عديدة، يفرض واقعا جديدا في العلاقات الصينية العربية. ولا شك أن التنمية في العالم العربي مستقبلا سيكون لها تأثيراً كبيراً على العلاقات الصينية العربية.

ويمكن تناول أهمية المنطقة العربية للسياسة الخارجية الصينية بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: البعد السياسي

إن علاقات الصين السياسية بالمنطقة العربية قد مرت بأربع مراحل اختلفت خلالها ردود فعلها ومواقفها السياسية تجاه القضايا العربية عموماً والصراع العربي- الإسرائيلي خصوصاً، ومن ثم فإنه من الصعوبة تحقيق المنافسة فيها. ومن ناحية أخرى اعتبرت المنطقة العربية منطقة صراع يصعب التعامل معها. ومرت العلاقات الصينية العربية بمراحل كان أبرز هذه المراحل هي:

1- عدم الفهم المتبادل منذ عام 1949-1955:

هذه المرحلة امتدت منذ انتصار الشيوعية، حيث أخذت الأنظمة العربية موقفاً عدائياً من الصين خلال عدم اعتراف أي بلد عربي بالصين الشعبية من ناحية وتصويت مجلس الجامعة العربية في شهر أغسطس/ أب 1950 على الاعتراف بتايوان على أنها الممثل الشرعي للشعب الصيني. ومن ناحية أخرى أعلنت "إسرائيل" اعترافها بالصين الشعبية، وترحيب الصين بقيام "إسرائيل"، بل لقد انتقد الإعلام الصيني بريطانيا لأنها "تحرض العرب غير الثوريين على الهجوم على "إسرائيل"" وفسرت الصين الحرب العربية- الإسرائيلية عام 1948، على أنها "صراع بين بريطانيا المساندة للعرب والولايات المتحدة الأمريكية المساندة لـ "إسرائيل". وكادت "إسرائيل" والصين تقيمان علاقات دبلوماسية في مناسبتين الأولى عام 1950، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أفشلت ذلك نتيجة إشعال الأزمة الكورية، والأخرى هي في عام 1955 وتعثرت نتيجة التوجهات الجديدة التي تبنتها الصين في أعقاب مؤتمر باندونغ للدول الأفرو- آسيوية. في المقابل يشير أرشيف الصحافة الصينية إلى أن الوصف الأكثر تكراراً لعبد الناصر في هذه الفترة هو "الديكتاتور المناهض للثورة "[1].

وقد تصرفت مع المنطقة العربية وفقاً لما أملته مقتضيات الرؤيا للبيئة الدولية. وحرصت في سياستها الخارجية على ألا تكون لدول المنطقة مكاناً تنفذ منه القوى العظمى المناوئة لها، فيزداد الحصار على الدولة الصينية وتحرم من حقها في فرض

---

(1) د. وليد عبدالحي، "العلاقات العربية- الصينية"، **المستقبل العربي**، بيروت، العدد322، ديسمبر/ كانون الأول 2005، ص 48-49.

سياستها على جزيرة تايوان. وفي هذا الإطار، حرصت دوماً على أن تحظى بمزيد من الاعتراف بها بوصفها دولة جديدة دون أن ينسحب هذا الاعتراف على الجزيرة المتمردة، وكان من الطبيعي أن تعول الصين الشعبية على هذا الأمر،لاسيما وأنها كانت تنظر إلى معظم الدول العربية وتعدهم دولاً تشبهها في كفاحها من أجل الاستقلال والتحرر[1].

2- التحول الجذري في العلاقات 1956-1966:

بدأت ملامح التوجه الإيجابي في الظهور من خلال مساندتها معنوياً للحملة في مصر ضد بريطانيا ومساندة النضال الجزائري ضد فرنسا. كان سبب هذا التغير لسلوكها على المستوى الدولي هو الرغبة في الاتساق مع التوجهات السوفيتية، وقد شكل العدوان الثلاثي على مصر نقطة تحول في نظرتها إلى النظام الناصري، وأصبح إعلامها يشير إلى جمال عبدالناصر بأنه "مناهض للإمبريالية والمراجعين السوفيات" (Revisionsts). وخرج حوالي ربع مليون صيني في مظاهرات مساندة لمصر، ورفعوا شعارات القتال إلى جانب مصر. وبدأ الاعتراف الدبلوماسي بين الطرفين في شهر مايو/ أيار 1956 تلاه اعتراف سوريا واليمن. ومهد لهذا الاعتراف النقد الشديد الذي وجهته الصين الشعبية لحلف بغداد 1955. وتنامى موقفها عام 1958 من خلال الانتقاد الشديد للتدخل الأمريكي في لبنان، والبريطاني في الأردن. ومع التغيير الذي حصل في العراق عام 1958 أقامت العلاقات الدبلوماسية مع النظام الجديد في العراق، تلاه عام 1960 علاقات مع المغرب والسودان والصومال، ثم الاعتراف المبكر للصين باستقلال الجزائر. خلال هذه المدة كان الوصف السائد لـ "إسرائيل" في الأدبيات الصينية هو "أداة الإمبريالية في الشرق الأوسط" ولم يكن هناك أي مستوى من العلاقات بين الطرفين. وقد كان لتأزم علاقاتها مع السوفيت في المدة1960 -1961 دوره في هذا التحول الصيني رغم الحساسية العربية بين الموقفين

(1) د. حنان قنديل، "الصين والعرب: الواقع المشكلات والفرص"، **مصدر سبق ذكره**، ص127.

السوفيتي والصين في أن موقفها من حلف السانتو (Central Treaty Organization)[1] الـذي كـان أقـل حـدة من موقفها تجاه حلف بغداد [2].

بدأت الدول العربية بعد مؤتمر باندونغ عام 1955 الاعتراف بجمهورية الـصين الـشعبية وسـحبت اعترافها بحكومة الصين الوطنية، وتـوالى بعـد ذلـك اعـتراف بقيـة الـدول العربيـة بالـصين الـشعبية حتـى أصبحت جميعها الآن تتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، وأكـدت جميـع البيانـات المـشتركة الـصادرة بهـذا الشأن أن حكومة الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين، وأن تكون العلاقات بين الطرفين قائمة على أساس مبادئ التعايش السلمي، وعلى تأييد الصين الشعبية للحقوق العربيـة وسـيادة الـدول العربيـة على أراضيها ومقاومتها للعدوان الاستعماري والصهيوني والتزام الصين الـشعبية بمـا سـبق أن أعلنـه رئـيس وزرائها الأسبق "شو ان لاي" أثناء زيارته للقاهرة في عام 1964 من مبادئ خمـسة تحكـم علاقاتهـا بالـدول العربية وهي: [3].

1- تأييدها لنضال الدول العربية في مكافحة الإمبريالية ومحاربـة الاسـتعمارين القـديم والجديـد مـن أجل الاستقلال الوطني.

2- تأييدها لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي تتبعها الدول العربية.

3- تأييد الطريق الذي تختاره الشعوب العربية لتحقيق الوحدة.

---

(1)ونتهج العراق سياسة محايدة وأقام علاقات دبلوماسية مع الاتحاد الـسوفيتي وانـسحب مـن حلـف بغـداد Baghdad Pact وتم تبني اسم CENTO (اختصار Central Treaty Organization) للهدف الأساسي من وراء الحلـف، فقـد فـشل في وقف نفوذ الاتحاد السوفيتي الذي عـزز علاقاتـه مـع دول الـشرق الأوسـط مـصر والعـراق وسـوريا. المـصدر: الموسـوعة العربيــة، "حلــف بغــداد"، **المعاهــدة المركزيــة**، عــلى شــبكة المعلومــات الدوليــة (الإنترنــت) وعــلى الــرابط: http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14952&m=1

(2) د. وليد عبد الحي، "العلاقات العربية الصينية"، **مصدر سبق ذكره**، ص49-50.

(3) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "الموقف العربي من القضايا الصينية"، **السياسة الدوليـة**، العـدد 145، يوليـو 2001، ص 85-86.

4- تأييد الحلول التي تتفق عليها لحل الخلافات بينها بالطرق السلمية وعدم التدخل في النزاعات العربية.

5- احترام الدول كافة لاستقلال وسيادة الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها.

وكان من أهم ما قامت به في تلك المرحلة إقامة علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية والتي كانت – من وجهة نظر الصين الشعبية في ذلك الوقت- نموذجاً لحركات الكفاح المسلح. وقد فتحت مكتباً للمنظمة في بكين في عام 1969، كما استقبل الرئيس الصيني الأسبق "ماوتسي تونج" وفدها في العام نفسه، ورأت الصين تأييدها للمنظمة من شأنه أن يخدم أهداف سياستها إلى حد كبير، لكون المنظمة كانت معادية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ناحية أخرى لم تكن علاقات المنظمة طيبة مع الاتحاد السوفيتي في وقت نشأتها. وأخيراً، كانت المنظمة قد نشأت بموافقة وإجماع عربيين، فكان معنى هذا أن يكون تأييدها للمنظمة سبباً في مزيد من التوطيد لعلاقاتها مع العرب[1].

غير أن هذه الخطوات المتتابعة نحو توطيد أواصر الصداقة والتعاون مع بلدان المنطقة العربية "باستثناء النظم الملكية". لم تَعُدّ التعرض لانتكاسات حادة ومشكلات معقدة. وكان مبعث الانتكاسات والمشكلات هو عدم التقاء رؤيتها مع نظيراتها العربية (حتى الثورية منها) في ذلك الجانب المتصل بتحديد الأعداء والأصدقاء في البيئة الدولية. فالصراع الصيني مع الاتحاد السوفيتي لم يكن يتوافق مع الدور الكبير الذي أسندته النظم العربية الثورية للأصدقاء السوفيت، والذي نجحوا في توطيد أقدامهم في قسم كبير من العالم العربي بفضل مساعداتهم الاقتصادية والعسكرية الضخمة. ولم تتمكن الصين من إقناع الدول العربية بقدرتها على الحلول محل الإتحاد السوفيتي، بل إن قادة منظمة التحرير أنفسهم ما لبثوا أن اعترفوا بأولوية الدور السوفيتي حين تعلق الأمر بمساندة الحقوق الفلسطينية، لاسيما بعد حرب 1967[2].

---

(1)Ritzha Kshichor and Chun-Tu-Hsueh (eds.), **The Palestinians and China's Foreign Policy, Dimensions of China's Foreign Relations** (New York: Preager Publishers, 1977),pp.167-171.

(2) د.حنان قنديل، "الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص"، **مصدر سبق ذكره**، ص128.

3- الارتباك الصيني الداخلي 1966-1976:

اتسمت الحياة الصينية في هذه المدة بثلاثة عناصر هي:

- الثورة الثقافية.

- حدة التنافس مع الاتحاد السوفيتيي.

- تراخي قبضة "ماو تسي تونج" ثم موته.

فقد أدت الثورة الثقافية إلى تعطيل النشاط الدبلوماسي الصيني وتمثل ذلك في استدعاء سفراءها من معظم دول العالم لتزويدهم بالتوجهات الثقافية الجديدة. ونتيجة للتنافس السوفيتي- الصيني أقامت علاقات دبلوماسية مع لبنان عام 1971 ثم مع تركيا وإيران، ثم بدأت بمساندة التحولات الجديدة في مصر أثناء حكم الرئيس الأسبق "أنور السادات"، ونقل عن السناتور الأمريكي للحزب الديمقراطي "هنري جاكسون" أن "شو إن لأي" أبلغه عام 1971 "مساندة الصين لـ "إسرائيل" في موقفها من الاتحاد السوفيتي" ثم ساندت الصين خطوات كل من الرئيسين الأسبقين أنور السادات وجعفر نميري في خلافاتهما مع السوفيت" وفي نهاية المدة التي توفى "ماوتسي تونج" عام 1976 ودب الخلاف بين ورثته السياسيين وانتهى الأمر عام 1978، بتبني المؤتمر الحادي عشر للحزب لبرنامج التحديثات الأربعة الذي أدى إلى تحول جذري في السياسة الصينية [(1)].

4- التحديثات الأربعة 1978 إلى مدة أعداد هذه الأطروحة:

بعد وفاة "ماو تسي تونج"، خلفه "دنج شياوبينج" الذي تولى قيادة الصين الشعبية في ديسمبر/ كانون الأول 1978، بعد إعلان البيان الختامي للجمعية العمومية الثالثة للجنة المركزية نهاية الصراع الطبقي، ووجهه الحزب إلى هدف مركزي واحد فقط هو تنمية الاقتصاد وبناء المجتمع الاشتراكي، ورفعت "أربع شعارات" جديدة هي تحديث الزراعة، وتحديث الصناعة، وتحديث العلوم والتقنيات، وتحديث القوات المسلحة. وتوقف الحديث عن الصراع الطبقي أو المساواة المأوية القائمة على مبادئ التوزيع غير القابل

---

(1) د. وليد عبد الحي، "العلاقات العربية الصينية"، **مصدر سبق ذكره**، ص50.

للتحقيق عند ممارسة هذه السياسة كما كان يرى "دنـج شـياوبينج" "أتركـوا الـبعض يـستغنون بـسرعة كي يتمكنوا من مساعدة الآخرين"[1]

يمكن القول إن برنامج التحديثات الأربعة يعبر عن تيار كان يحاول "عقلنة" النزاع الثوري الماوي منـذ عام 1955، لكنه لم يتمكن من ذلك إلا مع نهاية "ماو تسي تونج"، ويمكن وصـف برنـامج التحـديثات الأربعـة بأنه محاولة علاج الخلل في النظام الاقتصادي الاشتراكي بميكانيزمات المعاصرين "ليس مهماً لـون القـط، المهـم أنه يصطاد الفئران" من ناحية ثانيـة. أن التغيـير الـذي أصـاب بنيـة الهيكـل الـسياسي، ولاسـيما تنـامي نـسبة التكنوقراط في الهياكل المركزية للحزب- حوالي 93% مـن اللجنـة المركزيـة- دفـع نحـو براغماتيـة تتحلـل مـن الالتزامات الأيديولوجية بشكل تدريجي. هذا التحلل جعل الصين تتبنى إستراتيجية أكـثر تماسـكاً ووضـوحاً في الهدف من المرحلة الأولى والحقبة "المأوية" وتتمثل النظرة المعاصرة إلى المنطقة العربية بما يأتي[2].

1- التعامل مع المنطقة العربية على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتيـة لا نتيجـة لـردات الفعـل عـلى سياسات دول أخرى.

2- التعامل مع المنطقة العربية على أساس أنها:

- مصدر للطاقة.

- سوق تجاري واستثماري.

أن توظيف إستراتيجي لتنافس دولي أوسع وقد نهض التـصور الـصيني الجديـد عـلى عـدة قواعـد رئيسة. أما أولى القواعد فهي أن يصبح تحديث الاقتصاد الصيني الهدف الأعـلى والأغـلى للدولـة الـصينية. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، كان يتعين على الصينيين توثيق العلاقات مع مختلف الدول التـي يمكـن أن تساعد بلادهم على بلوغ مطامعهم، وعلى رأس تلك الدول بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية ودول غـرب أوربا. اتخذت قيادة "دنج شياو بنج" سياسـة خارجيـة تقـوم عـلى تنميـة الاعتبـارات الأيديولوجيـة لتحـل

(1) كونواد زايتس، **الصين عودة قوة عالمية، الطبعة العربية**، مركز الإمارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجي أبـوظبي، 2003، ص275.

(2) د. وليد عبد الحي، "العلاقات العربية الصينية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 51-52.

محلها الأساليب العملية في التعامل مع مختلف دول العالم. واستكمالاً للنهج الجديد آلت القيادة الصينية على نفسها أن تنهض تعاملاتها الدولية على أساس مبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية مع الأعداء من مبادئ التعاون، واعتماد أسلوب التفاوض طريقاً أساسياً لحل الصراعات أو تهدئتها [1].

وتعد السياسة الصينية في الثمانينات امتداداً للسبعينيات من القرن العشرين، فلم تتوان عن إدانة الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والإصرار على لسان أعلى المسؤولين فيها على ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، وبدون شرط مع تأييدها للشعبين اللبناني والفلسطيني في كفاحهما ضد العدوان [2].

ويتضح موقفها المؤيد للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية،وبوصفه أسلوباً ملائماً لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلى بدلاً من الكفاح المسلح، وأن الوسيلة لإتمام ذلك تتمثل في عقد المؤتمر الدولي للسلام. ومع ذلك فإنها رغم التغير في وسائل التعبير عن سياستها بين تحبيذ الكفاح المسلح، وتأييد التسوية السلمية، فإنه على الرغم من توتر العلاقات في بعض الأحيان مع الدول العربية ومنها مصر، وكذلك بينها ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن هذا لم يصل إلى حد انتهاجها لسياسة معادية للعرب في مواجهتهم لـ "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية[3].

وقد حاولت الصين بعد انهيار الاتحاد السوفيتيي مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وانتهاء مرحلة الحرب الباردة والتنافس بين القطبين، وظهور سياسة القطب الواحد الذي فرضت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ما أطلق عليه "النظام الدولي الجديد"، أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية على الصعيد العالمي، ومحاولة اعتماد سياسة خارجية محايدة، والاهتمام بتنمية وتعزيز اقتصادها، وتنشيط علاقاتها مع الدول الغربية بما فيها

(1) دنج شياو بنج، **المؤلفات المختارة، 1975-1982**، مطبعة اللغات الأجنبية، بكين، 1985، ص322.

(2) د. جمال زهران، "العلاقات العربية- الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة"، في (مجموعة باحثين)، **العرب ونظام عالمي جديد**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998، ص256.

(3) **المصدر السابق**، ص256-257.

الولايات المتحدة الأمريكية مع الاحتفاظ بخصوصياتها وثوابتها الأيديولوجية والسياسية[1].

واتسم موقفها بالحضور المستمر خلال أزمة الخليج الثانية منذ دخول القوات العراقية إلى الكويت، ولكن هذا الحضور هو حضور متوازن بمعنى أن تواجدها في الأزمة كان له حسابات كبيرة لدى الصينيين. فقد بدأت الصين بمبادرة فور اندلاع الأزمة بوقف بيع الأسلحة للعراق مع استنكار الغزو، كما صدر بيان رسمي من قبل نائب وزير الخارجية الصينية أوضح فيه الموقف في 1990/9/6 تضمن أربع نقاط هي: شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادة ووحدة أراضيه، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات ومطالبة العراق بالإذعان لوساطة الجامعة العربية وللنداءات الدولية وأن يسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة[2] وهذا سيوضح في مكان آخر من الدراسة [3].

فبعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول عام 2001، عينت الصين أول مبعوث للسلام في المنطقة العربية وبالتحديد في شهر سبتمبر/ أيلول عام 2002، وفي حين أن هذا قد لا يكون ذات أهمية لعملية السلام الإسرائيلية- العربية، إلا أنها أظهرت اهتماماً متزايداً بهذا الموضوع. وقد قام مبعوثها بزيارات متعددة من حين لآخر للمنطقة العربية، وإجراء مباحثات مع الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي مايو/ أيار 2003 تقدمت الحكومة الصينية بمقترح لحل القضية الفلسطينية قائم على أساس دعمها لخارطة الطريق ومعتمدة على نقاط أساسية [4] وهذا ما سيوضح في مكان آخر من الدراسة[5].

---

(1) د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص100.

(2) د. جمال زهران، العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، مصدر سبق ذكره، ص257.

(3) الفصل الرابع، المبحث الثاني، المطلب الأول.

(4) الشيماء عبدالسلام إبراهيم، العلاقات العربية- الصينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر دراسة حالة مصر والسعودية (2001-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، جامعة القاهرة، ص111.

(5) الفصل الثالث، المبحث الثاني، المطلب الأول.

إن الصين ظلت تنظر لمفهوم أمن الخليج العربي بمقدار ما يضمن لها تواجداً فعالاً ومتوازن الفوائد مع القوى الأخرى الموجودة في المنطقة، وأن دبلوماسيتها هذه ظلت متوقفة عند حدود المتلقي وليس المبادر وقد اتضح موقفها من البداية لدخولها إلى المنطقة، وقد كان لها ما يبرر موقفها في تجنب الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية في وقت وضح فيه تقارب في علاقاتهما، إلا أنه مع تحول الموقف الدولي تجاه المنطقة وأمنها [1]. وهذا ما سيوضح في مكان أخر من الدراسة[2].

وعلى الرغم من تراجع مكانة تايوان فإن دولاً عربية استقبلت عام 1994 الرئيس التايواني السابق "تنغ هوا"، وهو أمر لا يجد صدى حسناً لدى الصين. ويمكن القول أن العامل السايكولوجي في السياسة الصينية كان له دور مهم، فالصين في معظم هذه المراحل لديها مشاعر الدولة العظمى وإمكانيات الدولة النامية، ولم تكن قادرة على التوفيق بين هاتين المسألتين[3].

والسياسة الصينية تجاه المنطقة العربية خلال المراحل التي سبقت مرحلة التحديثات الأربعة. ومن المعروف أن الصين دولة كبيرة من حيث القوة الدولية الشاملة، لها وزنها في الشؤون الدولية فهي دولة مؤسسة للأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وه تقف دائماً إلى جانب القضايا العادلة، وتدعو إلى إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، فكانت الدول العربية تدعم تعاونها مع الصين في الحرب الباردة لتدعيم القضايا العربية العادلة ولمقاومة الاستعمار، وهيمنة القوى الكبرى واحتكارها في الشئون الدولية، وبعد الحرب الباردة أخذت الصين تدعم المواقف العربية العادلة في الشئون الدولية وتدعيم قضاياها مثل قضية فلسطين، والقضية العراقية، وأمن

---

(1) الشيماء عبدالسلام إبراهيم،العلاقات العربية- الصينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر دراسة حالة مصر والسعودية (2001-2008)،**مصدر سبق ذكره**،ص115.

(2) **الفصل الخامس**،المبحث الثاني، المطلب الأول.

(3) د. وليد عبدالحي، "العلاقات العربية الصينية"،**مصدر سبق ذكره**، ص51.

الخليج العربي، وكذلك لتخفيف الضغوط الأمريكية والغربية عليها ومواجهة الوجود الأمريكي والغربي في المنطقة وأيضاً لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل [1].

أما الملامح المميزة للسياسة العربية تجاه الصين فإنه يمكن اختصارها فى أبرز الملامح التي ميزت تلك السياسة، لعل الأمر الأوضح فيها كان الانحياز الذي حولها صوب القوتين العظميتين في أثناء الحرب الباردة، ثم الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها، وفي كلتا الحالتين كانت النتيجة النهائية هي استبعادها فعلياً من الارتباط بالمنطقة وقضاياها. والموقف العربي من الصين لم يقدر له-مدة طويلة- أن يبلور تحركات مشتركة تجاه هذه الدول، ولعل ذلك يعود إلى أن الدول العربية اختارت في معظم الأوقات أن تنحو منحى يقوم على تحقيق المصالح الخاصة لكل دولة عربية بغض النظر عن الأقطار العربية الأخرى، فضلاً عن أن العالم العربي كان يعج بالصراعات بين أقطاره، بشكل يفوق صراعاته مع الآخرين، هذه الصورة لم تكن مما يقنع الصينيين بتوريط أنفسهم في قضايا خاصة، وقد اختار العرب ذاتهم أن ينأوا عن الصين ليلقي بأثقاله لدى القوى العظمى في ذات الحين.

أما التعاون العربي- الصيني في القرن الحادي والعشرين، فمحور التعاون بين الجانبين في هذا المجال هو تبادل الطرفين الاحترام والتأييد والتعامل بصدق والعمل على التضامن والتعاون لاسيما وأنه لا يوجد تضارب في المصالح الأساسية بينها وبين الدول الغربية ولها وجهات نظر متطابقة أو متشابهة في صياغة سيادة الدول ومعارضة نزعة الهيمنة وسياسة القوة والإرهاب وكثير من القضايا الأخرى، وذلك يشكل أساساً مهماً لتعزيز التعاون السياسي بين الطرفين، كما تؤيد الصين قيام الدول العربية بتحديد أنظمتها السياسية وطرقها في التنمية وفهمها للقيم وفقاً لظروفها الخاصة ومعارضة التدخل الخارجي في شئونها الداخلية. وأشار بعض الباحثين الصينيين أنه طبقاً لنظرية الدوائر العربيطة فإن الصين تحتل موقعاً متأخراً في دوائر اهتمام السياسة الخارجية العربية التي تجعل الدائرة العربية في المرتبة الأولى ثم الأفريقية ثم الدول الأخرى، وإن الاهتمام

---

(1) تشانغ هونغ، "سياسة عربية تجاه الصين والعلاقات العربية الصينية"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، 1999، ص126.

العربي بالصين يأتي بعد الاهتمام العربي بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية. ونظراً للوجود الأمريكي في المنطقة العربية فإن بعض الدوائر الصينية تميل إلى الاعتقاد أن حل قضايا المنطقة رهن بالإرادة الأمريكية إلى حد كبير. بترديد نعرفه من مواقف مبدئية ثابتة تدور في معظمها حول مبادئ التعايش السلمي الخمسة، والتي تعبر عن قناعتها في أسلوب حل المشكلات الدولية. و"الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون"، ويظهر هذا في موقفها من قضية الصراع العربي ـــ الإسرائيلي، إذ لم تقم بتعيين مبعوث خاص لها بالمنطقة إلا في عام 2002 وبعد مطالبة وإلحاح من الجانب العربي، وقد كان تبريرها لذلك هوّ أنه لا يمكن إيجاد حل لقضية المنطقة العربية دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وتأييدها [1].

كما أن قضية تحرير الأراضي العربية المحتلة لا يمكن استعادتها بوسيلة عسكرية وإنما بالوسائل السياسية وهو منهجها في تحرير أقاليمها المحتلة، فضلاً عن عدم التوازن في القوة العسكرية بين الطرفين العربي والإسرائيلي، وحصول "إسرائيل" على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لها، ثم أن حل هذه القضية لن يتم خلال السنوات القادمة، وأنها ستظل على موقفها من تأييد الحقوق الفلسطينية وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة بما فيها القدس وتأسيس دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، فقد أكد المسئولون الصينيون على أن تطور العلاقات العربية الصينية ليس مرتبطاً أو متعارضاً مع تطوير العلاقات الإسرائيلية الصينية حيث إن الظروف التي تختارها الصين قد تستلزم هذا التعاون مع "إسرائيل" بينما التعاون العربي هو مسألة دائمة وتاريخية [2].

وفي ظل التحولات السياسية المحورية التي تشهدها المنطقة العربية، ومالها من انعكاسات مختلفة على الساحتين الإقليمية والدولية، أصبح المزيد من التنسيق والدعم المتبادل بين الدول العربية والصين أكثر إلحاحاً سعياً لتحقيق التوافق الدولي حول طرق المعالجة السياسية للأزمات القائمة ودعم تطلعات الشعوب العربية نحو الحرية والتنمية.

---

(1) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي- الصيني في القرن الحادي والعشرين"، **السياسة الدولية**، 158، 2004، ص147.

(2) د. محمد عبدالوهاب الساكت، "التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 123، 2005، ص131.

ومن أجل الحفاظ على ديمومة وازدهار العلاقات العربية الصينية، حرص الطرفان على ترجمة ما يجمعهما من قواسم مشتركة إلى واقع عملي من خلال تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني عام 2004، والذي يُعد أحد تجارب التعاون الدولي الرائدة لما يمثله من وسيلة منظمة للحوار والتعاون الجماعي وفق أطر إستراتيجية واضحة. وأكدت زيارة الرئيس الصيني السابق "هو جين تاو" التاريخية لمقر الجامعة العربية عام 2004 خطوة مهمة نحو تأسيس المنتدى ووضع الرؤى المشتركة لعمله [1].

في 12 ديسمبر/ كانون الأول عام 2006، عقد أول مؤتمر للصداقة الصينية العربية في السوادن بعد ما أنشأت الصين جمعية الصداقة العربية في 12 ديسمبر/ كانون الأول عام 2001،إذ حضر الاجتماع وفود من جميع الدول العربية، كما أعلنت هذه الدول عن إنشاء جمعيات الصداقة مع الصين لبناء منصة واسعة للتبادل والتعاون بين الصين والدول العربية في المجالات كافة[2].

ومن أجل تعزيز العلاقات الصينية العربية، قد وُقع أصدر الجانبان الإعلان المشترك بشأن إقامة علاقات التعاون الإستراتيجي على هامش الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني العربي الذي أقيم في مدينة تيانجين شمال الصين في مايو/ أيار عام 2010. وتمنى الطرفان أن يرتفع التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي إلى درجات أعلى بما يعزز التعاون والتضامن بين الدول ويصون السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.[3]

---

(1) **منتدى التعاون الصيني العربي**، "العلاقات العربية الصينية الأفاق المستقبلية"، 2012/5/8، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.www.casef.org/ara/ltdt/t929714.htm

(2) **صحيفة الشعب اليومية اونلاين الصينية**، "العلاقات الصينية بين الماضي والحاضر"، 2010/3/9، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط: http://arabic.people.com.ca/99408/6913624.html

(3) **Arabic news** ، "العلاقات المزدهرة بين الصين والدول العربية"، 2012/11/29، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:

http://arabic.news.cntbig/2012/c-1320007072/htm.

ومن باب الحفاظ على الأمن في المنطقة، فإن الصين تعمل ومنذ مدة على زيادة تواجدها، من خلال نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في السودان ولبنان، كما أنها تزيد من نفوذها وأهميتها بطرق أخرى، وفي عام 2011، استخدمت حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد ثلاث قرارات أدانت الحكومة السورية. كما استفادت من تجربتها في ليبيا عندما امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن المرقم 1973في 17 مارس/آذار عام 2011، والذي ألحق ضرراً بها جراء ذلك لاحقاً. هذا ماسمح بتدخل دولي من أجل "حماية الشعب الليبي" والذي تم استغلاله لاحقاً بالإطاحة بالرئيس السابق معمر القذافي [1].

والسياسة الصينية أخذت طابع المشاركة الفعالة في المنطقة العربية من خلال عقد سلسلة من منتديات التعاون الصيني العربي، وذلك للوصول إلى تعاون أكبر وبناء وهذا ما حصل من خلال عراض "وانغ كيجيان" نائب مدير إدارة غرب آسيا وشمال أفريقيا بالخارجية الصينية لدى مقابلته عدد من الخبراء والإعلاميين العرب الذين لبوا دعوة مركز الدراسات بمنتدى التعاون الصيني العربي بتاريخ 2013/4/22، وتم خلال المناقشات طرح عدد من القضايا الدولية فضلاً عن التغييرات التي تشهدها المنطقة واستعرض "وانغ كيجان" نقاشه مع الوفود العلاقات الصينية العربية والسياسة الصينية تجاه المنطقة، وأكد على أن علاقة الصين بالعالم العربي شهدت تطوراً كبيراً على كافة المستويات، تمثلت في إقامة علاقة إستراتيجية مع كل من السعودية، ومصر، والجزائر، والإمارات، وإنشاء مجلس للحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي [2].

استمرت الصين في إتباع المنهج التصالحي سلمياً بعد الحرب الباردة، مكتفية بتأكيد أنها توافق على ما يوافق عليه الأطراف، ولكنها لم توافق على المشروعات الغربية للتغيير في الوطن العربي. وحينما قامت ثورات الربيع العربي فاجأت الصين بمثل ما فاجأت كل القوى الدولية واتخذت موقف الترقب الحذر، ولكنها أعلنت أنها ترفض

---

(1) ديفيد شنكر، "نفوذ الصين في الشرق الأوسط"، **معهد واشنطن،** 26 نيسان/ ابريل 2013.

(2) **منتدى التعاون الصيني العربي**، "مساعد وزير الخارجية الصيني التقى وفد الخبراء العرب"، 2013/4/22، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:.http//www.cascf.org/ara/tjzsit1033676.htm

التدخلات الخارجية في شؤون الدول التي يحدث في التغيير مكتفيتاً بالإعلان. وجاء أول اختبار لها في الأزمة الليبية حين امتنعت عن التصويت على مشروع القرار الخاص بإقامة منطقة حظر طيران فوق ليبيا ولكن الصين دفعت ثمنا باهضاً لهذا الموقف حين خسرت استثماراتها في ليبيا البالغة 13 مليار دولار. ومن ثم فقد صممت الصين على أن تترجم سياستها إلى واقع ملموس حين رفضت كل مشاريع التدخل الخارجي في الأزمة السورية ودعت إلى الحل السلمي موكدة أنها لا تدعم النظام السوري وأنها مع أي تغير يأتي بإرادة سورية حرة، توقعت الصين أن يؤيدها العرب في هذه السياسة لأنها تحميهم من التدخل الخارجي ولكن كانت تصورهم عكس ذلك على أساس أنها تضر بالثورة السورية[1].

أصبح وضع الصين حرج ومثير للاهتمام فيما ما يخص المسألة السورية فدبلوماسيتها ومقارباتها للشؤون الدولية والمنطقة العربية استندتا أساسا إلى رغبتين هما ضمان حصتها من الطاقة، وزيادة علاقتها الاقتصادية في المنطقة إجمالا، مع أن الرغبة الأخيرة ليس مهما إلى الآن. إن جوهر السياسة الصينية هو السعي إلى تحقيق التعاون في إدارة الشئون الدولية.ومن ثم ما تسعى إليه الصين في المنطقة العربية سواء ما يختص بالعلاقات على الصعيد الاقتصادي أو الطاقة أما ما يتعلق بالنزاعات مثل الصراع العربي- الإسرائيلي، أو الوضع في ليبيا وسوريا فهو التعاون والتفاوض وحل النزاعات[2].

عندما كانت جامعة الدول العربية تتخذ مبادرات وتفرض عقوبات أو غيرهما كانت الصين تشعر بان دعمها كل ما يقرره العرب بأنفسهم هو دعم مشروع أكثر. بيد أنها استخدامها (الفيتو) في مجلس الأمن للمرة الثانية، حينما سعت جامعة العربية إلى الحصول على الموافقة على خطة عملها في أوائل فبراير/ شباط عام 2012، وضعت نفسها في مواجهة مباشرة مع الإجماع العربي. وقد دافعت الصين عن استخدامها لحق

---

(1) د. محمد السيد سليم، "الصين تستعيد دورها العربي"، **صحيفة الاهرام القاهرية**، العدد 46184، 18 مايو 2013.

(2) يزيد الصائغ، "موقف الصين حيال سوريا"، **مركز كارنغي للسلام الدولي**، 10 فبراير / شباط 2012.

(الفيتو) باعتبارها وسيلة للحيلولة دون تـدخل غـربي أخـر تـرى أنـه أسـفر عـن "مـصائب" في أفغانـستان والعراق. كما أن الصين تشعر بان حلف شمال الأطلسي "أساء استخدام" قرار مجلس الأمن بفـرض منطقـة حظر جوي فوق ليبيا،إذ أنه لم يستعمل قوة سلاحه لحماية المدنيين فقط، بـل اسـتخدمه لمـساعدة طـرف واحد في الحرب الأهلية وإسقاط النظام الليبي. لكن النظر إلى الفيتو الصيني أي إنطلاقه المتزايد حيـال مـا تعـده سياسـة أمريكيـة هـدفها حرمانهـا مـن الوصـول إلى مـصادر الطاقـة في المنطقـة العربيـة. وقـد أتى إعلان الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في أوائل يناير/ كانون الثاني عـام 2012 عـن مراجعـة دفاعيـة تحـول تركيز القوات المسلحة الأمريكية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادي ليعمق الاعتقـاد بقيـام سياسـة مناهـضة للصين فكانت النتيجة معارضة الصين الصريحة لإقتراح الولايات المتحدة فـرض حظـر عـلى اسـتيراد الـنفط الإيراني[1].

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

تـشارك معظـم الـدول العربيـة الـصين في أن الهـدف الأسـاسي لـسياستها الخارجيـة هـو خدمـة إستراتيجية التنمية طويلة المدى، مـما يعطـي أساسـاً قويـاً لـصالح علاقـات التعـاون الاقتـصادي والتجـاري والتقني بينهما. والواقع أن كل من دول المنطقة العربية والصين يتسم بتماثـل في ظـروف أقـاليمهما بأنهـا قابلة للتطور والنمو الاقتصادي فالبلاد العربية كمجموعة تمثل كتلة طبيعية متجانسة في مجالات الـسكان واللغة والترابط الثقـافي وينطبـق الوضـع نفـسه عـلى الـصين، ومـن مـصلحة الطـرفين أن تـزداد العلاقـات الاقتصادية بينهما وثوقاً، وفي الوقت الحاضر تشكل المواد المصنوعة الجزء الأكـبر مـن وارداتهـا مـن الـصين، ولكن حجم التجارة بين الطرفين لا يشكل سوى نسبة صغيرة من إجمالي التجارة الدوليـة لكـل مـنهما مـما يعطي الفرصة لتوسع كبير في المستقبل في التجارة بينهما [2].

(1) **المصدر السابق.**

(2) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي- الصين في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**، ص148.

وتتمتع المنطقة العربية من المنظور ألاستراتيجي الصيني بميزتين مهمتين من حيث السوق[1]:

1- قرب الأسواق العربية من الأسواق الصينية قياساً الأسواق الأمريكية والأوربية والأفريقية.

2- توفر القدرة الشرائية لا سيما في الدول البترولية.

وتعد التجارة والتعاون الاقتصادي أحد الركائز الأساسية أو المحورية في قضايا التعاون لكل من الدول العربية والصين على السواء، فضلاً عن أن تطور حجم التجارة والاستثمارات بين الجانبين يعكس طبيعة الظروف الداخلية لكل منهما، والعوامل الأخرى المؤثرة والمتعلقة بها، والتي تتصل بخصائص هذه الدول وحجم ثرواتها الطبيعية وطاقاتها الإنتاجية وسياستها الإصلاحية وارتباطاتها الدولية إلا أن هناك عاملاً أساسياً كان له تأثيره المباشر على طبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية والصين وهوَ تجربة الإصلاح والانفتاح التي بدأتها عام 1978 بقيادة القائد "دنج تشياوبينج"، والتي كانت مثار اهتمام الجانب العربي، ودفعه إلى الاقتراب من هذه التجربة للتعرف عليها والاستفادة منها في ضوء تقارب بدايات كلا الطرفين في عملية الانفتاح[2].

فإن العلاقات بينهما تعود إلى فترة المد الإسلامي في القرن السابع الميلادي، لكنها لم تشكل شبكة مستقرة من العلاقات التي ترسي نوعاً من التقاليد التي تعمق علاقة الطرفين ببعضهما. ولم ينتبه العالم العربي للتغيرات التي كانت تجري في الصين حتى عام 1978، ولعل التغيير في الاتحاد السوفيتي هوَ الذي لفت الأنظار نحوها بوصفها آخر مَلامح الشيوعية في العالم. وتدل المؤشرات المتوفرة- على ندرتها- على أن العلاقات العربية الصينية لم تتطور بشكل كبير خلال المراحل الأولى من التحولات الصينية،

(1) د. وليد عبد الحي، "متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 4 ديسمبر/ كانون الأول 2011، ص 4.

(2) عاطف سالم سيد الأهل، "العلاقات العربية الصينية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران) **في العلاقات العربية- الآسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005، ص146-147.

وأن الميزان التجاري العام مع الدول العربية كان دائماً يسجل فائضاً كبيراً لصالح الصين. فقد بلغ الفائض عام 1993 حوالي 294 مليون دولار مقابل 806 مليون دولار عام 1989 و678 مليون دولار عام 1991 فقد سجل الميزان التجاري الصيني فائضاً لصالح الصين مع كل الدول العربية عام 1993. باستثناء تونس وعمان وقطر وليبيا واليمن، حيث سجل الميزان التجاري الصيني- العماني فائضاً لصالح عُمان بلغ 550 مليون دولار، وهوّ أكبر فائض تسجله الدول العربية في تعاملها مع الصين يليها اليمن سجل أكبر عجز لصالح الصين في الميزان التجاري الصيني مع دولة الإمارات حيث بلغ (5،60) مليون دولار عام 1993 يليها السعودية 46 مليون دولار ومصر 176 مليون دولار وسوريا 119 مليون دولار ولبنان 78 مليون دولار والكويت 76 مليون دولار والمغرب 67 مليون دولار [1].

وعلى الفترات الأولى من التغيير في الصين عرفت تراجعاً في نصيب العالم العربي من إجمالي التجارة الصينية الدولية وقد قدر وزير الخارجية الصيني الأسبق "كان كيشان" أن نصيب العالم العربي عام 1996 من التجارة الصينية لم يتجاوز 5،1% الأمر الذي يدل على المزيد من التراجع[2].

ومنذ بداية تطبيق الصين لسياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى الآن ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين، ومع تزايد أهمية العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية وارتباطها بأمن الدول ووحدتها تؤكد أن السلام والتنمية هما أحد أهداف السياسة الخارجية الصينية وهما تيارا العصر ومع سياسة الانفتاح التي اتبعتها كل من الدول العربية والصين، فقد شهدت سنوات التسعينيات من القرن العشرين تزايداً مستمراً في حجم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومختلف دول المنطقة العربية وقد تجلى هذا في زيادة عدد الدول العربية التي تجاوز حجم تجارتها مع الصين 100 مليون دولار

---

(1) د. سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص299.

(2) د. وليد سليم عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2000، ص183.

من ست دول عام 1988 إلى 18 دولة عام 2000، كما زاد حجم التبادل التجاري بينهما أكثر مـن 20 ضـعفاً منذ بداية الانفتاح الاقتصادي[1].

بلغت إجمالي صادرات الدول العربية إلى الصين خلال عام 2001 نحو 7494 مليون دولار أمـريكي، كما بلغت إجمالي الواردات العربية من الصين نحو 7211 مليون دولار أمريكي بعجز في الميزان التجاري بين الجانبين لصالح الصين. وخلال النصف الأول مـن عـام 2002 تعـدت قيمـة التبـادل التجـاري بـين الجـانبين 7579 مليون دولاراً،إذ بلغت الصادرات الصينية نحو 4156 مليون دولاراً والـواردات نحـو 3423، واحتلـت المجموعة العربية المركز الثالث بعد الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية على مدى عدة سـنوات في إجمالي حجم الصفقات التي عقدها التجار العرب مع الصين في أكبر معرضين تجاريين تعقدهما الصين كـل عام معرض كانتون ومعرض قوانغشو في أبريل/ نيسان وأكتوبر/ تـشرين الأول عـلى الترتيـب. وقـد بلغـت نـسبة الـصفقات العربيـة في معـرض قوانغـشو في أكتـوبر/ تـشرين الأول 2002 نحـو 4،10% مـن إجـمالي الصفقات، كما زاد عدد المـشاركين مـن رجـال الأعـمال العـرب عـام 2002 عـن عـام 2001 بنـسبة 8،18% واحتلت الصدارة في حجم التبادل التجاري مع الصين دول عربية وهي السعودية، وعمان، والإمـارات عـلى الترتيب وذلك بسبب زيادة صادراتها من البترول إلى الصين. وحققت عدد من الدول العربية فائضاً تجاريـاً مع الصين مثل السعودية، وعمان، والكويت وقطر والسودان واليمن والبحرين والإمارات، بينما عانت دولاً أخرى من وجود عجز مزمن في علاقتها التجارية مع الصين مثل مصر وسوريا والأردن [2].

وقد حققت العلاقات الاقتـصادية والتجاريـة بـين الـصين والـدول العربيـة تطـوراً سريعاً في عام 2004،إذ بلغ حجم التبادل التجـاري بـين الطـرفين 37 مليـار دولار أمـريكي بزيادة نسبتها 3،44% عن عام 2003، وسعت الصين بعد انـضمامها إلى منظمـة التجـارة الدولية إلى تنويع أسواقها الخارجية، ولهذا يزداد تدفق السلع الصينية إلى الدول العربية. وقد وصل التبادل التجاري بين الـصين والـدول العربيـة إلى 3،51 مليـار دولا عـام 2005،

---

(1) د. محمد عبدالوهاب الساكت، "الموقف العربي من القضايا الصينية"، **السياسة الدولية**، ص 89.

(2) عاطف سالم سيد الأهل، "العلاقات العربيـة- الـصينية"، في د. هـدى متيكـيس والـسيد صـدقي عابـدين (محـرران)، **مصدر سبق ذكره**، ص147-148.

وأصبحت الدول العربية هي ثامن أكبر شريك تجاري للـصين. ويحتـل الـنفط حـوالي 70% مـن الـصادرات العربية للصين، فضلاً عن المواد الأولية والأسـمدة، في حـين أن صـادرات الـصين إلى الـدول العربيـة تـشمل المحركات والمنـسوجات والـصناعات الجلديـة والإطـارات والأدوات المدرسـية والرياضـية. وبعـد انـضمامها لمنظمـة للتجـارة العالميـة سـعت لزيـادة تجارتهـا مـع الـدول العربيـة بإقامـة مراكـز تخـزين لهـا في دبي والإسكندرية [1].

سجلت الصادرات العربية إلى الصين ارتفاعاً بنسبة 9،23% متراجعة عن نسبة الزيادة التي بلغـت 45،3% في عام 2005، وقد تباطأ نمو الصادرات العربية في عام 2006 عن مستوى عام 2005 لبقية الـشركاء التجاريين الرئيسيين، فإنخفض نمو الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 6،21% من 2،28% في عام 2005. كما تباطأ نمو الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوربي إلى 4،12% في عـام 2006 مـن 4،36% في عام 2005 وإلى بقية دول آسيا (باستثناء اليابان والـصين) إلى 9،7%. وذلـك للإجـراءات التـي فرضـتها دول العالم على حركة التجار العرب بعدّ أحداث 11 من سـبتمبر / أيلـول عـام 2001.أمـا فـيما يخـص الـواردات العربية، فقد شهدت أكبر نمو بالتعامل مع الصين إذ بلغت 6،34% في عام 2006 متجـاوزة بـشكل طفيـف نسبة النمو المسجلة في عام 2005. وقد ارتفع حجم التجارة بـين الـصين والـدول العربيـة إلى 4،107 مليـار دولار عام 2009 مقارنة بـ 4،36 مليار دولار عام 2004 [2].

ومع حلول القرن الحادي والعشرين وتغيرات التـي حـصلت في الوضـع الـدولي لاسـيما التغـيرات الجذرية في المنطقة العربية، أصبحت العلاقات الصينية العربية في حالة تطور مستمر،إذ أعلن عن تأسيس منتدى التعاون العربي الصيني رسيماً عام 2004، الذي يعـد بدايـة خـط الـشروع لتعزيـز الحـوار الـصيني العربي، وفي هذا الإطار عقدت دورات للاجتماع الـوزاري الـصيني العـربي للتخطـيط والتعـاون الثنـائي. وفي العـام 2005، عقـد أول مـؤتمر رجـال أعـمال الطـرفين في بكـين وشـارك فيـه أكـثر مـن ألـف رجـل أعـمال

(1) الشيماء عبدالسلام إبراهيم، العلاقات العربية- الصينية بعدّ أحداث الحادي عشر مـن سـبتمبر دراسـة حالـة مـصر، والسعودية (2001-2008)، **مصدر سبق ذكره**، ص140.

(2) **منتدى التعاون الصيني- العربي**، "الدورة الرابعة"، المنعقد من 13-14، 2010، مدينة تيانجين الصين.

صيني وعربي. وفي ديسمبر/ كانون الأول عام 2006، عقد أول مؤتمر للصداقة الصينية العربيـة في الخرطـوم بعدما أنشأت الصين جمعية الصداقة الصينية العربية في 12 ديسمبر / كانون الأول عام 2001 [1].

وأثناء الدورة الرابعة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في مدينة تيانجين بجمهورية الصين الشعبية يومي 13-14 مايو/ أيار 2010، بمشاركة وزير خارجية الـصين الـشعبية والـدول الأعـضاء في الجامعة العربية أو الممثلين عنهم والأمين العام لجامعة الدول العربية، وأعرب المشاركون عن ارتياحهم لمـا تحقق فى الدورة الثالثة للمنتدى، واتفق الجانبان على أمور كثيرة ومنها الجوانـب الاقتـصادية التـي تطـرق إليها المنتدى، وأكدا على توسيع حجم التجارة بين الجانبين، وزيادة التعاون في المجـالات الاقتـصادية ومنهـا النفط والغاز الطبيعي بهدف تحقيق مصالح مشتركة للطـرفين، وإنـشاء منطقـة حـرة للتجـارة بـين الـصين ودول مجلس التعاون الخليجي العربية، وأيـضاً تعزيـز التبـادل والتعـاون في مجـال الجـمارك في الجـانبين، وترحيب الدول العربية لفعاليات معرض شنغهاي الـدولي لعـام 2010، والإعـراب عـن الأمـل في أن تـسهم هذه الفعاليات المهمة في تعزيز الصداقة والتواصل بين الشعب الصيني ومختلـف شـعوب العـالم بمـا فيهـا الشعوب العربية[2].

أما القدرة الشرائية فتمثل في التصاعد الكبير لحجم التبادل التجاري بين الـصين والمنطقة العربية، فقد ارتفع حجم التبادل مـن 36 مليـار دولار عـام 2004، إلى 107 مليار دولار عام 2010، وحجم التبادل التجاري الصيني تفوق منـذ عـام 2007 للمـرة الأولى على حجم التبادل التجاري الأمريكي مع المنطقة، وهو أمر قـد يـدفع الـشركات

---

(1) **صحيفة الشعب اليومية اون لاين الصينية**، "العلاقات الصينية العربية بين الماضي والحاضر"، 2010/3/9، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:.www.arabic.people.com.cn

(2) **المصدر السابق**.

الأمريكية لمزيد من الضغط على حكومتها للضغط على أسواق المنطقة العربية من ناحية وعلى الصين من ناحية أخرى لتحسين حصتها في أسواق المنطقة [1].

صرح "تشيو هونغ" مساعد وزير التجارة الصيني المشارك في المنتدى الاقتصادي والتجاري الثالث بين الصين والدول العربية المنعقدة في مدينة نين غشيا الصينية في سبتمبر / أيلول عام 2012، قائلاً "إن الصين تنوي الدفع من أجل زيادة انفتاح السوق على أساس الربح المشترك لتحقيق هدف رفع حجم التجارة بين الصين والدول العربية إلى 300 مليار دولار بحلول عام 2014... أن الصين والدول العربية اتفقنا على هذا الهدف في الاجتماع الوزاري الخامس لمنتدى التعاون الصيني العربي... إن تحقيق ذلك يتطلب من الجانبين تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري وتنويعه وتوسيع مجالاته إلى القطاعات غير النفطية وذات التكنولوجيا العالية وغيرها من المجالات الجديدة... إن الاضطرابات السياسية التي بدأت نهاية عام 2010 واجتاحت عدة دول عربية خلال عامي 2011 و2012، ألقت بظلالها على العلاقات الاقتصادية والتجارية المزدهرة بين الصين والدول العربية، ومع ذلك شهد حجم التجارة بين الجانبين نماً سريعاً في عام 2011 ليبلغ 9،195 مليار دولار بزيادة 6،34% لتصبح الصين ثاني أكبر شريك للدول العربية،إذ أصبحت الدول العربية سابع أكبر شريك تجاري للصين" [2].

أكد "وانغ كيجيان" نائب مدير غرب آسيا وشمال أفريقيا بالخارجية الصينية خلال جلسة نقاش مع الوفود الصينية والعربية الزائرة لمركز الدراسات لمنتدى التعاون الصيني العربي في 2013/4/22، "إن حجم التبادل التجاري مع الدول العربية قد تضاعف بمقدار عشر مرات خلال الأعوام العشرة الماضية، وأصبحت السوق العربية من أهم الأسواق للاستثمار وشركات المقاولات الصينية... إن حجم التبادل التجاري مع العالم

(1) د. وليد عبد الحي، "متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص5.

(2) ثريا لوه وشيماء خه وحازم قوه، "تقرير سنوي العلاقات الصينية العربية ترتقي إلى مستوى جديد رغم التحولات السياسية بالشرق الأوسط"، **صحيفة الشعب اليومية اونلاين الصينية**، 2012/12/24، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط .www.arabic.people.com.cn.

العربي بلغ 222 مليار خلال عام 2012 بزيادة 5،13% مقارنة للعام 2011... إن هذا جعل الصين الشريك التجاري الثاني للدول العربية ومن ثم أصبحت الدول العربية الشريك السابع وإن حجم الاستثمارات المباشرة في الدول العربية بلغ 5،6 مليار دولار[1].

المطلب الثالث: البعد الثقافي

يعد البعد الثقافي من أهم محاور التعاون وأكثرها أثراً في العلاقات العربية- الصينية، ويرجع هذا إلى قدمه أولاً وإلى استمراريته ثانياً وإلى رخص تكاليفه ثالثاً، ويمكن القول أنه كان لظهور الإسلام دور هو تحفيز العرب على الضرب في الأرض والاتجاه خاصة نحو الصين (اطلبوا العلم ولو في الصين) والتي يرى المؤرخون أن الإسلام دخلها قبل أن يدخل الأندلس وأن أول مسجد بني خارج الجزيرة هوَ مسجد بني في الصين، وأن دخول اللغة العربية وتعليمها قد بدأ في الصين منذ القرن السابع الميلادي،إذ كانت المساجد تقوم بهذا الدور التعليمي، وأدى هذا إلى تواصل حضاري سَمْح تلاقت فيه الخبرات والتجارة والتقت فيه روافد الحكمة بين الجانبين، كما حدثت نسبة من التداخل اللغوي بين العربية والصينية. كذلك زار الصين العديد من المؤرخين العرب الذين وصفوا البلاد وتحدثوا عن مسالكها وسمات أهلها ومعتقداتهم وظروف عيشهم وحياتهم كما عكست كتاباتهم صورة طيبة عن أهل الصين الموصوفين عندهم بالعدل والانضباط وإتقان الصناعات [2].

ونقلت الكتب التاريخية الصينية أخبار البلاد العربية في ظل الإسلام، والتغيرات التي حصلت فيها، وانتعاش الإسلام في صدر الرسالة الإسلامية، ثم في عهد الدولة الأموية، ولم يغفل أهل الصين التعرف على أحوال العرب والمسلمين بعدَ أن انتشر الإسلام في صفوفهم وانتقل إلى آسيا الوسطى والهند في عهد الأمويين. أما اتصال الصين بالإسلام فكان عن طريقين هما البري والبحري، فالطريق البري والمعروف بطريق

---

(1) منتدى التعاون الصيني العربي، "مساعد وزير الخارجية الصيني التقى وفد الخبراء العرب"، **مصدر سبق ذكره.**

(2) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**، ص149.

خراسان وجزء من طريق الحرير الشهير الذي يخترق بلاد الشام ماراً ببغداد ثم همذان وقزوين والري ونيسابور ومرو وبخارى وإلى سمرقند ثم كاشخر ثم شبان العاصمة الصينية القديمة، ثم الطريق البحري المعروف بالنسبة للتجار العرب والمسلمين آنذاك فيمتد من البصرة إلى الأبله وسيراف في خليج البصرة ثم إلى مسقط خليج عمان ثم الدبيل (كراتشي) ثم كولم ملي ثم الهند إلى خليج البنغال ثم سومطره ثم كندرانج ثم بحر الصين ثم تونكين وكانتون ميناء الصين العظيم [1].

وكانت اللغة العربية تدرس إلى جانب اللغة الصينية في المدارس الحديثة لإعداد أئمة المساجد والمعلمين والمدرسين الذين يتقنون العلوم الإسلامية والعلوم الحديثة أيضاً مثل مدرسة بينغ الإسلامية للمعلمين التي أقامها وانغ كوان، ومدرسة المعلمين في جنيان التي أسسها ماسنغ تسينغ لإعداد الأئمة ورؤساء الجمعيات ومديرو المدارس التي انتقلت إلى بكين، وفي عام 1943 أقام ماشويون المدرسة الصينية العربية الأولى في نينفشيا،إذ تدرس فيها اللغة العربية والأدب العربي والتاريخ والجغرافيا والرياضيات. وفي مجال البعثات الدراسية للطلاب الصينيين، فقد استقبلت جامعة الأزهر بين 1930-1945 بعثات طلابية صينية من مختلف المدارس الإسلامية الصينية بلغوا أربعين طالباً مسلماً، واحتلوا بعد عودتهم مكانة بارزة كعلماء مسلمين في الصين[2].

واحتل المجال الثقافي في العلاقات العربية الصينية أهمية خاصة منذ تأسيس الصين الجديدة عام 1949، انعكاساً لما أبدته الصين من اهتمام بتطوير علاقاتها مع دول المنطقة العربية، فضلاً عن اهتمامها بشكل خاص بمسألة التخصصية الثقافية ودراسة اللغات والحضارات. ناهيك عن المجال الحضاري للعلاقات الثقافية بين الجانبين باعتبار أن الصين والمنطقة العربية مهد الحضارات البشرية، فعلى المستوى الدراسي والأكاديمي، اهتمت باللغة العربية والآداب الشرقية،إذ أنشأت قسماً للغة العربية في جامعة بكين، كما أنشأت جامعة بكين لدراسات اللغات الأجنبية، ثم كلية بكين الثانية للغات الأجنبية، وجامعة بكين للغات والثقافة، وجامعة الدراسات الأجنبية بشنغهاي، وكلية لويانغ للغات

---

(1) د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص ص135-136.

(2) **المصدر السابق**، ص144.

الأجنبية. وحسب تقديرات هذه الجامعات بلغ عدد الخريجين المتخصصين باللغة العربية نحو أربعة الآف شخص[1].

وفي مجال الترجمة ترجمت أعمال عربية ممتازة وأعمال صينية مرموقة إلى اللغة العربية وازدهرت ترجمة الأعمال العربية إلى الصينية في الثمانينيات من القرن العشرين، فبلغت الأعمال العربية المترجمة إلى الصينية نحو 100 في الحقول الأدبية والفكرية والثقافية، بحسب مكانة الأعمال ومؤلفاتها في المجتمع العربي وفي التاريخ العام أو تاريخ الفكر أو الأدب العربي، مما يدل على أن المترجم يبحث أولاً عن القضية الإنسانية والأدبية أو الفكرية ومن الأعمال المترجمة معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وفجر الإسلام وضحى الإسلام، رحلة ابن بطوطة والمجموعات الكاملة لمؤلفات جبران خليل جبران ومعظم روايات نجيب محفوظ وأعمال متفرقة من حنا مينه وحنا الفاخوري وميخائيل نعيمة وغسان كنفاني وتوفيق الحكيم ويحيى حقي ويوسف الشاروني ويوسف إدريس ومحمد عبدالحليم عبدالله والطيب صالح وأحمد إبراهيم الفقيه وعبد الحميد بن هدوقه وسعاد الصباح وعبدالمجيد جلون.. وهي تغطي أهم الأعمال العربية الممتازة، مما يدل على سعي المترجمين الصينيين لتقديم صورة كاملة عن روائع المؤلفات العربية[2].

ولم يقتصر دور العلماء الصينيين على التأليف في الثقافة العربية الإسلامية بل أقدموا على ترجمة الكتب الإسلامية التي تحوي بين جنباتها الثقافية العربية والإسلامية، فحصل هؤلاء العلماء على قدر كبير من لغة الإسلام لكي يرووا به ظمأهم ويشفوا غلتهم، فبدأت حركة الترجمة من العربية إلى الصينية وعلى رأس هذه الترجمات معاني القرآن والسنة النبوية الشريفة والأحكام الدينية والسيرة الذاتية، وما يتبع ذلك من علوم الدين والدنيا، كما ترجمت العلوم الكونية من اللغة العربية إلى اللغة الصينية، وعلى رأسها علم الفلك العربي، ونهض بهذا العمل علماء الإسلام، وتوالت بعدَ ذلك

---

(1) عاطف سالم سيد الأهل، "العلاقات الدولية العربية الصينية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، **مصدر سبق ذكره**، ص144.

(2) د. تشووي ليه، "العلاقات الصينية العربية أوائل القرن الحادي والعشرين"،**مجلة حوار العرب**، القاهرة، العدد 16، مارس/آذار، 2006، ص56.

الدراسات والترجمات من اللغة العربية إلى الصينية [1]. وكذلك أرسلت بعثات صينية إلى البلاد العربية لدراسة اللغة العربية وأدبها والتفقه بالدروس الإسلامية. كما تم تأسيس المركز الآسيوي للدراسات العربية الإسلامية والحضارة الإسلامية عام 1978، وبالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجامعة الدراسات الأجنبية في بكين، والهدف من التأسيس بناء قاعدة ثابتة في آسيا لتعليم اللغة والثقافة العربية والحضارة الإسلامية وتطوير العلاقات الثقافية والعلمية بين الدول العربية والصين، وتدريب الطلبة الصينيين في الجامعات العربية، وإجراء البحوث والدراسات الإسلامية، ودورات تدريبية بين الطرفين [2].

ومن خلال التعاون الصيني العربي في المجال الثقافي والذي نشط في النصف الثاني من القرن العشرين ومن هذه النشاطات، تم عقد ندوات ومؤتمرات صينية عربية في الخرطوم عام 1988، والمؤتمر العلمي العالمي الأول حول اللغة العربية خارج الوطن العربي في عام 1991 في بكين، ولأسابيع الثقافة العربية- الصينية وغيرها[3].

وأقيمت الندوة الثقافية العربية الثالثة في بكين عام 1997 بالتعاون مع جامعة الدول العربية في إطار دعمهما للدراسات العربية والثقافة ومتابعة قضايا تعلم اللغة العربية في الحاضر والمستقبل في الصين، ومسألة حوار الحضارات العربية- الصينية، والأدب العربي، وتدريس اللغة العربية وغيرها من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك[4].

---

(1) د. كرم حلمي فرحات، **الصين ومصرعبر التاريخ الحضاري**، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2008، ص380.

(2) د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين،_**مصدر سبق ذكره**، ص158.

(3) "لقاء مع موي يون تشانغ، عميد كلية اللغة العربية في جامعة الدراسات الأجنبية ببكين"، **مجلة الصين اليوم**، عدد 5، مايو/ أيار، 1990، ص ص 16-18.

(4) د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص159.

كما أقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تعاوناً مع كلية اللغة العربية بجامعة الدراسات الأجنبية الصينية من أجل تعليم وتدريب مدرسين اللغة العربية لغير الناطقين بها في المنطقة الآسيوية، ونظمت معها ندوة ثقافية عربية- صينية عام 1999 دعت إلى ضرورة أن تتوجه إلى العالم العربي لتحقيق مزيد من الاستكشاف المتبادل عن طريق الندوات الثقافية والمعارض والبعثات الدراسية والتعليمية، والمراكز الثقافية والترجمة المتبادلة لأهم الأعمال والآثار الأدبية والعلمية والفكرية والشراكة في أعمال ومشروعات البحث العلمي والإبداع التقني، لاسيما وأنها قد خاضت تجربة متميزة في البناء العلمي والإبداع التقني، وكسر طوق احتكار التكنولوجيا والمعرفة التقنية [1].

واحتفالاً بالذكرى الخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية وتعزيزاً للصداقة الصينية العربية، قرر مجلس السفراء العرب لدى بكين القيام بمشروع للكشف عن الآثار العربية القديمة في الصين، وقد شكل المجلس لجنة منه لمتابعة هذا العمل تضمن السادة سفراء الكويت وعمان ومصر وتونس. وفي يوم 14 مايو/ أيار من عام 1999، عقدت اللجنة أول لقاء مع العلماء والباحثين الصينيين المتخصصين في مجال التبادل الثقافي بين الصين والدول العربية والصحافة الصينية، وتعهد مجلس وزراء العرب أنه سيقدم أرضية جيدة للقيام بهذا العمل حرصاً منه على توثيق بعض المعلومات الجاهزة في هذا المجال واكتشاف معلومات جديدة لتعزيز الصداقة بين الطرفين تاريخياً وحاضراً، واتفق الطرفان على إرسال فريق عربي متخصص إلى الصين للتعاون في هذا الشأن [2].

وفي مجال التعاون الثقافي تم خلال عام 2000 عقد ندوة ثقافية عن التعاون المصري الصيني في مجالات النشر، وقد عقدت على هامش معرض القاهرة الدولي السابع والثلاثين للكتاب، وتحدث من الجانب الصيني نائب رئيس المجموعة للنشر الدولي "تشاوتشانغ تشيان"، وقد تناول الحديث التعاون في مجال النشر. كما قام وفدها بزيارة

---

(1) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي، الصين في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**، ص136.

(2) د. كرم حلمي فرحات، "الصين ومصر عبر التاريخ الحضاري"، **مصدر سبق ذكره**، ص291.

الهيئة العامة المصرية للكتاب، وتم الاتفاق مع الهيئة لتبادل النشر والترجمة بين المؤسستين لنشر وترجمة الكتب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكتب الأطفال واللغات [1].

ومن ملامح المجال الثقافي تأسيس جمعية الصداقة العربية- الصينية في عام 2002، فجمعية الصداقة العربية- الصينية منذ تأسيسها استقبلت العديد من الوفود العربية التي ساهمت في نشاطات إيجابية في تعزيز التفاهم والصداقة بين الشعبين الصيني والعربي، وتطوير التعاون بكافة المجالات، وتعزيز التعاون بين الحكومات المحلية من الجانبين. وفي عام 2003 تم افتتاح المركز الثقافي الصيني في القاهرة ويعد رابع مركز ثقافي صيني في العالم، كما أقيم أسبوع ثقافي مصري وآخر سوري في الصين عام 2004، وقد أثمر التعاون الثقافي بين الطرفين عن الدفاع عن قيم الحضارتين العربية والصينية ومقاومة ما يسمى بنظرية صدام الحضارات [2].

وشهدت العلاقات الصينية العربية طفرة نوعية في جميع مجالات التعاون بعدَ قيام منتدى التعاون الصيني العربي وصدور البيان وبرنامج العمل ونظام المؤسسات وآليات التعاون في ظل متغيرات دولية سريعة الإيقاع، ومن هنا إن منتدى التعاون مؤشر لدخول العلاقات الصينية العربية في إطار المنتدى ليست موجهة لطرف ثالث، وتؤكد أهمية التعاون الثنائي بين الصين والدول العربية. وفي مجال التواصل العلمي تأسست آلية بين منتدى الفكر العربي في الأردن والمعهد الصيني للدراسات الدولية [3].

ولتأكيد أهمية الحوار الثقافي بين الشعوب، عقدت الدورة الأولى ندوة العلاقات الصينية العربية والحوار بين الحضارتين في إطار منتدى التعاون الصيني العربي في بكين يومي 12 و13 ديسمبر/ كانون الأول عام 2005، بحضور ما يقارب 50 مفكراً وأكاديمياً ومسؤولاً من الصين و17 دولة عربية وجامعة الدول العربية ومؤسسة الفكر العربي ومنتدى الفكر العربي، وتبادل المشاركون الآراء حول العلاقات الصينية العربية

---

(1) **المصدر السابق**، ص 294-295.

(2) الشيماء عبدالسلام إبراهيم، العلاقات العربية- الصينية بعدَ أحداث الحادي عشر من سبتمبر دارسة: حالة مصر والسعودية (2001-2008)،**مصدر سبق ذكره**، ص159.

(3) تووي ليه، "العلاقات الصينية العربية أوائل القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**، ص56.

والحوار بين الحضارتين وطرحوا توصيات مفيدة حول سبل زيادة تطوير الصداقة الصينية العربيـة وتعزيـز التبادل في المجالات كافة. وقد دعـا العلـماء إلى احـترام التنـوع الثقـافي ونبـذ كـل مـا يـسيء إلى الـشعوب. وعقدت الـدورة الثانيـة لنـدوة العلاقـات الـصينية العربيـة والحـوار بـين الحـضارتين في الريـاض مـن 1-3 ديسمبر/ كانون الأول عام 2007[1].

ولأهمية التبادل الثقافي بين الصين والدول العربيـة عقـدت في بكـين مـن19-20 مـن شـهر ديـسمبر/ كانون الأول عام 2008 ندوة عن تعلم اللغتين الصينية والعربية والتبادل الثقافي في إطار الحوار بين الحضارتين وتطوير التعليم والترجمة للغتين، ودعم مشاريع التبادل وترجمة الكتب الصينية والعربيـة، وشـارك في النـدوة حوالي 100 مشارك عن وزارة الخارجية ووزارة الثقافة الصينية والمفكرون والعلماء الصينين والعـرب في مجـال التعليم والترجمة. والصين تبذل جهوداً كبيرة في إعداد برامج التبادل مـع الـدول العربيـة، وهـي تـصدر أربـع مجلات باللغة العربية وتخصص 7 دور نشر للتعامل مع اللغات الأجنبية ومنهـا اللغـة العربيـة، أمـا متعلمـوا اللغة العربية في زيادة مستمرة قام وفد إعلامي يضم عدد من المؤسسات الإعلاميـة بالـدول العربيـة في إطـار المشاركة في فعاليات يوم 6 ديسمبر/ كانون الأول عام 2009، التقى بكبار المسؤولين بوزارة الخارجيـة الـصينية وقادت المؤسسات الإعلامية الصينية من تلفزيون الصين وصحيفة الشعب [2].

وفي الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي الذي انعقد مـن 13-14 2010/5، وفي المجـال الثقافي والإنساني وحوارات الحضارات في دورتـه الرابعـة، أكـد عـلى تـشجيع التعـاون في مجـالات التعلـيم والبحث العلمي والتبادل الأكاديمي، وفتح مراكز ثقافية عربية في الصين وبحث إمكانية تنظيم سنة ثقافية للعـالم العـربي في الـصين واسـتخدام تكنولوجيـا المعلومـات والحفـاظ عـلى الـتراث الثقـافي وتوثيـق ونـشر الإبداعات الثقافية مع أهمية العمل على الاستفادة من البعد الثقافي لتحقيق التنمية المشتركة [3].

---

(1) صحيفة الشعب اليومية اونلاين الصينية، "العلاقات الصينية العربية بين الماضي والحاضر"، **مصدر سبق ذكره**

(2) **المصدر السابق**.

(3) المنتدى التعاون الصيني- العربي،"الدورة الرابعة"، **مصدر سبق ذكره**.

وقد جاء البيان الختامي للدورة الرابعة لندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية في 31 ديسمبر/ كانون الأول عام 2011، المنعقدة في أبو ظبي،إذ ناقش المشاركون في الجانب الثقافي للندوة محاور مهمة وتضمنت القيم المشتركة بين الحضارتين العربية والصينية - الشخصيات العربية والصينية التي أسهمت في التعاون والحوار الحضاري الصيني العربي- والثقافة الإسلامية في الصين وأهميتها في تعزيز المعرفة المتبادلة ودور وسائل الإعلام العربية والصينية في تعميق المعرفة المتبادلة وتصحيح المفاهيم والتصورات وإثراء الحوار الحضاري العربي الصيني [1].

وعند انعقاد الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في 31 مايو/ أيار عام 2012 في مدينة الحمامات التونسية إذ جاء في بيانها الختامي على الصعيد الثقافي والإنساني إمكانية أقامة الجانبان نشاطات متنوعة مثل ندوة الحوار بين الحضارتين الصينية والعربية ومؤتمر الصداقة الصينية العربية وندوة التعاون الإعلامي العربي ومهرجان الفنون الصينية والعربية مما يمد جسور التفاهم والتواصل بين الشعب الصيني والشعوب العربية، لا سيما بين الشباب من الجانبين إذ يتواجد نحو 300 طالب عربي يدرسون في الصين، ويتم تدريب أكثر من 1000 من الكوادر العربية في مختلف التخصصات في كل سنة في الصين[2].

أشاد "وانغ كيجيان" نائب مدير عام إدارة غرب آسيا وشمال أفريقيا بالخارجية الصينية خلال جلسة نقاش مع وفود العلاقات الصينية العربية في مركز الدراسات بمنتدى التعاون الصيني العربي بتاريخ 2013/4/22، وعلى المستوى الثقافي والإعلامي تم توقيع اتفاقيات للتعاون الثقافي والإعلامي مع جميع الدول العربية، وأشار إلى أن الصين تستقبل سنوياً 8000 طالب عربي للدراسة في الجامعات والمعاهد الصينية [3].

---

(1) منتدى التعاون الصيني العربي،"البيان الختامي في الدورة الرابع ة"**ندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية"**، ابوظبي، 2011/12/31، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.cascf.org/ara/wjk/yth/wmdhh3/.

(2) جين ري، "تعميق التعاون الإستراتيجي والتنمية المشتركة"، الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري للمنتدى التعاون الصيني العربي، **الصين اليوم**، 31 مايو 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.chinatoday.com

(3) منتدى التعاون الصيني العربي، "مساعد وزير الخارجية الصيني التقى وفد الخبراء العرب"، **مصدر سبق ذكره.**

المبحث الثالث

أهمية المنطقة العربية في السياسة الخارجية الهندية

رغم العائق العقيدي الذي يميز طبيعة الهندوس، في علاقتهم بالمسلمين، خصوصا إذا علمنا أن رؤساء الوزراء الذين تولوا تدبير الشأن السياسي في الهند، كان أغلبهم من الهندوس، فإن ذلك لم يمنع الهند من إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وحتى ثقافية مع الدول العربية، وبشكل خاص المنطقة الخليجية إذ تظل هذه العلاقات ذات أهمية جيو سياسية واقتصادية كبيرة للقوى الدولية، نظرا للممرات المائية المهمة التي تحويها المنطقة من ناحية، وكونها تحتوي على مخزون كبير للطاقة من الناحية الثانية. لكن العلاقات بين الطرفين ظلت مقتصرة تاريخيا على الجوانب الاقتصادية والثقافية، والتي أصبحت تعبر عن البعد التقليدي لهذه العلاقات، فارتكزت على التبادل والاستثمارات وساهم وجود ما يقارب خمسة ونصف المليون عامل هندي في دول المنطقة، في تعزيز هذه العلاقات من خلال تحويلاتهما لمالية، بينما لم يحظ البعدان السياسي والاستراتيجي بالأهمية التي يستحقانها.ويبدو أن السياسة الخارجية لا تعكس مدى حيوية إمدادات الطاقة من منطقة الخليج بالنسبة إلى مستقبل الهند.

إن استمرار النمو الاقتصادي الهندي سيعتمد بشدة على استمرار إمدادات الطاقة من الخليج العربي بأسعار معقولة. وإن زيادة الطلب على الطاقة إنما يعمل على زيادة أهمية الهند تجاه المنطقة،إذ يتوقع أن تحصل الهند على معظم إمداداتها النفطية من هذه المنطقة. ولا بد للهند، حتى تضمن مصالحها، من إتباع سياسة خارجية راسخة ذات أولوية في تعزيز النفوذ الدبلوماسي الهندي في المنطقة، والعمل على ضمان أمن واستقرار هذه المنطقة.

إن الغالب على السياسة الهندية تجاه المنطقة العربية الطابع الاقتصادي،إذ تنائي بسياستها الدخول في قضايا المنطقة وذلك حفاظا على علاقاتها المميزة مع "إسرائيل"، والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن تناول أهمية المنطقة العربية للسياسة الخارجية الهندية بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: الصراع الطبقي ومفاهيم المرحلة المأوية

السياسة في المفهوم العلمي هي السعي لتحقيق المصالح، وعلم السياسة هو فن تحقيق المصالح في إطار من التوازن، من هذا المنطلق نتناول السياسة الهندية تجاه المنطقة العربية، فيها تجاهين الأول تجاه العرب والثاني تجاه "إسرائيل"، ولقد سارت تلك السياسة في ثلاث مراحل.

الأولى: الاقتراب من العرب والابتعاد عن "إسرائيل":

وهي من استقلال الهند ونشأة "إسرائيل" حتى عام 1992، واتسمت تلك الفترة بالسمات الآتية:[1]

1- الاعتراف الرسمي بـ "إسرائيل" وإقامة علاقات قنصلية معها مع الحرص على إقامة علاقات قوية مع الدول العربية اعتماداً على المصالح والمشاركة التاريخية في مواجهة الاستعمار وتحت تأثير المسلمين الهنود في السياسة الهندية بوجه عام.

2- تبلور علاقات عسكرية ثقافية تطورت بوجه خاص بعد هزيمة يونيو/حزيران 1967، وتراجع القوة العربية كلهّا.

3- تباطؤ ومحدودية التعامل الدبلوماسي الهندي مع "إسرائيل" خاصة بعد حرب 1973، وبروز القوة العربية النفطية وحاجة الهند للنفط العربي.

4- اهتمامها بعلاقاتها الخليجية بعد الفورة النفطية، وتراجع اهتمامها بالعلاقات مع مصر، لاسيما بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

كان محور علاقات الهند العربية في تلك المرحلة يدور حول عدة قضايا في أهمها[2].

1. قضية باكستان وكشمير، حيث سعت الهند إلى الحد من تطور العلاقات العربية الباكستانية، وعدم مساندة العرب للموقف الباكستاني في كشمير.

2. قضية فلسطين حيث أعربت الهند عن مساندتها لهذه القضية بقوة منذ نشأتها وحتى أوائل الثمانينات من القرن العشرين ثم أخذت تلك المساندة في

(1) د. محمد نعمان جلال، "السياسة الهندية بين العرب وإسرائيل: التاريخ والمستقبل"، **صحيفة الوسط، البحرين**، العدد 2801، 8 مايو 2010.

(2) **المصدر السابق.**

التراجع تدريجياً فأيدت قرار إلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية وتزايد تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية حتى وصلت لمرحلة الاعتراف الكامل.

3. حركة عدم الانحياز والدور الهندي الدولي، وقد برز ذلك في عقد الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ثم بدأت في التراجع بفقدان زعمائها الثلاثة نهرو بعد هزيمته أمام الصين في عام 1962. ثم جمال عبد الناصر بعد هزيمته أمام "إسرائيل" في عام 1967. وتكاد تكون انتهت بعد موت بروجنيف بروس تيتو وتقسيم يوغسلافيا السابقة في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين وغير ذلك من الأصوات، وإن بقيت الحركة تعيش في غرفة الإنعاش.

4. التعاون الدولي من أجل التنمية وذلك في إطار مجموعة 77 وفي اجتماعات الأمم المتحدة ومنظماتها بهدف الحصول على دعم لمواقف الدول النامية وفي مقدمتها الهند.

وقد تميزت هذه المرحلة بخصائص أساسية مهمة[1]:

أ- إن هذه العلاقات تنفرد دون غيرها من العلاقات العربية الآسيوية الإسلامية بوجود عامل نفسي، ومن ثم قدر من الحساسية الزائدة لدى الجانب الهندي تجاه المنطقة العربية، ويرجع ذلك بدرجة أساسية إلى الدور السلبي للإسلام – من وجهة نظر غالبية الهنود- في تقسيم شبه القارة الهندية إلى ثلاث دول، وعلى هذا فقد تحول الإسلام في الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال إلى هاجس ومصدر توتر في علاقاتها مع المنطقة العربية، وقد كان من أخطر نتائج تقسيم شبه القارة الهندية على توجه السياسة الخارجية الهندية نحو المنطقة العربية ما يأتي:

السعي نحو توثيق العلاقات مع أنظمة الحكم العربية العلمانية التقدمية على حساب تلك التي تتسم بالمحافظة، وقد كانت الترجمة العملية لذلك التقارب المصري الهندي الكبير خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين في ظل قيادتي نهرو وعبد الناصر، والتقارب الهندي العراقي في منتصف الستينيات وحتى أوئل

---

(1) عبد الرحمن عبد العال، "العلاقات العربية الهندية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، (محرران)، العلاقات العربية الآسيوية،**مصدر سبق ذكره**، ص 203-204.

التسعينيات من القرن العشرين، في حين تم النظر إلى البلدان الخليجية المحافظة وفي مقدمتها السعودية بعين الشك بوصفها أنظمة ثيوقراطية، ولذلك اتسمت العلاقات السياسية معها بالفتور والبرود.

ومعارضة أي تحالفات أو تكتلات إسلامية بوصفها تهديداً للأمن القومي الهندي، ورفض فكرة الحلف الإسلامي، منطلقين في ذلك من التزامهم بمبدأ العلمانية الذي يعني مناهضة أي كيان يتخذ من الدين ركيزة له، ففي 26 اكتوبر / تشرين الأول 1966 صرح "سردار سوزان" سينغ وزير خارجية الهند الأسبق، لمندوب جريدة الأهرام القاهرية بأنه "من الخطأ أن يكون للدين وطن فالدين مسألة شخصية لا يجوز أن ينعكس تأثيره على السياسة"، ولذلك تعارض الحكومة الهندية قيام حلف إسلامي، كما أثار "دينش سينغ"في خطابه أمام البرلمان الهندي في أبريل/ نيسان 1970 "إلى أن فكرة الحلف الإسلامي تعد أخطر الأفكار التي تسود في غرب آسيا، والتي تشكل تهديداً للدولة الهندية"[1].

فرضت الهند عزلة ذاتية على نفسها تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي، مما جعل سياستها الخارجية تتسم بعدم الفعالية وعدم المبادرة، باستثناء موقفها الداعم بشدة لمصر إبان أزمة السويس.

ب- إن السمة الغالبة عليها هي السمة التعاونية وليست العدائية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال المؤشرات في مجال التنسيق السياسي إذ نجد أن حركة عدم الانحياز مثلت منبراً مهماً في هذا الشأن بين الجانبين العربي والهندي، ويتصل بذلك أيضاً الدعم العربي لها في العديد من القضايا، وفي ذلك على سبيل المثال إغلاق مصر قناة السويس أمام السفن الحربية البرتغالية في أعقاب قيام الهند في أواخر الخمسينيات القرن العشرين بالاستيلاء على جزيرة جوا التي كانت لا تزال خاضعة للاستعمار البرتغالي،الأمر الذي أسهم في تمكين القوات الهندية من الاستيلاء عليها بسرعة وذلك

(1) كمال المنوفي، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"،**السياسة الدولية**، العدد33، يوليو 1973، ص 69-70.

باعتراف الهنود أنفسهم، كما أعربت بعض الدول العربية مثل العراق والكويت عن تأييدها الصريح للهند خلال حربها مع الصين في عام 1962[1].

ج- غلبة الطابع الرسمي للعلاقات العربية الهندية حيث تقتصر الاتصالات في هذا الشأن على قيادات الجانبين ومن الملاحظ في هذا الشأن أن الجانب العربي في تلك المدة لم يهتم كثيراً ببناء شبكة علاقات مع أحزاب المعارضة الهندية وغيرها من الأحزاب في الولايات الهندية، وربما يرجع السبب في ذلك جزئياً إلى ضعف البناء الحزبي في العالم العربي، وذلك على النقيض من "إسرائيل" التي نجحت على الرغم من محدودية وجودها في الهند في النفاذ إلى شبكة الأحزاب، والمجتمع المدني الهندي، وتمكنت من بناء جماعة ضغط موالية لها من بعض الأحزاب اليمينية والاشتراكية والهندوسية المتطرفة، وبعض كبار الصحفيين والكتاب الهنود [2].

د- عدم الارتباط وعدم التوازن بين المكونات المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية للعلاقات العربية الهندية، فعلى سبيل المثال لم يترتب على فتور العلاقات الهندية مع بعض البلدان الخليجية، خطر استخدام عمالة أجنبية من الهندوس في السعودية وقتصر استقدام العمالة على المسلمين والمسيحيين فقط، وأيضاً الاستثمارات العربية الضخمة في الهند، كما ينبغي على الدول العربية إيصال رسالة مهمة إلى الهند مؤداها أن شراكتها الإستراتيجية يجب أن تكون مبنية على المستويات كافة[3].

هـ- دور الأطراف الثالثة في عرقلة نمو العلاقات العربية الهندية، وتمثل هذه الأطراف بدرجة أساسية في أطراف إقليمية مثل "إسرائيل" وباكستان، أو ودولية مثل

(1) محمد علي العويني، **العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا 1948-1972 رسالة دكتوراه**، غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة القاهرة، القاهرة،1974، ص 310.

(2) عبد الرحمن عبد العال، العلاقات العربية الهندية، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، **مصدر سبق ذكره**، ص 205-206.

(3) د. أمين شعبان أمين،تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص93.

الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي خلال تلك المرحلة، كما أنها قد تتمثل أيضاً في أطراف عربية في ضوء التنافس الإقليمي داخل المنطقة العربية، وفي هذا الخصوص يشير كثير من المحللين إلى أن بعض دول الخليج العربي مثل السعودية قد كيفت علاقتها معها إبان عقد الستينيات من القرن العشرين في إطار العلاقات الهندية المصرية الناصرية والتي كانت تنظر إليها بارتياب، ومن قبلها أيضاً العراق في ظل الحكم الملكي، وفي السبعينيات من القرن العشرين أيضاً كانت علاقات الهند الخاصة بالاتحاد السوفييتي أحد أسباب عزوف السعودية في ظل حكم الملك فيصل عن توثيق العلاقات مع الهند.

و- افتقار العلاقات العربية الهندية إلى إطار مؤسسي جامع لها حيث كانت السمة السائدة لها خلال تلك المدة هي السمة الثنائية، وفي هذا الخصوص قد يكون ما شهده البرلمان الهندي في بعض جلساته عام 1966، من سخرية زعيم حزب "سواتنترا" اليميني الهندوسي آنذاك "شري باتيل" من الجامعة العربية وممثلها في نيودلهي، وتساؤله عما إذا كانت جامعة عربية حقيقية أم أداة صنعها عبد الناصر مؤشراً ذا دلالة مهمة لموقف الهند من مؤسسات العمل العربي المشترك [1].

الثانية: الخروج من الذاتية والفهم الأعمق لسير العلاقات1991-2002:

تبدأ عملياً منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وإن كانت رسمياً بدأت في العام 1992،إذ تمت إقامة علاقات رسمية كاملة بين الهند و"إسرائيل" واتسمت تلك المرحلة بالسمات الآتية [2]:

1- اتجاه الهند للتوازن في علاقاتها ومواقفها الرسمية السياسية بين العرب و"إسرائيل" مع الميل نحو الحياد.

2- تزايد نمو العلاقات الهندية الإسرائيلية في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاستخبارية والاقتصادية.

---

(1) عبد الرحمن عبد العال، "العلاقات العربية الهندية"،في د.هدى متيكيس والسيد صدقي عابدين، (محرران)العلاقات العربية الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص 207-208.

(2) د. محمد نعمان جلال، "السياسة الهندية بين العرب وإسرائيل: التاريخ والمستقبل"، **مصدر سبق ذكره**،ص18.

3- تراجع علاقاتها العربية لا سيما مع مصر وسوريا، وظلت علاقاتها قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي والعراق.

4- حدوث تطور كبير في علاقاتها مع إيران، اقتصادياً وسياسياً.

وما يخص العلاقات الدولية للهند في هذه المدة هي:

1- تقارب علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وسعي الأخيرة للاستفادة من الحساسيات والتنافس الهندي الصيني لدفعها لتكون القطب المناوئ للصين.

2- التقارب مع "إسرائيل" بدعوى الانتماء إلى مجموعة النظم الديمقراطية، وللاستفادة من اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن التعاون التكنولوجي والعسكري بينهما.

3- الحفاظ على العلاقات الودية التاريخية مع دول رئيسة مثل مصر وسوريا والعراق مع برودة في أنشطتها السياسية، ولقد برز ذلك بوجه خاص في العلاقاتها مع مصر، مع التركيز في علاقاتها مع دول الخليج العربية على الاقتصاد والتجارة والاستثمارات والعمالة الهندية.

وتميزت هذه المرحلة بالعديد من الخصائص وأهمها:

شهدت هذه المرحلة تحررها من البعد النفسي في علاقاتها مع المنطقة العربية والذي ظل ملازماً لها منذ حصولها على الاستقلال، نتيجة مخاوفها المبالغ فيها من الإسلام كهاجس ومصدر تهديد لأمنها القومي وجاء ذلك نتيجة للعوامل الآتية[1]:

1.تزايد ثقتها في ذاتها في مواجهة باكستان، وذلك بعد فشل الأخيرة في بلقنة الهند وتدويل قضية كشمير، وقد شهدت علاقاتها مع باكستان تدهوراً متزايداً

(1) Christine Fair, "India and Palestinian Engagement: Prospects for Breakthrough or Breakdown",**SpecialReport**, January2005,P.9.

http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr129.htp.

وصل ذروته مع وقوع اشتباكات حدودية مسلحة في عام 1999 فيما عرف آنذاك بأزمة "كارجيل" ثم أحداث الهجوم على البرلمان عام 2001.

2.تنامي نفوذ اليمين الهندوسي المتطرف، ولقد تبلورت هذه الأصوليات في شكل منظمات رسمية فكان من أهم المنظمات الهندوسية على سبيل المثال منظمة الخدمة، والمنظمة الهندوسية العالمية ومنظمة جيش "باجرانج" والتي كان لها الدور الكبير في أحداث هدم مسجد بابري في عام 1992 وهذه المنظمات هي التي رفعت شعارات "الهندوسية في خطر" بل إن لمنظمة "ويشواهيندو باريشاد" - إحدى المنظمات الفرعية لمنظمة الخدمة الهندوسية- رفعت شعار "مسلمانون كادوهي استهان باكستان ياقبرستان" وهذا الشعار يعني أن للمسلم مكانين فقط باكستان أو المقابر، وقد أجج مشاعر الحقد الهندوسي ضد المسلمين، وتواطؤ رجال الأمن مع هذه المنظمات المتطرفة مما أوقع أعمال انتقامية ضد المسلمين، وقد تدعم نفوذ هذا اليمين المتطرف الهندوسي مع نجاحه في تشكيل الائتلاف الحاكم للهند منذ عام 1998، وقد جاء ذلك في وقت يشهد فيه النفوذ السياسي والاجتماعي لمسلمي الهند تدهوراً منذ الاستقلال.

وعلى الرغم من أن العلاقة بين الهندوس والمسلمين بدأت بالتحسن من جديد إلا أن أعمال العنف الطائفي اندلعت من جديد في فبراير/ شباط 2002 في ولاية "جوجارات" في غرب الهند، وذلك في أعقاب احتراق عربة قطار مكدسة بالحجاج الهندوس العائدين من "أيودا"، كان حزب الشعب الهندوسي يحكم ولاية جوجارات آنذاك وقد اتهم الحزب المسلمين في منطقة "جودرا"، بارتكاب الحادث، وعلى الرغم من أن الاستقصاء المستقل لم يتهم المسلمين في الحادث، إلا أن أعمال عنف طاحنة وقعت في الولاية بُعيد وقوع الحادث بساعات معدودة تسببت في قتل مئات المسلمين وتشريد آلاف[1].

(1) أحمد سرور، "الهند المارد النائم قراءة في المقومات الجيو- سياسية والجيو – إستراتيجية" في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مصدر سبق ذكره، ص26-27.

3. تزايد ثقة الهند في ذاتها على الصعيدين الاقتصادي والأمني،إذ حقق برنامجها للإصلاح الاقتصادي نجاحات مهمة من قبل الوصول باحتياطاتها من النقد الأجنبي إلى أكثر من 30 مليار دولار في عام 2000، وضبط الارتفاع الكبير في ديونها الخارجية فوصلت خلال المدد 1991-1999 من 71 مليار دولار إلى 98 مليار دولار مقارنة في عام 1981 إلى 71 مليار دولار في عام 1991، وزيادة نصيب الهند من إجمالي الصادرات العالمية من 6% عام 1994 إلى 67% عام 2001 [1].

وفي مجال الصناعة نجد أن الهند أحرزت تقدماً في بعض الصناعات ذات التقنية العالية مثل صناعة البرامجيات عام 1999-2000 إلى 3900 مليون دولار وفي عام 2004-2005 بنحو 10 مليارات دولار بعد أن كانت لا تتجاوز إلا نسبة قليلة من هذا الرقم في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، كما نجحت في تدعيم القدرة التنافسية لبعض الصناعات التقليدية مثل المنسوجات التي باتت تستحوذ على 35% من قيمة صادراتها الإجمالية وكذلك الحال بالنسبة لقدراتها الأمنية حيث أصبحت بمقتضى تفجيراتها النووية الناجحة في مايو/ أيار عام 1998 تتمتع بالردع النووي.

4. الآثار الإيجابية للحملة الأمريكية ضد الإرهاب في الحد من مخاطر الأصولية "الإسلامية" في منطقة الجوار الجغرافي للهند[2].

وقد أخذت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند بعد أحداث 11 من سبتمبر/ أيلول 2001 دفعة قوية،إذ وظفت الدولتان تلك الأحداث وتداعياتها لصالحهما، واستغلتا المناخ العالمي ضد الإرهاب للقضاء على المقاومة الكشميرية من جانب الهند، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعلن أنها طرف مباشر فيه، إلا أنها لم تعترض عليه، ولقد سعت الدولتان لتوظيف أحداث 11 من سبتمبر لصالحهما، من خلال إقناع الهند بأنها تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد

---

(1) عبد الرحمن عبد العال، "تطور الاقتصاد الهندي"،**دراسة منشورة على موقع الجزيرة نت**، سبتمبر 2002.

(2) عبد الرحمن عبد العال، "الهند: مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية"، **السياسة الدولية**، العدد 167 يناير 2007، ص 109-110.

الإرهاب، وأنهما تسعيان من خلال التنسيق المشترك لمواجهة هذا العدو، وقد دفعت تداعيات الحرب على أفغانستان الهند إلى توظيف تلك المتغيرات في الضغط عليها لحل مشكلة كشمير، وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب واعتبرت ما تسميه "الإرهاب الإسلامي" هو عدوها الرئيس بعد أحداث 11 من سبتمبر وكذلك تواجه الهند ما تسميه بـ"الإرهاب الإسلامي" في كشمير، وتريد الهند أن تنتهز الفرصة لتثبت للولايات المتحدة الأمريكية أن باكستان تشكل مصدراً كبيراً للإرهاب، لاسيما وأنها احتضنت نظام طالبان السابق في أفغانستان، وتريد على الأقل ممارسة الضغوط الأمريكية على باكستان، وهذا الأمر الذي مثل لها دعماً إضافياً في مواجهة الجماعات الإسلامية الكشميرية المسلحة [1].

وقد كان من مظاهر هذا التحرر الهندي من البعد النفسي للإسلام بوصفه هاجساً سياسياً وأمنياً ومما يأتي [2]**:**

1- إنها لم تعد تنظر إلى باكستان عائقاً في علاقاتها مع العالم العربي، أي أنها وبخلاف المرحلة السابقة طيلة العقود الأربعة لم تعد تكيف علاقاتها بالدول العربية من منظور علاقات الأخيرة بباكستان، وقد استندت في ذلك إلى أن الدعم العربي لباكستان بشأن كشمير لم يعدّ كونه في جوهره دعماً معنوياً ورمزياً، ولا يشكل تهديداً خطيراً في علاقات القوى بين باكستان والهند، بل ومما يدعم ذلك أن العالم العربي ذاته منذ أزمة الخليج الثانية دخل في مرحلة لا تسمح له القيام بتقديم مثل هذا الدعم.

---

(1) أحمد سيد أحمد، "إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الإستراتيجي"، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر، 2003، ص202.

(2) عبد الرحمن عبد العال، "العلاقات العربية الهندية"،في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، (محرران)،العلاقات العربية والآسيوية،**مصدر سبق ذكره**، ص109-110.

2- إن الهند لم تعد تأبه كثيراً بالمواقف العربية سواء من أحداث العنف الطائفي الداخلي مثلما حدث في المسجد "البابري" في عام 1992، أو بالمواقف من كشمير،إذ ظلت الحكومة الهندية تنظر إلى هذه القضايا بوصفها شأناً داخلياً هندياً لا ينبغي لأية دولة التدخل فيه،ومن ثم رفضت في عام 1993 عرض حكومة الإمارات العربية بالوساطة بينها وبين باكستان بشأن قضية كشمير.

3- الاستئناف الكامل للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 1992،إذ تم الإعلان عن انتقال البلدين إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة في 29 يناير/ كانون الثاني 1992 في عهد رئيس الوزراء الهندي الأسبق "نارسيمها راو" 1992-1996، ومثلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "أرييل شارون" للهند في سبتمبر/أيلول2003 نقطة تحول فارقة في علاقات البلدين، والتي أوضحت للعالم أن الهند لم يعد لديها أي تحفظ بشأن علاقاتها مع "إسرائيل" بل وانتقالها إلى مستويات ومجالات نوعية بالمقارنة ليس فقط بمرحلة الحرب الباردة ولكن بالمقارنة بعقد التسعينيات من القرن العشرين أيضاً [1].

وعلى أثر ذلك قامت "إسرائيل" بفتح سفارتها في دلهي في فبراير/شباط 1992، كما فتحت الهند سفارتها في تل أبيب في 15مايو/أيار من العام نفسه، وقد حظي الجانب العسكري بأهمية خاصة في مجال الاتصالات بين البلدين منذ عام 1992. وكما يتضح ضخامة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الذي قفز بسرعة من نحو 201 مليون دولار عام 1992 إلى 505 مليون دولار عام 1995، ثم إلى 561 مليون دولار عام 1999 وبصفة عامة تشعر الهند أن "إسرائيل" يمكن أن تكون منفذاً لها لتسويق منتجاتها إلى الأسواق الأمريكية والأوربية [2].

وعليه فإن الهند قد انتقلت من العزلة الذاتية ومن موقف رد الفعل الذي تميزت به سياستها طيلة الفترة السابقة منذ أن استقلت عن بريطانيا في ألاربعينيات من القرن

---

(1) محمد فايز فرحات، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية على الشرق الأوسط"، في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص200.

(2) د. أمين شعبان أمين، "تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي"، **مصدر سبق ذكره**، ص 26- ص28.

العشرين إلى موقف المبادرة، وذلك في الوقت الذي أضحى فيه العالم العربي يتسم بموقف رد الفعل.

تميزت هذه المدة بانتهاء دور الأطراف الثالثة في عرقلة نمو وتطور العلاقات العربية الهندية،إذ أنه بانتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي وسعي كل منهما إلى تحسين علاقاتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية، لم يعد العامل الدولي يمثل عائقاً في علاقاتهما، كما أنه باستئناف الهند لعلاقاتها مع "إسرائيل" وعدم معارضة الدول العربية لذلك، بل ودخول بعض هذه الدول ذاتها مع علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" قد أزال عقبة كبيرة من طريق العلاقات العربية الهندية [1].

شهدت هذه المرحلة أيضاً قيامها بإعادة هيكلية سياستها الخارجية، لقد كان تقاربها مع الاتحاد السوفيتي يعد من ثوابت العلاقات الدولية في المنطقة منذ عقود، فمن المعروف أن الدولتين وقعتا العديد من الاتفاقيات المهمة التي وثقت العلاقات بينهما أثناء الحرب الباردة، وكان في مقدمتها معاهدة السلام والصداقة والتعاون في عام 1971، والعلاقات السوفييتية – الهندية كانت ركناً ثابتاً من أركان استراتيجيها سياسياً وعسكرياً، كما كانت وجهة النظر السوفييتية نفسها، فإنها كانت تنظر إليها بوصفها المرتكز الإستراتيجي المطلوب، بل الذي لا بد منه لموازنة جارتيها، باكستان والصين، حيث فقدت الصين أهم حليف لها بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي في ديسمبر/ كانون أول 1991[2].

كما واجهت في عام 1991 أزمة اقتصادية لم تعهدها من قبل،إذ لم تكن احتياطاتها من النقد الأجنبي والتي لم تتجاوز مليار دولار ولا تكفي سوى لتغطية وارداتها لمدة ستة أسابيع والسبب في هذه الأزمة هو قيام الهنود غير المقيمين بسحب أموالهم نتيجة لحرب الخليج عام 1990 وخسارة التحويلات، فقد تحولت الديون الخفيفة حينها إلى كابوس، وزاد عدم الاستقرار السياسي فيها من حدة تلك الأزمة، فقد كانت أزمة ميزان

---

(1) عبد الرحمن عبد العال، "العلاقات العربية الهندية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين،(محرران)العلاقات العربية ـــ الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص110.

(2) أحمد دياب، "روسيا اللعبة الكبرى في آسيا"،**السياسة الدولية**، العدد 167 يناير، 2007، ص121.

المدفوعات حادة جداً لدرجة اضطرت معها الحكومة إلى نقل كل احتياطاتها من الذهب جواً إلى لندن من أجل الحصول على قرض بريطاني، ومن هذا المنطلق بدأت في إعادة بناء سياستها الخارجية إذ تحولت من المنهج الآيديولوجي إلى المنهج العملي، وبعد خسارتها تحالفها مع الاتحاد السوفييتي- عمدت إلى التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية [1]. وعلى الرغم من قيام الرئيس الروسي الأسبق "بوليس يلتسين" بزيارة مهمة إلى الهند عام 1993 أسفرت عن توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الهند وجمهورية روسيا الاتحادية عام 1994، إلا أن انشغال"بوليس يلتسين" بالصراعات الداخلية جعله يهمل السياسة الخارجية، مما أدى إلى حدوث برود في علاقاتهما خصوصاً عقب رضوخ روسيا للضغوط الأمريكية عام 1993 بضرورة إبطاء حركة انتقال التكنولوجيا الروسية إلى الهند، وقد انعكس ذلك على العلاقات الثنائية، فتقلص البناء التجاري بين الدولتين من 5 مليارات دولار عام 1991م إلى 1،5 مليار دولار عام 1999[2].

استمرت هذه المرحلة تحمل بعض خصائص المرحلة السابقة من حيث علاقتها مع المنطقة العربية[3].

1- غلبة الطابع التعاوني وليس الصراعي .

2- استمرار الطابع الرقمي للعلاقات .

3- استمرار عدم الارتباط وعدم التوازن بين المكونات المختلفة للعلاقات العربية الهندية.

إن غلبة الطابع التعاوني وليس الصراعي للعلاقات العربية الهندية، كان واضحاً عندما قامت القوات العراقية بالدخول إلى الكويت في 2 أغسطس/ آب1990، فإن الانطباع كان واضحاً أمام دول مجلس التعاون الخليجي والكويت خصوصاً أن الهند تؤيد العراق في احتلاله للكويت، وذلك بعد أن طالبت الهند العراق بالانسحاب من

---

(1) ديمتر، وذرموند، **الهند نهضة عملاق آسيوي**، ترجمة مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص124.

(2) أحمد دياب، "روسيا اللعبة الكبرى في آسيا"،**مصدر سبق ذكره**، ص121.

(3) عبد الرحمن عبد العال، "العلاقات العربية الهندية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين،(محرران)،العلاقات العربية ـ الآسيوية، مصدر سبق ذكره، ص211.

الكويت دون أن يصاحب ذلك شجب ورفض للعدوان العراقي حسب قول الحكومة الكويتية، فضلاً عن اتخاذ الهند عدد من الخطوات التي فسرت بأنها تأييد للهجوم العراقي وهو ما فسر بأن الهند تتخذ في هذا الصدد مواقف بينية انتظار لما تسفر عنه الأحداث من نتائج، لقد اتضح توتر العلاقات الهندية من تصريحات وزير الخارجية الكويتي الأسبق صباح الأحمد الصباح لدى زيارته للهند في فبراير/ شباط 1992 والتي أعلن "إن الكويت قد تسامح ولكنها لن تنسى"، مشيراً إلى موقف الكويت من الهند أثناء الاحتلال العراقي[1].

واستمرار الطابع الرسمي للعلاقات العربية الهندية، وذلك على الرغم من كل التطورات التي شهدتها الخريطة الحزبية الهندية، وبخاصة ذات الصلة منها بتصاعد نفوذ الأحزاب القومية والطائفية، وبدء عهد الحكومات الائتلافية في الهند، ومع هذا لا يزال المدخل التقليدي العربي في التعامل مع الحكومات فقط هو السائد، ويبدو أن العالم العربي لم يستفد بعد من أخطائه في إدارة علاقاته مع الهند [2].

افتقار هذه العلاقات إلى الطابع المؤسسي الجماعي، وفي هذا الخصوص يحبذ كثير من المحللين الهنود المدخل الثنائي في العلاقات بينهم ودول المنطقة العربية ويرفضون التعامل مع العالم العربي كمنطقة واحدة [3].

عدم الارتباط وعدم التوازن بين المكونات المختلفة للعلاقات العربية – الهندية

على سبيل المثال زاد حجم العمالة بدول الخليج العربي من مليون وربع المليون إلى نحو أربعة ملايين ونصف المليون بنهاية عقد التسعينات من القرن العشرين وذلك على الرغم

(1) أحلام السعدي فرهود، "سياسات القوى الإقليمية تجاه قضية كشمير"، في د. محمد السيد سليم،د. محمد سعد أبو عامود، (محرران)، **قضية كشمير**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص214.

(2) عبد الرحمن عبد العال، "الديمقراطية في الهند بين الفعالية والجمود"، **مجلة الديمقراطية**، القاهر، أكتوبر، 2001، ص142-154.

(3)K.R. Shingh, (editor), **Search for New Options**, (New Delhi: In K.R Singh, Lancers Book. 1993).p 126-140.

من بعض التوتر في العلاقات مع الدول الخليجية، كما أن التعاون الأمني والثقافي لا يزال في حدوده الدنيا [1].

الثالثة: هي المرحلة الراهنة والتي تبدأ من 2003 وحتى فترة إعداد هذه الدراسة وقد اتسمت هذه المرحلة بالآتي:

أولاً: توافق هندي شبه كامل مع الموقف الأمريكي لمكافحة الإرهاب وحملتها ضد ما يسمى بـ"الإرهاب الإسلامي" بل استفادت الهند من ذلك في قضية كشمير والجماعات المعارضة لها هناك، وفي مواقفها ضد باكستان وكذلك من مشكلة أفغانستان، ولغرض بيان ذلك وجب على الباحث أن يوضح كيف نشأت مسألة كشمير نشأت مشكلة كشمير مترافقة مع انفصال باكستان عن الهند وتكوينها دولة إسلامية مستقلة في 15 أغسطس/آب 1947، وتطورت هذه المشكلة لتصبح قضية إقليمية تهم الصين أيضاً أثر اتفاق الحدود المؤقت بين باكستان والصين عام 1963 المتنازع عليه بين البلدين، أدعت كل منها بالإقليم فيما لباكستان ينبغي أن يخضع لسيطرتها كون أغلبية سكانه من المسلمين والاعتماد الاقتصادي المتبادل معه، وأهميته الاقتصادية الفائقة الناتجة عن تحكمه في مياه السند ورافديه الرئيسين اللذين يمران في كشمير وانفتاح الإقليم على باكستان بشكل يؤثر على الأمن الباكستاني في حالة سيطرة الهند عليه، من جانب آخر تستند الهند إلى موافقة حاكم الإقليم الهندوسي على الانضمام للهند بعدما ترك موضوع الانضمام للأمير في كل إمارة، وارتباطهما بشبكة مواصلات واسعة وأهمية حماية الهندوس في جنوب "جامو"[2].

وفي أكتوبر/تشرين أول 1947 نشبت الحرب الأولى بين الهند وباكستان بسبب إقليم كشمير، حتى أوقف مجلس الأمن في يناير/ كانون ثاني1949 إطلاق النار بين البلدين، ثم مررت الجمعية العامة مشروع قرار يدعو إلى الاستفتاء في إقليم كشمير، ويعطي لسكانه الحق في تقرير مصيرهم، وفي عام 1957م قامت الهند بضم ثلثي مساحة

---

(1) محمد نعمان جلال، "السياسة الهندية بين العرب وإسرائيل: التاريخ والمستقبل"، صحيفة الوسط البحرينية، **مصدر سبق ذكره**، ص18.

(2) د. هاني الياس خضر الحديثي، "العرب وجنوب آسيا دراسة تحليلية لأبرز القضايا ذات الاهتمام"، في (مجموعة باحثين)، العرب وآسيا، **مصدر سبق ذكره**، ص101.

كشمير ذي الأغلبية المسلمة، في حين احتفظت باكستان بالثلث الشمالي من الإقليم، وقد حصل هذه الثلث الأخير على استقلال ذاتي، ويعرف اليوم باسم كشمير الحرة [1].

وللحديث عن التوافق الهندي الأمريكي، بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على العالم، وفي ظل الضعف العربي وتصاعد وتيرة تفتته بسبب حرب الخليج الثانية، وجدت السياسة الخارجية الهندية مصلحتها في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها "إسرائيل"، ولاسيما أن المدة التي أعقبت هذين المتغيرين، شهدت صعوداً لحزب "بهاراتيا جاناتا" اليمني وتبوء زعيمه "آتال بيهاري فاجبايي" مقاليد الحكم عام 1998، والذي عرف عنه انحيازه لـ "إسرائيل" وسياستها [2].

إذ بدأت أمريكا أكثر قرباً من الهند، في حين تشهد علاقاتها مع باكستان حالة من التوتر بسبب الانقلاب العسكري الذي قاده "برويز مشرف" على رئيس الوزراء الأسبق المنتخب "نواز شريف"، والذي لم تعترف به الولايات المتحدة الأمريكية في حينها، واتهامها باكستان بعدم بذل الجهود الكافية لمقاومة الإرهاب وعدم التعاون في القبض على "أسامة بن لادن"، فضلاً عن دعمها لحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان آنذاك والتي تتهمها أمريكا بدعم الإرهاب الدولي [3].

إن الدعم الأمريكي للتقارب الهندي الإسرائيلي دفع أحد المسئولين الأمريكيين إلى حد إعلان أن من حق الهند امتلاك أسلحة نووية للدفاع عن أمنها القومي، كما أدى اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً في دفعها إلى تطوير علاقاتها مع "إسرائيل"، ولعل من الأمور ذات الدلالة في هذا الصدد أن الإعلان في 29 يناير/ كانون ثاني1992 عن إقامة علاقات دبلوماسية بين الهند و"إسرائيل" قد تم عشية الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندية الأسبق" ناراسيما راو" إلى الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص77-78.

(2) محمود نعمان الفطافطة، **السياسة الهندية تجاه القضية الفلسطينية 1947-2005**، سلسلة رسائل جامعية، رسالة ماجستير، مركز الجزيرة للدراسات. www.adjazeera.net

(3)د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص98-99.

من أجل البحث في مسألة المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية للهند، والتي التقى خلالها مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، وصرح "بأن الهند تعمل على تطبيع العلاقات بشكل كامل مع "إسرائيل"، ولا يمكن تجاهل الدور الذي أداه اللوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة الأمريكية في تحول التوجهات الأمريكية تجاه الهند من النقيض إلى النقيض[1].

فالدعم المادي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للتعاون الإسرائيلي الهندي لا يأتي انطلاقاً من الضغوط التي يمارسها اللوبي اليهودي الأمريكي فقط، وإنما يأتي في المقام الأول للدور الذي تشغله "إسرائيل" في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والتي لا شك تنسجم مع المصالح الإسرائيلية في هذه المنطقة، وهو ما اتضح جلياً في أعقاب أحداث 11 من سبتمبر/ أيلول 2001، والحرب الأمريكية ضد الإرهاب من رسوخ التحالف وانسجام الأهداف ودقة تنسيق المواقف والأعمال بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" في تلك المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية الكبرى.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار هذا التقارب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف [2].

1- حصار روسيا وإضعافها بصورة تمنعها من استعادة دورها كقوة عظمى في المستقبل المنظور على الأقل أو عزلها عن مجالها الحيوي وذلك من خلال وجود قوة موالية لأمريكا على حدود روسيا.

2- تطويق الصين، القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود المقبلة وضرب التحالف الناشئ بين الصين وروسيا المناوئ لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على العالم.

3- قطع الطريق على أية محاولة لإقامة تحالف ثلاثي بين الهند وروسيا والصين هذا التحالف كان رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفجيني بريماغوف قد دعا إليه.

---

(1) **المصدر السابق**، ص99.

(2) أحمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"، **السياسة الدولية**، العدد 148، أبريل، 2002، ص ص127-128.

4- استكمال تطويق إيران من الجنوب الشرقي تمهيداً لإخضاعها للسيطرة الأمريكية أو ضربها إذا اقتضى الأمر وتصفية برنامجها النووي الصاروخي.

5- منع تسرب التكنولوجيا والمواد والخبرات النووية، وكذلك تكنولوجيا الصواريخ وغيرها من الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية المتطورة وتسربها إلى الدول التي تعدها الولايات دولاً مارقة وحسب التعبير الذي أطلقه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش محور الشر، وكذلك منع تسربها إلى الدول العربية حتى وإن كانت معتدلة حرصاً على احتفاظ "إسرائيل" بتفوقها النوعي.

6- تصفية الحركات الأصولية الراديكالية في المنطقة بما يضمن أمن الولايات المتحدة الأمريكية داخل أراضيها، ومصالحها في الخارج وكذلك أمن ومصالح حلفائها واستقرار النظم الموالية لها في المنطقة وهو الهدف الذي تضاعفت أهميته ولا سيما بعد أحداث11سبتمبر/أيلول عام 2001.

ومن الأهمية الإشارة في هذا المجال إلى المساندة الأمريكية للموقف الهندي في قضية كشمير والتي انضمت بصورة جلية في أعقاب الهجوم على البرلمان الهندي حيث طلب الرئيس بوش من الرئيس الباكستاني الأسبق" برويز مشرف" بضرورة السيطرة على معاقل الإرهاب، مدافعاً عن الموقف الهندي ومتناسياً بذلك الدعم الشامل الذي قدمته حكومة باكستان للولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على نظام طالبان وتنظيم القاعدة، الأمر الذي انعكس على السياسة الهندية حيث صاغت مطالبها في صورة إملاءات مهينة لباكستان ورئيسها، هو ما دفع البعض إلى وصف الموقف الأمريكي تجاه باكستان بأنه خيانة أمريكية لـ "برويز مشرف" على الرغم من موقف المساندة للتحالف الأمريكي في حربها ضد الإرهاب [1].

أما فيما يخص الموقف من قضية الصراع العربي ـــ الإسرائيلي والموقف الهندي تجاه حربي الخليج الثانية والثالثة سوف يتناولها الباحث في مكان آخر من الدراسة.

---

(1) **المصدر السابق**، ص129.

ولتكثيف التعاون بين الهند والدول العربية اتفق الجانبان على توقيع مذكرة تعاون بين الجامعة العربية وجمهورية الهند لإقامة منتدى التعاون العربي الهندي في نيودلهي في ديسمبر/ كانون الأول عام 2008/12/2، وجاء في جانب التعاون السياسي "إذ يتطلعان إلى فتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات، يؤكدان التزامات كل من الجانبين احترام مبادئ الأمم المتحدة والالتزام تحقيق الأمن والسلم الدوليين واحترام التعددية"[1].

يتضح من الموقف الهندي تجاه الأزمة السورية إدانة العنف بغض النظر عن مرتكبيه، فضلا عن إدانتها لكافة أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان، وجاء ذلك الموقف من قبل وزير الخارجية الهندي السابق " اِم كريشنا" في / مارس /آذار عام 2012، أثناء زيارته إلى مصر، وأكد موقف بلاده من تطورات الأوضاع في سوريا والطريقة المثلى للخروج من الأزمة مشدداً على التزام بلاده بالعمل مع المجتمع الدولي لإنهاء الأزمة، مشيراً إلى وجود مخاوف لدى بلاده من تنامي العنف وإراقة الدماء في سوريا[2].

كما تجدد موقف الهند من الأزمة السورية إذ أكد مستشار الأمن القومي الهندي "شيف شانكر مينون" دعم بلادة للجهود السلمية لحل الأزمة ورفض التدخل الخارجي في الشأن السوري مشددا على أن الحل يجب أن يكون بيد السوريين أنفسهم. وجاء ذلك خلال استقباله الدكتورة "بثينة شعبان" المستشار السياسي والإعلامي في رئاسة الجمهورية السورية في 7 مارس /آذار عام 2013 إذ قال " الموقف الهندي ثابت ويجب العمل على وقف العنف المسلح وسفك الدماء والتوجه إلى طاولة المفاوضات وإيجاد حلول تحقق طموحات الشعب السوري" وان هذا الموقف يتطابق مع مواقف دول مجموع البريكس

---

(1) **جامعة الدول العربية الامانه العامة**، "مذكرة تعاون بين جامعة الدول العربية وجمهورية الهند لإقامة منتدى للتعاون العربي الهندي"، 2008/12/2، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)وعلى الرابط .www.lasportal.org

(2) **صحيفة اليوم السابع المصرية**، "كريشينا: الهند مستمرة في دعم موقف العربي من قضية فلسطين"، 2 مارس/ 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

http://www.youm7.comlnews.asp?newsld=618707

التي تترأس الهند دورتها، وسيتم التأكيد على هذا الموقف الموحد في القمة القادمة للمجموعة في جنوب أفريقيا في 26 من نفس الشهر[1].

أما فيما يخص موقف الهند في الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه قرارها الذي أدانت في الحكومة السورية لتصعيد هجماته ضد المدنيين إذ دعت إلى مفاوضات تشمل ائتلاف المعارضة السورية لتمتعها بصفة تمثيلية. وكان موقف الهند هو الامتناع عن التصويت مع 58 دولة أخرى مقابل 107 صوت لصالح القرار و12 صوت ضد القرار. الذي صدر في 2013/5/15، وفيما يخص موقف الهند من القرار تحدث مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة " أسوك كومار ميكريجي" " إنه لا يمكن تحديد أي مجموعة كممثل الشرعي للشعب السوري إلا من قبل الشعب السوري وليس من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة... إن قيادة سوريا هي مسالة تتعلق بالسوريين وعليهم أن يقروا بأنفسهم مصيرهم، ولن يؤدي أي عمل من جانب واحد إلى حل الأزمة بل إنها ستؤدي إلى تفاقم المشكلة وعدم الاستقرار والعنف حتى خارج حدود سوريا"[2].

---

(1) **الوكالة العربية السورية للانباء " سانا**، "مستشار الأمن القومي الهندي موقف الهند ومجموعة البريكس ثابت ويدعم الحل السلمي في سوري"ا، 8 مارس 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط:.http://sana.sy/ara/b/2013/3b/466724.htm

(2) **الهند اليوم**، "الهند تمتنع عن التصويت على قرار أممي بشأن سوريا"، 17/ مايو 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط:

http://www.alhindlyom.com/policy_watch/5019_2013_5_17_10_16_47.htm.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

على الرغم من أن النجاح الاقتصادي الذي تحقق في الهند ليس أمراً جديداً فإن العالم لم يكتشفه إلا مؤخراً، فبعد أن حقق هذا الاقتصاد نمواً بطيئاً في العقود الثلاثة التي تلت الاستقلال، ارتفعت وتيرة النمو السنوي لتبلغ 6% خلال المدة 1980-2002، ثم وصلت إلى 5،7% سنوياً في المدد من 2002-2006، وبذلك أصبح الاقتصاد الهندي واحداً من أفضل اقتصاديات العالم أداءً خلال ربع قرن [1].

وتشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع قطاعات نمو، تدر على البلاد نحو 13 مليار دولار سنوياً، ويحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالمياً من حيث تبادل العملات، والرابع من حيث معادل القوة الشرائية (PPP) وسجلت الهند عام 2003، أعلى معدلات النمو السنوي في العالم نحو 8%، إلا أن هذه الأرقام تبقى بعيدة عن الواقع،إذ أنه ونظراً لتعداد سكانها الكبير، تتراجع الهند إلى المرتبة 120 عالمياً من حيث الدخل السنوي الفردي 262،3 دولار حسب أرقام البنك الدولي، للهند احتياطات من النقد الخارجي تبلغ ما يقارب الـ143 مليار دولار[2]. فقد نما اقتصادها بمعدل 6% سنوياً فيما بين 1980-2000 وبنحو 6،8% بعد عام 2000، وخلال السنة المالية لعام 2007 قفز المعدل إلى 4،9%[3]، وتضع هذه الأرقام الهند بين أسرع دول العالم نمواً خلال الربع الأخير من القرن العشرين، ومع ارتفاع الاستثمار بنسبة تبلغ نحو 30% توافقاً مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي – ترسي الهند بذلك قاعدة متينة لتوسع اقتصادي مطرد على الرغم من أن طريق النمو سيعتمد على العديد من

---

(1) جورشان داس، "النموذج الهندي"، في مجموعة باحثين، **نهوض الهند**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص7.

(2) حسين جهاد، "من ينتظر من: الهند والعالم العملاق الهندي متى وكيف"، وجهات نظر http://www.ebaa.net/wjhat-nadar/14/871.htm

(3) وصل معدل نمو الاقتصاد الهندي عام 2008 إلى 7،8 وبسبب الركود الذي صاحب الأزمة المالية العالمية في 2009هبط المعدل إلى 6،7% المصدر: بيتراس أوستر يغيشيوس وجون بوزمان (محرران)، "اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديد"، في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص 76-77.

العوامل في مقدماتها حالة الاقتصاد العالمي، وتطور الأزمة المالية الحالية، ومدى قدرة الحكومة الهندية على التقدم بالإصلاحات الاقتصادية إلى الأمام [1].

فبوصول اقتصادها إلى المرتبة الرابعة في العالم من حيث القوة الشرائية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، كما أن اقتصادها أصبح من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، ففي عام 2004-2005، بلغ معدل النمو 7،5% وفي عام 2005-2006 بلغ 8،1، كما أن التجارة الخارجية للهند بما فيها السلع والخدمات في عام 2004-2005 بلغت 268 مليار دولار، هذا ما جعلها أن تصبح من القوى الصاعدة على مستوى العالم[2].

من ناحية أخرى يعتقد منظروا العلاقات الدولية أنه كلما أصبحت دولة ما قوة اقتصادية كلما تشعبت مصالحها حول العالم، مما يجعلها تسعى لتطوير بقية مواردها من القوة، ولاسيما القوة العسكرية، والدخول في تحالفات أو شراكات إستراتيجية مع الدول الأخرى في كافة المجالات، وهذا يقودنا للحديث عن النقطة الأخرى التي يرتكز عليها هذا التحليل، وهي الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية للمنطقة العربية عامة والخليجية خصوصاً على مستوى العالم، حيث أنها من المناطق المهمة باعتبارها شريان حيوي للتجارة الدولية [3].

إن الصادرات الهندية كنسبة من إجمالي الواردات العربية قد تناقصت، حيث تراجعت نسبتها من 3،3% في عام 1955 إلى 6،2% في عام 1975، ثم إلى 1% عام 1985، وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية للمنتجات والسلع الهندية في الأسواق العربية والخليجية بالخصوص لأنها موجهة أساساً نحو الاستهلاك المحلي [4].

---

(1) **المصدر السابق**، ص 77-78.

(2) Harun Riaz, (Editor),**India- Israel in focus,**2006, p11.

http://www.indembassy.co.il/India-Israel/2006.pdf.

(3) براهما تشيلاني، "سياسة الهند الخارجية في عالم متغير"، في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود،**مصدر سبق ذكره**، ص180.

(4) عبد الرحمن عبد العال، "العلاقات العربية الهندية"، في د.هدى متيكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، **مصدر سبق ذكره**، ص207.

وبحسب مدير إدارة الدراسات الاقتصادية في الجامعة العربية الدكتور محمد العاني، عقب اجتماع عقد بين الجانبين العربي والهندي في مقر الجامعة في 23 من أكتوبر/ تشرين أول 2009، تستورد الدول العربية من الهند ما قيمته 18 مليار دولار من الأحجار الكريمة والمجوهرات والقطن ومعدات النقل، في حين تستورد الهند من الدول العربية ما قيمته 27 مليار دولار من الأسمدة والنفط ومشتقاته، وهناك أربع دول عربية شركاء تجاريين للهند وهي السعودية والإمارات وقطر والكويت [(1)].

ويمكن تناول العلاقات بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

أولاً: العلاقات التجارية الهندية – العربية:

1 ـ العلاقات مع منطقة المشرق العربي:

فيما يخص لمنطقة المشرق العربي وفي القلب مصر وسوريا والعراق من المتوقع أن تلقى السياسة الهندية بعض الصعوبات في المواءمة بين مصالحها مع أطرافها المتعارضة لا سيما أن سوريا والعراق كانتا مركز الفكر القومي العربي الذي يبدو أن أصحابه الأكثر تشدداً في مواجهة الحلول السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، كما تدعو سوريا إلى إحياء المقاطعة العربية للشركات والبلدان التي تتعامل مع "إسرائيل"– إن أكثر شركات الهند تتعامل مع "إسرائيل" – علاوة على ذلك فإن تجارتها مع المشرق العربي تبدو ضعيفة ولا تقارن بمثيلاتها في منطقة الخليج العربي وبوسعها أن تدفع هذه البلدان نحو تحجيم علاقاتها بالهند إذا أصرت الأخيرة على تطور علاقتها مع "إسرائيل"، وتزداد احتمالات ذلك كلما تدهورت عملية السلام بين العرب و"إسرائيل"، فضلاً عن ذلك إن الهند ربما تشعر بالقلقإذ تعد منطقة المشرق العربي هي المصدر الرئيس للإسلام السياسي صاحب الأطروحات الجهادية، ومن الممكن أن يتحول اتجاه هذا التيار نحو كشمير بعد أن تقلصت أمامه فرص العمل في مناطق أخرى [(2)].

---

(1) د. محمد العاني، "اجتماع عقد بين الجانبين العربي والهندي"، **مقر الجامعة العربية**، 23 أكتوبر 2009، http://shzzy.com

(2) سعيد عكاشة، "الهند: من أكبر مستعمرة إلى أكبر ديمقراطية: العلاقات العربية - الهندية: الآمال والتحديات"، **الأهرام الرقمي**،1اكتوبر، 2001.على شبكة المعلومات (الإنترنت) وعلى الرابط :

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220263&eid=410

إن أي تعاون هندي – عربي في المجالات العلمية وخصوصاً التكنولوجيا الراقية مثل البرامجيات والتقنية النووية التي تمتلك الهند فيها باعاً طويلاً، سوف يؤدي إلى تدهور علاقتها بـ"إسرائيل" والأخيرة تضع خطوطاً حمراء في علاقتها مع الدول الأخرى فيما يتعلق بإدخال التقنية إلى المنطقة وهذا جعل التجارة بين الهند ومنطقة المشرق العربي ضعيفة [1].

وتظهر الإحصائيات فيما يخص الدول العربية تناقضاً واضحاً، فيما إذ تشير المصادر العربية إلى وصولها 17% منها، 15% تخص دول مجلس التعاون الخليجي فقط، إشارة إلى الإحصائيات الهندية التي تذكر أنها لا تزيد عن 10% من حجم تجارة الهند الخارجية، وأياً كان الأمر فإن هذه النسبة لا يستهان بها، خاصة أنها تتضمن سلعاً حيوية مهمة في مقدمتها النفط والغاز من الجانب العربي، وتعد المنطقة سوقاً مهماً للسلع الهندية مما جعل المصلحة المتبادلة، ومن ثم ضرورة أخذها في الحسبان من قبل صانع القرار السياسي لدى الطرفين [2].

وعلى الرغم من محدودية التجارة بين الهند ومنطقة المشرق العربي إلا أن التجارة بين الطرفين قائمة، مثلاً إن حجم التبادل التجاري بين الهند ومصر قد تضاعف سبع مرات منذ عام 1984 حتى عام 2002،إذ ارتفعت قيمته من 114 مليون دولار عام 1984 إلى أكثر من 777 مليون دولار عام 2002، فضلاً عن ذلك يوجد عدد كبير من المشروعات الهندية- المصرية المشتركة في مصر، وفقاً لتقارير الهيئة العامة المصرية للاستثمار فإن الهند تحتل المركز الثاني عشر بين الدول المستثمرة في مصر، وتبلغ قيمة استثماراتها ما يقارب الـ330 مليون دولار موزعة على 43 مشروعاً استثمارياً [3].

وخلال قمة مجموعة الدول النامية الخمسة عشر التي انعقدت في مصر للمدة من 17-21 يونيو/ حزيران عام 2000 وحضرها عن الجانب الهندي نائب الرئيس الهندي

---

(1) **المصدر السابق**.

(2) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد"، **الجزيرة نت**، على شبكة المعلومات الدولية، 2000/10/3، www.aljazeera.com

(3) د. أحمد فارس عبد المنعم، "الهند والقضايا العربية"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 123، حزيران 2005 ص140.

الأسبق "كريتشيان"، واتفق الجانبان على التعاون بينهما في مجال إنتاج البرامجيات وتسويقها ويعد هذا أبرز تطور حصل في العلاقات بين الطرفين في تلك السنة، وتم الاتفاق في 27 أغسطس/آب من العام نفسه على توقيع اتفاق بين مجموعة من الشركات الهندية والمصرية حول التعاون في هذا المجال، ونظمت مؤسسة "إنديا- تيك2000" الهندية معرض تكنولوجيا الاتصالات في القاهرة بالتعاون مع مركز معلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وقد افتتح المعرض وزير الدولة الهندي للتجارة والصناعة آنذاك عمر عبد اللـه، وصرح: "بأن بلاده تسعى لإقامة منطقة تجارة حرة مع مصر"[1].

ونتيجة لتطور العلاقات المصرية الهندية في مجال الاقتصاد والتجارة تطوراً ملحوظاً إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2007 "12،2" مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 64% مقارنة بالعام 2006، وذلك في ظل التوقعات في أن يبلغ حجم التبادل التجاري نحو 4 مليارات دولار، كما ارتفعت الصادرات المصرية للهند خلال عام 2007 لتحقق فائضاً في الميزان التجاري بين البلدين لصالح مصر وبلغت قيمة الصادرات المصرية للهند في عام 2007 نحو 89،1مليار دولار، مقابل 39،1 مليار دولار في العام 2006 بزيادة بلغت 5،35% وبلغت الصادرات الهندية إلى مصر خلال العام2007 نحو 60،1 مليار دولار مقارنة بـ731 مليون دولار العام 2006 بزيادة نسبتها 4،119% [2].

وأما فيما يخص العلاقات التجارية مع العراق ففي عام 1998م بدأت الدورة الـ"21" للجنة الهندية العراقية المشتركة بعد انقطاع دام عشر سنوات منذ اجتماعها الأخير عام 1988، وبهذا دخلت العلاقات الهندية العراقية مرحلة جديدة، ولا سيما على الصعيد الاقتصادي حيث وقع الطرفان في ديسمبر/كانون الأول2000 على اتفاقين يقضي أولهما بقيام الهند باستكشاف النفط في الصحراء العراقية، في حين ينص الثاني على مبادلة القمح بالنفط العراقي الخام ومشتقاته، وقد انعكس البعد الاقتصادي في

---

(1) محمد السيد سليم، "العرب والقوى الآسيوية الكبرى، في حال الأمة العربية"، **المؤتمر القومي العربي الحادي عشر**، أيار/ مايو 2001، ص173.

(2) **الهيئة العامة للاستعلامات المصرية**، "العلاقات المصرية الهندية"،على شبكة المعلومات (الإنترنت) وعلى الرابط http://www.sis.gor.eg/ar:

العلاقات بين الطرفين بدوره على البعد السياسي، فقد اتخذت الهند موقفاً معارضاً لاستمرار الحصار الاقتصادي على العراق والإبقاء على منطقتي الحصار في شمال العراق وجنوبه،إذ دعا وزير الخارجية الهندي الأسبق جاسوانت سينغ في سبتمبر/ أيلول 2000 خلال زيارته للعراق على رأس وفد اقتصادي وتجاري المجتمع الدولي إلى ضرورة عودة العراق للمحافل الدولية [1].

وخلال الزيارة التي قام بها نائب الرئيس العراقي الأسبق طه ياسين رمضان إلى الهند في 27 نوفمبر تشرين الثاني عام 2000، وقع اتفاقاً مع رئيس الوزراء الهندي الأسبق "آتال بيهاري فاجبايي" تقوم بموجبه الهند بالاستكشاف في مربع رقم 8 من الصحراء الغربية العراقية بمساحة 8000 كم2، كما تم توقيع اتفاق يتم بموجبه مبادلة القمح الهندي بالنفط العراقي الخام ومشتقاته، وكانت شركة بهارات للكهرباء قد حصلت على عقد مع العراق في 27 يونيو/ حزيران عام 2000 لشراء العراق معدات لتوليد الطاقة الكهربائية قيمتها 96 مليون دولار في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء وكذلك وقعت شركة O.N.G.C الهندية اتفاقاً للمشاركة في تطوير حقل نفط توبة في العراق، ومن الجدير بالذكر أن العراق كان يقوم بتطوير الحقل حتى حدوث حرب الخليج الثالثة[2].وسيتم بحث ذلك في جزء لاحق من الدراسة.

2- العلاقات مع منطقة الخليج العربي:

فيما يتعلق بمنقطة الخليج العربي فإن الهند تركز عليها أكثر من المناطق الأخرى ليس في حجم التجارة معها بل أيضاً لاعتبارات أخرى تخص العلاقات التاريخية التي ربطت بينهما، فقد كانت الهند قبل استقلالها بوقت طويل بمثابة مركز لفرز وتسويق اللؤلؤ المستخرج من الخليج العربي وحتى أواخر الستينيات من القرن العشرين وكانت العملة وطوابع البريد الهندية متداولة هناك لاسيما في قطر، ونتيجة لهذه الصلات التاريخية انتقلت العديد من العادات والتقاليد الهندية إلى سكان الخليج العربي، كما أدت

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص112-113.

(2) د. محمد السيد سليم، العرب والقوى الآسيوية الكبرى، **مصدر سبق ذكره**، ص172.

الطفـرة النفطيـة منـذ الـسبعينيات مـن القـرن العـشرين إلى تزايـد عـدد العـمال الهنـود في الخلـيج العربي [1].

وتشير الإحصائيات إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي بلـغ حجـم تجارتهـا مـع الهنـد 12 مليـار دولار عام 2000 وهو ما يمثل 15% من حجم تجارة الهند الخارجية كلهـا فـضلاً عـن تحـويلات العـمال في المنطقة والتي بلغت في العام المذكور قرابة ستة عشر مليار دولار[2].

وعلى صعيد روابطها بمنطقة الخليج العربي تشتري الهند ثلثي احتياجاتها النفظية من دول مجلس التعاون الخليجي، كما تحظى بأكبر اتفاقية في مجال الغاز مع قطر، وتعـد دول المجلـس ثـاني أكـبر شريـك تجـاري للهنـد بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وقـد وقعـت هـذه الـدول معهـا وثيقـة حـول التعـاون الاقتصادي، واتفاقيات التجارة الحرة، وارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين أربـع مـرات، مـن خمـسة مليارات و500 مليون دولار في العام 2000-2001. وتعد الهنـد مـن جهـة أخـرى ثالـث وجهـة اسـتثمارية أجنبية مباشرة على الصعيد العالمي [3].

وأما التعاون التجاري بين الهند والإمارات فإنه اتسم دائماً بالطابع التعاوني، وأنشئت لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والعلمي بينهما عام 1975، وتعد دولة الإمارات شريكاً تجارياً مهماً للهند وأكـبر سوق لها في المنطقة العربية،إذ تنوعت السلع التي تصدرها الهند للإمارات، وبلـغ حجـم التبـادل التجـاري بين البلدين عام 1999-2000 4،29 مليار دولار [4].

---

(1) سعيد عكاشة،"الهند: من أكبر مستعمرة إلى أكبر ديمقراطية: العلاقات العربية - الهندية: الآمال والتحديات"، **مـصدر سبق ذكره.**

(2) حسن الحفني، "العلاقات الاقتصادية بين دول مجلـس التعـاون الخليجـي والهنـد، الواقـع والمـأمول"، **مجلـة شـؤون خليجية**، العدد27، خريف2001، ص65.

(3) د. غازي فيصل حسين، "الهند وروسيا والصين شراكة لبنـاء مثلـث إسـتراتيجي آسـيوي"،**صـحيفة الـشمس**، طـرابلس، 171، 2008.

(4) د. أحمد فارس عبد المنعم، "الهند والقضايا العربية"،**مصدر سبق ذكره**، ص140.

وبلغ حجم التبادلات الثنائية بين السعودية والهند في العام 2008-2009م نحو 25 مليار دولار، وارتفعت استثماراتها في السعودية بشكل كبير وصلت في العام 2010 نحو مليار دولار من خلال 500 مشروع مشترك [1].

ب- العلاقات مع منطقة المغرب العربي:

أما علاقات الهند مع منطقة المغرب العربي فهي تتسم بالهشاشة، حيث وصل حجم التجارة مع المغرب إلى 360 مليون دولار نتيجة استيراد الهند الفوسفات، ومع ليبيا نحو 30 مليون دولار، ومع الجزائر ما يقارب 40 مليون دولار، ذلك كان عام 2000[2]، وفي 23 أكتوبر/ تشرين أول عام 2000 زار وزير الخارجية الهندي الأسبق "جازوانت سينغ" الجزائر، وتركزت المحادثات على تطوير العلاقات التجارية التي تبلغ 25 مليون دولار سنوياً من الجانبين[3].

وفي أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة المغربي الأسبق "عبد الرحمن اليوسفي" للهند في 22 فبراير/ شباط عام 2000، وقد صرح "بأن الهند هي أحد الشركاء الرئيسيين للمغرب" مضيفاً بقوله: "أريد تعزيز علاقاتنا مع الهند التي نعتبرها بمثابة منطقة تتمتع بأهمية كبرى"، كما وقع البلدان أربع اتفاقيات تعاون في مجالات الزراعة والاتصالات والنقل، فضلاً عن تشكيل مجلس أعمال مشترك، ويميل الميزان التجاري بين البلدين بشكل كبير لصالح المغرب الذي وصلت صادراته إلى الهند خصوصاً من الفوسفات إلى 390 مليون دولار عام 1999 في حين لم تصل الصادرات الهندية إلى المغرب القطن والجلد والبهارات إلا إلى حدود 28 مليون دولار، وتستقطب الهند 6،8% من الصادرات المغربية، وهي ثالث مستورد من المغرب بعد فرنسا وإسبانيا، ولا تمثل الصادرات الهندية إلا 29 % من الواردات المغربية [4].

---

(1) **ملتقى الأعمال السعودي الهندي**،آذار/ مارس 2010، على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)، وعلى الرابط:http://www.sis.gor.eg/ar

(2) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد"،**مصدر سبق ذكره**.

(3) د. محمد السيد سليم، "العرب والقوى الآسيوية الكبرى"، **مصدر سبق ذكره**، ص173.

(4) "المغرب والهند يعززان العلاقات"، **أسلام أون لاين**، 2000/2/23.على شبكة المعلومات (الإنترنت) وعلى الرابط : http://www.islamonline.net/Arabic/News.

أما العلاقات الهندية المغربية شهدت نقلة نوعية منذ زيارة الملك "محمد السادس" للهند في فبراير / شباط عام 2001،إذ تم توقيع عدد من الاتفاقيات في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية،إذ شهد التبادل التجاري بين الطرفين في العام 2010، 1،111 مليار دولار مقارنة بالعام 2008 - 2009، التي تحققت فيه 1،191، مليار دولارإذ تعد الهند ثالث شريك تجاري للمغرب وفق إحصائيات عام 2009، وبلغت صادرات المغرب للهند في العام 2011 51،861 مليون دولار في حين لم تتجاوز قيمة الواردات من الهند 205 مليون دولار ويعد المغرب احد الشركاء الرئيسين للهند لاسيما في مجال توريد الفوسفات الذي يعد عنصرا مهما للتعاون بين البلدين. فالهند المستورد الأول للفوسفات والحامض الفسفوريك إذ استوردت حوالي 35 مليون طن من منتجات الأسمدة عام 2009 - 2010[1].

أما فيما يخص العلاقات التجارية بين الهند والجزائر فقد تحدث السفير الهندي لدى الجزائر "كولديب بهار دواج" بتاريخ 9 مارس/آذار عام 2011 قائلاً " حجم المبادلات بين البلدين بلغ في السنوات الأخيرة مبلغ 4 مليارات دولار... وهناك رغبة من مؤسسات الهندية في إنجاز المشاريع السكنية الجاري تجسيدها في الجزائر... وان الجزائر توفر طاقات استثمارية كبيرة تسمح لتطوير الشراكة مع الهند"[2].

ومجمل حجم التبادل التجاري بين الهند والعرب للعام 2012 بلغ 144 مليار دولار، لدول مجلس التعاون الخليجي النصيب الأكبر منها، لاسيما دولة الإمارات التي بلغ حجم تجارتها مع الهند 67 مليار دولار إذ لا تقتصر العلاقات الاقتصادية على

---

(1)**وكالة المغرب العربي**، "العلاقات المغربية الهندية"، 2011/4/27 ، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط: .www.map.ma/ar

(2) **موقع الحوار**، "حجم المبادلات بين الجزائر والهند بلغ 4 مليارات دولار خلال السنوات الخيرة"، 10 مارس 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الربط:.**www.elhiwarnet.com/index.php**

مبيعات النفط والغاز العربي وإنما تشمل قطاعات اقتصادية عديدة.إذ تمثل تجارة الدول العربية ما نسبته 20% من إجمالي تجارة الهند الدولية[1].

ثانياً: العلاقات التجارية الهندية – الإسرائيلية:

اتسمت العلاقات الاقتصادية بين الهند و"إسرائيل" في مرحلة ما قبل التسعينات من القرن العشرين بأنها ضعيفة جداً، فلم يزد التبادل التجاري عن مليون دولار في العام الواحد، على الرغم من معارضة الهند رسمياً إقامة تبادل تجاري بين البلدين، ولكن أقصى ما صرحت به رئيس الوزراء الهندي الأسبق "أنديرا غاندي" عام 1968 أمام مجلس النواب الهندي بأن "الحكومة الهندية لم تفرض أية قيود على الشركات الهندية التي ترغب في الإتجار مع "إسرائيل"، وأن الشركات الهندية حرة في التجارة مع إسرائيل ولكن مع هذا لا تستطيع حكومة الهند أن تفعل شيئاً إذا ما قررت إحدى الدول العربية أن تتوقف عن التعامل مع إحدى الشركات الهندية التي لها علاقات مع إسرائيل"، وتمثل رغبة "إسرائيل" وأهدافها الاقتصادية في علاقتها بالهند الدخول إلى السوق الآسيوي الهائل بموارده الاقتصادية والبشرية، وفرص التصدير الإسرائيلي إليه، خاصة في ظل تزايد التوقعات بأن القرن الحادي والعشرين سيكون لآسيا [2].

ويشهد المجال الاقتصادي طفرة كبيرة في العلاقات بينهما، ولاسيما بعد الإعلان الرسمي عن إقامة العلاقات الدبلوماسية 29 يناير / كانون الثاني عام 1992، وإذا كانت ضخامة السوق الهندية وانخفاض تكلفة الأيدي العامة وتَبني الهند لبرنامج التحرير الاقتصادي ورفع القيود عن الاستيراد والتصدير تمثل عوامل جذب أساسية للمشروعات الإسرائيلية إلا أنه من جانب آخر نجد أن ضعف القوى الشرائية الهندية وانخفاض إنتاجية الأيدي العاملة، فضلاً عن القيود البيروقراطية التي قد تشكل قيداً على توسع نطاق التعاون الاقتصادي بين البلدين وعلى الرغم من ذلك إلا أن الهند و"إسرائيل" عمدتا إلى توقيع اتفاقيات عدة للتعاون في مجال الطاقة الشمسية والسياحة والزراعة

---

(1) احمد سالم الحويشي، "نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الهندية"، **صحيفة البيان الإماراتية**، 8 يونيو 2012.

(2) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص177.

والثقافة والطيران المدني، لاسيما أن الهند تستقبل سنوياً بين "10-50" ألف سائح إسرائيلي وعليه نجد أن مجالات التعاون الهندي – الإسرائيلي تبقى كثيرة وتزداد في المستقبل من أجل تحقيق المصالح المشتركة لكلا البلدين [1].

إذ قفز ميزان التبادل التجاري بين البلدين من 202 مليون دولار عام 1992 ليصل إلى 993 مليون دولار وليسجل 8،1085 مليون دولار في عام 2000 [2]. وقد تميزت هذه المرحلة بتنامي العلاقات بينهما في مختلف المجالات العسكرية والأمنية والتجارية والثقافية، فقد وصل حجم التبادل التجاري إلى 600 مليون دولار عام 1996 ثم مليار دولار سنوياً ووصل عام 2003 إلى 2 مليار دولار سنوياً [3].

وتعد تجارة الماس المصقل والأحجار الثمينة والمجوهرات هي العصب الأساس في العلاقات التجارية بين البلدين إذ تشحن "إسرائيل" الماس الخام إلى الهند ليعاد إليها بعد صقله، كما تنوعت الصادرات الإسرائيلية إلى الهند، وأهم هذه المجالات وذلك حسب تقديرات عام 2000 وكما يأتي[4]:

1- الأسمدة المصنعة التي بلغت قيمتها 46،14 مليون دولار تليها المواد الكيماوية غير العضوية والعضوية والتي بلغت أرقامها 85،32 مليون دولار ثم 86،14 مليون دولار على التوالي.

2- المنتجات الإلكترونية والماكنيات غير الكهربائية، وفضلاً عن العدد الميكانيكية.

---

(1) تلا عاصم فائق، **المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008، ص236.

(2) أحمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"، **السياسة الدولية**، العدد 148، أبريل 2002، ص126.

(3) أحمد سيد أحمد، "إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الإستراتيجي"، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر، 2003، ص201.

(4) أحمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"، **مصدر سبق ذكره**، ص126.

3- زيادة الصادرات الإسرائيلية من الكيماويات إلى الهند زيادة تقدر بـــ17% في المـدة بـين1999-2000.

4- الأدوية والمنتجات الدوائية التي تشكل رقماً يعتد به بلغ 2، 4 مليون دولار.

وقفز حجم التبادل التجاري إلى ما يقارب الـ3،1 مليار دولار في عام 2003 أي بزيـادة 55% خـلال عشر سنوات بمتوسط معدل نمو سنوي قـدره 55%، ثـم 2،2 مليـار دولار عـام 2005-2006 حيـث قـدرت صادرات الهند إلى "إسرائيل" بـ2،1 مليار دولار بينما بلغت وارداتها 1 مليار دولار[1].

وهناك أكثر من "150" مـشروعاً اقتـصادياً مـشتركاً بـين البلـدين والمزيـد في الطريـق وخـصوصاً في مجالات الإلكترونيات والصناعة الثقيلة والمواصلات الهاتفية و"50" من هذه المشاريع المشتركة هي لإنتـاج المنتجات التصديرية وحدها، وخصوصاً في مجال صناعة الماس والكيماويات [2].

لا تجد العلاقات العربية الهندية نجاحاً مماثلاً لما وصلت إليه علاقـات الهنـد مـع "إسرائيل" ويمكن إرجاع السبب إلى العلاقات الوثقية والإستراتيجية مع "إسرائيل" لاعتقـاد النخبة في الهند أن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية مـدخل مهـم للتـأثير في

---

(1)"India, Israel Economic and commercial Relations", **Federation of Indian chambers and Industry**, December 2004.

http://www.ficci.com/international/countries/asrael/israel-commercialrations.htm.

للمزيد ينظر:

- India, Israel in talk on a professional trade agreement". PTA OnIine. Edition.Of india's **National Newspaper**, December 6, 2006 http://epaper.theindu.com.

(2) ظفـر الإسـلام خـان، "العلاقـات الهنديـة – الإسرائيليـة محـور لمحاربـة الإرهـاب الإسـلامي"، **أسـلام أون نـت**، www.isalmonline.net.

ــ ولمزيد من المعلومات عن بنود الاتفاقيات الهندية ــ الإسرائيلية، راجع موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، على الرابط:

http://deihi.mfa.gov.il/mfm/web/main/Document

صناعة القرار الأمريكي، وترى الهند أن العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية هي مفتاح العلاقات مع الدول العربية، لا سيما دول مجلس التعاون الخليجي [1].

أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" خلال لقائه وزير الخارجية الهندي السابق "أس. أم كريشينا" في 2012/1/10 عن تطلعه إلى زيادة التعاون مع الهند بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة التي ستضاعف التجارة بينهما وتزيد من قوة التعاون الاقتصادي،إذ بلغ مستوى التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل بحسب صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية إلى 5 مليارات دولار خلال عام 2010، وارتفع إلى ثلاثة أضعاف بعد التوقيع اتفاق التبادل التجاري خلال عام 2012[2].

المطلب الثالث: البعد الثقافي

يمكن تقسيم المطلب إلى قسمين **الأول** العلاقات الثقافية الهندية ــ العربية **والثاني** العلاقات الثقافية الهندية ـ الإسرائيلية تناول العلاقات الثقافية.وبشيء من التفصيل وعلى النحو التالي:

أولا: العلاقات الثقافية الهندية العربية.

إن اقتراب المسافة بين المنطقتين، بحيث أصبح كل منها يمثل عمقاً حضارياً للآخر. فتأثر العرب منذ قديم الزمان بالحضارة الهندية حيث تاجروا معها، ومن خلال التجارة جاءت الثقافة، وبالمثل فقد تأثرت الهند بالحضارة الإسلامية التي أقامت دولاً عدة، وأثناء ذلك أقامت آثاراً أصبحت خالدة وأشهرها تاج محل وقطب منار، كما أنشأت المدارس والجامعات وأشهرها جامعة عليكره. وأصبحت الثقافة الهندية مختلطة اختلاطاً وثيقاً بالثقافة العربية الإسلامية، في تجلياتها الأوردية، التي كانت لغة البلاط والمفكرين والأدباء والمثقفين، زهاء أكثر من أربعة قرون[3] .

---

(1) د. ظفر الإسلام خان، "الهند وإستراتيجية الطاقة في الشرق الأوسط"، **مركز الجزرة للدراسات**، 2 مايو 2013.

(2) **موقع صدى البلد**، "نتنياهو يبحث زيارة تعاون مع الهند"، 2012/1/10، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط:http://www.el_balad.com/48677.aspx

(3) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد"، **مصدر سبق ذكره**، 2002.

ويمكن التركز على ما قام به العرب من أدوار ثقافية مهمة في دعم التفاعل بين الحضارتين ،لاسيما ذات الصلة منها بنشر اللغة العربية والإسلام وعلومه، وترجمة علوم وآداب الحضارة الهندية إلى اللغة العربية ومنها إلى اللغات الأخرى، وأثناء عهد الخلفاء العباسيين من أمثال أبي جعفر المنصور والرشيد والمأمون وغيرهم. فضلاً عن الدور المهم لكتابات الرحالة والمؤرخين والمثقفين العرب عن أحوال وحضارة الهند في تلك الحقبة التاريخية والتي تعد في الوقت الحاضر المرجع الأساسي لها، ومن أبرز هؤلاء سليمان التاجر، أبو زيد الصيرفي، البلاذي، والأدريسي والبيروني، وابن بطوطة، وغيرهم وعلى الجانب الآخر فقد استفاد العرب من حضارة الهند وعلومها،لاسيما في مجالات الرياضيات والفلك والفلسفة، كما تأثروا ببعض عاداتها وتقاليدها مثل التصوف وغيره[1].

والبعد الثقافي يؤدي دوراً مؤثراً في العلاقات بين الجانبين، وتاريخياً فإن الهند خضعت ابتداءً من القرن السابع عشر وحتى السيطرة البريطانية عليها في مطلع القرن التاسع عشر لحكم أسرة مسلمة هي أسرة (المغل) (Mughals) وهي أسرة من أصل تركي كانت قد وفدت مباشرة من وسط آسيا عبر أفغانستان واستطاعت هذه الأسرة أن تؤسس حكماً قوياً، وإن ظل تعبيراً عن حكم الأقلية للأغلبية إذ كان أغلب الشعب الهندي يدين بالهندوسية. وخلال الحكم البريطاني للهند أخذ النفوذ الإسلامي في التراجع تدريجياً لينتهي الأمر بتجدد الإحساس لدى المسلمين بالخسارة في المكانة والسلطة معاً فبعد أن كان ثقلهم السكاني النسبي كبيراً انخفض هذا التمثيل بصورة كبيرة إثر قيام دولة إسلامية منفصلة عن الهند هي باكستان. ولقد أدى انخفاض نسبة المسلمين في الهند إلى قرابة 12% من السكان إلى تحولهم إلى أقلية قدرها مواجهة روح هندوسية متعصبة ومتسلحة بتاريخ عدائي للثقافة الإسلامية والناتج عن الحكم الإسلامي للهند على مدى قرنين من الزمان [2].

---

(1) عبدالرحمن عبدالعال، "العلاقات العربية الهندية"، في د.هدى متيكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية- الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص195.

(2) د. محمد السيد سليم، **آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص133.

ويبدو الاختلاف بين الثقافة الإسلامية والثقافية الهندوسية دافعاً من العداء بين الجانبين فعلى حين أن الاختلاف في الحضارات الآسيوية عامة أصل والوحدة فرع، فإن الوحدة في الإسلام هي الأصل، وعلى حين أن الإسلام للفتح والجهاد فإن الثقافات الآسيوية تتعايش فيما بينها دون أن تدعى إحداها التفوق والحق في السيادة على الأخرى[1].

على الجانب الآخر أدى صعود الأحزاب القومية الهندوسية وتدهور شعبية حزب المؤتمر الذي كان يميل تاريخياً للتسامح مع التيارات الإسلامية، إلى ازدياد حدة التوتر بين الهندوس والمسلمين، ومع وصول حزب "بهاراتيا جاناتا" القومي الهندوسي إلى السلطة عام 1998،إذ أفصح قادته بوضوح عن تعصبهم للقومية الهندوسية وتبنوا الدعوة إلى اعتبار الهند للهنود وعلى المسلمين أن يقبلوا ذلك أو أن يرحلوا عن الهند إلى باكستان[2].

إلا أنه مع بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين والمتغيرات العديدة التي حدثت فيه بدأت الظاهرة الإسلامية تأخذ أبعاد جديدة في سياق العلاقات العربية- الهندية، وقد بدأ هذا واضحاً في سياق العلاقات المصرية الهندية، حيث انتقد الرئيس المصري الأسبق أنور السادات الدور الهندي في الحرب التي أدت إلى انفصال باكستان الشرقية لتقوم دولة بنغلادش، الأمر الذي مثل ضربة قوية لباكستان كما أن الدول العربية لم تبادر بالاعتراف بالدولة الجديدة [3].

وقد أدى انتشار المهاجرين الهنود حول العالم إلى تحسين العلاقات الإستراتيجية مع بعض الدول، وإن كانت علاقات الهند تقوم في المقام الأول على روابط تقليدية قديمة

---

(1) جراهام إي فوللر، أيان أوليسر، **الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة**، ترجمة: شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996، ص164.

(2) د. حسن حنفي، "الدور الحضاري الإسلامي الآسيوي التشابه والاختلاف بين الإسلام والحضارات الآسيوية"، في **سلسلة أوراق آسيوية**،الحوار الحضاري الإسلامي الآسيوي، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، العدد229، أغسطس، 2001، ص16.

(3) د. محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية- الآسيوية في فترة الحرب الباردة"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية- الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص39.

قدم التاريخ فعلاقة الهند دوماً وثيقة مع دول المنطقة العربية،لاسيما منطقة الخليج العربي بسبب العلاقات التجارية والثقافية التاريخية بين الطرفين. ومما يزيد هذه العلاقة وثوقاً أن الدين الإسلامي الذي تعتنقه دول المنطقة يعد حلقة وصل أساسية مع سكان الهند المسلمين. ومن ثم فإنه حتى قبل هجرة العمالة الهندية إلى دول المنطقة كانت العلاقة بين الطرفين علاقة محورية للغاية. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الهند تضم ثاني أكبر تجمع سكاني مسلم في العالم بعد أندونيسيا [1].

وفي كل عام يتوجه كثير من مسلمي الهند لأداء فريضة الحج. وتقدم الحكومة الهندية دعماً مالياً خاصاً للحجاج المسلمين المتجهين لأداء تلك الفريضة ــ هذا من وجهة نظر هندية ـــ ولهذه الأسباب تميزت الروابط التي تجمع الهند بالعالم الإسلامي عامة والعربي خاصة بشدة أواصرها[2].

ويتبين أن للبعد الثقافي في أهمية المنطقة فى العربية في السياسة الخارجية الهندية بأنه مقتصرة على البعد التاريخي للعلاقة بين الهند ودول المنطقة العربية وذلك لاقتصارها فقط على وجود جالية مسلمة في هذه الدولة، فضلاً عن الأعداد الكبيرة للعمالة الهندية في دول المنطقة. ولكن في الجانب الآخر سنرى مدى تطور العلاقات الثقافية بين الهند و"إسرائيل".

ثانياً: العلاقات الثقافية الهندية- الإسرائيلية:

يستند التعاون الثقافي بين الهند و"إسرائيل" إلى اتفاقية التعاون الثقافي التي وقعت بالهند في 18 مايو/ أيار 1993، ودخلت حيز التنفيذ في 2 فبراير/ شباط 1994، وتهدف هذه الاتفاقية إلى بناء علاقات ثقافية بين البلدين من أجل أن يكون هناك تفاهم

(1) زوشما رامتشا ندران، "الهنود العاملون في الخارج ذراع جديد للنمو الاقتصادي"، **مصدر سبق ذكره**، ص126.

(2) **المصدر السابق**، ص126.

متبـادل بـين الطـرفين في مجـالات الأدب، والثقافـة، والتعلـيم، والرياضـة، والإذاعـة والتلفزيـون والـسينما، ولتحقيق ذلك ينبغي على الطرفين العمل على[1]:

1- تسهيل وتشجيع التعاون في مجال الأدب والثقافة التعليم... الخ

2- تشجيع الاتصال في مجال التعلـيم خاصـة مـن خـلال تبـادل الزيـارات بـين الأكـاديميين والخـبراء في مختلف مجالات التعليم.

3- تشجيع دراسة اللغة، والأدب، والثقافة، وتاريخ الآخر.

4- تبادل المعلومات عن التقاليد، والتاريخ، والمعلومات العامة عن الحياة في كل منهما.

5- تشجيع الاتصال بين قطاع الشباب في البلدين والمنظمات غير الحكومية لتحقيـق التفـاهم المتبـادل بين شعب البلدين.

6- تشجيع التعاون بين المؤسـسات والجامعـات في البلـدين، خاصـة في الـبرامج الدراسـية المتخصـصة، وبرامج الدراسات العليا.

ويمكن التعرف على العلاقات الثقافية من خلال الآتي:

1- التبادل الثقافي:

في إطار التعاون الثقافي بين الهند و"إسرائيل" نظم مركز وزارة الخارجية الإسرائيلية للتعاون الدولي العديد من الأنشطة الثقافية مع الهند، ومنها عدد من الكورسـات التـي يـتم تدريـسها- مـا يزيـد عـن 60 كورسا تم تنظيمها منذ عام 1992 وحضرها 2300 متدرب- شملت الصحافة، والزراعـة، والتعلـيم، والإدارة، كما دعت "إسرائيل" عدداً مـن الهنـود للتـدريب في مؤسـساتها وكلياتهـا- أكـثر مـن 900 متـدرب حـضروا كورسات في "إسرائيل" منذ عـام 1992- في مجـالات الزراعـة، وتنميـة المجتمـع، والطـب والـصحة العامـة، والإدارة، والعلوم والتكنولوجية، والتعلـيم، كـما أن الهنـد تـشعر بمزيـد مـن الـسعادة لاسـتقبال المبعـوثين

---

(1) انظر: "اتفاقية التعاون الثقافي، وقعت بالهند في 1993/5/18، ودخلت حيز التنفيـذ في 1994/2/2". **وزارة الخارجيـة الإسرائيلية**. http://delhi.mfa.gov.il/mfm/web/main/Document.

الدبلوماسيين الإسرائيليين في دروس متخصصة للمبعوثين الدبلوماسيين تقام بواسطة وزارة الخارجية [1].

كما نظمت الهند و"إسرائيل" مؤتمر العلوم الهندي الإسرائيلي في المدة من 29 مايو/ أيار وحتى 3 يونيو/ حزيران 2005، والذي جمع عددا كبيراً من العلماء في البلدين لتبادل الرؤى فيما يتعلق بالسياسات العلمية للبلدين بشأن التعاون العلمي [2].

قامت " إسرائيل" والهند بإطلاق فعاليات تستمر طيلة العام 2012 بمناسبة مرور عشرين عام على بدأ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وأشارت وزراة الخارجية الإسرائيلية بهذه المناسبة بما أسمته العلاقات الشابة والدينامية القائمة بين الطرفين معتبرة أن الوزراة خلفيتها تعود إلى الروابط القديمة بين اليهود والهنود ـــ حسب قول الطرفين ـ التي استضافتهم بحفاوة منذ حوالي ألفي عام. ويأتي ضمن مجهودها الدعائي إذ أشادت الخارجية الإسرائيلية بالعلاقات المتعددة التي تربطها مع الهند حسب قولها لمنظومة قيمية ولمصالح مشتركة بين دولتين ديمقراطتين تزاوجان بين التراث والحداثة وتسعيان لاحراز الاستقرار والتطور الإنساني والاقتصادي[3].

2- **الحياة الثقافية:**

لقد أدى التفاعل الثقافي بين البلدين إلى أنه أصبح من المألوف أن نرى عدداً كبيراً من المطاعم الهندية في أماكن متنوعة في "إسرائيل"، كما أن الطعام الهندي أصبح مفضلاً لدى العديد من الإسرائيليين. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 1999، قام معهد الآثار بالجامعة العبرية بالقدس بالتعاون مع السفارة الإسرائيلية بنيودلهي والمتحف القومي الهندي معرضاً حول القدس في العاصمة الهندية وافتتحه وزير الثقافة الهندي الأسبق"أنات كومار"، واستمر المعرض لمدة شهر وهو يسلط الأضواء على القدس "اليهودية" ويحمل شعار "نجمة داود" وهو يعرض246 قطعة أثرية اكتشفت خلال مدة 1978-1985 في

---

(1) Harun Riaz, Riaz, (Editor), India-Israel infocus, **Op.Cit**, p.9.

http://www.indembassy.co.il/India-Israel2006.pdf.

(2) Ibid, p.13.

(3) وديع عواودة، "اسرائيل والهند ولغة المصالح"، **الجزيرة نت**، 2012/2/4، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الربط: http://www.aljazrea.net

القدس العربية خلال حفريات أجراها فريق بقيادة "بيغال سيلووح" في مدينة القدس وحدها [1].

كما تم الاحتفال باليوم الهندي العالمي في "إسرائيل" في العاشر من يناير/ كانون الثاني عام 2006 من خلال السفارة الهندية لدى "إسرائيل" بالتعاون مع قسم دراسات جنوب شرق آسيا بجامعة تل أبيب، ولقد جذب الاحتفال مشاركة طلاب جامعة تل أبيب في مختلف الأنشطة الهندية التي تعقد بـ "إسرائيل". وأبدى منتجوا الأفلام الإسرائيليون اهتمامهم بإنتاج أفلام تتعلق بالواقع الهندي، وفي يناير/ كانون الثاني 2006 نظمت السفارة الهندية بـ "إسرائيل" احتفالاً لعرض فيلم بعنوان القدس وحيفا وكان العرض ناجحاً للغاية وجذب انتباه الكثير من المشاهدين. وتعمل الهند على تشجيع التعاون الثقافي من خلال أساليب متنوعة تشمل زيارات فرق الرقص الهندية ومجموعات الموسيقى، ويتم ذلك من خلال السلطات المحلية بالهند كما أن المجلس الهندي للعلاقات الثقافية يدعم كثيراً من الوفود الثقافية [2].

3- السياحة:

تجد التعاون الهندي الإسرائيلي أساسه في مجال السياحة في اتفاقية التعاون السياحي التي عقدت بين الطرفين بالهند في 18 مايو/ أيار 1993، ودخلت حيز التنفيذ في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2002، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع التبادل السياحي بين البلدين، ولتحقيق هذا الهدف يجب على الطرفين[3].

1- تطوير التعاون بين مكاتب ومنظمات السياحة في البلدين.

2- تسهيل وتشجيع أنشطة السياحة وتوفير كافة المقومات التي تخدم السياحة مثل الفنادق، والرحلات الجوية... الخ.

---

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص198.

(2)Harun Riaz, (Editon), India-Israel in focus,**Op.Cit**, p.9.

(3) انظر: "اتفاقية التعاون في مجال السياحة وقعت بالهند في 1993/5/18، ودخلت حيز التنفيذ في 2002/11/7"، **وزارة الخارجية الإسرائيلية.**

http://delhi.mfa.gov.il/mfm/web/main/Document.

3- على الطرفين تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة.

4- أن يتبادل الطرفان المعلومات بصدد مصادر السياحة وخبراتهم في مجال إدارة الفنادق، وضرورة أن يحترم الطرفان التراث التاريخي والثقافي لكل منهما فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم تبادلها لتشجيع السياحة.

وبعدَ توقيع الاتفاق بين الطرفين بدأت أفواج الزائرين من الطرفين تزداد وهذه الزيارات تسهم بشكل كبير في الفهم المتبادل لتقاليد والثقافات بينهم، وتؤدي إلى زيادة تعميق العلاقات، كما أن 7000 من اليهود في "إسرائيل" ذوي الأصول الهندية أسهموا في دعم العلاقات بين الطرفين، وأيضاً الجالية الهندية في "إسرائيل" تساهم بشكل كبير في تنمية المجتمع الإسرائيلي ليس فقط في مجال الزراعة ولكن أيضاً في القطاعات الصناعية وفي الحياة السياسية والمجتمعية والثقافية من خلال الكتابات الشعرية باللغة العبرية [1].

ويرجع هذا النمو والتطور في مجالات السياحة إلى ما يقوم به الطرفان من تبادل للزيارات وإبرام للاتفاقيات منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما. فعلى سبيل المثال أثناء زيارة رئيس الوزراء الأسبق شمعون بيريز للهند في عام 1993 تم خلالها إبرام اتفاقيتين ومذكرتي تفاهم في مجالات الثقافة والسياحة والنقل الجوي والعلوم الزراعية والتكنولوجية والاستثمارات الخارجية والتعاون الاقتصادي، وهكذا امتد التعاون إلى المجالات السياحية حيث يتدفق آلاف من الإسرائيليين على الهند سنوياً سواء لأغراض السياحة أو في مجال الأعمال. وفي عام 1997 قامت الحكومة الهندية بافتتاح مكتب للسياحة في تل أبيب لتشجيع العلاقات السياحية بين البلدين[2].

قال وزير السياحة الهندي " سوبوط كانط ساهي " إن الهند وإسرائيل قررتا التعاون في قطاعات السياحة... إن الوزارة أصدرت بيانا حول تبادل الخبرات في إدارة الوجهات السياحية والترويج كما أن حقل تنمية القوة العاملة سيكون مجالا آخر للتعاون بين الهند

---

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص199.

(2) **المصدر السابق**، ص199.

للمزيد ينظر:**موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية**.

http://delhi.mfa.gov.il/mfm/web/maim/Document.

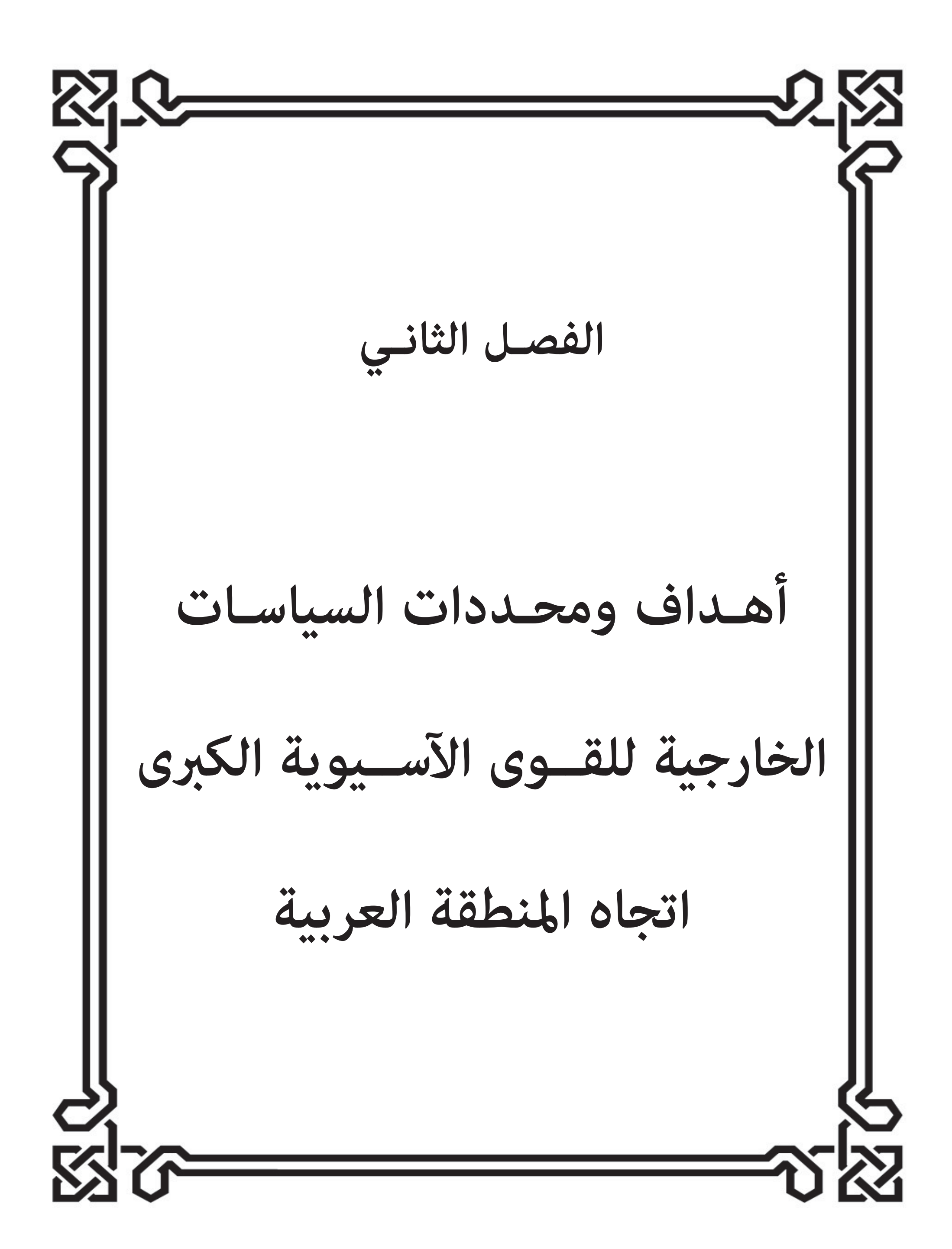
وإسرائيل... وتقوية التفاعل والتنسيق بين منظمي الرحلات ووكلاء السفر من كلا البلـدين ولـيس مقتـصرا على العاصمتين " تل ابيب وتيودلهي". ويذكر أن حركة السياحة الوافـدة مـن "إسرائيـل" إلى الهنـد كانـت 40581 سائح في عام 2009، وارتفع العدد إلى 43539 في عام 2010.[1]

فالسياسة الخارجية الهندية أصبحت مبنية على أساس إن العلاقات السياسية والتجارية والثقافيـة بين الهند والدول العربية أصبحت ثابتة، ولا يتوقع أن تتعرض لأي مساس نتيجة تطـور وتحـسن العلاقـات الهندية الإسرائيلية، وهذا ليس غريباً، فالعالم كله يطور علاقته مـع بـــ"إسرائيـل" ولا تتعـرض علاقاتـه مـع الدول العربية لأي أذى [2].

(1) **الهند اليوم**، "الهنـد وإسرائيـل: تعـاون وجهـود مـشتركة لتعزيـز التعـاون الـسياحي، 7 سـبتمبر2011"، عـلى شـبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) على الرابط:

http://www.alhindelyom.com/business/1248_2011_11_22_10_32_24.htm

(2) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات الهندية من التقارب إلى الحياد"، **مصدر سبق ذكره**.



الفصـل الثانـي

أهـداف ومحـددات السياسـات الخارجية للقـوى الآسـيوية الكبرى اتجاه المنطقة العربية

القـوى الآسـيوية الكـبرى في أهـدافها تجـاه المنطقـة العربيـة عـلى الطبيعـة الاقتـصادية لتلـك الأهداف،ولاسيما أن النفط الذي يعد مصدر مالياً واقتصادي مهماً للنمو ليس في الدول النفطية بل في كـل أنحاء العالم. و لا يوجد بديل عملي عن النفط مما يجعل المنطقـة العربيـة باحتياطهـا مـن الـنفط والغـاز محط أنظار العالم ومنهـا القـوى الآسـيوية الكـبرى. إذ تـؤثر التجـارة النفطيـة منـذ عقـود عـلى العلاقـات الـسياسية بـين القـوى موضـوع الدراسـة والمنطقـة العربيـة، إذ أن أسـباب ونتـائج الأزمتـين النفطيتـين في الـسبعينيات عـلى العلاقـات الاقتـصادية والـسياسية الدوليـة جعلـت أكـثر دول العـالم تـضع سياسـات وإستراتيجيات لتوفير موارد الطاقة وجعل صـانع القـرار الـسياسي لهـذه القوى،أهـداف تـأمين الطاقـة أولا وإيجاد أماكن للاستثمار في المناطق هي مناطق التي تتوفر فيها هذه المواد، وكذلك ومن الأهداف الأخـرى إيجاد أسواق لتصريف منتجاته في الأسواق العربية. فضلاً عن وجود أهداف أخرى هي إيجاد أماكن عمـل في المنطقة العربية لمواطنيه مما تضيف إلى اقتصاديات بلاده الكثير من التحويلات الماليـة الكبـيرة للعمالـة دعماً لاقتصاد بلدهم - وتنفرد في هذا الهدف الهند - هذا فيما يخص الأهداف .

أما المحددات إذ تتـأثر صـناعة وممارسـة سياسـة الخارجيـة للـدول بمحـددات داخليـة وخارجيـة متعددة. ويمكن مناقشة هذه المحددات عند ثلاثة مستويات لتحليـل الـسياسة الخارجيـة، وهـي مـستوى النظام الدولي، والذي يشمل هيكل النظام وما إذ كان فوضوياً أو تراتبياً، وطبيعة توزيع القوة بـين فواعلـة وما إذ كان - وفقا لهذا التوزيع – ثنائياً أو أحادياً أو متعدد الأقطاب؛ والمستوى الوطني الذي يشمل صانع القرار وطبيعة النظام الـسياسي عـلى المـستوى الرسـمي، وجماعـات المـصالح والإعـلام والـرأي العـام عـلى المستوى الاجتماعي؛ وهناك مستوى ثالث يتضمن الهياكل المؤسساتية أو الجماعية التي تشارك أو تتفاعـل على الدول في إطارها مثل المنظمات الدولية والتحالفات أو الاتفاقيات الجماعية والثنائية(1).

---

(1) John Baylis, Steve Smith (Editor),**The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations** ,Oxford:oxford university press,2001, p117_122.

عند دراسـة الـسياسية الخارجيـة لدولـة مـا يكـون أمامنـا مجموعـة مـن المحـددات الداخليـة أو الخارجية التي تؤدي دوراً فعالاً في شكل الـسياسية الخارجيـة لتلـك الدولـة، وإن أهـم المحـددات للقـوى الآسيوية الكبرى إذ لا يمكن تحديد تلك المحددات لهذه القوى مجتمعةً وذلك لاختلاف الأنظمـة الـسياسة لتلك القوى.

وبناءاً على ما سبق يمكن تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهداف ومحددات السياسة الخارجية اليابانية في المنطقة العربية.

المبحث الثاني: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية.

المبحث الثالث: أهداف ومحددات السياسة الخارجية الهندية في المنطقة العربية.

المبحث الأول

أهداف ومحددات السياسة الخارجية اليابانية في المنطقة العربية

إن طبيعة الأهداف والمصالح اليابانية في المنطقة العربية اقتصادية بالدرجة الأساسية وهـذا يعـود إلى سيطرة المعايير الاقتصادية دون غيرها على الرؤية اليابانية للعـالم مـما يـنعكس عـلى سـلوكها، وبجعلـه سلوكاً اقتصاديا شديد الأحكام يهدف إلى تحقيق أقصى منفعه وبأقل التكاليف الممكنة وهذا ينطبـق عـلى الرؤية والسلوك الياباني تجاه المنطقة العربية بشكل واضح لأهميتها الحيوية لليابان وللأسباب الآتية [1].

1- الأهمية التي تحتلها المضايق والممرات المائيـة الموجـودة في المنطقـة العربيـة للتجـارة اليابانيـة الدولية.

2- تعد المنطقة العربية المصدر الأول للنفط والغاز الطبيعي اللذين تحتاج إليهما الصناعة اليابانية.

3- تعد المنطقة العربية سوقاً واسعة وذات أهميه كبيرة للسلع والخدمات اليابانيـة، ولـذلك فهـي تسعى إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربيـة كلهـا فهـي لم تكـن تحقـق هـذا النمـو السريع في اقتصادها لولا السعر المنخفض للنفط فقد بلغ إعتمادهـا عـلى نفـط الـدول العربيـة بنسبة75،8% عام 1993. وحاولت منذ أواخـر التـسعينيات مـن القـرن العـشرين نهـج سياسـة اقتصادية مستقلة بدلاً من سياسة التبعية ومع نهاية الحرب الباردة برز دورها السياسي العـالمي لكونها ثاني أكبر اقتصاد آنذاك [2].

وسارعت بإعلان أحقيتها في احتلال المقعـد الـدائم للاتحـاد الـسوفييتي فـور تفككـه في ديسمبر كـانون أول عـام 1991، وقبـل إعـلان وراثتـه لجمهوريـة روسـيا الاتحاديـة لهـذا المقعد، وأصبحت تتحرك في المجال الدولي بصورة نشطه لتحقيق ما يضمن أمنها واسـتقرارها في المقـام الأولمـن ثَـم يـضمن لهـا حمايـة مـصالحها الاقتـصادية ويحقـق لهـا رغبتهـا في

---

(1) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية 1980-1995، **مصدر سبق ذكره**، ص85.

(2) مثنى عبدالالة ناصر الوائلي، السياسات الاقتصادية اليابانية وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد الياباني، مصدر سبق ذكره،ص 179.

القيام بدور ذي فاعلية على المستوى الدولي كما أكد رئيس وزراء اليابـان الأسـبق "ريوتـارو هاشـيموتو" في عام 1996، أن تهديدات السلام العالمي في عصر ما بعد الحرب الباردة والتي تتمثل في الصراعات الإقليميـة واضحة لا تحتاج إلى شرح وهي قضايا عالمية تؤثر على المجتمع الدولي بأجمعه[1].

في إشارة إلى رغبة اليابان في أن تؤدي دورا فعالا في إعـادة تـشكيل النظـام العـالمي بالتعـاون مـع الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن مطالبتها بالحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن تعـود إلى أواخـر الستينيات من القرن العشرين، غير أنها نشطت في هذه المطالبة منذ بداية تسعينيات القرن المذكور، لأنها ثاني أكبر مساهم في الأمـم المتحـدة بعـد الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، إذ زادت حـصتها مـن 11،38% إلى 12،45%، فضلا عن مساهمتها الخاصة بتمويل عمليات الأمم المتحدة للسلام وأن هـذه المـساهمة تعـادل مساهمه بريطانيا وفرنسا على السواء[2].

وموضوع المطالبة بمقعد دائم في مجلس الأمن لا يتعلق فقط بتمويل المنظمة الدولية، بل يتعلـق بمكانتها الدولية التمعاظم، لاسيما في المجـال الاقتـصادي فهـي واحـدة مـن ثلاثـة ركـائز للاقتـصاد العـالمي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان. وهي تصنف دولة عظمى اقتصادية لـدى عـدد مـن المختصين في الاقتصاد الدولي، وهي واحدة من الدول الصناعية السبعة الكبرى في العالم G7 وتتعامـل اليـوم بوصفها واحدة مـن الـست الكبـار الأعـضاء الـدائميين. ومـساهمتها في إدارة المنظمـة الدوليـة والمـنظمات المتخصصة من خلال عدد من الشخصيات الدبلوماسية اليابانية علما بأن اليابان يتم اختيارها منذ أكثر من ربع قرن عضواً غير دائم في مجلس الأمن ممثلة عن القارة الآَسيوية.

وإن اليابان أصبحت تولي الاعتبارات السياسية أهميه بالغه بعد أن كانت اهتماماتهـا تنصب على النواحي الاقتصادية فقط ولعل الفرصـة أصـبحت متاحـة الآن أمـام الحكومـات العربية لتوطيد وتعزيز علاقاتها الـسياسة معهـا، فـإن التغـيرات الجاريـة فيهـا منـذ الحـرب البـاردة تبـشر بتحـرر العلاقـات العربيـة اليابانيـة مـن الـضغوط المعرقلـة لتطورهـا وهـذا

---

(1) **المصدر السابق**، ص180.

(2) سامي محمود، "العلاقات العربية اليابانية أفاق وتحديات: دول مجلس التعاون الخليجي"، **مجلـة شـؤون خليجيـة**، المجلد الثالث العدد 26، 2001، ص44.

ما أكده وزير الخارجية الياباني "الأسبق يوهي كونو" عندما قال: "إنه يرفض الاتهام الذي يوجه دوما إلى بلاده بأنها تضبط سياستها في الشرق الأوسط مع سياسات حليفتها الرئيسة الولايات المتحدة الأمريكية إن الأهداف الدبلوماسيه للحكومة اليابانية تنسجم دائما مع الأهداف الأمريكية" [1].

وشكلت حرب الخليج الثانية نقطة تحول في العلاقات العربية اليابانية فهي انخرطت مباشرةً في مشكلات المنطقة العربية وتحديدا الخليج العربي. إذ كانت في السابق تفصل ما بين الاقتصاد والسياسة طوال العقود الأربعة التي سبقت الحرب، لكن دخول الجيش الأمريكي بكثافة كبيرة إلى منطقه الخليج العربي جعلها تشعر باطمئنان أكبر لوصول إمداداتها النفطية من تلك المنطقة دون معوقات. فلم يعد هاجس تأمين الطاقة وحده هو الذي يتحكم بمستقبل العلاقات العربية-اليابانية [2].

ونجحت وسائل الإعلام الأمريكية في الترويج لمقوله سياسية ترى أن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي يشكل عنصر أمن واستقرار فيه، ويمنع تجدد الحرب هناك بما يهدد الاقتصاد العالمي عن طريق قطع الإمدادات النفطية[3].

وعندما رفضت اليابان المشاركة العسكرية في هذه الحرب لأن دستورها يمنعها من ذلك، ردت الولايات المتحدة الأمريكية على موقفها السلبي هذا بإجبارها على المشاركة المالية في تغطيه نفقات الحرب. وكان على السياسة اليابانية أن تصبح أكثر توازنا مع الجانب العربي بعد هذه الحرب إلا أنها اضطرت لدفع مبلغ قدره 13مليار دولار

(1) المصدر السابق، ص44.

(2) د. مسعود ظاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا، **مصدر سبق ذكره**،ص413.

(3) **المصدر السابق**، ص413.

مساهمة في تمويل قوات التحالف الدولي منها 11 مليار للدعم اللوجستي "لقوات التحالف" وملياران مساعدات للدول التي تضرر اقتصادها من الحرب[1].

وللحفاظ على إمدادات النفط من منطقه الخليج العربي، ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان بإرسال قوات غير قتالية إلى العراق في عام 2003 متخطية المادة التاسعة من الدستور، وشجعت هذه الخطوة التيار اليميني الذي كان ينادي بإرسال قوات عسكرية إلى الخارج ثم أصبح يشكل الأكثرية في الحكومة لتمرير القانون الخاص بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في ظل شروط معينة [2].

بعد الوقوف على أبعاد السياسة اليابانية وتوجهاتها، فإنه من الضروري تقديم تحليل لحركة سياستها الخارجية في المنطقة العربية وتحديد مدى التقارب بين توجهات هذه السياسة وتحركاتها، ويمكن رصد ذلك من خلال الملاحظات الآتية[3].

اولاً: إن وزارة الخارجية اليابانية هي المصدر الأساسي لتحركها في المنطقة بالأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية، الأمر الذي يعني أن هذا التحرك يأتي في نطاق رؤية إستراتيجيه متكاملة.

ثانيا: إن العامل الاقتصادي وإن كان له تأثيره الواضح على تحرك السياسة الخارجية اليابانية في المنطقة، إلا أنه ليس العامل الوحيد فثمة عوامل أخرى تدفع حركه هذه السياسة بدليل أن مصر تحظى باهتمام ملحوظ من جانب الدبلوماسية اليابانية،على الرغم من ثقلها الاقتصادي المحدود بالنسبة لليابان. ومن ثم فإن كان العامل الاقتصادي

---

(1) د. فوزي درويش، "الدبلوماسية اليابانية من فتره ما بعد الحرب الباردة"، **أوراق آسيوية**، العدد24، مركز الدراسات الاسيويه، كليه الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعه القاهرة، القاهرة، شباط 1999.

(2) د. علي سيد النقر، العرب القطب الياباني العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره،** ص44.

(3) د. محمد سعد ابوعامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، في التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، د.هدى ميتكيس ود. نيللي كمال الأمير،(محرران)، **مصدر سبق ذكره**، ص148-149.

يمكن الاستناد إليه في تفسير التحرك السياسي الياباني في منطقه الخليج العربي، إلا أنه لا يمكن الاستناد إليـه في تفسير هذا التحرك في مناطق أخرى من الوطن العربي.

ثالثا: إن المتغيرات النابعة من المنطقة العربية كان لها تأثيرها الواضح على سياستها الخارجية بدءاً من حرب أكتوبر/ تشرين الثاني 1973وحتى الآن، فان كانـت أزمـة الـنفط الناتجـة عـن هـذه الحـرب قـد أوضحت لليابان خطورة الاعتماد على نمط واحد لتأمين احتياجاتها من الطاقة فإن الأحـداث الأخـرى التـي شهدتها المنطقة دفعتها إلى إحداث تغيرات مهمة في سياساتها الخارجية، وأبرزت مـدى حاجتهـا إلى القيـام بدور في مجال السياسة الدولية يتلاءم مع وضعها بوصفها قوة اقتصاديه كبرى لها مصالح اقتصادية مهمـة، ويرتبط بهذا إمكانية القول إن هذه المنطقة يمكن أن تكون محلا لتحقيق التوازن في مكانتها الدولية، ومن خلال قيام دبلوماسيتها بدور محدد بدقه في قضايا هذه المنطقة.

رابعا: إن هناك محـددات لحركـة سياسـتها الخارجيـة، أهمهـا الحـرص عـلى التـوازن بـين العـرب و"إسرائيل"، والـسعي إلى الوصـول إلى أقـصى درجـة ممكنـة مـن تطـابق المواقـف اليابانيـة مـع المواقـف الأمريكية بشأن قضايا المنطقة، وعدم التطلع إلى طرح دور بديل للدور الأمريكي، وإنما طرحه بوصـفه دوراً مسانداً ومكملا للدور الأمريكي. ومن ثم ليس هناك مجال في الأمد المنظور لـبروز دور يابـاني مـستقل عـن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن.

خامسا: إن ثمة درجة من التوازن بين حركتها على المستوى الاقتصادي والسياسي، والثقافي، ومن ثم الأداء الدبلوماسي الياباني يسير وفقاً لمنظومة محددة سلفا وهو ما يـبرز أهميـة عمليـة تخطـيط الـسياسة الخارجية. هذه ملاحظات أساسية حول حركه السياسة الخارجيـة اليابانيـة في المنطقـة العربيـة، تـدفع إلى الانتقال إلى مستوى آخر من مستويات التحليل.

المطلب الأول: الأهداف

1- تأمين الطاقة :

تعد المنطقة العربية مصدرا رئيساً لإنتاج الطاقة في العالم سواء النفط أو الغاز الطبيعي، لذا فأن مسألة تأمين إمدادات الطاقة لليابان هي أحد أهداف سياستها تجاه المنطقة في اعتمادها على مصادر الطاقة والموارد الأولية التي تفتقر إليها، فضلا عن اعتمادها شبه كامل على الطاقة الرخيصة في تحقيق الطفرة الاقتصادية ومعدلات النمو السريع [(1)].

فإن المكون الرئيس للصادرات العربية هو البترول وعلى وجه الخصوص المواد الخام فهي تعتمد بشكل أساس على بترول الدول العربية فقد بلغت نسبة وارداتها من السعودية 98،4%والبحرين 9،72% في الثمانينيات من القرن العشرين وكانت صادرات البترول من ليبيا8،.9% والجزائر 99،8% وفي عام 1990 لم تختلف كثيراً وبعد خمس سنوات كانت النسبة لكل من السعودية والبحرين والجزائر95،1%، 54،3%،9،82% لكل منها على التوالي، وفي عام 2000 كانت النسبة 97،8، 1، 62%، 9،99% لكل من السعودية والبحرين والجزائر على التوالي، فضلا عن واردات أخرى مثل الفوسفات من الأردن والمغرب وبلغت صادراتها 69% و26% على التوالي عام 1985 وبعد خمس سنوات انخفضت إلى 67% و26% لكل منهما، وفي عام 1995 كانت النسبة 53% و5،1% لكل منهما على التوالي ، وفي عام 2000 انخفضت صادرات الأردن إلى اليابان إلى 5، 13% [(2)].

تؤكد الإحصائيات الحديثة في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين أن اليابان رابع أكبر مستهلك للطاقة في العالم، بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، وأنها ثاني اكبر مستورد للنفط تحديدا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتشتري اليابان4/3 نفطها المستورد من الدول العربية، لا سيما الخليجية

---

(1) د. بدرعبد العاطي، "السياسة اليابانية تجاه عمليه السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في اثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول"، **مصدر سبق ذكره**،ص152.

(2) السيد صدقي عابدين، "العلاقات العربية اليابانية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صد في عابدين (محرران) العلاقات العربية الاسيويه، **مصدر سبق ذكره**، ص104-105.

منها، ويرجع القلق الياباني على أمن طاقتها إلى قلة مخزونها- ويقدر حجم المخزون المكتشف في اليابان 59 مليون برميل فقط-في حين أنها تستهلك 6،5مليون برميل يوميا خلال عام 2000، ولم تنجز اليابان الكثير من محاولاتها في تنويع مصادر الطاقة جغرافيا، ويتوقع الخبراء أن نسبة احتياجاتها النفطية ستصل في عام 2020 إلى أكثر من 80% [1].

وتعد المنطقة العربية المورد الرئيس لموارد الطاقة ولذلك استمر اهتمام سياستها الخارجية بتأمينها وعلى الرغم من اتجاهها منذ الأزمة النفطية الأولى عام 1973 إلى سياسة تنوع مصادرها من الطاقة وإيجاد بدائل للنفط العربي، إلا أنها ما زالت تعتمد على النفط العربي في سد احتياجاتها من الطاقة بنسبه حوالي 75% ويرى بعض الباحثين أن اليابان سوف تظل تعتمد على المنطقة العربية في توفير احتياجاتها من النفط لعدة عقود قادمة، بحكم توافر ما يزيد عن 65% من الاحتياطي العالمي المؤكد من هذه المادة الإستراتجية المهمة[2].

وقد أفضت التطورات في السوق النفطية الدولية، والتي تمثلت في ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وزيادة الدول العربية صادراتها لسد الطلب العالمي المتزايد، وتحسن أداء الاقتصاديات في الدول المتقدمة والدول النامية إلى زيادة قيمة التجارة الخارجية العربية مع جميع الشركاء التجاريين الرئيسين، ومنهم اليابان، وارتفعت قيمة الصادرات العربية إلى اليابان ما نسبته 20،5 %، ونتيجة للتطورات في اتجاهات الصادرات العربية، فقد حصل تغير في حصة الشركاء التجاريين الرئيسين حيث انخفضت حصة الصادرات العربية إلى اليابان، ثاني شريك تجاري للدول العربية من 14% في عام 2003 إلى 13% في عام 2004، أي أنه على الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية لليابان لكن إجمالي

---

(1) د. نصره عبد الله البستكي، اليابان والخليج استراتيجيه العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص196.

(2) د. محمد سعد ابو عامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، في د. هدى ميتكيس ود.نيللي كمال الأمير، (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية،**مصدر سبق ذكره**،ص133.

صادراتها قد تراجع بنسبة محدودة، ولم يؤد ذلك إلى تراجع اليابان عن وضعها باعتبارها الشريك التجاري الثاني للدول العربية [1].

وكذلك فإن اليابان تسعى مع القوى الكبرى في العالم لمنع انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديداً، ذات الأهمية البالغة لليابان، وتحاول مواجهة انتشار تلك الأسلحة من خلال الدعم الاقتصادي لدول المنطقة وجنوب آسيا على حد سواء، ومن ذلك توقيع معاهدة السلام بين العرب و"إسرائيل"، ولا يمكن انتظار أن تأتي تلك التنمية الاقتصادية بثمارها وتغييرها للأوضاع السياسية واستقرارها بتلك السرعة المنتظرة، وكذلك الوضع في إيران وغيرها من الدول العربية الأخرى التي تعد المصدر الأساسي لديمومة الاقتصاد الياباني [2].

إن سياسة اليابان الخارجية تجاه المنطقة العربية المبنية على الأهداف والمصالح السياسة التي تحرص على تحقيقها في توجهها نحو المنطقة، تنطلق أساسا من حرصها على تحقيق أهدافها القومية ذات الطابع الحيوي والإستراتيجي، ولذلك فإنها تركز بشكل خاص على ضمان تدفق الإمدادات النفطية إليها بشكل مستمر وبأسعار ثابتة قدر الإمكان، فضلاً عن ضمان تحقيق الأهداف والمصالح الأخرى، مع الحرص على تحقيق الانسجام المطلوب في الاتجاهات الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة. لذلك نجدها تسعى على الدوام، في سلوكها السياسي الخارجي تجاه المنطقة وفي مواقفها من قضاياها المصيرية، إلى استمالة الأقطار العربية، النفطية منها بشكل خاص إلى جانبها قدر الإمكان[3].

فاليابان تحتاج إلى مصادر الطاقة التي تفتقر إليها وتوفر منطقة الخليج العربي الجزء الأكبر منها، إذ نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في توفير احتياجات اليابان من النفط في ظل أزمات كثيرة مرت بها المنطقة من الأزمة الأولى عام 1973، والحرب العراقية

---

(1) د.علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص127-128.

(2) د. ناجي هدهود، "اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي"، **مصدر سبق ذكره**، ص 170-171.

(3) د. صلاح حسن محمد، "العرب واليابان"،في (مجموعة باحثين)،العرب وآسيا، **مصدر سبق ذكره**، ص56.

الإيرانية وحرب الخليج الثانية عام 1991، وجاءت مشاركتها في حـرب الخلـيج الثانيـة ماليـاً أثنـاء الحـرب لعدم قدرة اليابان على المشاركة بقوات عسكرية ــــ إذ يمنع دستورها ذلك ـــ مـن أجـل اسـتمرار تـدفق النفط من المنطقة إليها. وأثناء زيارة رئيس الورزاء الياباني "شينزو آبي" للمنطقة الخليج العـربي زار خلالهـا كل من السعودية والإمارات في 30 ابريل/ نيسان في عام 2013،وأثمرت هذه الزيارة على تعهد الدول التـي قام بزيارتها في تأمين احتياجاتها من الطاقة مقابل تزويده بالخبرة والتكنولوجيا من خلال التعلم والتدريب الذي تعهدت اليابان بموجبها توفير مدربين يقومون بتأهيل أكثر من 20 ألف مـن المتـدربين في الـسعودية والإمارات وفق برنامج متفق عليه بين الطرفين تقوم به هيئة التعاون الدولي اليابانية " الجايكا"[1].

وتعد اليابان أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم إذ تأتي اغلبه من المنطقة العربيـة التـي، نسبة 40 % من الإنتاج العالمي وتأتي معظم الصادرات العربية مـن الـنفط والغـاز إلى اليابـان إذ تجـاوزت قيمتها 150 مليار دولار سنويا، وقد استوردت اليابان عام 2009 حوالي 60 % من احتياجاتها النفطيـة مـن دول المنطقة، وهي أكبر الدول المستهلكة لنفط المنطقة. ويبلغ حجم ما تستورده من دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 60 مليار سنويا، ومن ثم تطور العلاقات الاقتـصادية ولا سـيما مـوارد الطاقـة بـين اليابـان والدول العربية، شديدة الصلة بمقولة مبادلة النفط العربي للتكنولوجيا اليابانية[2].

2- الاستثمارات:

تعد سياسة اليابـان الاسـتثمارية، إحـدى أدوات سياسـتها الاقتـصادية، ولكونهـا تمثـل جـزءًا مـن سياستها التجارية، فقد استهدفت تلك السياسة الاستثمارية عموما السيطرة على إمدادات وتوزيع الموارد الطبيعة الإستراتجية. نظراً إلى سيطرة شركات النفط الكبرى على تجـارة الـنفط، فـإن سياسـات الاسـتثمار الخارجية في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، كانت تعتمد على الشركات النفطية الكبرى الانجلو- سكسونية في توزيع وإمداد النفط الخام المكرر. ومن هنا جاء إنشاء شركه الـنفط العربيـة (Arabian Oil

(1) منصور ابو العزم، "اليابان والخليج النفط مقابل الخبرة التكنولوجيا"، **مصدر سبق ذكره**.

(2) د.مسعود ظاهر، "تكنولوجيا اليابان والتطور الإنتاج العربي"،**صحيفة البيان الإماراتية**، 12 ديسمبر 2012.

company-AOC) عام1957، والتي لاعتبارات تكتيكية لم تسمَ شركة النفط العربية-اليابانية. وقد كان لإنشاء اليابان لهذه الشركة، بمثابة أول استثمار رئيس لها فيما وراء البحار في مجال استغلال الموارد الطبيعية، مثلما كان يعد أول سياسة استثماريه رئيسة خارجية في المنطقة [1]. وقد اتسمت ا ستثماراتها في المنطقة العربية تاريخيا بالضآلة فخلال المدة من عام 1951-1990 لم تحصل هذه المنطقة سوى على 1،1% من إجمالي الاستثمارات اليابانية في العالم مما يجعلها أقل مناطق العالم جاذبية، ولكن النصف الثاني من التسعينيات من القرن العشرين شهد تحسناً ملحوظاً حيث أصبح عدد من الدول العربية في قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات اليابانية.[2]

واستناداً إلى ما ورد في تقرير عن وزاره الخارجية اليابانية في يونيو/ حزيران عام 1971 بعنوان "مجرى الاستثمارات اليابانية في الشرق الأوسط لعام 1970" فان هذا الاهتمام يرجع إلى أن هذه المنطقة تحتوي على نحو65% من الاحتياطي العالمي، إن اعتماد اليابان يصل إلى حوالي 75% من احتياجاتها النفطية من المنطقة. ومن ثم كان من الضروري التركيز على هذه المنطقة وزيادة حجم الاستثمارات فيها لأنها ضرورة استراتيجيه ملحة، وذلك حفاظا على مصالح اليابان الحيوية فيها.[3]

وقد اتفقت اليابان مع حكومتي السعودية والكويت، للبحث عن النفط في المنطقة المحايدة في المياه البعيدة عن الشاطئ. فحصلت السعودية والكويت على 57% من الأرباح بدلا من 50% قبل الاتفاق، ومع هذا ظلت استثمارات اليابان في المنطقة العربية، لاسيما في الخليج العربي غير ذات أهمية مقارنة باستثماراتها في بقية أصقاع العالم[4].

(1) د.نصرة عبدالله البستكي، "الياباني والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص204.

(2) د.علي سيد النقر، "العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين"،**مصدر سبق ذكره**، ص148.

(3) محمد صابر عنتر، "العلاقات العربية في إطار جامعة الدول العربية"، **مجلة قضايا عربية**، بغداد، السنة 6، العدد6، تشرين الأول، 1979، ص179-180.

(4) د.نصرة عبدالله البستكي، "اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص204.

والاستثمارات اليابانية في 18 دولة عربية منذ عام 1951 إلى 2001،إذ جاءت الإمارات في المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمارات بنسبة 38%، تليها السعودية بنسبه 29% وفي المرتبة الثالثة تأتي قطر بنسبة حوالي 13% ثم البحرين بنسبة حوالي 9%، أي أن الدول الخليجية الخمس تستحوذ على حوالي 90% من الاستثمارات اليابانية في المنطقة العربية ، فضلاً عن اهتمامها بالمشاريع البترولية في المنطقة ولكن حجم الاستثمارات اليابانية ضئيلة قياسا لما تستورده من بترول المنطقة[1].

ففي ابريل/نيسان عام 1998 زار الأمير "سلمان بن عبد العزيز" أمير الرياض اليابان ودعا المستثمرين اليابانين إلى الاستثمار في بلاده واتفق الجانبان على دعم التجارة والاستثمارات اليابانية في مجال النفط والعمل على توقيع اتفاقيات لضمان الاستثمارات ومن أهمها في السعودية شركة الميثانوي السعودي "الرازي" في الجيك، والشركة الشرقية للبتروكيمياويات والمصنع السعودي للأجهزة الكهربائية في جده والشركة السعودية- اليابانية للصيدلة في جدة [2].

ونهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين أجريت إحدى الدراسات التي قام بها مركز ياباني متخصص في دراسة مخاطر الاستثمارات لتحديد الدول التي يمكن لليابان الاستثمار فيها. وقد اعتمدت الدراسة على عدة مؤشرات تحدد درجة إقبال المستثمرين، ومنها مستوى الربحية التي يحصل عليها المشروع ومدى الإحساس بالأمن عند الاستثمار في بلد ما من جانب رجال الأعمال القائمين بالمشروع، وبناءاً على هذه المؤشرات نصح التقرير المستثمرين اليابانين بالتوجه للاستثمار في دولتين فقط في الشرق الأوسط وهما تركيا و"إسرائيل" وان أشار إلى وجود بعض المصاعب للاستثمار فيها، بيد أن التقرير لم يوجه مشورة لأي من رجال الأعمال اليابانيين بالاستثمار في أية دولة عربية انطلاقا من مؤشرات سابقة-صعوبة الاستثمار بالمنطقة العربية لكونها لم تستقر أمنيا فهي منطقة

---

(1) السيد صدقي عابدين، "العلاقات العربية اليابانية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران) العلاقات العربية الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص 106.

(2) د.نصرة عبدالله البستكي، "اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص205.

صراعات-إن كانت هناك بعض الدول التي طالبت الدراسة بالحذر الشديد إذ وجدت فرصة للاستثمار فيها[1].

وارتباطا بما سبق فإن الحكومة اليابانية تركز دائما على أن قرار المستثمرين اليابانين أنفسهم بالاستثمار خارج البلاد يتوقف على إرادتهم الشخصية، أما دورها فهو تعريفهم بفرص الاستثمار خارج البلاد [2].

وأيضا ليست اليابان هي من تقوم بالاستثمار في المنطقة العربية، فقد قامت بعض الدول العربية بنقل استثماراتها من الدول الغربية بعد أحداث 11سبتمبر / أيلول عام 2001،إلى مناطق أخرى من العالم ومنها اليابان، حيث بلغت استثمارات العرب في بورصة طوكيو أكثر من 50مليار دولار فهي تشكل 30%من الاستثمارات الأجنبية في اليابان. ويعد البنك العربي السعودي "ساما" من أهم عملاء سندات الحكومة اليابانية وبشكل عام فإن هناك حركه انتقال في رأس المال العربي من الغرب إلى اليابان مما يفتح فرصا جديدة في مجال الأستثمار [3].

أما في مصر فالاستثمارات اليابانية تتوزع على حوالي خمسه عشر مشروعا منها ما هو استثمار خاص، ومنها ما هو مشترك. فإنها تتمثل بالأساس في الاستثمارات البترولية، حيث أنشأت ثلاث شركات في مجال الاستكشافات البترولية، باستثمار حوالي 120 مليون دولار، وهذه الشركات هي "أبيدكو السلوم""وأبيدكو السويس". ويبلغ رأس مالها حوالي 89،5 مليون دولار. والشركة الثانية تكونت بموجب عقد بين شركه "أبيدكو اليابانية" وهيئة البترول المصرية لتمنح بموجبه امتياز لشركة أبيدكو السلوم بالتنقيب عن البترول في الصحراء الغربية، ويبلغ رأس مالها حوالي 24مليون دولار. أما الشركة الثالثة

(1) الهيئة العامة للاستعلامات، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم العربي"، **مصدر سبق ذكره**، ص73.

(2) د.علي سيد النقر، "العلاقات العربية اليابانية دراسه إستشرافية"، **مصدر سبق ذكره**،ص76.

(3) د. محمد السيد سليم، "العرب والقوى الاسيويه الكبرى في حاله الأمة العربية"، **المؤتمر القومي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار 1999، ص196.

فإنها تعمل في مجال الاستكشافات البترولية في السويس، ويبلغ رأس مالها حوالي7 مليون دولار[1].

ويمكن تفسير التراجع في معدلات الاستثمار منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين رغم تزايد اعتمادها على النفط، في ضوء تراجع دور النفط بوصفه عنصراً حاسماً في تشكيل سياسة اليابان تجاه المنطقة مع بروز ظاهرة "التشبع النفطي"، فضلا عن تحول النفط من سلعه "إستراتيجية"إلى سلعه "اقتصادية"، وتدهور مكانة الدول العربية المصدرة للنفظ، وعوامل ثقافية ودينية وتاريخية وجغرافية، وأيضا التعقيدات التي تواجهه المستثمر في أقطار المنطقة العربية أهمها الإجراءات العربية والقيود المفروضة على حياة الأجنبي في طعامه وشرابه ومن ثم المناخ، لاسيما خصوصا في الدول الخليجية غير مشجع وغير ملائم للمستثمر الياباني [2].

وهناك أسباب أخرى يمكن إيجازها في الآتي[3]:

1- ارتفاع قيمه الين الياباني الأمر الذي جعل السلع والمنتجات اليابانية مرتفعه الثمن نسبيا فيما يخص دول المنطقة بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفه خاصة.

2- تزايد الاهتمام الياباني بمنطقه جنوب آسيا بوصفها مجالاً حيوياً، وهو ما انعكس سلباً على الاهتمام الياباني بالمنطقة العربية، فضلاً عن انتهاج اليابان سياسة تصدير المصانع اليابانية إلى الخارج، لاسيما إلى أمريكا وأوربا وجنوب آسيا.

3- تراجع مشروعات البنية الأساسية الضخمة في المنطقة التي كانت تقوم شركات يابانية بتنفيذها، لاسيما أن الأمر لم يعد كذلك في السنوات الأخيرة مع تراجع أسعار النفط العالمية منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وفشل مشروع البتروكيمياويات مما أثر سلباً على استثماراته في المنطقة.

---

(1) السيد صدقي عابدين، "العلاقات الاقتصادية المصرية اليابانية"، في السيد صدقي عابدين،(محرر)،**العلاقات المصريه -اليابانية**، مركز الدراسات الاسيويه، لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة،2006، ص 41-42

(2) **موقع وزاره الخارجية اليابانية**، على شبكه الإنترنت ،www. mofa. Go jp

(3) المصدر السابق.

4- استمرار الصراع العربي- الإسرائيلي مما جعل صوره المنطقة غير إيجابية في اليابان حيث تبدو منطقه غير مستقره ومن ثم غير جاذبة للاستثمار الياباني.

ولأهمية التواصل بين اليابان والعالم العربي تم الاتفاق بين الجانبين على تأسيس أول منتدى عربي ياباني في طوكيو خلال المدة من 6-8 ديسمبر/ كانون الأول عام 2009، ووقعه من قبل الجانب العربي الأمين العام للجامعة العربية السابق "عمرو موسى" ومن الجانب الياباني وزير الخارجية الياباني الأسبق "كاتسيو أوكادا" وشارك عشرة من وزراء التجارة والاقتصاد العرب، كما شارك في المنتدى رجال أعمال عرب ورؤساء الاتحادات النوعية من بينهم اتحاد المستثمرين ورجال الأعمال العرب واليابانيين[1].

والاستثمارات اليابانية في المنطقة العربية قد تطورت من 5،1 مليار عام 2005 إلى 4 مليارات دولار عام 2009، هذا ما أكده "ياشوها ياش" رئيس هيئة التجارة الخارجية اليابانية في 11 ديسمبر كانون الأول عام 2010، في تونس أثناء انعقاد المنتدى الاقتصادي العربي الياباني الثاني وتم توقيع مذكرة تعاون مع الجامعة العربية تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية، لاسيما في مجالات الاستثمارات والتجارة.[2]

3- **تقديم المعونات:**

وإذا كان هدفها من تقديم المعونات الاقتصادية الحفاظ على إمدادات النفط والحفاظ على الاستقرار، إلا أن أهم هدف لتلك المعونات هو التوجه إلى حل الصراعات والنزاعات سلمياً لاسيما الصراع العربي – الإسرائيلي، وذلك بدلا من اللجوء إلى القوه، وهي قناعه يابانية لا تتعلق بالموقف من قضية الصراع العربي ـــ الإسرائيلي فقط،

---

(1) ربيع شاهين، "منتدى لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي الياباني"، **الاهرام الرقمي**، 30 نوفمبر 2009، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط:http://digtal.ahram.arg.ed

(2) **اعلان تونس**، "البيان المشترك عن الاجتماع الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني"، 11_12 ديسمبر_2010، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط:http://www.ajecof.tn/index.php?id-60

بل تمتد إلى مجمل الصراعات في العالم، ومرد ذلك أن اليابان – ذلك القزم العسكري- لم يدخل حلبه الصراعات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية [1].

وبعد أن كانت هناك أهداف اقتصادية مثل تأمين، والاستثمارات فان من أهدافها ايضاً هو تقديم المعونات المالية لغرض أن تكون هذه السياسة مساعدة لطموحاتها من أن تكون عضواً سادساً في الأمم المتحدة هو استخدام هذه الأداة.

وتتعدد أهداف اليابان لتقديم مساعداتها لدول المنطقة العربية لعدة أسباب منها:

1- هناك الدرجة العالية من اعتمادها على البترول من المنطقة العربية حيث تبلغ هذه النسبة 75% من إجمالي ما تستورده من النفط الخام مما يدفعها إلى استمرار هذه الإمدادات عن طريق هذه المعونات.

2- لليابان علاقات تجارية مع العديد من دول المنطقة، فهي ترى أن هذا الجزء من العالم الذي يعاني من النزاعات الإقليمية المتكررة، هو مفتاح السلام والاستقرار ليس لليابان فقط ولكن للعالم أجمع ولذا ظلت نشطة في دعم ومساندة النمو والتنمية في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار يشير تقرير لوزارة الخارجية اليابانية لعام 2001 إلى أن منطقة الشرق الأوسط التي تضم في نطاقها الدول العربية تقع في تقاطع طرق مهمة بين الشرق والغرب، وهناك تباين واسع في الأنظمة السياسية والاقتصادية بها، كما أنها مسرح للصراعات والمشاكل العالمية وذلك مثل الحروب الأربعة بين العرب و"إسرائيل" وحرب العراق وإيران وحرب الخليج الثانية والثالثة [2].

وبناءاً على هذه الحقائق صممت على تقديم مساعداتها الاقتصادية المتنوعة بطرق شتى وذلك اعتماداً على حاجات الدول المتلقية لها ومستوياتها من الدخل القومي، فضلا عن أوضاعها السياسة والاجتماعية وبشكل أكثر عمومية فواقع الأمر أن توجه اليابان لتقديم معونات لدول المنطقة العربية، يمكن تفسيره في إطار التعرف على نظرية

---

(1) د. نصره عبد الله البستكي، "اليابان والخليج استراتيجيه العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص208.

(2) د. علي سيد النقر، "العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الواحد والعشرين"،**مصدر سبق ذكره**، ص 137 – 138.

الأمن القومي الياباني والارتباط بينها وبين سياسة المعونات. حيث تشير إلى أنه عليها زيادة المعونات التي تقدمها إلى دول العالم الثالث وذلك بهدف الحفاظ على المواد اللازمة للصناعات اليابانية، والحفاظ على الأمن والاستقرار داخل الدول المتلقية للمعونات [1].

وفي هذا الإطار طورت حكومة "ماسايويشي أوهيرا" رئيس الوزراء الياباني الأسبق 1978-1980مفهوما للأمن القومي الياباني بالمعنى المتكامل وذلك لمواجهه الأزمات التي تؤثر على الاقتصاد الياباني مثل أزمتا البترول 1973و1979وأزمة الرهائن الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان، وذلك عن طريق استخدام المعونات لحل كل هذه الأزمات. وارتباطا بالمنطقة العربية على وجه الخصوص فقد زادت أزمة البترول الأولى عام 1973 من الاتجاه الخاص بزيادة المعونات اليابانية الموجهة إلى دول العالم وبصفة خاصة في مجالات مصادر الطاقة والثروات المعدنية، وفي داخل المنطقة العربية اهتمت اليابان بالمعونات بوصفها أداة لتقوية الروابط الاقتصادية والسياسية مع الدول العربية مثل مصر، والسعودية، وسوريا، والعراق، والجزائر، والأردن، والمغرب[2].

وقد ظلت المعونات اليابانية للدول العربية محدودة حتى عقد التسعينيات من القرن العشرين، وإن كانت قد ازدادت تلك المعونات إلى حوالي 24،5% من جمله المساعدات اليابانية وذلك في أعقاب حرب أكتوبر وأزمة النفط الأولى عام 1973، لكن التطور الرئيس في المعونة اليابانية للمنطقة العربية، جاء في حرب الخليج الثانية عام 1991، حيث بلغت قيمه المعونات المقدمة للمنطقة، ما يقارب 2 مليار دولار بنسبه 20،4% من أجمالي المعونات اليابانية وحصلت كل من مصر والأردن وسوريا على هذه المعونات [3].

وتوضح إحدى الدراسات أن مصر تمثل المركز الأول بين الدول العربية الحاصلة على معونات يابانية، تليها الأردن فالمغرب، والعراق، والجزائر، والبحرين، والكويت،

---

(1) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، "السياسية الخارجية اليابانية تجاه العالم العربي"،**مصدر سبق ذكره**، ص 64.

(2) موقع وزاره الخارجية اليابانية على الإنترنت،**مصدر سبق ذكره**.

(3) د. نصره عبد اللـه البستكي، "اليابان والخليج:استراتيجيه العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص208.

ولبنان ثم ليبيا، وقد اتجهت المعونات اليابانية في مصر إلى المجال الزراعي وتنمية الموارد البشرية، وتطـوير البنية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتحسين الخدمات الصحية الأساسية، وتحسين الظروف البيئية بما فيهـا إمتدادات المياه ونظام الصرف الصحي، أما ما يخص الأردن فقد ركزت اليابـان في تقـديم مـساعداتها إليهـا في بناء مشاريع البنية التحتية[1].

إذ أدت أزمة الخليج إلى وجود إجماع داخل المجتمـع اليابـاني بـضرورة زيـادة مـساهمتها في أمـن واستقرار العالم تحقيقا لأهداف السياسة الخارجية اليابانية[2]. وتلجأ اليابـان إلى سياسـة تقـديم المعونـات، بالنظر إلى أن دستورها يحرم عليها المساهمة بقوات عسكريه خارج حدودها، ومن ثَّم فهي تجد في تقديم المساعدات المجال الرئيس الذي تركز فيه التحدي الياباني، بضرورة ممارسه دور عالمي[3].

قدمت اليابان مساعدات مهمة لبعض الدول العربية، فارتفع حجم مساعداتها لدول المنطقة مـن 7% من إجمالي المساعدات الخارجية في العام 2000 إلى 32% في العام 2008، وقدمت غالبيـة المـساعدات إلى منظمات غير حكومية لتنمية مشاريع إنمائية وتطـوير البنـى التحتيـة، وتوجهـت تلـك المـساعدات إلى مشاريع تنظيم حماية المياه، وبناء نظام الطاقة الشمسية ومنح مالية لمساعدة بعض المنظمات التي تهـتم بتنمية البيئة.[4]

تبنت اليابان ودول عربية إعلاناً يتضمن مساهمة نشطة لليابان في مشاريع البنية التحتية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتم تبني هذا الإعـلان في المنتـدى الاقتـصادي اليابــاني العــربي الثــاني في تــونس في 12 ديــسمبر/ كــانون الأول عــام 2010. وشــارك في

---

(1) د. محمد سعد ابو عامود، "الـسياسة اليابانيـة تجـاه المنطقـة العربيـة بعـد الحـرب البـاردة"، في د.هـدى متيكـيس ود.نيللي كمال الأمير (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، ص141.

(2) د. علي سيد النقر، "العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانيـة في القـرن الواحـد والعـشرين"، **مـصدر سـبق ذكره**، ص 141.

(3) د. نصره عبد اللـه البستكي، "اليابان والخليج استراتيجيه العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص209.

(4) د. مسعود ظاهر، "تكنولوجيا اليابان وتطوير الانتاج العربي"، **مصدر سبق ذكره**.

الاجتماع وزير الخارجية الياباني "سيجي مايهارا" ووزير التجارة "أكيهيرو أوهانا"، فضلاً عن مسؤولين كبار من نحو عشر دول عربية وتعهدت اليابان بالتعاون في بناء السكك الحديدية ومشاريع المياه والصرف الصحي، فضلاً عن تطوير الطاقة الشمسية. وقال سيجي مايهارا أنه "يتوقع نمو اكبر للدول العربية بمساعدة التكنولوجيا اليابانية المتقدمة".[1]

قررت الحكومة اليابانية تقديم منحة قدرها 25،5 مليون دولار لدعم إغاثة اللاجئين السوريين في الأردن، وتتضمن المنحة 12 مليون دولار من خلال المفوضية السامية لشئون اللاجئين و6 مليون دولار من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، و4 ملايين دولار من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و3 ملايين دولار من خلال برنامج الغذاء العالمي، ونصف مليون من خلال منظمة الهجرة العالمية. وقدمت أيضا ما قيمته 2 مليون دولار من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم جهود مكافحة البطالة بين الشباب الأردني. وجاء ذلك بعد قرار الحكومة اليابانية تقديم منح بمبلغ 165 مليون دولار لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك من خلال المنظمات الدولية العاملة بوصفها جزء من المساعدات اليابانية التي تهدف إلى تحسين الظروف المعاشية للاجئين السوريين.[2]

المطلب الثاني: المحددات

إن تغير السياسة الخارجية للدول عاده ما يترابط بعوامل داخلية وأخرى خارجية وإن العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية مثل العلاقة ما بين التركيب البيولوجي للإنسان وسلوكه الخارجي، فإن النهج الياباني الجديد تجاه المنطقة العربية يجب أن ينظر إليه في إطار مجموعة من التحولات والأحداث الداخلية والخارجية المترابطة.

---

(1) "اليابان تتعهد بالمساعدة في التنمية الاقتصادية للدول العربية"، 2010/12/13، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.http://japan-saito.com

(2) **صحيفة الرأي الأردنية**، "25،5 مليون دولار منحة يابانية لإغاثة اللاجئين السوريين في الأردن"، 2013/3/8، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط www.alrai.com

أولاً: المحددات الداخلية:

1- الدستور والقيود العسكرية:

بعد صدور الدستور الياباني [1] في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1946، إلا أن قوى يابانية فاعلة اعترضت بشده على بعض البنود الواردة فيه مما استوجب تعديلها قبل أن يوضع موضع التطبيق العملي في 3 مايو/ أيار عام 1947 فوافقت الغالبية الساحقة من القوى الديمقراطية على الدستور الجديد، وهو من الدساتير الجامدة التي يتطلب تعديلها موافقة ثلثي أعضاء المجلس التشريعي "الدايت". ويختلف دستور 1947 عن دستور ميجي "Meiji" في نصه على أن الإمبراطور هو مجرد رمز للدولة وأن السيادة كلها للشعب وكذلك في تأكيده على حقوق الإنسان، كما أشار إلى أن اليابان يجب أن تنبذ الحرب والتهديد باستخدام القوة وسيلة لتسوية النزاعات مع الدول الأخرى. لمقتضى نفس الدستور حل مجلس الشورى "Upper House" محل مجلس النبلاء السابق، كذلك وضع دستور عام 1947 السلطة التنفيذية في يد مجلس الوزراء الذي اعتبره مسؤولاً بصورة جماعية أمام البرلمان على غرار النظام البريطاني [2].

وكانت أخطر مواد الدستور الجديد المادة التاسعة التي تنص على أن "الشعب الياباني المتطلع بصدق إلى سلام عالمي يقوم على العدالة والنظام، يتخلى إلى الأبد عن الحرب كحق من حقوق سيادة الأمة، كما يتخلى عن التهديد باستخدام القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية، ولكي توضع هذه الفكرة موضع التنفيذ، تقرر إلغاء القوات البرية والبحرية والجوية وتلغى أية وسائل للحرب وتجرد الدولة من حق إعلان الحرب".

---

(1)ويتكون الدستور الياباني من إحدى عشر فصلا، ويتناول وضع الإمبراطور ورفض الحرب، وحقوق الشعب وواجباته، والبرلمان ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية وإدارة الموارد المالية، والحكم المحلي، وتعديل الدستور، والقانون الأعلى وحماية الأمة، إضافة إلى المواد التكميلية الأخرى وللمزيد من التفاصيل حول الدستور الياباني، انظر **حقائق عن اليابان: الدستور** ، الجمعية الدولية للمعلومات التربويه، طوكو، ص1 ص7 وانظر كذلك.

Michael Grozier(editor),**The Crisis of Democracy**,New York: University press,1975, PP. 121-124.

(2) د. نصره عبد اللـه البستكي، "اليابان والخليج استراتيجيه العلاقات والمشروع النهضوي"، **مصدر سبق ذكره**، ص56.

أدرك اليابانيون أن قيد المادة التاسعة في الدستور والمظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية لهم تترجم ذاتها بمفهوم "النفقة البديلة" في علم الاقتصاد إلى نفقات دفاعية وأمنية تتحملها الميزانية الأمريكية. وتأسيسا على هذا الإدراك، أصبحت السياسة الخارجية اليابانية حتى بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين تبنى على معيار"الأمن القومي الاقتصادي" بمعنى استهداف الحفاظ على نمو مرتفع من معدلات القوة الاقتصادية، فالتجارة والاستثمار والمصالح الاقتصادية بالخارج لابد أن تحميها سياسات خارجية سليمة نشطة تنبع أساسا من القيود التي فرضتها المادة التاسعة من الدستور الياباني [1].

والتساؤل المهم الذي يشار إليه في هذا الشأن، هل تستطيع اليابان اليوم في مطلع القرن الحادي والعشرين، الاستمرار في السياسة التي مارستها طوال النصف الثاني من القرن العشرين؟، بعد أن تحولت إلى شريك أساسي في النظام الدولي الحالي. الإجابة بطبيعة الحال ليست مرتبطة بمدى طموحها، بقدر ما هي مرتبطة بحدود تحركها، وهي الحدود التي يضع عليها دستورها قيود مشدده، تؤكد ضرورة التزامها بنبذ الحرب والتهديد باستخدام القوة، كوسيلة لتسويه النزاعات مع الدول الأخرى، وتجريدها من سلاحها حاضرا ومستقبلا. غير أن ذلك لا يمنع من احترام الدستور هو الضمان الأساسي لعدم تعرضها لتكرار ما حدث من تدمير مرة أخرى، خاصة وإنها لا تمتلك جيش دفاع رسمي، وإنما لديها بعض الفرق الصغيرة للأمن الوطني. إلا أن هذا لا ينفي، بالنظر إلى التقدم التكنولوجي الهائل، إن في إمكانها أن تصبح قوة عسكرية عظمى متى شاءت إن سَلحت نفسها، مثلما يتوقع "هنري كيسنجر" وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، محذرا الأمريكين أن عليهم أن يدركوا ذلك قبل فوات الأوان[2].

---

(1) د. بدر عبد العاطي، "السياسة الخارجية اليابانية: تجاه عمليه السلام العربية- الإسرائيلية دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول"، **مصدر سبق ذكره**، ص 144 ـ145.

(2) د. مسعود ظاهر، "النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة عربيا"، **مصدر سبق ذكره**، ص394.

وقد تفجر جدل شديد بين تيارين الأول مؤيد لدور دولي لليابان والتيار الثاني معارض له، وجاء ذلك مع اندلاع أزمة الخليج الثانية، ومطالبتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في المشاركة المالية والعسكرية في الحرب، وكان التساؤل الرئيس هو، هل تواصل اليابان تقديم المساعدات المالية والاقتصادية التي درجت على تقديمها خلال عقد الثمانينات من القرن العشرين أم أن يتعين عليها أن تتحدى البند التاسع من دستورها أو تتجاوزه أو تغيره حتى يمكنها إرسال قوات عسكرية للمساعدة في حل الصراعات والنزاعات المسلحة في الخارج [1].

ونجح التيار المؤيد للمشاركة العسكرية الخارجية لقوات الدفاع الذاتي، فقد قررت الحكومة في يوم 18 يونيو/حزيران 2003، مشاركة وحدات من قوات الدفاع الذاتي ضمن القوات متعددة الجنسيات في العراق، إستناداً إلى قرار صادر من مجلس الأمن الدولي، وتعد هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها قوات يابانية في قوات متعددة الجنسيات، بوضع يختلف عن مشاركتها السابقة في قوات حفظ السلام تحت قياده الأمم المتحدة. ويمثل هذا القرار تطوراً في موقفها من التعامل مع هذه القضية وذلك من حيث الآداة المستخدمة في التعامل معها والدوافع والأسباب التي تحكم هذا التطور في موقفها، فمن حيث الأداة ركزت سياستها على توسع دورها لتكون الركيزتان الأساسيتان لسياستها في العراق هما مساهمه قوات دفاعها في القوات متعددة الجنسيات من جهة والتعاون الاقتصادي من خلال برنامج معونات التنمية الرسمية من جهة أخرى، على أن تشمل مهام قوات الدفاع الذاتي لها القيام بإمداد المناطق المتواجد فيها بالمياه والخدمات الطبية أما فيما يتعلق بالأسباب والدوافع إلى أن المتمثل في تأييد الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن تحالفها مع الأخيرة، هو إرسال قواتها إلى العراق وذلك

---

(1) منصور أبو العزم، "السياسة الخارجية اليابانية بين المناظرة الداخلية والاستراتيجيات الدولية"، في د. هدى متيكيس، ود. نيللي الامير (محرران)،التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، ص39.

بضرورة قيامها بدور دولي يتضمن دعم أنشطة الأمم المتحدة في العراق من خلال المشاركة من جانب قوات الدفاع الذاتي[1].

2- سيطرة الحزب الواحد والتركيز على الاقتصاد:

كانت اليابان إمبراطورية يحكمها الإمبراطور، كما هو الحال بالنسبة للنظم الملكية الفردية، وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت دولة ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها بسبب الحرب، فقد كان هناك حاجة ملحة لإعادة بناء الاقتصاد المدمر وتحسين الأوضاع المعيشية للناس، ولأن هذا لم يكن ممكنا دون مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساد بين النخب السياسية وغالبية الناس أيضا الأفكار التي تركز على الاقتصاد أولاً وأخيراً وأصبحت الملامح العامة لنهجها في التعامل مع أي رغبة في الهيمنة العالمية. وقد ساعد على إستمرار هذه الملامح سيطرة الحزب الواحد على السياسة الداخلية لنحو أربعة عقود من عام 1955إلى 1993، وهو الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) ذو الخلفيات والأفكار الاقتصادية الليبرالية. فالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية كان يوفر مظلة أمنية مناسبة لحماية أمنها ومصالحها التجارية والاقتصادية من الخارج، فقد ركزت جهود حكومتها بزعامة الحزب الليبرالي على الاقتصاد، بينما تركز الأمور الأمنية وما يرتبط بها من تحركات سياسية ودبلوماسيه للولايات المتحدة الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يتفق مع الإستراتيجية اليابانية التقليدية في الفصل بين عناصر الاقتصاد وعناصر السياسة ويبدو أن هذه النزعة- التي تقوم على الاقتصاد أولا أو بمعني آخر تشكيل وصياغة السياسة الخارجية بلغة المصالح الاقتصادية- وقللت من شعور اليابان بمدى التحديات التي تثيرها العلاقات مع المنطقة العربية ولا يمكن فيها فصل المسائل الاقتصادية عن القضايا السياسية والاجتماعية والإستراتيجية والأمنية [2].

---

(1) د. علي سيد النقر، "العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**، ص105.

(2) محمد أبو عزاله، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط: المحددات والدوافع"، **السياسة الدولية**، العدد174،2008، ص24.

ثانياً: المحددات الخارجية:

بين اليابان ودول المنطقة العربية (النفط والمصالح الاقتصادية).

1- ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لتدفق النفط:

حققت اليابان ما اصطلح علي تسميته بالمعجزة الاقتصادية خلال عقود الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين بعد أن تم تدمير اقتصادها بشكل شبه كامل خلال الحرب العالمية الثانية، واستطاعت تحقيق قفزات تنموية مكنتها من تبوء موقع القوة العظمى الثانية في العالم اقتصاديا، فقبل انتهاء احتلال الحلفاء لليابان عام 1950، لم يكن الناتج القومي الياباني يزيد على ثلث الناتج القومي كل من فرنسا وبريطانيا وحوالي 1: 20 من الناتج القومي الأمريكي. وبعد أقل من أربعة عقود، فان الناتج القومي الياباني أصبح يزيد على إجمالي الناتج القومي لألمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا مجتمعين وحوالي ثلاثة أخماس الناتج القومي الأمريكي2،9تريليون دولار مقابل 4،8 تريليون دولار[1].

وإن من عوامل تحقيق معجزتها الاقتصادية اعتمادها الكبير على نفط المنطقة العربية، وكان من الطبيعي والحالة هذه أن يكون اقتصادها عرضه لتقلبات العرض والطلب والزيادة في أسعار الطاقة وغيرها من الموارد الأولية التي تعتمد عليها ولعل الأرقام الرسمية تعطي مؤشراً أكثر وضوحا ودقة على مدى اعتماد اليابان على نفط المنطقة العربية من خلال ملاحظة أن واردات اليابان النفطية من المنطقة قد طرأ عليها زيادة كبيرة بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، فبعد أن كان إجمالي واردات اليابان من النفط من المنطقة حوالي 450الف برميل سنويا عام 1960 زادت الواردات إلى3،5مليون برميل سنويا عام 1975الذي يعد عام الذروة في إجمالي واردات اليابان النفطية من المنطقة العربية خلال عقدي السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين ثم

---

(1) د. بدر عبد العاطي، "السياسة اليابانية تجاه عمليه السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في أثر أكثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول"، **مصدر سبق ذكره**، ص140.

هبطت هذه الواردات إلى حوالي 3ملايين برميل عام 1980، وإلى2،5مليون برميل عام1985 واستقر هذا المعدل حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين[1].

إن اليابان ومن خلال الثورة الصناعية الهائلة واحتياجها إلى الطاقة جعلها تفكر عن كيفية إيجاد مصادر متنوعة للطاقة وأن تكون هناك حماية لاستمرار تدفقها.

ومن خلال الأزمات التي حدثت بالمنطقة العربية ومنها أزمة عام 1973التي شهدت أول أزمة نفطية خطيرة كان النفط والمشتقات البترولية تمثل 77،4%من الاستهلال الياباني الكلي للطاقة. حتى وبعد إتباع سياسة جديدة على إثر الأزمة للتقليل من اعتمادها على النفط كمصدر رئيسي للطاقة. بقى النفط يمثل الحصة الأكبر من استهلاك الطاقة الإجمالي في اليابان، ففي عام 1990 كان النفط يشكل نحو 58،3%من إجمالي الطاقة المستهلكة محليا وفي السنة التي يتوقع انخفاضها إلى 47،7%بحلول عام 2020وتعتمد اليابان بشكل كلي على المصادر الخارجية في تلبية حاجاتها النفطية، فهي تستورد 99%من النفط الذي تستهلكه من المنطقة العربية وإيران والطلب الياباني على نفط المنطقة في تزايد مستمر فيما كان النفط المستورد من المنطقة عام 1995يشكل 78،6%من وارداتها النفطية فقط وصلت في عام 2007إلى 85% بل وإلى 91% في بعض السنوات[2].

لهذا فإن ضمان تدفق الطاقة أولوية قصوى لليابان، فعند بداية إنتاج النفط في المنطقة كانت شركات النفط العالمية الكبرى التي كانت غالبيتها أمريكية تسيطر على السوق النفطية العالمية، ولكن اليابان على عكس حلفائها الغربيين، اهتمت بالحصول على النفط الرخيص الذي تزودها به هذه الشركات أكثر من اهتمامها بالاستثمارات فيما وراء البحار أو محاولات استكشاف موارد البترول وكان ينظر إلى النفط القادم إلى اليابان على أنه يأتي من الأمريكان أو الشركات الأمريكية وليس من دول المنطقة العربية، وعليه فان اليابان لم تكن مضطرة لصياغة مواقف خاصة بها، بقدر ما كانت

---

(1) د. علي سيد النقر، "العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**،ص133.

(2)Hisane Masaki,"Oil – hungry, Japan100ks to other Sources", Online Asia Times, 21Fab 2001, available at.www. Atimes. Com accessed on 15 Nor,2001.

مهتمة بإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية لضمان حمايتها واستمرار تدفق النفط وتعزيز مصالحها التجارية الهائلة معها ويشكل هذا المنظور من جهة، وعدم التفكير الجدي باحتمالية قطع امدادات النفط قبل عام 1973. من جهة أخرى أسباب تاريخية لأن تبقى اليابان بعيدة عن المنطقة العربية ومشاكلها المعقدة[1].

1- التوجس من تداعيات المواقف السياسية:

ارتبط عامل النفط بالخوف من عواقب أية مواقف سياسية خارجية فعالة في انضواء المنطقة العربية في بيئة الصراعات والتنافسات الدولية التي سادت فتره الحرب الباردة، وحذر اليابان من التورط في أي من أنواع الصراعات القائمة على صعيد المنطقة، الأمر الذي لا يخلق حافزا قويا لتعزيز التعامل مع دولها. وبشكل عام فإن اليابان قد حرصت خلال مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين على الاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية بمعزل عن أية اعتبارات سياسية أو أخلاقيه، وعلى عدم التورط في القضايا السياسية الساخنة في المنطقة، وخصوصا قضية الصراع العربي- الإسرائيلي والمشكلات الناتجة عن احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية والعربية، وذلك لكون اليابان تعد نفسها قوة اقتصادية وتكنولوجية وليس لها سوى مطامع سياسية محدودة [2].

وانخراط اليابان السياسي في المنطقة خاصة خلال فتره الصراع الحاد والحروب المتلاحقة بين "إسرائيل" والعرب كان يتطلب مواقف واضحة من الأطراف المتنازعة والقضايا المطروحة ولأن مثل هذه المواقف كانت تخضع إلى حد ما- خاصة خلال العقود الثلاثة الأولى من الصراع- لفكره "المعادلة الصفريه"، أي إن إرضاء الدول العربية ربما يعني إثارة حفيظة "إسرائيل" وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية أو إن إرضاء لـ "إسرائيل" قد يعني إثارة مشاعر الغضب لدى الدول العربية، فقد رأت اليابان انه من الأفضل الانخراط سياسيا حتى لا تثير شكوك الأطراف المتنازعة، فإدراك اليابان أن إمكانية

(1) محمد ابو غزاله، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط: المحددات والدوافع"، **مصدر سبق ذكره**،ص 21.

(2) د. صلاح حسن محمد، "العرب واليابان"، في (مجموعه باحثين)، العرب وآسيا، **مصدر سبق ذكره**، ص46.

تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تتبنى سياسة منحازة وداعمة بقوة لـ"إسرائيل" . ويعتمد أيضا على رضا الأخيرة في مسائل مهمة ومنها المحافظة على علاقات طيبة وجيدة مع "إسرائيل" وأن اعتمادها الكبير على نفط المنطقة يتطلب علاقات طبيعة وجيدة مع الدول العربية المنتجة أيضاً، جعلها تتردد في الانخراط السياسي في المنطقة او في اتخاذ مواقف صريحة من النزاع، فتغير سياستها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي على أنه انحياز لطرف دون الآخر كان إحتمالا قائما وبالفعل فقد كان قرار ضم اليابان لقائمة الدول التي طبق عليها حظر النفط عام 1973 [1].

لقد تبين أن اليابان لديها الخوف من الفشل السياسي، وهذا قد ينعكس على تعاملاتها الاقتصادية مع الدول العربية، ونتيجة للضغط من قبل الشركات الكبرى داخل اليابان اضطرت الحكومة اليابانية إلى التوجه إلى المنطقة العربية.

ووفقا لما ذكر أعلاه، بدأت السياسة اليابانية في المنطقة العربية تتغير ملامحها تدريجيا وببطء منذ أزمة النفط 1973 إلا أن التحول الرئيس، الذي صاحبه انخراط سياسي ودبلوماسي نشط جاء عقب حرب الخليج الثانية عام1991 وبالتزامن تقريبا مع اختفاء القطبية الثنائية. فمع مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام ودورها القيادي في المفاوضات متعددة الأطراف، كمنظم ومشارك انتقلت بسياستها من مفهوم المصالح الاقتصادية البحته إلى التركيز على القضايا التي تهم الاستقرار الإقليمي طويل المدى، ومر هذا الانتقال بمراحل وخطوط ثلاثة، خط يقوم على انخراط سياسي محدود جدا أو منخفض، عاده ما يتم التعبير عنه بمواقف تفضل السلام والحياد الذي يتناسب وتصور اليابان لنفسها في العالم. وخط يقوم على التنسيق والانسجام مع جهود وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية كما حدث في الحرب على العراق. وخط ثالث للقيام مستقل على الأقل في بعض الحالات والمواقف التي يبدو فيها توافق أو تبعية اليابان للولايات المتحدة الأمريكية مما يشكل تهديدا لمصالحها، كما هو الحال في المسألة النووية الإيرانية. وتشير الوقائع إلى أن الخط أو التصنيف الأخير للسياسة اليابانية ينقسم إلى إجراءات

---

(1) محمد أبو عزاله، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط: المحددات والدوافع"، **مصدر سبق ذكره**، ص22.

قصيرة المدى تتخذها الحكومة اليابانية لمواجهه مصالحها أو حاجاتها الفورية كما حدث بعد أزمـة 1973، أو سياسة طويلة الأمد، تسعى اليابان من خلالها إبراز مساهمتها الخاصة للاستقرار والتنمية في المنطقة[1].

أ- أزمة النفط 1973:

وبعد نشوب حرب أكتوبر/ تشرين الثاني 1973. وقيام العرب بفرض حظر نفطي واستخدام النفط كسلاح لأول مرة بسبب دعم الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكيـة لـ (لإسرائيـل) والمـشاركة عسكريا في الحرب، فأعلنت حظر النفط على الولايات المتحدة الأمريكيـة وهولنـدا وتخفـيض الإنتـاج عـن بعض الدول ومنها اليابان، اتجهت بعدها اليابان إلى تغيير سياستها تجاه المنطقة العربية وكان هذا التغيير قد بدأ بسعي من "ياسوهير و"وزير التجارة الدولية والصناعة في ذلك الوقـت ورئـيس الـوزراء فـيما بعـد- لدى رئيس الوزراء الياباني السابق "كاكويه تاناكا" وإقناعه بضرورة تغيير السياسة اليابانية تجـاه المنطقـة، كما جاء رئيس الوزراء الياباني الأسبق" تايكوميكي" حيـث قـام بزيـارة جميـع مـسؤولي الحكومـة والقيـادة السياسيين المختصين لتحقيق وفاق في الرؤية انتهى بقرار تاريخي بتبديل سياستها تجاه المنطقة العربية[2].

وكان هذا القرار سريعا وحاسما لا يتماشى مع خصائص اليابـان المعروفـة يـبطء عمليـه الوفـاق في سياق اتخاذ القرارات المهمة ويفسر هذا التغيير في السياسة اليابانية بأنه كان محاولة للتكيـف مـع حظـر النفط العربي، وأصبحت اليابان مجبرة على صياغة سياسية في المنطقة العربيـة أكـثر اعتـدالا تجـاه العـرب وأكثر استقلالا عن سياسة الولايات المتحدة وقد دعت هذه السياسة إلى انسحاب القـوات الإسرائيليـة مـن جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني [3].

ويمكن القول إن التغيير الذي حدث في السياسة اليابانية تجاه المنطقـة العربيـة جـاء وليـد حـسابات مـصلحيه، وقـد كيفـت مـع التطـورات التـي حـصلت في المنطقـة في ذلـك

(1) **المصدر السابق** ص27.

(2) **المصدر السابق**، ص27.

(3) د. علي سيد النقر، "العرب والقطب الياباني، العلاقات العربية اليابانية في القرن الحـادي والعـشرين"، **مـصدر سـبق ذكره**، ص35.

التاريخ وهي خروج النهج الياباني ولأول مرة عن الرؤى الأمريكية سرعان ما عادت اليابان بعد انتهاء الأزمة النفطية السير في انتهاج التوازن في سياستها نحو الصراع العربي- الإسرائيلي.

يرى بعض الأكاديميين وبعض أعضاء البرلمان الياباني أن موضوع الطاقة سيظل في الأمد المنظور المصدر الرئيسي للاهتمام الياباني بالمنطقة العربية، فضلا عن إن المنطقة سوق تجاري سوف تزداد أهميته لليابان مع استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق السلام في المنطقة، حيث إن عددا من المشروعات الكبيرة التي كانت اليابان تشارك في تمويلها قد تم تدميرها نتيجة اندلاع الحرب. كما يرى هؤلاء أيضا إن الاعتماد الأساسي لليابان على المنطقة العربية لتوفير الطاقة يعد السبب الرئيس وراء تأييد اليابان لتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية[1].

ب- أزمة النفط عام 1979:

عندما أطاحت الثورة الإيرانية بشاه إيران محمد رضا بهلوي في مطلع عام 1979 بعث الحدث إشارة قوية هزت مختلف أنحاء العالم بما في ذلك اليابان، حيث تأثرت سياستها الخارجية تجاه البلدان العربية بسبب ذلك بشكل كبير في السنوات التي تلت الثورة. لقد كان الشاه هو أهم حليف لليابان في المنطقة. ولم تكن تأثيرات الثورة الإيرانية محصوراً على العلاقات الثنائية بين إيران واليابان فقط لكنها تعددها إلى محيط أكبر، حيث أدى اندلاع الثورة إلى وقوع الكثير من الأزمات الإقليمية والدولية، من ثم تغيير الخريطة الإستراتيجية في المنطقة، وهناك الكثير من الأحداث التي ارتبطت بالثورة الإيرانية، من بينها الأزمة النفطية الثانية ومحاصره السفارة الأمريكية في طهران والغزو السوفييتي لأفغانستان، وانقسام العرب إلى مجموعتين، إحداها مناصر لاتفاقية كامب ديفيد وأخرى معارضة لها، ثم اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية واستأنفت صادرات النفط إلا أنها كانت بكميات قليلة ولم تكن منتظمة أيضا. ولسد النقص البالغ تقريبا 4٪ قامت السعودية وغيرها من دول أوبيك بزيادة الإنتاج، ومع ذلك فان مخاوف الدول المستهلكة

---

(1) د. بدر عبد العاطي،السياسة اليابانية تجاه عمليه السلام العربية الإسرائيلية، أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص150.

من إمكانية تفاقم الأوضاع أدت إلى ارتفاع الأسعار وبشكل غير متوقع، ونتيجة لذلك فقد تسبب ذلك في أزمة نفطية وتجاريه. وقد مثلت هذه الأزمة إشارة ودليل واضح على أن الاعتماد الكلي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمنطقة، ربما لا تكون مفيدة أو منهجية دائما، فبسبب تبعيتها للسياسة الأمريكية المتحالفة آنذاك مع الشاه، طورت اليابان علاقات اقتصادية شاملة مع إيران، انعكست في استثمارات ضخمة، خاصة في قطاعات البتروكيماويات. إلا أن السقوط المفاجئ للحكومة الإيرانية ترك المستثمرين اليابانيين في موقف غير مريح، ونتيجة لذلك أجبرت اليابان على التفاوض مع الحكومة الإيرانية الجديدة من أجل الانسحاب من الالتزامات التعاقدية بأقل الخسائر الممكنة. وبغض النظر من كون هذا الانسحاب مكلفا، فقد مثلت الأزمة في الواقع هزة أرضية سياسية أخرى في اليابان [1].

وكانت الحرب العراقية- الإيرانية من أبرز وأهم العوامل التي دفعت اليابان إلى البحث عن روابط قوية، خصوصا مع البلدان المعتدلة في المنطقة العربية ولاسيما الخليجية منها، وجاءت الحاجة إلى تلك العلاقات والروابط لملء الفراغ الذي أحدثته الحرب. فالعراق وإيران ظلا لفترة طويلة من الزمن يمثلان الشريكين الاقتصاديين الرئيسين لليابان في المنطقة. ومن أجل احتواء حاله الهيجان التي أدت إلى زعزعة استقرار المنطقة. وسعيا وراء تأمين بدلاء تجاريين مناسبين لكل من العراق وإيران عملت اليابان على التقارب من البلدان المنتجة للنفط في المنطقة، وعلى رأسها السعودية. وتطور العلاقات اليابانية – الخليجية والتي تميزت بطبيعة ثنائية في بعض الجوانب الضيقة، لكن على المستوى الأكبر أسهمت التطورات الإقليمية والدولية في تشكيل وصياغة علاقات يابانية- عربية وخاصة خليجية واسعة[2].

إن اليابان أخذت تبحث عن شريك يعوضها عن إيران والعراق في تعاملاتها النفطية وذلك لتأمين الطاقة، وهذا مما جعلها تبحث عن حلول لتطويق الأزمة وإنهاءها

(1) محمد أبو عزاله، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط: المحددات والدوافع"، **مصدر سبق ذكره**، ص22.

(2) سونوكو ناياما، "العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان"، **مصدر سبق ذكره**، ص41.

رغم أن السياسة اليابانية تتبنى سياسة أكثر فاعلية وهي عدم الانخراط بالصراعات، ولكنها تبنت بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران دورا دبلوماسيا مستقلاً عن السياسة الأمريكية لكونها الدولة الوحيدة التي لها علاقات بين طرفي النزاع ساعدها أن تقوم بدور الوسيط لإنهاء الحرب ولكن جهودها فشلت بإيجاد حل سلمي لم تتوقف، فعلى المستوى الثنائي قامت بخطوات جدية، فمثلا قام وزير خارجيتها آنذاك "شينتارو أبي" في أغسطس/ أب 1983 بزيارة إلى طهران وبغداد في مهمة سلام وعلى المستوى الجماعي، كانت اليابان نشيطة في مفاوضاتها في الأمم المتحدة التي أدت إلى إصدار القرار المرقم 598 الذي أنهى حالة الحرب.

جـ - حرب الخليج 1991:

تتسم تلك المرحلة التي بدأت عقب دخول القوات العراقية إلى الكويت باستخدام اليابان منهج جديد تجاه "إسرائيل" يقوم على عاملين أساسين عند دخول القوات العراقية إلى الكويت في 2أغسطس/ أب1990، لم يدرك العراق الأهمية القصوى التي يحتلها الخليج العربي للاقتصاد العالمي ولاقتصاد الدول الصناعية، ومن ثم لم ينجح في تقدير ردة الفعل الأمريكي والدولي على ذلك[1].

وعكست ردود الأفعال اليابانية إبان الأزمة وما بعدها التوجيهات الخاصة بالإدارة اليابانية في محاولة التغلب على ما يشوب العلاقات اليابانية- الأمريكية من مشكلات حادة في التجارة بين البلدين من جانب كما يعكس أيضا التردد الياباني في الاعتراف بمقتضيات مرحلة ما بعد الحرب الباردة كما تفرضه في إطار أوسع للتعايش داخل العلاقات الدولية حيث أن تقرير هذا المبدأ يعني التقليل من أهمية الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية كأحد العوامل المهمة في تقرير الإستراتيجية اليابانية بالخارج[2].

---

(1) محمد ابوعزاله، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط:المحددات والدوافع"، **مصدر سبق ذكره**، ص3.

(2) د. علي سيد النقر، "العرب والقطب الياباني في العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين"،**مصدر سبق ذكره**، ص38.

والضغوط الأمريكية على حكومة اليابان هي الأقوى من نوعها ولم تـترك لليابـان الفرصـة لتحديـد نوع مساهمتها، بل بدت للكثيرين أن هذه المساهمة محـددة سـلفا وفي إطـار المـساعدات الماليـة ولـيس غيرها لدعم الحرب، وكانت المساهمة اليابانيـة في تلـك الحـرب والتـي وصـلت إلى 13 مليـار دولار، بدايـة جدل سياسي داخلي واسع في اليابان بشأن نوعيه الدور التي يمكن أن يقدمها اليابان لتحقيق السلام والأمن والاسـتقرار الـدولي الـذي يخـدم المـصالح الاقتـصادية لليابـان. وقـد بـرز مـن خـلال الجـدل الـسياسي حول مـساهمة اليابـان الدوليـة، تيـاريين أساسـين الأول يـدعم المـساهمة الماليـة والإنـسانية ويعـارض أي مشاركة لقوات يابانية في النزاعات الدولية. والثاني يؤيد ويدعم المشاركة بقوات يابانيـة في إطـار دور دولي نشط وفعال لليابان في القضايا الدولية ويرفض مجرد أن تكون اليابان الممـول المـصرفي (Bauker) للأنـشطة العالمية [1].

يرى الباحث أن اليابان ومن خلال مـشاركتها بالـدعم المـالي إلى قـوات التحـالف، وذلـك لتعرضـها للضغوط الأمريكي مما جعل هناك جدل داخل اليابان على نوع المـشاركة هـل هـي مـشاركة بـالأموال أو مشاركة عسكرية؟ وقاد الجدل إلى الرجوع للدستور والفقرة التاسعة التـي تحـرم مـشاركة قـوات يابانيـة بأنشطة عسكرية خارج بلادها.

إن التغير الذي حصل في سياستها تجاه المنطقة العربيـة بعـد عـام 1990، وانتهاجهـا لـسياسة جديـدة تقـوم عـلى المـشاركة، ولـيس المراقبـة كـما كـان، إن الاسـتقرار الـسياسي والاقتصادي في المنطقة العربية أمر حيوي جدا لمصالحها لـيس فقـط لـضمان تـدفق الـنفط كما كان تاريخيا وإنما بسبب الرغبة في زيـادة صـادراتها إلى أسـواق المنطقـة، خاصـة في ظـل التنافس الدولي الذي أحدثته العولمة وظهور قوى منافسة جديدة، مثل الصين فضمان أسواق جديـدة للـسلع والخـدمات اليابانيـة أصـبح هـدفا أساسـيا لـسياستها الخارجيـة في فـترة

---

(1) منصور أبو العزم، "السياسة الخارجية اليابانية بين المناظرة الداخلية والاستراتيجيات الدوليـة"، في د. هـدى متيكـيس ود. نيللي الامير (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية،**مصدر سبق ذكره**، ص38-39.

ما بعد الحرب الباردة، وتمثل الصادرات أهمية خاصة هنا، لأنها تساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري مع المنطقة العربية، الذي يحدثه الاعتماد على النفط [1].

3-المتغيرات الدولية:

شهد العالم منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين مجموعة من التحولات في النظام الدولي، فتغير هيكل القوة داخل هذا النظام، أدى إلى تغيرات في نمط التفاعلات السائدة داخل وبين وحدات النظام، وأدت هذه التحولات إلى التأثير على السياسات الخارجية للدولة ومنها اليابان موضوع الدراسة - وليس من المتغيرات أن تبرز سياسات خارجية لبعض الدول وقد تغيرت تماما في ظل إعادة الهيكلية، نتيجة لتأثير العامل الخارجي وما يحدث داخل النظام الدولي. ومن هذه العوامل:

أ- تفكك الاتحاد السوفييتي وإنهاء الحرب الباردة واختفاء القطبية الثنائية:

إن تحول هيكل القوة من الثنائية القطبية المرنة إلى الواحدية المرنة قبل أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، اتسم هيكل النظام الدولي عقب الحرب العالمية الثانية بسيطرة مؤقتة للولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات النظام الدولي حتى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، حيث ولد العملاق المنافس وهو الاتحاد السوفييتي بعد إنتاجه السلاح النووي والصواريخ عابرة القارات، وقدرته على بناء جبهة منافسة للغرب، في جميع المجالات العسكرية منها والاقتصادية وإنشاء حلف وارشو واستمر الصراع بين القطبين في حرب سميت بالحرب الباردة، فأسبغ هذا الوضع على النظام الدولي نمط القطبية الثنائية المرنة، واستمر هذا الوضع حتى تولي أخر رئيس للاتحاد السوفييتي"ميخائيل جورباتشوف" الحكم في مارس/ 1985 فأدى بالاتحاد السوفييتي أن تتراجع مكانته من القطبية الدولية إلى مستوي اقل من الدول الكبرى بعد إعلان التخلي عن الدور الدولي للاتحاد السوفييتي[2].

---

(1) Alan Dowty, "Japan and the Middle East Signs of chage" **Middle East Review ofInternational Retations**, Vol. 4, December, 2000.

(2) د. جمال زهران، "نمط السياسة اليابانية تجاه الأزمة الكورية في ظل تحولات النظام الدولي"، في هدى ميتكيس ونيلي كمال الأمير (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره** ، ص52.

بعد تفكك الكتلة الاشتراكية وزوال الاتحاد السوفييتي وتزايد المكانة الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، والانتقال التدريجي لمراكز قوى اقتصادية للقارة الأسيوية وبالتحديد إلى مجموعة دول شرق آسيا المتمثلة في اليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وماليزيا، ويكفي الإشارة إلى دور اليابان والصين باعتبار أنهما تشكلان أهم القوى الصاعدة، فضلا عما تتمتع به الهند القوة الصاعدة الجديدة فإما ما يخص اليابان موضوع البحث، فقد حققت طفرة اقتصادية أدت بها إلى تحقيق معدلات نمو تفوق مثيلاتها في باقي الدول الصناعية[1].

وقد ساعد انهيار الكتلة الاشتراكية وزوال الاتحاد السوفييتي وإنهاء الحرب الباردة على تحقيق مصلحة عقدة اليابان التقليدية وتخفيف القيود التي كانت تحد من انخراطها السياسي على المستوي الدولي وفي المنطقة العربية كما أصبحت أكثر نشاطا في المساهمة في السلم والأمن الدوليين بعد زوال القيود وكما يلي[2]:

- كان على اليابان أن تختار بين الحاجة إلى المحافظة على المطالب السياسية للدول المصدرة للنفط من أجل ضمان تدفق احتياجاتها النفطية وبين إتباع السياسة الأمريكية في المنطقة.
- وفي معظم الحالات كانت هذه الخيارات متناقضة إلا أن عملية السلام في المنطقة بين العرب والإسرائيليين، وظهور نظام عالمي جديد، مكنت اليابان من القيام بدور سياسي أكبر بدون أن تدفع ثمنا باهظا بمعنى آخر فقد أصبحت اليابان قادرة على ضمان التزود بالنفط من المنطقة بدون المخاطرة بعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن رغبة اليابان في تبني موقف سياسي مستقل في المنطقة لم تعد عرضة للاتهام أو الشكوك من الأطراف المعنية، وكما أشار "يوهي كونو" نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية آنذاك في يناير/ كانون الثاني 1995، إن نهاية الحرب الباردة مكنت اليابان من

---

(1) بدر عبدالعاطي،السياسة اليابانية تجاه عمليه السلام العربية الإسرائيلية: أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**،ص 18.

(2) محمد أبو غزالة، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط، المحددات والدوافع"، **مصدر سبق ذكره**، ص 26.

توسيع خيارات سياساتها الخارجية فلم تعد اليابان تصنع سياساتها الخارجية بناءاً فقط على هويتها كعضو في التحالف الغربي وللقيام بالقرار السليم في السياسة الخارجية، فإن اليابان تحتاج إلى مبادئ وقيم ثابتة في تقييم مصلحتها الوطنية، وأن مثل هذه القيم والمبادئ يجب أن يحددها اليابانيون أنفسهم[1].

ب- التنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية:

بدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشهد ظهور قوى صاعدة في النظام الدولي، وانتهاء القطبية الثنائية مما أوجد فرصا سياسية جديدة للعديد من القوى، التي كانت تقيدها معطيات الحرب الباردة، مثل اليابان والصين والهند، فيما يتعلق بالتوازن الإقليمي للقوة في آسيا، فلم يعد هناك صراع القوى العظمى الذي كان يضع الدول الإقليمية في إطار معادلة صفرية، إما التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفييتي.

أما مع وجود قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، فإن على القوى الإقليمية مثل اليابان والصين أن تعيد تكييف سياساتها وواقعها الجديد فآسيا بوصفه نظام فرعي ليس استثناء لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية في العالم، فالتنافس الإقليمي بين اليابان والصين من أجل القيادة في آسيا يدفع اليابان للبحث عن اعتراف دولي بدورها الإقليمي والعالمي.

فالخطاب الياباني المتكرر "أن اليابان يجب أن تصبح عضواً دائماً في مجلس الأمن من أجل تعزيز التعاون الدولي بوصفه ركيزة سياسية للسياسة الخارجية اليابانية". فمجلس الأمن هو المنظمة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ قرارات ملزمة، فضلا عن هذا فإن من يؤدي دوراً أساسياً في المحافظة على النظام الدولي ليس الدول التي تمتلك القوة العسكرية، وإنما هو التعاون الدولي الوثيق للتعامل مع عوامل عدم الاستقرار، ولهذا فمن غير المناسب ألا يكون لدولة مثل اليابان التي تؤدي دوراً بارزاً في مثل هذا التعاون مقعدا دائم في مجلس الأمن[2].

---

(1) Deputy Prime Minister and Minister for foreign Affair yohei kono "a path for the future of Japan's foreign policy", January,1995.

(2) نقلاً محمد أبو غزالة، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط، المحددات والدوافع"، **مصدر سبق ذكره،** ص 27

وعلي الرغم من أن صعود الصين يقتضي تغيراً جوهرياً في أسلوب تفكير اليابان، إلا أن هذا لم يحدث وظلت اليابان متمسكة ثابتة على مواقفها في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أن براعة الصين الدبلوماسية في محيطها الإقليمي، أدت إلى تفوقها الكبير على اليابان، وتظل القضايا المختلف عليها بينهما كثيرة، رغم أن التاريخية منها تهيمن على كل ما عداها[1].

وإذا انتقلنا إلى بؤرة التوتر بسبب الدعاوى الإقليمية فسنجد نزاعا إقليميا بين اليابان والصين في منطقة بحر الصين الشرقي، حيث يدعي كل من الطرفين أنها منطقته الاقتصادية الخالصة، وقد أجج هذا النزاع التقارير التي تذهب إلى غنى هذه المنطقة بالنفط والغاز، وتشمل المنطقة المتنازع عليها جزر سينكاكو senkoko وحقل غاز chunxiao، وبينما باشرت الصين أعمال حفر وتنقيب في هذه المناطق في عام 2003، فإن الحكومة اليابانية أعطت الضوء الأخضر لعمليات التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة المتنازع عليها في نيسان/إبريل/2005، وقد وصل التنافس بين البلدين إلى احتمال المواجهة العسكرية عقب تسلل غواصة نووية صينية إلى المياه اليابانية بالقرب من "أوكيناوا" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، وأعقب هذا التسلل سفن أبحاث صينية إلى المياه اليابانية في "أكنتوري"okinotori في كانون الأول/ ديسمبر/ 2004، وتعددت حوادث التسلل الصينية إلى المياه اليابانية في العام المذكور[2].

وأرسلت الصين في فبراير شباط 2005 تحذيراً رسمياً لليابان للانسحاب من جزيرة "سينكاك"و senkoko أو أن تتحمل العقبات، وأعلنت صحيفة "شعب الصين" أن المنافسة على مصادر البترول في بحر شرق الصين هي جزء من المنافسة على الطاولة العالمية[3].

---

(1) مارتن جاك،"حينما تحكم الصين العالم نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد"، **مصدر سبق ذكره**، ص 358.

(2) مدحت أيوب، "بؤر الصراع في أسيا الأسباب والحلول"، **السياسية الدولية**، العدد 167، يناير، 2007، ص129.

(3) د. نجاح كاظم، **الصين القوة العملاقة الجديدة**، لارسا للنشر، لندن، 2010، ص142.

ولا يخفى أن الصين تشعر بقلق من تزايد مساحة الدور الياباني في تنفيذ السياسة الأمنية الأمريكية في آسيا ولا يهضمون كثيرا محاولات اليابان انتهاج دور مستقل بها، فحتى اشتراك قوات الدفاع الذاتي اليابانية في عملية حفظ السلم والأمن الدوليين كانت محل نقد صيني.والغريب أن بقايا حقبة الحرب الباردة في آسيا -كوريا الشمالية لم تقرب بينهما بالصورة المتوقعة رغم اشتراكهما في جهود تسوية الأزمة الكورية، فعملية التفاوض والتسوية تتم عبر بوابة الولايات المتحدة الأمريكية وبوجودها إلى جوارهما، ولم يكن هناك ترحيب في البداية بالوجود الصيني في إطار تسوية الأزمة الكورية رغم أن الصين أدت دوراً بارزاً خلف الستار للتوصل إلى اتفاق عام 1994 وقال الدبلوماسيون الصينيون أن كوريا الموحدة ستقع تحت النفوذ الصيني على حساب اليابان[1].

وتصاعد التوتر بين اليابان والصين في 16 سبتمبر / أيلول عام 2012 الذي يعد الأكثر حدة بينهما منذ عام 2010، بعد أن أعلنت اليابان انها اشترت ثلاث جزر من أصل خمس من الجزر في أرخبيل تسمية "سينكاكو" بينما تسميه الصين "دياويو" وتسعى إلى تأميمه. وهو يعني أنه بات لزاماً على السفن العسكرية والمدنية غير اليابانية استئذان السلطات اليابانية والحصول على موافقة لدخول المياه الإقليمية المحاذية للجزر. وهذه الجزر الواقعة في بحر الصين الشرقي غير مأهولة وصغيرة، وتبلغ مساحتها حوالي 6000 متر مربع، والعديد منها مجرد صخور تظهر فوق الماء. إذ أعلنت الحكومة اليابانية شراء ثلاث من هذه الجزر من عائلة "كوريهارا" التي كانت بدورها قد اشترتها عام 1972 من عائلة يابانية أخرى ظلت تسيطر على الجزر منذ التعسينيات من القرن التاسع عشر، وبعد إعلان الصفقة التي بلغت قيمتها 26،18 مليون دولار. اشتعل الغضب في الصين، التي تؤكد أحقيتها في الجزر، وفي المقابل اليابان تؤكد أنها تشغل الجزر منذ عام 1895، إبان حربها مع الصين للسيطرة على كوريا والتي انتهت بهزيمة الصين، بينما الصين تقول

(1) محمد إبراهيم الدسوقي، "سياسة اليابان تجاه الصين وروسيا"، في د. هدي ميتكيس ود. نيللي كمال الأمير، (محرران)،التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، ص 91.

إن الخرائط اليابانية التي تعود لعامي 1783 – 1785 لجزر "دياويو" التسمية الصينية للجزر – توضح أنها أراض صينية.[1]

جـ - التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية

تعد العلاقات اليابانية - الأمريكية أحد أهم أسس ومحددات سياسة اليابان الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ضوء أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد الحليف الرئيس لها منذ عام 1945، الأمر الذي يضفي على علاقاتهما بجوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية خصوصية، أخذاً في الاعتبار أنها تحرص على أن يكون تحركها الخارجي بالتنسيق الكامل بينهما. وتعتبر علاقتهما أنموذجاً لعلاقات التحالف الإستراتيجي الذي يستند إلى قاعدة مؤسسية من الاتفاقيات والمصالح والاتصالات المتشابكة التي ترسخ هذا التحالف وقد شعر السياسيون اليابانيون ومعهم قطاعات واسعة من شعبهم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع بدور "الأخ الأكبر"بالنسبة لهم[2].

ولاعتمادها على نفط المنطقة العربية بشكل رئيس أدركت أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بضمان تدفق النفط وغيره من المواد الأولية اللازمة لصناعتها. إلا أنها تاريخياً، كانت مساهمتها قليلة ولا تتناسب مع تكاليف الحماية الأمريكية لمصالحها. بما في ذلك تكاليف ضمان تدفق النفط. أدى هذا في الواقع إلى ظهور ما أصبح يعرف بـ"الراكب المجاني". فهي تتمتع بمزايا ضمان الولايات المتحدة الأمريكية للاستقرار في المنطقة. ومن ثم حماية مصالحها بينما لا تساهم على الأقل من وجهة النظر الأمريكية، إلا مساهمة قليلة أو غير مناسبة في تكاليف هذه الحماية [3].

---

(1) **تقارير الجزيرة نت**، "اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين"، 2012/9/17، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.aljazeera.net/new/pages/6c5ea8ed/708a-4588-8bfa-f3edf3825716.

(2) د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص168.

(3)Shahram chubin and Ronald A.Morse (eds.), **The Middle East in Alliance Politics Japan and the Middle East in Alliance Politics**, The Wilson Center, 1986, p.20.

والخلافات بينهما لا تقتصر فقط على ضعف مساهمتها في نفقات الحماية، والوجود العسكري الأمريكي على أراضيها، وإنما تجاوزت إلى خلافات تتعلق بالتنافس في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي، فعلى سبيل المثال حينما ارتفع الفائض التجاري للمعاملات بين الدولتين إلى 9،5 مليار دولار لصالح اليابان خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول عام 1998، كانت حدة الخطاب الذي وجهته الولايات المتحدة الأمريكية إليها واضحة، ومن هنا كانت مطالبة الرئيس الأمريكي "الأسبق بل كلنتون" خلال زيارته لليابان بضرورة فتح أسواقها، وزيادة طلبها على الصادرات الأمريكية، إذ عانت هذه الصادرات من انخفاض بنسبة 9% فيما زادت الصادرات اليابانية بنسبة 8%، إلى جانب اتهامات بانتهاج سياسة الإغراق للصادرات اليابانية من الصلب والسيارات [1].

حرصت قيادتها عقب انهيار الأنظمة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة على محاولتها ممارسة دور نشيط في الشؤون السياسية والأمنية العالمية، خاصةً بعد الانتقادات التي تعرضت لها من جانب دول التحالف أثناء أزمة احتلال الكويت بسبب ضعف مساهمتها في الحرب واقتصارها على مجرد الدعم المالي دون إرسال قواتها [2]

سعت إلى انتهاج سياسة خارجية نشيطة فور انتهاء الأعمال العسكرية في الكويت بما يتناسب مع مكانتها الاقتصادية، وقد وضع مخططوا السياسة الخارجية اليابانية في الاعتبار ضرورة تعاونها في التسعينيات من القرن العشرين مع الدول الأخرى لخلق

---

(1) د. نصره عبدالله البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص66.

(2) للمزيد من التفاصيل حول سياسة اليابان تجاه أزمة الخليج الثانية، وردود أفعال الولايات المتحدة وحلفائها على مشاركة اليابان في هذه الأزمة، يمكن الرجوع إلى:

Purrington Counten, “Tokyo’s Policy Responses during the Gulf Crisis”,**Asian Survey**, Vol.XXXI, No.4, April 1990, pp.18-25.

قواعد عالمية جديدة دون العزلة عن التحولات الراديكالية التي يشهدها العالم من ثورة في الاتصالات وتسارع خطى العولمة والتحول من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية[1].

واليابان أخذت تسعى إلى اتخاذ بعض المواقف المستقلة عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإلى ممارسة أولوياتها الخاصة من خلال ترتيبات ثنائية منفصلة مع الدول المستعدة للتعامل معها. ومن ثم، فإن معضلة سياستها خاصةً بعد احتلال العراق، لم تعد ترتبط فقط بالقدرة أو الرغبة في ممارسة انخراط سياسي ودبلوماسي أكبر وإنما أيضاً بكيفية تمييز نفسها عن الولايات المتحدة الأمريكية في بعض المواقف، بينما تحافظ على تحالف قوي ومتين معها[2].

---

(1) تاكاكازو كلورياما، "اتجاهات جديدة لسياسة اليابان الخارجية"، **السياسة الدولية**، عدد 102، اكتوبر 1990، ص330-334.

(2) محمد ابو غزالة، "السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط: المحددات والدوافع"، **مصدر سبق ذكره**، ص 27.

المبحث الثاني

أهداف ومحددات السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية

مع نمو الصين اقتصاديا وحاجتها المتزايدة إلى الأسواق الخارجية والاستثمارات والمواد الأولية، تغيرت ملامح سياستها الخارجية تجاه الكثير من مناطق العالم المختلفة، والتي كانت حتى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين مجرد أكبر اقتصاد زراعي مكتف ذاتيا، أصبحت في عام 2005سادس أكبر اقتصاد في العالم، وبلغ إنتاجها المحلي الإجمالي 1.2 تريليون دولار أمريكي، ويتجاوز نموها الاقتصادي السنوي 9%وتعد وفقا لبيانات 2006 رابع قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا. كما تمتلك نحو 100مليار دولار من احتياطيات النقد لتصبح واحده من كبريات الدول التي تملك احتياطيات من النقد الأجنبي وتعد صاحبة أعلى نمو في العالم خلال 30سنه، وقد استطاعت في المدة من العام 2004إلى 2010 تجاوز كل من اقتصاديات فرنسا وبريطانيا وألمانيا ولتحتل مكان اليابان في منتصف عام 2010 كثاني اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد نما إجمالي حجم اقتصادها في هذه المدة من 9و1تريليون دولار إلى 5،4 تريليون دولار، علما بأنه كان يبلغ 309ملايين دولار فقط عام 1980. وتعد الصين اليوم أكبر دولة مصدرة وثاني أكبر مستورد في العالم. وهي الدولة الأولى في العالم اليوم في تحقيق فائض تجاري، وفي تحقيق أكبر احتياطي نقدي، حيث نما من167مليون دولار عام 1978إلى أكثر من 2 تريلون دولار نهاية العام 2009[1].

ويعد الهدف الأكبر لسياستها هو تأمين عناصر عملية التنمية في الداخل، إذ أن الاستمرار في هذه التنمية سيؤمن استقرارها في الداخل ودورها العالمي في الخارج، فضلا عن تأمين سياسات عالمية تعود إلى عالم متعدد الأقطاب، تسوده المصالح المتبادلة عبر تعاون جماعي، والعمل على احتواء بؤر التوتر الإقليمية المختلفة عبر الحوار، والابتعاد

(1) علي حسين باكير، "مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، **مركز الجزيرة للدراسات**، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: .www.aljazeera.net

عن المواجهات العسكرية ومتابعة التنافس السلمي مع القوى الكبرى الأخرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

إذ بدأ القادة الصينيون يتحدثون عما يجدونه هدفهم الأسمى، وهو بناء عالم متناغم يعتمد على الحوار والتعاون والانفتاح المتبادل. ففي خطاب الرئيس الصيني السابق "هو جين تاو"، أمام مجلس الشورى في أثناء زيارة نادرة إلى السعودية، في إبريل/نيسانعام 2007 عبر عن رؤيته لبناء عالم يتطلب السعي من أجل الحفاظ على تنوع الحضارات ومسيرة التنمية والالتزام بالحوار وتبادل الآراء بين الحضارات، والتمسك بروح الشمول والسماح للحضارات بتكملة كل منها الأخرى من خلال التنافس والنمو معا، وإيجاد أرضية مشتركة مع تنحيه الخلافات جانبا، وضرورة أن تقر جميع الدول بالاختلافات في التقاليد والثقافة والأنظمة الاجتماعية والقيم ومسيرة التنمية للدول الأخرى[2].

رغم أن اهتمام الصين بالمنطقة العربية يعود إلى عقد الخمسينيات من القرن العشرين عندما كانت تبحث عن الاعتراف الدولي بها، فإن العلاقة بين الطرفين شهدت تحولا مهما في مضامينها، فقد دفعت نهاية الحرب الباردة الصين إلى تضمين المنطقة العربية في نشاطها، وأعطتها أيضا أولوية متميزة في سياستها البعيدة المدى لاعتبارين هما:[3]

1- تبني الصين سياسة التحرك في دوائر متتابعة، بهدف تلافي الاحتواء والضغط الأمريكي عليها لغرض الهيمنة الغربية على الساحة الدولية وعدت المنطقة العربية واحدة من تلك الدوائر.

---

(1) د.حسن أبو طالب، "الصين والشرق الأوسط بين رمزيه السياسة وتكامل الاقتصاد"، **السياسة الدولية**، العدد173،يوليو، 2008، ص142.

(2) **المصدر السابق**، ص142.

(3) الشيماء هشام أبو الوفا ثابت، **السياسة الصينية في النظام الدولي من عام 1990إلى 2005**، رسالة ماجستير غير منشورة، كليه الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2005، ص38.

2- البعد الاقتصادي المرتبط باستمرار نموها الاقتصادي، والذي تطلب إيجاد أسواق تستوعب منتجاتها وفائض الإنتاج، فضلا عن رغبتها في الحصول على النفط لتلبيه احتياجاتها المتزايدة من الطاقة.

ولتعزيز التعاون الصيني العربي لابد أن تترتب عليه ايجابيات كثيرة للطرفين منها:-[1].

1- إن العالم العربي بحاجة إلى إقامة علاقات وثيقة ومتنامية ومتوازية مع كل القوى الدولية،لاسيما الصين وذلك من خلال استخدام إمكانياتها العديدة وتوجيه مقوماتها الاقتصادية لتوثيق وتنمية هذه العلاقات والاستفادة منها، فالإمكانيات الاقتصادية يجب أن تكون عاملا مهما في كسب صديق بارز في خدمة المصالح القومية المشتركة.

2- وإن كلا الطرفين الصيني والعربي لا زال حتى الآن في طريق الانفتاح والتحرر الاقتصادي والخصخصة وهو مجال يصلح لاعتماده طريقا لزيادة العلاقات المشتركة وتبادل الخبرات، لاسيما وأن الصين تمتلك خبرة واسعة في هذا المجال الحيوي.

3- وإنها تشكل أكبر الأسواق العالمية، فهي ستبقى بحاجة ماسة إلى الاستيراد والتصدير وتتفق كافة الآراء على أنها تشكل سوقا رئيسة لاستيراد النفط والغاز، لاسيما من المنطقة العربية التي من المنتظر أن تظل حتى منتصف هذا القرن المصدر الرئيس لإمداد العالم بهاتين السلعتين.

ومن ناحية أخرى فإن الدول العربية قد شرعت في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهذا دافع مهم للصين لزيادة تعاونها مع الدول العربية نظرا لحجم هذا السوق الكبير، وهو حافز لإقامة تعاون عربي صيني في مجال الاستثمارات المشتركة، لاسيما وأن الصين تعتمد على ثلاثة محاور في إدارة سياستها تجاه المنطقة العربية وهي

---

(1) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي- الصيني في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**، ص 144- 145.

محاور اقتصادية أساسا، بعد أن كانت تعتمد في السابق على المحور السياسي،"وهي حاجتها للنفط والغاز، ورغبتها لبيع المزيد من السلع الصينية واجتذاب الاستثمارات، والمحافظة على علاقات جيده مع دول المنطقة"[1].

وحسب تحليل السيد "دينج يفان"، نائب مدير معهد دراسات التنمية الصينية، فقد أصبح الشرق الأوسط مهما للمصالح الصينية، وله علاقة مباشره باستمرار خطط التنمية في الداخل، نظرا للاعتماد المتزايد على إمدادات النفط، والمورد الرئيس للصين هو إيران، مع بعض صفقات مع الدول العربية في الخليج العربي[2].

وتعد المنطقة إحدى أكثر مناطق العالم تأثيراً في عمليه البناء الاقتصادي الصيني، ويمكن تحديد أهميته للسياسة الصينية كونها المصدر الرئيس للنفط العالمي من جهة والواردات الصينية النفطية المتزايدة من جهة أخرى، ناهيك عن كونها أسواقا كبيره تلتهم المنتجات الصينية في كافة الأنواع، فضلا عن صادرات السلاح الصينية المتنوعة لبلدان المنطقة[3].

وتحدث السيد "ون جياباو" رئيس مجلس الدولة الصيني في 13مايو /أيار2010 أثناء مراسيم افتتاح الاجتماع الوزاري الرابع لمنتدى التعاون الصيني – العربي المنعقد في مدينه تيانجين شمال الصين. وقال "إنه يتعين على مصدري وموردي الطاقة تعزيز الحوارات والاتصالات فيما بينهما، والتعاون في تنميه الطاقة وقال إنه يتعين تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة من اجل الحفاظ على توازن أساس بين العرض والطلب في مجال الطاقة، والحفاظ على أسعار عالمية معقولة للطاقة، ويتعين على المجتمع الدولي

---

(1) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين"، شؤون عربية، **مصدر سبق ذكره**، ص 124.

(2) د. حسن ابن طالب، "رؤيه من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم"، **السياسة الدولية**، العدد 164، ابريل 2006،ص 230.

(3) د. حسن أبو طالب، "الصين والشرق الأوسط. بين رمزيه السياسة وتكامل الاقتصاد"، **مصدر سبق ذكره**، ص142.

العمل من أجل الحفاظ على استقرار الدول المنتجة، وكبح جماح المضاربة المفرطة من أجل الحفاظ على النظام في أسواق الطاقة" [1].

إن الإستراتيجية الصينية تجاه المنطقة العربية سوف تنهض – في المديين القصير والمتوسط على الاهتمام بتأمين مصادر الطاقة،إلى جانب العمل على إيجاد أسواق مفتوحة للمنتجات والاستثمارات الصينية وخاصة في مجال الصناعات البتروكيمياوية. أما أن يمتد هذا الاهتمام إلى التدخل بصوره فعالة في حل الصراعات الإقليمية المفتوحة في هذا العالم[2].

ويمكن رصد الأهداف الصينية في المنطقة العربية وهي:

المطلب الأول: الأهداف

1- تأمين الطاقة:

ولاشك إن اعتمادها المتزايد على الدول الأخرى، لتأمين احتياجاتها بالوصول إلى مصادر النفط والموارد الأخرى لتغذيه اقتصادها، فضلاً عن إيجاد الأسواق لتصريف منتجاتها، يؤدي دوراً متزايد الأهمية في صياغة السلوك الإستراتيجي للصين وفي تحديد تصرفاتها على هذا المستوى. فأكثر من 75%من وارداتها النفطية تأتيها من منطقه الشرق الأوسط عامه والمنطقة العربية خاصة[3].

والجدير بالذكر أن مشكله نقص الطاقة أصبحت أكثر بروزاً، وذلك بسبب نمو الاقتصاد الصيني المستمر والسريع، وقد أصبحت مستورداً خامساً للبترول منذ عام 1993، ومن المتوقع رغم جهود الصين في البحث عن واستخدام منابع النفط المحلية أنها تحتاج إلى سوق النفط العالمي، ومنطقه الشرق الأوسط تعد هي المصدر الرئيس للنفط

(1) **السفارة الصينية في القاهرة**، 16مايو 2010، موقع السفارة على شبكه المعلوماتية الدولية :
www.chinaembassy.org.eg.

(2) د. حنان قنديل، "الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص"، **مصدر سبق ذكره** ، ص134.

(3) **معهد الإمام الشهرازي الدولي للدراسات واشنطن**، على شبكه المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط www.snronnne.org.:

لذلك ينبغي للصين الاعتماد عليها، فهي سوق كبير للنفط واقتصادها قوي وهذا يجذب الدول العربية إليها بسبب تجارة البترول [1].

وفي الوقت الذي زادت فيه حاجة الصين للنفط، أصبح أمن الطاقة يمثل اعتباراً رئيساً في سياستها تجاه المنطقة العربية. وفي حين أن46%من واردات الصين النفطية تأتي من المنطقة قبل عام 1994،إلى 50%عام 1996. وقال "هان وينك"، نائب مدير أبحاث ألطاقة في اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية، في محاضره ألقاها في يونيو حزيران عام 2004 بأن الصين "يجب أن تستغل نفوذها الدولي وقوتها الوطنية الشاملة استغلالاً كاملاً لتعزيز التعاون الدولي مع الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط في مجالات السياسة والاقتصاد والدبلوماسية [2].

وترجع حاجة الصين لمصادر نفطية خارجية إلى عام 1993 ثم توسع هذا الاحتياج ليشمل موارد الطاقة الأخرى عام 1996، ومن المتوقع استمرار اعتمادها على الإمدادات الخارجية من الطاقة خاصة النفط خلال المراحل القادمة.إلى الحد الذي دفع مدير هيئة الدولة للاقتصاد والتجارة الصينية إلى التأكيد على أنه بحلول عام 2020 ستصل نسبة إمدادات النفط من الأسواق الخارجية إلى 50%رغم كون الصين المنتج الخامس للنفط في العالم "تصل الكميه المتوقع استيرادها عام 2020إلى 735 مليون برميل"، كما يلاحظ في هذا الإطار أن الصين قد استوردت أكثر من 15% من استهلاكها من النفط عام 1999، ثم تضاعفت هذه الكميه عام 2000، تلاها زيادة هذه الكميه بمعدل

(1) لي وي جيان، ترجمه وووقن فو(عثمان)، "العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد 145، 2001، ص73.

(2) جين ليانج تسيانج، "ألطاقة أولا الصين والشرق الأوسط"،في (مجموعه باحثين)، **السياسة الصينية في الشرق الأوسط**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية ولاستراتيجيه، العدد 10، أكتوبر 2005، ص21.

15%عـام 2002[1]. كـما تـشير التقـديرات العلميـة إلى اسـتمرار هـذه الزيـادة إلى الحـد الـذي يـصل فيـه الاستهلاك اليومي للصين من النفط 8 مليون برميل عام 2020[2].

وبإزدياد الطلب العالمي على الـنفط وتقلـيص المنـتج النفطـي أو تـدهوره، تـستطيع دول الخلـيج العربي التي تستحوذ فضلاً عن إيران والعراق على ما يقارب من 45%من احتيـاطي الـنفط المعـروف منـذ عام 1945و59%منذ نهاية عام 2003، خاصة أنها تمتلـك المراتـب الأولى والخامـسة والـسادسة ،الـسعودية والإمارات والكويت من الاحتياطي النفطي العالمي، والتي تتميـز حقولهـا النفطيـة بطـول متوسـط عمـرة البالغ 1-90سنه متجاوزاً المتوسط العمري العالمي للآبـار البـالغ 9-50سـنه، تـستطيع هـذه الـدول أن تمـد الصين بما تحتاجه من النفط ولفترات طويلة، أو أن تصبح الصين على الأقل المـشتري النفطـي الأول لـدول المنطقة[3].

والهدف الرئيس لسياسة الصين الخارجية هو خدمه إستراتيجيه التنمية طويلة المدى، ومما يعطـي أساساً قوياً لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بينها والمنطقـة العربيـة، ورغـم أن هنـاك العديد من العوامل التي كان يمكن أن تسهم في زيادة حجـم التبـادل التجـاري بـين الطـرفين إلا أن حجـم التجارة بين الطرفين لا يشكل سوى نسبة صغيرة من إجـمالي التجـارة الدوليـة لكـل مـنهما، حيـث يـشكل النفط الخام والموارد البتروكيماوية معظم الصادرات العربية [4].

ومنذ عام 2003 أصبحت الحاجة اليوميـة للـصين مـن البـترول المـستورد 5،5 مليـون برميل يوميا، وهذا يجعل من الـصين الدولـة الثانيـة عالميـا في مجـال اسـتهلاك الطاقـة بعـد

(1) شريف علي شحاته اسماعيل عيسى، **الطلب على النفط كمحد للسياسة الخارجيـة الـصينية تجـاه الـشرق الأوسـط (1993-2005)**، رسالة ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعه القاهرة، القاهرة،2008، ص132.

(2) **المصدر السابق**،ص133.

(3) الشيماء هشام ابو الوفا ثابت، السياسة الصينية في النظام الدولي (1990إلى 2005)، **مصدر سبق ذكره**، ص 39.

(4) **المصدر السابق**، ص 40.

الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ارتفع استهلاك الصين من الطاقة خلال عام 2004بنسبة 16% عن عام 2003. وجاء في التقرير السنوي لعام 2007لاداره البحوث لصندوق النقد الدولي انه سيزيد الطلب العالمي على الطاقة أكثر من 50%من الآن وحتى عام 2030، وسيأتي 45%من هذه الزيادة من الصين والهند. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يواجه المستهلكون ارتفاعا في أسعار النفط في السنوات اللاحقة للتقرير مع إحتمال عدم كفاية الإنتاج لتلبية الطلب وتوقعات بأن يصل سعر برميل النفط إلى 159دولار في عام2030[1].

فالصين تعتمد اعتماداً متزايداً على البترول العربي بصفة عامة والذي بدأت في استيراده مباشرةً من البلاد العربية منذ عام1995ويمثل 95% من إجمالي وارداتها النفطية وفق تقديرات عام 2005.فقد بلغ حجم استيرادها 52 مليون طن فقط خام من المنطقة. والنفط العربي لا يزال منافساً بنفط روسيا وآسيا الوسطى – على الرغم من قربهما الجغرافي من الصين – يتمتع بخواص تكلفة الإنتاج المنخفضة والنوعية الجيدة وسهولة النقل، حيث ترتفع تكلفه إنتاج واستيراد النفط في آسيا الوسطى وروسيا بسبب الضرائب العالية والحاجة إلى نقله بواسطة خطوط أنابيب طويلة [2].

بلغت نسبة استيراد الصين من البترول العربي نحو 51%من إجمالي استيرادها من النفط الخام، وهو ما يعادل نحو 47% من إجمالي صادرات الدول العربية إلى الصين،فقد تزايد حجم الاستيراد من 7آلالف برميل يوميا عام1990إلى 31،7ألف برميل عام1997 وانعكس ذلك إيجابيا على مشاركة الصين في المشروعات البترولية والاستكشافات في الدول العربية [3].

---

(1) حسين اسماعيل، "هل ثمة شراكه عربيه صينيه، مجله الدراسات الاستيراتيجية"، **مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة**، العدد 11، 2008، ص 36.

(2) د. جعفر كرار احمد، "صناعه النفط والبتروكيمياويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية"، **سلسله أوراق آسيويه**، مركز الدراسات الاسيويه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعه القاهرة، 2004،ص50.

(3) عاطف سالم سيد الأهل، "العلاقات العربية الصينية"، في د.هدى متيكيس والسيد صدقي عابدين، (محرران)العلاقات العربية الاسيويه، **مصدر سبق ذكره**، ص 149.

وقد استوردت الصين من المنطقة العربية حوالي 88مليون طن من النفط عام 2007ولـذلك تحتـل 54%من إجمالي الاستيراد الصيني للنفط. وقد أشار برنامج المنتدى الثاني للطاقة للأعوام من 2006 – 2008 إلى أن الطرفين العربي والـصيني يعلقـان أهميـة خاصـة عـلى التعـاون في مجـال الطاقـة وبوجـه خـاص في قطاعات النفط والغاز [1].

فالصين تهتم بصورة أساسـية عـلى الأقـل كموقـف مبـدئي، بتـأمين ممـرات الـنفط الدولية،لاسـيما القادمة من المنطقة العربية ويبدو هذا الاهتمام جليا فيما أكده الكتاب الأبـيض عـلى الطاقـة الـصادرة في 2007من أن حماية البيئة السياسية السلمية الآمنة والمستقرة، وحماية السلم العالمي والاستقرار الإقليمـي، هما الشرط المسبق لتحقيق أمن الطاقة العالمية وأنه على المجتمع الدولي أن يعمـل عـلى حمايـة اسـتقرار الأوضاع في الدول المنتجة للطاقة والدول المسئولة على نقل الطاقة وعـلى وجـه الخـصوص الـدول المنتجـة للنفط في المنطقة وضمان أمن وسلامة ممرات مرور الطاقة الدولية[2].

ولتأمين الإمدادات النفطية من منطقة الخليج العربي، قام رئيس الوزراء الصيني "ون جيا باو" بزيارة إلى المنطقة في يناير/ كانون الثاني عام 2012 شملت السعودية والإمارات وقطر، وذلـك لتعزيـز علاقات بلاده مع تلك الدول التي توفر للصين نسبة كبيرة من احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، لاسـيما في ظل التطورات الإقليمية والدولية، إذ تحصل الصين على نصف مليـون برميـل مـن الـنفط الإيـراني، وما يجعلها اكبر مستوردي الطاقة الإيرانية، ولكن مـع تهديـد إيـران بـإغلاق مـضيق هرمـز وتـصاعد التوتر الإقليمي والدولي معها، فإن القلق يـزداد في الـصين تجـاه مـستقبل أمـن الطاقـة وتـدفع هـذه التطورات الصين للبحث عن مصادر جديدة للطاقة يمكن معها الحد من مخاطر التقلبـات الـسياسية،

---

(1) الشماء عبد السلام ابراهيم، العلاقات العربية الصينية بعد أحـداث الحـادي عـشر مـن سـبتمبر دراسـة حالـة مـصر والسعودية (2006 – 2008)، **مصدر سبق ذكره**،ص 138.

(2) **المصدر السابق**، ص 139.

ومن خلال زيارة ون جيا باو إلى السعودية جرى التوقيع على سلسلة عقود بقيمة 10 مليارات دولار لبناء مصفاة جديدة للنفط[1].

2- الاستثمارات

وفي إطار السياسة التجارية الخارجية والاستثمارية، ارتكزت الصين على مبدأ تزايد اللامركزية الشاملة منذ عام 1985، وقد نما قطاع الاستثمارات الأجنبية في الصين في مجال التقنيات، وفتح الطريق أمام التكتلات الدولية التي يمكنها نقل التقنيات ورؤوس الأموال نتيجة لهذه السياسة– اللامركزية - فقد زاد تدفق رأس المال والاستثمار الأجنبي، نتيجة لسياسة الانفتاح في حقل القطاع الخارجي وإزاء الملكية الخاصة والاستثمار الأجنبي، إذ زاد من36،6 مليارات دولار عام 1997 إلى18،8مليارات دولار عام 1992، مشكلا نسبة 18،7% من رأس المال الثابت الكلي. ونتيجة لذلك زاد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 29،9مليار دولار عام 1997، مقارنه بنمو 1،258مليار دولار عام 1984 [2].

والحجم المحتمل للاستثمارات الصينية في الخارج هائل، مع انفتاح الحساب الرأسمالي للصين بإطراد وتحرير رأس المال، وبخاصة في وجود مستوى المدخرات الصينية الضخمة في عام 2007، كان لدى الصين 4800مليار دولار من مدخرات الشركات والعائلات، أي ما يعادل 160% من مجمل ناتجها المحلي. ومع افتراض نمو هذه المدخرات بمعدل 10% سنويا، سيكون لدى الصين في عام 2020، 17700مليار دولار من المدخرات، فلا بد أن يكون لدى الصين حساب رأسمالي مفتوح. إذا غادرت نسبة 5%فقط من هذه المدخرات البلاد في 2020، فان هذا يعني 885مليار دولار من

---

(1) **Cnn العربية**، "الصين تبحث بالخليج عن تامين إمدادات النفط"، 27/ كانون الثاني/ يناير 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.http://arabic.cnn.com/2012/mme/1/27/gu/f.china

(2) د. عبد القادر محمد فهمي، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث لاستراتيجيه، ابوظبي، 2000، ص 61 ــ 63.

الاستثمارات الخارجية وإذ وصلت نسبة التدفقات إلى الخارج 10% من المدخرات فإنه يعني خروج 1700مليار دولار للاستثمار للخارج[1].

وتبدو هناك فرصة كبرى في الوقت الحالي لإعادة النظر في العَوائق، سواء في الصين نفسها أو في بلدان المنطقة العربية والتي تحد من اجتذاب الاستثمارات المتبادلة، لاسيما في ظل تنامي الوفورات المالية لدى دول المنطقة المنتجة للنفط، فإصدار نظام الاقتصاد الحر من كلا الجانبين سيوفر لهما مناخاً أكثر ملائمة لحركه التجارة الخارجية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل ضرورات التنمية الشاملة، ورفع مستوى المعيشة وتوسيع قاعدة التنمية في الداخل والارتباط بالاقتصاد العالمي.

ويشمل ذلك الاستثمار في إنشاء مصافي جديدة والبحث عن حقول جديدة، حيث قامت بعض الدول العربية البترولية بالاستثمار في مجال إنشاء المصافي في الصين ومن ذلك قيام السعودية بالاشتراك في مشروعين لبناء مصفاتين برأس مال مشترك الأول بين "أرامكو" وشركة" سانج نيك" الكورية الجنوبية التي تمتلك أرامكو 30% من أسهمها وشركه سينوكيم الصينية لبناء مصفاة جديدة تتراوح طاقتها بين 200-300 ألف برميل يوميا على أن تستخدم النفط السعودي وتقع في الشمال الشرقي لميناء "تشينج داو" وتقدر التكلفة الاستثمارية بين 1،5 – 2مليار دولار تساهم "أرامكو" السعودية بنسبة 45% من أسهمها وساتج ينج بحوالي 15% من أسهمها ويحول الباقي 40%شركه سينوكيم وبعض المستثمرين الصينيين، أما المشروع الثاني فيتضمن زيادة طاقة مصفاة سينوبيك المملوكة من الحكومة الصينية والتي تبلغ طاقتها الحالية 170 ألف برميل يوميا وتقع في ماو مينج التابعة لمقاطعه "قواندونغ" وتقدر تكلفتها الاستثمارية بحوالي مليار دولار[2].

(1) مارتن جاك، حينما تحكم الصين العالم نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، **مصدر سبق ذكره**، ص 421 – 422.

(2) **المصدر السابق**، ص 93 .

وبعد أحداث 11سبتمبر/ أيلول عام2001إذ بدأت الاستثمارات العربية تتجه إلى الصين كما تزايد عدد التجار العرب الذين يتعاملون معها خاصة بعد الإجراءات الأمنية التي بدأت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذها ضدهم[1].

وتشارك الدول العربية بأقل من 5،0%من إجمالي استثماراتها الخارجية البالغة عام 2001 (40) مليار دولاراً في الصين وإجمالي الاستثمارات الخارجية وهناك مشروعان كبيران للسعودية في الصين في مجال البتروكيماويات بإجمالي 700مليون دولار، كما ساهمت كل من الكويت وتونس في إنشاء شركه الأسمدة الكيمياوية في الصين عام 1985برأسمال بلغ 58مليون دولار قابل للزيادة فضلاً عن استثمارات محدودة من مصر وعدد من الدول العربية الأخرى، هذا وقد قدمت الكويت – وهي الدولة العربية الوحيدة التي تقدم قروضا للتنمية للاقتصاد الصين – 26قرضا للصين على مدى 20 عاما، خلال المدة من5يوليو/ تموز عام 1982إلى 12 ديسمبر/ كانون أول عام2001 بإجمالي 131،229،179دينارا كويتا عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، منها مشروعات مطار "شيامين" ومصانع سيراميك ومصانع منسوجات حريرية وطرق ومشروعات التنمية الريفية[2].

على الرغم من محدودية إجمالي الاستثمارات الصينية في الخارج والتي لا تتعدى 10 مليار دولار، إلا أن نسبة الاستثمارات الصينية في الدول العربية تعد مرتفعة في إطار هذا الإجمالي، وبما تصل في بعض التقديرات إلى 40% في ضوء ارتفاع حجم مشروعات المقاولات الصينية في الدول العربية إلى نصف إجمالي المقاولات الصينية في الخارج ومشاركة الصين في المشروعات البترولية في الدول العربية، فضلا عن دور المنح والقروض الصينية في الدول العربية في زيادة حجم الاستثمارات[3].

---

(1) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي – الصين في القرن الحادي والعشرين"،السياسة الدولية ، **مصدر سبق ذكره** ص148.

(2) عاطف سالم سيد الأهل، "العلاقات العربية الصينية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، (محرران)، العلاقات العربية - الأسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص148.

(3) **المصدر السابق**، 149.

وخلال انعقاد جلسه التعاون الاستراتيجي الصيني – العربي في 14مايو2010في مدينه شينخوا، أعرب الجانبان عن ارتباطهما لما أحرزه التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما من تقدم في السنوات الأخيرة ويقدران عالياً النتائج الإيجابية التي حققتها الدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين والدورة الأولى لندوة الاستثمارات التي عقدت في مدينة هانغستو في شهر أبريل / نيسان عام،2009اتفقا على مواصلة إجراء فعاليات الترويج التجاري والاستثماري والمشاركة الفعالة في المعارض والندوات التجارية والاستثمارية المقامة في الجانبين،وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وذلك من خلال عرض الفرص الاستثمارية ومنها الفرص في المدن الصناعية والتعريف بأنظمة الاستثمار وما يرتبط بذلك من مزايا استثمارية، ووضع آلية تبادل المعلومات، وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال من الجانبين، وعقد ورش عمل متخصصة لتشجيع التبادل التجاري والاستثمار وتعزيز التعاون في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1].

أصبحت السعودية أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة العربية، إذ وصل حجم الاستثمارات السعودية للقطاع الخاص في الصين إلى 73 مليار دولار خلال العام 2012، كشف عنه السفير السعودي في الصين يحيى الزيد، وأضاف أن قيام شركات بلاده أرامكو وسابك بالاستثمار في الصين في مجال تكرير البترول وتوزيع منتجاته وصناعة المواد البتروكيمياوية، كما أن هناك بالمقابل استثمار صيني من قبل شركة سونيك في مجال الطاقة [2].

بدأت الصين استثماراتها في كثير من الدول العربية، لاسيما في دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى دخلت باستثماراتها، إذ وقعت الحكومة المصرية والصينية في 27 إبريل/نيسان عام 2013، على إنشاء أول منطقة استثمارية صينية في مدينة السويس تستهدف جذب استثمارات تتجاوز ملياري دولار، في خطة من شأنها أن تعيد الثقة في المناخ الاستثماري المصري، وأن تدعم الاقتصاد الذي يعاني تداعيات أزمة

---

(1) **منتدى التعاون الصيني** – العربي، مصدر سبق ذكره، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط: www.chinaembassy.org.eg.

(2) **قناة العربية**، "73 مليار دولار استثمارات سعودية في الصين"، 2013/5/25، على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط:.www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy

حادة. وقال رئيس الوزراء المصري "هشام قنديل" خلال مؤتمر صحفي بعد توقيع العقد "هذا جزء من الحلم المصري لتحويل قناة السويس من مجرى مائي يحقق 5،5 مليار دولار سنوياً إلى منطقة اقتصادية تحقق 100 مليار دولار في السنة. هذا حلم ونحن نشهد اليوم تحقيقه".[1]

يتبين مما تقدم أن الصين بدأت تستثمر في المنطقة العربية لاسيما الخليجية منها لتوافر فرص استثمارية فيها. ولوجود الاستقرار النسبي الذي تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة مع دول المنطقة الأخرى. ويتركز أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الصينية في السعودية والإمارات ومؤخراً بدأت توسع استثماراتها شملت مصر والسودان.

3- **تأمين الأسواق:**

تتمتع المنطقة العربية من المنظور الإستراتيجي الصيني بمزيتين مهمتين من حيث قرب الأسواق العربية من الأسواق الصينية قياساً بأسواق العالم الأخرى. وطموح الصين في إعادة طريق الحرير الجديد الذي يعبر من أراضيها إلى طاجكستان وشمال إيران ثم يتفرع إلى العراق وسوريا وتركيا، وهذا ما يعزز نقل البضائع الصينية إلى أسواق المنطقة العربية لاسيما الثرية منها.

إذ تنظر الصين إلى المنطقة العربية ليس فقط من منظور قيمته كمصدر للنفط بل أيضا في إطار إمكاناتها الضخمة كسوق للخدمات النفطية. وفي أوائل عام 1979، دخلت شركات خدمات العمالة الصينية أسواق المنطقة العربية وخصوصا الخليجية منها وفي عام 2001،وقعت الصين حوالي ثلاثة آلالف عقد في جميع دول مجلس التعاون الخليجي لخدمات العمالة بقيمة 2،7مليار دولار.وانتقل ذراع الإنشاءات الخارجية لشركه البترول الوطنية الصينية إلى السوق الكويتي عام 1983، وتوسع العمل الضخم في عام 1995حين فازت ألمجموعه بمشروع إعادة تعمير خزان للنفط الكويت. ومنذ ذلك

---

(1) **قناة العربية**، "الصين تنشئ أول منطقة استثمارية لها في مصر بمليار دولار"، 2013/4/28، المصدر السابق.

الحين وسعت الصين نشاطها إلى خدمات النفط في مصر وقطر وعمان وأطراف أخرى في العالم العربي[1].

وإن الصين تشكل أكبر الأسواق العالمية على جانبي العرض والطلب فهي ستبقى بحاجة ماسة إلى الاستيراد والتصدير وتتفق الآراء كافة على أنها تشكل سوقا رئيسة لاستيراد النفط والغاز، لاسيما من المنطقة العربية والتي من المنتظر أن تظل حتى منتصف هذا القرن المصدر الرئيسي لإمداد العالم بهاتين السلعتين. ومن ناحية أخرى فإن العالم العربي قد شرع بإقامة منطقه التجارة الحرة العربية الكبرى، وهذا واقع مهم للصين لزيادة تعاونها مع دول المنطقة نظراً لحجم هذا السوق الكبير[2].

وخلال انعقاد منتدى التعاون الصيني العربي في مدينه تيانجين للمدة من 13-14مايو/ أيار 2010أكد المجتمعون على إبرام اتفاقيات التعاون الثنائية في مجالات البنية التحتية والعمالة لوضع أطر قانونية لتنظيم وتوسيع التعاون في هذا المجال، وكذلك تبادل الخبرات من خلال الجهات المختصة والنقابات المهنية، وينظر الجانب الصيني بصورة إيجابية في إنشاء مركز منتجات الدول العربية في سوق البنتاغون بشانغهاي "shanghai pentagonal mart" لتشجيع الدول العربية على ترويج منتجاتها [3].

وتعد المبيعات العسكرية الصينية جزء من قوة جذب في السوق العربي، إذ تحتل الصين المرتبة الرابعة عالمياً في حجم المبيعات العسكرية للمنطقة، فقد بلغت مبيعاتها 1،2 مليار من مجموع مشتريات المنطقة والتي بلغت حوالي 11 مليار دولار.[4]

---

(1) جين ليانج تسيانج، "الطاقة أولا الصين والشرق الأوسط"، في (مجموعه باحثين)، السياسة الصينية في الشرق الأوسط، **مصدر سبق ذكره**، ص 23.

(2) د. محمد عبد الوهاب الساكت، "التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين"، **مصدر سبق ذكره**، ص 123-124.

(3) منتدى التعاون الصيني العربي، الدورة الرابعة، **مصدر سبق ذكره.**

(4) د.وليد عبد الحي، "متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص5.

المطلب الثاني: المحددات

العوامل المحددة للسياسة الخارجية لجمهوريه الصين الشعبية منذ نشأتها في العـام 1949 وحتـى يومنا هذا هي عوامل متعددة. بعض من هذه العوامل داخلي، مثل النظـام الـسياسي والرغبـة في تحقيـق درجات عالية توجد من خلاله الصين ومصادر التهديد لأمنها واستقرارها، هذه العوامل المتنوعـة الداخليـة والخارجية تختلف من حيث وزن كل منها وقوته في التأثير في سياستها الخارجية. وأن جميع تلك العوامـل ذات تأثير في خط سير السياسة الخارجية لها، إلا أن بعضها يكون في بعض الفقرات، ونتيجة بعض الظروف والعوامل، أكثر تأثيرا من غيرها في توجهها الخارجي. هذا الأمر يجعل من الصعوبة بمكان التوصل إلى إطار نظري، أو أنموذج واحد لتفسير ماضي وحاضر وتوقع مستقبل سـلوكها الـسياسي الخـارجي. ذلـك يعنـي أن سياستها الخارجية هي سياسة ديناميكية ومرنة وليست سياسة جامدة غير قابلة للتغير، بـل هنـاك درجـة كبيرة من التغيير والاستمرارية فيها أيضا، وهذا هو حال السياسات الخارجية للدول الكبرى.

في هذا الإطار جاءت سياستها الخارجية تجاه قـضايا المنطقـة العربيـة وفي هـذا المطلـب سـيحاول الباحث تناول السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية بالعرض والتحليل، وأن سياستها لم تأت من فراع بل برزت بوصفها استجابة لتأثيرات العوامل (المحددات) الداخلية والخارجية التي كان لها شـأن كبـير في توجيه سلوكها السياسي الخارجي. وأيضا في تفـسير سياسـتها الخارجيـة تجـاه المنطقـة العربيـة، ودرجـه تأثيرها في منذ نشأة الصين وحتى اليوم.

1- المحددات الداخلية:

إن العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية للسياسة الخارجيـة تتـضمن الأبعـاد المتعلقـة بعمليـة صـنع السياسة في مراحلها المختلفة والتي من التوقعات المبدئية للسياسة المتبعة ثم إدراك رد فعـل البيئـة لهـذا السياسة، ثم تطوير بدائل لهذه السياسة في حـال إدراك صـناع الـسياسة أنهـا غـير فعالـة ثـم الوصـول إلى اتفاق حول البديل الجديد، فضلا عن تنفيذ السياسة الجديدة. فـإن القيـود المحليـة تـؤدي دوراً في إعاقـة إحداث التغيير النـاتج في النظـام الـدولي، وهـذه القيـود تـصدر عـن الجماعـات المـصلحية والأيديولوجيـة من أجل إستمرار السياسة، وتؤدي إلى حدوث تـوتر في التعامـل مـع المتغـيرات في هـذا النظـام، ويتوقـف

تأثيرها النهائي على قوة سلطة الدولة وقدرتها على التصرف بشكل مستقل نسبياً عن هذه الجماعات. وتأتي عوامل البيئة الداخلية نتيجة التكوين الخاص بالمجتمع أو نظام الحكم أو الموروث الثقافي، وهذه العوامل قد تؤدي إلى بروز نمط التحدي والمقاومة للتغيرات في النظام، وقد يؤدي تبني هذا النمط إلى فرض الحصار على النظم التي تتبعه من جانب النظام الدولي بما يؤدي لتهميش هذه النظم وعزلها أو الإطاحة بها بفعل قوى داخلية تلقي المساندة الخارجية[1].

المحدد الداخلي للسياسة الخارجية الصينية مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤدي دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية الصينية فهناك عوامل هي:- [2]

1- **التاريخ والتقاليد**: اللذان وجد البعض أن لهما تأثيراً في توجهها الخارجي. إن فكرة الصين التقليدية القائمة على أساسي أنها تتمتع بتفوق وأنها الرائدة والمملكة الوسطى التي يدور حولها الغير قد تعطي المثل للغير بأنها يمكن إن تكون قائداً للآخرين في العالم ويمكن للعالم أن يتعلم منها.

2- **الأيديولوجيا**: التي تعد العامل الحاسم في إداره توجه سياستها الخارجية في عهد الرئيس"ماو تسي تونج"، حيث كان الخط العام يتبع فكر الماركسية- اللينينية وفكر "ماوتسي تونج"باعتبارها الموجه لسياستها الخارجية، أصحاب هذا التوجه ينظرون إلى أن سياستها الخارجية منذ ميلها إلى الاتحاد السوفييتي، ومن ثم توجهها إلى دعم حركات التحرر حول العالم وتحولها فيها ما بعد نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ليست إلا نتيجة طبيعية للفكر الأيديولوجي الذي كانت تقوم عليه الصين الشعبية. ومن ثم فإن نظرية "ماوتسي تونج" في العدو ونظريته في التناقضات اللتين لقيتا تطبيقا واقعيا في سياستها الخارجية كانتا نتاج الأيديولوجية القائمة على الفكر الماركسي- اللينيني وفكر "ماوتسي تونج".

---

(1) د. علي سيد النقر، **السياسة الخارجية الصينية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية**، الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، القاهرة، 2009، ص ص33-34.

(2) محمد بن هودين، "محددات السياسة الخارجية الصينية: تجاه منطقة الخليج العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، 2007، ص69.

والجانب الأيديولوجي للصين دائما ما كان يؤثر في سياستها الخارجية على أساس أنها كانت ترسم سياستها الخارجية المبنية على الفكر الشيوعي ودعم حركات التحرر في العالم فتطبق نظريات "ماوتسي تونج"، والاعتماد على تلك الأفكار كان قاعدة ومبدأ لرسم أي توجه سياسي، لاسيما إن "ماوتسي تونج" كان يسيطر على كل مجريات الأمور وأهمها خطوط السياسة الخارجية وطريقة التعامل مع النظام الدولي، أما في عهد الرئيس "دينج تشاوبينج" في السبعينيات من القرن العشرين، كان الانفتاح الاقتصادي وإصلاح السياسات الاقتصادية الصينية عاملا مهما في تغيير سياساتها الخارجية وأصبح العامل الأيديولوجي والفكر الشيوعي أقل تاثيراً في رسم السياسة الخارجية، وهو ما أسفر عنه تطورها الملحوظ في النظام الدولي.

3- **القيادة والنظام السياسي**: اللذان يرى البعض أنهما كانا فاعلين أساسيين في تحديد سياستها الخارجية، ويعد إن " ماوتسي تونج" المسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية ولم يكن لديه من ينازعه، وكان الرئيس "دينج تشاوبينج" يتخذ هو القرارات النهائية في السياسة الخارجية.

4- **التنمية الاقتصادية**: التي تبنتها قيادتها في مرحلة حكم الرئيس "دينج تشاوبينج" في أواخر السبعينيات من القرن العشرين من أجل تحقيق تنمية اقتصادية تحقق النمو في مختلف المجالات وسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها منذ تلك المدة، والتي جنت جزءًا من ثمارها اليوم، كانت تتطلب تغيراً في خط سير السياسة الخارجية كي تصبح أكثر تعاونا وأقل صداما مع دول العالم الخارجي التي يمكن أنساهم في إيصالها إلى هدفها نحو النمو الاقتصادي. لذلك فالعديد من أفكار "ماوتسي تونج" الثورية تم استبدالها بأفكار أخرى جديدة أكثر برغماتية من شأنها أن تساهم في نمو الصين [1].

إن جميع تلك العوامل الداخلية كان لها دور في تحديد سياسته الخارجية تجاه قضايا المنطقة العربية، ولكن بدرجات متفاوتة إلا أن العامل الداخلي الأكثر وضوحا في التأثير كان هو العامل المرتبط بالتنمية الاقتصادية التي تبنتها في أواخر السبعينيات في القرن

(1) **المصدر سابق**، ص69.

العشرين. ومع برنامج الإصلاحات الأربعة التي طرحها الرئيس دينج تشاو بينج بدأت تنظر إلى المنطقة العربية عامة ومنطقه الخليج العربي خاصة نظرة اقتصادية أكثر من كونها مكانا للتنافس والسيطرة مع قوى أخرى منافسة كما كان الحال سابقا فبرزت أهمية المنطقة لها في ثلاثة جوانب اقتصادية هي مصدر للحصول على النفط، وسوق للبضائع الصينية ومصدر للحصول على استثمارات [1].

ويعد البعد الاقتصادي عاملا مهما ومحددا أساسياً للعلاقات العربية- الصينية فالدول العربية تشكل أكبر قوة نفطية في العالم،ولا سيما دول الخليج العربي والتي تشكل المصدر الرئيس في العالم، ويقابلها في ذلك الثقل الاقتصادي والبشري والسياسي الصيني. فهي تمثل أكبر سوق استهلاكي في العالم، فضلا عن أنها تمتلك قوة تجارية من سلع وخدمات واستثمارات كبيرة في العالم، كما أنها تمتلك احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية في العالم. وإن بروز أهمية الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية وتطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين من حيث توافر الإطار المؤسسي من زيارات رسمية ولجان واتفاقيات وبروتوكولات، فضلا عن المشاريع المشتركة بين الجانبين التي تحقق التوازن في المصالح[2].

ولفهم أبعاد العلاقات العربية- الصينية، يتضح من البعدين التاريخي والأيدولوجي أنها وصلت إلى المنطقة العربية بشكل متأخر ووضعتها بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإن الصين بحاجة إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة عبر استخدام الدبلوماسية والتجارة لإيجاد علاقة تبادل تخدم الطرفين، وتزيد من تأثيرها الدبلوماسي في المنطقة، فيعد التحول الصيني في رسم السياسات الخارجية،وتهميش العامل الأيدولوجي، والانفتاح على العامل الاقتصادي سبيلاً لإقامة علاقات دولية تخدم مصالحها الوطنية نجد أنها استطاعت كسب الدول العربية عبر فتح جسور تجارية وتسهيل الاستثمارات العربية في الصين، فضلا عن التعاون الكبير في مجال النفط والطاقة والذي ساعد على نمو العلاقات الدبلوماسية لدى الطرفين، كما أن الصين تحتاج إلى

---

(1) **المصدر السابق**، ص70.

(2) عفراء احمد البابطين، "أبعاد وواقع العلاقات الخليجية- الصينية في عالم متغير"، **مجلة أراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد 80 مايو 2011، ص26.

تعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة بصورة أكبر وباستدامة تضمن لها حصة من إمدادات النفط والطاقة لسنوات مقبله كون أن الدول العربية، لاسيما الخليجية تمتلك أكثر من ثلث احتياطي النفط والغاز في العالم. غير أنه يجب النهوض بالتعاون بين الجانبين على الصعيد كافة حتى تشكل أرضية صلبة تسمح بإستمرار التعاون الإيجابي بينهما مما يخدم مصلحتهما [1].

2- المحددات الخارجية

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين تغيرات جذرية اتسمت هذه التغيرات من بين ما اتسمت به أنها تغيرات فاصلة وتأسيسية، أذ هي تغيرات فاصلة، لأنها جاءت لتفصيل بين مرحلتين من مراحل تطور النظام الدولي، المرحلة السابقة هي مرحله القطبية الثنائية التي بدأت عام 1945. والتي اتسمت في مظهرها التنظيمي بانقسام الدول ذات الثقل الحضاري والوزن السياسي والاقتصادي إلى معسكرين كبيرين يدور كل منهما في فلك سياسات ومواقف ومصالح قطب ضخم ينفرد بتملك إنتاج ونشر سلام عالمي، ويستأثر بالهيمنة العقائدية والسياسية والاقتصادية على مجمل الدول لمعسكره التابع له. والمرحلة اللاحقة هي المرحلة التي تزامنت بدايتها مع بدء هذه التغيرات وكان أبرزها تفكيك الاتحاد السوفييتي الذي أشارت العديد من الدراسات إلى أنه ربما لا يوجد حدث سياسي وأيدولوجي في القرن العشرين يوازي ضخامة التفكك الذي حدث للاتحاد السوفييتي[2].

كما تتسم هذه التغيرات بأنها تغيرات تأسيسية، وجاءت هذه التغيرات لتلغي ما قبلها من ثوابت ومسلمات كانت قائمة منذ أربعينيات القرن العشرين وتؤسس لقواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى دولية جديدة ومختلفة عما كان سائدا قبلها. وتتسم هذه التغيرات أيضا بالشمول، حيث شملت تغيرات عاصفة وسريعة في النظام الدولي أدت إلى علاقات قوية ومن ثم هيكل سلطة وعلاقات جديدة بما أدى إلى تحولات في الأفكار

---

(1) **المصدر السابق**، ص 27.

(2) د. علي سيد النقر، "السياسية الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية،" **مصدر سبق ذكره**، ص35.

السائدة وتعريف وتقسيم الأدوار وتوزيع الموارد وفرص النمو المتاحة، ولهذا تشير العديد من التحليلات إلى أن التغيرات اقتربت من مفهوم الثورة الكاملة[1].

يتمثل المحدد الخارجي المؤثر في السياسة الخارجية الصينية في شكل النظام الدولي ومصادر تهديدها. هذان العاملان كان لهما الدور الأبرز في تحديد سياستها الخارجية تجاه العالم والمنطقة العربية، ولاسيما في عهد الرئيس الصيني "ماوتسي تونج"، والمعروف أنها ولدت في نظام دولي تغمره روح الحرب الباردة والمنافسة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحمل منذ هجوم كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية في يونيو/ حزيران 1950، راية المواجهة معها ونظامها الشيوعي، من خلال رفضها الاعتراف بها بوصفها ممثلاً رسمياً للصين وإصرارها على الاعتراف بحكومة "شاي كأي شيك" الوطنية التي فرت إلى جزيرة تايوان وأسست جمهوريه الصين بعدها الممثل الرسمي لكل الصين الموحدة. لذلك لم يتم انضمام الصين الشعبية إلى منظمه الأمم المتحدة، بل أبقت على الحكومة الوطنية في مقعد الصين الدائم حتى بداية السبعينيات من القرن العشرين، وكذلك ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية، خلال تلك المدة على مختلف دول العالم لعدم الاعتراف بالحكومة الشيوعية في الصين، والتزمت حماية الصين الوطنية في تايوان من أي هجوم عسكري صيني شيوعي لضمها إلى الصين الأم من خلال إعطاء الأوامر للأسطول البحري الأمريكي السابع الموجود في شرق آسيا بالدفاع عنها، وتقويه القوة العسكرية التايوانية بأحداث الأسلحة [2].

ولما كانت الحرب الباردة قد دارت رحاها منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، فقد أعلن"ماوتسي تونج" حتمية تحالف الصين الشعبية مع الاتحاد السوفييتي آنذاك لمواجهه إمبريالية الغرب، وبناء عليه وقعت الدولتان اتفاقية صداقة وتحالف ودعم متبادل في فبراير/شباط 1950مدتها ثلاثون عاما وموجهة في المقام الأول ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وتبنت الصين المفهوم السوفييتي بشأن القطبية الثنائية للنظام الدولي وجعلت نفسها معتمده بشكل رئيس على المساعدات الاقتصادية والفنية من الاتحاد

(1) **المصدر السابق**، ص36.

(2)Martin L. Lasater, (editor), **the Taiwan Issue**, Boulder, Colorado: Westview Press, 1984.

السوفييتي وبدأت في شن حمله ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي وصفتها بأنها دوله استعمارية بغيضة أو مركز الانحلال العدائي في العالم، فضلا عن الإدانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية [1].

أما بخصوص مرحله الحرب الكورية:

فإنها تركت أثارا بالغة الخطورة عمقت عدم الثقة بين البلدين، وأكدت مخاوف الصين من إستراتيجيه أمريكا في آسيا وأهدافها، وما يخص الصين بالذات وزادت من قوة تيار العداء للصين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو تيار قام على تصور الصين الشعبية بأن لها مخططاً شيطانيا لتحقيق السيطرة العسكرية على الدول الصغيرة المحيطة بها في شمال وجنوب شرق آسيا وعد الصدام العسكري المباشر الذي تم على أرض كوريا بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية أخطر نقطة تحول في الشرق الأقصى على أساس أنه قد أكد البعد العسكري للتهديد الشيوعي [2].

كان الحصار الاقتصادي الأمريكي المضروب حول الصين الشعبية وشبكة الأحلاف المجحفة لنشاطها وحق الفيتو الذي يبقيها خارج هيئة الأمم المتحدة واستعراضات الأسطول السابع في مياه مضيق تايوان، وكلها سلوكيات استفزازية هيأت الظروف الملائمة لقيام محور سوفيتي- صيني، بعد أن أدركت الصين الشعبية وطأة التهديد الأمريكي لأمنها القومي وسلامتها الإقليمية. غير أنه من الملاحظ التطور الذي طرأ على سياستها الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في خلال عقد الستينات من القرن العشرين إذنه تطبيقاً لإستراتيجية الخصومة المزدوجة طبعت السياسة الخارجية الصينية طيلة العقد الستيني بطابع العنف العسكري، ومع إدراك الحشود العسكرية السوفييتية المنتشرة على طول حدودها المشتركة تعاظمت في رؤية مصداقية النظرة اللينينية في شقها المتعلق بالثورة العالمية فخططت لإقامة حلف مضاد للإمبريالية بوجهيها الأمريكي

(1) د. علي سيد النقر، "السياسة الخارجية الصينية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية"، **مصدر سابق ذكره**، ص63.

(2) سمير كرم، "العلاقات الأمريكية الصينية"، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 27، 1972، ص15.

والسوفييتي يعقد لها فيه لواء الزعامة وتكون اليد المعينة لحركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيه [(1)].

المعروف أن جمهوريه الصين الشعبية التي قامت في عام 1949 متبنية الماركيسية اللينينية قامت في بيئة مهيأة لانتشار الفكر الاشتراكي إذ أنها ومنذ بداية القرن العشرين عانت من تدهور الأوضاع على الصعيد الداخلي في مستويات معيشة الفلاحين، فسكان الريف بذلك هم نواة الحركة الاشتراكية وأساس لها في مرحلة تالية، خلافا لفكر الاتحاد السوفييتي الذي كان يعول البروليتاريا الصناعية وليس الفلاحين مما عد أحد أسس الخلاف الأيديولوجي الصيني السوفييتي حول تطبيق الاشتراكية وأسلوب الثورة على ذلك، لاسيما بعد هجوم "خروتشوف" على سياسات "ستالين" عام 1956، فالصين لم تكن لتوافق على ذلك، "وستالين" هو الداعم الأساسي للحزب الشيوعي الصيني، فرأت أن الاتحاد السوفييتي خرج عن المبادئ اللينينية الماركيسية حتى أطلقت عليه الدولة التحريفية إشارة إلى أنه حرف مبادئ "ستالين ولينيين". وما يخص ملامح الاشتراكية الصينية فهي أنها دفعت مبدأ دكتاتورية الشعب الديمقراطية الذي عن- كما شرحه ماوتسي تونج- بديمقراطية الشعب بمختلف فئاته، أما الدكتاتورية فهي ليست موجهه للشعب، وإنما هي موجهةإلى أعداء الشعب داخل الصين وخارجها، فهي ديمقراطية تخدم مصالح الشعب، وديكتاتورية في مواجهة أعداء الثورة [(2)].

كما أنه بوقوع النزاع الأيديولوجي بين الطرفين بحيث أصبح الاتحاد السوفييتي- ليست الولايات المتحدة الأمريكية- الخصم المحوري للصين الشعبية منذ مستهل الستينيات من القرن العشرين بل تفوقت- في رأي الأقطاب الصينيين- الإمبريالية السوفييتية على نظيرتها الأمريكية. فالصين بحكم التاريخ تعرضت لحروب ومشاحنات إقليمية عديدة مع الدول المجاورة لها منها اليابان، والاتحاد السوفييتي، وكوريا، وفيتنام،

---

(1) د. دريه شفيق يسيوني، "المثلث الاستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينيات"، **السياسة الدولية**، العدد 101، يوليو 1990، ص29.

(2) عزه جلال هاشم، "الثقافة السياسية الصينية"، **السياسة الدولية**، العدد 132، ابريل 199، ص83.

وبحكـم الوضـع الجغـرافي حيـث مـساحتها الـضخمة، مـما يجعلهـا مجـاورة جغرافيـا لعـدد كبـير مـن الدول[1].

ومن ثم فقد كان هذا مدخلا للمشاحنات بين الصين وهذه الدول، ولذلك فإن هذا الوضـع شـكل قيدا على السياسة الخارجية الصينية تجاه العالم من زاويـة أن الاسـتقرار الإقليمـي حولهـا مـع الميـل لبنـاء قدراتها الذاتية أصبحتا هدفين متلازمين، وأنهما بمثابة الطريق نحو نمو الدور العالمي للصين فيما بعـد. وفي ضوء ذلك سعت الصين،إلى جانب بناء قدرتها العسكرية الإستراتيجية إلى محاصرة خلافاتها الإقليميـة. ومـع تغيير الأوضاع في داخل كل من الاتحاد الـسوفييتي والـصين الـشعبية في الثمانينـات مـن القـرن العـشرين، بدأت العلاقات بينهما تتحسن، لاسيما وأن الصين كانت تنظر للاتحاد السوفييتي مستعمراً نظـرا لاسـتيلائه على مساحات من أراضي الصين. ومن ثم تسوية الموقف بين الدولتين وتوقيع اتفاقيه للحدود في مايو /أيار عام 1991 تمهيدا لتثبيت دعائم العلاقات بينهما[2].

وتبادلت الدولتان على مستوى القمة الزيارات الرسمية. وقد كان هـذا سـببا لانزعـاج الغـرب، عبر عن ذلك "هنري كيسنجر" وزير الخارجية الأمريكية الأسبق في مقال له بمجله النيوزويك الأمريكية بعنوان "سعيا وراء توازن في آسـيا- رحلـه غورباتـشوف تطـرح عـلى أمريكـا تحـدي إعـادة التفكـير في سياسـتها إزاء المنطقـة" عـبر فيـه عـن قلقـه لزيـارة "غورباتـشوف" للـصين، ونمـو العلاقـات الـصينية السوفييتية، مشيراً إلى أنه"لا يجب النظر إلى زيارة غورباتشوف لبكين على أنهـا درامـا صـارخة حولـت أمريكا إلى متفرج سلبي، بل يجب بالأحرى أن ينظر إليها كتحد يدفعنا إلى التفكـير في دورنـا الأمـريكي الخاص في تشكيل مستقبل آسيا"، ومن ثم فـان البيئـة الإقليميـة والوضـع الجيبـوليتيكي للـصين شـكلا

(1) د. محمد سعد أبو عامود، "العلاقات الأمريكية الصينية" ، **سلسله أوراق أسـيوية**، مركـز الدراسـات الأسـيوية، كليـة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، 1998، ص7.

(2) د. جمال زهران، "العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالميه جديدة"، (مجموعة باحثين)، **العرب ونظـام عـالمي جديد**، ص261.

محدداً لسياستها الخارجية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وجعلاها تعطي الأولوية القصوى لهذه الدائرة المحيطة بها أولا تحقيقا لأمنها الإقليمي [1].

أما سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فقد سعت إلى تحقيق الاحتواء والعزل للصين بعدد من الإجراءات وهي: [2].

- استمرار تقسيم كوريا.
- توقيع معاهده الأمن المتبادل مع اليابان.
- تولي مسئولية الحرب في الهند الصينية بدلاً من فرنسا بعد هزيمة الأخيرة.
- إقامة حلف شرق آسيا.
- استمرار الدوريات التي يقوم بها الأسطول السابع الأمريكي في مضايق تايوان.
- استمرار فرض حظر على إرسال السلع إلى الصين بهدف تقويض تنميتها الاقتصادية والفنية والحد من اتصالات العالم الخارجي بها.

وكانت الولايات المتحدة تأمل وبالأخص "جون فوستر دالاس" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، من وراء هذه الإجراءات والوسائل أن ينهار النظام الشيوعي داخل الصين سلمياً تحت وطأه الصعاب الاقتصادية الداخلية والانعزال عن العالم الخارجي وحرمانه من صوت داخل الأمم المتحدة، واحتمال عدم وجود مساعدات كافية لها من الاتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية[3].

لكن تغييراً جديدا حدث في السياسة الخارجية الصينية في بداية السبعينيات من القرن العشرين، كان سببه خارجياً، أيضا هذه المرة، وهو أن تغير في علاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والذي أدى به إلى أن تغيير من سياستها تجاه المنطقة العربية،إذ اجتاحت القوات السوفيتية تشيكوسلوفاكيا، وأعلن مبدأ "برجنيف" الذي يعطي الاتحاد السوفييتي الحق في التدخل في أية دولة من دول المنظومة الاشتراكية يرى الاتحاد

(1) سعد هجرس، "غورباتشوف يقتحم سور الصين العظيم"، **المنار**، عدد54، يونيو 1989، ص 96-106.

(2) د. علي سيد النقر، "السياسة الخارجية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية"، **مصدر سبق ذكره**، ص64.

(3) **المصدر السابق** ، ص64.

السوفييتي أن نظامها الشيوعي في خطر. هذا الاجتياح وإعلان المبدأ، جعل الحكومة الصينية تخشى أن تكون هي الهدف القادم للاتحاد السوفييتي، ولاسيما أن المناوشات العسكرية على الحدود بينهما كانت في تزايد، وأن الصين بوصفها ليست عضوا في الأمم المتحدة، ولا حليفا للولايات المتحدة الأمريكية، ستكون هدفا سهلاً على قوات الاتحاد السوفييتي لعدم وجود تحالف دولي يقف إلى جانبها في حالة قيام الاتحاد السوفييتي بتحرك ما ضدها [1].

في هذا الإطار مالت الصين الشعبية لأول مرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية، واستغلت الفرصة التي سنحت لها باتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة الجريئة بالتقرب من الصين، عندما قام مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك "هنري كيسنجر" بزيارة للصين سراً في عام 1971 ممهدا للزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نكسون "إلى الصين في فبراير/شباط من عام 1972، تلك الزيارتان أضفتا أبعاداً جديدة على السياسة الخارجية الصينية تمخض من ذلك: [2]

1- بروز أول اعتراف رسمي أمريكي بجمهوريه الصين الشعبية، وإن كانت العلاقات الدبلوماسية لم تنشأ إلا في ديسمبر/ كانون الأول 1978.

2- الاعتراف الأمريكي بأن جمهوريه الصين الشعبية وليست جمهورية الصين في تايوان هي الممثل الرسمي للصين، وصاحبة الحق في الحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن الدولي، الذي كانت جمهورية الصين في تايوان تشغله منذ أكتوبر/تشرين الأول 1949، تزامنت بداية هذه المرحلة مع الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نكستون"، والتي تمثل البدء لتطور العلاقات الأمريكية الصينية في الربع الأخير من القرن العشرين وفي بيان رسمي صدر في نهاية الزيارة أقرت الدولتان بوجود خلافات سياسية في نظمهما الاجتماعي وسياستهما الخارجية إلا أنهما اتفقا في ذلك الوقت على مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها العلاقات فيما بينهما وهي:

(1)Hashim, H. Behbehani (editor), **China's Foreign policy in the Arab world: 1955-75 case studies**, (New Delhi: Academic Foundation, 2010),PP.724-725.

(2) د. علي سيد النقر، "السياسة الخارجية وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 64.

- احترام السياده والاستقلال الاقتصادي لكل الدول.

- الالتزام بعدم الاعتداء على الدول الأخرى.

- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

- تحقيق المنافع المتبادلة والمتساوية.

- التعايش السلمي.

إن السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية عامة والدول النفطية خاصة كانت انعكاسا واضحا للتغير في سياسة الصين، وفي نظرتها وعلاقتها تجاه كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وكان اتجاه السياسة الصينية هو تحقيق الهدفين الآتيين.[1]

1- حماية الصين الشعبية مما يمكن أن يشكله الاتحاد السوفييتي من خطر على نظام الصين السياسي ومنع إمكانية تكرار سيناريو ما حدث لتشيكوسلوفاكيا من أن يحدث ضد نظام الصين.

2- العمل على منع توغل النفوذ السوفييتي في مناطق العالم الأخرى ولاسيما في مناطق العالم الثالث.

ومن أجل تحقيق الهدفين سعت الحكومة الصينية إلى التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، فجاءت سياستها نحو المنطقة العربية سياسة جديدة مختلفة عن السابق، وقائمة على هدف منع النفوذ السوفييتي من أن يتوغل في دول المنطقة العربية،ولا سيما النفطية منها نظراً لأهميتها الاقتصادية والجيوستراتيجية[2].

أمام تراجع دور المتغير الإيديولوجي والأولوية المعطاة لسياسات الأمن الإقليمية ومحدودية الدور المنوط بالقوة العسكرية، انصرف اهتمام القيادات الصينية إلى مشكلات أخرى تؤمن سبل معالجتها فرصا للارتقاء بالصين إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية، وفي عالم تعطي فيه الأولوية لشروط التمييز في ميدان النمو والتنافس الاقتصادي. وفي الواقع فإن المعضلة الاقتصادية مشكلة، ومنذ عام 1949

---

(1) محمد بن هويدن، "المحددات السياسية الخارجية الصينية تجاه منطقه الخليج العربي"، **مصدر سبق ذكره**، ص64.

(2) **المصدر السابق**، ص64.

هاجسا مغلقاً في تفكير قياداتها، وتضافرت جملة عوامل داخلية كمحددات للقدرات والموارد الاقتصادية وتراجع الخطط التنموية، وأخرى خارجية. وللموقفين الأمريكي السوفييتي في أن تبقى الصين ضعيفة داخليا وغير مؤثرة خارجيا [1].

تتبع الصين في سياستها تجاه المنطقة العربية سياسة عدم مناقضة سياسة الولايات المتحدة خلافا لما هو سائد في أوساط النخب العربية حول سياسة صينية منسجمة مع المصالح العربية، يرى بعض المحللين إن الصين ستكون منسجمة مع مصالحها أكثر من انسجامها مع المصالح العربية. ويرى منظروا النظرية الواقعية السياسية في العلاقات الدولية أن الصين لن تتجه إلى إتباع سياسة مناقضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية. ومن وجهة النظر الصينية هناك عدة عوامل تحدد سلوك الصين في المنطقة العربية **العامل الأول** هو ازدياد عمق العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة. **والعامل الثاني** هو وجود عامل الأمن في منطقة غرب الصين التي يوجد بها "المسلمين". ولهؤلاء امتدادات ثقافية ودينية مع شعوب المنطقة ومع شعوب آسيا الوسطى المسلمة. وعلى الرغم من وجود المحددات إلا أن الصين بحسب المحللين الاستراتيجيين الصينيين زالت تفكر في إستراتيجية متكاملة في المنطقة وعلى الرغم من عدم وجود وثيقة تحدد إستراتيجيتها تجاه المنطقة العربية إلا أن المؤشرات الأساسية لهذه الإستراتيجية تبدو جلية من الدور الذي تحتله المنطقة في علاقات الصين السياسية والتجارية مع باقي مناطق دول العالم.[2]

ويتبين مما سبق أن هناك مجموعة من العوامل شكلت فيما بينها ضوابط السياسة الخارجية للصين تجاه العرب، وأسهمت في محدودة هذه العلاقات، وكذلك تطورها البطئ وهذه الضوابط، على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، تعد أيضا محددا للسياسات العربية تجاه الصين مع اختلاف الدرجة والأهداف، فالعرب ليسوا دولة

(1) د. عبد القادر محمد فهمي، "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، مصدر سبق ذكره 2000، ص56.

(2) د. فارس بريزات، "هل الصين تتجه إلى إتباع سياسة مناقضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية"، **مركز السلام للثقافة الدبلوماسية**، (د.ت)، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/019.html

واحدة، ومن ثم تتعدد أهدافهم وتنفرد كل دولة برسم علاقاتها الخارجية، علاوةً على أن هنـاك ارتباطـات بين غالبية الدول العربية والغرب،لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فـإن هـذه الـدول تخـضع في الغالب لضغوط الغرب في جعل العلاقات العربية مع الصين محدودة. ومع ذلك يبقى هامش حركة لهـذه الدول تستطيع في إطاره أن تناور للحصول عـلى الـسلاح وخاصـة تكنولوجيـا الـصواريخ بمـا يعيـد التـوازن المفقود في القوى مع "إسرائيل"، في الوقت نفسه يمكن تـدعيم العلاقـات الاقتـصادية مـع الـصين. والواقـع الحالي لا يعكس الآمال المرجوة، ولكن مجرد التعرف عـلى الـضغوط المفروضـة عـلى حركـه العلاقـات بـين الطرفين العربي والصيني هو السبيل للبحث عن صيغ لتدعيم هذه العلاقات مستقبلاً.

المبحث الثالث

أهداف ومحددات السياسة الخارجية الهندية في المنطقة العربية

تمثل الهند اليـوم بحجمهـا الـسكاني الـضخم واقتـصادها الآخـذ في التوسـع الـسريع، سـادس أكـبر مستهلك للطاقة في العالم وحتى تحافظ الهند على معدل نمو مقداره 6% سـنوياً خـلال العقـدين المقبلـين، ستضطر لزيادة استهلاكها مـن الطاقـة بنحـو 5% سـنوياً. وإذا كانـت تـستورد اليـوم70% مـن إجـمالي مـا تستهلكه من النفط، سيرتفع هذا الرقم في عام 2020 إلى 90% بحسب مؤشرات الاسـتهلاك الحاليـة. ومـن ثم أصبحت الهند فاعلاً أساسياً في أسواق الطاقة العالميـة، ويـسهم طلبهـا المتزايـد عـلى الطاقـة في تحديـد الأسعار العالمية لهذه الموارد الاقتصادية[1].

ينبغي على الهند من أجل تطوير تنميتها الاقتصادية مواجهة مشكلة تأمين ما يكفي مـن الطاقـة. كان الطلب على الطاقة في الماضي القريب قد ارتفع بنـسبة أعـلى مـن نمـو النـاتج المحـلي الإجـمالي.حيـث تستهلك الصناعة حوالي 50% من الطاقة المتوفرة في الهند فيما تستهلك الزراعة حوالي 27%[2].

بدأت بالحصول على أصول في مؤسسات النفط والغـاز الطبيعـي الأجنبيـة وهـي تحـاول أيـضاً تنويع مصادر مستورداتها من النفط، بهـدف ضـمان العـرض. وتـشعر الهنـد بـالقلق مـن أن 65% مـن مستورداتها النفطية تأتي من المنطقة العربية عموماً والخليج بالخصوص، وهي مناطق معرضة لحـدوث انقطاعات في التجهيز منها بسبب عدم الاسـتقرار الـسياسي. وقـد أدى هـذا القلـق بالـشركات النفطيـة الهندية إلى الاستثمار في مشاريع النفط والغاز في بلدان الآسيان مثـل فيتنـام وميانمـار وإندونيـسيا، وفي بلدان وسط آسيا الوسطى مثل كازخستان، وفي المناطق الروسـية مثـل سـخالين، وفي البلـدان الأفريقيـة

---

(1) بيتراسأوستريفيشيون وجون بوزمان، "اقتصاد الهند الدور والمستقبل في نظام عالمي جديـد"، في (مجموعـة بـاحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص101.

(2) ديتمررووذرموند، **الهند نهضة عملاق آسيوي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص209.

مثل السودان ونيجيريا والجزائر، وفي بلدان أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا، فضلاً عن دول الخليج العربي والشرق الأوسط مثل إيران وسوريا واليمن [1].

وللهند علاقات بدول المنطقة العربية وبالأخص دول الخليج العربي، حيث تشكل جزءاً من محيطها الأمني، وأي تطورات تشهدها المنطقة ستؤثر مباشرة في مصالح الهند الإستراتيجية والأمنية. وتعد المنطقة المصدر الرئيس لتلبية احتياجاتها من النفط الخام والتي تحصل منها على أكثر من ثلثي الواردات سنوياً. وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، ستزداد واردات الهند من المنطقة بزيادة احتياجاتها إلى الطاقة طوال السنين المقبلة، ولذلك يعد أمن منشأت الخليج العربي النفطية والممرات البحرية في المنطقة عنصراً حاسماً في مصالح الهند الخاصة بأمن الطاقة طويل الأمد، فضلاً عن أن المنطقة تعد شريكاً اقتصادياً رئيساً للهند وسوقاً لسلعها، وشريكاً في مشروعات مشتركة وفي نقل التقنية، فضلاً عن كونها مصدراً رئيساً للحوالات المالية الواردة من الجالية الهندية المقيمة في المنطقة العربية والمركزة في منطقة الخليج العربي [2].

يدور جلّ ما تهتم بهالسياسة الخارجية لهندية الجديدة في إطار مصالحها في المنطقة العربية حول المحاورالآتية[3]:

أولاً: استمرار الحصول على النفط الخام والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة وبشروط دفع أفضل ميسرة. وترى الهند أن أوضاع المنطقة ستتحسن لصالحها في المستقبل؛ فترى أن "تحرر" الولايات المتحدة الأمريكية من الحاجة الماسة لنفط المنطقة بسبب التوسع في الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي سيخلق وضعًا جيوسياسيًا جديدًا في المنطقة، جاء

---

(1) نان لي، "الجغرافية السياسية وقوى السوق: العواقب السياسية المحدودية الإمدادات"، في (مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره**، ص 147.

(2) تلميذ احمد، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، في (مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره**، ص406.

(3) د. ظفر الإسلام خان،"الهند وإستراتيجيتها للطاقة في الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2 مايو 2013، على شبكة المعلومات (الانترنيت) وعلى الرابط:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/201352104551345517.htm

هذا على لسان "شيو شانكار مينون" مستشار الأمن القومي الهندي خلال خطبة ألقاها في آب/اغسطس من العام 2012، أمام المجلس الهندي للطاقة والبيئة والماء. وقال مينون"الشرق الأوسط الآن أقل أهمية بالنسبة لمصادر الطاقة، وقد سهّل هذا للعالم أن يتحمل الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط. فأزمة الطاقة التي تنبأوا بها عند تفجر ما يسمى بـ "الربيع العربي" والركود بسبب أزمة البرنامج النووي الإيراني لم تتحقق، بل الحقيقة هي أنه لو تم تجميع كل مصادر الطاقة في العالم اليوم فسيشهد العالم وفرة كالتي شهدها في الثمانينات".

ثانيًا: تبحث الهند دومًا عن إمكانيات المشاركة في التنقيب والحصول على امتيازات كما هي الحال في العراق وليبيا والسودان إلا أن هذه الجهود تقابَل بمعارضة أميركية.

ثالثًا: تهدف السياسة الهندية إلى تأمين الأسواق العربية للبضائع الهندية إذ تعتبر البلاد العربية وخصوصًا الخليج العربي في مقدمة مستوردي البضائع الهندية من مختلف الأنواع.

رابعًا: ترى الهند أن من أولوياتها رعاية وحماية مصالح العاملين الهنود في المنطقة العربية؛ فالهند حريصة على أن تستمر دول المنطقة وخصوصًا دول الخليج في توفير العمل لملايين من الهنود مما يعد أكبر مصدر للعملة الصعبة في الهند والذي يتحقق بدون أية كلفة سياسية أو اقتصادية أو غيرها، إذ لا يطالب هؤلاء العمال بأية حقوق ومزايا خاصة داخل الهند لقاء هذه الخدمة المجانية.

ويمكن رصد الأهداف الهندية بشيء من التفصيل وعلى النحوالآتي:

المطلب الأول: الأهداف

1- **تأمين الطاقة:**

من المعروف تماماً أن منطقة الشرق الأوسط تزخر بموارد الطاقة، وأن المنطقة ستبقى مهمة بالنسبة إلى نمو الإمداد العالمي من الطاقة في المستقبل المنظور. والأرقام مألوفة للجميع فالمنطقة تحتوي على 60% من احتياطيات النفط العالمية الإجمالية، وهناك ست دول خليجية تعد من بين سبعة بلدان تمتلك أضخم الاحتياطيات النفطية في العالم. واحتياطيات الغاز المثبتة في المنطقة وصلت إلى 73 تريليون متر مكعب مع نهاية 2005

أي بنسبة 40% من الاحتياطيات العالمية، ولدى دولتين فقط إيران وقطر ما يصل إلى 30% من هذه الاحتياطيات[1].

وتلبي المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة ثلثي حاجة الهند من النفط. وتعد السعودية كبرى مزودي الهند بالنفط الخام، حيث تلبي25% من احتياجاتها السنوية. وبعدَ الزيارة التي قام بها الملك "عبدالله بن عبدالعزيز" إلى الهند في شهر يناير/ كانون الثاني 2006، وأثمرت الزيارة على تحويل علاقاتهما التجارية إلى شراكة إستراتيجية في مجال الطاقة، وعلى اعتبار أن السعودية منتج رئيس للنفط في العالم والهند مستورد رئيس للهيدروكربونات، فإن البلدان "أكدا أهمية استقرار سوق النفط لمصلحة الاقتصاد العالمي". وقد أثنى الجانب الهندي على السعودية كـ "مصدر موثوق للإمدادات النفطية يعتمد عليه في الأسواق العالمية عموماً، وسوقها بشكل خاص [2].

ومع الركود الذي شهدته عمليات استكشاف النفط محلياً، أبدت الهند اهتماماً متزايداً في الوصول إلى موارد الطاقة التي تقع خارج البلاد. وخلال المدة من 2004-2005، كانت المصادر الخمسة الأولى لواردات الهند من النفط هي السعودية 25%، ونيجيريا 15،7%، والكويت 11،9%، وإيران 10%، والعراق 8،6% [3].

وحجم الواردات الهندية من النفط قفزت من 500 ألف برميل يومياً إلى 3،1 مليون بحلول عام 2004 أو من 42% إلى 62% من الاستهلاك الإجمالي. ويأتي نصف وارداتها النفطية الحالية تقريباً من الشرق الأوسط وتحديداً المنطقة العربية، وسينمو هذا الاعتماد على الاستيراد على مر الزمن. ومن المحتمل أن يصبح تصاعد طلبها على النفط من بين الأسرع في العالم، لينمو المعدل 4% تقريباً سنوياً حتى عام 2025. وبربط هذا النمو مع ثبات الإنتاج النفطي أو تناقصه يعني ذلك أن الواردات ستشكل 85% من

---

(1) سعيد ناشط، "الاعتماد على موارد الطاقة في الشرق الأوسط: العلاقات بين المنتجين في الخليج العربي والمستهلكين الناشئين"، في (مجموعة باحثين) الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية، التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره**، ص211.

(2) تلميذ احمد، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، **مصدر السابق**، ص381.

(3) شايتيج باجبابي، "البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة وشركات النفط الوطنية"، **المصدر السابق**، ص105.

الطلب الإجمالي على النفط مع عام 2025، سيأتي جلها من الشرق الأوسط وبالتحديد المنطقة العربية، أما الكمية المتبقية فمن آسيا الوسطى وأفريقيا[1].

إن استقرار المنطقة العربية من أولويات السياسة الهندية لما لها من مصالح اقتصادية كبيرة ولوجود عمالة هندية في المنطقة، لاسيما الخليجية منها. والهند يهمها استقرار المنطقة حفاظا على تدفق النفط إليها. هذا ما جاء به مستشار القومي الهندي "شيفشانيكار مينون" في كلمة ألقاها في المؤتمر الأمني الآسيوي الخامس عشر الذي ينظمه معهد الدراسات الدفاعية والإستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الهندية "إن التبادل التجاري بين الهند وهذه الدول تخطى 165 مليار دولار سنويا، فضلاً عن استيرادها أكثر من 65% من احتياجاتنا من الغاز والنفط من غرب آسيا... لا يوجد منطقة تعتمد الهند على أمنها مثل غرب آسيا وهذا لا يعد شيئا جديدا" [2].

إن تلبية الطلب المتزايد للطاقة يمثل تحدياً كبيراً يواجه حكام الهند باستمرار، فقد ارتفع الطلب على استيراد النفط الخام من 40% من احتياجاتها عام 1990 إلى 70% عام 2011. وتم استيراد نحو 65 % منه من المنطقة العربية وإيران في عام 2012، وتشير التقديرات إنه في عام 2035 ستستورد نحو 91% من احتياجاتها من الطاقة من الخارج وسيكون جزء كبير منه من المنطقة العربية. وفي سياق سعيها هذا أبرمت عقوداً قصيرة الأمد وطويلة الأمد على المستوى الحكومي والشركات الخاصة، وذلك ضمانا للحصول على أفضل الأسعار في سوق متقلب، ورغم هذا القدر الكبير من الاعتماد على نفط

---

(1) ميكال هير برج، "مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية: المنظور الأمريكي"، **المصدر السابق**، ص505.

(2) **msn Egypt**، "مستشار الأمن القومي الهندي: لا يوجد منطقة تعتمد الهند على أمنها مثل غرب أسيا"، 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: .http://arabic.arabia.msn.com/egypt-news/4656048

المنطقة لتوفير مادة حيوية وإستراتيجية، لا توجد سياسة واضحة للهند تجاه هذه المنطقة سياسياً أو اقتصادياً أو حتى ما يتعلق بقطاع النفط والغاز الطبيعي[1].

2- الاستثمارات:

استناداً إلى وزارة التجارة الأمريكية تحقق في الهند أعلى عائد للاستثمارات الأجنبية وتبلغ نسبته 3،19%، وتليها الصين بنسبة 7،14%، فتايلاند بنسبة 13%. وفي أغسطس/ آب 2005 قال "دانييل شيخان" النائب الأقدم لرئيس مؤسسة سيسكو سيستمز Cisco systems INC لشؤون التطوير المؤسساتي لمجلة Business weekly "لقد انتقلنا إلى الهند لاعتبارات تتعلق بالكلفة وبقينا فيها لاعتبارات تتعلق بالنوعية والآن نستثمر في الابتكار"[2].

وبالنظر إلى دراسة كانت الأولى من نوعها في الهند، أخذت وثيقة سياسة الطاقة المتكاملة Integrated Energy Policy، التي نشرتها هيئة التخطيط في أغسطس/ آب 2006 نظرة شمولية على احتياجات الهند من الطاقة اللازمة لتلبية أدنى معدل للنمو، ألا وهو 8% سنوياً حتى عامي 2031-2032، أي حتى نهاية الخطة الخمسية الخامسة عشرة. وقد نوهت هيئة التخطيط إلى أنه نظراً لالتزام البلاد بالقضاء على الفقر وتمكين الشعب من التعليم والصحة، لابد لتحقيق هذه الأهداف من إحراز معدل نمو متسارع يقارب 8% سنوياً على مدى السنوات الخمسة والعشرين المقبلة [3].

ومع اشتداد جهود الاستكشاف في الهند، تتبع الشركات النفطية سياسة نشيطة تهدف إلى الحصول على ممتلكات عالمية. فقد حققت هيئة النفط والغاز الطبيعي في ديش المحدودة ONGC Videsh Limited (OVL) حضوراً في 15 دولة من بينها روسيا

---

(1) د. ظفر الإسلام خان، "الهند وستراتيجتها للطاقة في الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات**،2013/5/2، على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)، على الرابط:http://studies.aljazeera.net

(2) سي. إم. بهانداري، "الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعماً لنمو إقتصادي ضخم"، في (مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره** ، ص365.

(3) تلميذ احمد، "التنافس على موارد الطاقة المنظور الهندي، **المصدر السابق**، ص377.

والسودان وكولومبيا والبرازيل. وتهدف شركة أوفل إلى الحصول على 20 مليون طن متري في السنة من إنتاج النفط وإنتاج الغاز المكافئ للنفط عام 2020، ولكن هناك جهوداً تبذل لتحقيق هذا الهدف قبل ذلك التاريخ. لقد أنتجت شركة أوفل نحو 62،6 ملايين طن متري من النفط والغاز المكافئ خلال عام 2005-2006 من حقولها في السودان وفيتنام وروسيا [1].

وللتطور الحاصل في الهند ولتأمين المواد اللازمة لإدامة عملية الإنتاج أخذت الهند تبحث عن مناطق أخرى في العالم لتأمين المواد وفتح أسواق جديدة في العالم، ومن المناطق الأكثر جذباً للاستثمارات الهندية هي المنطقة العربية.

ومنذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين، حظيت نقاط قوة الهند السياسية والاقتصادية باعتراف متزايد، وذلك بفضل تعزيز الهند نظامها الديمقراطي المتعدد الثقافات ومعدلات نموها العالي، وقاعدتها التقنية الراسخة، مما أسهم في إقناع دول المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، بأن الهند جاهزة لتؤدي دوراً إقليمياً ودولياً أيضاً في الميدان الاقتصادي والتقني. وجعلت هذه المفاهيم وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي يوجهون دعوة للهند لتكون شريكاً رابعاً في الحوار بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوربي، واليابان. وعقب ذلك، عُقِد المؤتمر الصناعي الخليجي- الهندي في مومباي في فبراير/ شباط 2004، الذي اتفق فيه وزراء التجارة والصناعة الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ووزير التجارة والصناعة الهندي، على تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال إعلان مومباي، ومن جانب آخر ارتبطت الهند بالدول الخليجية لتنفيذ مشروعات مشتركة عالية القيمة، على غرار مشروع الأسمدة بين عُمان والهند بقيمة مليار دولار، والاتفاقية مع قطر لشراء الغاز الطبيعي المسال على مدى 25 عاماً. فضلاً عن هذه العقود الضخمة، كثفت الشركات الهندية حضورها الاقتصادي البارز في المنطقة من خلال تعزيز النشاط التجاري من المشروعات المشتركة في

(1) سي. ام. بهانداري، "الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعماً لنمو إقتصاد ضخم:، **المصدر السابق**، ص272.

مجال الإنتاج الصناعي والاستثمارات وتقنية المعلومات والهندسة والخدمات الإدارية والمحاسبة [1].

وأسهمت سياساتها بتوسع حجم التبادل التجاري وجذب اهتمام المستثمرين العرب ولاسيما من منطقة الخليج العربي التي يعمل بها الملايين من العمال الهنود، وقد وصلت الاستثمارات الخليجية المباشرة في الهند إلى نحو حوالي 42،49 مليون دولار في عام 1999 من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالهند البالغة 6،2 مليار دولار في العام ذاته، إذ تحل الاستثمارات الأوربية بـ 33% من الحجم الكلي للاستثمارات الأجنبية [2].

والمشروع العُماني الهندي الذي بدأ العمل به في 14 فبراير/ شباط عام 2000 لإنتاج الأسمدة، بطاقة إنتاجية قدره 45،1 مليون طن سنوياً 335 ألف طن من الأمونيا سنوياً، وتمتلك عُمان 50% من أسهم المشروع. ومن الجدير بالذكر أن عُمان تستثمر في مشروع معمل تكرير النفط في ولاية "مادهيا براديش". وتجارة الهند مع الإمارات تبلغ 3 مليارات دولار سنوياً. وفي 3 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2000 أبرم بنك المشرق الإماراتي اتفاق قرض لتأمين 50 مليون دولار لصالح مؤسسة التمويل الصناعي الهندي وذلك لتمويل المشروعات الصناعية في الهند بحد أقصى 5،1 مليون دولار لكل مشروع. وفي 18 أكتوبر عام 2000[3]. حيث بلغ إجمالي الميزان التجاري بين دول المجلس والهند29،8 مليار دولار في عام 2005 [4].

والاستثمارات الهندية ليست مقتصرة على منطقة الخليج العربي بل شمل مصر، توجد فيها استثمارات بين الجانبين، حيث صرح سفير الهند لدى مصر 2000/11/13.

---

(1) تلميذ احمد، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، **المصدر السابق**، ص207.

(2) رقية علي عبود الوكيل، **السياسة الخارجية الهندية ما بعد الحرب الباردة دراسة في دور المعارضة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص158.

(3) د. محمد السيد سليم، "العرب والقوى الآسيوية الكبرى"، **مصدر سبق ذكره**، ص172.

(4) خالد نايف الهباس، "العلاقات الخليجية- الهندية، رؤية إستراتيجية"، في(مجموعه باحثين)،الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص178.

إن إجمالي استثمارات الهند في مصر تصل إلى 330 مليون دولار، وأن الهند تأتي في المركز الثاني عشر في قائمة أكبر الدول الأجنبية المستثمرة في مصر[1].

ولتعزيز التعاون في مجال الاستثمار بين الهند والدول العربية أقام منتدى التعاون الاقتصادي العربي الهندي للتعاون مع معهد الدراسات الإستراتيجية لتنظيم المؤتمر الدولي الأول تحت شعار العلاقات العربية الهندية شركاء في التنمية، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2006 في نيودلهي وتحدث أمين منتدى التعاون العربي الهندي "تشوار وفخرو "إلى "أن الهند والعالم العربي يمتلكان إمكانيات مشتركة هائلة لاستغلال الفرص الاستثمارية والتجارية بينهما، في العالم يشكل أحد أهم الأقطاب التجارية الأساسية للهند. كما أن العالم العربي والهند لديهما مصالح مشتركة في العديد من القطاعات التجارية والاستثمارية [2].

إذ قدر "سوامينا ثان" سفير الهند لدى مصر حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين بـ 3 مليارات دولار، وأشار إلى أن الاستثمارات الهندية في مصر تبلغ نحو 5،2 مليار دولار موزعة ما بين 45 مشروعا هنديا في العديد من المجالات وفي مختلف محافظات مصر، وأن هناك 40 شركة هندية تعمل في مصر ليصل حجم استثماراتها 5،1 مليار دولار[3].

وتعد من أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية اذ تصل الاستثمارات فى سبع دول عربية هي (الأردن والإمارات وسعودية وليبيا ومصر والسودان واليمن)، إلى 4 مليارات دولار، وتتطلع إلى زيادة حجم شركاتها الاستثمارية مع الدول العربية، لاسيما أن للهند شراكات ناجحة مع الإمارات التي تعد الشريك الأول والسعودية تاتي **ثانيا** وقطر تأتي **ثالثا** أما الكويت فتأتي **رابعا**، وتصل استثمارات الهند في مصر عام 2008 إلى

(1) د. محمد السيد سليم، "العرب والقوى الآسيوية الكبرى"، **مصدر سبق ذكره**، ص173.

(2) **صحيفة الوسط البحرينية**، "في لقاء امين منتدى التعاون العربي الهندي"، العدد 1990، 17 فبراير 2008، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط:

www.alwasatnews.com1199/news/read/2784411.htm.

(3) **النشرة الالكترونية افق مؤسسة الفكر العربي**، "العرب والهند: ذهبت السياسة جاء الاقتصاد"، **مصدر سبق ذكره.**

5 مليارات دولار، وتمتلك العديد من المحفزات للمستثمرين العرب وتأمل أيضا في المزيد من التعاون مع القطاع الخاص في العالم العربي، والاستثمار في مجال العمل المصرفي والتنمية البشرية[1].

وتبلغ قيمة الاستثمارات المباشرة في الدول العربية مستويات مرتفعة مع الإشارة إلى أن الإمارات هي أكبر المستثمرين من المدة من ابريل/ نيسان عام 2000 إلى سبتمبر/ أيلول عام 2010، ارتفع إجمالي الاستثمارات الإماراتية في الهند إلى 18 مليار دولار تمثل هذه القيمة 6،80% من مجموع استثمارات دول المنطقة العربية في الهند و1،5 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الهند[2].

3- العمالة الهندية في المنطقة العربية:

ثمّة ما يزيد عن 25 مليون من أصل هندي ينتشرون في كافة أرجاء العالم كافة، وبشكل خاص في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة والمنطقة العربية وخصوصاً الخليجية منها. وتسهم العمالة الهندية في الخارج في تقدم الدول التي يعملون فيها بنفس القدر الذي تسهم فيه بدعم الوطن الأم عند المستويين الاقتصادي والثقافي، في بعض البلاد التي هاجروا إليها شارك الهنود بفاعلية في الحياة السياسية، ووصل بعضهم إلى مستويات عالية في حكم البلاد التي أقاموا فيها. ويمثل الهنود العاملين في الخارج أو ما يعرف اصطلاحاً بالهنود غير المقيمين "NR1" أهمية كبيرة للهند، الأمر الذي تم تقديره مؤخراً من خلال تشكيل وزارة شؤون الهجرة، وهدفت هذه الخطوة إلى الحفاظ على قدر من التواصل بين الهنود المهاجرين ووطنهم، وفي سبيل ذلك تم تقديم عدة تسهيلات وحوافز هدفت إلى تشجيعهم على الاستثمار في مجال البنية الأساسية الصناعية كي يتمكنوا من الإسهام في مستقبل الهند، لا أن يشعروا أنهم غرباء عن وطنهم [3].

---

(1) د. احمد البرصان، "حجم التبادل التجاري العربي الهندي"، **صحيفة الاقتصادية**، العدد، 6046،1/5/ 2010 على شبكة المعلومات (الإنترنت)، وعلى الرابط:

http://www.aleqt.com/2010/05/01/article_387907.print

(2) ملخص تنفيذي: "اثر كل من الصين والهند المتزايد في منطقة الشرق الأوسط"، مصدر سبق ذكره.

(3) زوشماراماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج ذراع جديد للنمو الاقتصادي"، في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص111.

وتمثل العمالة الهندية في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة عنصراً مهماً داعماً للعلاقات بين الطرفين، حيث يوجد حوالي أربعة ملايين ونصف عامل هندي في المنطقة العربية، منهم ثلاثة ملايين في دول مجلس التعاون الخليجي، هذا وفقاً للإحصاءات الهندية في الكتاب السنوي لوزارة الخارجية أما تقديرات الدول الخليجية فإن عدد العمالة الوافدة تصل إلى عشرة ملايين نسمة من 38 مليون نسمة إجمالي السكان، أي حوالي 36% من سكان هذه الدول منهم 70% من الهند، مما يعني أن العمالة الهندية في هذه الدول لا تقل عن ستة ملايين عامل. ويزيد من أهمية العمالة الآسيوية التي معظمها عمالة هندية، أنها تتركز في القطاع الخاص والمجالات الاقتصادية[1].

قد يظن المرء خلال مراجعته لإحصائيات هجرة العمالة الهندية في الخارج أن الإسهام الأكبر للاقتصاد الهندي يأتي من العمالة الماهرة المتعلمة التي تشكل النسبة الأكبر بين الجالية الهندية في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الحقيقة تخالف الظن، فالمكاسب المالية الأكبر التي تجنيها الهند من مهاجريها في الخارج تأتي في المقام الأول من العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في دول الخليج العربي ممن يرسلون تحويلات هائلة إلى وطنهم [2]وقد تبين من بعض الإحصائيات في عام 2005 أن عدد الهنود العاملين في منطقة الخليج العربي يقدر عددهم بخمسة ملايين عامل، وتقدر تحويلاتهم المالية إلى الهند بثمانية عشر مليار دولار سنوياً [3].

وهجرة هذه العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة توجهت إلى دول الخليج العربي بعدَ ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات من القرن العشرين، وما تبع ذلك من إزدهار اقتصادي، وبصفة خاصة في الإمارات والكويت والسعودية، وهناك أدى المهاجرون الهنود دوراً بارزاً في حل مشكلة نقص العمالة وينتمي 70% من هذه العمالة إلى فئة

---

(1) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات الهندية.. من التقارب إلى الحياد"، **مصدر سبق ذكره**.

(2) **المصدر السابق**،ص103.

(3) خالد نايف الهباس، "العلاقات الخليجية- الهندية رؤية إستراتيجية"،في(مجموعه باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود،**مصدر سبق ذكره**، ص178.

العمالـة غـير المـاهرة أو نـصف المـاهرة، أمـا النـسبة الباقيـة فتـشمل المختـصين مـن الأطبـاء والمهندسـين والمعماريين وموظفي البنوك والمحاسبين [1].

ولوجود عدد كبير من القوى العاملة في المنطقة العربية وخصوصاً الخليجية والتي تقدر نسبتها في منطقة الخليج العربي 70% تقريباً مكونة من الوافدين و70% منهم عمالة آسيوية. وقد شـكلت الحـولات المالية لبعض الدول الآسيوية الكبرى ومنها الهند موضوع الدراسة- التي تزود دول المنطقة بالعمالة. جـزءاً كبيراً من حسابها الجاري. وقد أصبحت شروط العمل لهؤلاء العمال مظهراً جلياً من مظاهر العلاقـات بـين وطنهم والدول المضيفة، وهي بحاجة إلى معالجة وافية ضمن إطار تنمية العلاقات الإسـتراتيجية بـين دول المنطقة والهند [2].

وتعيش العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في المنطقة ظروفاً صعبة. ولهذا عقدت الهند إتفاقيـات مع الحكومات التي يعمل بها العمال الهنود، ومن هذه الاتفاقيات عقدت الهند مع بعض الـدول العربيـة بشأن حقوق العمال مع كل من الأردن وقطر في ثمانينيات القرن العشرين، وفي أعقاب تشكيل وزارة شئون الهجرة عام 2004. وتم توقيـع مثـل هـذه المـذكرات مـع الإمـارات والكويـت في عـامي 2006-2007 عـلى التوالي. كما تم توقيع على بروتوكول إضافي بشأن العمالة الهندية مع قطر في نوفمبر/ تـشرين الثـاني 2007 لتلبية الحاجات المشتركة. وفي عام 2008 تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع سلطة عُمان، وهنـاك مـذكرة متشابهة أخرى تعد صياغتها مع البحرين، كما تبذل جهود أخرى للتفاوض بشأن توقيع مذكرة تفاهم مـع المملكة العربية السعودية واليمن [3].

---

(1) زوشماراماتشاندران، "الهنود العاملون في الخارج ذراع جديد للنمو الاقتصادي"،في (مجموعة باحثين)، الهنـد عوامـل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص114.

(2) عدنان شهاب الدين، "الطاقة والعلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآسـيا والولايـات المتحدة الأمريكية: عملية توازن تنطوي على التحدي"، في (مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكيـة التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره**، ص189.

(3) زوشما راما تشاندران، "الهنود العاملين في الخارج ذراع جديد للنمو الاقتصادي" في (مجموعة باحثين)، الهند عوامـل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص116.

وبحسب تقرير للبنك الدولي، تتصدر الهند دول العالم في حجم تحويلات المغتربين. وفي التقرير الذي يحمل عنوان "الكتاب الإحصائي للهجرة والتحويلات المالية من الخارج لعام 2008"[(1)].

ومن الأهداف الغير معلنة للعمالة الهندية في الخليج العربي، هوَ استغلال "إسرائيل" لتلك العمالة المتواجدة بأعداد كبيرة في المنطقة لتحقيق أهدافها، سواء بتجنيدهم لأغراض تجسسية، أو دفعهم للقيام ببعض أعمال العنف والشغب [(2)].

كما أن وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة إلى المنطقة تشكل ضغطاً على البنية التحتية لتلك الدول. وضغطاً على البيئة الطبيعية كذلك متمثلاً في الموارد المائية، والتي تعاني منها أساساً هذه الدول، وهذه المجموعات الكبيرة من العمالة لاسيما الآسيوية منها تمثل وسيلة قابلة للتحرك من قِبل منظمات خارجية، ففي أكتوبر/ تشرين الأول 2007 قام أكثر من أربعة آلاف عامل بغلق الطريق وإلقاء الحجارة على أفراد الشرطة وكذلك إضراب عشرة آلاف عامل عن العمل حدثت هذه الأعمال في جبل علي والقصيص في دبي، وقد وصف وزير العمل آنذاك د. علي الكعبي ما حصل "بأنه سلوك غير حضاري وأنه تجاوز الخط الأحمر، مشيراً أنهم كانوا يعبثون بالأمن العام ومعرضين سلامة السكان للخطر"[(3)].

فالإحصائيات بعدد الهنود العاملين في المنطقة العربية غير معروف والعدد متذبذب وذلك لأنه لا توجد أرقام حقيقية للأعداد لان الكثير منهم مهاجرون غير رسميين، وأكدت إحدى الدراسات التي أجراها الدكتور منصور الجمري عن الجاليات غير عربية في دول مجلس التعاون الخليجي"الجالية الهندية نموذجا" ذكر فيها أن هناك 6 ملايين هندي يعيشون ويعملون في دول مجلس التعاون الخليج العربية "2،5 مليون في السعودية و2

---

(1) **المصدر السابق**، ص123.

(2) أشرف سعد العيسوي، "الأبعاد الأمنية للعلاقات الخليجية الهندية"، **شؤون خليجية**، العدد27، خريف2001، ص80.

(3) فاطمة أحمد سيف الشاعر، **القضايا الأمنية الآسيوية الجديدة منذ نهاية الحرب الباردة وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص67.

مليون في الإمارات و350 ألف في البحرين"، وأن هؤلاء يرسلون تحويلاتهم المالية التي تقدر بـــ 40 مليار دولار[1].

ومن أهداف الهند تجاه المنطقة العربية هو توفير فرص عمل للمواطن الهندي خارج بلده، وهذا بالمؤكد يعود بمردود مالي من تحويلات المواطنين العاملين في الخارج ويتركز العدد الأكبر للجالية الهندية في منطقة الخليج العربي وتحديدا مجلس التعاون لدول الخليج العربية الغنية بالموارد وقلة الأيدي العاملة الوطنية لهذه البلدان، مما جعلها تتجه إلى استقدام عمالة من آسيا وجلها من الهند.

المطلب الثاني :المحددات

تعود العلاقات بين الهند والعرب بجذورها إلى عصر ما قبل التاريخ حيث قامت بينهما حركة تبادل تجاري وثقافي، والعلاقات العربية الهندية تميزت بعدد من السمات أولها اقتراب المسافة الحضارية بين المنطقتين إذ أصبح كل منهما يمثل عمقا حضاريا للآخر، فتأثر العرب منذ قديم الزمان بالحضارة الهندية حيث تاجروا معها، ومن خلال التجارة جاءت الثقافة، وبالمثل فقد تأثرت الهند بالحضارة الإسلامية التي قامت بأدواراً عده، وأثناء ذلك تركت آثارا أصبحت خالدة، وأصبحت الثقافة الهندية مختلطة اختلاطا وثيقا بالحضارة العربية الإسلامية. وثانيها إن عدم التجاور الجغرافي بين العرب والهند جعل العلاقات بين الطرفين خالية من المشاكل الجغرافية ومنازعات الحدود وحساسيتها. وثالثها إن العصر الحديث أي القرنين التاسع عشر والعشرين شهد وحدة نضالية عربية هندية إذ سيطر على الطرفين الاستعمار الأوربي وبخاصة الاستعمار البريطاني، وترتب على ذلك أن المشاعر الوطنية تشابهت بين المنطقتين وعبر زعماؤهما عن المساندة المتبادلة[2].

1- المحددات الداخلية:

---

(1) د. منصور الجمري، "الجالية الغير عربية في دول مجلس التعاون: الحالة الهندية نموذجاً"، **مركز الخليج لسياسات التمنية**، 2013/11/18، على شبكة المعلومات الدولية على الرابط: http://www.gulfpolitiicies.com

(2) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية- الهندية.. من التقارب إلى الحياد"، **مصدر سبق ذكره**.

يقوم النظام السياسي الهندي على التعددية والتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات، وبحكم أنه نظام برلماني تكون فيه الحكومة مسئولة أمام البرلمان الذي يملك سلطة سحب الثقة منها، فإن سياسة الهند الخارجية لا ينفرد شخص واحد بصنعها، وإنما هي حصيلة تفاعل مؤسسات النظام السياسي الهندي وفي مقدمتها الحكومة والبرلمان والأحزاب والصحافة وجماعات المصالح في مجتمع ديمقراطي يعد أكبر ديمقراطية في العالم، الأمر الذي يضمن عقلانية السياسة الخارجية وقيامها على تحقيق المصالح القومية للبلاد. على أن هذا لا ينفي دور الزعامات الكاريزمية مثل "نهرو" وابنته "إنديرا غاندي" في صنع السياسة الخارجية في ظل سيطرة حزب المؤتمر على الحكومة والبرلمان، على خلاف الوضع بعد رحيلهما وضعف حزب المؤتمر وصعود حزب "بهارتياجاناتا" الهندوسي اليمني المتطرف ليسيطر على عملية صنع القرار منذ عام 1998، فضلا عن المحددات الداخلية وذلك للعدد الكبير للمسلمين في الهند خاصة في إقليم كشمير الذي يطالب سكانه بالانفصال عنها، الأمر الذي جعل الحكومة تتمسك بمبدأ رفض قيام دولة على أساس ديني وهو ما وضح في موقفها الرافض لقيام دولة يهودية خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، فهي في هذا الموقف كانت-إلى حد كبير- تدافع عن موقفها الرافض لمطالب المسلمين في إقليم كشمير [1].

ومن المحددات الداخلية وجود الإسلام في الهند، فالمكون المجتمعي في هذا البلد وجود عدد من الأديان فيه، إذ يوجد إلى جانب الهندوسية الإسلام وديانات أخرى، ويشكل المسلمون نسبة 12،5% من إجمالي السكان في الهند ويتراوح عددهم بين 165-170 مليون وهو رقم يجعلهم يمثلون من حيث الأعداد المطلقة حجما يعادل تقريبا نصف إجمالي سكان الوطن العربي، وهذا الرقم يجعل صانع القرار السياسي الهندي من أحد أهداف سياسته الخارجية تجاه المنطقة العربية ويعده عامل اقتراب من المنطقة. ومن المحددات الداخلية أيضا توجه نحو أربعة ملايين ونصف عامل هندي إلى المنطقة يعدون مصدراً مهماً للنقد الأجنبي. وتحصل أيضا على ربع وارداتها من النفط من المنطقة العربية وإجمالاً، يجب عليها أن توازن علاقاتها المتنامية مع "إسرائيل" دون أن تضحي

(1) د. احمد فارس عبد المنعم، "الهند والقضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره** ، ص138.

بمصالحها الجوهرية في المنطقة، الأمر الذي يجعل أحد أهداف سياستها الخارجية هو المحافظة على السلام والهدوء والاستقرار في المنطقة تحقيقاً لمصالحها [1].

2- **المحددات الخارجية:**

يمكن القول إن أهم المحددات الخارجية هي طبيعة النظام الدولي وطبيعة العلاقات العربية- الباكستانية، والمحدد الثالث فهو طبيعة العلاقات الإسرائيلية- الهندية.

أ- تطورات النظام الدولي:

أول المحددات الخارجية يتمثل في طبيعة هيكل النظام الدولي السائد أي أن تحليل موضوعي للعلاقات العربية الهندية لابد أن يأخذ في الحسبان نقطتين مهمتين: الأولى تتعلق بطبيعة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أما النقطة الثانية فتدور حول الأهمية الواضحة والمتعاظمة للمنطقة من الناحيتين الجيوسياسية والاقتصادية، سواء فيما يخص القوى العالمية الكبرى أو القوى العالمية الناشئة. فبعد الحرب العالمية الثانية كان النظام الدولي ثنائي القطبية. ونتج عن ذلك نظام أحلاف انقسم العالم بموجبه إلى معسكرين شرقي وغربي، فيما ارتأت غالبية الدول النامية عدم الدخول في هذا السباق الدولي المحموم من أجل القوة، وفضلت البقاء على الحياد ولهذا الغرض تم تأسيس حركة عدم الانحياز عام 1961 [2].

وانتهجت الهند موقفاً مؤيداً للحقوق العربية،لاسيما في إطار حركه عدم الانحياز التي برز دورها في ظل الحرب الباردة، حيث سمح لها النظام الدولي بانتهاج خط متحرر عن السياسة الأمريكية. فعندما تلاقت الحركة الوطنية المصرية العربية بقياده الرئيس المصري الأسبق "جمال عبد الناصر" مع نظيرتها الهندية بزعامة"نهرو" في إطار التجمع الأفرو- آسيوي في باندوبغ وعبرت السياسة التي انتهجتها الحركة عن رغبة الدول حديثة الاستقلال في الحفاظ على استقلالها، وحريتها وحرصها على العمل من أجل السلام الدولي، ورفض سياسة الأحلاف والتكتلات. ولا شك إن حركة عدم الانحياز قد

---

(1) harsh V. pant، "India-Israel partnership convergence and constraints"، **Middle East review of International Affaris**،Vol.8،no.4، December 2005. P9.

(2) خالد نايف الهباس، "العلاقات الخليجية-الهندية: رؤية استراتيجيه"،في (مجموعه باحثين)الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص178- ص179.

أوجدت رابطة قوية في العلاقات الهندية العربية، وقد خدمت حركة عدم الانحياز القضايا العربية في التحرر من الاستعمار، كما أنه أفاد الهند في العديد من القضايا [1].

فيما يتعلق بالنظام الدولي ومقتضياته واشتراطاته لابد من الإشارة إلى أن الهند تتجه في تحولها إلى قوة كبرى، وهو ما يترتب عليه منذ الآن أدور ومسؤوليات إقليمية ودولية في غاية الأهمية، وهو ما يجعل التحرك تجاه المنطقة العربية مطبوعا بطابع خاص يختلف تماما عن الطابع الذي كان يطبع سياستها الخارجية خلال الحرب الباردة، سواء في مستوى عدم الانحياز أو على مستوى توجهاتها إلى المنطقة. إن ذلك بمجمله ينعكس على سياستها الخارجية تجاه المنطقة، وعلى دور هذا المحدد في السياسة المذكورة.

أما بعد أن تغير النظام الدولي وتفكك الاتحاد السوفييتي عام 1991 أصبحت الولايات المتحدة هي القطب الأوحد في السياسة العالمية، وما ترتب من انعكاسات على حركه عدم الانحياز. سعت الهند إلى توسيع نطاق تحالفها مع "إسرائيل" ليشمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرح مشروع تأسيس محور ثلاثي بين الدول الثلاث. وفي هذا الإطار، طرح مستشار الأمن القومي الهندي في حكومة "أتال بيهاري فاجبايي"، "براجيش ميشرا" أثناء حضوره العشاء السنوي الثامن والتسعين للجنة اليهودية الأمريكية بالولايات المتحدة الأمريكية "AIC" "American Jewish Committee" في الثامن من مايو/ أيار 2003، مشروعا لإنشاء محور ثلاثي يضم الدول الثلاث. وقد حدد "براجيش ميشرا" الهدف الرئيس للمحور في محاربة الإرهاب الدولي، مؤكداً أن هذا المحور بما يضمه من ثلاث ديمقراطيات كبيرة، هو الأكثر فعالية وقدرة على مواجهة الإرهاب "الإسلامي" المتصاعد. وقد ركز ميشرا بشكل خاص على المحور المقترح أنه يضمن تجاوز العقبات الخاصة بالحاجة إلى الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب، وتجاوز الفرضيات الخاصة بضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وذلك استناد إلى الأرضية المشتركة بين الدول الثلاث، لاسيما وأنها دول ديمقراطية تتبنى قيما تقوم على التسامح والليبرالية والتعددية- على حد تعبيرها-. غير أنه رغم سعي"إسرائيل" والهند إلى إقناع

---

(1) د. احمد فارس عبد المنعم، "الهند والقضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص139.

الإداره الأمريكية بفكرة هذا المحور إلا إنها لم تجد القبول المتوقع من جانب الأخيرة، دون أن يعني ذلك موت هذا المشروع [1].

ب- طبيعة العلاقات العربية الباكستانية:

فضلاً عن العوامل المتعلقة بتحولات النظام الدولي والداخل الهندي، فقد كانت هناك مجموعة من العوامل المهمة المرتبطة بالسياسات العربية تجاه منطقة جنوبي آسيا، والسياسة الباكستانية تجاه المنطقة العربية ويمكن إيجازها في بعض تلك العوامل.

أ- فعلى المستوى العربي شهدت السياسات العربية عامة، والخليجية خاصة، تراجعا ملحوظا في الاهتمام بمشكلة كشمير بوصفها محدد للسياسات العربية تجاه منطقة جنوب آسيا [2].الأمر الذي أدى بدوره إلى تحرر الهند نسبيا من المحدد العربي في توجهاتها نحو "إسرائيل"وقد جاء تراجع الأهمية النسبية لمشكلة كشمير محدداً للسياسات العربية تجاه الهند وباكستان نتيجة عوامل عدة، أبرزها تطور القدرات النووية لطرفي الصراع، فقد أدى دخول العامل النووي متغيراً مهماً في هذا الصراع إلى مزيد من برجماتية الدول العربية، وتخليها عن الإنحياز النسبي لجانب باكستان، بل ودعوتها طرفي الصراع إلى التفاوض المباشر باعتباره المخرج الرئيس الملائم لتسوية هذا الصراع كما شهدت أهمية هذه القضية مزيداً من التراجع بوصفه محدداً للسياسة العربية تجاه طرفي الصراع تحت تأثير عاملين آخرين **الأول** هو ما فرضته أحداث سبتمبر/ أيلول 2001 من تداخل بين الحرب ضد الإرهاب وقضية كشمير بسبب وجود العديد من التنظيمات الإسلامية المتشددة في كشمير، وتطور بيئة دولية لم تعد تقبل الخطاب المؤيد لتلك التنظيمات صريحا كان ضمنياً أما العامل **الثاني** فيتمثل في عملية التطبيع الجارية بين طرفي الصراع، والتي

---

(1) د. محمد فايز فرحات، "العلاقات الهندية- الإسرائيلية وتداعياتها الاستراتيجية على الشرق الأوسط"، في(مجموعه باحثين)،الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص213.

(2) حول موقف دول الخليج العربية من مشكلة كشمير انظر: أ. ك. باشا، "الهند ودول الخليج: التحديات والآفاق"، ورقة مقدمة إلى **ندوة شبه القارة الهندية والخليج العربي، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،** جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 21-22 أكتوبر/ تشرين الأول 2002.

انطلقت في عام 2004، والتي لازالت قائمة وتحظى بالالتزام السياسي من جانب الطرفين رغم التوترات التي تحدث من وقت لآخر، فضلاً عن كل ذلك، التحول المهم الذي طال الخطاب الباكستاني بخصوص هذا الصراع، لاسيما بعد إعلان الرئيس الباكستاني الأسبق "برفيز مشرف" في أكتوبر/ تشرين الأول 2004، استعداده التنازل عن تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى تسوية مشكلة كشمير من خلال تطبيق استفتاء حر في الإقليم، والحديث في المقابل عن بدائل عملية لتسوية هذا الصراع،وهو الموقف الذي أعاد التأكيد عليه مرة أخرى في عام 2006 [1].

ب- ومن المتوقع أن يتزايد تراجع الأهمية النسبية لمشكلة كشمير محدد للعلاقات العربية الهندية، وأن يتزايد تراجع الأهمية النسبية للمحدد العربي في السياسة الهندية تجاه "إسرائيل" في ضوء تزايد احتمالات تطبيع العلاقات الباكستانية-الإسرائيلية فقد أدى التطور المتسارع في الشراكة الهندية-الإسرائيلية، فضلا عن العوامل الدولية والإقليمية ذاتها التي أدت دوراً مهما في انفتاح الهند على "إسرائيل"، والتي تزايد احتمالات إقدام باكستان على تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" ونقل هذه العلاقات من المستوى الفعلي إلى المستوى العلني[2].

ج- طبيعة العلاقات الإسرائيلية الهندية:

من المحددات الخارجية أيضا تنامي المصالح الهندية لدى "إسرائيل" وقد شهدت العلاقات الهندية- الإسرائيلية نمو متسارعاً على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، غير إن المحتوى الأمني- الدفاعي يظل هو الأهم بين تلك المستويات، بالنظر إلى تداعياته الإستراتيجية على المنطقة العربية، والملاحظة المهمة بخصوص تلك العلاقات هو انتقالها وتحولها السريع من مرحله كان العالم العربي يتعامل فيه مع الهند باعتبارها "صديقا مضمونا"، خاصة فيما يتعلق بمسانده الحقوق العربية في الصراع مع "إسرائيل"إلى انطلاق العالم العربي من افتراض إن العلاقات الهندية مع كل من العرب و"إسرائيل" اقرب إلى المبادرة الصفرية، بمعنى إن كسب الهند لـ "إسرائيل" يعني خسارة العرب والعكس.

---

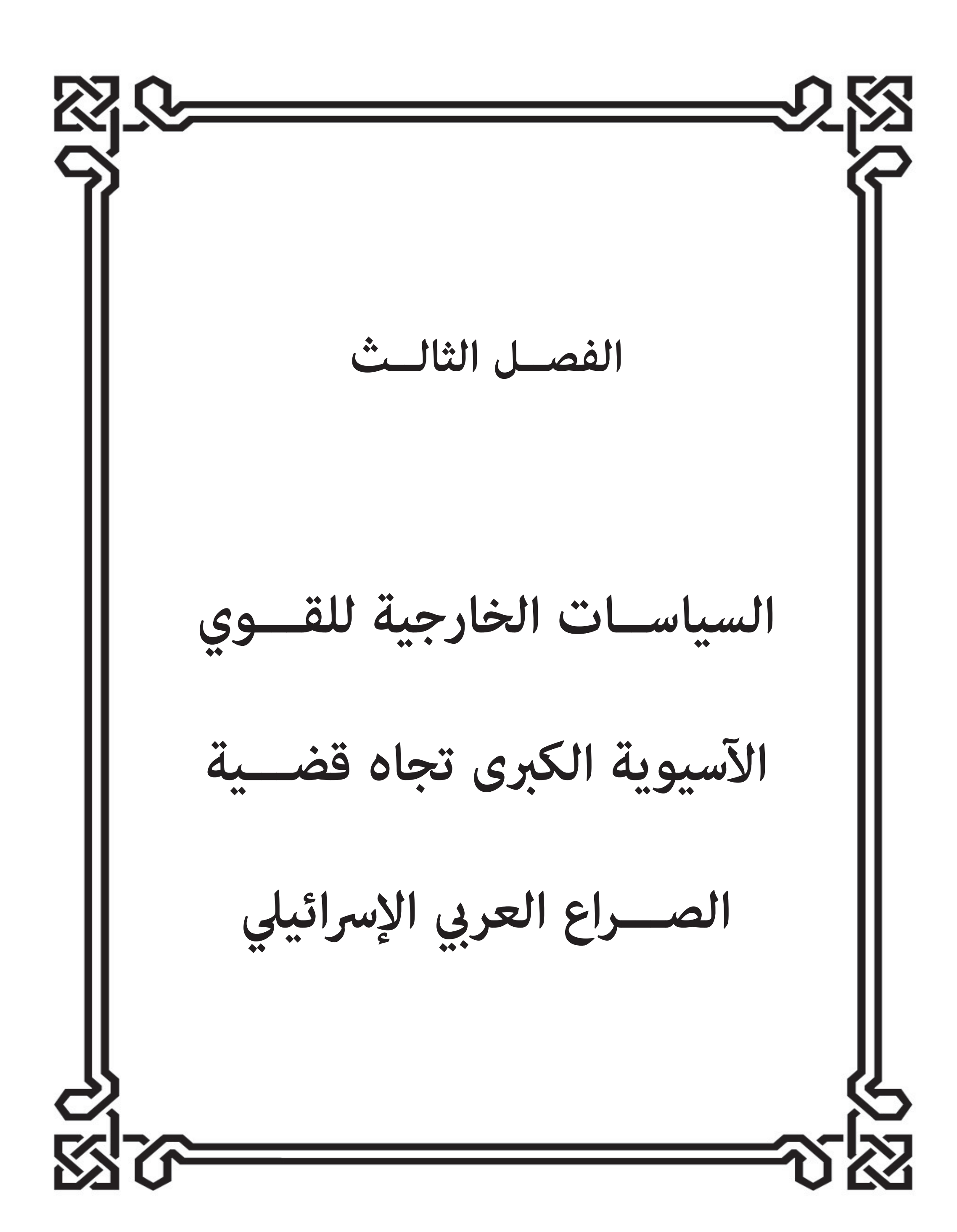
(1)**Asia News**, "Musharraf urges Kashmir rethink", 26 October 2004.

http://www.asianews.it/index.php?art=1764&l=en

(2)**B.B.C**, "Musharraf pushes Kashmir proposal", 5 December 2006.

والواقع إن هذه المعادلة ظلت لعقود طويلة صالحه نسبيا، وذلك نتيجة سيادة سياسات إقليمية ودولية معينه حكمت السياسة الخارجية الهندية خلال المدة ما قبل استقلال الهند عن الاستعمار البريطاني، وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين. غير إن هذه السياسات أدت إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الهندية- الإسرائيلية[1].

(1) محمد فايز فرحات، "العلاقات الهندية ــ الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية على الشرق الأوسط"، في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، **مصدر سبق ذكره**، ص195.



الفصل الثالث

السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي

السياسـات الخارجية للقــوي الآسيوية الكبرى

تجاه قضية الصراع العربي - الإسرائيلي

إن الدور الآسيوي في الصراع العربي الإسرائيلي، لاسيما القوى محل الدراسة لم يتضح بالشكل الكافي، فلم تتدخل هذه القوى في مجريات هذا الصراع وتطوراته وقد يكون أحد الأسباب في ذلك سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارته لصالح "إسرائيل"، وسعيها نحو طرح حلـول أو مـا تـسميه "تـسويات" يجعلهـا الطرف الوحيد القادر على التأثير بمجرياته وتطوراته. ولذلك فإن الدور الآسيوي جاء غير مـؤثر ويـشترك في خصائص مشتركة مثل تأثير دور هذه القوى في تغيرات النظام الدولي، فإن دورها إبان الحـرب البـاردة غـير واضح لكونها منشغلة بسياسات التحديث.

إن كل من القوى الثلاث لها مواقفها من الصراع العربي. الإسرائيلي وهذا ما سيتوضح لاحقا إلا أنها اتجهت بعد عام 1991 بعد انتهاء القطبية الثنائية وما أعقبها من تحولات دولية في البحث عـن مـصالحها بإقامة علاقات مع "إسرائيل" هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحاول هذه القوى بناء علاقـات متوازيـة مـع "إسرائيل"، والدول العربية وإرضاء الأطراف المشتركة في عمليات التسوية فضلا عن رفـع الحـرج عـن هـذه القوى بعد أن أقامت بعض الدول العربية اتفاقيات تسوية مع "إسرائيل".

وستوضح لنا موقف هذه إلى القوى الآسيوية الكبرى الثلاث محل الدراسـة فإنـه عـلى الـرغم مـن بعض السمات المشتركة بينها، إلا أن لكل منها سياساتها الخاصـة تجـاه المنطقـة العربيـة وقـضاياها ومنهـا الصراع العربي الإسرائيلي موضوع البحث.

ويمكن تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يأتي:

1- **المبحث الأول:** السياسة الخارجية اليابانية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.
2- **المبحث الثاني:** السياسة الخارجية الصينية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.
3- **المبحث الثالث:** السياسة الخارجية الهندية تجاه قضية الصراع العربي-الإسرائيلي.

المبحث الأول

السياسة الخارجية اليابانية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي

على خلاف ما يعتقده البعض إن الاهتمام الياباني في المنطقة العربية يقتصر على البعد الاقتصادي والمتمثل بإدامة إمداداتها النفطية من المنطقة إلى أن سعيها وفي أوقات متفاوتة إلى الاهتمام بقضايا المنطقة السياسية ومن بينها قضية الصراع العربي الإسرائيلي، رغم مواقفها المتذبذبة حيال تطوراتها، إلا أنها استطاعت أن تبلور لها موقفا ينسجم وما تقرره المواثيق الدولية وقرارات المنظمات الدولية وهذا ما تمثل في موقفها بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973.

وبعد التحولات التي شهدها العالم خلال المدة من 1991 حتى نهاية القرن العشرين أحدثت تحولات على سياسة اليابان تجاه المنطقة العربية، فمنذ بداية المدة المشار إليها انعقد مؤتمر مدريد للسلام بين الأطراف المعنية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي ووفر بيئة مناسبة لها لإعادة النظر في سياستها تجاه المنطقة، آخذاً في الاعتبار ما شهده العالم من تحولات سريعة تمثلت في سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي، فضلا عن توحيد ألمانيا والتكتل الأوروبي والتحول في النظام العالمي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد، كما شهد العالم تحولات فكرية وأيديولوجية تمثلت في التحول نحو اقتصاد السوق والليبرإلية السياسية.

وانعكست هذه التحولات على سياسة اليابان تجاه عملية السلام في المنطقة وبلغت ذروتها في نهاية عام 1999 ولم تدم حتى توقفت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى نتيجة لما أقدم عليه "إرئيل شارون" زعيم حزب الليكود آنذاك من دخوله الحرم القدسي في سبتمبر/ أيلول 2000.

والمتتبع لسياسة اليابان منذ تلك المدة يلاحظ وجود اتفاق في الرأي بين المحللين والمتخصصين بأنها بدأت تنتهج سياسة خارجية أكثر نشاطا بعدما كانت تركز على القضايا الداخلية وتحركها الخارجي متحفظ تحت المظلة الأمريكية وبروزه خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين، ساعيةً إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى إيجاد دور سياسي لها في الشؤون العالمية وتجسد ذلك التحرك في عدة محاور أهمها.

1- سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

2- تنشيط دورها في القضايا التي أصبحت تتصدر قائمة الأعمال العالمية مثل نزع السلاح والحد من التسلح والبيئة واللاجئين والصحة والتعليم والفقر والتنمية ومحاربة الإرهاب.

3- محاولتها الخروج من بعض القيود التي فرضت على قوتها العسكرية في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، من خلال زيادة مشاركتها في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتطوير تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية ونرى ذلك من خلال مشاركتها في قوات غير قتالية في العراق.

4- تنشيط دورها خارج أدوار اهتماماتها التقليدية مثل شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

المطلب الأول: موقف اليابان من الصراع العربي الإسرائيلي

القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع إلا أن هناك قضايا أخرى في هذا الصراع نتجت عن احتلال "إسرائيل" لأراضي دول عربية أخرى بعد عدوانها عام 1967، ثم جاءت عملية السلام التي بدأت أولاً بين مصر و(إسرائيل)، ثم انطلقت من مدريد عام 1991، والتي على أثرها تم التوقيع على اتفاقية أوسلو 1993، ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية في وادي عربا عام 1994، ثم الانسحاب من الجنوب اللبناني عام 2000 تحت ضغط المقاومة اللبنانية، والمسارين اللبناني والسوري.

عند صدور قرار التقسيم في عام 1947 لم تكن اليابان عضواً في الأمم المتحدة ولكنها في عام 1967 عند صدور القرار 242 كانت من بين الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وبعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وعلى إثر الحظر النفطي الذي فرضه العرب، والذي طال اليابان بدأت في تأييد المواقف الدبلوماسية العربية، حيث أيدت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ودعت إلى انسحاب "إسرائيل" من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وإن كانت منذ عام 1982 قد بدأت في العمل على تحقيق نوع من التوازن بين تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتدعيم العلاقات مع "إسرائيل"، لاسيما في ظل مشاكلها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك

أسباب أخرى وراء الاتجاه لتدعيم العلاقات مع "إسرائيل"، ومن بينها الخلافات العربية - العربية ، ودور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية معتبراً أن حرب الخليج الثانية قد سهلت ترسيخ اتجاه دعم العلاقات مع "إسرائيل"[1].

واليابان قد اعترفت بـ"إسرائيل" في شهر مايو/آيار 1952، وأقامت علاقات دبلوماسية معها ومن جهة أخرى قدمت مساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الإغاثة والأعمال التابعة للأمم المتحدة عام 1953 بمبلغ عشرة ألاف دولار على الرغم من عدم عضويتها في الأمم المتحدة آنذاك[2].

وكان لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية أثر كبير في مواقف اليابان، إذ كانت علاقة التحالف القائم بينهما حجر الزاوية في سياستها الخارجية، مما جعل صانع القرار الخارجي الياباني يسعى إلى تحقيق حالة من التوازن بين الحفاظ على المصالح الاقتصادية الحيوية لها في المنطقة العربية من جهة والحفاظ على تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى[3].

وخلال المدة بين عامي 1967-1973 تميز موقفها بعد إقحام نفسها مباشرة في القضايا المتفرعة عن النزاع العربي الإسرائيلي، وتراوح موقفها في الأمم المتحدة بين التأييد والامتناع عن التصويت في تلك القضايا وغالبا ما كانت تفضل موقف الامتناع عن التصويت، علما بأنها لم تصوت ضد أي مشروع يخص القضية الفلسطينية، أما بعد أزمة النفط عام 1973، فمال موقفها نحو تأييد القضايا العربية أكثر منه نحو الامتناع عن التصويت، وأخذت تصيغ سياسة جديدة تجاه قضية فلسطين والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بعد أن كانت سياستها تتسم بعدم الاكتراث تجاه الصراع، فالسياسة

---

(1) السيد صدقي عابدين ،"العلاقات العربية اليابانية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية ـ الآسيوية،**مصدر سبق ذكره** ، ص90.

(2) انضمت اليابان إلى الأمم المتحدة بعد ثلاث سنوات من ذلك التاريخ في عام 1956.

(3) د. صلاح حسن محمد،"موقف اليابان من الحرب العراقية ـ الإيرانية وأثره في تطوير العلاقات العراقية اليابانية" في **آسيا وأفريقيا**، مركز الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد 1986، ص74.

الجديدة التي اتبعتها صارت تنحو نحو استرضاء البلدان العربية، والتقرب إليها من دون أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل"[1].

مع اتساع مصالحها في المنطقة وتعرض هذه المصالح للخطر اضطرت لإجراء تعديل جذري في مواقفها عندما خرجت عن حيادها المزعوم على إثر الأزمة النفطية، واتخذت موقفا أكثر وضوحاً وتحديداً من خلال البيان الذي أعلنته في 22 أكتوبر/ تشرين الأول 1973، "والذي تضمن رفض اليابان الاستيلاء على أية أرض أو احتلالها عن طريق استخدام القوة ومطالبتها القوات الإسرائيلية بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في عام 1967، وتأكيدها على احترام سلام وأمن جميع دول المنطقة وضرورة اتخاذ الضمانات الكفيلة بتحقيق ذلك، فضلا عن احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على وفق ميثاق الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط"[2].

ورغم أن هذا الموقف قد جاء متأخراً فإنه شكل خطوة إيجابية متقدمة قياسا بموقفها السابق، بعدها شكلت فقرات البيان المذكور الأساس الذي بنت عليه اليابان لاحقا مواقفها تجاه التطورات التي حدثت في الصراع العربي الإسرائيلي، إذ اتجهت نحو تأييد الحل السلمي في المنطقة ولجأت إلى دعم ومساندة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيها وخصوصاً بعد زيارة الرئيس المصري الأسبق "أنور السادات" إلى القدس عام 1977. وعقد مؤتمر كامب ديفيد الثلاثي عام 1978، إذ أعلنت اليابان تأييدها للزيارة والمؤتمر من خلال التصريحات الرسمية. وفي عام 1977 افتتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو ودعا البرلمان الياباني (الدايت) في عام 1981 ياسر عرفات لزيارة اليابان والتقى مع كبار المسؤولين، في الوقت الذي أبقت فيه على اعترافها بحق "إسرائيل" في الوجود بسلام فإنها سارت في تجاه منح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو الصفة الدبلوماسية التي كان يفتقدها واعترافها بالمنظمة ممثلا

(1) د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 241.

(2) د. صلاح حسن محمد، "العرب واليابان "، في(مجموعة باحثين)، العرب وأسيا، **مصدر سبق ذكره**، ص60.

للشعب الفلسطيني، لكنها لم تعدها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقد طورت موقفها إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين ليس في تقرير المصير فحسب بل بحقهم في تشكيل حكومتهم الخاصة أيضا وعدت اليابان "اشتراك الفلسطينيين في عملية السلام بين "إسرائيل" ومصر ضرورة ملحة"[1].

شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تطوراً في شكل ومضمون سياستها تجاه المنطقة بصفة عامة وتجاه عملية السلام العربية -الإسرائيلية على وجه الخصوص من حيث الشكل حدث نوع من تكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين اليابان والدول المعنية بعمليات السلام العربية الإسرائيلية، أما من حيث المضمون، فقد اتجهت بعد حرب الخليج الثانية إلى تطوير دورها التقليدي على الساحة العالمية الذي كان يقتصر على مساعدات التنمية التي تمنحها للدول النامية، وتتبنى دوراً سياسياً جديداً لها يعتمد على المشاركة في عملية السلام بعد تزايد انتقادات حلفائها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية لشكل وحجم مساهماتها في تحمل تكاليف حرب الخليج الثانية[2].

وقد حدد "يوهي كونو" وزير الخارجية الياباني الأسبق رؤية بلاده تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بقوله " إن التوصل لسلام عبر التفاوض، هو الخيار الواقعي الوحيد لحصول الفلسطينيين على حقوقهم، وإن التوجه الثاني هو تزويد السلطة الوطنية الفلسطينية بالمساعدات الإنسانية العاجلة"[3].

إن اليابان من خلال تصريحات كبار المسؤولين تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة على أن يتم إعلانها في إطار اتفاق سلام، لا من طرف واحد ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ولاسيما قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 بخصوص تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

---

(1) حميد موحان الموسوي،اليابان والمتغيرات الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 276-277.

(2) د. بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية ـــالإسرائيلية دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص 232.

(3) "حديث يوهي كونو حول الشرق الأوسط"، **الأهرام، القاهرة**، في 2001/1/1.

كان البديل المتاح أمام اليابان كي تؤدي دوراً في عملية السلام، المشاركة في المباحثات متعددة الأطراف التي بدأت في مؤتمر موسكو عام 1992، ثم سعت لتوسيع دورها في عملية السلام من خلال المشاركة في الترتيبات السياسية والأمنية بمشاركتها في قوات الأمم المتحدة المراقبة لفض الاشتباك "الاندوف" بين سوريا و"إسرائيل" وطرح مبادرة النقاط الأربع لتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، واستقبالها لقيادات من السلطة الفلسطينية وكان أبرزها الزيارات المتكررة للرئيس الفلسطيني السابق "ياسر عرفات"، فضلا عن مساهمتها في دعم السلطة الفلسطينية، إذ قدمت حوالي 630 مليون دولار خلال المدة من عام 1994 وحتى عام 2001 بمتوسط سنوي يبلغ حوالي 85 مليون دولار، مما جعلها تأتي على رأس الدول المانحة[1].

ويتناول هذا المبحث الدور السياسي لليابان على المسارين اللبناني والسوري لعملية السلام من خلال عرض مبادرة النقاط الأربع بشأن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان ويناقش أيضا الدور اليابان ي في المسار الفلسطيني، ويعرض المساعدات الاقتصادية، والموقف الياباني من القضايا المطروحة في المسار الفلسطيني، ومنها قضايا إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة واللاجئين والقدس، فضلا عن مواقفها تجاه تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أولاً: تطور العلاقات اليابانية- الإسرائيلية :

تظل معالجة أبعاد السياسة الخارجية اليابانية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي قاصرة ما لم يتم التعرض للعلاقات بين اليابان و"إسرائيل" وتطورها والواقع أن الدراسات العربية نادراً ما تعرضت لهذا الجانب مع إنه جزء لا يتجزأ من معرفة موقف السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة العربية،فقد مرت العلاقات اليابانية - الإسرائيلية بعدة مراحل أساسية هي:

---

(1)د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية ـــ الإسرائيلية، دراسة في أثر التحولات العالمية علي السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 232.

المرحلة الأولى: 1952-1972:

في عام 1952 اعترفت اليابان بـ"إسرائيل" التي أقامت لها مفوضية في طوكيو في السنة نفسها، وفي عام 1955 أقيمت المفوضية اليابانية في تل أبيب وفي عام 1963 رفعت المفوضيات إلى مستوى سفارات وفي تلك المدة انساقت الحكومة اليابانية حتى عام 1972 وراء السياسة الأمريكية المؤيدة لـ"إسرائيل" وحتى ذلك العام كانت الحكومة اليابانية غير مكترثة بالقضية الفلسطينية، والمشاكل الناجمة عن احتلال "إسرائيل" للأراضي العربية وفي العام ذاته حاولت البلدان العربية إقناع الحكومة اليابانية بقطع علاقاتها مع "إسرائيل" ولكنها رفضت ذلك بحجة خشيتها من نتائج ذلك على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وخلال هذه المرحلة على الرغم من أنها امتدت نحو عقدين كاملين إلا أنها اتسمت بالرمزية إلى حد كبير[2].

المرحلة الثانية 1973-1979:

بدأ اهتمام السياسة الخارجية اليابانية بالمنطقة العربية منذ حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، وحدوث أزمة النفط نتيجة لتوظيف الدول العربية النفط أداة من أدوات المعركة، الأمر الذي مثل خللاً واضحا لليابان في المعادلة السياسية، التي قامت عليها سياستها الخارجية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي قامت على أساس الارتباط التام بالولايات المتحدة الأمريكية للدفاع عنها وعن مصالحها الإستراتيجية[3].

واجهت اليابان صعوبة في تحديد موقفها عقب الأزمة النفطية فكان عليها أن تختار بين الاستمرار في مساندة الطرف الإسرائيلي في الصراع أو تتحول عنه إلى مساندة الطرف العربي لذلك كان الاختيار محدداً وواضحاً وفيه ضمان لمصالحها الاقتصادية

---

(1) د. سعد حقي توفيق، **علاقات** العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 240.

(2) د. نصرة عبدالله البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 114.

(3) د. محمد سعد أبو عامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" في د. هدى ميتكيس، ونيللي كمال الأمير (محرران)،التغيرات السياسية الخارجية اليابانية،**مصدر سبق ذكره**، ص 131.

واستمرار تحقيق أهدافها في المنطقة العربية، فإنها تضع باستمرار تدفق النفط إليها في أولوياتها السياسية، وهي مستعدة للتفاهم سياسيا لضمان ذلك التدفق[1].

وقد أصبحت اليابان مجبرة على صياغة سياسة شرق أوسطية أكثر اعتدالا تجاه المنطقة العربية وأكثر استقلالاً عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأن هذا التغير الجذري في سياستها، إنما جاء وليد حسابات مصلحية أملت عليها ضرورة التكيف مع تطورات الصراع فجاء البيان الياباني مؤيداً لوجهة النظر العربية [2].

إن الرؤية اليابانية للواقع في هذه المرحلة قد حددته ثلاث مجموعات رئيسة في المجتمع لها تأثير في سياستها نحو "إسرائيل"هي[3]:

- **البيروقراط:** سواء في وزارة الخارجية أو الوزارات الأخرى مثل وزارة الصناعة والتجارة وسكرتارية الحكومة ووزارة الدفاع، وتختص هذه المجموعة بتحديد الموقف الرسمي تجاه "إسرائيل"، ويلاحظ وجود صراع مستمر خلال عملية صنع القرار فيما يتعلق بـ"إسرائيل" بين البيروقراط المتخصصين في الشؤون العربية "المستعربين" وبين المتخصصين في الشؤون الأمريكية، إذ يميل الطرف الأخير إلى تبني قرارات وسياسات متعاطفة إلى حد ما مع "إسرائيل" بعكس المتخصصين في الشؤون العربية.

- **مجتمع الأعمال الياباني:** الذي يركز اهتمامه على مسألة الحفاظ على استمرار إمدادات الطاقة من دول المنطقة ويعبر عنه اتحاد المنظمات الاقتصادية اليابانية المعروف "الكيدنران" ومن الواضح أن هذا الاتحاد بدأ يمارس نفوذاً واضحاً على سياسة حكومتهم تجاه المنطقة العربية منذ أزمة النفط.

- **الأكاديميون والمتخصصون:** في شؤون المنطقة العربية، وتضم هذه المجموعة السفراء وأساتذة الجامعات والصحفيين والباحثين في مراكز الدراسات المتخصصة في شؤون المنطقة، مما يعد عنصراً مهماً في وضع خطوط إرشادية لسياسة بلدهم تجاه المنطقة

(1) حميد موحان الموسوي، اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 274-275.

(2) د. عماد جاد، " اليابان والعالم العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص153.

(3) د. بدر عبدالعاطي، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل1973-2003"، **السياسة الدولية**، العدد 153، يوليو 2003، ص14.

في المستقبل، وعادة ما يستغل السياسيون والبيروقراط هـذه الأفكـار لاسـتخدامها كبالونـات اختبـار لعـدم الكشف عن ن أو أسباب انتهاج سياسات معينـة فـيما يتعلـق بالمنطقـة العربيـة تحـسبا لأيـة ردود فعـل غاضبة من الخارج.

المرحلة الثالثة 1980-1990:

لقد تطورت في هذه المرحلة العلاقات بـين اليابـان و"إسرائيـل" بعـد زيـارة المـدير العـام لـوزارة الخارجية الإسرائيلية كمجي إلى اليابـان عـام 1984، وقـادت زيارتـه إلى إنـشاء مجلـس الـصداقة البرلمانيـة الإسرائيلية - اليابانية، وفي يوليو/ تموز عام 1985 قامت مجموعة من البرلمانيين اليابانيين بزيارة "إسرائيل" في سبتمبر/ أيلول من السنة نفسها[1].

وخلال هذه المرحلة بقت اليابان ملتزمة بالمقاطعة العربية، إلا أن ثمة تحسنا ملحوظا حـدث في العلاقات اليابانية - الإسرائيلية وتجلى ذلك بشكل واضح في تزايد حجم التجـارة بـين اليابـان و"إسرائيـل" لأكثر من 50% عـام 1986، ويعـزى هـذا التزايـد في حجـم التجـارة جزئيـا لإدراك اليابـان بأهميـة اللـوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وانعكـس ذلـك عـلى العلاقـات اليابانيـة الأمريكيـة إلى جانـب أن اليابان قد أصبحت أكثر إدراكاً لعدم مقدرة الدول العربية عموما" على معاقبتها لعدم التزامهـا بالمقاطعـة العربية[2].

وفي عام 1987 قام وزير الخارجية الياباني الأسبق "أونو" بزيارة "إسرائيل" وهـي أول زيـارة لـوزير خارجية ياباني لـ"إسرائيل" والتقى خلالها عدداً من القيـادات الإسرائيليـة والفلـسطينية ، كـما قـام الـرئيس الإسرائيلي الأسبق "هيرتز" بزيارة لليابان، وذلك لحضور مراسم تشييع جـثمان الإمبراطـور اليابـاني الـسابق "هيرو هيتو" في فبراير/ شباط 1989 إذ أجرى خلالها مباحثات مع رئيس الـوزراء انـذاك "تاكيـشتا" إذ عـبر عن حرص اليابان على توسيع وساطتها بقضايا المنطقة[3].

---

(1) Royoji Tatate yama, japan;z response to the plcstinion problem. Post-war Dipomatic history and prospects for the uth,**Op.Cit**.p50.

(2) د. نصرة عبد اللـه البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص115.

(3) lkeda, "Gapan's Relations with Israel", **Op.Cit**.pp.163-164.

المرحلة الرابعة 1991-2000:

اتسمت هذه المرحلة باستخدام اليابان لمنهج جديد تجاه "إسرائيل" يقوم على عاملين أساسيين[1]:

العامل الأول: إن دخول القوات العراقية إلى الكويت أوضح لليابان أن هناك أزمة وانقساما داخل الصف العربي، كما إنها جراء ذلك باتت تدرك أن الصراع العربي - الإسرائيلي ليس هو العامل الوحيد الذي يعرض استقرار المنطقة للخطر، كما نظر صانعو السياسة اليابانية والإعلام بعين التقدير للسلوك الإسرائيلي خلال أزمة الكويت، وبعدها وكيف أن "إسرائيل" تحاشت القيام بأي رد أو استجابة عسكرية ضد العراق، على الرغم من القصف العراقي لـ "إسرائيل بصواريخ سكود، وهكذا أصبحت "إسرائيل" في عيون اليابانيين ضحية للصراع العربي- العربي بدلا من كونها دولة عدوانية.

أما العامل الثاني: فيتمثل في دخول العملية السلمية التي بدأت بعد شهور قليلة من العمليات التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، مرحلة جديدة في سبتمبر/أيلول عام 1993، بالتوقيع على اتفاقية أوسلو (Oslo Accrd) بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد مكن ذلك الاعتراف المتبادل بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، اليابان من المشاركة في علمية السلام وتساهم في تكثيف الاتصالات السياسية بين اليابان و"إسرائيل" .

فضلا عما سبق ذكره، ثَمّة عوامل أخرى اقتصادية وسياسية ساهمت بدورها في تحسين العلاقات بين الجانبين؛ فقد أدى تكثيف الاتصالات السياسية بين كبار المسؤولين في البلدين إلى فتح حوار ثنائي جديد بينهما، تمخض عن إعلان اليابان أنها سوف تعيد النظر في سياستها بخصوص المقاطعة العربية لـ"إسرائيل"، ثم ذلك الاتفاق خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحاق رابين" إلى طوكيو في سبتمبر/ أيلول 1994، كما توصل الجانبان إلى اتفاق تعاون علمي، وفتح البورصة الإسرائيلية أمام الاستثمارات اليابانية، وأيضا وقع الجانبان في إبريل / نيسان 1994 اتفاقا بشأن الازدواج الضريبي،

(1) د. نصرة عبدالله البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 115.

وكذلك أخذ التعاون الأمني بين الطرفين بعداً مهما نتيجة لمشاركة اليابان في العملية السلمية، ومشاركتها بقوات حفظ السلم والأمن الدوليين التابعة للأمم المتحدة في مرتفعات الجولان في فبراير/ شباط 1996، وعلى الرغم من الكساد الاقتصادي الكبير الذي شهدته اليابان خلال التسعينيات من القرن العشرين، فإن التعاون بينهما قد تطور بشكل ملحوظ، فعلى سبيل المثال زادت الصادرات الإسرائيلية إلى اليابان عام 1995 بنسبة 23% مقارنة بعام 1994، وبلغت قيمة تلك الصادرات 2،1 مليار دولار ومعظمها من الصناعات ذات التقنية العالية، كما زادت صادرات اليابان إلى"إسرائيل" لتبلغ نحو 239 مليون دولار تركزت في الآلات والمعدات الإلكترونية[1].

غير أن جمود العملية السلمية والتوسع الإسرائيلي في المستوطنات كان له أثر سلبي على العلاقات بينها، كما شكل ذلك صعوبات أمام تطور تلك العلاقات، إذ أحجم كثير من المستثمرين اليابانيين عن الاستثمار في سوق المال الإسرائيلي تحسبا لمقاطعة عربية وخشية من التغيرات التي شهدتها "إسرائيل"، آنذاك جراء هزيمة حزب العمل الإسرائيلي في انتخابات يوليو/تموز 1996، وتولي بينامين نتنياهو الحكم في "إسرائيل" فضلا عن التوصيات التي خرج بها وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم في أبريل / نيسان1997 بالقاهرة بضرورة وقف التطبيع وتجدد المقاطعة الاقتصادية لـ"إسرائيل"، وما لها من تأثير سلبي على التعاون الاقتصادي اليابان ي الإسرائيلي[2].

أدى التطور الخاص بإلغاء المقاطعة العربية إلى تنامي المصالح المشتركة، على مستوى القطاع الخاص في البلدين، في مجالات المعلومات والتقنية المتقدمة، خاصة مع رفع إجراءات المقاطعة العربية وعدم التزام الشركات اليابانية بها، ومن التطورات الملحوظة في هذا الشأن قيام شركة "كيروسيرا" اليابانية المتخصصة في مجالات الاتصالات في عام 1999 بافتتاح مركز بحوث لها في معهد "التخنيون" بهدف تطوير بحوث مشتركة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا الهاتف المحمول لتصديرها إلى "إسرائيل" في سابقة تعد الأولى من نوعها، كما شهد تنفيذ اتفاق التعاون العلمي القائم بين البلدين في عامي

---

(1)Ruth Shuster, "japan Rising sun over Israel:", no.51 coetober, 1996, pp 40-50.

(2) د. نصرة عبدالـله البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي،**مصدر سبق ذكره**، ص117 .

1999و2000 في مجالات الزراعة والطب، وقام العديد من الشركات اليابانية الكبرى بافتتاح مكاتب لها في "إسرائيل" لأول مرة مع تزايد حجم العمليات التجارية معها[1].

امتد التعاون الثنائي بين البلدين ليشمل مجالات جديدة إذ تم التوقيع على أول اتفاق من نوعه للطيران المدني بين البلدين في إبريل/نيسان 2000 بما يتيح لـ "إسرائيل" تسيير رحلات جوية مع اليابان عبر عواصم آسيوية أخرى وتم في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2000 افتتاح فرع الغرفة التجارية اليابانية الإسرائيلية في مدينة "اوزاكا" اليابانية بهدف توسيع التعاون بينهما في مجالات التكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات[2].

المرحلة الخامسة 2001 وما بعدها :

اتسمت هذه المرحلة بالتعاون الياباني الإسرائيلي تحت المظلة الأمريكية بعد التغيرات التي حدثت في العالم _ أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001 وتداعياتها_، فقد قام وزيرة الخارجية اليابانية الأسبق "يوريكو كاواغوتشي" بزيارتين لـ "إسرائيل" الأول من مايو/ أيار عام 2002 في إطار جولة لها بالمنطقة شملت مناطق السلطة الفلسطينية، والثانية في مارس/ آذار 2003 وذلك ضمن جولة اخرى لها بالمنطقة. وتولي اليابان أهمية خاصة للعلاقات في المنطقة حتى إنه يطلق على قضيته في اليابان "المادة الإجبارية" على الصعيد الدبلوماسي مع أن التواصل المباشر بين الشعبين يعد ضعيفا لأن عدد المواطنين اليابانيين المقيمين في "إسرائيل" 914 مواطن ابتداءً من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2010 وعدد الرعايا الإسرائيليين المقيمين في اليابان : 713 ابتداءً من كانون الأول ديسمبر عام 2009[3]. ويوضح الجدول رقم (1) الزيارات الرسمية بين اليابان وإسرائيل خلال المدة من 2001-2012.

---

(1) د. بدر عبد العاطي،السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية ــ الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص235.

(2) **المصدر السابق**، ص 236.

(3)د. هاني الياس خضر وصفاء خليل كاظم، العلاقة بين اليابان و"إسرائيل" من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، جامعة بغداد، العدد 16 كانون الثاني، 2012، ص13.

الجدول رقم (1) : الزيارات الرسمية بين اليابان وإسرائيل من 2001-2012

إلى "إسرائيل"	إلى اليابان	السنة
• نائب وزير الدفاع "شيجروايشيبا" • نائب وزير الخارجية "سيكن سوغيورا"	• وزير العدل "مئير شتريت"	2001
• وزير الخارجية "يوريكوكاواكيشي". • أعضاء من أحزاب الديمقراطي الليبرإلي برئاسة "تاكو يامازاكي" • وزير الخارجية "يوريكو كاواغوتشي"	• وزير البيئة تساحي هنفين • وزير الاتصالات "روفين ريفلين"	2002
• وزيرة الخارجية يوريكوكاواغوتشي	• نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية "سيلفان شالوم"	2003
• وزير الخارجية "نويوتاكاما شيمورا". • أعضاء من الحزب الديمقراطي برئاسة كاتوسيا اوكادا • أعضاء الرابطة البرلمانية اليابان يةالإسرائيلية برئاسة "ناكاياما"	• نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة "إيهود أولمرت"	2005
• نائب وزير الخارجية للشئون البرلمانية "شينتارو ايتو". • نائب وزير الدفاع "تيكهاد اواكيمورا" • نائب وزير الزراعة "إيسيو ميورا" • رئيس الوزراء "جونشيرو كويوزومي" • نائب وزير الخارجية للشئون البرلمانية "شينتارو وإيت"و • النائب الأول لوزير الدفاع "ناكاهيدي كيمورا"	• مفوض الشرطة "موشي كرادي"	2006
• مساعد رئيس الوزارء "يوريكو كويكي" • وزير الخارجية "تراو أسو"	• نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية "تسيبي لفني" • محافظ بنك "إسرائيل" "ستانلي فيشر". • نائب رئيس مجلس الوزراء والمسئول عن تنمية النقب والجليل "شمعون بيريز". • وزير السياحة إسحاق "أهارو نوفتيش"	2007
• نائب الوزير البرلماني للشئون الخارجية "ياشود"	• رئيس الوزراء "إيهود أولمرت" • وزير الحفاظ على البيئة "جدعون عزرا" • وزير الداخلية منير شطريت	

السنة	إلى اليابان	إلى "إسرائيل"
2010	• نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية "افيجدور ليبرامان". • نائب وزير الخارجية دانيال ايالون	
2012	• وزير الدفاع إيهود بارك	

المصدر: د. هاني إلياس خضر وصفاء خليل كاظم، العلاقة بين اليابان و"إسرائيل" من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية، **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، جامعة بغداد، العدد 16 كانون الثاني، 2012، ص13.

يتبين من الجدول مدى تطور العلاقات بين اليابان و"إسرائيل" وهذا التطور يتضح من خلال الكمّ من الزيارات.

المطلب الثاني: الدور الياباني في المسارات متعدد الأطراف لعملية السلام

إنّ المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام كان بمثابة المجال الرئيس للدور الياباني في عملية السلام بالمنطقة، آخذاً في الاعتبار عدة عناصر مهمة تتمثل في أن هذا المسار يتناول قضايا فنية وليست سياسية ومن ثَمّ لا توجد هناك مخاطر للقيام بهذا الدور، فضلا عن توافر الخبرة اليابانية في هذا المجال محل التفاوض والقدرة الاقتصادية التي تمتلكها على توفير التمويل اللازم لبعض المشروعات الإقليمية في إطارها.

سعت اليابان إلى محاولة توسيع دورها في المنطقة من خلال محاولة استغلال الصيغة التي تم الاتفاق عليها بأن تكون لعملية السلام العربية الإسرائيلية المترقبة مسارين:

أولهما: مسار ثنائي للمفاوضات المباشرة بين "إسرائيل" وكل من الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين ويركز على القضايا الخاصة بالأراضي طبقا لقراري مجلس الأمن 242 و 338 ومبدأ "الأرض مقابل السلام".

أما المسار الثاني: فهو المسار متعدد الأطراف ويهتم بمعالجة القضايا الإقليمية بين الدول العربية و"إسرائيل" من خلال خمس مجموعات عمل تشمل اللاجئين والمياه والبيئة والحد من التسلح والتنمية الاقتصادية، فضلا عن تشكيل لجنة تسيير لمتابعة أعمال المجموعات الخمس المذكورة والعمل على التنسيق فيما بينها.

اتسمت المشاركة اليابانية في لِجان المفاوضات المتعددة بالتوسع، فمنذ مؤتمر موسكو في يناير/كانون الثاني 1992، شاركت اليابان في أربع من أصل خمس مجموعات عمل، بوصفها دولة منظمة وراعية للمفاوضات متعددة الأطراف، أما اللجنة الوحيدة التي لم تشارك فيها، فهي لجنة الأمن الإقليمي، والى جانب مساهماتها الفعالة في حقل البيئة والسياحة، فإنها تترأس لجنة البيئة (EWC) وتعمل نائب لرئيس اللجنة الإقليمية للتنمية الاقتصادية (REDWC) ولجنة موارد المياه، ولجنة اللاجئين[1].

لقد قامت اليابان بدور مهم في المسار المتعدد الأطراف فيما يتعلق بجهود إنشاء بعض المؤسسات الإقليمية التي تستهدف تحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة، ومن ذلك دورها في إنشاء البنك الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحصولها على ثاني أكبر مساهم في رأسمال البنك بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، وإنشاء مؤسسة السياحة والسفر للشرق الأوسط والبحر المتوسط بهدف الترويج السياحي للمنطقة، فضلا عن دورها في إنشاء مركز إقليمي لبحوث تحلية و المياه في الشرق الأوسط بالعاصمة العُمانية مسقط، كما أسهمت في التوصل إلى اتفاقية للتعاون الإقليمي في مجال البيئة تتمثل في "مدونة السلوك" التي تم التوقيع عليها في البحرين عام 1994[2].

ويظهر دورها من خلال هذا المسار بما يأتي:

1- مؤتمر السلام في مدريد:

بدأت وزارة الخارجية اليابانية في إعداد ورقة حول إمكانية مشاركة حكومتها في جهود تحقيق السلام في المنطقة، وذلك بعد انتهاء الأعمال العسكرية في منطقة الخليج العربي في ربيع عام 1991، وتزايد قناعة الولايات المتحدة الأمريكية بأن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يوفر بيئة تستغل من جانب بعض النظم في المنطقة لتبرير العداء والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية وتهدد مصالحها، لذا قام "جيمس بيكر" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق بجولات مكوكية في دول المنطقة بهدف حث

(1) د. نصرة عبد الله البستيكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص107.

(2) رضا محمد هلال، "السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثالثة"، **مصدر سبق ذكره**، ص 236.

الأطراف على عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، ونجحت الجهود الأمريكية في بدء مفاوضات السلام بين العرب و"إسرائيل" والتحضير لعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض خلال الربع الأخير من عام 1991[1].

وانقسم المسئولون بالخارجية اليابانية على أنفسهم بين تيارين:

التيار الأول: يدفع في اتجاه إجراء الاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الحصول على مقعد لها داخل مؤتمر السلام بما يسمح لها القيام بدور سياسي أكثر نشاطا وفعالية في جهود تحقيق السلام في المنطقة، آخذاً في الاعتبار إن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية مواتية لتحقيق هذه المشاركة، ويرى أن الإطار الفلسفي الذي يحكم مشاركتها في عملية السلام يتمثل في أن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت قدرة فائقة في إخراج القوات العراقية من الكويت، وأن عملية السلام في النهاية عملية دبلوماسية، تمكنها من القيام بدور في هذه العملية بما تملكه من إمكانيات اقتصادية، ودعم هذا التيار وجهة نظره المؤيدة للمشاركة بعدد من المبررات أهمها[2].

أ- أصبحت اليابان راغبة أكثر من ذي قبل أن يكون لها دور واضح في المنطقة العربية في ضوء التحولات الجذرية التي شهدها النسق العالمي منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، فإن سياستها تجاه المنطقة قامت على ركيزتين هما الحفاظ على تدفق النفط والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان من أهم أولوياتها تجاه المنطقة تتمثل في العمل على إرضاء الجانب العربي في حالة وجود مخاطر تهدد إمدادات النفط كما حدث إثر أزمة النفط الأولي 1973، وبعد ذلك فإن الأولوية تكون لتأييد المواقف الأمريكية.

ب- إن تسوية الصراع في المنطقة العربية يؤدي إلى تحقيق الاستقرار، ومن ثَمّ يضمن تأمين إمدادات الطاقة إليها، فضلا عن توافر الفرصة أمامها لممارسة

---

(1) Kuniokatakura, **Japan And The Middle Esst, to ward amare positive role**, Mew york: nova science publishers inc,1995,pp.116-117,

(2) Yosumask Uroda (editor), **Japan in a New World Order: contribyting to the arab- Israeli peace process**, (New York: Unra science Publisher, 1994).),p.p.101-102.

دور عالمي نشيط في الشؤون السياسية بما يؤهلها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

التيار الثاني: أصحاب هذا التيار يتحفظون على المشاركة حين ساد القلق بين إدارة شؤون الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وسفرائها في الدول العربية من التأثير السلبي لمثل هذه المشاركة المحتملة نظرا لتشككهم في أن يكون لحكومتهم دور محايد في عملية السلام، وقد يؤدي إلى توتر في علاقتها مع الدول العربية.

وقد استطاع التيار الأول داخل الوزارة أن ينتصر لوجهة نظره من خلال معالجة مخاوف التيار المعارض، واستغلال الظروف الداخلية والإقليمية، والدولية التي كانت مواتية لتنشيط دورها السياسي في المنطقة، وكان الشرط الرئيسي الذي تم الاتفاق عليه داخل الحكومة للمشاركة في عملية السلام يتمثل في تحاشي أي احتمال لحدوث اختلاف في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب اختلاف الرؤى معها حول أسس حقيقة السلام بين العرب و"إسرائيل"، وأن يتركز دورها فيدعم ومساندة التوجه والجهد الأمريكي في هذه العملية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة باعتبار أن ذلك يحقق مصالحها ويدعم الموقف الأمريكي في آن واحد.

لذا اعتمدت إستراتيجيتها تجاه عملية السلام في المنطقة على عنصرين رئيسين هما العمل على مساندة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة وتشجيع الأطراف الإقليمية المعنية على اتخاذ قرارات مصيرية من خلال عرض وتقديم الحوافز الاقتصادية، وكانت البيئة الداخلية والإقليمية والدولية مواتية لتحقيق مشاركتها في جهود السلام على النحو الآتي[1]:

1- البيئة الداخلية:

ففي داخل اليابان، سادت حالة الإحباط بين السياسيين وأعضاء البرلمان والرأي العام، نتيجة الانتقادات الغربية للدور الياباني في الحرب على العراق، واتهامها بأن مساهمتها في جهود التحالف الدولي جاءت "محدودة ومتأخرة" وأنها اقتصرت على الدعم

(1) د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 242.

المالي ولم تشارك أية قوات يابانية في الحرب، رغم أن الهدف الرئيس من الحرب تأمين إمدادات النفط لليابان وبقية الدول الغربية[1].

وتوصلت الحكومة اليابانية نتيجة لحرب الخليج الثانية إلى قناعة مفادها أن اقتصار دورها في المنطقة العربية على المجالين الاقتصادي والتجاري غير كاف لتأمين إمدادات النفط والحفاظ على الاستقرار فيها وأن عليها أن تتفهم بشكل متعمق لما يجري في المنطقة، من خلال إجراء حوار شامل مع دولها يتضمن المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية ولا يقتصر على المجال الاقتصادي[2].

وكانت الظروف مهيأة في بداية التسعينيات من القرن العشرين لتنشيط الدور السياسي اليابان ي من خلال المشاركة في عملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد برعاية أمريكية كاملة، وكان من السهل على التيار المؤيد للمشاركة في جهود السلام بالمنطقة أن يقنع التيار المعارض والحكومة اليابانية والرأي العام الياباني بأهمية المشاركة في هذه الجهود والقيام بدور أكثر نشاطا في عملية السلام من خلال الاستفادة من حالة الإحباط التي خلفتها حرب الخليج الثانية بين اليابانيين، لاسيما وأن الرأي العام الياباني أصبح أكثر نضوجاً عن ذي قبل فيما يتعلق بتأييد القيام بدور سياسي عالمي، خاصة في المنطقة[3].

ب ـ البيئة الإقليمية:

وعلي المستوى الإقليمي، ساعدت الصيغة التي قامت عليها عملية السلام وهي وجود مسارين لعملية التفاوض بين العرب و"إسرائيل" احدهما ثنائي والآخر متعدد الأطراف على إقناع حكومة اليابان بالمشاركة في الجهود السلمية وفي الإطار المتعدد الأطراف الذي يعالج قضايا وموضوعات إقليمية كان الغالب عليها الطابع غير السياسي، مثل قضايا المياه والتنمية الاقتصادية والبيئة وغيرها، فضلا عما تملكه من تقدم

(1)د.علي سيد النقر،العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص 35.

(2) Alan Dowety (editor), **Japan and the Middle East Signs of Change: Middle East Review of International Affairs**, (Tokyo: Tokyo Institute of Japan Affairs, 2000), pp.66-61.

(3) د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية ــ الإسرائيلية دراسة في أثر التحولات العالمية علي السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره** ، ص 243.

تكنولوجي وموارد مادية كبيرة يمكن أن تقوم بهذا الدور وهو الإسهام بشكل فعال في تسوية المشاكل الإقليمية دون تحملها مخاطر سياسية أو احتمال الاصطدام بمصالح الولايات المتحدة في المنطقة[1].

وجد الجانب الياباني أن أفضل وسيلة لتحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية وضمان عدم معارضتها لدور محتمل لليابان في عملية السلام، تتمثل في توثيق التشاور بين اليابان و"إسرائيل" بإعتبار أن كل ما تقبله "إسرائيل" سيكون مقبولاً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وكان للانفتاح الياباني تجاه "إسرائيل" الذي بدأ منذ النصف الثاني من عقد الثمانينيات من القرن العشرين دور إيجابي في تهيئة المناخ للمشاركة في عملية السلام في المنطقة العربية، لاسيما وأن صورة اليابان التقليدية كطرف يتعاطف مع وجهة النظر العربية قد عرقل من احتمالات قيامها بدور سياسي في تحقيق السلام في ضوء الاتهام الإسرائيلي لها بالتحيز لمصلحة الطرف العربي على حساب مصالحها[2].

وقد أوضح "توميش ميرياما" رئيس الوزراء الياباني الأسبق خلال زيارته للمنطقة عام 1995 موقف بلاده تجاه المفاوضات متعددة الأطراف بقوله: "إن اليابان ترغب في أن تؤدي دوراً بنّاءً في المفاوضات متعددة الأطراف التي تكمل المفاوضات الثنائية" وقد اقترحت مسودة لجنة البيئة التي تم اختيارها خلال اجتماع أعضاء اللجنة في البحرين عام 1994، كما واصلت مشاوراتها مع الأطراف المجاورة من أجل إقامة جمعية سياحية إقليمية[3].

جـ ـ البيئة الدولية:

وعلي المستوى الدولي فإن التغير الذي طرأ على هيكل النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وانتقاله من نظام القطبية الثنائية لنظام القطبية الأحادية بعد انهيار الكتلة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي، قد شجع اليابان على البحث عن

---

(1) د. علي سيد النقر، العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص 36.

(2) د. بدر عبد العاطي،السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية ــ الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص 244.

(3) د. نصرة عبدالله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 107.

دور سياسي في الشؤون العالمية وانتهاج سياسات جديدة لما من شأنه تعظيم دورها في الشؤون السياسية والأمنية العالمية، منها بطبيعة الحال عملية السلام في المنطقة بما يوازي دورها الاقتصادي[1].

وتمثلت حرب الخليج الثانية والحرب الأمريكية على ما يسمي بالإرهاب علامتين فارقتين في تاريخ علاقتها بالنظام العالمي من ناحية وعلاقتها بالمنطقة العربية من ناحية ثانية، ومرد ذلك أن كلا الحدثين كان ذا تأثير جذري على النظام الدولي، كما أن كلاهما أتاح لها فرصة أن تمارس دورا مختلفا عن ذي قبل، وأن التطورات العالمية التي شهدها العالم في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وإن كانت قد أثرت على مختلف دول العالم، إلا أن تأثيرها على اليابان كان أكثر وضوحا، دفع الكثيرين إلى توقع ولادة نظام عالمي جديد تكون الغلبة فيه للمبادئ الإنسانية، التي تعطلت إلى ما يقارب خمسين عاما، وبدعوى الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي على أن تتمكن القوى الدولية الصاعدة وعلى رأسها اليابان من القيام بدور رئيس في ذلك[2].

إن الانتقادات الغربية لدورها في حرب الخليج الثانية أعطت دفعة للحكومة لاتخاذ قرارات بالمشاركة في عملية السلام، في إطار توجه ياباني شامل بالقيام بدور سياسي عالمي أكثر نشاطا، وعلى الرغم من أن البيئة الدولية كانت مواتية لها لكي تؤدي دورا في عملية السلام، فإنه لا يمكن إغفال وجود منافسة لها من جانب أطراف دولية أخري، مثل أوروبا التي كانت تبحث عن دور أكبر لها في عملية السلام من خلال التركيز على المسار المتعدد الأطراف بعد اقتناع الاتحاد الأوروبي بصعوبة منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المسار الثنائي بسبب هيمنة الأخيرة – بنسبة مطلقة- عليه[3].

قامت الخارجية اليابانية في ربيع عام 1991 إجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعدما توصلت الأخيرة لاتفاق مع الأطراف الإقليمية والدولية على

---

(1) د. بدرعبدالعاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد، **مصدر سبق ذكره**، ص 26-27.

(2) د. نصرة عبد الله البستيكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 151.

(3) أماني فهمي، "مستقبل الدور الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، عدد 115، اكتوبر 1994، ص 112-114.

شروط انعقاد مؤتمر مدريد، ولم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أي تصور لـدور محتمـل لليابـان، ويمكـن تفسير عـدم تحمـس الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كثـيراً للاسـتجابة لمطلبهـا بالمـشاركة في المـؤتمر في ضـوء الاعتبارات الآتية[1]:

– عدم وجود توافق في الآراء بين الأطراف الإقليمية والدولية المعنية حول دور اليابـان المتوقـع في عملية السلام، ولكونها لا تمتلك خبرة سياسية في المنطقة.

– إن طلبها جاء مفاجئاً وغير متوقع للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، بعـد أن كـان قـد تـم تحديـد الأطراف المشاركة في المؤتمر وكانت وجهة نظرهم بأن يكون عدد المـشاركين محـدوداً للغايـة حتـى يـسهل عليهم إدارة المفاوضات.

– رفض الحكومة الإسرائيلية فكـرة تـدويل المـؤتمر مـن خـلال الـسماح لأطـراف دوليـة محـددة، ورؤيتها أن اليابان طرف غير نزيه- صـديق للعـرب - فـضلا عـن عـدم ثقـة "إسرائيـل" في أي طـرف دولي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، لذا اضطرت اليابان لإرسال عدد مـن الدبلوماسـيين إلى المـؤتمر بـصفة مراقبين.

إن عملية التسوية التي انطلقت مع مؤتمر مدريد والتي أولتهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أولويـة على أجندتها تجاه المنطقة العربية، إنما تفسر رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على منـابع الـنفط في الخليج العربي وحماية أمن "إسرائيل" وفي ذلك قامت بحـشد جبهـة مـن الـدول الغربيـة واليابـان لتقـديم المعونات والمساعدات الاقتصادية للأراضي المحتلة وللدول التي تحقق تقدما في مسار التسوية مع "إسرائيل".

2- المشاركة في مؤتمر موسكو:

حرصت الحكومة اليابانية على المشاركة في مـؤتمر موسـكو للمباحثـات متعـددة الأطـراف في ينـاير/ كانون الثاني 1992، من خلال تنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتكلل ذلك بتوجيـه دعـوة للمـشاركة في مؤتمر موسكو أثناء انعقاد مؤتمر مدريد، ووجهـت رسـالة ترحيبيـة متـضمنة موافقتهـا بالمـشاركة وجـاءت موافقة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى المـشاركة اليابانيـة في المـؤتمر في ضـوء اقتراحهـا بإمكانيـة تقـديمها

(1) د. بدر عبدالعاطي، السياسات اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسـة: في أثـر التحـولات العالميـة على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص 244-245.

مساعدات مالية كبيرة من خلال هذا المسار من شأنه تسهيل عملية التفاوض بين الأطراف الإقليمية في المسار الثاني الأكثر صعوبة.

ويعد نجاح دبلوماسيتها في الحصول على الموافقة الدورية والإقليمية وقبول مشاركتها في المؤتمر، حرصت خلاله على أن تتولى رعاية إحدى المجموعات الخمسة التي تم الاتفاق على مشاركتها خلال مؤتمر موسكو وهي مجموعة عمل البيئة، والمياه، واللاجئين. والتنمية الاقتصادية، والحد من التسلح، والأمن الإقليمي، وتشير أراء عدد من المسؤولين بالخارجية اليابانية إلى أن وفدها المشارك في المؤتمر سعى إلى أن تتولى رعاية مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية بعدها أهم المجموعات الخمسة التي تم تشكيلها غير أن هذه المساعي لم تنجح بسبب إصرار الاتحاد الأوروبي على أن يتولى رعاية هذه المجموعة نظراً لأهميتها وكثافة العلاقات التجارية والاقتصادية بينه ودول المنطقة، فضلا عن أن الاتحاد الأوروبي لم يكن راغباً منذ البداية في مشاركة اليابان في هذا المؤتمر لكونه لا يريد أن يزاحمه أي طرف أخر في عملية السلام[1].

كما أشارت بعض التقارير أن الوفد الياباني سعى إلى تولي رعاية مجموعة عمل المياه غير أن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت الاحتفاظ لنفسها برعاية هذه المجموعة نظراً لحساسية قضية المياه في الصراع العربي - الإسرائيلي، فضلا عن تشككها في قدرة اليابان على النجاح في تولي هذا الملف الشائك، رغم اقتناع بعض المسؤولين اليابان بين بأن مجموعة عمل المياه كان من الممكن أن تحقق تقدما في حالة توليها رعايتها نظراً لخبرتها الفنية في هذا المجال، فضلا عن أن الوفد الأمريكي المشارك كان يتكون أساسا من سياسيين ليس لديهم خبرة فنية بموضوعات المياه مما عرقل حدوث تقدما فيه[2].

3- رئاسة اليابان لمجموعة عمل البيئة:

وبعد أن اقتنعت الوفود المشاركة بالمؤتمر وقع الاختيار على اليابان لترأس لجنة البيئة وشاركت عضواً في لجنة التعاون الاقتصادي الإقليمي ولجنة الموارد المائية ولجنة

---

(1) **المصدر السابق، ص 246**

(2) د. علي عواد الشرعة، "اثر التغير في النظام الدولي علي السياسات الخارجية للدول العربية" 1990-2005، دراسة منشورة، **مجلة المنارة**، جامعة أل البيت، الأردن، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص246.

اللاجئين وبشكل خاص ركزت على مساهمتها النشطة في المفاوضات في مجالي البيئـة والـسياحة فقـد دعمـت الاقتراح الخاص بعمل كود خاص بالبيئة لدفع التعاون الإقليمي في هذا المجال في المنطقة وهو الاقـتراح الـذي تم تبنيه في اجتماع لجنة البيئة في البحرين في أكتوبر/ تشرين الثاني 1994، وبدأ في اتخـاذ الخطـوات اللازمـة لتنفيذ هذا الاقتراح كما اتخذت اليابان زمام المبـادرة في إنـشاء اتحـاد الـسياحة والـسفر في المنطقـة بهـدف تشجيع التعاون الإقليمي في المنطقة في مجال السياحة وتأسس هذا الاتحاد في مؤتمر عمان 1995(1).

أهم إنجازات اجتماع مجموعة البيئة الذي عقد في البحرين في يوليو/ تموز 1994 حيث تـم إقـرار (مدونة السلوك)(2) ونظرا لهذه الانجازات تلقى السفير الياباني "شجي بيه" رئـيس الوفـد المـشارك خطـاب شُكر من وزير خارجية الولايات المتحـدة الأمريكيـة الأسـبق "واريـن كرسـتوفر" تقـديراً عـلى عملـه خـلال رئاسته للمجموعة وهو ما يعد أول خطاب من نوعه يحصل عليه مسئول ياباني على جهد يرتبط بتحقيـق السلام في المنطقة.(3)

ويرجع نجاح اليابان في إدارة هذه المجموعة إلى الأسباب الآتية(4):

أ- جديتها في إدارة الأعـمال الخاصـة بالبيئـة وقـسمت عملهـا عـلى مـستويين المـستوى المفاهيمي والأكاديمي ويعني وضع إطار عام للمبادئ والـسياسات التـي يتعـين عـلى الأطراف الإقليمية إنجازها في هذا المجال، وعـلي المـستوى العلمـي مـن خـلال طـرح مشروعات محددة في مجال البيئة مثل مشروع مكافحة بقع الزيت في المنطقة خليج

(1) د.على سيد النقر، العرب والقطب الياباني في العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 63.

(2) تضمن العناصر الرئيسية والمبادئ الاسترشادية والـسياسية المـشتركة التـي سـيتخذها الأطـراف الإقليميـة في مجـال حمايـة البيئـة وكـذلك المـساعدات التـي يتعـين عـلى الأطـراف غـير الإقليميـة توفرهـا لتنفيـذ هـذه الـسياسات والمشروعات المشتركة، **موقع وزارة الخارجية اليابانية**، على شبكة المعلومات الدولية. .ww.mofa.go.jp

(3) **المصدر السابق.**

(4) هاجر الإسلامبولي، رئيس وفد مـصر في مجموعـة عمـل البيئـة خـلا المـدة مـا بـين الأعـوام 1992-1995، **المـصدر السابق.**

العقبة بمشاركة مصر والسعودية والأردن و"إسرائيل"مع قيامها مع الاتحاد الأوروبي بتمويله وتنفيذه.

ب- التحضير الجيد للاجتماعات وتنظيم اجتماعات أخرى غير رسمية تضم عدداً من رؤساء وفود الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية المؤثرة.

ج- حرصها منذ البداية على اتخاذ مواقف محايدة تجاه القضايا الخلافية في هذه المجموعة، مما كان له الأثر الكبير في كسب ثقة الأطراف الإقليمية، لاسيما عند طرح مشكلة النفايات النووية التي كان الجانب العربي يصر على إدراجها ومناقشتها في إطار أعمال المجموعة مقابل رفض "إسرائيل" التام لمجرد طرح المسألة خشية أن يكون ذلك باباً خلفياً لبحث الملف النووي الإسرائيلي، فضلا عن أن توخيها الحذر والتوازن في معالجة مسألة العلاقة بين التقدم في المسارين الثنسائي والمتعدد الأطراف.

وفيما يأتي أهم الإسهامات النوعية التي تبنتها اليابان من هذا المؤتمر[1]:

- مشروع تكرير البترول في خليج العقبة "من خلال لجنة البيئة".
- مشروع القضاء على التصحر "من خلال لجنة البيئة".
- مؤتمر دفع حركة السياحة في المنطقة "من خلال لجنة البيئة".
- دعم إنشاء مركز أبحاث الشرق الأوسط لتحلية المياه "من خلال لجنة موارد المياه".

4- دور اليابان في إنشاء البنك الإقليمي ومؤسسة السياحة والسفر في المنطقة.

شاركت اليابان في أعمال مجموعات أخرى من المجموعات الخمس المنبثقة عن مؤتمر موسكو للمباحثات متعددة الأطراف أهمها مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية والمياه واللاجئين، وقد سعت كما ذكرنا سابقا لتولي رئاسة مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية لكونها أهم مجموعات العمل الخمس في ضوء الاعتبارات الآتية[2]:

---

(1) د.على سيد النقر، العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية،**مصدر سبق ذكره**، ص 39.

(2) رؤوف سعد،"نائب مساعد وزير الخارجية للتعاون الاقتصادي الإقليمي بوزارة الخارجية خلال المدة من 1993-1997، وسفير جمهورية مصر في موسكو القاهرة، 2003/2/18"، في د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص251.

أ- أن هذه المجموعة كانت تمثل الأساس اللازم لبناء ما يسمي "بالشرق الأوسط الجديد" الذي يُقْدم على أن "إسرائيل" في ظل علاقات السلام ليست مجرد كيان سياسي، وإنما أيضا كيان اقتصادي يتفاعل مع باقي الكيانات في المنطقة كجزء أصيل منه.

ب- إن مهمة مجموعة التنمية الاقتصادية كانت تتركز في العمل على وضع خريطة طريق للمنطقة لتوجيه الرؤية الشاملة الخاصة بإقامة "الشرق الأوسط الجديد" من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية تغطي المجالات الرئيسة للتعاون، ووضع مشروعات إقليمية إستراتيجية تستهدف دمج دول المنطقة في كيان اقتصادي أكثر تعاونا من خلال تنفيذ مشروعات للربط الكهربائي والطاقة والطرق، بما يسمح بدمج "إسرائيل" في المنطقة.

ج- إن مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية كانت أوسع مجموعات العمل الخمسة من حيث العضوية، إذ شاركت فيها وفود من 50 دولة من المنطقة ومن خارجها، مما يعكس أهمية هذه المجموعة لكونها المحفل الحقيقي لرسم خارطة المنطقة.

وانطلاقا من الاعتبارات السابقة حاول اليابان إيجاد دور له في مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية نظراً لأهميتها والقيام بدور نشيط وحيوي في المفاوضات الخاصة بإنشاء البنك الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليكون بمثابة المؤسسة التنموية الرئيسة في المنطقة كما أسهمت في عملية إنشاء مؤسسة السياحة، والسفر للشرق الأوسط والبحر الأحمر في إطار مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية بهدف التسويق السياحي للمنطقة على المستوي العالمي. كما تولت مسؤولية إنشاء فرع للمؤسسة في منطقة آسيا الباسيفيكي ومقره طوكيو، فضلا عن المساهمة في إنشاء مركز إقليمي لبحوث تحلية المياه في مسقط، وفيما يلي تفصيله على النحو الآتي:

أ- مشاركة اليابان في مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية:

كانت من بين الدول التي أبدت اهتماماً خاصاً بالمشاركة في أعمال مجموعة عمل التنمية الاقتصادية في ضوء الاعتبارات المشار إليها، ومع عدم حصولها على تولي رئاسة مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية لإصرار الاتحاد الأوروبي على رئاستها، سعت

للقيام بدور كبير في بعض الأنشطة والمؤسسات المرتبطة بعمل هـذه المجموعـة، حرصا منهـا عـلى القيـام بدور مرئي وملموس في عمليـة الـسلام، وعـدم اقتـصاره عـلى مجـرد رئاسـة مجموعـة البيئـة ذات الطـابع الفني[1].

إن التنافس بين الدورين اليابان ي والأوروبي في إطار مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية، يعـد إصراراً من الأخير على تولي رئاسة هذه المجموعة بحكـم القـرب الجغـرافي والـروابط والمـصالح الاقتـصادية الكثيفة القائمة بين أوروبا والمنطقة العربية.

وانعكس هذا التنافس اليابان ي والأوروبي تجاه مسألة إنشاء بنك إقليمي للشرق الأوسط وشـمال أفريقيا ليكون بمثابة المؤسسة المالية والتمويلية الرئيـسة في المنطقـة، ففـي حـين اتخـذت اليابـان جانـب المبادرة بشكل غير مَسبوق بالدفاع عن فكرة إنشاء هذا البنـك الإقليمـي دعـما للموقـف الأمـريكي المؤيـد لهذه الفكرة فإن الموقف الأوروبي جاء بشكل عام متحفظا إن لم يكـن معارضـا للفكـرة بحجـة أن المنطقـة ليست في حاجة لمؤسسة تمويلية كبيرة[2].

أما في جانب الـسياحة والـسفر فقـد أنـشئت مؤسـسة الـسياحة والـسفر للـشرق الأوسـط والبحر المتوسط، وتستهدف هذه المؤسسة تعزيز التعاون السياحي بين دول المنطقة والـترويج لهـا على المستوي العالمي وتم التوقيع على ميثاق إنشاء المؤسسة خلال قمة عـمان الاقتـصادية للـشرق الأوسط وشمال أفريقيـا بعـضوية الأطـراف الإقليميـة الأربعـة مـصر والأردن و"إسرائيـل"والـسلطة الفلسطينية وكل من تـونس والمغـرب وتركيـا وقـبرص، ويتكـون الجهـاز التنظيمـي للمؤسـسة مـن مجلس للمحافظين يتولى رسم سياسته، ومجلس تنفيذي يتشكل من ممثلي القطاع الخاص ويتـولى تنفيذ السياسات؛ وتم إنشاء ثلاث فروع للمؤسسة أحدها في منطقة آسيا، الباسفيكي ومقره اليابـان والآخر يغطي الأمريكتين ومقره نيويورك والثالث في أوروبا، ويسهم ذلك في زيادة اهتمام المـواطن الياباني بمتابعـة تطـورات الأوضـاع في المنطقـة، فـضلا عـن محاولـة تخطـي عقبـة البعـد الجغـرافي

(1) **موقع وزارة الخارجية اليابانية**..www.mofa.go.jp

(2) رؤوف سعد، في د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانيـة تجـاه عمليـة الـسلام العربيـة الإسرائيليـة دراسـة: في أثـر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص251.

الشاسع بين آسيا من خلال إنشاء فرع لهذه المؤسسة في اليابان، وأن هـذا شـجع الـسياح اليابـانيين الـذي يقومون برحلات سياحية إلى المنطقة[1].

ب- الجهود الخاصة بإنشاء بنك التكامل الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

أيدت اليابان الجهود الخاصة بإنشاء هذا البنك، انطلاقا من أنه سيـشجع عـلى تـدفق الأمـوال إلى المنطقة، وسيؤدي إلى تحقيق السلام، من مدخل اقتـصادي، وبـدأت الاسـتعدادات تمهيـدا لأن يبـدأ البنـك أعماله في عام 1998. وعزمت على تقديم نحو 5،9% من إجمالي الإسهامات في هذا الشأن[2].

وبرز دورها النشيط في المفاوضات المتعلقة بإنشاء البنك في مؤشرين رئيسين هما: حصول اليابـان على المركز الثالث بين المساهمين في رأس مال البنك وكانت نسبة اليابان5،9%، والولايات المتحدة الأمريكية 21%، وروسيا 6%، إيطاليا 5% من والأطراف الإقليميـة مـصر والأردن و(إسرائيـل)، والـسلطة الفلـسطينية بنسبة 4% لكل منها، ودول شمال أفريقيا بنسبة 2% لكل مـن تـونس والمغـرب والجزائـر، وأخـيرا هولنـدا بنسبة 5،3% وكندا 2،75%، واليونان 2% وكوريا الجنوبية 1،25% والنمسا وتركيا 1% لكـل مـنهما وقـبرص ومالطا بنسبة 0،25% لكل منهما، وتم الاحتفاظ بالنسبة المتبقيـة24،5% لطلبـات بـاقي الأطـراف العربيـة والأوروبية التي لم تنضم لاتفاق إنشاء البنك، وفي ضوء ذلـك يتـضح ضـخامة النـسبة التـي حـصلت عليهـا اليابـان للمـشاركة في رأس مـال البنـك، مـما يعكـس الأهميـة التـي أولتهـا سياسـتها لـضمان إنـشاء هـذه المؤسسة[3].

---

(1) نهلـة الظـواهري، الـسكرتير الأول بـوزارة الخارجيـة والتـي عملـت بوحـدة التعـاون الاقتـصادي الإقليمـي بـوزارة الخارجية المصرية خلال المدة بين الأعوام 1994-1998، القاهرة، 2003/2/19، في د. بدر عبـد العـاطي، الـسياسة اليابانية تجـاه عمليـة الـسلام العربيـة الإسرائيليـة دراسـة: في أثـر التحـولات العالميـة عـلي الـسياسات الخارجيـة للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص253.

(2) د.على سيد النقر، العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص 39.

(3) الصفحة الخاصة بالبنك في أرشـيف **وزارة الخارجيـة اليابانيـة عـلي شـبكة المعلومـات الدوليـة** (الإنترنـت) وعـلى الرابط:

http//www.mofa.go.jp/onnoance/onnunce/orchive-1/bonk.html.2/3/2003.

أما المؤشر الثاني على الدور الذي قامت بـه في عمليـة إنـشاء البنـك يتمثـل في أنهـا كانـت الدولـة الوحيدة من بين الدول المشاركة في البنك الإقليمي التي قامـت بطـرح نـصيبها مـن رأس مـال البنـك عـلى البرلمان للتصديق عليه تمهيداً لتخصيص هذا المبلغ من بند النفقات في الميزانية العامة اليابانية، فضلا عـن مشاركتها بخبير متخصص في الشؤون المالية ضمن عدد محدود من الخبراء الذين كلفوا من الـدول المعنيـة بإنشاء البنك في وضع الترتيبات الخاصة والانتقالية بإدخال مشروع البنك الإقليمي حيز التنفيذ في المنطقة، الأمر الذي يعكس رغبة اليابان في الحصول على منصب رئيس في مجلس إدارة البنك غير أنـه تـم تجميـد مشروع الاتفاقية الخاصة بإنشاء البنك إثر تجميد أنشطة المسار المتعدد الأطراف نتيجـة لتعـثر مفاوضـات عملية السلام[1].

ويمكن تفسير دورها في عملية إنشاء البنك وخروجه في الإطار التقليدي المتحفظ لسياستها في ضوء عدة عوامل أهمها[2]:

– رغبتها في مساندة التحرك الأمريكي في المنطقة باعتبار أن ذلك يمثـل عنـصرا رئيـساً مـن عنـاصر دورها في عملية السلام العربية الإسرائيلية .

– وجود مصالح اقتصادية كبيرة لها في المنطقة يمكن أن تتصاعد وتتزايـد في حالـة تحقـق الـسلام والاستقرار من خلال تنفيذ عدد من المشروعات بتمويل من البنك.

– أهمية تحقيق الاستقرار في المنطقة من خلال تحقيق اندماجاً اقتصاديا بما ينعكس إيجابيا عـلى تأمين إمدادات النفط والغاز إليها.

---

(1) د. بدر عبد العاطي،السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص254.

(2)**المصدر السابق**، ص253.

المطلب الثالث: دور اليابان في المسارين السوري واللبناني

لقد ركزت اليابان على أهمية استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث انتهت حتى يتحقق انسحاب القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان ومن مزارع شبعا اللبنانية، مؤكدة أن يكون السلام دائماً وعادلاً وشاملاً وضرورة أن يتحقق على المسارات الثلاثة[1].

وشهد عقد التسعينيات من القرن العشرين مرحلة تحول جذري داخل اليابان على صعيد سياستها الداخلية والخارجية في محاولة منها للتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت في تلك المدة سواء ما يتعلق بانتهاء الحرب الباردة، وتنامي ظاهرة العولمة خاصة في مجالي الاقتصاد العالمي والاتصالات، وكان لانعكاسات حرب الخليج الثانية وبدء عملية السلام العربية - الإسرائيلية بمدريد عام1991، اثر مباشر في جعل المنطقة العربية ضمن أدوار التحرك السياسي الخارجي المهمة لليابان وفي ظل مسعاها لتعظيم دورها السياسي العالمي والحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، كما أصبح الرأي العام وصانعو السياسة في اليابان أكثر اهتماما بمتابعة التطورات في المنطقة العربية بعدها تحقيق السلام في هذه المنطقة يهمها ايضاً لإعتبارات تتعلق بتأمين إمدادات الطاقة، فضلا عن رغبتها في تبني إستراتيجية جديدة تجاه المنطقة لا تعتمد فقط على الوسائل الاقتصادية وإنما أيضا على ممارسة دور سياسي[2].

أما فيما يتعلق بتصورها للمفاوضات على باقي المسارات، فقد ركزت على أهمية استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني من حيث إنتهت حتى يتحقق انسحاب القوات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان، ومن مزارع شبعا اللبنانية، مؤكدة أن يكون السلام دائما وعادلاً وشاملاً وضرورة أن يتحقق على جميع المسارات[3].

وفي ضوء ذلك أصبحت تنظر للمنطقة العربية من منظار يختلف تماما عما اعتادت عليه خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إذ لم تعد مسألة تأمين

---

(1) د. نصرة عبدالله البستيكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 103-104.

(2) **المصدر السابق**، ص 255.

(3) "حديث لوزير الخارجية الياباني، يوهي كونو"، **الأهرام المصرية**، 2000/10/24.

إمدادات الطاقة مثابة العنصر الوحيد الحاكم لسياستها تجاه المنطقة، بل أصبحت تبدي اهتماما مسائل الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث رأت صعوبة معالجة الموضوعات الاقتصادية معزل عن الموضوعات السياسية والاجتماعية[1].

وإن النهج السياسي الجديد لليابان في المنطقة تحكمه عناصر أساسية ثلاثة: المصالح النفطية والتجارة، والتغيرات التي تشهدها على الصعيد الداخلي إلى جانب الإطار الدولي الجديد الذي تشكل بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وما لحقها من تطورات على الصعيد الدولي[2].

كما بدأت اليابان على استحياء في طرح بعض المبادرات السياسية في بعض الجوانب المرتبطة بالمسار الثنائي لعملية السلام العربية الإسرائيلية، ودراسة قيامها بدور في الترتيبات الأمنية في المنطقة في مرحلة ما بعد تحقيق السلام بعد أن كان دورها منذ مؤتمر السلام في مدريد يركز فقط على المسار متعدد الأطراف، الأمر الذي يعد سابقة الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات بينها وبين ودول المنطقة العربية باستثناء محاولة الوساطة التي قامت بها في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وجاء التطور محاولة من جانبها لإيجاد دور سياسي لها في عملية السلام بعد قرار القمة العربية بالقاهرة في يونيو/حزيران 1996 تجميد المفاوضات متعددة الأطراف نتيجة وصول حكومة "بنيامين نتنياهو"اليمينية للسلطة في "إسرائيل"[3].

كما بدأت في طرح بعض المبادرات السياسية في بعض الجوانب المرتبطة بالمسار الثنائي لعملية السلام، ومن أبرز المبادرات والاقتراحات التي قامت بها اليابان بعرضها على أطراف التفاوض هي:

1- **مشروع النقاط الأربع الخاص بجنوب لبنان:**

كان لقرار جامعة الدول العربية عام 1996 بتجميد المفاوضات متعددة الأطراف وقع الصدمة على الحكومة اليابانية باعتبار أن تنفيذه يعني عمليا تجميد دورها في

---

(1) Richard Armitog (editor), **US - Japan Relations in the Middle East**, (Washington D.C, 1997), pp.17-19.

(2) http:// www.passid.org/seminars/99.Japan/Jpolicy,htm.

(3) د. بدر عبدالعاطي،السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 256.

المفاوضات الذي اقتصر على المباحثات متعددة الأطراف، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الوحيد والمهيمن على المباحثات السياسية في مساراتها الأربعة وهي الفلسطيني والأردني والسوري واللبناني، وحينما سعت اليابان إلى ممارسة دور سياسي في المباحثات الثنائية، فإنها لم تجد سوى المسار اللبناني الذي يمكنها أن تؤدي فيه دوراً خاصاً بعد صدور تصريحات من المسؤولين الإسرائيليين بإمكانية انسحابها من الجنوب اللبناني دون قيد أو شرط، آخذةً في الاعتبار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية الكاملة على مجريات المسارين الفلسطيني والسوري ورفضها مشاركة أي طرف آخر بما في ذلك اليابان ، أما المسار الأردني قد تم إغلاقه بالفعل بالتوقيع على معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية في يوليو/ تموز 1994 والتي سميت باتفاقية وادي عربا[1].

وبدأت وزارة الخارجية اليابانية خلال عام 1997 في إعداد بعض الأفكار المكتوبة لقيامها بدور سياسي في جنوب لبنان يضمن انسحاب القوات الإسرائيلية، مع قيامها بتنسيق جهد دولي لإعادة إعمار جنوب لبنان بعد أن تزيل كل الأعمال العسكرية ومنها رفع الألغام، وقامت على مدار عامي 1997-1998 بالتشاور مع الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا ومع طرفي المشكلة "إسرائيل" ولبنان بهدف بلورة الأفكار المطروحة، رغم وجود معارضة داخل وزارة الخارجية اليابانية تجاه قيامها بدور سياسي في جنوب لبنان، لما قد يحملها القيام بهذا الدور من مخاطر سياسية وأمنية قد لا تستطيع تحملها وذلك للأسباب الآتية[2]:

أ- عدم وجود خبرة سياسية لها في شؤون المنطقة باعتبارها المرة الأولى التي تطرح فيها مبادرة في المسار السياسي، آخذةً في الاعتبار فشل مبادرتها السابقة للوساطة بين العراق وإيران لإيقاف الحرب بينهما في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين.

ب- لم يكن لها وجود مادي على الأرض في جنوب لبنان، ولم يكن من الممكن أن تشارك في قوات (اليونيفيل) التابعة للأمم المتحدة لتعارضها مع دستورها الخاص بالمشاركة في عمليات السلام الذي يشترط وجود اتفاق لوقف إطلاق النار بين

---

(1) **المصدر السابق**، ص 256.

(2) "تصريح هياكي" ، مدير القسم الأول للشرق الأوسط في وزارة الخارجية اليابانية، على **موقع وزارة الخارجية اليابانية**.www.mofa.go.ja

الأطراف المعنية، وكان البديل المتاح أمامها أن تساهم في عملية إعادة الإعمار في جنوب لبنان، بعد أن تنسحب القوات الإسرائيلية منه.

ج- الارتباط الوثيق بين المسارين السوري واللبناني وصعوبة الفصل بينهما الأمر الذي فرض قيداً عليها للعمل على صياغة بنود الاقتراح الخاص بجنوب لبنان بشكل موضوعي ومحايد، وقد تنبأت بعض الدوائر في وزارة الخارجية اليابانية بأن الجانب السوري سيرفض أي مبادرة تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان باعتبار أن ذلك يشكل ورقة ضغط من أوراق التفاوض السوري لتحقيق انسحاب "إسرائيل" من مرتفعات الجولان.

ولجمود المسار متعدد الأطراف نتيجة للأسباب التي ذكرت سابقا، اتخذت الحكومة اليابانية قراراً بالمضي في بلورة الأفكار الخاصة بجنوب لبنان وذلك للحفاظ على دورها في المنطقة، وجاءت ردود الأفعال الإقليمية والدولية على اقتراحها بتأمين انسحاب "إسرائيل" من المنطقة التي تحتلها في جنوب لبنان، وقد وافقت "إسرائيل" على الاقتراح، كما أبدت الحكومة اللبنانية رغبتها في الاستماع للاقتراح ودراسته في ضوء حرصها على تحقيق الاستقرار بما يسمح لها التفرغ لعملية التنمية الاقتصادية، وكانت سوريا هي الطرف الوحيد الذي يصر على الربط بين المسارين السوري واللبناني.

وفي ضوء حذرها التقليدي والخوف من فشل الاقتراح، تم الاتفاق داخل وزارة الخارجية على عدم الإعلان عن مضمون الاتفاق والاكتفاء بقيام مسؤولين من الوزارة بجولات في المنطقة بهدف جس نبض الأطراف المعنية، ومحاولتها الترويج لهذا الاقتراح من خلال قيام مسؤوليها بزيارات متكررة لدول المنطقة والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية[1].

2- الإعلان الرسمي عن مبادرة النقاط الأربع:

اتخذت الحكومة اليابانية قراراً يتم بموجبه الإعلان الرسمي عن الاقتراح الخاص بجنوب لبنان بعد صياغته في صورته النهائية خلال جولة وزير خارجيتها الأسبق " ماساهينكو كومورا" إلى عدد من دول المنطقة في شهر يناير/ كانون الثاني عام 1999، والتي شملت جميع الأطراف المعنية بعملية السلام، وألقي خطاباً سياسياً شاملاً أمام

(1) Alan Dowety, Japan and the Middie Easy sings of chance, **Op.Cit**, p.77.

المجلس التشريعي الفلسطيني بعنوان "بناء جسور جديدة بين اليابان والشرق الأوسط للقرن الحادي والعشرين" ، وتضمن تصورها لتسوية مشكلة جنوب لبنان من خلال أربع نقاط تشمل[1]:

أ- انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان يجب أن يتم تنفيذه وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن المرقم 425.

ب- إن الانسحاب المشار إليه يجب أن يسهم في تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط على كافة مسارات التفاوض "في إشارة للمسار السوري".

ج- إن عملية الانسحاب يجب ألا يتم إعاقتها من جانب أي طرف، كما يتعين على الأطراف الإقليمية المعنية مناقشة إجراءات تحقيق هذا الانسحاب دون شروط مسبقة.

د- على المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من أجل تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان.

ومن ثَمّ فإنها قد رحبت بانسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في مايو/ أيار عام 2000، معتبرة أنه من المهم استمرار ضبط النفس بين الجانبين، وآملةً في أن يؤدي هذا الانسحاب إلى استحواذ الحوار على المسارين السوري واللبناني، وأن يكون ذلك خطوة في سبيل تحقيق السلام الشامل في المنطقة[2].

ويفسر إصرار "ماساهيكو كوموراً" على طرح مبادرة النقاط الأربع الخاصة بجنوب لبنان خلال جولته في المنطقة في ضوء رغبة بلاده أن تؤدي دوراً أكثر استقلالية عن الدور الأمريكي، فضلا عن جمود المسار متعدد الأطراف، الأمر الذي شجعها على الإعلان عن المبادرة لإيجاد دور سياسي لها في عملية السلام لاسيما وان الرأي العام الداخلي الياباني بدأ يتساءل عن جدوى استمرار "دبلوماسية الشيكات" دون أن يصاحب ذلك القيام بدور سياسي ملموس، وفي الواقع أنها لم تكن لها نفوذاً أو تأثيراً مباشراً على المسارين السوري واللبناني بما يؤهلها القيام بدور

---

(1) "الخطاب السياسي لوزير الخارجية كومورا أمام المجلس التشريعي الفلسطيني"، في 1999/1/10، ارشيف وزارة الخارجية اليابانية، على موقع الوزارة، **مصدر سبق ذكره.**

(2)السيد صدقي عابدين، "العلاقات العربية اليابانية"، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، في العلاقات العربية-الآسيوية،**مصدر سبق ذكره**، ص91.

قد فشلت فيه أطراف دولية أخرى كانت أكثر نفوذاً أو تأثيراً في شؤون المنطقة مقارنة باليابان، رغم أن هذه المبادرة لم تحقق نجاحاً يذكر في ضوء عدم الارتياح السوري وإصرار "إسرائيل" على تحقيق مكاسب سياسية من وراء انسحابها من جنوب لبنان، فإن المبادرة بحد ذاتها مثلت محاولة من جانب اليابان للخروج من الدور الاقتصادي التقليدي ومحاولة استكشاف إمكانياتها للاضطلاع بدور سياسي في شؤون المنطقة[1].

وعلى المسار السوري قررت المساهمة بعدد محدود من قواتها ضمن قوات حفظ السلام في الجولان، وتكمن أهمية قرارها هذا أنها للمرة الأولى التي تشارك فيها بقوات حفظ سلام خارج حدودها، مستندة في قرارها إلى سوابق مماثلة حيث شاركت في قوات حفظ السلام في موزمبيق وكمبوديا، فضلا عن علاقتها الودية مع كل من "إسرائيل" وسوريا طرفي النزاع في الجولان، وعلى الرغم من محدودية مساهمتها في هذه القوات حيث لم يتجاوز عدد أفرادها عن 46 فرداً المتواجدين في هضبة الجولان عام 1996، لتقديم الدعم اللوجيستي في إطار قرار مراقبة فض الاشتباك بين الطرفين، إلا أن أهمية قرار المشاركة يكمن في صدور الموافقة بإجماع القوى الرئيسة المؤثرة على سياستها الخارجية وهي أحزاب الائتلاف الرئيسية الثلاثة الحاكمة آنذاك، والتي تم تجديد فترة وجودها مما يعكس حرصها على أن يكون لها دور سياسي في المنطقة كما أعدت حكومتها خططاً لتنمية الجولان في حالة إنسحاب "إسرائيل" منها من خلال تنفيذ مشروعات اقتصادية[2].

فترى اليابان ضرورة استئناف المفاوضات ولكن المشكلة تكمن في تنكر "إسرائيل" للتفاهمات التي تمت على هذا المسار وكل الاتفاقات التي وقعت مع الجانب الفلسطيني، وتجاه ذلك لا يبدو، أن هناك ضغط حقيقي من قبلها على "إسرائيل" للعدول عن هذا

---

(1) نبيل فهمي، "سفير مصر لدي اليابان، بين العامين 1997-1999"، طوكيو في 1999/5/13، **موقع وزارة الخارجية اليابانية**.www.mofa.go.ja

(2) د. بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية في عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في اثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 259.

المسلك، وفي نفس الوقت الذي طالبت فيـه القمـة العربيـة في بـيروت في مـارس/آذار عـام 2002، بتوجيـه رسالة بناءة في صوت واحد من أجل السلام في المنطقة[1].

المطلب الرابع: دور اليابان في المسار الفلسطيني

اليابان لديها قناعة راسخة في أن دعـم وتـشجيع المفاوضـات بـين الأطـراف المعنيـة، هـو الـسبيل الوحيد للتسوية السلمية، وقد عكست بيانات وزارة الخارجية كافة في هذا الـشأن، ضرورة المحافظـة عـلى تقدم تلك المفاوضات، على اعتبار أن ذلك هو جـزء أسـاسي مـن سياسـتها وموقفهـا تجـاه قـضايا المنطقـة العربية[2].

فإن موقفها يتمثل في الاستمرار في دعم الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني بما في ذلـك حقـه في إقامة دولة مستقلة، حتى يتم التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل يسند إلى مبادئ مؤتمر مدريد، لاسـيما مبدأ الأرض مقابل السلام، وبالإستناد إلى قرارات مجلـس الأمـن 242 و 338و 425، ومـن ثـم مـشاركتها في المفاوضات، وقيام مسؤولين يابانيين بزيارة "إسرائيل"، والسلطة الفلسطينية[3].

وكان لليابان دور مهم في هذا المسار إنقسم إلى شقين هما الدور الاقتصادي والدور السياسي.

1- الدور الاقتصادي:

حرصت ومنـذ بدايـة المفاوضـات عـلى اسـتغلال التقـدم الـذي طـرأ عـلى المـسار الفلسطيني بالتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (اسلو - 1) لتعزيز دورها في عملية السلام ووجودها المادي في المنطقة، فضلا عن إظهار دعمهـا للتحـرك الأمـريكي في المنطقـة وقـد أيدت ومنذ البداية التوقيع على الاتفاق، وحرصـت عـلى إيفـاد وزيـر خارجيتهـا الأسـبق

---

(1) الـسيد صـدقي عابـدين،"العلاقـات العربيـة اليابانيـة"، في د. هـدى ميتكـيس والـسيد صـدقي عابـدين (محرران)،العلاقات العربية الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص92.

(2) د. نصرة عبدالله البستيكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 107.

(3) السيد صدقي عابدين،"العلاقات العربية اليابانية"، في هدي ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية - الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص90.

"ماساهيكو كومورا" والذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء بحضور مراسم التوقيع على هذا الاتفاق في واشنطن في 1993/9/13[1].

تنظر اليابان إلى المساعدات على أساس أنها الأداة الرئيسة المهمة ضمن أدواتها التي تشارك بها في العملية السلمية، ويتناول الدور الاقتصادي رؤيتها نطاق أبعاد دورها في التسوية السلمية، ما إذا كانت المساعدات بالفعل تؤدي الدور الذي تنظر إليه، أو المناسب مع وصفها قوة اقتصادية كبرى، والتوقعات المنتظرة منها في عملية السلام.

أ- المساعدات للفلسطينيين منذ عام 1993-2002:

طرأ تحول جذري على هيكل وحجم المساعدات الاقتصادية اليابانية للفلسطينيين منذ التوقيع على اتفاق أوسلو في 1993/9/13، حيث قدمت مساعدات اقتصادية خلال المدة المذكورة وصل إجمالي 630 مليون دولار بمتوسط سنوي يبلغ حوالي 85 مليون دولار، قدم حوالي 394 مليون دولار منها مساعدات من خلال المنظمات الدولية التي تقدم معونات للشعب الفلسطينيين "الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظفة إلى يونسيف" بنسبة 2،65% من إجمالي المساعدات اليابانية، كما قدمت خلال تلك المدة 192 مليون دولار في صورة مساعدات مباشرة للسلطة الفلسطينية بنسبة 8،31% من إجمالي قيمة المساعدات اليابانية وحوالي 18 مليون شملت مساعدات فنية في شكل استضافة متدربين فلسطينيين في اليابان، أو إرسال خبراء من اليابان لمناطق السلطة الفلسطينية بنسبة 3% من إجمالي المساعدات اليابانية خلال المدة المذكورة[2].

وكان أهم مجالات المعونات اليابانية للفلسطينيين هي[3]:

- الاحتياجات الإنسانية الرئيسة لمساعدة مناطق الحكم الذاتي مثل التعليم والبيئة والعلاج الطبي والموارد المائية.
- مشروعات التوظيف العاجل للشباب.

---

(1) د. بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 260.

(2) Summary of Japan's assistance to the Palestinians as of September 2001, (Tokyo: ministry of foreign affairs of Japan, 2002).

(3) موقع وزارة الخارجية اليابانية، على شبكة المعلومات الدولية،**مصدر سبق ذكره**.

- المشروعات صغيرة الحجم للمجتمعات الحضرية.

- المشروعات الثلاثية بين اليابان وفلسطين و "إسرائيل".

- المساعدة للاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة.

- المساعدات في الانتخابات الفلسطينية، قامت اليابان بإرسال فريق مكون من 77 شخصا وهو أكبر فريق موفد من دولة واحدة لمراقبة الانتخابات الفلسطينية وقامت بتقديم مساعدة قدرها 800 ألف دولار للمساهمة في الانتخابات.

- المساعدات الفنية.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن تقديم اليابان للمساعدات الاقتصادية للجانب الفلسطيني جاء متوافقا مع التحرك الأمريكي لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني - الإسرائيلي وأنها قامت بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالربط بين تقديم مساعداتها الاقتصادية للجانب الفلسطيني وبين تقدم عملية السلام ووقف أعمال العنف من الجانب الفلسطيني[1].

ب- المساعدات بعد انتفاضة الأقصى:

اتخذت موقفا سلبيا فيما يتعلق بتقديم المساعدات الاقتصادية للفلسطينيين بعد اندلاع انتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة قيام زعيم حزب الليكود باقتحام الحرم الشريف يوم 28 سبتمبر/أيلول 2000، وتمثل ذلك في الربط بين الاستمرار في تقديم المساعدات ووقف أعمال العنف من الجانب الفلسطيني، وإدراج هذا الموقف إذ جاء بشكل ضمني خلال المباحثات التي أجراها الرئيس الفلسطيني السابق "ياسر عرفات" مع وزير الخارجية الياباني الأسبق " يوهي كونو" في طوكيو في شهر أغسطس / أب 2000، حينما ربط كونو بين امتناع الرئيس الفلسطيني عن اتخاذ قرار من جانب واحد بإعلان الدولة الفلسطينية واستمرار المساعدات اليابانية غير أن الجانب الياباني أدعى وجود خطأ في الترجمة من اليابانية إلى العربية بعد غضب عرفات الشديد من

---

(1) د. بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية في عملية السلام العربية الإسرائيلية، دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، **مصدر سبق ذكره**، ص 266.

التصريح[1].

وتزامنت بداية انتفاضة الأقصى مع تنامي مكانة اليابان على الساحة الدولية مما أوجد توقعات بممارستها لدور رئيسي في الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة وذلك نتيجة لعاملين[2].

- رئاستها لمجموعة الدول الصناعية خلال عام 2000.
- تنامي النقاش في الساحة الدولية حول حصولها على العضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وإن موقفها من انتفاضة الأقصى نابع من إدانتها لجميع صور الاستفزاز والعنف والاستخدام المفرط للقوة، مثلما ورد في بياناتها في هذا الشأن، دون أن يذكر اسم "إسرائيل" صراحة، حيث لم يرد اسمها في تلك البيانات إلا بعد بيان إدانتها الصادر من مجلس الأمن الدولي، والملاحظ أنها لم تمارس دوراً ذا فاعلية يتناسب مع تنامي مكانتها الدولية، ومن ثم فقد جاء أداؤها في هذا الخصوص محبطا للتوقعات التي علقت آمالا على دورها أكثر قوة وفعالية[3].

وكان أول موقف لليابان من الانتفاضة هو إصدار بيان أعربت فيه عن قلقها البالغ لتزايد حدة التوتر بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أعقاب ما أسمته "الهجوم الإرهابي" وهو ما أسفر عن وقوع ضحايا من الجانبين ومطالبتها بالتمسك بأقصى درجات ضبط النفس مؤكدة أن السلام الناتج عن التفاوض هو الخيار الواقعي الوحيد[4].

ونتيجة للتطورات التي حدثت بعد زيارة "أريل شارون" وما تبعها من أحداث وعمليات "عنف" متبادلة، أخذ موقف اليابان يتغير باتجاه تخفيض المساعدات للفلسطينيين

---

(1) **المصدر السابق**، ص266.

(2) د. على سيد النقر، القطب الياباني العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص 68.

(3) د. نصرة عبدالله البستيكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 111.

(4) د. على سيد النقر، العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص 44.

وقد نتج عن هذه الأحداث تطوران مهمان على سياستها تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية[1]:

أولهما: انحيازها للرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية سواء من خلال تحميلها السلطة الفلسطينية مسؤولية فشل قمة كامب ديفيد الثانية وإلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني لاستمرار أعمال العنف، لذا جاءت لغة البيانات التي أصدرتها الخارجية اليابانية غير متوازنة من خلال وصف عمليات المقاومة الفلسطينية بأنها عمليات "إرهابية" وتحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية وقوعها، في حين خلت لغة البيانات من أية إدانة لعمليات الاغتيالات وهدم المنازل التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية.

ثانيهما: وقد تمثل في تخفيض مساعداتها للفلسطينيين بنسبة 75% استجابة لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية، باستمرار الضغط على السلطة الفلسطينية لوقف أعمال العنف.

ونتيجة لهذه السياسة التي انتهجتها اليابان بعد اندلاع الانتفاضة، فقد شهدت مساعداتها للفلسطينيين تراجعا ملموسا خلال الأعوام2000-2001-2003، وتوقف مباحثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ تشير الإحصاءات إلى أن المساعدات اليابانية للفلسطينيين بلغت حوإلى63،4 مليون دولار عام 2000 بعد أن كانت قيمتها 79،8 مليون دولار عام 1999، ثم استمر الانخفاض في قيمة هذه المساعدات عامي 2001-2002 لتصل إلى 16 مليون دولار بانخفاض قدره 75% عن متوسط مستوي المساعدات خلال الأعوام 1996-1997-1998، وقد رفضت الحكومة اليابانية الإعلان عن أي تعهدات مالية جديدة للفلسطينيين بعد قيامها بتحويل ما سبق أن تعهدت به خلال مؤتمر واشنطن للدول المانحة للعامين 1999 -2000، وبررت موقفها بصعوبة الحصول على موافقة البرلمان على تقديم مساعدات إضافية للفلسطينيين في ظل استمرار أعمال العنف، لاسيما بعد تدمير القوات الإسرائيلية للمشروعات التي أقامتها

---

(1) رضا محمد هلال، "السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثالثة"، **مصدر سبق ذكره**، ص 237.

وموليتها في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة من مستشفيات ومدارس ومشروعات أخرى[1].

وبعد نحو شهرين من انطلاق الانتفاضة قررت الحكومة اليابانية تقديم مساعدات إنسانية طارئة للفلسطينيين لتوفير فرص عمل لهم وذلك بقيمة 2،1 مليون دولار عن طريق برنامج الأمم المتحدة "UNDP" على أن تستخدم هذه المساعدات في إعادة تأهيل العيادات والمدارس المتضررة بالضفة الغربية وذلك بغرض تخفيف الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بسبب الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية منذ بد انتفاضة الأقصى[2].

وكما قامت وزير الخارجية اليابانية الأسبق "كاواجوتشي" بزيارة لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في إطار جولة لها بالمنطقة يومي 8-9 يونيو / حزيران عام 2002، شملت أيضا "إسرائيل"، حيث أكدت على استمرار المساعدات الإنسانية التي تقدمها للسلطات الفلسطينية لتنفيذ برامج الإصلاحات الفلسطينية، كما أعلنت خلال الزيارة عن خطة مفصلة للمساعدات اليابانية تتكون من ثلاثة عناصر أولها تقديم مساعدات لدعم الإصلاحات في أراضي السلطة الفلسطينية، ودعم برامج بناء السلام ومنع وقوع المنازعات، وإعداد برامج مساعدات اقتصادية لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني فور استئناف مفاوضات السلام[3].

وعلى الرغم من تخفيض المساعدات اليابانية التي قدمتها عبر المنظمات الدولية فقد أنفقت حوالي 190 مليون دولار من المساعدات المخصصة للحاجات الإنسانية وإن حوالي 7% من هذه المساعدات الإجمالية التي تم الإعلان عنها بوساطة المنظمة الدولية، بما فيها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونورا"، فقد تعهدت اليابان بأنها ستزيد المساعدات، وذلك خلال زيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في مايو/آذار 2005 إلى

---

(1)د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،مصدر سبق ذكره، ص 266 -267..

(2) **صحيفة الأهرام القاهرة**، 1995/11/27.

(3) **موقع وزارة الخارجية اليابانية**، علي شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت).

ww.mofa.go.jp.

طوكيو، وتعهدها بتقديم مساعدات بحوالي 100 مليون دولار وهذا مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة 8،8% بين الدول المانحة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ولكن تراجعت إلى المرتبة الرابعة بعد تخفيض المساعدات عقب الانتفاضة خلال عام 2003[1].

ولم توقف اليابان جهودها لمساعدة السلطة الفلسطينية ففي 2 مايو/ أيار 2012 أشار موقع " الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة" إلى الزيارة التي قام بها وزير خارجية اليابان السابق "كوإيتشيرو غينيا" إلى موقع مشروع أريحا الصناعية الزراعية، بالتنسيق والتعاون مع هيئة المدن الصناعية. ويهدف المشروع إلى إقامة منطقة صناعية زراعية بكونها أول منطقة متخصصة بالكامل في هذا المجال في المنطقة، والتي تضم مجموعة من المنشآت الصناعية، وهذا المشروع مكملاً لما قامت به اليابان في تنفيذ مجموعة مشاريع خاصة بالبنى التحتية في مدينة أريحا الصناعية الزراعية دعماً للاقتصاد الفلسطيني[2].

2- الدور السياسي :

وتولي اليابان أهمية قصوى بعملية السلام في المنطقة من الناحية السياسية ويقوم موقفها على يأتي[3]:

1- دعم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك الحق في إنشاء دولة مستقلة.

2- تأييد مبادئ مؤتمر مدريد، لاسيما مبدأ الأرض مقابل السلام وفقا لقرارات مجلس الأمن المرقمة 242-338-425.

---

(1) نقلاً عن د.على سيد النقر، العرب والقطب الياباني العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، **مصدر سبق ذكره**، ص 67-68.

(2) د. مسعود ظاهر،اليابان والوطن العربي:العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية، مصدر سيق ذكره، ص 173-174.

(3) سامي محمود، "العلاقات العربية اليابانية:آفاق وتحديات دول مجلس التعاون الخليجي، دراسة حالة"،**مصدر سبق ذكره**، ص 39.

3- ترى أن التوصل للسلام عبر التفاوض هو الخيار الواقعي الوحيد لحصول الفلسطينيين على حقوقهم، وتؤكد أنها تساعد على إعلان دولة فلسطين غير أنها لا تنصح بإعلانها بشكل منفرد من جانب السلطة الفلسطينية.

وشهدت الفترة اللاحقة على توقيع اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني في 13سبتمر/ أيلول 1993 كثافة غير معهودة في الاتصالات والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين اليابانيين والفلسطينيين، وهو ما يمكن تفسيره برغبة الجانب الياباني في تطوير علاقتها السياسية مع الجانب الفلسطيني بعد إنشاء السلطة الوطنية عام 1994، والحرص على تعميق وجودها في المنطقة ويلاحظ أن هذه الاتصالات والزيارات قد ارتبط بتطوير عملية السلام في المنطقة[1].

حيث قام الرئيس الفلسطيني الأسبق "ياسر عرفات" بأربع زيارات لليابان هي سابقة من نوعها والأولي من نوعها في تاريخ العلاقات بين الجانبين خلال الأعوام 1996-1999-2000 كما قام رئيس الوزراء الياباني الأسبق "موریاما" بزيارة هي الأولى من نوعها لمناطق السلطة الفلسطينية في عام 1995، فضلا عن قيام عدد من وزراء خارجية اليابان بزيارات متكررة للاجتماع بالرئيس ياسر عرفات[2].

وفي أثناء زيارة "ياسر عرفات" إلى طوكيو في 17-18 أغسطس / آب إلى عام 2000، قدم الوفد الفلسطيني خلاصة إلى حكومة اليابان عن تقييمه وجهة نظره حول نتائج محادثات السلام في كامب ديفيد للفترة من 11-24 يوليو/ تموز عام 2000 تحت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "بل كلينتون"[3].

وفي 11 أكتوبر / تشرين الأول عام 2001، وأثناء جولته العربية ، نفى رئيس وزراء اليابان الأسبق "ريوتارو هاشيموتو" وجود صلة مباشرة بين جذور الإرهاب الدولي ونضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة على أرضه، وطالب

---

(1) د . بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 268.

(2) The annual diplomatic bluebook 1995-2001.

(3) د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص246.

باستمرار المساعي لإيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي بمعزل عن أحداث سبتمبر / أيلول 2001، ودعا "إسرائيل" إلى تطبيق القرارات الدولية لدفع عملية السلام إلى الأمام[1].

أما فيما يخص السياسة اليابانية تجاه قضايا التسوية النهائية على المسار الفلسطيني فقد طرأت تغيرات ملموسة على مواقفها بعد التوصل لاتفاق (أوسلو) الذي نص على تأجيل بحث قضايا التسوية النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث أصبحت سياستها تركز فقط على تأييد مرجعيات عملية السلام في مدريد والمبادئ التي تضمنها الأتفاق، وتشمل القرارين 242، 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام كما ذكر سالفا.

وقد أكدت خلال تلك الفترة حرصها علي إعلان مواقفها تجاه قضايا التسوية النهائية القدس والمستوطنات واللاجئين وخطوط الانسحاب، باعتبار أنها قضايا مؤجلة، الأمر الذي فسره الجانب الياباني بأنه يعني عمليا تجاوز ما نص عليه اتفاق (أوسلو) بحجة ألا يؤثر ذلك بالسلب على عملية السلام آنذاك[2].

وتستند سياساتها تجاه المنطقة العربية إلى أن دورها السياسي في عملية السلام لا يتضمن القيام بدور الوساطة فهي تعترف بذلك، وتدرك جيداً أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الحق، وأن لها القدرة علي أن تؤدي دور الوسيط، وأن اليابان غير قادرة أو غير مهيئة لمنافستها أو مزاحمتها هذا الدور[3].

أيدت اليابان جميع مبادرات السلام، لاسيما مبادرة الأمير عبدالله آل سعود التي أعلنها في قمة بيروت في 25 مارس/ آذار 2002، إذ بعث رئيس وزراء اليابان الأسبق "

(1) د. محمد سعد أبو عامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" في د. هدى ميتكيس، ونيللي كمال الأمير (محرران) في التغيرات السياسية الخارجية اليابانية، مصدر سبق ذكره، ص21.

(2) د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في آثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، مصدر سبق ذكره، ص 271.

(3)د . على سيد النقر، العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، مصدر سبق ذكره، ص 41

كويوزومي" برسالة شخصية إلى القمة قبيل انعقادها بثلاث أيام تحت عنوان " عملية السلام في الشرق الأوسط" وقد تضمنت أربع نقاط أساسية هي:[1].

1- إن اليابان حكومة وشعباً، تولي اهتماماً كبيراً بمستقبل منطقة الشرق الأوسط، وبضرورة إيقاف دائرة العنف المستمرة بين الفلسطينيين والأسرائيليي.

2- إن اللحظة ملائمة الآن كي يمارس المجتمع الدولي ضغطاً حقيقياً على طرفي النزاع لإنهاء كل أشكال العنف وتحقيق السلام والأمن في هذه المنطقة.

3- ترحب اليابان بمادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز، الذي يلعب دوراً مهمّاً في العالمين العربي والإسلامي. وتعتبر هذه المبادرة خطوة جديدة على طريق حلّ أزمة الشرق الأوسط.

4- تتوقع اليابان أن تبعث جميع الدول العربية إلى العالم، وبصوت موحّد من خلال هذه القمة رسالة قوية لدعم عملية السلام في هذه المنطقة.

كما قامت في يونيو/ حزيران عام 2002 بتعيين "تاسوو أريما" مبعوثا خاصاً لعملية السلام في المنطقة العربية أسوة بالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يعكس عزمها علي القيام بدور في المنطقة يتجاوز تقديم المساعدات المالية والإنمائية وقام مبعوثها الخاص بزيارة المنطقة في الشهر نفسه مرافقا وزير الخارجية الأسبق "كاواجوتشي"، ثم قام بزيارة أخرى إلى كلا من مصر والأردن في أغسطس/ آب عام 2002 وهو ما اعتبره بعض المحللين دليلاً على رغبة اليابان في التواجد بصورة متصلة وفعلية في المنطقة[2].

وتظهر الإستراتيجية اليابانية بوضوح أكبر في التقرير الذي أعده موفدها الخاص إلى المنطقة، ونشرته الخارجية اليابانية في 13 أغسطس/أب عام 2003. وقد تضمن

(1) نقلاً عن د. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي: العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية، ص289.

(2) د. محمد سعد أبو عامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" في د. هدى ميتكيس، ونيللي كمال الأمير (محرران)، التغيرات السياسية الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، ص 147.

النقاط الآتية:أهمية المنطقة العربية فيما يخص اليابان ودوره في عملية السلام في المنطقة والتركيز على مبادئ السلام العالمي وتعد مبادراتها المستمرة لإحلال السلام في المنطقة، مع توجهات ختامية تؤكد إصرارها علي تقديم كل المساعدات الممكنة لتحقيق السلام في المنطقة مما اعتبر هذا التقرير من أفضل التقارير المنشورة التي تعبر بدقة عن إستراتيجية اليابان تجاه المنطقة العربية[1].

وقد أصدرت الخارجية اليابانية بياناً في 24 إبريل/نيسان 2004 وبمناسبة انعقاد القمة الأمريكية الإسرائيلية، وتضمن البيان خمس نقاط تؤكد ما هو الثابت تجاه القضية الفلسطينية، وجاء فيه: تؤيد اليابان حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس بنود خارطة الطريق والتعايش السلمي بين دولتين متجاورتين "إسرائيل" وفلسطين، فقد دعت اليابان "إسرائيل" إلى تفكيك جميع مستوطناتها في قطاع غزة والانسحاب منها، وإقامة علاقات تعاون وثيقة مع الفلسطينيين، واستناداً إلى أحكام القانون الدولي فإن اليابان ترفض مصادرة الأراضي بالقوة لأنه عمل غير مشروع ولا يترتب عليه أية حقوق مكتسبة لقوات الاحتلال في الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه تدعو اليابان السلطة الفلسطينية إلى القيام بالإصلاحات الداخلية التي تجعلها قادرة على ضبط العناصر المتطرفة داخلها، مما يجعلها قادرة على بدء حوار مثمر مع الجانب الإسرائيلي[2].

وأصبحت المواقف اليابانية تجاه قضايا الحل النهائي تتسم بالمرونة وتفضيل عدم الإشارة إلى هذه القضايا وتركها للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني للتواصل وإتخاذ حلول لها بمساعدة الوسيط الأمريكي، وهكذا فإن السياسة اليابانية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين اتسمت بقدر من التحفظ أمام تجاهل الإعلان عن مواقف محددة وقاطعة تجاه بعض قضايا التسوية النهائية اللاجئين والمستوطنات على سبيل المثال، أو اتخاذ مواقف مرنة تجاه قضايا أخرى، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة[3].

---

(1) د. مسعود، ظاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر،**مصدر سبق ذكره**، ص24.

(2) On the Us-Israel summit meeting April23, 2004.

(3) للمزيد انظر: Visit to Japan of Shimon Peres, Special Envoy and Former Prime Minister of Isreal, and- Yasser Arafat, Chairman of the Palestinian Authority, August 21, 2000.

ويتحدد موقف اليابان على النحو الآتي:

أ- الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية:

استمر التأييد الياباني التقليدي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولتة المستقلة، وفي هذا الإطار أعلنت وزيرة الخارجية اليابانية الأسبق "يوريكو جاكواتشي" "إن اليابان ترغب في تحريك فكرة مؤتمر دولي للسلام، مع وضع جدول زمني لإنهاء المفاوضات بين أطراف النزاع في المنطقة وضمانات إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة" مشيرة إلى" إن هذا يمثل أفضل السبل لدفع عملية السلام بالشرق الأوسط" وأوضحت "إن إعدادّ اليابان الجيد لعقد مثل هذا المؤتمر سوف يوفر فرصة ذهبية لتحقيق التعايش السلمي في المنطقة، كما أنه سيوفر الغطاء المناسب لبحث الاحتياجات الخاصة للدولة الفلسطينية"، وقالت "إن هذا المؤتمر سوف تحضره شخصيات من مختلف أنحاء العالم، فضلا عن ممثلين من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"[(1)].

واستمرار الدعم الياباني لحق الشعل الفلسطيني كان قائما قبل التوصل لاتفاق (أوسلو)، غير أنه طرأ تغير جوهري على مواقفها من أسلوب تنفيذ هذا الحق منذ التوقيع على هذا الاتفاق، فيلاحظ من كثافة الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية اليابانية في أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين من مواقفها من مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإن هذا الموقف قد أصبح أكثر تحفظاً عن ذي قبل، إذ أكدت على أن يتم التفاوض بين الجانبين المعنيين على إقامة الدولة الفلسطينية، عدم اتخاذ أي طرف إجراءات من جانب واحدة يعني أن يأتي إعلان الدولة الفلسطينية نتيجة لعملية التفاوض الجارية مع "إسرائيل"، الأمر الذي يمثل تراجعا نسبيا في موقفها عما كان عليه خلال المدة التي سبقت توقيع اتفاق (أوسلو)[(2)].

وحينما قدمت اليابان للجانب الفلسطيني في21 ابريل / نيسان 1999 خطاب تطمينات غير معلن لإقناعه بعدم إعلان الدولة من جانب واحد في 4 مايو/ ايار1999، وهو موعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي نص عليها اتفاق (أوسلو) فإن ما جاء في هذا

---

(1) **صحيفة الأهرام المصرية**، 2002/4/27.

(2) د. بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية في عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في اثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 272.

الخطاب لم يأت بجديد، وإنما كان مجرد تكرار لمواقفها المؤيدة لحق تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، على أن يتم ذلك من خلال الوسائل السلمية[1].

وإذا قارنا موقفها بالموقف الأوروبي في هذا الصدد، يتضح أن موقف الأخيرة كان متقدما كثيرا على موقف اليابان تجاه هذه المسألة إذ صدر عن قمة برلين الأوروبية في عام 2000 إعلانا يقر صراحة بإقامة دولة فلسطين المستقلة والإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي سوف يعترف بها فورا دون أن يكون لأي طرف آخر- "إسرائيل" - حق الفيتو على إقامة الدولة. ولم يشترط إعلان برلين أن يتم إعلان هذه الدولة بالوسائل السلمية أو يأتي هذا الإعلان نتاجاً للمفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين كشرط للاعتراف بهذه الدولة، مثلما كان يصر الجانب الياباني، وصدر إعلان من الحكومة النرويجية في هذا الشأن جاء مشابها في مضمونه مع الإعلان الأوروبي، الأمر الذي جعل الإعلان الياباني أكثرها ضعفا[2].

ومن جانب آخر، أصدرت وزارة الخارجية اليابانية سلسلة بيانات في 1و 13و 26 مايو/ أيار 2003، وبيان في 5 يونيو/ حزيران 2003 وذلك. لدعم خارطة الطريق، وتمسكت بإقامة دولتين مستقلتين فلسطين و"إسرائيل" ودعت أطراف النزاع إلى ضبط النفس والعمل على إحلال السلام[3].

تحدث "نشيدا" ممثل اليابان في مجلس الأمن بتاريخ 24 يناير/ كانون الثاني عام 2012 مؤكدا تفهم اليابان تماما لتطلع الفلسطينيين بشغف إلى بناء دولة خاصة بهم، وأنها تدعم بقوة الحل القائم على وجود دولتين تعيش بموجبه "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة جنبا إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل. تؤيد اليابان الرغبة الداعمة إلى حل القضية عبر التفاوض وتحديد الحدود في إطار الحل القائم على

---

(1) للمزيد ينظر:

"Japan's position in the Middle East Peace process", **Ministry of foreign Affairs**, April 21, 1999.

(2) د. بدر عبدالعاطي،السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية ،الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص27.

(3)د. مسعود ظاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر،**مصدر سبق ذكره**، ص24-25.

وجود دولتين على أساس خطوط 1967 والاتفاق على الأرض المتبادلة بطريقة من شأنها أن تحقق التعايش السلمي بين دولة فلسطينية قابلة للحياة و"إسرائيل" في إطار حدود آمنة ومعترف بها[1].

ب- الموقف من قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والإنسحاب الإسرائيلي:

إن التغير الذي حدث على موقف اليابان تجاه باقي قضايا التسوية النهائية وخاصة قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات، والانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط 4 يوليو/ حزيران وفيما، يخص موضوع القدس، فإن التغير كان واضحا من خلال إبداء المرونة تجاه هذه القضية فالموقف الياباني كان واضحا خلال التسعينات والثمانينات من القرن العشرين وهو التمسك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالقضية، ولاعتبار القدس الشرقية هي جزء من أراضي الضفة الغربية، وذلك بموجب القرار 242، الذي يدعو لانسحاب "إسرائيل" الشامل منها فضلا عن عدم الاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لـ"إسرائيل".

والجهود التي تقوم بها اليابان في هذا الصدد ومنها قيام نائب وزير الخارجية عام 1997 بزيارة إلى "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية إذ حمل رسالة مفادها أن سياسة الاستيطان في القدس الشرقية على وجه التحديد لن تخدم عملية السلام ويتعين إعادة النظر فيها، وهي جانب من الجهود التي تقوم بها اليابان محاولة منها لتهدئة الأوضاع وإقناع الحكومة الإسرائيلية بالوفاء بالتزاماتها الدولية[2].

فالموقف اليابان ي قد تغير في التسعينيات من القرن العشرين وذلك باعترافها بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" وهذا خلاف موقفها في المدة السابقة وأبدت مرونة في التعامل مع هذه المسالة الحساسة من خلال عدد من الخطوات وهي عدم اعتراضها على قيام

---

(1) نيشيدا، **جلسة مجلس الأمن التابعة للأمم المتحدة**،"لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين"، نيويورك، 24 كانون الثاني ، يناير 2012/ على شبكة المعلومات الدولية والانترنت، وعلى الرابط: ww.voltairenet.org

(2) د. ماجدة علي صالح، "العلاقات السياسية المصرية اليابانية"، في السيد صدقي عابدين (محرر) **العلاقات المصرية ـ اليابانية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2000، ص9.

مؤسسة خاصة تدعى "ساسا كاوا" للسلام بدعوة "إيهود اولمرت" رئيس بلدية القدس الإسرائيلية لزيارتها بصفة رسمية حيث استقبله رئيس الوزراء الياباني الأسبق "أوبوتشي" ووزير الخارجية الأسبق "كومورا" في يناير/ كانون الثاني عام 1999، فضلا عن قيام عمدة إحدى المدن اليابانية المدعو "إيابيه" بإصدار بيان مشترك مع أيهود أولمرت يتعلق بتحقيق السلام العالمي الأمر الذي أثار بعض اليابان بين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية وقيامهم باحتجاجات، وكانت الخارجية اليابانية على علم بهذا الموضوع بشكل مسبق وأنها لم تعترض على فكرة إصدار البيان[1].

أما فيما يخص موقفها من قضايا التسوية النهائية وقضايا اللاجئين ومستقبل المستوطنات والانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 4 يوليو/ حزيران 1967، فكان عليها عدم اتخاذ أية مواقف معلنة تجاه هذه القضايا باعتبارها محل تفاوض بين جانبي النزاع، واتخاذ مواقف بشأنها، يعني التأثير على نتائج المفاوضات، في حين لم يكن هذا موقفها خلال السبعينيات والثمانينات من القرن العشرين متسمة بقدر من الوضوح والعلنية تجاه تأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه القضايا[2].

وأكد رئيس وزراء اليابان"شينزوآبي" دعم بلاده لحق تقرير المصير للفلسطينيين وإقامة دولتهم فلسطين وجاء ذلك في محاضرة ألقاها بتاريخ 1مايو/آيار عام 2013 في جامعة الملك عبد العزيز في السعودية وجاء فيها "إن اليابان والشرق الأوسط سيعملان معا يوما بعد يوم على تقوية العلاقات السياسية والأمنية... وان تصويت اليابان على قرار الأمم المتحدة بمنح فلسطين صفة دولة مراقب في نوفمبر الماضي في إطار فهم اليابان للأمنية المنشودة للشعب الفلسطيني تجاه إقامة دولته" [3].

---

(1)د.بدر عبدالعاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 273.

(2) **المصدر السابق** ، ص273.

(3) **بوابة الوفد الإلكترونية** ، "رئيس وزراء اليابان : نؤيد إقامة دولة فلسطينية"، 1 مايو 2013 على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط:http://www.alwafd.org

ج- الموقف من الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

لم يقتصر التراجع الذي طرأ على سياستها من قضايا التسوية النهائية، بل تجاوز ليشمل عدم توجيه أية انتقادات علنية لـ "إسرائيل" رغم تنفيذها سياسات القتل والتدمير وهدم منازل الفلسطينيين، الأمر الذي تبرره الحكومة اليابانية بأنه يأتي في إطار حرصها على عدم فقدان تأثيرها على أي من طرفي النزاع[1].

وقد أصدرت الخارجية اليابانية بيانات عدة في هذا المجال فأدانت العمليات الإسرائيلية التي أدت إلى استشهاد بعض القادة الفلسطينيين من جهة، كما أدانت زرع المتفجرات في داخل الأراضي المحتلة التي أودت بحياة بعض المدنيين الإسرائيليين من جهة أخرى. وطوال المدة الزمنية الممتدة من مطلع عام 2004 لم تتوقف عن إصدار البيانات إلى طرفي النزاع لوقف أعمال العنف ووقف نزيف الدم الذي يدور في حلقة مفرغة من القتل والقتل المضاد، فدعت باستمرار الإسرائيليين والفلسطينيين إلى نبذ هذا الأسلوب، والعودة إلى طاولة المفاوضات وتطبيق خارطة الطريق وبناء دولتين مستقلتين ومتجاورتين.وكانت قد أصدرت البيانات بتاريخ 30 يناير/كانون الثاني 2004 و22 فبراير/ شباط 2004 و8 مارس/آذار 2004، و15 مارس/آذار 2004، و22 مارس/آذار 2004، و23مارس/آذار 2004، و24 مارس/آذار 2004 وفي مارس/آذار أيام 8-15-22-23-24 [2].

واستمرت اليابان في إدانة أسلوب الاغتيالات بالمتفجرات فأصدرت وزير خارجيتها الأسبق "كاواجوتشي" بيانا في 18 ابريل/ نيسان 2004، تنديداً فيه باغتيال القائد الفلسطيني "عبد العزيز الرنتيسي"، وذلك بعد يوم واحد من اغتياله، وأصدر مندوبها في الأمم المتحدة "كدئيسي هاراجوتشي" بيانا أمام مجلس الأمن بتاريخ 19 ابريل/ نيسان

---

(1)"البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية اليابانية تجاه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال المدة بين الأعوام 1995-2002"، على موقع **وزارة الخارجية اليابانية**، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). .ww.mofa.go.Jp

(2)د. مسعود، ظاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر،**مصدر سبق ذكره**، ص25-26.

2004، ندد فيه بالاغتيالات، وأكد فيه حل المسألة الفلسطينية يجب أن يبدأ بتطبيق جميع بنود خارطة الطريق[1].

والملاحظ على لغة البيانات التي تصدرها الخارجية اليابانية في أعقاب وقوع عمليات فلسطينية ضد مدنيين إسرائيليين، أو قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات اجتياح واسعة وممنهجة داخل المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، أنها تتسم بعدم الموضوعية وعدم الحياد، إذ تتضمن إدانة واضحة للعمليات الفلسطينية وتعتبرها عمليات "إرهابية"، ويختفي من لغتها الوضوح والصراحة تجاه ما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي بعمليات عسكرية تسفر عن وقوع ضحايا مدنيين وتدمير للبنية التحتية الفلسطينية، وكما تركز في بياناتها على الحل السلمي والتوجه إلى الأمم المتحدة وقراراتها والاتفاقات الدولية بخصوص حل المشكلة عن طريق بنود خارطة الطريق.

د- تغير نمط التصويت في المنظمات الدولية:

تتناول هذه النقطة مؤشرات تصويت اليابان من القضايا العربية المطروحة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف التعرف على موقفها من تلك القضايا وإذا أخذنا أنموذجاً للأداء التصويتي الياباني من القضايا العربية خلال التسعينيات من القرن العشرين، وفي ضوء البيانات التي توفرت يمكن رصد الاتجاهات التصويتية لليابان من القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المدة (1995-1999) وكما يتضح من الجدولين(2) و (3).

---

(1) **المصدر السابق**، ص27.

الجدول رقم (2)

الاتجاهات التصويتية لليابان من القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (1995-1997).

القرارات	التصويت		
	موافق	ممتنع	معارض
إدانة تغيير "إسرائيل" للوضع في الجولان.		√	
الوضع في القدس		√	
حظر الانتشار النووي في الشرق الأوسط		√	
أنشطة الأمم المتحدة في فلسطين.		√	
تأييد عملية السلام في الشرق الأوسط	√		
حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.	√		
حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة	√		
إنشاء قسم خاص بحقوق الشعب الفلسطيني بالأمم المتحدة		√	
عمل برامج معلومات عن القضية الفلسطينية بالأمم المتحدة	√		
قرار بمطالبة "إسرائيل" بالانسحاب من الأراضي المحتلة	√		
إدانة تغيير "إسرائيل" للأوضاع في القدس	√		
مطالبة "إسرائيل" باحترام حقوق الإنسان في فلسطين.	√		
مطالبة "إسرائيل" بالانسحاب من الجولان.	√		
حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	√		

المصدر: محاضر جلسات مجلس الأمن، نيويورك:هيئة الأمم المتحدة، جلسات عامي 1995و 1997.

الجدول رقم (3)

الأداء التصويتي لليابان تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المدة (1998-1999).

القرارات	التصويت		
	موافق	ممتنع	معارض
إدانة الإجراءات في القدس	√		
إدانة احتلال "إسرائيل" للجولان		√	
العمل على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه.		√	
إنشاء شعبة فلسطين بالأمانة العامة.		√	
الدعوة لاستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط.	√		
تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني لاستمرار حقوقه		√	

المصدر: محاضر جلسات مجلس الأمن، نيويورك: هيئة الأمم المتحدة، جلسات عامي 1998 و 1999

عند تحليل نتائج التصويت من خلال الجدولين السابقين المرقمين (2) و (3) يتضح أن اليابان قد تبنت وأيدت المواقف العربية في 11 قضية، بينما امتنعت عن التصويت في 9 قضايا، ورغم التطور الايجابي في مواقفها لصالح القضايا العربية، إلا أنها وافقت على القرارات التي تؤيد بشكل عام الحقوق الفلسطينية، ومنها حقه في تقرير مصيره، ودعم العملية السلمية في المنطقة والتي كان العرب أصلا قد وافقوا عليها بعد مؤتمر (أوسلو)، لكنها امتنعت عن التصويت على كافة القرارات التي كانت فيها إدانة صريحة وواضحة لـ "إسرائيل"، لكون الأخيرة قامت باحتلال الأراضي العربية بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي الفلسطينية، كما امتنعت عن تصويتها على القرارات التي تتضمن الدعوة لاتخاذ إجراءات لحماية الحقوق الفلسطينية.

ومن هنا إن موقفها من القضايا العربية يتسم بالعمومية، وهذه المواقف أخذت بالحسبان عدم إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية، ويتبين من ذلك أن السياسة اليابانية تجاه القضايا العربية هي تابعة للسياسة الأمريكية.

والمؤشرات الأخرى على تراجع مواقفها تجاه القضية الفلسطينية في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، تغير نمط تصويتها على القرارات ذات الصلة في المنظمات الدولية، ويشار في هذا الصدد إلى تصويتها ضد القرار الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2000 الذي يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وينص على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق لجمع المعلومات حول هذه الانتهاكات التي راح ضحيتها مدنيون فلسطينيون، وبرز الجانب الياباني في موقفه بالتصويت ضد القرار بأنه لا يساعد على تقدم عملية السلام ويخلق آلية جديدة تتعارض مع الآلية التي تم تشكيلها في قمة شرم الشيخ خلال العام نفسه للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية، فضلا عن تضمن البيان لغة متشددة ضد "إسرائيل"[(1)].

كما امتنعت عن التصويت على قرار الدورة الخاصة المستأنفة للجمعية للأمم المتحدة في نيويورك حول الوضع في الأراضي الفلسطينية خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2000 وبررت موقفها برغبتها أن تستخدم موقفا محايداً بما يسهم في بناء الثقة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني[(2)].

(1) د. بدرعبد العاطي ، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام القريب الإسرائيلية دراسة: في أثر التحولات العالمية على أسباب في الخارجية للدول ،**مرجع سبق ذكره**،ص 275.

(2) **المصدر السابق**، ص275.

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الصينية تجاه قضية الصراع العربي- الإسرائيلي

على الرغم من العلاقات التاريخية بين الصين والعرب الموغلة في القدم والتي تعود لعدة قرون خلت إلا أن المنطقة العربية لم تكن يوما محور اهتمام الإستراتيجية الصينية كما هو عليه اليوم، كما أن دول المنطقة من جانبها لم تنظر إلى الصين كقوة دولية يمكن الاعتماد عليها، فقد ظل دورها محدوداً أو هامشياً يقتصر على التبادلات التجارية والثقافية، ولم تسع إلى وجود فعلي أو إقامة مناطق نفوذ لها في المنطقة أسوة بالقوى الدولية الأخرى.

كانت تنظر إلى المنطقة العربية بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتبارها منطقة تشابك في الصراع المحتوم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ وترى أن حسم الصراع لصالح أية قوة دولية سيتحدد في هذه المنطقة.

وتأثرت سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم وقد انعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

وكان الهدف من ذلك تطويق الاتحاد السوفييتي، وقد اكتسبت "إسرائيل" في هذه المرحلة أهمية جديدة فيما يخص الصين توجت بالإعلان عن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين وأعلنت لأول مرة في يناير/ كانون الثاني عام 1992.

والتقارب الصيني الإسرائيلي لم يؤثر في موقف الصين الإيجابي من العرب ومن قضيتهم المركزية فلسطين، إذ بقيت الصين تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة ذات السيادة، ولم تنتهج في يوم من الأيام سياسة معادية للعرب، وكانت دائما وما تزال تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وكانت أيضا في مقدمة الدول التي أيدت عقد مؤتمر للسلام في المنطقة بإشراف هيئة الأمم المتحدة على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني.

المطلب الأول: تطور العلاقات الصينية- الإسرائيلية

في بداية الثورة الصينية لم يكن للصين اهتمام بقضايا المنطقة العربية بصورة عامة بسبب اهتمامها بمشاكلها الداخلية وإعادة بناء الدولة، فضلا عن انشغالها بمشاكلها الإقليمية ولاسيما الحرب الكورية.

إن سياستها الخارجية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 وحتى مطلع السبعينيات من القرن العشرين يلاحظ انه كان على رأس أولويات هذه السياسة تأييد حركات التحرر الوطنية للشعوب التي كانت تخضع للاحتلال، وقد نحت سياستها منحى تقديم القروض الاقتصادية لدول العالم الثالث التي خرجت من تحت سيطرة الاحتلال، وكان نصيب الدول العربية المستقلة من هذه القروض ما بين عامي 1956-1973 يحتل المرتبة الأولى في المساعدات الصينية .

وإن اندفاعها في تقديم القروض والمساعدات إلى دول المنطقة ولد اندفاعاً سوفييتياً مضاعفاً، وأخذ هذا الاندفاع شكل المنافسة التي بلغت أشدها بين الدولتين الشيوعيتين في الأعوام ما بين 1970-1972.

في هذه المدة لم تكن "إسرائيل" محل اهتمام السياسة الصينية لكونها كانت تتلقى الدعم من العدو التقليدي لها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، رغم أن "إسرائيل" كان موقفها في الأمم المتحدة داعما لقبول عضويتها، وكانت أول دولة في الشرق الأوسط تعترف بالصين الشعبية في يناير / كانون الثاني عام 1950 والدولة الثانية في العالم بترتيب اعترافها، ومع ذلك كان موقف الصين المستمر هو عدم الاعتراف بـ"إسرائيل".

ومنذ عام 1950 لم تنقطع المحاولات الإسرائيلية لكسب تأييد الصين وإقناع المسؤولين الصينيين بتنمية العلاقات المتبادلة بين الطرفين، ففي عام 1955 قامت بعثة تجارية إسرائيلية بزيارة الصين تلبية لدعوة من "شو إن لاي" رئيس وزراء الصين آنذاك، وترأس البعثة الوزير الإسرائيلي "ديفيد كوهين" ولكن هذه الزيارة لم تتمخض عن أية

سياسة تذكر ويعزو ذلك إلى أن الصين كانت قد بدأت تدريجيا في تطوير مصالحها مع الدول العربية[1].

وشهدت مسيرة العلاقات بين الصين و"إسرائيل" منعطفات خطيرة واختلافات عميقة طيلة عقود طويلة تمتد من أوائل الخمسينيات حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين فقد تباينت رؤية الدولتين وأسلوبهما وموقفهما من عملية إقامة علاقاتهما الدبلوماسية ولذلك اتسم الأداء النظري والفعلي والدبلوماسي من جانب الدولتين بالتناقضات الصارخة من "الإقدام والإحجام" "السبق والتراجع"، "الحماسة والفتور" و"الإيجابية والسلبية". وأصبح المشوار الصيني الإسرائيلي الأكثر طولا وأمدا في تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول[2].

---

(1) د. جابر إبراهيم سليمان،"الصين والصراع العربي ـ الإسرائيلي"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، العدد 24، السنة الثامنة، 2006، ص 30-31

(2) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، **السياسة الدولية**، العدد 132، إبريل 1998، ص 127.

مرت العلاقات الصينية الإسرائيلية بمراحل عدة كان أبرزها هذه المراحل:

أولا: السبق الإسرائيلي والتراجع الصيني :

كانت الصين بعيدة وغامضة في الشؤون الخارجية الإسرائيلية ولذلك وقعت ضمن مجال الشؤون الخارجية البحتة والتي يضطلع بأمرها الثنائي "ديفيد بن جوريون" رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ووزير خارجية آنذاك "شاريت"، وهما يعتبران من متخصصي الشؤون الخارجية في المرحلة التمهيدية لتأسيس الدولة اليهودية، كان هناك بعض العناصر الرئيسية والمهمة التي أدت دوراً كبيراً وأثرت في صناعة القرار الإسرائيلي الإستراتيجي تجاه الصين ويمكن إجمالها في النقاط الآتية[1]:

1- حقيقة انتصار الثورة الشيوعية وسيطرتها على الأراضي الأصلية للصين بقيادة زعيمها "ماوتسي تونج".

2- تري "إسرائيل" أن الاعتراف بالصين لا يعني الموافقة على نظامها السياسي أو الاعتراف بأيديولوجيتها.

3- تشعر "إسرائيل" بأنه لا يوجد أي التزام نحو تايوان يمنعها من الاعتراف بالصين الشعبية.

4- تستلزم المصلحة الوطنية لـ "إسرائيل" الاعتراف بنظام الحكم الفعلي في الصين.

5- تري "إسرائيل" أن الاعتراف بالصين ينطلق من سياستها العالمية السائدة ولاسيما مبدأ عدم الانحياز إلى أي من الكتلتين المتنافستين.

6- إن الاعتراف بالصين يرضي المطالب الصريحة لحزب ماباي اليساري الاشتراكي الذي كان ثاني قوة منظمة في "إسرائيل".

7- تُزعم "إسرائيل" أن هناك طائفة يهودية في الصين ويجب حمايتها وحماية مصالحها.

اتسمت سياسة الصين تجاه "إسرائيل" خلال الخمسينيات من القرن العشرين بتوافقها مع الموقف السوفييتي، وأخذت الصين تنشر مقالات تنقد فيها "إسرائيل"، متهمة إياها بأنها قاعدة متقدمة للولايات المتحدة الأمريكية، رغم تصويت "إسرائيل" عام 1952 بالموافقة على عضوية الصين في الأمم المتحدة، وامتناعها عام 1953 عن تأييد مثل ذلك

---

(1) **المصدر السابق**،ص 127-128.

القرار، ما لبثت العلاقات بين الجانبين أن شهدت تطوراً جديداً، كانت الصين هي المبادرة فيه إذ جرت في عام 1954 لقاءات متعددة في "رانجون""وبورما" بين سفراء الدولتين،وأعرب السفير الصيني عن سروره لإقامة بعثة دبلوماسية إسرائيلية في بورما، وأن بلاده على استعداد لإقامة علاقات تجارية فقط مع "إسرائيل"، وبالفعل تسلمت "إسرائيل" الدعوة الرسمية في 14 سبتمبر/ايلول1954 لإرسال بعثة تجارية إلى الصين[1].

إلا أن الصين ترددت في إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، ثم حدث تحول كبير في سياستها تجاه المنطقة العربية منذ مؤتمر باندونغ في العام 1955، إذ باتت الصين منحازة للمواقف العربية لاسيما في الصراع مع "إسرائيل"، ما انعكس على شكل تنافر بين الطرفين[2].

وبعد حدوث التقارب الصيني العربي الذي أصبح حقيقة راسخة بعد عام 1956 استمرت "إسرائيل" في الامتناع عن التصويت مع تمثيل الصين الشيوعية في الأمم المتحدة والحجة الإسرائيلية الجديدة هي أنها تحبذ تمثيل كل من الصين الشيوعية والصين الوطنية تايوان معا[3].

اعتبرت الصين "إسرائيل" أداة الإمبريالية لتمزيق المنطقة العربية وزادت حدة التعاطف الصيني مع العرب وضد "إسرائيل" بعد وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، والذي شاركت فيه "إسرائيل" كل من إنجلترا وفرنسا، وكان هذا من شأنه أن يشجع العرب على الاقتراب من الصين بعد شجبها العدوان الثلاثي، والوقوف مع مصر والعرب وكان هذا الموقف بداية للاعترافات العربية المتتالية بالصين الشعبية[4].

---

(1) معين أحمد محمود، **إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيوإستراتيجية** ، دار باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص61.

(2)سامي جبر أحمد، **العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية**، ثقافة للنشر التوزيع ، أبو ظبي، 2009،ص 210.

(3) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز،"العلاقات الصينية الإسرائيلية"،**مصدر سبق ذكره**، ص131.

(4) د. د.جمال زهران، العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة في العرب ونظام عالمي جديد،**مصدر سبق ذكره**، ص254.

ثانيا: الحماس الإسرائيلي والفتور الصيني في الستينيات من القرن العشرين:

في عام 1963 جرى تبادل بعض الرسائل بين رئيس الوزراء الصيني الأسبق "شو إن لاي" ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "ليفي اشكول" ، وحصلت بعض المحاولات الإسرائيلية عبر جهات أوروبية مقبولة للصين، ولكن تجميد العلاقات بين الطرفين إثر على قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "شاريت"، وشعر صانعو السياسة الخارجية في "إسرائيل" بالأسف ووصفوا قرار شاريت بأنه قرار غير منطقي وقال "بن جوريون" في مقابلة أجريت معه في عام 1966 "كان قرارا خاطئا وغلطة رهيبة" وقال مسؤول إسرائيلي آخر "إذا عدنا إلى تاريخ الأحداث الماضية نجد أن نكوصنا عن إقامة علاقات مع الصين كان غلطة كبيرة وخطيرة ولو كنا قد أقمنا تلك العلاقات لكان هذا عملاً ممتازاً جديراً بأن يغير مركز "إسرائيل" في آسيا وفي العالم الثالث بصفة عامة[1].

لقد جاء الموقف الصيني من حرب يوليو/ حزيران 1967 على المستوى الرسمي تأييداً سياسياً كاملاً للقضية العربية وقد ترجم هذا التأييد جماهيرياً بتظاهرات انطلقت في بكين لثلاثة أيام متتالية من 7-9 يوليو/ حزيران، ضمت حوالي مليون ومئتي ألف صيني تضامنا مع الشعب العربي وتنديداً بالعدوان الإسرائيلي على الدول العربية[2].

وبعد حرب يوليو / حزيران 1967 طالبت الصين "إسرائيل" بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، ويعد ذلك إحدى الأسس الرئيسة في سياستها الخارجية، غير أن موقفها لم يستمر بالقوة نفسا بعد تبدل القيادة الأيديولوجية فيها وتقدم المصالح القومية على مبادئ العقيدة السياسية، وبعد التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم التقارب السوفييتي الأمريكي وضعف التضامن العربي، مما كان له أثار سلبية على قضية الصراع العربي الإسرائيلي[3].

---

(1) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، **مصدر سبق ذكره**، ص132.

(2) د. جابر إبراهيم سليمان"الصين والصراع العربي الإسرائيلي"،**مصدر سبق ذكره**، ص6.

(3) د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص 210.

ثالثا : التحولات في السياسة الصينية والاتصالات السرية الإسرائيلية في عقد السبعينيات:

بدأت الصين تشعر بالأسف والندم الشديدين لالتزامها الصمت وموقفها السلبي تجاه محاولات "إسرائيل" المستمرة لإقامة علاقات معها في الستينيات من القرن العشرين، وما أن بدأ عقد السبعينيات سرعان ما لاحت في الأفق بوادر التحول السريع في سياستها الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، لقد بدأت تبحث عن مصالحها الوطنية وعن عدائها التام لـ"إسرائيل" ، واتخذت موقفا معتدلاً وانتهجت سياسة مرنة تجاه العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة، ومشكلة المنطقة العربية بصفة خاصة[1].

ومن المتغيرات التي دفعت الصين إلى التحول في سياستها الخارجية لعل من أهمها[2]:

1- زيادة التفاهم الصيني- الأمريكي وخاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق "نيكسون" في 1972، ولذلك خفت حدة العامل الأمريكي، ولم يعد عقبة كبرى أمام الدولتين في إقامة علاقات دبلوماسية.

2- بعد وفاة الزعيم الصيني ماوتسي تونج في عام 1976 بدأت سياستها تميل نحو تطور العلاقات مع "إسرائيل" كما أثرت سياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والانفتاح على العالم الخارجي التي بدأتها في أواخر 1978.

3- تفاقم شدة الخلاف بين أكبر دولتين شيوعيتين في العالم "الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية" وكان من محصلة الصين كبح توغل الاتحاد السوفييتي في شرق آسيا ونظراً لأن "إسرائيل" تقف في وجه التوغل السوفييتي في المنطقة العربية فإن الصين وجدت نفسها إلى جانب "إسرائيل".

4- في أعقاب بداية مفاوضات السلام بين مصر و"إسرائيل" وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد أصبحت الصين تدعو إلى حل الصراع العربي - الإسرائيلي بصورة

---

(1) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 133

(2) د . محمد عبدالفتاح الحمراوي، "السياسة الخارجية الصينية"،على الرابط:
Elhomrawy.blogspot.com/2008/09.6109-pot-1938.html.

سلمية بعد أن كانت ترفض ذلك تماما وتصر على أن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة شرط لا غنى عنه للاعتراف بـ"إسرائيل" [1].

5- بدأ التغير في سياستها جليا بعد أن عاد الرئيس الجزائري الأسبق "هواري بومدين" من زيارة قام بها إلى الصين عام 1974، إذ ذكر أن صانعو القرار في الصين اخذوا ينصحون العرب بالاعتراف بـ "إسرائيل"[2].

ومن أهم الاتصالات بين الصين و"إسرائيل" التي تمت في السبعينيات من القرن العشرين هي الزيارة التي قام بها دبلوماسي صيني يدعى "أش ليو" إلى "إسرائيل" في 14 يناير/ كانون الثاني عام 1979، وذلك بناء على تعليمات من الحكومة الصينية وبحث مع مسؤولي الخارجية الإسرائيلية إمكانية قيام علاقات دبلوماسية بين الجانبين، وهذا ما أكدته الشخصية الصينية في حديث مع صحيفة معاريف الإسرائيلية إذ ذكر أنه متفائل جدا من حدوث تطور في العلاقات بين الصين و"إسرائيل" وتكون هذه العلاقات على مستوى كبير[3].

رابعاً: التعاون العسكري واسع النطاق بين الصين و"إسرائيل" في عقد الثمانينات:

في مطلع الثمانينات من القرن العشرين دخلت العلاقات الصينية الإسرائيلية مرحلة جديدة، إذ أن الصين أرادت الحصول على شيء من التكنولوجية العسكرية المتطورة التي يمتلكها الغرب وتتوافر في "إسرائيل" بفعل علاقاتها العسكرية المتينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ظلت هذه الاتصالات سرية، بما في ذلك صفقات السلاح التي جرت ضمنها ومنها شراء الصين تجهيزات عسكرية من "إسرائيل" في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين بقيمة ملياري دولار شملت 54 طائرة حربية، ودبابات "ميركافا" إسرائيلية الصنع، وصواريخ، ثم صفقة أخرى في العام 1984 بقيمة ثلاث مليارات

---

(1) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 133.

(2) د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص 211

(3)د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"،**مصدر سبق ذكره**، ص 134.

دولار، شملت حصول الصين على مدافع حربية وقيام "إسرائيل" بتطوير تسعة ألاف دبابة صينية[1].

وشهد عام 1985 أول صفقة علنية بين الصين و"إسرائيل" إذ اشترت الصين معدات حربية وقطع غيار للدبابات السوفييتية تي- 62 التي أضاف إليها الصينيون مدافع "إسرائيلية" من عيار 105ملم، وفي المقابل باعت الصين إلى "إسرائيل" كميات من الحديد ومعادن التيقات والفاناديون والتاتنال وهي معادن مهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ، كما وقامت "إسرائيل" ببيع الصين صواريخ مضادة للدبابات من نوع "مافتس"وفي عام 1986نقلت "إسرائيل" للصين تقنية إنتاج صواريخ جو ـ جو نوع "باينون3" وهو تقليد للصاروخ الصيني "سابد وايندر" وحسب تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية قامت "إسرائيل" بتقديم معلومات متقدمة للغاية إلى الصين عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة وصواريخ باتريوت بصفة خاصة[2].

وكذلك العام 1988 شهد استمرار المنحى التصاعدي في العلاقات التسليحية بين الصين و"إسرائيل" وقد ذكرت صحيفة الواشنطن بوست في 30 مايو/ أيار 1988، أن اتفاقاً سرياً وقع بين البلدين يحدد أوجه التعاون بينهما ففي مجال تطوير الأسلحة، تقوم "إسرائيل" بتحديث الدبابة الصينية "تي-59" بإدخال تكنولوجيا الدبابة الإسرائيلية "ميركافا" عليها، وإدخال تطويرات الطائرة الإسرائيلية "لافي" على المقاتلة الصينية "ف-8" وكذلك تطوير أنواع أخرى من الأسلحة الصينية، فضلا عن قيام "إسرائيل" في بناء خط دفاعي على طول الحدود الصينية-السوفييتية "514 ميلا" حسبما أشارت بعض المصادر الغربية[3].

ومن الأسباب التي ساعدت على توسيع نطاق التعاون العسكري بين الصين و"إسرائيل" تغير الإستراتيجية العسكرية والتكتيكية داخل المؤسسة العسكرية الصينية التي

---

(1)سامر جبر احمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية،**مصدر سبق ذكره** ص 210-211.

(2) د. محمد عبدالفتاح الحمراوي، "السياسة الخارجية الصينية"،**مصدر سبق ذكره**.

(3)معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا: رؤية جيواستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص68.

كانت تلتزم بالنظرية "الماوية" وقوامها إستراتيجية الحرب الشعبية التي تعتمد على جيش ضخم إلى الإستراتيجية الدفاعية الحديثة في عهد "دينج شياو بينج"، التي تعتمد على القوة العسكرية الأصغر حجما وتتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والمهارة العسكرية الفائقة وأنفقت الصين على ما يربو على 2 مليار دولار منذ منتصف 1989 حتى عام 1991 لاستيراد معدات حربية متقدمة لتحقيق التحول العسكري الصيني.وأعلنت أن ميزانيتها للدفاع سوف تبلغ 7،9 مليار دولار تقريبا في 1997 وتأتي هذه الزيادة في النفقات العسكرية بعد مطالبة جنرالات الجيش بتحديث الأسلحة وإدخال أسلحة ذات تكنولوجيا عالمية بهدف تمكينها من التفوق خلال الصراعات الإقليمية التي قد تنشب في المنطقة، وتقول الصين إن نفقاتها العسكرية ما زالت أقل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى[1].

على الصعيد السياسي شهدت الثمانينات من القرن العشرين أول اتصال رسمي معلن بين "إسرائيل" والصين، وكان ذلك في مارس/آذار 1987 عندما اجتمع مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة بوكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية، وقبل ذلك كانت الصين افتتحت قنصلية لها في هونج كونج وأدت دوراً أساسياً في بدء الاتصالات الصينية الإسرائيلية والتي ساهمت في عام 1989 في فتح أول مكتب اتصال لأكاديمية العلوم والآداب الإسرائيلية في بكين، كما اجتمع وزير خارجية الصين مع نظيره الإسرائيلي في عام 1987 لمناقشة فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة العربية[2].

ومر التعاون العسكري بين البلدين بمرحلة من التأزم، بعد أن توصلت الصين إلى صناعة نموذج من الرشاش "عوزي" الإسرائيلي الصنع، مما أثار غضب "إسرائيل" خصوصاً بعد أن طرحت الصين الرشاش في الأسواق الأمريكية في محاولة لبيعه هناك فضلاً عن أن التعاون العسكري الصيني، الإسرائيلي لم يكن بحجم الآمال التي عقدها القادة العسكريين

(1) **صحيفة الأهرام القاهرة**، 5 مارس 1997.

(2) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"،**مصدر سبق ذكره**، ص 136.

في "إسرائيل"، لدخول المتغيرات السياسية والأمنيـة في المنطقـة العربيـة ومـصالح الـصين مـع دول المنطقـة جعلت التعاون العسكري بين الصين و"إسرائيل" في حال مد وجزر[1].

خامسا: تطبيع العلاقات بين الصين و"إسرائيـل" في عقـد التـسعينيات مـن القـرن العـشرين ومـا بعده:

في مطلع التسعينيات من القرن العشرين كرست "إسرائيـل" جهودهـا وكثفـت اتـصالاتها المبـاشرة وغير المباشرة مع القادة الصينيين حتى كللت جهودها بالنجاح واستطاعت أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وهو الأمل الذي ظل يداعب "إسرائيل" منذ الخمسينيات من القرن العشرين، وكان افتتـاح الممثليـة الإسرائيلية في الصين في أوائل عام 1990 انقلابا في العلاقـات الاقتـصادية بـين البلـدين وبـدأت الوصـول إلى "إسرائيل" مجموعة من الخبراء الصينيين ، كما زاد عدد الإسرائيليين في الصين.وفي العام نفسه، أعلنت الصين أنها افتتحت مكتباً للسياحة في تل أبيب. وبدأت البعثات الصينية والإسرائيلية لدي الأمـم المتحـدة بـإجراء اتصالات بينهما، وعلي هذا النحو، بـدأت الـدولتان تدشـين قنـوات اتـصال بيـنهما بـصورة شـبه رسـمية أو بالأحرى بصورة مباشرة ويعد ذلك بلا شك تقدما إيجابيا ودفعة قوية للعلاقات بين الجانبين[2].

تسارعت خطوات التقارب بين الصين و"إسرائيل" بـشكل ملحـوظ ففـي 5 نـوفمبر/ تـشرين الثـاني 1991، زار "إسرائيل" وفد يمثل المعهد الصيني للعلاقات الدولية وهو جناح حكومي رسـمي والتقـى بعـدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحق شـامير"، وخـلال الزيـارة أعرب رئيس الوفد الصيني "سون كون" عن ثقته بـأن ليـوم الـذي سـتقيم فيـه بـلاده علاقـات كاملـة مـع "إسرائيل" لم يعد بعيدا"، وقبل ذلك كانت الصحافة الإسرائيليـة قـد أشـارت إلى أن نائـب مـدير عـام وزارة الخارجية الإسرائيلية قام بزيارة إلى الصين[3].

---

(1)معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا: رؤية جيواستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص79.

(2) الملحق الأسبوعي لصحيفة **معاريف الإسرائيلية** الصادرة في 20 مارس 1992.

(3)معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا: رؤية جيوإستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص65.

ومع بدء عملية التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي ودخول العديد من الدول العربية في علاقات مباشرة مع "إسرائيل" قد شجع أطرافا دولية عديدة كانت متحفظة تقليدياً تجاه العلاقات مع "إسرائيل" على تجاوز هذه التحفظات والدخول في علاقات مباشرة مع "إسرائيل" ومنها الصين[1].

وفي يوم 24 يناير/ كانون الثاني عام 1992 خرجت العلاقات بين الطرفين إلى العلن بشكل رسمي، أي في ظل البدء بعملية التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي انطلاقا من مؤتمر مدريد في أكتوبر تشرين الثاني من العام 1991.

وعلي هامش العلاقات العسكرية نشأت علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية بين الطرفين في الوقت الذي زادت فيه الولايات المتحدة الأمريكية من ضغوطها على "إسرائيل" لوقف إمداد الصين بالتكنولوجيا العسكرية، نجحت في دفعها لإلغاء عقد كانت "إسرائيل" التزمت بموجبه بتقديم طائرات حربية مزودة بأنظمة رادار متطور إلى الصين في العام 2000، كلف "إسرائيل" دفع تعويض قيمته 350 مليون دولار[2].

وقد بلغ النشاط السياسي ذروته بين البلدين عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحق رابين" في العام 1993 بزيارة للصين بهدف إقناعها بشراء العتاد والتقنية من بلاده ومحاولاً فتح أسواقها أمام المنتجات الإسرائيلية[3].

وعلى اثر استئناف العلاقات بين الصين وروسيا. أصبحت المورد الرئيس للصين بالأسلحة، في غضون ذلك تواصل التدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين حتى وصل ذروته على خلفية حادثة عسكرية بينهما حول تايوان 1995-1996، لهذا السبب انخفض حجم الطلب الصيني للمنتجات الإسرائيلية وتزايد معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للصادرات العسكرية والأمنية إلى الصين، فإن هذه المتغيرات لاسيما

---

(1)**المصدر السابق**، ص74.

(2) **قناة الجزيرة الفضائية**، في 17 أغسطس أب 2005.على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.www.aljazeera.net

(3) د. محمد عبدالفتاح الحمراوي، "السياسة الخارجية الصينية"، **مصدر سبق ذكره**.

المتغير الأمريكي تجاه العلاقات العسكرية والأمنية مع الصين لم تلق تفهما من جانب صانعي القرار الإسرائيلي[1].

كما أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أخذت تؤثر سلبا على طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الصين و"إسرائيل"وتطورها إذا عارضت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999 صفقة طائرات "فالكون" الإسرائيلية إلى الصين رغم إدعاء "إسرائيل" بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم بتفاصيل الصفقة غير أنها أعلنت من جانب واحد على إلغاء الصفقة عام 2000، مما أدى إلى حدوث أزمة دبلوماسية بينهما، فضلا عن توتر في العلاقات على خلفية الأزمة الصينية الأمريكية إبان أحداث "تيان آن مين" وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر على بيع الأسلحة للصين مما أدي إلى انخفاض الصادرات بين الصين و"إسرائيل"، وزادت معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لصادرات "إسرائيل" العسكرية والأمنية إلى الصين[2].

وارتبطت أيضا أحداث التوتر في العلاقات الصينية - الإسرائيلية بالتعاون العسكري الثنائي ووفقا لتقرير نشرته صحيفة هارتس طالبت الولايات المتحد الأمريكية، "إسرائيل" بعدم إعادة الطائرات بدون طيار التي أرسلها الجيش الصيني إلى "إسرائيل" لتطويرها، رغم أن هذه الطائرات هي طائرات مملوكة للصين. وبصرف النظر عن المصلحة النهائية لهذا النزاع، فإن الضرر بشكل أو بأخر قد حدث، وإن لم تف "إسرائيل" بالتزاماتها بتطوير الطائرات، فإن شروط التعاقد سوف تقود الصين إلى فرض عقوبات على الشركات الإسرائيلية ليس فقط في الصين الأم بل أيضا في هونج كونج[3].

ولعل الذي دفع بالعلاقات الصينية - الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة هو الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ تزيمين" في أبريل / نيسان عام 2000 إلى "إسرائيل" والتي استغرقت ستة أيام زار خلالها العديد من الشركات ذات التقنية العالية،

---

(1) **مركز دراسات الشرق الأوسط**،"شؤون إسرائيلية، في أسبوع"، العدد 246، في 2008/3/16.

(2) د عبداللطيف الحناش، "التمدد الإسرائيلي في أسيا والأمن القومي العربي"،**المركز الإعلامي اليمني**، على الرابط: www.shebacss. com/ar.media-center-39033.hym

(3) جين ليانج تسيانج، "الطاقة أولا الصين والشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص29.

وجاءت الزيارة بعد أربع سنوات من إلغاء صفقة طائرات "الفالكون" ومع تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها، بدأ التعاون العسكري يستعيد عافيته، وتوج ذلك في مارس/ آذار من العام نفسه بإرسال وفد عسكري رفيع المستوى إلى الصين لإجراء محادثات ولقاءات مع قيادتها العسكرية للدلالة على أن التبادلات التجارية والعسكرية التي كانت تمر بأزمة خانقة بينهما، لديها فرصا مواتية للعودة مجددا". ويعد هذا الوفد أرفع مستوى عسكري يزور الصين بعد حادثة طائرات"الفالكون""[1].

وردا على زيارة الرئيس الصيني إلى "إسرائيل" ومحاولة إعادة العلاقات بينهما وبناء علاقات جديدة ومتطور أكثر، قام وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي الأسبق "ايهود اولمرت" بزيارة الصين في 22 يونيو / حزيران من العام 2004، على رأس وفد ضخم لم يسبق لـ"إسرائيل" أن أوفدت مثله لأي دولة ضم الوفد أكثر من 200 شخصية قيادية للقطاعات كافة ورجال أعمال معروفين، وُسربَ اولمرت لوسائل الإعلام بأن "إسرائيل" حددت مهمة فتح الأسواق الصينية أول هدف لها خلال العام 2004، فضلا عن إعلان التوقيع على اتفاقية إنشاء صندوق مالي بموجبه تقوم مؤسسة مالية أمريكية باستثمار 150 مليون دولار للتعاون مع إحدى الجامعات الصينية بهدف تطوير القطاعات الإسرائيلية المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا على أن تستخدم هذه التكنولوجيا في الأسواق الصينية[2]وجاءت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود اولمرت" إلى الصين في 11 يناير/ كانون الثاني 2007 بمناسبة مرور 15 عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما بدعوة من رئيس الوزراء الصيني السابق "هو جين تاو" لتؤكد حرصهما على استمرار وتطوير العلاقات بمختلف المجالات، واستكمالا للمشاورات الدبلوماسية وتبادل الآراء حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية المطروحة[3].

---

(1) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا: رؤية جيوإستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص68.

(2) **المصدر السابق**،ص 68.

(3)**وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية**، "مبعوث الصين الخاص لقضية الشرق الأوسط ووسيكة يزور إسرائيل"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي موقع وزارة الخارجية الصينية.
http://www.fmpvc.gov.cn/ava/zxxx/t1037238.shtml.

في 29 أبريل / نيسان عام 2013 التقى مبعوث الصين الخاص بقضية الصراع العربي الإسرائيلي "ووسيكه" في "إسرائيل" مع كل من وزيرة العدل الإسرائيلية "تسيبي ليفني" ونائب وزير الخارجية "زئيف الكين" ونائبه المدير العام لوزارة الخارجية روث كاهانوف وقال ووسيكه، "أنه منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وإسرائيلقبل21 سنة شهدت العلاقات الثنائية تطوراً مستمراً ومستقراً وصحياً، وان توطيد وتطور علاقات الصداقة والتعاون بين الصين وإسرائيل أمر يتفق مع المصالح الأساسية للبلدين والشعبين ... إن القيادة الصينية تولي اهتماما بالغا لتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع إسرائيل، وكذلك للزيارة التي سيقوم بها رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" للصين... إن الجانب الصيني يتابع بكل اهتمام عملية السلام في الشرق الأوسط، ويأمل من الأطراف المعنية تسوية النزاعات عبر طرق سياسية ودبلوماسية"ولتعزيز العلاقات-الإسرائيلية الصينية قام رئيس وزراء "إسرائيل" "بنيامين نتنياهو" بزيارة إلى الصين في 6 مايو/ حزيران عام 2013 والتقى الرئيس الصيني شي جين بينج، وتأتي الزيارة لدفع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وذلك لاعتبار الصين أكبر شريك تجاري في آسيا وثالث أكبر شريك تجاري في العالم لـ "إسرائيل"، فضلا عن أن الصين أصبحت دولة مهمة للاستثمارات الإسرائيلية في الخارج ويأمل رئيس الوزراء الإسرائيلي في أن ترفع زيارته مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين[1].

أهداف الطرفين الصيني والإسرائيلي في تطوير العلاقات بينهما:

الأهداف الإسرائيلية: ويمكن تحديد الأهداف الأساسية لإسرائيل بالآتي:

1- مساعي "إسرائيل" لإنهاء عزلتها على اعتبار أنه أصبح لها مع إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين علاقات دبلوماسية مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن كافة[2].

(1)موقع رئيس الوزراء الإسرائيلي، "رئيس الوزراء يبدأ زيارته في بكين"، 2013/5/8، وعلى **online cri Zarabic**، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)على الرابط: .http://www.arbic.cvi.cn

(2) د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 213.

2- مراقبة الأسلحة التي ترسلها الصين إلى المنطقة العربية عن طريق عقد اتفاقية مع الصين لمراقبة هذه الأسلحة، لكي تقيد تسليح الصين لدول المنطقة[1].

3- الحصول على معلومات عن الدول العربية والإسلامية التي زودتها الصين بالصواريخ مثل إيران، سوريا، العراق والسعودية وأسماء الخبراء وكبار الضباط العرب الذين تفاوضوا معها في تحقيق هذه الصفقات[2].

4- الاستفادة من السوق الصينية الضخمة والسوق الآسيوية بصفة عامة، حيث إن قارة آسيا هي القوة الاقتصادية العالمية البارزة في هذا القرن[3].

5- فك الحصار النفسي للجانب العربي بإقامة علاقات مع حليفهم التقليدي الصين الشعبية وتأكيد كيان "إسرائيل" دولة معترف بها من العالم، لاسيما القوى الخمس الكبرى[4].

6- إدراك صناع الإستراتيجية الإسرائيلية الأهمية المستقبلية للصين ذلك أن احتمال انتقال مركز الثقل الدولي خلال العقود القادمة إلى تلك المنطقة يدفع المخطط الإسرائيلي إلى العمل على تشكيل شبكة من العلاقات مع القوي الدولية الصاعدة ومنها الصين كونها أحد القوى الآسيوية الكبرى كما تمكنت الصهيونية من نقل مراكز ثقلها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية قبيل الحرب العالمية الثانية[5].

---

(1)" تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية"، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) http://www.isianolin.nt.iol..7ص

(2) **المصدر السابق** ، ص7.

(3) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 138.

(4) **المصدر السابق**، ص138.

(5) د. وليد عبدالحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، 1978-**2010**، **مصدر سبق ذكره**، ص185.

الأهداف الصينية:

ويمكن تحديد الأهداف الأساسية للصين بالآتي:

1- الحصول على التقنيات الإسرائيلية في جميع المجالات لاسيما المجال العسكري[1].

2- إشراك الصين في عملية السلام بين العرب والإسرائيليين ويبدو أن الصين قد اختارت الدخول للنظام العالمي الجديد بعد المتغيرات التي شهدها العالم، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة المهيمنة على هذا النظام واختيارها الدخول إليه عبر البوابة الإسرائيلية[2].

3- استرضاء اللوبي إليهودي في الكونجرس الأمريكي لضمان عامل مساعد في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

4- تشجيع رؤوس الأموال إليهودية للاستثمار في الصين[4].

5- الحصول على المزيد من التأييد في المحافل الدولية وتفادي حرب تجارية معها، فيما إذا واصلت العمل ضد المصالح الأمريكية، إذ تشكل "إسرائيل" الجزء المهم في هذه المصالح[5].

6- تسعى الصين من خلال هذه العلاقة إلى تحييد العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية، لاسيما أن هذه العلاقة تعطي دعما للهند في تنافسها مع الصين لحصول على النفوذ في المنطقة العربية[6].

---

(1) د. عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، "العلاقات الصينية الإسرائيلية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 138.

(2) **المصدر السابق**، ص 138.

(3) وليد عبدالحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، 1978-2010،**مصدر سبق ذكره**، ص56.

(4) **المصدر السابق**، ص56.

(5) د. عبدالعزيز مهدي عبدالعزيز، **واقع العلاقات الصينية الإسرائيلية وأفاقة المستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2000، ص31.

(6) أسامة فاروق، "العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل"، **السياسة الدولية**، العدد 108، ابريل، 1992، ص260.

7- تقرير العلاقات الاقتصادية مع "إسرائيل" بعد أن تدنت تبادلاتها التجارية مع العرب إلى أدنى معدلاتها[1].

ومن خلال ما تم توضحيه سلفاً من تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية تبين أن تحديد هذه العلاقات، وطبيعة الأهداف الصينية تجاه "إسرائيل" كونها مبنية على أساس الحصول على التكنولوجيا الغربية المتطورة بشكل مباشر عبر بناء علاقات مع "إسرائيل" في كافة الصعد التجارية والاقتصادية. الطموح الصيني المبني على إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب يتعارض مع مصلحة "إسرائيل" وذلك لوجود القطبية الأحادية -الولايات المتحدة الأمريكية-، وإن الأهمية الكبرى في علاقات الصين مع العرب وما يقدمه العرب للصين بفضل النفط والقدرات الاستثمارية والأسواق العربية المفتوحة للبضائع الصينية، يجعل المصلحة الصينية مع العرب أكبر بكثير من "إسرائيل".

وان الصين لم تقدم على إقامة علاقات دبلوماسية متطورة مع "إسرائيل" إلا حين انفتح العرب أنفسهم عليها، بعد أن دخلت العلاقات العربية الإسرائيلية إلى مستوى الاعتراف المتبادل مع بعض الدول العربية.

المطلب الثاني: السياسة الصينية تجاه مسارات التسوية ـ العربية الإسرائيلية

إن الموقف الصيني ومنذ السبعينيات من القرن العشرين أتجه إلى تأييد التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي واستمر موقفها المؤيد للتسوية السليمة في الثمانينات من القرن العشرين أيضا مدخلاً لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي على أن يتم من خلال مؤتمر دولي للسلام وعلى الرغم من تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية ابتداء من أواخر السبعينيات من القرن العشرين وصولا إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية في 24 يناير / كانون الثاني 1992.

فالصين أعلنت موقفها من الصراع موقفا مبدئياً وغير قابل للتغير وقد بررت موقفها من العلاقة مع "إسرائيل" وذلك لكي تقوم بدور فاعل ومؤثر في هذه القضية.

---

(1) **المصدرالسابق**، ص 138.

وقد تركز موقفها من عملية السلام في المنطقة العربية على نقاط أساسية هي[1]:

1- يجب أن تسير محادثات السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمنطقة وصيغة الأرض مقابل السلام وتنفيذ كافة الاتفاقات الموقعة بشكل جدي.

2- نبذ كافة أشكال الإرهاب والعنف لضمان الأمن لكل دول وشعوب المنطقة.

3- تأييد إرسال مراقبين سلام دوليين لمناطق الصراعات الفلسطينية الإسرائيلية.

4- حث كلاً من الطرفين على التعاون مع جهود الوساطة التي يقوم بها المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار وتأييد المبادرة المصرية الأردنية بشأن القضية الفلسطينية.

5- إنه يتعين على الجانبين بمساعدة المجتمع الدولي تنفيذ التوصيات ذات الصلة بتقرير "ميتشل وتنيت" وتهيئة ظروف ملائمة لاستئناف محادثات السلام.

وبنفس المنطق يتعامل الصينيون مع القضايا العربية الأخرى مثل جزر الإمارات العربية المتحدة التي تحتلها إيران، والتي ترى أنها قضايا منتشرة في أنحاء العالم ويجب حلها بالطرق السلمية وهكذا فإن السياسة الصينية تتسم بالحذر ولا تميل إلى اتخاذ مواقف متسرعة والبعض يصفها بسياسة مرنة تمارس أنصاف الحلول وتفادي المواجهة وفهم هذه السمة من الجانب العربي يجنب العلاقات العربية الصينية - الكثير من المشكلات وليس واقعيا-الرهان على مواقف حازمة ومتشددة لسياستها تجاه القضايا العربية الحالية، لأن دبلوماسية التحاشي تدفع صانع القرار الصيني للسعي إلى الحفاظ على توازن للمصالح مع كل الدول والتكتلات الدولية المتنافسة[2].

وأكد مندوب الصين الدائم في الأمم المتحدة على ضرورة تحقيق العدالة في المنطقة العربية، وأعرب عن تأييد بلاده لعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة تحت إشراف هيئة

---

(1) عاطف سالم سيد الاهل، "العلاقات العربية الصينية"، د. هدى ميتكيس، والسيد صدقي عابدين، (محرران)،العلاقات العربية الآسيوية،**مصدر سبق ذكره**، ص 155.

(2) د. محمد عبدالوهاب الساكت، "التعاون الصيني في القرن الحادي والعشرين"، د. هدي ميتكيس، وخديجة عرفة محمد (محرران)،**الصعود الصيني**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006، ص350.

الأمم المتحدة مع ضرورة حضور منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلا شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني لهذا المؤتمر وتكررت الأحاديث من قِبل العديد من المسؤولين الصينيين وفي مناسبات مختلفة عن تأييد بلادهم لعقد المؤتمر الدولي للسلام يحضره جميع الأطراف المعنية، وبحضور الأعضاء الخمسة الدائمين وتحت رعاية الأمم المتحدة، باعتبارها الطريقة لحل القضية سليماً[1].

وفي أعقاب بداية مفاوضات السلام بين العرب و"إسرائيل"أعلنت الصين عن رغبتها في القيام بدور رئيسي في عملية السلام، إلا أن الرد الإسرائيلي كان متعنتا إذ رفضت دخول الصين، طرفاً في عملية السلام، إلا بعد أن تعترف بها اعترافا كاملا وبعد أن تقيم علاقات دبلوماسية كاملة معها، وأعلنت الصين مساندتها لمشروع السلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربية في مدينة فاس المغربية عام 1982الذي يعترف ضمنا بوجود "إسرائيل" ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[2].

والصين تحاول بشكل أو بآخر تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي بعد أن اتهمت بانتهاك حقوق الإنسان في أحداث ميدان "تيان مين" السلام السماوي في حزيران عام 1989 مما اثر على الصين في اتخاذ مواقف واضحة تجاه المنطقة العربية رغم مصالحها الإستراتيجية مع دول المنطقة، لاسيما التي تستهدفها السياسة الأمريكية مثل العراق وليبيا والسودان، فالتقارب الصيني ـ الإسرائيلي، وضعف دورها في عملية السلام والصراع العربي - الإسرائيلي مرهون بطبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية، ومشاكلها الداخلية وتطلعاتها للانفتاح والإصلاح الاقتصادي والسياسي والتي تحكم بشكل أو بأخر سياستها الخارجية[3].

(1) د.جمال زهران، العلاقات العربية الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة في العرب،**مصدر سبق ذكره**، ص251.

(2)د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص211-212.

(3)د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص105-106.

إن جلوس "إسرائيل" مع الأطراف العربية للمفاوضات بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الوصول إلى حل للمشكلات العالقة، وهي المشاركة في المفاوضات بمدريد، كما أن "ياسر عرفات" كان قد طلب من القيادة الصينية، عشية انعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر 1991 سرعة الاعتراف الدبلوماسي بـ"إسرائيل" حتى يتسنى للصين الاشتراك في المؤتمر المذكور، مع ما عرف عنها من تأييد للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وطلب الرئيس الفلسطيني من القيادة الصينية سيجع لأي ضغط عربي على الصين ضد إقامة العلاقات مع "إسرائيل" بمثابة خطوة تفتقر للحجة القوية، والأسباب الجادة فضلاً عن أن الصين تجد في تحسين صورتها، طرفا يسعي للسلام، بعد أحداث قمع الطلبة[1].

والسياسة الصينية أخذت تركز على ضرورة تسوية مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية ولم تعد بالحدة نفسها التي كانت عليها أثناء حكم الزعيم "ماوتسي تونج"، ولكنها وان تخلت عن لغة التشدد بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني التي تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة، وتدعو إلى تسوية مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي سليما ضرورة لابد منها لتحقيق الأمن في المنطقة كما تؤدي لتعزيز دور الأمم المتحدة بعيدا عن وصاية هذه الدولة أو تلك ليكون أكثر فاعلية في حل قضايا الشعوب ومعالجة النزاعات القائمة بينها والمساهمة في تثبيت دعائم الأمن والسلم الدوليين، وأنها عرفت في تغير سياستها تجاه الأمم المتحدة بعد عام 1978 لم تكن تنظر إلى الأمم المتحدة أداة من الأدوات ذات الأهمية التي عملت على توظيفها لتعزيز مركزها الدولي[2].

وعن حيوية السياسة الصينية الجديدة تجاه المنطقة ومشاركتها في العملية السلمية فقد أعلن في المؤتمر الصحفي الذي عقد في 17 سبتمبر/ أيلول 2002، وأكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، أن بكين قررت بناء على طلب عدد من الدول العربية، تعيين مبعوث صيني خاص للمنطقة، وأرسلت وزارة الخارجية الدبلوماسي "وانج

---

(1) رباب يحيى عبدالمحسن، "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، **المركز العربي للمعلومات الصيني (A/C)**، 2010/5/24 ، على شبكة المعلومات (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.arbsino.com/artic/es/10-05-24/2482.htm.

(2) د.جابر إبراهيم سليمان، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"،**مصدر سبق ذكره**، ص 32.

شيبجي"، الذي عمل في السابق سفيراً في البحرين والأردن، وإيران إلى المنطقة، عند تسلمه مهامه الجديدة، أعـاد مـن جديـد التأكيـد عـلى المواقـف الـصينية والتـي تؤيـد فكـرة الأرض مقابـل الـسلام بـين العـرب و"إسرائيل"والاعتراف بالحاجـة إلى قيـام دولـة فلـسطينية مـستقلة، ولكنـه أكـد عـلى ضرورة ضـمان أمـن "إسرائيل"، وهو موقف حكومته الذي أعلن لأول مرة عام 1991[1].

وقد قام المبعوث بزيارات متعددة لدول المنطقة وإجراء مباحثات مع الفلـسطينيين والإسرائيليـين وفي مايو/ آيار 2003 تقدمت الحكومة الصينية مقترح لحل القضية الفلسطينية قـائم عـلى أسـاس دعمهـا لخارطة الطريق ومعتمدة على نقاط أساسية جوهرهـا الموافقـة عـلى خارطـة الطريـق واعتبارهـا إيجابيـة الفحوى وتقدم أساسا متينا لعودة المحادثات بين الأطراف مـع المطالبـة بتطبيقهـا في أسرع وقـت ممكـن، هذا مع وضع آلية دولية للإشراف على تطبيق الخطة وبـدء المفاوضـات بـين كـل مـن "إسرائيـل ، سـوريا" و"إسرائيل، ولبنان"، في أقرب وقت ممكن وفقا لقرارات الأمم المتحدة وبناءاً على مبدأ الأرض مقابل السلام الذي اعتمده مؤتمر مدريد 1993، كما أيدت استعدادها لتنظيم مؤتمر دولي للسلام عـلى أراضـيها بحـضور الدول دائمة العضوية والدول المعنية بقضية الصراع العربي الإسرائيلي[2].

وأكد المبعوث الصيني أن سياسة بلده تجاه المنطقة مبنية على ما يأتي[3]:

1- إعادة بناء الثقة المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإحياء مفاوضات السلام.

2- إعادة تفعيل خارطة الطريق وإقامة دولة فلسطين المستقلة.

3- السعي إلى إحلال السلام الشامل والدائم في المنطقة.

---

(1) جين ليانج تسبيانج، "الطاقة أولا: الصين والشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص28.

(2) الشيماء عبدالسلام إبراهيم، العلاقات العربية الصينية بعد أحداث الحادي عشر مـن سـبتمبر، دراسـة حالـة مـصر والسعودية، 2001-2008،**مصدر سبق ذكره**، ص 111-112.

(3) "المبعوث الصيني يدعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تنفيذ التزامات عمليـة الـسلام"، في 2005/4/6.، عـلى شـبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وعلى الرابط: www.robic.xinhuanetn.com.

4- التأكيد على أهمية تحرك المجتمع الدولي وبذل الجهود لإحلال السلام في المنطقة، لاسيما الأمم المتحدة التي عليها أن تؤدي دورا أكبر.

وقد تبنت الصين رؤية جديدة خاصة لحل مشاكل المنطقة تقوم على ما يأتي[1]:

1- اعتماد التعاون الإقليمي أساساً للسياسة الأمنية.

2- عدم رغبتها بالتورط عسكريا في المنطقة.

3- قناعتها بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة ويعالج مشاكل الإرهاب.

4- التزامها باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياستها تجاه المنطقة.

5- تشجيعها لاتجاهات حوار الحضارات الثنائية والمتعددة.

وقد شاركت الصين في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، وكان الغرض منه إحياء عملية التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية.وفي هذا المؤتمر طرح وزير خارجية الصين "لي تشاو تشينغ" رؤية شاملة لما اعتبره تعزيز أسس السلام في المنطقة العربية وقد تضمنت خمسة مبادئ جديدة اخربهي على النحو الآتي[2]:

1- ضرورة الشروع في عقد مفاوضات حول قضية الوضع النهائي والعمل من أجل حل القضايا المتعلقة بالحدود واللاجئين وموارد المياه، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أساس خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

2- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام، فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاما دائما.

3- دفع محادثات السلام بطرقة كلية ومتوازية مع توفير البيئة المؤدية إلى هذا، وانطلاقا من الارتباط بين القضية الفلسطينية والقضايا الأخرى في الشرق الأوسط، وأنهما تؤثران على بعضهما البعض، وينبغي استئناف محادثات السلام

---

(1) جواد الحمد، "اتجاهات ومحددات تطور العلاقات الصينية العربية 2005-2010"، **في ندوة حوار العلاقات العربية الصينية، بكين ،** 12-13، كانون الأول/ ديسمبر، 2005، ص9.

(2) د. حسن ابوطالب، "الصين والشرق الأوسط بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد"، **مصدر سبق ذكره**، ص144.

بين "إسرائيل" وسوريا وبين سوريا ولبنان في الموعد المحدد، حتى يمكن لهذه المحادثات ولمثيلاتها الفلسطينية الإسرائيلية أن تساند وضع بعضها.

4- إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أسس محادثات السلام ومن هنا تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية إلى فلسطين وتأييد الخطة التي اقترحتها الأطراف المعنية من أجل تعاون اقتصادي إقليمي مدخلاً لضمان الأمن الإقليمي.

5- بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي على المجتمع الدولي أن ينفذ تعاوناً وثيقاً ويقيم آلية متعددة الأطراف ذات قاعدة عريضة ومتوازنة وفعالة لتسهيل ومساندة محادثات السلام، وأن الصين ترحب بجميع الجهود التي ستسهم في عملية السلام.

وأشار المبعوث الصيني السفير "وو سي كه" الذي عين من جانب المبعوث الخاص للمنطقة في 19 آذار/ مارس 2009، في حديثه عن عملية السلام بالمنطقة بين العرب و"إسرائيل"ينبغي على الأطراف المعنية توسيع صدرها وفعل ما ترغب فيه الشعوب وإبداء رغبتها الصادقة وحسن نيتها حتى يتم استئناف محادثات السلام في أسرع وقت ممكن من أجل تهيئة ظروف صالحة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة والتعايش السلمي بين دولتين فلسطينية وإسرائيلية على أساس القرارات المعنية للأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام والمبادرة العربية للسلام وخارطة الطريق، وما إلى ذلك من خطوات، ومستقبلا ستتابع الصين نهجها العادل باعتبارها عضوا دائما بمجلس الأمن الدولي وتعزيز التبادل والتنسيق مع الأطراف المعنية لأداء بناء في سبيل دفع عملية السلام وتعزيز السلام الإقليمي وتحقيق التنمية[1].

وقد جاء في الفقرة 4 في المجال السياسي للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي الذي عقد في مدينة تيانجين الصينية للمدة من 13-5/14 2010، الموقف

(1) **شبكة الصين**، "الصين تبذل جهودا دؤوبة لتحقيق الأمن والازدهار والتناغم في منطقة الشرق الأوسط"، وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:www.arovic.chinaorg.cn

الصيني الداعم لاستعادة سوريا للجولان المحتلة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتدعو إلى استكمال تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 425 و 1701 بشأن الانسحاب مما تبقي من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان[1].

المطلب الثالث: السياسات الصينية تجاه قضايا التسوية النهائية على المسار الفلسطيني

يركز هذا المطلب على تناول الدور السياسي للصين في المسار الفلسطيني لعملية السلام العربية الإسرائيلية، بعد تحقيق انطلاقة في هذا المسار بالتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي - الفلسطيني بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن يوم 13سبتمبر/أيلول 1993، بعد إجراء مفاوضات سرية في (أوسلوا) بين الجانبين برعاية الحكومة النرويجية أسفرت عن الاعتراف المتبادل بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وما أن أعلنت الصين عن تأييدها لاتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي حتى كشفت السياسة الصينية عن آلياتها لتحقيق الأهداف السابقة، ولذلك من خلال التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن القضية سوف تحل بالجهود المشتركة لطرفي النزاع، ومساعدة المجتمع الدولي وكذلك بالتزام القيادة الفلسطينية بانتهاج تكتيكات تتسم بالمرونة والعملية، وأن الصين ليس لديها مبادرة تجاه السلام، ولكن لديها التزام بالإعراب عن رأيها أمام المجتمع الدولي، الأمر الذي يظهر الصين وكأنها رفعت يدها تماما من القضية الفلسطينية، وأن تسوية هذه القضية تأتي من تعاون أطرافها ومساندة المجتمع الدولي.

إلى جانب ذلك حافظت الصين على سياستها في مطالبة "إسرائيل" رسميا وإعلاميا بإعادة الحقوق الفلسطينية، وإدانتها المستمرة لها على إعاقة عملية السلام.

1- الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية:

تؤكد جميع الوثائق الصينية الرسمية أنها تنبت دائماً الدفاع عن الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية، ومنها حقه في النضال المسلح لاسترجاع فلسطين وإقامة دولته المستقلة ، فقد خاطب رئيس الوزراء الصيني الأسبق "لاستو شو إن

(1) "منتدى التعاون الصيني العربي، الاجتماع الوزاري الرابع"، **مصدر سبق ذكره.**

لأي" العرب في مطلع عام 1964 قائلاً "نحن على استعداد دائم لدعمكم من أجل استعادة فلسطين وعندما تعقدون العزم على تحريرها ستجدوننا إلى جانبكم بكل ما تطلبونه من سلاح ومتطوعين"[1].

وعرف عن الصين تأييدها لنضال الشعب الفلسطيني ولحقوقه المشروعة في السيادة والاستقلال وقد وصل هذا التأييد إلى أعلى درجاته عام 1979 عندما أعلن الرئيس الصيني الأسبق "دينخ شياو بنيج" في خطابه أمام مجلس الشعب الوطني 18 يونيو / حزيران من العام نفسه عن " إن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني هي حقوق مقدسة، وأنه لا حل لمسألة الشرق الأوسط إلا باسترجاع هذه الحقوق إلى أصحابها الشرعيين، والسماح للمهجرين من الشعب الفلسطيني بالعودة إلى ديارهم، وإنشاء دولتهم المستقلة بعيدا" عن الهيمنة والاحتلال"، وقد جاءت هذه الرؤية الصينية للحل متطابقة مع البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية[2].

وضع "دينج شياو بينج" قواعد الرؤية الصينية للتصورات الجديدة وهي عدم التورط في صراعات تستنزف مواردها ومكانتها الدولية وكان واضحا أن الصين ابتعدت عن الصراعات الإقليمية القديمة أو تلك التي اشتعلت مجددا في المنطقة العربية آنذاك فلم تبدُ منها بادرة فعلية للتدخل بما يساعد على حل أو تهدئة هذه الصراعات وفيما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي، والتزاماً منها بعدم التورط فيما قد يضر المصالح الصينية، تبنت موقفا لا ترفض ولا تقبل بوضوح المبادرات الأمريكية أو السوفييتية لحل الصراع وعلى الرغم من عبارات التأييد والتعاطف التي أطلقتها لصالح الفلسطينيين إلا أنها لم تبد استعدادا لاتخاذ ما هو أبعد من ذلك[3].

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، بدأت بوادر تحول سريع في سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي وأخذت تبحث عن مصالحها

---

(1) د. مسعود ظاهر،"الحوار بين الثقافة العربية والثقافة : العلاقات الثقافية العربية الصينية، الواقع والآفاق المستقبلية"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، العدد، 2003، ص 178-179.

(2) د. جابر إبراهيم سلمان، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"، **مصدر سبق ذكره**،ص 34.

(3) د. حنان قنديل، "الصين والعرب الواقع والمشكلات والفرص"،**مصدر سبق ذكره** ، ص131.

الوطنية، وتخلت عن عدائها لـ"إسرائيل"، واتخذت مواقف معتدلة وانتهجت سياسة مرنة تجاه العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة والصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة.

ويحكم رد هذا التحول إلى الأسباب الآتية[1]:

1- زيادة التفاهم الصيني الأمريكي لاسيما بعد زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق "نيكسون" عام 1972 للصين وبذلك خفت حدة العامل الأمريكي ولم يعد عقبة أمام الدولتين في إقامة علاقات دبلوماسية.

2- بعد وفاة الزعيم "ماو تسي تونج" عام 1976، بدأت السياسة الصينية تميل نحو تطوير العلاقات الصينية - الإسرائيلية كما أثرت سياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والانفتاح على العالم الخارجي قد بدأتها الصين في أواخر عام 1978.

3- تفاقم شدة الخلاف بين الاتحاد السوفييتي والصين وكان من مصلحة الأخيرة كبح توغل السوفييت في شرق آسيا نظرا لكون "إسرائيل" تقف في وجه التوغل السوفييتي في المنطقة العربية، فإن الصين وجدت نفسها تقف إلى جانب "إسرائيل".

وقد كان لخروج المقاومة الفلسطينية من بيروت عام 1982 ما جعل الصين تعتقد باستحالة تحرير فلسطين بالنضال المسلح، وهنا كان تغير آلية سياستها تجاه القضية حيث رأت أن هناك ضرورة للاعتراف المتبادل بين طرفي الصراع، بما يضمن حصول العرب على الحد الأدنى بإقامة دولة فلسطينية من نوع ما على أرضي عام 1967. فضلا عن مساندتها مشروع السلام الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي في مدينة فاس المغربية عام 1982، الذي يعترف ضمنا بوجود "إسرائيل" ويدعو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[2].

والتحولات الطارئة على السياسة الدولية في أواخر القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين دفعت الصين إلى تأسيس مرحلة جديدة من العلاقات مع العالم الخارجي قوامها المصالح الاقتصادية والتبادل التجاري، وانعكس هذا الشكل الجديد

(1) د. محمد عبدالفتاح الحمراوي، "السياسة الخارجية الصينية"، **مصدر سبق ذكره**، ص7.

(2) أبوبكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية الدور الفرص والقيود"، **السياسة الدولية**، العدد 134، اكتوبر 1998، ص 191.

لسياستها على مواقفها تجاه القضايا العربية الذي لم يعد يحظى بالاهتمام الذي كان يحظي به سابقا.

وتغير موقفها من قضايا المنطقة بعد ما كانت وحتى انتهاء الحرب الباردة صريحة في إدانتها لسياسات "إسرائيل" التوسعية ولممارساتها الإرهابية بحق العرب في فلسطين والجولان وجنوب لبنان، وبلغت هذه الصراحة درجة وصف سياسة الحكومة الإسرائيلية بالوحشية ونعت مرتكبيها من القادة بالعنجهية، حتى أن الصحافة الصينية كانت تطلق على الجيش الإسرائيلي تسمية جيش العدوان الإسرائيلي، وكانت تري أن لا فرق بين السياسة التوسعية الإسرائيلية وسياسة ألمانيا النازية فكلا السياستين اعتمدت نظرية المجال الحيوي (Lebensraum)[1].

ويتضح من تطور دور الصين في القضية الفلسطينية في المراحل التي مرت بها أن ثمة تغيراً قد حدث في سياستها وأن هناك فرق كبير بين موقفها في المرحلة الأولى الرافض للاعتراف بـ"إسرائيل" ويدعو لإزالتها بوصفها كيانا" عدوانيا"، وبين الموقف الأخير المعترف بـ"إسرائيل" والرامي إلى تسوية القضية بالطرق السلمية وقرارات الأمم المتحدة ولكن الواضح أيضاً أن هناك موقفاً صينياً ثابتاً وهو التمسك بالدور الداعم للقضية الفلسطينية، والمطالب بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة.

فالتغير الحادث هو تغير في الآليات يضمن الوفاء بمتطلبات مصالحها مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، وثبات في الموقف يضمن استمرارية علاقاتها الجيدة مع الدول العربية ويفي بالتزاماتها وهي دولة كبرى تجاه الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ويساعد على استمرار مصالحها ونفوذها في المنطقة[2].

وأكدت الصين دعمها للخيار الإستراتيجي للدول العربية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخطة خارجة الطريق للسلام ودعوتها إلى استئناف

---

(1) د. جابر إبراهيم سلمان، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"، **مصدر سبق ذكره**، ص34 .

(2) أبوبكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية، الدور الفرص والقيود"، **مصدر سبق ذكره**، ص 192.

مفاوضات السلام على كافة المسارات في أسرع وقت ممكن، كما يدعو الجانبين إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة[1].

وموقف الصين جاء لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2012 في اجتماعها السابع والستين والذي جاء فيه التصويت على تغير صفة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية، وصوت لصالح القرار 138 دولة[2].

2- الموقف من قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية:

في حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين كانت الصين أولى الدول غير العربية التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، ورفضت الاعتراف بـ"إسرائيل" رغم اعتراف الأخيرة بها عام 1949، وكانت بداية التفاعل الصيني العربي في مؤتمر باندونج للدول الأفرو آسيوية عام 1955، وذلك بلقاء الزعيم الصيني "تشو اين لاي" و"أحمد الشقيري" رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك وظهور الدور الصيني المساند بقوة لمناقشة قضية فلسطين في المؤتمر رغم معارضة بعض الدول، ولم تكن الصين آنذاك تطالب بتحرير فلسطين كاملا لأن الوفود العربية في المؤتمر كانت تكتفي فقط بالحصول على تأييد بالاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين، فضلا عن أن مفاهيم التحرير والكفاح المسلح لم تكن تطرح من قبل الفلسطينيين آنذاك[3].

وبعد عدوان يونيو/ حزيران 1967 على العرب طالبت الصين "إسرائيل" بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، ويعد ذلك إحدى الأسس الرئيسة في سياستها الخارجية، غير أن الموقف الصيني لم يستمر بالقوة نفسها بعد تبدل منهج القيادة

---

(1) "منتدى التعاون الصيني العربي، الاجتماع الوزاري الرابع"، **مصدر سبق ذكره** .

(2) مركز أنباء الأمم المتحدة ، "بالأغلبية الجمعية العامة تصدر قرار منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو"، 2012/11/29، علي شبكة المعلومات الدولية، الإنترنت. على **موقع الأمم المتحدة**: www.un.org

(3) أبوبكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية، الدور الفرص والقيود"، **مصدر سبق ذكره**، ص 190.

من الأيديولوجية التي تقديم المصالح القومية على مبادئ العقيدة السياسية وبعد التقارب الأمريكي الصيني، رغم التقارب السوفييتي الأمريكي وضعف التضامن العربي، مما كان له آثار سلبية على قضية فلسطين[1].

وفي أول بيان للصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد عودة عضويتها في منظمة الأمم المتحدة عام 1971، اعتبرت العدوان الإسرائيلي هو سبب الأزمة في المنطقة العربية، كما أنها كانت من المؤيدين لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، وأدانت بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربي المحتلة، وقد اختارت مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله لاسترداد حقوقه ومنها الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية والعسكرية، فإنها ترفض مبررات "إسرائيل" لاحتلالها الأراضي الفلسطينية[2].

وقد شهدت حقبة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين تغيرات داخلية في الصين صاحبها تحولات عامة لسياستها الخارجية نحو درجة ملموسة من البراجماتية والواقعية السياسية في العلاقات الدولية، إذ اهتمت بعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لم تغير سياستها تجاه العالم الثالث ما عدا الذي يختص بمساندة جبهات التحرر الشعبية، غير أنها عمدت إلى مساندة منظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها إعادة الأراضي التي سلبتها "إسرائيل" والسماح للفلسطينيين بالعودة لموطنهم الأصلي[3].

وبعد التغيرات التي شهدتها السياسة الصينية وتقديمها المصالح القومية على مبادئ العقيدة السياسية ونتيجة لعلاقاتها المهمة والمتنامية مع "إسرائيل" أخذ موقفها من

---

(1)د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص 210.

(2) أنس مصطفي كامل، "السياسة الصينية والصراع العربي الإسرائيلي"،**المستقبل العربي**، بيروت، العدد 25، 1981، ص 60 .

(3) أبوبكر الدسوقي، "الصين والقضية الفلسطينية، الدور الفرص والقيود"،**مصدر سبق ذكره**، ص 191.

قضية القدس عاصمة للدولة الفلسطينية يتراجع في اهتماماتها عملياً، وأنها ظلت تعتبر القدس جزء من الأراضي المحتلة[1].

وأصبحت رؤيتها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي استحالة استعادة الأراضي المحتلة بالوسائل العسكرية وإنما بالوسائل السياسية وهو منهجها في تحرير أقاليمها المحتلة ، فضلا عن عدم التوازن في القوة العسكرية بين الطرفين العربي والإسرائيلي وحصول "إسرائيل" على تأييد الولايات المتحدة الأمريكية تجاه رؤيتها لحل هذه القضية لن يتم خلال السنوات المقبلة وستبقي لمدة طويلة هذا ما أكدته الصين على أنها ستظل على موقفها من تأييد الحقوق الفلسطينية وانسحاب "إسرائيل" من الأراضي المحتلة بما فيها القدس وتأسيس الفلسطينيين دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس[2].

وقد جاء في المجال السياسي للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي في تيانجين للمدة 13-2010/5/14 تأكيد الجانبين على احترام قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية، وذلك في إطار حل الدولتين الذي يوافق عليه المجتمع الدولي، واستعادة الحقوق العربية المشروعة وإنهاء احتلال "إسرائيل" لجميع الأراضي المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية... وتطالب "إسرائيل" بوقف عملية الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وبحل قضية اللاجئين الفلسطينيين[3].

ولكن رغم تأكيدها تحقيق السلام وإعادة الحقوق إلى الشعب الفلسطيني رفضت التوقيع على وثيقة تعتبر القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وذلك في المنتدى أعلاه، مما اعتبر تنصلاً من مواقف سابقة[4].

---

(1) د. محمد نعمان جلال، "الذكري السنوي للثورة الصينية، الركائز الأساسية لسياسة الصين الخارجية"،**مركز الجزيرة للدراسات**، 2009/11/9، ص 11.

(2) د. محمد عبدالوهاب الساكت، "التعاون العربي في القرن الحادي والعشرين"، د. هدي ميتكيس، وخديجة عرفة محمد (محرران)، الصعود الصيني، **مصدر سبق ذكره**، ص349.

(3) "منتدي التعاون الصيني العربي،الاجتماع الوزاري الرابع"، **مصدر سبق ذكره**.

(4) عزت شحرورة ، "الصين والشرق الأوسط، ملامح مقاربة جدية"،**مركز الجزيرة للدراسات**، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:www.aljazeera.net،

3- نمط التصويت في المنظمات الدولية:

اهتمت مجموعة الدول العربية بموضوع تمثيل حكومة جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة خلال المدة التي أشير فيها من 1949 إلى 1971 نظرا لأنه كان يمثل نوعا من المحيط العدائي الذي يهدد الاستقرار والوحدة والوجود الصيني، فضلا عن أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في آسيا خاصة وفي العالم عامة دون اشتراك الصين الشعبية في الشؤون الدولية وفي الأمم المتحدة.

وفي اجتماع الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة، شاركت ثماني دول عربية في مشروع القرار الذي قدم لاستعادة الحقوق الشرعية للصين الشعبية في الأمم المتحدة من بين 23 دولة قدمت هذا الاقتراح، كما قامت معظم الدول العربية الأخرى بتأييد هذا المشروع عند التصويت عليه في 15 نوفمبر/ تشرين أول 1971، وعلى ضوء هذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع قرار الدول الثلاث والعشرين، وذلك بأغلبية 76 صوتاً مقابل 35 صوتاً وامتناع 17 عضواً عن التصويت. فصدر القرار رقم 2758 "الدورة 26" وبهذا أعيدت الحقوق الشرعية لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة واعترف بأن ممثلي حكومة الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة وأنها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وكذلك إعادة جميع حقوق جمهورية الصين الشعبية والاعتراف بممثلي حكوماتهم، وطرد ممثلي تايوان من المكان الذي ظل مشغولا بطريقة غير شرعية في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التابعة لها[1].

وبعد عودة الصين إلى الأمم المتحدة اخذ الصينيون ينظرون إلى القانون الدولي بوصفه أداة يمكن أن تخدم الشرعية الدولية لأنها في الواقع أخذت في خدمة قضايا التحول الدولي، ومما شجع على التحولات في سياستها الخارجية التحديات الهائلة التي أخذت تواجهها[2].

(1) د. محمد عبدالوهاب الساكت، "التعاون العربي في القرن الحادي والعشرين"، د. هدي ميتكيس، وخديجة عرفة محمد (محرران)، الصعود الصيني، **مصدر سبق ذكره**، ص349.

(2) د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 208.

أما الموقف الصيني من القضايا العربية والنمط التصويتي لها، فقد عكس تصويت الصين ما بين ديسمبر / كانون أول 1971 ، ونوفمبر/ وتشرين الثاني 1974 حيث صوتت ثماني مرات مؤيدة قضايا تدين "إسرائيل" مباشرة ، وامتنعت مرة واحدة، وامتنعت مع إيران ست مرات[1].

وفي الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة أشار مندوب الصين آنذاك "تشيان غوان هوا"، إلى أن وضع اللاسلم واللاحرب في الشرق الأوسط تستفيد منه الدولتان الأعظم في صفقاتهما السياسية، وأن تجارة السلاح في المنطقة ما هي إلا تجارة للخردة طالما أن الدولتين العظميان لا تسمحان باستخدام السلاح إلا بأذنهما، وتقف الدول العربية مكتوفة الأيدي بانتظار الأذن. والصين ترى أيضا أنه أذا كان لابد للسلام بالمنقطة فلابد أن يتم تحييد البحر الأبيض المتوسط وسحب أساطيل الدول الكبرى منه. أما في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة فقد تحدث أيضا مندوب الصين "تشان غوان" هو وقال: " من واقع حرب أكتوبر 1973 باعتبارها كسرت حدة حالة اللاحرب واللاسلم، وأشار إلى أن القضية رغم حرب أكتوبر، لا تزال قائمة وأساس بقاء مشكلة الشرق الأوسط هي المسألة الصهيونية وبقية حقوق الشعب الفلسطيني" ومن هذا المنطلق أعلن رفضه للقرار رقم 242، وذلك أنه لا يتناول القضية الفلسطينية إلا لتنظيم حقوق اللاجئين وهو ما ترفضه الصين[2].

وكان موقف الصين المؤيد للحق العربي في أروقة الأمم المتحدة عندما عارض مندوبها الدائم لدي الهيئة الدولية قرار وقف إطلاق النار، كما عارض القرار 242 كما أسلفنا لأنه لم يستنكر العدوان الإسرائيلي، وكذلك القرار 338 لأن الصين كانت ترفض الدخول في مباحثات بالنيابة عن الشعب الفلسطينيين وعن منظمته الشرعية، وكانت تريد المباحثات بين أطراف الصراع على إيقاعات الحرب، وليست بعد وقف الحرب، كون استمرار الحرب يشكل استنزافا للقدرة العسكرية الإسرائيلية، وورقة ضاغطة ترغمها على الانصياع للقرارات الدولية والالتزام بتنفيذها[3].

(1) رباب يحيى عبد المحسن، "الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية"، **مصدر سبق ذكره**.

(2)أنس مصطفي كامل، "السياسة الصينية والصراع العربي الإسرائيلي"، **مصدر سبق ذكره**، ص61.

(3) د. جابر إبراهيم سليمان، "الصين والصراع العربي الإسرائيلي"، **مصدر سبق ذكره**، ص33.

والموقف الصيني الرسمي تجاه مبادرة السادات، فقد عبر عنه وزير خارجيتها آنذاك " هوانغ هـوا " في خطاب الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 سبتمبر/ أيلول 1978"انعقـد بـشكل غـير مباشر السياسة التي جرت بها المبادرة في كامب ديفيد" وحدد مفهوم بـلاده للتـسوية في المنطقـة العربيـة وكان هذا أول موقف رسمي للصين يتم عرضه حول المبادرة على ممثلي الأعضاء في منظمة الأمـم المتحـدة ولكن على الرغم من هذا الموقف السياسي الرسمي للصين من المبادرة إلا أن وسائل إعلامها ولاسـيما وكالـة شينخوا بقيت مصِرة على ترك انطباع بأن بلادها تؤيد السادات في خطوته التي قام بها وذلـك بـالقفز عـن ذكر الخطوات المناهضة للسادات التي اتخذتها الدول العربية[1].

وفي ظل انتهاء الحرب الباردة وتزايد الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، فقد تطلع العرب بكـل جدية لقيام الصين بدور فاعل في دعم قضاياهم على المستوى الدولي لكن الصين التـي خرجـت مـن هـذه الحرب لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو حال العـالم العـربي حافظـت عـلى وتـيرة هادئـة في دعـم القـضايا العربيـة دون أن تتمـسك بـسياستها الـسابقة. هـذا مـا جعـل الموقـف العـربي عرضـة أمـام الـضغوطات والإملاءات الأمريكية والتجاوزات العدوانية الإسرائيلية غير أن واقع الحال تجاه المـصالح العربيـة الـصينية اقتضى ولا يزال أن يبحث الطرفان عن آليات ووسائل تحقق رفع مستوى التشابك والتعاون المـصلحي بـين الطرفين على مختلف المستويات وهذا ما كان يقف خلف فكرة إنشاء المنتدى الصيني العربي[2].

أن للدور الصيني مـساحة كبـيرة أمامـه في مـساندة قـضية العـرب المركزيـة، خـلال احتلال الأراضي العربية من قبل "إسرائيل" والقيام بدور فعال في عملية الـسلام في المنطقـة العربية ليلتقـي دورهـا مـع دور الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوروبي لتـسوية القضية تسوية عادلة وشاملة ومع ذلك فدورها بحاجة إلى دفعة قوية تزيد مساحة الفرص

---

(1) سامي مسلم،**الصين والقضية الفلسطينية 1976-1981**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت، 1982، ص 8-12.

(2) د. محمد نعمان جلال، "العامل العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين"، **مجلة الصين اليوم**، العـدد 54، 2003، ص11.

وتقلل من تأثير القيود، وتتمثل في قيام دور عربي أكثر فاعلية يقابل الدور الإسرائيلي لدى الصين أو يوازيه وحتمية تقوية العلاقات الصينية العربية في كافة المجالات.

ولا ينبغي أن يتصور العرب أن الصين أو غيرها من الدول ستهتم بقضاياهم إذا كانوا هم أنفسهم لا يهتمون بها إلا من خلال الشعارات، فضلا عن غياب الرؤية المشتركة والعمل ضد سياسات بعضهم البعض، ولعل موقف الصين هنا لا يختلف عن موقف القوى الدولية الأخرى جوهرياً إلا في أطروحات مبدئية مساندة للعرب من قبل الصين من ناحية، ونشاط دبلوماسي مكثف في تحريك عملية السلام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى، لكن من ناحية السياسة العملية فإن الشعارات بمفردها لا تحقق الأهداف كما أن النشاط الدبلوماسي المكثف لا يغير من جوهر الانحياز الأمريكي لـ"إسرائيل"، ولن يحقق ما نتصوره مصالح عربية ما لم يغير العرب أنفسهم سلوكياتهم ومواقفهم ويستخدمون الأدوات الاقتصادية المتاحة لهم من أجل الدفاع عن مصالحهم.

والموقف الصيني من قضية فلسطين لن يتغير كثيرا عما هو عليه وستظل الصين أكثر من غيرها تراعي المشاعر العربية وتساند القضايا العربية وتتجنب أية إساءة للثقافة العربية الإسلامية، وتسعى للحفاظ على المشاعر العربية الإسلامية الطيبة نحوها.

والسياسة الصينية الجديدة تجاه قضايا المنطقة العربية كما طرحها وزير خارجيتها "لي تشاو شينغ"، أثناء مؤتمر أنابوليس الذي عقد في نوفمبر/ تشرين الثانى 2007 وكان الغرض منه إحياء عملية التفاوض الفلسطينية - الإسرائيلية وبين في رؤيته لما اعتبر تعزيز أسس السلام في المنطقة وقد تضمن خمسة مبادئ على النحو الآتي[1]:

1- احترام التاريخ نظرا لما شهدته المنطقة من تغييرات عميقة يجب على الأطراف المعنية أن تواجه الواقع وتتخذ خطوات جريئة تتماشى مع تيار العصر ومن ثم فمن المهم الشروع في عقد مفاوضات حول قضية الوضع النهائي والعمل من أجل حل القضايا المتعلقة بالحدود واللاجئين وموارد المياه وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أساس خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

(1) د. حسن أبو طالب، "الصين والشرق الأوسط رمزية السياسة والتكامل الاقتصاد"، **مصدر سبق ذكره**، ص144.

2- نبذ العنف وإزالة العقبات ومواصلة الالتزام الصارم بمحادثات السلام فالقوة لا يمكنها أن تحقق سلاماً عادلاً.

3- دفع محادثات السلام بطريقة كلية ومتوازية وتوفير البيئة المؤدية إلى محادثات السلام، وبما أن هناك ارتباطا بين القضية الفلسطينية والقضايا الأخرى في المنطقة، وأنهما تؤثران على بعضهما البعض، لذا ينبغي استئناف محادثات السلام بين "إسرائيل" وسوريا، وبين "إسرائيل" ولبنان في الموعد المحدد، حتى يمكن لهذه المحادثات ولمثيلاتها الفلسطينية، الإسرائيلية أن تساعد بعضهما بعضا.

4- إعطاء أولوية للتنمية وتعزيز التعاون من أجل تدعيم أساس محادثات السلام ومن هنا تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدات الإنسانية ومساعدات التنمية في فلسطين وتأييد الخطة التي اقترحتها الأطراف المعنية من أجل تعاون اقتصادي إقليمي مدخلاً لضمان الأمن الإقليمي.

5- بناء توافق وزيادة الإسهامات وتعزيز مساندة عملية السلام، إذ ينبغي على المجتمع الدولي، أن ينفذ تعاونا وثيقا ويقدم آلية متعددة الأطراف ذات قاعدة عريضة ومتوازنة وفعالة لتسهيل ومساندة محادثات السلام، وأن الصين ترحب بجميع الجهود التي ستسهم في عملية السلام.

فمن الموقف الصيني وفقا للمبادئ أعلاه يتبين مدى ارتباط قضية بناء السلام بتأمين الاستقرار الإقليمي، هذا ما ينعكس على استقرار المنطقة، فإنها تبغي من استقرار المنطقة، أمن الطاقة وهذا على رأس أولويات سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية.

المبحث الثالث

السياســـة الهــندية تجـــاه الصـــراع العربي- الإسرائيلي

تحددت مواقف معظم الدول العربية من دول العالم بناء على مواقف هذه الدول من الصراع العربي الإسرائيلي منذ نشوب الحرب العربية الإسرائيلية الأولي عام 1948، ونظرا للروابط التي جمعت مصر التي كانت تمثل الثقل الأكبر في العالم العربي والهند تاريخياً وفي القلب منها تقدير الزعيم الهندي "الماهاتما غاندي" للثورة المصرية عام 1919، فإن مواقفها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي اتسمت بالميل لتأييد الجانب العربي حيث صوتت ضد قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وأيضا ضد قبول "إسرائيل" عضوا في الأمم المتحدة غير أن هذا التأييد لم يمنع الهند من الاعتراف بـ"إسرائيل" عام 1950 دون أن تقيم معها أي علاقات دبلوماسية إلا في يناير/ كانون الثاني 1992 ، أي بعد انطلاق مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ويعد عقد التسعينيات من القرن العشرين هو قمة ازدهار العلاقات الهندية الإسرائيلية[(1)].

ولا يبدو أن هذا التطور في العلاقات بين الهند و"إسرائيل"، قد أثر كثيرا على العلاقات الهندية العربية إذ أصبح من الصعب على العرب الطلب من الآخرين تحجيم علاقاتهم بـ"إسرائيل" في الوقت الذي تقيم فيه بعض الدول العربية علاقات سياسية واقتصادية، فضلا عن توقيع اتفاقيات سلام معها مما أسقط الحاجز المعنوي أمام العديد من دول العالم ومن ضمنها الهند.

ويتناول هذا المبحث الدور السياسي للهند في الصراع العربي الإسرائيلي من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تطور العلاقات الهندية- الإسرائيلية

ترجع جذور العلاقات الهندية الإسرائيلية إلى بداية العشرينيات من القرن العشرين وقبل أن تكون هناك دولة "إسرائيل" ، عندما أيد الزعماء الوطنيون الهنود الموقف الفلسطيني من قضية الهجرة اليهودية لفلسطين، إذ حكمت السياسة الهندية تجاه "إسرائيل" عقدة الاستعمار البريطاني الذي هيمن عليها لأكثر من أربعمائة عام، فقد تغذى الوعي

---

(1) د. سعيد عكاشة، "العلاقات العربية الهندية: الآمال والتحديات"،**مصدر سبق ذكره**، ص 66.

الهندي بمعاداة الاستعمار وجميع أشكال سياساته المنافية لتطلعات الشعوب الباحثة عن حقها الطبيعي، وأمالها في الوجود على أرض فلسطين وترى أنه ليس إلا محاولة من محاولات الاستعمار البريطاني لتقسيم هذه الأرض وتشتيت شعبها، ولذلك رفض الزعماء الهنود الإقرار بالمطالب الصهيونية، وصوتت الهند ضد قرار التقسيم مطالبة بإقرار الحل العادل للقضية، ويمكن القول أن العلاقات بين الطرفين مرت بثلاث مراحل أساسية هي:

أولا: مرحلة الحرب الباردة:

رفضت الهند قبل عام 1948 الاعتراف بقيام دولة يهودية على أرض فلسطين، على الرغم من اعترافها بالدولة العبرية في 17 سبتمبر/ أيلول 1950وذلك بسبب الضغوط التي مارسها اليمين الهندوسي على نهرو للاعتراف بـ"إسرائيل"، بعد قرار الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، إلا أنها ظلت طول مده الحرب الباردة تحافظ في علاقاتها بــ"إسرائيل" عند مستوى القنصلية[1].

ولذلك لم يتبع ذلك الاعتراف المتبادل تمثيلا دبلوماسية بينهما، ولم تسفر المباحثات التي أجريت بينهما في فبراير شباط/ مارس وآذار عام 1952 بين "والتر إيتان" المدير العام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، والمسؤولين الهنود في نيودلهي ، عن أي اتفاق بشأن التمثيل الدبلوماسي. وكل ما في الأمر أن الهند وافقت في مايو/ أيار 1953 على أن تفتح "إسرائيل" قنصلية لها في بومباي لتنظيم عملية هجرة اليهود الهنود إلى "إسرائيل"، وللأشراف على التبادل الثقافي المحدود بين الطرفين، وقد طلبت "إسرائيل" نقل مقر هذه القنصلية إلى نيودلهي وتحويلها إلى قنصلية عامة، إلا أن الهند رفضت هذا الطلب[2].

---

(1) احمد سيد احمد، إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الاستراتيجي، **مصدر سبق ذكره**، ص200.

(2) كمال المنوفي، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد 33 يوليو، 1973، ص 56.

وقد حاول الزعيم "جواهر لال نهرو" في بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين الاحتفاظ بعلاقات متوازنة وفي أدنى حد ممكن إذ تراجع عن دعوة "إسرائيل" إلى مؤتمر باندونغ عام 1955، وذلك بعد تهديد الدول العربية بالانسحاب من المؤتمر[1].

اتبعت الهند سياسة مؤيدة للعرب في الصراع العربي - الإسرائيلي على إثر العدوان الثلاثي على مصر، نددت بـ "إسرائيل" وشرعت بتشديد القيود على النشاطات الإسرائيلية في الهند وعلى زيارة مواطنيها إلى "إسرائيل" وعلى إجراء أي اتصالات معها، وفي الدورة الطارئة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1956، صرح مندوبها " بأن قانون الغاب قد سلط على مصر وشعبها بدلا من قانون السلام قانون الشعوب، كما عبر عنه ميثاق هيئة الأمم المتحدة"[2].

وقد كانت الهند تقف إلى جانب الدول العربية منذ قيام "إسرائيل" ورفضت جميع المحاولات التي بذلتها "إسرائيل" لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، واكتفت باعترافها بـ "إسرائيل" اعترافا واقعياً على غرار اعترافها بالصين الشعبية[3].

ومما تأخذه الهند على "إسرائيل" مبرراً لعدم إقامة علاقات دبلوماسية معها أن الأخيرة قد قامت على أساس ديني، في هذا المجال تنسجم الهند مع موقفها من انفصال الباكستان عنها على أساس ديني، وكذلك في كشمير، وأنها طردت السكان العرب من أراضيهم ثم أنها تنتهج سياسة عدوانية بدليل اعتداءاتها المستمرة على الدول العربية قبل حرب 5 يونيو/ حزيران 1967 وبعدها، وأنها تعد "إسرائيل" ضد السلام[4].

ولتميز العلاقات الهندية العربية،لا سيما مصر في عهد الرئيس الأسبق "جمال عبد الناصر" كانت عاملا مهما في حذر الهند في علاقاتها بـ"إسرائيل" ومساندتها في تلك المدة

---

(1) د. نادية فاضل عباس فضلي، "العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية بين الماضي والحاضر"، **مجلة دراسات سياسية**، بين الحكمة، بغداد، العدد 17، 2011، ص 36.

(2) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص18.

(3) شحادة موسى، **علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967-1970، منظمة التحرير الفلسطينية**، مركز الأبحاث،بيروت، 1971، ص 1.

(4) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص16.

القضايا العربية بشكل كبير، لاسيما القضية الفلسطينية، فضلا عن أن العلاقات الجيدة التي كانت تربط الهند بالاتحاد السوفييتي، "عدو الولايات المتحدة الأمريكية، أثناء الحرب الباردة" ساهمت في اعتمادها بشكل أساسي على الاتحاد السوفييتي فيما يتعلق بالتسليح والقدرات العسكرية[1].

وبعد وفاة الزعيم جواهر "لال نهرو" أرادت "إسرائيل" اختبار حكومة "أنديرا غاندي" ومحاولة جس نبض الحكومة الجديدة بهدف إقامة علاقات دبلوماسية معها وقد واجهت "إسرائيل" رداً هندياً عنيفاً، وذلك عندما قامت الهند بعدم السماح لطائرة الرئيس الإسرائيلي الأسبق "زلمان شازار" بالهبوط في مطار دلهي، في مارس آذار عام 1966 وبقيت الهند متمسكة بثوابت سياستها وكان هذا واضحا بعد عدوان 5 يونيو / حزيران 1967، واحتلال "إسرائيل" لأراضي عربية جديدة من فلسطين وبعض الدول العربية[2].

واستمرت سياسة الهند بعد عام 1967 في مساندة القضايا العربية وعُدّ امتداًدا للحقبة السابقة رغم تصريح وزير خارجية الهند الأسبق "محمد على شاجلا" في أبريل / نيسان 1967، "أنه يأسف لانحياز بعض الدول العربية لباكستان في النزاع على كشمير، ومع ذلك فأننا متمسكين بسياسة عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، وعندما وقعت حرب يونيو/ حزيران عام 1967 لامت"انديرا غاندي" "إسرائيل" بتعديها الوضع إلى صراع مسلح، وفي نوفمبر / تشرين الثاني 1967 قال مندوب الهند في مجلس الأمن " أن هناك اتفاقا على أن "إسرائيل" يجب أن تنسحب إلى حدود 4 يونيو وإنهاء حالة الحرب"[3].

إن كل هذا لم يمنع التعاون العسكري الهندي - الإسرائيلي وأنه أخذ الطابع السري إذ دعمت "إسرائيل" الهند بصفقة أسلحة خفيفة أثناء حرب التبت مع الصين عام 1962، كما حصلت الهند على مساعدات عسكرية إسرائيلية أثناء حربها مع باكستان

---

(1) أحمد سيد أحمد، إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الإستراتيجي، **مصدر سبق ذكره**، ص 201.

(2) د. نادية فاضل عباس فضلي، "العلاقات الهندية ـــــ الإسرائيلية بين الماضي والحاضر"،**مصدر سبق ذكره**، ص30.

(3) شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967-1970، **مصدر سبق ذكره**، ص 335.

1965-1971، وفي أعقاب حرب أكتوبر/ تشرين الأول 1973، تعددت زيارات الوفود العسكرية الهندية - الإسرائيلية للحصول على خبرتها في مجال الحرب الإلكترونية ومقاومة الصواريخ المضادة للدبابات وعقب حرب لبنان 1982، سعت الهند للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تشغيل طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر وهذا ما يبين ترجيح التعاون العسكري على العلاقات بين الطرفين مقابل تراجع علاقاتهما السياسية والاقتصادية أثناء الحرب الباردة[1].

وفي أعقاب فوز "راجيف غاندي" ـ حزب المؤتمر ـ في انتخابات عام 1984 حرص على دعم العلاقات بين بلاده و"إسرائيل"في مختلف المجالات، وشجعه على ذلك حدوث ثلاث تطورات مهمة هي[2]:

1-بدء قيام علاقات رسمية بين الدول العربية و"إسرائيل".

2-تنامي قوة "إسرائيل" المخابراتية والعسكرية والنووية وتزايد نفوذها لدى الدول الكبرى.

3-بروز قوة التنظيمات الدينية "المتطرفة" في الدول العربية والإسلامية واتساع نشاطها ليشمل كشمير الهندية والباكستان وأفغانستان وتأثيرها على الأمن القومي الهندي.

فضلا عما ذكر من تطورات ساهمت في تنامي العلاقات بين الطرفين ما شهده النظام العالمي منذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين من تحولات في فترة ما بعد الحرب الباردة والذي تمثل في سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهيار الكتلة الاشتراكية، وما واكب ذلك من تحلل كتلة عدم الانحياز وسيادة الولايات المتحدة الأمريكية قطباً أوحد على رأس النظام العالمي الجديد، وهذا ما زاد إحساس القيادة الهندية في بداية التسعينيات من القرن العشرين بضرورة تطبيع علاقاتها بشكل كامل مع "إسرائيل" على الأصعدة السياسية والاقتصادية والدفاعية والأمنية كافة.

(1) أحمد سيد أحمد، "إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الاستراتيجي"، **مصدر سبق ذكره**، ص201

(2) أحمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية، الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"، **مصدر سبق ذكره**، ص124.

ثانيا: مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

خلافا للمدة الممتدة من الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين بدأ الانفتاح واضحاً في العلاقات الهندية الإسرائيلية عكس تحولاً بنيوياً في توجهات سياساتها الخارجية تجاه "إسرائيل"، وتحولاً في الأهمية فيما يخص المحددات التي حكمت العلاقات وتوجهاتها تجاه "إسرائيل" خلال المرحلة السابقة[1].

وجاء التغير في الموقف الهندي تجاه "إسرائيل" في ديسمبر/ كانون الأول عام 1991 حينما اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلغاء القرار المرقم 3379 الذي يعد الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية، علما بأن الهند كانت من الدول التي أيدت بقوة هذا القرار عند إصداره عام 1975، وشاركت في إلغاءه بعد ما تطورت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 29 يناير/ كانون الثاني عام 1992.

وبدافع المصلحة الوطنية كما يراها صانع القرار الهندي وإسهام مجموعة من العوامل التي ساعدتها على تغير موقفها باتجاه بناء علاقات قوية مع "إسرائيل" ومن أهم تلك العوامل:

1- الأزمات الاقتصادية الحادة التي اجتاحت الهند ودفعتها إلى التوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"تحت تأثير المقولة المشهورة أن الطريق إلى واشنطن يمر عبر بوابة "إسرائيل" واللوبي اليهودي لها في الولايات المتحدة الأمريكية وكان رئيس الوزراء الأسبق "ناراسيمار" هو الذي اتخذ قرار بناء العلاقات مع "إسرائيل" بدون تردد[2].

2- انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، فقد كانت القطبية الثنائية الأمريكية السوفييتية للهيمنة على العالم هي التي تؤثر في السياسة الخارجية الهندية تجاه "إسرائيل" وتتحكم بها، فتوجه سياستها

---

(1) محمد فايز فرحات، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية، على الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 198.

(2)فخرية على أمين حاتم،**التطورات السياسية في الهند من 1984-1995 دراسة تاريخية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بنات، جامعة بغداد، 2005، ص136.

المنحازة. للاتحاد السوفييتي المعادي للولايات المتحدة الأمريكية هو الذي فرض عليها أن تتخذ موقفا فاتراً من "إسرائيل"[1].

3- مواجهة جهود باكستان النووية وأن من مصلحة الطرفين الهند و"إسرائيل"مواجهة الخطر الإسلامي النووي[2].

4- عملية التسوية السلمية في المنطقة العربية والتي دشنها مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1991، ليمثل نقطة تحول مهمة في توجهات الهند نحو "إسرائيل"، فقد أدت مشاركة بعض الدول العربية في المؤتمر وانخراطها في تلك العملية ـ بصرف النظر عن نتائجها الفعلية ـ إلى رفع الحرج الأخلاقي والقيمي عن صانع القرار السياسي في الهند[3].

لقد تركت المتغيرات الدولية والإقليمية تأثيراتها لصالح تطوير العلاقات بين الهند و"إسرائيل"وأبرز تلك المتغيرات هي[4]:

1-انعقاد الأمر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية فkي قيادة النظام الدولي أحادي القطبية.

2-تنافس البلدان العربية على توقيع اتفاقيات سلام مع "إسرائيل" وانفتاح الساحة أمام "إسرائيل" لتطوير العلاقات مع جميع دول العالم.

إن عقد مؤتمر مدريد للسلام وتوقيع اتفاقية (أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، فتح أبواب العالم، لاسيما قارة آسيا أمام "إسرائيل"، فقد أعلنت وزارة الخارجية الهندية في بيانها في 29 يناير/ كانون الثاني عام 1992 إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع "إسرائيل"، كما أن العقبات التي كانت تقف حجر عثرة في طريق

---

(1) لوه أي لينغ ، "حرارة العلاقات الهندية الإسرائيلية"، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت في 2004/8/11 على الرابط: www.a/watonvoice.com

(2) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص20.

(3) محمد فايز فرحات، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية على الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 200

(4)د. هاني إلياس خضر الحديثي،**صراع الإرادات في آسيا دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط**، مركز الشرق للدراسات، دمشق، 2007، ص209.

تطور العلاقات العلنية بين الطرفين لا يمكن تجاهلها، ولا سيما الأقلية المسلمة التي اعتادت "أنديرا غاندي" تسميتها بالأغلبية الثانية، والتي كان حزب المؤتمر يهتم بالفوز بأصواتها[1].

والتطورات التي حصلت في العلاقات الهندية - الإسرائيلية، وما حصل في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين من سباق صيني هندي نحو "إسرائيل" وكسب ودها وإرضائها من خلال التقيد بحجم محدد لمبيعات الأسلحة إلى المنطقة العربية، وهذا ما أقدمت عليه الأحزاب اليمنية الهندية، ولاسيما عند ترأسه من قبل "اتاي بيهاري فاجباي"[2].

وقد بدأت اندفاعاً كبيراً في تطور علاقاتها مع "إسرائيل" تحقيقا لعلاقة قيمة تمت سرا" وعلناً بين الحركة الصهيونية واليمين الهندي بشقيه حزب الشعب الهندي (B G B) ومنظمة في اتش بي (VHB) وحققت نقاط الالتقاء بين الطرفين وتوحيد المواقف السياسية والنظر إلى العرب على أنهم العدو الأول[3].

وهذان التنظيمان يريان أن مسلمي الهند أكثر قربا لباكستان من وطنهم الهند، وأن ولاءهم يتحدد على هذا الأساس الإسلامي في الوقت الذي ما زال فيه بعض الأطراف السياسية الهندية يرى في باكستان مولودا غير شرعي تم بمؤامرة بريطانية، فقد كان هدم مسجد بابري في 6ديسمبر/ كانون أول عام 1992، دليلا على كراهية الحكومة الهندية للإسلام، وعدم اكثراتها بالعلاقات الهندية العربية، وقد أوجد ذلك تأثيره عندما تولى حزب جاناتا الهندي اليميني السلطة في الهند في مارس/ آذار عام 1998، حيث أعلن

---

(1) Subhash kapila, india-israel relations: the impertives for enhanced strategic cooperation, south asia and ysis gryp.

(2) حين انتخب فاجباي نائبا في البرلمان لأول مرة عام 1975 طالب في خطاب له بالبرلمان بإقامة علاقات مع"إسرائيل"، وحين أصبح فاجباي وزير خارجية بحكومة مورارجي يسيبي دعا وزير الخارجية الإسرائيلي موشي ديان إلى زيارة الهند سرا عام 1978، فزارها وتم الاتفاق خلال الزيارة على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع"إسرائيل" إلا أن حكومة حزب جاناتا سقطت وعادت انديرا غاندي إلى الحكم.

(3) د. ناظم عبدالواحد الجاسور، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 275، 2000، ص 114.

تدعيم علاقات الهند الإستراتيجية مع "إسرائيل"، وشمل التعاون الاستراتيجي منظومات الصواريخ والطيران الحربي والاستطلاع الجوي في التصنيع العسكري والمعدات الإلكترونية وغيرها، فضلا عن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتعاون النووي والذي شهد تقارير عن مشاركة إسرائيلية في إجراءات التفجيرات الهندية الخمسة في أيار/ مايو عام 1998[1]، وهذا ماسيوضحه الباحث في مكان آخر من الدراسة لاحقا.

ثالثا: مرحلة ما بعد 11 سبتمبر التحالف الهندي الإسرائيلي الأمريكي:

أخذ التعاون في هذه المرحلة نوعا آخر، إذا شكل تعاونهما في مجال ما يسمي مكافحة "الإرهاب" وهو أحد المجالات السياسية والأمنية الأبرز في علاقاتهما في هذا المجال،وقد شهد دفعة قوية وزخما جديدا بعد أحداث 11 سبتمبر أيلول من عام 2001 من وجهة نظر "إسرائيل" والولايات المتحدة، إلا أنه يعود إلى ما قبل ذلك التاريخ، لاسيما بعد تشكيل اللجنة المشتركة لمحاربة الإرهاب في عام 2001.

ويستند التعاون بين الطرفين في هذا المجال إلى تطور إدراك هندي - إسرائيلي بأن ما يوصف "بالإرهاب الإسلامي" يمثل تهديداً مشتركاً لهما، وأنهما يتحركان في بيئة إقليمية "عدائية"ضدهما، وقد أدى تطور هذا الإدراك المشترك إلى دفع الهند للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في التعامل مع هذه البيئة "العدائية"، في إدارة الصراعات المنخفضة الحدة مع التنظيمات الإسلامية، وهو نمط الصراع ذاته الذي تواجهه الهند في كشمير، والذي واجهته لمدة طويلة في علاقاتها مع باكستان، قبل أن تشهد علاقات البلدين انفراجاً واضحاً منذ عام 2004.تبع ذلك الاستفادة الهندية من القدرات العسكرية الإسرائيلية، لاسيما أجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة مراقبة الحدود، والأسلحة الصغيرة، وسياسة زرع العملاء داخل مناطق العدو[2].

---

(1) د. هاني إلياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في أسيا دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في أسيا وأثره على الشرق الأوسط،**مصدر سبق ذكره**، ص209.

(2) محمد فايز فرحات، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية، على الشرق الأوسط"،**مصدر سبق ذكره** ص 209-210.

وتكمن أهمية التحالف الهندي الإسرائيلي الأمريكي بالنقاط الآتية[1]:

1-تطويق إيران تمهيدا" لإخضاعها للسيطرة الأمريكية أو ضرب مواقع مفاعلاتها النووية.

2-احتواء الصين بوصفها قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

3-قمع الحركات الأصولية في المنطقة.

4-حصار روسيا وإضعافها بصورة تمنعها من استعادة دورها بوصفها قوة عظمى في المستقبل المنظور على الأقل أو عزلها في مجالها الحيوي وذك بوجود قوة موالية للولايات المتحدة على حدود روسيا.

5-منع تسرب التكنولوجيا و المواد والخبرات النووية وكذلك تكنولوجيا الصواريخ وغيرها من الأسلحة التقليدية أو فوق التقليدية المتطورة.

وأشارت صحيفة هارتس الإسرائيلية إلى الزيارات الدورية المتبادلة لوفود عسكرية على مستويات مختلفة، إذ عقد اجتماع يوم 21 نوفمبر تشرين الثاني عام 2001 في مبني وزارة الدفاع الهندية، وضم الوفد الإسرائيلي، كل من "عاموس يارون" رئيس إدارة تطوير وسائل القتال والبنية التحتية واللواء "إسحاق بن "إسرائيل""، رئيس شعبة دعم الصادرات الأمنية، واللواء احتياط "يوسي بن حنان"، ونائب المدير العام للعلاقات الخارجية، العميد احتياط "يكويتيئيل مور"، وأوضح "عاموس يارول" للمدير العام لوزارة الدفاع الهندية أن إسرائيل مستعدة لتزويد الهند بكل المعلومات والتكنولوجيا المتطورة[2].

وطرح مستشار الأمن القومي الهندي "براجيش ميشرا" فى حكومة "أتال بيهاري فاجباي" أثناء حضوره العشاء السنوي الثامن والتسعين للجنة الأمريكية اليهودية في 8 مايو / شباط عام 2003 بالولايات المتحدة الأمريكية مشروعا لإنشاء محور ثلاثي بجانب

---

(1) **وزارة الخارجية الفلسطينية**، "واقع العلاقات الهندية الإسرائيلية"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط: http://www.mofa.ps.2010.

وكذلك: أحمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية ــ الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"، **مصدر سبق ذكره**، ص 127.

(2) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص25.

الهند كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"وقد حدد "برجيش ميشرا" الهدف الرئيسي للمحور وهو محاربة الإرهاب الدولي، مؤكداً أن هذا المحور بما يضمه من ثلاث ديمقراطيات كبيرة هو الأكثر فعالية وقدرة على مواجهة "الإرهاب الإسلامي" المتصاعد[1].

وأخذت العلاقات الهندية - الإسرائيلية فى التطور السريع في المجالات كافة ولاسيما بعد الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارئيل شارون إلى الهند في 8 سبتمبر/ أيلول عام 2003، والتي نقلت العلاقات بين الطرفين من مرحلة التعاون إلى التحالف الاستراتيجي، وإن لم تصل إلى حالة الشراكة الكاملة، وكان لهذه الزيارة صدى مقلق عند الحكومة الباكستانية، فضلا عن إثارتها قلّقا عند بعض الأوساط العربية، وذلك لما تمخض عن هذه الزيارة من اتفاقيات عسكرية وإستراتيجية تهدد الأمن القومي العربي.وتروج لفكرة إنشاء المحور الثلاثي[2].

يتضح من هذه الزيارة أن الهند و"إسرائيل"قد أرسلتا رسائل إلى باكستان والدول العربية مفادها أن تعاونهما بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية إقامة تحالف إستراتيجي يضم الدول الثلاث قد يكون موجها إلى العالم الإسلامي فرؤية هذه الأطراف التقت عند هدف مشترك هو محاربة الإرهاب والذي يوصف لديهم بـ "الإرهاب الإسلامي".

ولقد نجحت الهند و"إسرائيل"في توظيف أحداث 11 سبتمبر/ أيلول لصالحهما، إذ صورت "إسرائيل" وسائل الإعلام الصهيونية في أمريكا المقاومة الفلسطينية بأنها "إرهاب"، يجب مقاومته، كما عدّت الهند المنظمات الإسلامية المقاومة في كشمير هي "إرهابية" أيضا، ولذا دعمت الدولتان بقوة الحرب الأمريكية على أفغانستان، وما أتاحته تلك الحرب من توسيع وتمكين للوجود والنفوذ العسكري والسياسي الأمريكي والغربي في منطقة وسط آسيا، وتوظيف ذلك لكسب مزيد من التفوق على خصومها المباشرين وزيادة وزنها في مناطق وسط وجنوب آسيا والخليج العربي وتأكيدا" للخطر الذي تواجهه "إسرائيل" قام "أرئييل شارون" بقطع زيارته للهند في أعقاب وقوع عمليات مقاومة فلسطينية في داخل

---

(1) محمد فايز فرحات، "المحور الهندي الإسرائيلي" ، **مختارات إسرائيلية**، العدد 116، أغسطس، 2004، ص123.

(2) د. نادية فاضل عباس فضلي، "العلاقات الهندية ــ الإسرائيلية بين الماضي والحاضر"، **مصدر سبق ذكره** ، ص200.

"إسرائيل" وهو نفس الأمر الذي قام به أثناء زيارته لأمريكا محاولا" التأكيد على ما يسميه "بالإرهاب الفلسطيني"[(1)].

ولم يكن في وسع هذه العلاقة أن تستخدم في تطورها لتدخل مرحلة الشراكة والتحالف الإستراتيجي إلا إذا نالت دعم الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في الهند القوة الموازية للقطب الصيني الآسيوي الذي سيزاحم الولايات المتحدة الأمريكية على زمام النظام الدولي في المستقبل، بل أن صعود الهند قوة كبرى في آسيا من وجهة النظر الإستراتيجية الأمريكية يؤدي إلى توازن في النظام الإقليمي الآسيوي[(2)].

وعليه فإن التحالف الثلاثي سيستمر مع عظم التحديات التي تواجه مصالح الدول الثلاث فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الموقع الجيوبولتيكي لهاتين الدولتين، فهما منطقتان ساخنتان مليئتان بالحركات الراديكالية، فـ"إسرائيل" من وجهة نظر السياسة الأمريكية دولة تحيط بها دول معادية ـ الدول العربية. أما الهند فلها حدود مع باكستان التي ساعدت على وصول حركة طالبان إلى الحكم في أفغانستان، وعليه يجب أن يكون هناك تحالف قوي لمواجهة "الإسلام الراديكالي" كما يطلقو نعليه، ومن ثم فإن "إسرائيل" والهند أفضل الحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، فدول التحالف الثلاثي تحكمها الأصوليات المسيحية واليهودية والهندوسية، مما يشجع على استمرار هذا التحالف مستقبلا وقام وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، "سلفان شالوم" بزيارة للهند في 10 فبراير/ شباط عام2004، وأجرى محادثات مع رئيس الوزراء الهندي الأسبق "أتاي بيهاري فاجباي" ووزير الدفاع "جورج فرنانديز"، كما قام وفد أمني هندي بزيارة سرية إلى "إسرائيل" في 20 ديسمبر/ كانون الأول عام 2004، وترأس الوفد "جورج فرنانديز"، وتعد "إسرائيل" ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى الهند بعد روسيا[(3)].

---

(1) احمد سيد احمد، "إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الاستراتيجي"، **مصدر سبق ذكره**، ص202.

(2)د. أمين شعبان أمين عبد النبي، "إسرائيل والهند توسيع نطاق الأمن القومي الإسرائيلي، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 79، 2009، ص1.

(3) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص26.

فيما أكدت زيارة الوفد الهندي العسكري، برئاسة سكرتير وزير الدفاع إلى "إسرائيل" والتي انتهت في 24 ديسمبر/ كانون الأول عام 2004، إلى استمرار الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين، وعلى الرغم من التحولات التي طرأت على السياسة الهندية مع تولي حزب المؤتمر الهندي للسلطة والمؤيد للحقوق الفلسطينية وللحق العربي فإن مصالحها العليا، كما تراها النخبة الحاكمة، لا تتغير بتغير الحكومات، وقد أسفرت الزيارة عن نتائج إستراتيجية[1].

ودخل التعاون العسكري بين الهند و"إسرائيل"منعطفا مهما في يناير/ كانون الثاني عام 2006، عندما قرر الطرفان المبادرة إلى تطوير جيل مشترك جديد من الصواريخ من خلال انخراطها في عملية نقل التقنية وضعت "إسرائيل" نفسها في موقع المنافس لروسيا وكذلك أخذ التعاون في تطوير الصواريخ البعيدة المدى (cruse)، وفي العام 2007 أعلن الطرفان عن مشروع خصص 5،2 مليار دولار للتطوير المشترك لنظام الدفاع الجوي يعتمد على صواريخ "الباراك"[2].

وفي 21 يناير/ كانون الثاني عام 2008 أطلقت الهند مجالاً آخر للتعاون الحساس، هو التصوير عبر الأقمار الصناعية، من خلال جيل جديد لقمر صناعي للتجسس أطلقت عليه "بولاريس" ، حمل صاروخ هندي من قاعدة "سريهاريكوتا" الفضائية في المحيط الهندي، ويعد هذا القمر الأكثر تطورا بين أقمار إسرائيلية للتجسس، فهو أول قمر إسرائيلي مزود برادار ذي قدرة فائقة على التقاط الصور في جميع الظروف الجوية وسيغطي القمر مواقع في إيران[3].

---

(1)**المصدر السابق**، ص27 .

(2) د. نادية فاضل عباس فضلي،"العلاقات الهندية ــــ الإسرائيلية بين الماضي والحاضر"،**مصدر سبق ذكره**، ص 41.

(3) محمد فايز فرحات، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعياتها الإستراتيجية على الشرق الأوسط"،**مصدر سبق ذكره**، ص 212.

وشهدت شركة صناعة الدفاع الإسرائيلية عام 2009، تشييد خمسة مصانع لإنتاج القذائف المدفعية شمال شرق الهند، كما وقع الهند في عام 2010عقد صفقة مع "إسرائيل" لشراء 4 طائرات بدون طيار من طراز"ناغور" [1].

أما فيما يخص التعاون العسكري في الجانب النووي لقد بدأ التعاون النووي الهندي - الإسرائيلي في عام 1962 وتحديدا" عندما قام رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية "د. أرنست برجمان" بزيارة للهند ووقع اتفاقا للتعاون شمل تبادل الخبرات والاحتياجات النووية في المواد والمعدات، وقد برز التكامل في البرنامجين النوويين الهندي والإسرائيلي عندما أكملت الهند حاجة "إسرائيل" النقص من المواد الخام النووية حيث كان لدى الهند احتياطيات كبيرة من اورانيوم والثوريوم، ولكن تنقصها التقنيات التي تمتلكها "إسرائيل"، وأثمر هذا التعاون نجاح "إسرائيل" في إجراء أول تجربة نووية لها تحت الأرض في صحراء النقب في 3 تشرين الأول / اكتوبر1966، أما فيما يخص الهند فقد أجرت أول تجربة لها في أيار/ مايو عام 1947[2].

أهم مجالات استفادة الهند من الخبرة الإسرائيلية [3]:

1-تصغير الأسلحة النووية ويعين إنتاج قنابل ورؤوس وقذائف نووية ذات أعيرة أقل قدرة من القنبلة العيارية.

2-تشير العديد من المصادر إلى أن التجربة الهندية النووية التي تمت في 13 أيار/ مايو عام 1998، كانت قنبلة هيدروجينية بخبرة إسرائيلية، كما أن الهند قد أجرت تجربتين هيدروجينيتين لصالح "إسرائيل" من الخمس تجارب النووية التي أجرتها في 11-13 أيار/ مايو عام 1998 حيث لم تستطع الأخيرة

(1)"الهند وإسرائيل" ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وعلى الرابط:
http://www.army.montadarabi،2011.com

(2) د. نادية فاضل عباس فضلي، العلاقات الهندية ـــ الإسرائيلية بين الماضي والحاضر، **مصدر سبق ذكره**، ص41.

(3) احمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية، الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"،**مصدر سبق ذكره**، ص127.

إجراء تجارب ميدانية لهذا النوع من السلاح على أراضيها، ومن ثم كانت الهند هي المجال المناسب لذلك.

وقد شمل التعاون النووي ثلاثة مجالات هي:

1- تصغير الأسلحة النووية وهذا يعني إنتاج أسلحة نووية من أعيرة صغيرة من 1 إلى 15 كيلو طن يمكن إطلاقها من رؤوس صواريخ تكتيكية وتعبوية إستراتيجية ومواسير مدافع وراجمات صواريخ متعددة الفوهات، وقد حصلت "إسرائيل" على النتائج الجاهزة لمئات التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، فضلا عن التجارب المعملية التي أجرتها بمساعدة السوبر كومبيوتر الذي حصلت عليه من أمريكا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين.

2- تطوير القنبلة الاندماجية "الهيدروجينية" وهو ما نجحت فيه "إسرائيل" خلال ثمانينات القرن العشرين طبقا لشهادة الخبير النووي الإسرائيلي فانونو في 15 تشرين الأول / اكتوبر1986/10، لصحيفة تايمز، كما أن التجربة النووية الهندية التي أجريت يوم 13أيار / مايو1998 كانت هيدروجينية، وذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن البرنامج النووي الهندي، أبو الكلام قام بزيارة "إسرائيل" عدة مرات من أبرزها زيارتان في عام 1996-1998 قبل التفجيرات النووية، كما أعلن وزير خارجية باكستان الأسبق "جوهر أيوب خان"، أن لدى حكومته معلومات عن قيام "إسرائيل" بتزويد الهند بأجهزة سوبر كمبيوتر المستخدمة في إجراء التجارب النووية، وهي الأجهزة التي حصلت عليها "إسرائيل" من الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل التسعينيات من القرن العشرين[(1)].

3- تطوير الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية، استفادت الهند من التقدم الذي أحرزته "إسرائيل" في برنامجها لإنتاج صواريخ "أريحا"، الذي بدأت في الستينيات من القرن العشرين على أساس تكنولوجيا الصواريخ الفرنسية md620،md660 والذي مكنها من تطوير صواريخ أريحا واحد واثنين وثلاثة، والتي وصل أقصى

---

(1) د. امين شعبان عبد النبي، "إسرائيل والهند توسيع نطاق الأمن القومي الإسرائيلي"،**مصدر سبق ذكره**، ص12. وكذلك إحسان مرتضي، "الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية"، **مجلة الدفاع الوطني للجيش اللبناني**، 2002/7/1، ص 10.

مدي لها 2700 كلم، وصاروخ "شافيت" الذي وصل مداه إلى 4500 كلم، واستخدمته "إسرائيـل" في إطلاق أقمارها التجسسية من نوع أوفيك إلى الفضاء، فضلا عن أن مشروع سري تجريه "إسرائيـل" لتطوير صاروخ "كروز" يصل مداه إلى 3000 كلم ذي أربع فوهات[1].

وحرصت الهند على اكتساب الخبرة الإسرائيلية لتطوير برنامجها لإنتاج صواريخ باليستية متوسـطة المدى Irbm والذي أدخلته الهند إلى الخدمة متأخرة عن "إسرائيل" عشر سنوات وأكـثر في التـسعينات مـن القرن العشرين عن إنتاج الصاروخ "برثفي" 250كلم، والصاروخ "أجني 1" 1500كلم والصاروخ "أجنـي 2 " 2500كلم والصاروخ "ساجريكا" ويطلق من الغواصات. وشملت ميادين التعـاون بـين الطـرفين تكنولوجيـا تحميل الصواريخ الباليستية في الغواصات الأمر الذي يمنح "إسرائيل" عمقا جيوإسـتراتيجيا حيويـا في الميـاه الدولية، ولم يكن غريبا أن تجري "إسرائيل" تجربة لإطلاق صاروخ أريحا ثلاثة من غواصـاتها الألمانيـة نـوع دولفن في شهر مايو/ أيار عام 2000 في المحيط الهندي القريبة من السواحل الهندية، ويـشترك الطرفـان في موقف سياسي واحد من اتفاقية الحد من الانتـشار النـووي npt ووقـف التجـارب النوويـة cta إذ ترفـضان التوقيع عليها كما ترفضان إجراء تفتيش على منشآتهما النووية[2].

أما فيما يخص التعاون في مجال مشاريع الفضاء، فـإن التعـاون في مجـال الإطـلاق الـصاروخي، إذ ذكرت مصادر إسرائيلية في أبريل / نيسان عام 1997، أنها تعاقدت مع الهنـد عـلى بيـع الـصاروخ شـافيت وهو صاروخ فضائي بعيد المدى ذو مراحل ثلاثة في إطلاق الأقمار الصناعية الخفيفـة إلى المـدارات القريبـة من الأرض[3].

---

(1) معين احمد محمود، إسرائيل واحتراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص47 .

(2) إحسان مرتضي، "الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية"،**مصدر سبق ذكره**، ص10

(3) احمد إبراهيم محمود، "التجارب النووية الهندية ــ الباكستانية الآثار الإسـتراتيجية والانعكاسـات: بالنـسبة لمنطقـة الشرق الأوسط"، في محمد محمود منصور (محرر)، **الخيـار النـووي في الـشرق الأوسـط**، مركـز دراسـات الوحـدة العربية،بيروت، 1999، ص476.

وكانت الهند قد استوردت عام 2000 نظام إطلاق الأقمار Geostationary Satellite" Launch VehiclGslf" وكان مخططا أن تقوم الهند بإعداده ليكون البرنامج يستهلك أمولاً طائلة، فضلا عن أنه يستغرق وقتاً وجهداً، ولذلك اتجهت إلى التعاون مع "إسرائيل" للحصول على البرنامج، كما أن الأخيرة أصبحت مصدراً معتمداً وشريكاً لا غنى عنه للحصول على التكنولوجيا وتحديثها[1].

كما أبرمت وكالتا الفضاء في كلتا الدولتين اتفاقية للتعاون الفضائي في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2002، وذلك من خلال رئيس برنامج بحث الفضاء الإسرائيلي الكولينيل "آفيهارئيفين" ورئيس منظمة البحث الفضائي الهندي "ك. كاستور برانجان" ويذكر أن البرنامج الفضائي الهندي يعد من أكبر البرامج المتخصصة في العالم بميزانية تصل إلى مليار ونصف دولار بالمقارنة مع برنامج "إسرائيل" الفضائي الذي تصل تكلفته إلى 70 مليون دولار[2].

وعندما قام رئيس هيئة أبحاث الفضاء الهندي بزيارة "إسرائيل" في أغسطس أب عام 2003 ، عبر عن إعجابه بمفهوم "إسرائيل" عن الاستفادة بالأقمار الصناعية الصغيرة، وكيفية إطلاقها وطريقة استخدامها، مضيفا "أن لدى إسرائيل الكثير مما تقدمه فيما يتعلق بالبرامج التعاونية للمستقبل" ولقد أدي إطلاق "إسرائيل" لسلسلة أقمارها الصناعية التجسسية من طراز "افك" إلى إثارة انتباه الهند نحو برنامج الفضاء الإسرائيلي حتى قبل هذه الزيارة[3].

إن نظرة كل من الهند و"إسرائيل"على فلسفة ما تقدم إنما تسعيان إلى إقامة هند عظمى و"إسرائيل"عظمى، وهذا ما يدفعها إلى تطوير قوى عسكرية هائلة ونوعية يمكن أن تساعدهما في تنفيذ مخططاتهما التوسعية، على حساب باكستان أو على حساب العرب.

إن التعاون الإستراتيجي العسكري الدفاعي والأمني بين الهند و"إسرائيل "يفوق بكثير ما تم التعرض له، لاسيما إذا وضعنا في الاعتبار أن المعروف والمنشور في التقارير

---

(1) Pr kumaraswamy, india and Israel evolving strategic.

(2)Barzilai Amnon (editor), **Israel and India sign space program Cooperation Agreement**, Haaretz, November 11,2002

http://www,haaretz daily.com.

(3) Efraim Inbar, "the Indian-Israeli entente"**, Begin-sadat (besa) centeryor__strategic**, winter, 2004.http://www.biu.ac.i1.besa/

والصحف لا يمثل إلا جزءاً يسيرا" من أوجه هذا التعاون، وذلك للسرية التامة المحيطة بالعلاقات بينهما في جانبها الاستراتيجي والعسكري، وما رصدته التقارير والصحف لا يمثل كل الحقيقة، لاسيما أن ذلك يقع ما بين التهوين والتهويل، وما وصلنا من هذه التقارير والصحف يظل محدوداً، وذلك لكون هذه التقارير والبيانات والمعلومات والتي ينفيها البعض ويشكك فيها البعض الآخر.

الشراكة الإستراتيجية بين البلدين تشكل تهديدا للأمن القومي العربي سواء في بعده القومي أو القطري بل ومخاطر للمصالح العربية الحيوية ولاسيما وأنها تشمل أبعاداً عسكرية ونووية تعطي إضافة للقدرة الإسرائيلية في أبعادها الشاملة وبما يؤدي في المقابل إلى إضعاف الموقف العربي وترسيخ الخلل القائم في الميزان الإستراتيجي بين العرب و"إسرائيل"لصالح الأخيرة علي الرغم من نفي الهند بشكل قاطع وجود أي شكل من أشكال التعاون النووي مع "إسرائيل" وهذا ما أوضحه وزير خارجية ووزير دفاع الهند الأسبق "جواسوانت سينغ" خلال زيارته للقاهرة في فبراير/ شباط عام 2001، بقوله "لا صحة إطلاقا لمزاعم التعاون النووي مع إسرائيل، والهند طورت قدراتها النووية الذاتية منذ عام 1956 دون أي مساعدة خارجية" إلا أن الأدلة والمؤشرات وكافة المصادر تؤكد التعاون الوثيق والإستراتيجي بينهما في كافة المجالات كافة النووية والصاروخية.

المطلب الثاني: السياسة الهندية تجاه مسارات التسوية العربية الإسرائيلية

عندما طلبت بريطانيا إدراج قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة في 2إبريل/ نيسان عام 1947، وقامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة من 11 دولة من بينها الهند لدراسة المواقف واستقصاء جميع جوانب المشكلة في فلسطين، أكد الوفد الهندي في اللجنة برئاسة"عاصف علي" موقف بلاده أن اليهود لم يتعرضوا لأي اضطهاد في الهند عبر تاريخها، وأن مشكلة فلسطين يجب حلها بين العرب واليهود بطريقة ودية، وأن الدين ليس أساس لبناء دولة هذا البيان الهندي واضح الدلالة في تحليله، فمن ناحية إن المندوب الهندي اختير ليكون مسلما هنديا. ومن ناحية ثانية إن الدين لا يمكن أن يكون أساساً متينا لقيام دولة[1].

(1) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد"، **مصدر سبق ذكره.**

وقدمت الهند إلى اللجنة الخاصة مشروعين حول فلسطين، واقترحت إقامة اتحاد فيدرالي دون تقسيمها إلى دولتين، وفي 29 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، عارضت تقسيم فلسطين، وقبل ذلك في مؤتمر العلاقات الآسيوية المنعقد في نيودلهي في 23 مارس/ آذار 1947، رفض "نهرو" السماح لرئيس وفد يهود فلسطين بالكلام وأعلن في نهاية إحدى الجلسات أن سياسة الهند هي أن فلسطين عربية، وليس بالإمكان اتخاذ أي قرار دون موافقة العرب عليه[1].

لقد ترسخت أسس السياسة الهندية المؤيدة للعرب وقضيتهم في فلسطين منذ "المهاتما غاندي" و"جواهر لال نهرو"، وتجذرت في سياسية حزب المؤتمر، وأصبحت نهجا ثابتا" طوال العقود التي سبقت التسعينيات من القرن العشرين، فبعد وفاة "نهرو أرادت" "إسرائيل" اختبار "أنديرا غاندي" ومحاولة جس نبض الحكومة كما ذكر سابقا.

وبعد عدوان 5 يونيو/ حزيران عام 1967، واحتلال "إسرائيل" لأراض عربية جديدة في فلسطين والبلدان العربية - الأردن مصر سورية - تمسكت الهند بثوابت سياستها تجاه العرب، وفي المستويات كافة من التعامل، فقد أكده الخطاب السياسي الهندي، كما يأتي[2]:

1-معارضتها كليا مبدأ الاحتفاظ بالأراضي المحتلة نتيجة العدوان.

2-تأييدها لقرار مجلس الأمن المرقم 242 الذي صدر بالإجماع في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1967.

3-التأكيد على انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي العربية المحتلة.

4-تأييدها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة.

5-إدانة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية.

أن أزمة النفط الأولي عام 1973 التي حدثت بعد حرب أكتوبر/ تشرين أول، قد أدت إلى النقص في الطاقة، ونتيجة لذلك زاد اعتماد الهند على الدول المنتجة للنفط

---

(1) معين أحمد محمود، إسرائيل واحتراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية،**مصدر سبق ذكره**، ص16.

(2) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"،**مصدر سبق ذكره**، ص110.

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وأدت التجارة المتبادلة بينها والدول العربية، إلى إجبارها على اتخاذ مواقف إيجابية تجاه العرب، وأخذت القضية الفلسطينية حيزاً كبيرا في السياسة الخارجية الهندية، وذلك لكسب ود العرب، وطالبت بفرض عقوبات على "إسرائيل" في الأمم المتحدة، وساندت مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الاجتماعات الدولية[1].

وأيدت الهند العرب في حرب أكتوبر/ تشرين أول عام 1973، رغم أن العرب لم يؤيدوها في حربها ضد باكستان عام 1971، وفي عام 1975 أصبحت أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وفي مارس/ آذار عام 1980 فتحت الحكومة الهندية مكتب المنظمة في نيودلهي واعترافها الدبلوماسي الكامل[2].

وكانت الهند خلال المراحل الأولى من الصراع العربي الإسرائيلي تتحدث وباستمرار ضد "إسرائيل" في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية، وفي كثير من الأحيان حظر دخول المندوبين الإسرائيليين إلى المؤتمرات الدولية التي تعقد في الهند، ويعود موقف الهند السلبي هذا من "إسرائيل" إلى أسباب عدة أهمها[3].

1- كون الهند دولة رائدة في كتلة عدم الانحياز، الدول العربية تكون ثقلا كبيرا بها.

2- تحييد التهديد الباكستاني عن طريق تطوير العلاقات مع الدول العربية ونصرة قضايا العرب المصيرية، وذلك من خلال الاعتقاد بأن الضغوط العربية ستساعد على تلين الموقف الباكستاني.

3- المصلحة الحيوية تقضي بالحفاظ على ولاء السكان المسلمين، لاسيما في مقاطعة كشمير المتنازع عليها مع باكستان، إذا يشكل المسلمون 5،12% من سكان الهند.

4- تأثير المسلمين على الحياة السياسية والحزبية في الهند، إذ دفعها إلى اتخاذ مواقف موالية للعرب.

---

(1)فرح نازل، "علاقات إسرائيل مع شبه القارة الهندية"،**مصدر سبق ذكره**،

(2)د. أحمد فارس عبد المنعم، "الهند والقضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 150.

(3) معين أحمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا، رؤية جيواستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص20.

5-	العلاقات التجارية المهمة مع الدول العربية، والاحتياج الهندي الكبير للنفط العربي.

6-	الجالية الكبيرة الهندية المنتشرة في الدول العربية، ولا سيما منطقة الخليج العربي.

أما فيما يخص التغيرات التي حصلت في السياسة الخارجية الهندية تجاه العرب، متأثرة بـالتغيرات الإقليمية والدولية في عقد الثمانينيات من القـرن العـشرين، حتـى أنـذر بتغـيرات جذريـة وحاسـمة عـلى المستوي الإقليمي، ومع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، واغتيال السادات، والغـزو الإسرائـيلي لبـيروت، إلى تخلخل الوضع السوفييتي بعد موت برجنيف، إذ تعاقب عدة قـادة لينتهـي الحـال بوصـول غورباتـشوف ومؤثرات التغيير على المستوى الدولي والتي أوحت بها قمة "ريكيافيـك" عـام 1985، وهبـت ريـاح التغـير التي لم يشهدها العالم من قبل بعد أن عاش أيام الحرب الباردة، التي كانت الهند أحـد لاعبيهـا الأساسـيين من خلال علاقتها المتميزة مع الـسوفيت أو قيادتهـا لحركـة عـدم الانحيـاز، فـضلا عـن متغـيرات الـساحة الداخلية الهندية، فالأحزاب اليمينية دفعت حـزب المـؤتمر إلى الخلـف وسـيطرت عـلى الوضـع الـسياسي، وأخذت تصعد علاقاتها الخارجية انسجاما مع رياح التغير الجديدة[1].

ونتيجـة لعوامـل أفرزتهـا المتغـيرات الدوليـة خـلال عـامي 1991 - 1992 جـرى التحـول الـدراماتيكي في الموقـف الهنـدي، وذلـك نتيجـة للعوامـل الداخليـة والخارجيـة التـي ذكـرت سـلفا، فالموقف قبل عام 1992 جعل حل القضية الفلسطينية شرطا لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، ولكـن في عام 1992 قررت الهند عدم الربط بين الأمرين، وأوضحت صراحة أنها غير مستعدة لجعل قيام دولـة فلسطين مستقلة شرطا مسبقا لتحسين علاقاتها مع "إسرائيل" وكان ذلك القرار متوافقا مع السياسة أكـثر من توافقه مع ما كان يتبعه العالم، وفي ذلك الوقت أصبحت الحكومة الهندية أقل حـدة في ردود فعلهـا تجـاه معاملـة "إسرائيـل" مـع فلـسطين، إذ لم تـثر سياسـتها إلا رفـضا لطيفـا مـن قبـل حكومتهـا،

---

(1) د. ناظم عبدالواحد الجاسور، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وانعكاساتها عـلى الأمـن القـومي العـربي"،**مـصدر سـبق ذكره**، ص114.

كما أيدت الحكومة الهندية شجب الهجمات "الانتحارية الفلسطينية""والهجمات الإرهابية" الأخرى في "إسرائيل"[(1)].

إن أسباب التحول أو التغير في مواقفها تجاه القضايا العربية، لابد يشير إلى حقيقة تتجاهلها البعض، أو يتصور عكسها، وهي أن البعض يتصور أن الهند كانت حليفا للدول العربية، وأن هذا التحالف تغير بعد عام 1991، وهذا غير صحيح، فالحقيقة أنها مثل غيرها من الدول تبحث عن مصالحها ولم يكن لديها أي مصلحة في التحالف مع أي دولة عربية، وإنما كان هناك ضامن نضالي وتنسيق وتعاون في الأمم المتحدة، وتأييد متبادل للترشيحات في المناصب الدولية المختلفة.

ساعد مؤتمر مدريد للسلام في المنطقة كسر العزلة السياسية والدبلوماسية الدولية التي كانت "إسرائيل" تعيشها وهذا دفع الكثير من دول العالم أن تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" ففي 24 يناير كانون الثاني عام 1992 أقامت الصين على سبيل المثال علاقاتها الدبلوماسية مع "إسرائيل"، وأسهمت هذه التطورات في توجه الهند لتطوير علاقاتها مع الأخيرة[(2)].

وإذا أخذنا الموقف الهندي بعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، من قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، وكيف تعاملت مع المتغيرات الجديدة، وموقفها الذي تفسر نحو مكافحة الإرهاب والتعاون مع "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، لهذا الغرض ومن ثم فإن خدمة المصالح القومية والأمنية لجميع الأطراف، والتعاون المخابراتي والتقني والعسكري من قبل "إسرائيل" للهند ليس بلا مقابل إذ يتعين عليها أن تقدم ما يخدم الأهداف الإستراتيجية لـ "إسرائيل" في المنطقة العربية على الساحات المخابراتية والدفاعية نفسها، لاسيما إن للهند تواجداً بشريا ومصالح اقتصادية كبيرة في الدول العربية. الأمر الذي يخدم المخططات الإسرائيلية في المنطقة لذلك نجد تطابقا كبيراً في دائرة المجال والمصالح لكل من الهند و"إسرائيل".

---

(1) د. امين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص117.

(2) k, krishnamurty and other, **Indian economy new delui, 1995-1996**, tho 1997 E conomic, and political weoly, p.662.

ورغم ما ذكر سابقا حول العلاقات الهندية - الإسرائيلية وكيف أصبحت، أخذت الحكومة الهندية في عهد "فاجياي" خطوة رمزية بإرسال وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى السلطة الفلسطينية، ومن ثم أظهرت دعمها القوي لاستقلال فلسطين، كما دعت أيضا إلى اتخاذ تدابير برفع الحصار الإسرائيلي المفروض على مقر الرئيس السابق "ياسر عرفات"، وبصرف النظر عن هذه الأعمال الرمزية لم يقع أي شيء مثير قد يؤدي إلى الاستنتاج بأنها تقوم بإعادة النظر في علاقتها مع "إسرائيل" أو أنها لازالت على عهدها الماضي في دعم القضايا العربية[1].

وتحدث وزير الخارجية الهندي الأسبق "جوا سوانت سينج" عام 2001 إلى مجلة السياسة الدولية المصرية، مؤكدا الموقف الهندي المساند للحقوق الفلسطينية في إقامة الوطن والتي لا يمكن التنازل عنها، ومساعدته أيضا لدعم إعادة البناء وتقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية في العديد من مؤتمرات المعونة متعددة الأطراف كما قدمت الدعم لكثير من المشروعات في الضفة الغربية وقد تم بالفعل افتتاح عدد من المشروعات مثل مكتبة "جواهر لال نهرو" بفرع جامعة الأزهر في غزة ومكتبة "المهاتما غاندي" بكلية فلسطين للتكنولوجيا في "دير أبولا"، وكذلك شمل دعمها المساندة في تنمية الموارد البشرية والاستقرار في المنطقة، كما أكد على التزامها ومساندتها لتحقيق أهداف وأمال الشعب الفلسطيني[2].

وأكد "أر. غاريخان" المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الهندي لغرب آسيا وعملية السلام في الشرق الأوسط، تكرار بلاده القيام بوساطة بين العرب و"إسرائيل"، إذا رغب الطرفان في ذلك وقد أبدت الجامعة العربية وفلسطين رغبة مماثلة هذه مرارا لكن "إسرائيل" تتحفظ على أي دور مماثل للهند وسبق وأن تقدمت الهند والبرازيل، وجنوب أفريقيا في إطار حركة عدم الانحياز وأعلنت عام 2004، نيتها في الضلوع في عملية السلام إلى جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الأعضاء في اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، لكن الدول الثلاث لم تترجم نيتها المعلنة إلى

(1) Harsh V. Pant, "India-Israel partnership convergence and constraints", **Middle East review of International Affaris**, vol.8, no.4, December 2005, p.68.

(2) "حوار مع وزير خارجية ووزير دفاع الهند جواسنت سينج"، **مصدر سبق ذكره.**

عمل دبلوماسي، ومما لا شك فيه أن علاقات الهند المتنامية مع "إسرائيل" ودعمها التاريخي لفلسطين يؤهلها لدور الوسيط أو على الأقل للمشاركة في الوساطة مع الآخرين[1].

كما أعلنت الهند في مؤتمر التعاون الدولي والأمن الإقليمي الذي تم تنظيمه في البحرين عام 2005 أنه لن يكون هناك حل عسكري للقضية الفلسطينية، وأن كلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني يجب أن يتجنبا العنف وأن يتعاونا بشكل كامل مع اللجنة الرباعية الدولية والمجتمع الدولي، وأن يتم حل القضية وفقا لخارطة الطريق، كما يجب اتخاذ خطوات سريعة تقود إلى السلام الدائم تتضمن اعترافاً متبادلاً وتقوية الأمن وتطبيع العلاقات بين الجانبين، كما رحبت بالانسحاب الإسرائيلي من غزة واتفاقية نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2005، بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية حول مصدر رفح، كما تقدر الهند الدور الذي أداه وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وجهود اللجنة الرباعية الدولية لتسوية الصراع[2].

وفي عام 2006 صرح وزير خارجية الهند الأسبق "مانموهان سينغ" بأن بلاده يمكن أن تؤدي دورا محوريا في الحوار بين "إسرائيل" و الفلسطينيين من أجل تسوية الصراع، بل إن الموقف الهندي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث صرح المتحدث باسم الخارجية الهندية "نوترج ساران" في تموز/ يوليو عام 2007 أن الهند تدين بشدة اختطاف جنديين إسرائيليين من قبل الفدائيين اللبنانيين كما طالبت المختطفين بإطلاق صراح الجنود المختطفين[3].

أما فيما يخص دور الهند من وجهة النظر غير الحكومية لاسيما الأكاديميين فهو يجب على الهند أن تعيد النظر في سياستها الخارجية تجاه فلسطين وهذا ما جاء به المؤتمر الدولي الذي عقد في نيودلهي في منتصف آذار/ مارس عام 2007 حول الحرب والمقاومة في منطقة غرب آسيا تميز بحضور نوعي كثيف من الخبراء والسياسيين

---

(1) نقولا ناصر، "الهند على الخط الفاصل بين دعمها لفلسطين وعلاقتها الإسرائيلية"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على وعلى الرابط :

net/moh259./.n-nasser 259/c.htm ،Al-moharer

(2) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 122.

(3)**المصدر السابق**، ص 122.

والصحفيين والأكاديميين، وتحدث منظمي المؤتمر في محاولة التأثير على صانع القرار الهندي، لا سيما فيما يتعلق بسياسة الهند الخارجية تجاه قضية فلسطين وإيقاف الاندفاع الهندي باتجاه "إسرائيل" فذلك الاندفاع يقلق الكثيرين في الهند مما أخذوا يشعرون بأن السعي وراء المصالح الاقتصادية سيفقد الهند دورها في دول عدم الانحياز والعالم الثالث بما فيها دول المنطقة العربية، وسيؤثر على منظومة القيم والأخلاقيات والمبادئ التي كانت تحكم السلوك الهندي تجاه قضية فلسطين[1].

ومحاولة الهند أحياء عملية السلام، إذ عبر رئيس وزراء الهند "مانموهان سينغ" عن أمله باستئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يقود إلى حل شامل منوها إلى أن لقاءه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في نيودلهي بتاريخ 11 سبتمبر/ أيلول عام 2012 شهد تفاهما على وجوب معالجة التطورات في المنطقة من خلال الحوار السياسي والوسائل السلمية دون عنف أو تدخل خارجي، أعلن خلال مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الفلسطيني أن الهند ستساهم بمبلغ 10 ملايين دولار لدعم موازنة السلطة الوطنية والمساعدة في معالجة الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية، فضلا عن توقيع اتفاقيات لدعم التنمية في الأراضي الفلسطينية[2].

المطلب الثالث: السياسة الهندية تجاه قضايا التسوية على المسار الفلسطيني

إن الهند اتخذت خطاً مؤيداً للحقوق الفلسطينية والعربية تجاه "إسرائيل"، وهو ما تمثل في عدة مواقف فقد كانت دائما تؤيد حقوق الشعب الفلسطيني بعدها باعتبارها حقوقا مشروعة، داخل الأمم المتحدة وخارجها، مثال ذلك أنها كانت تؤيد الجانب العربي حيث صوتت ضد تقسيم فلسطين عام 1947، وأيضا شاركت في إصدار البيان النهائي لمؤتمر باندونج عام 1955، والذي جاء فيه "بالنظر إلى التوتر في الشرق الأوسط الذي تسبب عن الوضع في فلسطين وخطر ذلك التوتر على السلام العالمي، فإن المؤتمر

---

(1) **مركز الراصد للدراسات**، "العلاقات السودانية الهندية"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:www.arrasid.com

(2) آلاء مريش،"دعم القضية الفلسطينية جزء دائم من السياسة الخارجية الهندية"، **إيليا بيت المقدس،الاخبارى**، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:

http://aetyanewsi.net/permalink/76074.html.

يؤيد حقوق الشعب العربي في فلسطين، ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين".

وأيضا كان موقفها من الصهيونية، إذ صوتت مع قرار الأمم المتحدة رقم 3379 الصادر في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1975 في دورتها الثلاثين، والمتضمن في أحد بنوده اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ونقل هذا القرار من القضية الفلسطينية من قضية عربية إسرائيلية إلى قضية صراع عربي وفلسطيني ضد الصهيونية العالمية.

ورغم اعترافها بـ"إسرائيل"، لم تقم معها علاقات دبلوماسية إلا في يناير/ كانون الثاني عام 1992، وأخذت السياسة الهندية تميل إلى "إسرائيل"، ولبيان هذه التطورات يمكن تقسيم المطلب كما يأتي:

ا- الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية:

أيدت الهند منذ البداية موقفها الواضح من قضية فلسطين في اللجنة التي قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيلها لدراسة الموقف وجميع جوانب المشكلة في فلسطين وكانت الهند أحد أعضائها إذ أوضحت أن السلام في فلسطين والمنطقة العربية يمثل أهمية حيوية للهند نتيجة الجوار الجيوسياسي، وأن المشكلة الأساسية هي إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وانتهت اللجنة من صياغة تقريرها في 31 أغسطس/ آب عام 1947، واقترحت مشروعين لتسوية المشكلة:(1)

– **الأول**: اقترحته ثماني دول، ويعرف بمشروع الأغلبية "يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية واخرى عربية مع تكوين اتحاد اقتصادي بين الدولتين".

– **أما الثاني**: والذي يعرف بمشروع الأقلية فقد اقترحه الهند مع إيران ويوغسلافيا. "ويطالب هذا المشروع بدولة فيدرالية مستقلة في فلسطين تشتمل على قطاعين احدهما عربي والأخر يهودي، وتكون عاصمتها القدس، وتحدد مدة انتقالية

---

(1) كمال المنوفي، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 52.

مدتها ثلاث سنوات، تتولى خلالها سلطة معينة من قبل الأمم المتحدة مسؤولية إدارة فلسطين وبعدها يتم انتخاب جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور".

وبعد مناقشات وعمليات شد وجذب وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم "181" في 29 نوفمبر / تشرين الثاني عام 1947 على مشروع التقسيم- مشروع الأغلبية- بعد التعديلات التي أدخلت عليه وذلك بأغلبية 33 صوتا ضد 15 وامتناع 10 عن التصويت، وكانت الهند من بين الدول التي صوتت ضد هذا القرار[1].

على الرغم من دعوة مختلف القوى الحزبية الهندية اليمنية واليسارية، آنذاك إلى تطوير العلاقات مع "إسرائيل"، وانتقد هؤلاء بشكل خاص رفض "غاندي" إنشاء وطن قومي لليهود، ثم الموقف الهندي الرافض لقرار تقسيم فلسطين، وكذلك رفضها قبول "إسرائيل" عضواً في الأمم المتحدة في مايو/ أيار عام 1949،إذ ترفض الهند إنشاء أي دولة على أساس ديني[2].

وحدث تغير في السياسة الهندية وذلك عندما اعترفت بـ "إسرائيل" لأول مرة في 17 سبتمبر/ أيلول عام 1950 وهو أمر ترددت كثيرا" في الإقدام عليه، ولاسيما وأنها كانت قد صوتت مع الدول العربية ضد قبول "إسرائيل" في الأمم المتحدة وعلل البيان الرسمي الذي صدر من نيودلهي عقب الاعتراف هذا التردد بحرص الحكومة الهندية على دراسة وبحث مختلف جوانب المسألة بما في ذلك مشاعر الأقطار العربية[3].

وفي أكتوبر/ تشرين الأول عام 1966 انعقد مؤتمر القمة الثلاثي الأقطاب لدول حركة عدم الانحياز "جمال عبد الناصر"، "وجوزيف بروس تيتو"، "وأنديرا غاندي"، وجاء في البيان المشترك تأييد الرؤساء الثلاثة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتأييد نضاله في سبيل تحقيق أمانيه، بما فيها إقامة دولته المستقلة[4].

---

(1)د. احمد فارس عبد المنعم، "الهند والقضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 126.

(2)د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص 4.

(3) محمد على العويني، العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول جنوب شرق آسيا **1948-1972**،**مصدر سبق ذكره**، ص310.

(4) **المصدر السابق**، ص 311.

لقد صوتت الهند إلى جانب إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 3210 في 14 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1974، ويعد هذا القرار تطوراً ذا أهمية إذا اعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين، ودعا منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الأمم المتحدة[1].

وكذلك أيدت القرار رقم 3236 في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1974، ويحمل هذا القرار عنوان حقوق الشعب الفلسطيني وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين وذكر في بعض بنوده. الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية[2]. وأيضا القرار 3237 في 22 نوفمبر عام 1947، منحت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب دائم في الأمم المتحدة وفي السنة التالية قررت الجمعية العامة تأليف لجنة من 20 دولة للبحث في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وفق قرار 3236[3].

وفي 10 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 1975 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 3379 والذي أدان الصهيونية واعتبرتها شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، ونقل هذا القرار القضية الفلسطينية من قضية صراع عربي - إسرائيلي إلى قضية صراع ضد الصهيونية العالمية فكانت الهند أحد الدول التي ساندت القرار وصوتت عليه[4].

وكانت الهند من أوائل الدول التي اعترفت بإعلان دولة فلسطين عام 1988، وكان إعلان دولة فلسطين قد جاء بعد انعقاد المجلس الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة

---

(1) د. امين شعبان أمين،تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص 9.

وأيضا للمزيد أنظر: **المركز الفلسطيني للإعلام**، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، في 2009/1/29، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: www.pa/estine-info.info/arabic/bools

(2) المركز الفلسطيني للإعلام،**مصدر سبق ذكره**.

(3) **المصدر السابق**.

(4) إحسان مرتضي، الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، **مصدر سبق ذكره**، ص3.

من 12-15 نوفمبر / تشرين الثاني عام 1988، والذي تم وضع برنامج فلسطيني جديد بناء على نصائح عربية وسوفييتية تقتضي تنازلات جديدة على أمل أن تجعل منظمة التحرير الفلسطينية طرفا مقبولا لأمريكا و"إسرائيل"للدخول في أي تسوية سياسية ومن ثم فقد اعترفت المنظمة بقرار رقم "181" الصادر من الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 والخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين، والقرار رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1967 وما تضمنه من بنود[1].

وفي عام 1991 وبعد انتخاب زعيم حزب الشعب الهندي "ناراسيمها راو" رئيسا لوزراء الهند آنذاك قام بتعديلات على السياسة الخارجية الهندية تجاه "إسرائيل" إذ طالبت حكومته، بحزم في 16 ديسمبر/ كانون الأول عام 1991 أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بإلغاء القرار رقم 3379 لعام 1975 والذي أدان الصهيونية واعتبرها شكلا من أشكال العنصرية، وكل القرارات العنصرية المشابهة عن "إسرائيل"، ومن ثم أعلنت الهند رسميا عن إقامة العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل" في 29 يناير/ كانون الثاني 1992[2].

ومع أن التحول أصبح واضحاً للعيان إلا أن الهند لازالت تقلل من خطواتها الدبلوماسية تجاه "إسرائيل"، كما تؤكد بأن مواقفها السياسية ثابتة بصدد أزمة فلسطين والتسوية الجارية فيها، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه، مؤكدة ذلك بأنه بعد توقيع اتفاق (أوسلو) افتتحت الهند مكتبا تمثيلاً لها في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية في مدينة غزة في يونيو/ حزيران 1996، وذلك استكمالا لما اتخذته الهند عام 1980 من خطوات بمنح منظمة التحرير الفلسطينية درجة التمثيل الدبلوماسية الكاملة إذ تحول مكتب المنظمة إلى سفارة [3].

---

(1) د. أحمد فارس عبدالمنعم، "الهند والقضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص150.

وكذلك **المركز الفلسطيني للإعلام**، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، **مصدر سبق ذكره.**

(2) لوه أي لينغ ، "حرارة العلاقات الهندية الإسرائيلية"، بحث منشور في 2004/8/11، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)،وعلى الرابط: www.a/watnvoice.com

(3) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية ـــ الهندية: والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 116.

وفي 24 يوليو/ حزيران عام 2000 أصدرت وزارة الخارجية الهندية بياناً أكدت فيه أن العلاقات الهندية - الإسرائيلية لن تكون على حساب مثيلها الهندية - العربية، مشيرة إلى ضرورة تنفيذ القرارين 242 و 338، كما أكد رئيس الوزراء الهندي الأسبق "أتال بيهاري فاجبايي" في خطاب ألقاه بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عام 2000، على تضامن بلاده مع الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه المشروعة المتمثلة في السلام والعدل وإنشاء دولته المستقلة، محدداً تعهد بلاده بدفع مبلغ ثلاثة ملايين دولار مساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية[1].

أيدت الهند من خلال ممثلها في مجلس الأمن "مانجيف بوري "21 أبريل / نيسان عام 2011 موقفها الداعم لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وجاء فيه "من الأهمية بمكان ألا تضيع الآمال في إقامة دولة فلسطينية، تلك الآمال التي انتعشت خلال العامين الماضيين وقد لقيت جهود السلطة الفلسطينية بناء الدولة في مختلف الدوائر، بما في ذلك المؤسسات المالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،، وكان تقرير نيسان/ إبريل المذكور أعلاه لمنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام هو آخر من أيد إنجازات السلطة الفلسطينية ويبين التقرير بوضوح تام التقدم المحرز في مجالات حكم القانون وحقوق الإنسان، وقطاعات مصادر الرزق والإنتاج، والتعليم والثقافة والصحة، والضمان الاجتماعي، والهياكل الأساسية والمياه، التي بلغت المستوي الملائم لأداء حكومة دولة، وبذلك أظهرت السلطة الفلسطينية تصميمها على متابعة خطة رئيس الوزراء سلام فياض لتحقيق قيام الدولة[2].

وأكدت الهند اعترافها بدولة فلسطين ومساندتها في كافة المحافل الدولية ودعمها للتوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وجاء ذلك خلال لقاء وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي "أي أحمد" بالسفير الفلسطيني لدي الهند على صادق بتاريخ 1 آب/ أغسطس عام 2011 ونقل بيان صادر عن السفارة الفلسطينية في الهند

---

(1) محمد مصطفي زرير، "العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون: الواقع وأفاق المستقبل"، **شؤون خليجية**، العدد 27، خريف 2001، ص58.

(2) **مانجيف بوري، مجلس الأمن، الأمم المتحدة، نيويورك**، "الجلسة 6520"، 21 نيسان/ إبريل عام 2011، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: /www.un.org.ar/sc

قوله " إن الهند التي اعترفت بدولة فلسطين منذ إعلانها في الجزائر في نوفمبر 1988 لن تتوانى عن التصويت لصالح طلب انضمامها إلى الأمم المتحدة عضواً كامل الحقوق والواجبات، خاصة وأن هذه العضوية ستساعد في حث عملية السلام ، ولا تتعارض مع المفاوضات بشأنها[1].

كما أكدت الهند موقفا الداعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وجاء ذلك التأكيد من قبل وزير الخارجية الهندي "ساماناه إلى كريشنا" استمرار دعم بلاده فيما يخص القضية الفلسطينية، وأن بلاده تؤيد التوصل إلى حل سلمي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين موحدة مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة تعيش في إطار حدود آمنة معترف بها عاصمتها القدس وتعيش جنبا إلى جنب في سلام مع "إسرائيل" طبقا لما تم إقراره في خارطة الطريق الرباعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة[2].

والهند ماضية في دعم إقامة دولة فلسطين وأعبر عن ذلك رئيس الوزراء "مانموهان سينغ" في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي زار الهند في 11 أيلول / سبتمبر عام 2012، وأوضح خلال المؤتمر "أن نيودلهي ترغب في أن يتم حل القضايا الثنائية العالقة بين فلسطين و"إسرائيل"بشكل ودي، وأن يعيش الجانبان في سلام... دعم الهند الثابت لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة ذات سيادة ومستقلة وقابلة للحياة وموحدة عاصمتها القدس، والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها جنبا إلى جنب وفي سلام مع "إسرائيل"... إن الهند أدت دورا نشطا في دعم الجهود التي تبذلها دولة فلسطين في الحصول على منصب العضو الكامل في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة يونسكو ... إن الهند ستواصل دعمها لمحاولة الحصول على

---

(1) **الشروق أون لايف**، "الهند اعترفنا بدولة فلسطين منذ إعلان الجزائر وسنتعرف بعضويتها في الأمم المتحدة"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط:http://www.echoroukonline.com

(2) **صحيفة اليوم السابع المصرية**، "كريشنا الهند مستمرة في دعم الموقف العربي من القضية الفلسطينية"، 5 مارس 2012، علي شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط :http://www.youm7.com

عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة...إن الهند سوف تواصل دعم جهود التنمية وبناء الدولة الفلسطينية"[1].

أما موقفها في الأمم المتحدة إذ صوتت مع القرار الخاص الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم 67/19 في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2012 في اجتماعها السابع والستين والذي جاء فيه التصويت على تغير صفة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية[2].

وجاء الدعم الهندي لقيام دولة فلسطين إذ عبر عنه "أي أحمد" وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، 15 ديسمبر/ كانون الأول عام2012 وجاء فيه"اعترفت الهند ومنذ إعلان الدولة الفلسطينية، وتعتبر خطوة مهمة على طريقة تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، وتتمنى النجاح والتوفيق في مهمة تحقيق الإعلان واستعادة الأراضي الفلسطينية وتأكيده السيادة. وستواصل الهند دعم جهود السلام في مفاوضات السلام للوصول إلى تسوية عادلة وشاملة في إطار مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة"[3].

2- الموقف من قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية: والانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:

يعد موقف الهند من قضية القدس منذ اهتمامها الفعلي بالقضية الفلسطينية يرجع ذلك إلى المشروع الثاني التي قدمته إلى اللجنة الخاصة المعنية بقضية فلسطين التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 إبريل/ نيسان 1947، وكان المقترح الهندي مع

---

(1)**الرأي للإعلام**، "رئيس وزراء الهند دعم القضية الفلسطينية يشكل حجر الزاوية في سياستها الخارجية"، 11 سبتمبر 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط.

http://www.olraimedia.com.

(2) **مركز أنباء الأمم المتحدة**، "بأغلبية الجمعية العامة تصدر قرار منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو"، 2012/11/29، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى موقع الأمم المتحدة . www.un.org

(3) represe ntative off ice india Palestine,30/1/2012

http://www.roiramallah. Org.

إيران ويوغسلافيا يطالب مشروعها بدولة فيدرالية مستقلة في فلسطين تشتمل على قطاعين أحدهما عـربي والآخر يهودي وتكون عاصمتها القدس[1].

أما فيما يخص اللاجئين، فإن الهند تربط بين تشريد عرب فلـسطين، وبـين قـرار التقـسيم وتحـدث بهذا المعنى" بها دكافكار" مندوبها في الجمعة العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام 1963، وذلك عند بحث اللجنة السياسية الخاصة لقضية اللاجئين، فأشار إلى: "أن الهند قد اقترحت على الأمم المتحدة إقامـة دولـة اتحادية فيدرالية تضم قطاعين احدهما عربي وآخر يهودي، ولـو نفـذ هـذا الاقـتراح آنـذاك لأمكـن تجنـب مشكلة اللاجئين"، كما أوضح "بهادكامكار" أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن هذه المشكلة لأنها هي التي خلقتها". وقد أيدت الهند دائما داخل الأمم المتحدة وخارجها حقوق الشعب الفلسطيني، باعتبارها حقوقاً مشروعة ففي الأمم المتحدة طالب المنـدوب الهنـدي باسـتمرار بـضرورة تنفيـذ القـرار رقـم 194-3 الـذي أصدرته الجمعية العامة في دورتها العادية الثالثة في 11 ديسمبر/ كانون الأول عام 1948، وهو القرار الذي ينص في الفقرة 11 منه على تقرير حق اللاجئين، إما في العودة إلى ديارهم للراغبين في ذلك، إما في الحصول على تعويض بالنسبة لمن لا يرغب في العودة[2].

وأوضح "نهرو" موقف بلاده في بيانين مشتركين صدرا في أبريل/ نيسان ومايو / أيار عام 1964، بـين موقف الهند من قضية اللاجئين وأعرب عـن تأييـد بـلاده لمطالـب الـدول العربيـة بحـق اللاجئـين العـرب والعودة إلى بلادهم فلسطين[3].

ففي الدورة العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة العام 1965 أشار مندوب الهنـد إلى أن حالـة اللاجئين ما تزال كما كانت منذ سبعة عشر عاما، وطالب باحترام القرار رقم 194، وعـبر عـن تقـدير بـلاده لدور وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين[4].

---

(1) **Year book of the United Nations**, 1974-1948,pp.230-231.

(2) كمال المنوفي، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص59.

(3)معين احمد محمود، إسرائيل واحتراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية، **مصدر سبق ذكره**، ص18.

(4) كمال المنوفي، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 59.

كما أعلنت الهند تأييدها للقرار 2253 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1967، والذي يدعو "إسرائيل" إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس[1].

كما أيدت الهند ودون تحفظ على القرار الذي أصدره مؤتمر لوساكا لدول عدم الانحياز المنعقد للمدة من 8-10 سبتمبر/ أيلول عام 1970. والذي نص "مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من كل الأراضي العربية المحتلة، ودعوة الأمم المتحدة إلى توقيع عقوبات على إسرائيل إذا استمرت في رفض الانسحاب[2]".

وترى الهند أن تحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين مرتهن بضرورة الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأقاليم العربية التي احتلتها نتيجة لعدوان 5 يونيو/ حزيران، وذلك تماشياً مع مبدأ عدم السماح للمعتدي بأن يجني ثمار عدوانه، ولذا تطالب بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242.ومعارضة الهند كلياً الاحتفاظ بالأراضي المختلفة نتيجة العدوان والتي أكد على انسحاب "إسرائيل" من كافه الأراضي العربية المختلفة. وفي الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقد عام 1968 ذكرت رئيسة وزراء الهند الأسبق "أنديرا غاندي" في خطابها في 14 أكتوبر/ تشرين الأول "أن تحقيق السلام في غرب آسيا متوقف على انسحاب القوات الإسرائيلية وفي الدورة الخامسة والعشرين المنعقدة عام1970"، وتسائلت في خطابها المؤرخ في 23 أكتوبر/ تشرين الأول عما تغير حدود الدولة بقوة السلاح ، وأصرت على ضرورة جلاء القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة[3].

وفي الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة عام 1971 أشار وزير خارجية الهند الأسبق "سواران سينغ" في خطابه بتاريخ 27 سبتمبر/ أيلول. إلى أن عدم إحراز أي تقدم نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 والذي قد أدى إلى خلق توترات جديدة في المنطقة، وأنه لا يجب أن يسمح لأية دولة بالبقاء على أقاليم أجنبية

---

(1) د. امين شعبان أمين،تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 9.

(2) كمال المنوفي، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص68.

(3) **المصدر السابق**، ص68.

استولت عليها بقوة السلاح، وكما أيدت الهند قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة العادية الصادرين في 5 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1970و14 ديسمبر/ كانون الأول عـام 1971، وقـد جـاء فـيهما ضرورة انـسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية التي احتلها أبان حرب 5 يونيو/ حزيران، باعتباره شرطـا لإقامـة سلام دائم وعادل في المنطقة[1].

وصوتت الهند لصالح القرار الذي أصدرته الأمم المتحدة بأغلبية 120 دولة في 18 مارس / آذار عام 1988 والذي يدين "إسرائيل" لمواصلها أعمال البناء في مـستوطنة "هارجومـا" في جبـل أبـو غنـيم بالقـدس الشرقية[2].

كما صوتت الهند لصالح القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في10 مارس/ آذار عام 1999، والذي ينص على عقد مؤتمر دولي في جنيف في منتصف يوليـو/ تمـوز مـن العـام نفـسه للبحـث في اتخاذ إجراءات لتنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام 1949 في الأراضي الفلـسطينية المحتلـة بمـا فيهـا القدس[3].

وفي الجلسة رقم 55 للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي عقدت في نـوفمبر / تـشرين الثـاني عـام 2000 وفي اللجنة الرباعية الخاصة بالشؤون السياسية وإزالة الاستعمار صوتت الهند لصالح قرار مـساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وأيضا لصالح قرار يدعو الدول الأعضاء إلى تقديم المنح والبعثات الدراسـية للاجئـين الفلسطينيين، وكذلك لعمليـات هيئـة الأمـم المتحـدة لغـوث اللاجئـين الفلـسطينيين، والعمليـات الخاصـة باللاجئين وعوائدهم المالية[4].

وأثناء زيارة شـمعون بيريـز رئـيس حـزب العمـل الإسرائـيلي إلى الهنـد في أغـسطس/ أب عـام 2000 والتـي هـدفها الحـصول عـلى دعـم الأخـيرة لموقـف "إسرائيـل" الـسياسي في

---

(1) د. ناظم عبدالواحد الجاسور، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمـن القـومي العـربي"، **مـصدر سـبق ذكره**، ص110.

(2) د. أمين شعبان أمين،تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص 118.

(3)**المصدر السابق**، ص 118.

(4) مدحت أيوب، "مستقبل التحالف الهندي الإسرائـيلي"، **الجزيـرة نـت**،2002/1/10، عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنت) وعلى الرابط:.www.aljazeera.net

المفاوضات التي كانت جارية في كامب ديفيد مع الفلسطينيين تحت إشراف الرئيس الأمريكي الأسبق "بل كلنتون" لاسيما تجاه قضية القدس، إذ أعلنت الهند موقفها المؤيد لـ"إسرائيل" بجعل القدس عاصمتها الموحدة[1].

أما فيما يخص الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، حيث بقية المواقف الهندية، المتواصلة في التصويت بـ (نعم) على القرارات التي تدين "إسرائيل" لانتهاكها المستمر لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وسياستها التوسعية والقمعية للشعب الفلسطيني وخرقها الاتفاقيات الدولية ومنها اتفاقية جنيف والموقف المؤيد بقضية فلسطين، وتأييدها للقرارات التي تصدرها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبقية موقفها هذا حتى عام 1991، أخذت تنتهج سياسة مغايرة لسياستها قبل هذا التاريخ، فلم تعد سياسة ما قبل تسعينيات القرن العشرين هي سياسة ما بعدها، لقد بدأ هذا التحول واضحا عندما عارضت الهند في عام 1991 قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين العنصرية والصهيونية.

كما صوتت لصالح القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 مارس/ آذار عام 1999 والذي ينص في أحد بنوده على إلغاء جميع الإجراءات التشريعية التي اتخذتها "إسرائيل"، والسلطة القائمة بالاحتلال لتغيير الطابع السكاني الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية المحتلة[2].

كما صوتت لصالح عمل اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ضد الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني والعربي في الأراضي المحتلة، وإمكانية تطبيق اتفاقية جنيف التي تم إقرارها في 12 أغسطس/ أب عام 1949 فيما يتعلق بحماية الأفراد المدنيين وقت الحروب على الأراضي الفلسطينية، فضلا عن تصويتها ضد الممارسات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني[3].

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص120.

(2) Mohamod el –sayed salim, "Mjar powers and Middle East ern conflicts", **Asian Monographs**, no.39,april, p.13

(3) هشام بدوي،"تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية"،**السياسة الدولية**، العدد 114، أكتوبر، 1993، ص209.

إلا أن الهند في كثير من المحافل الدولية، كان لقراراتها أهمية اعتبارية ومؤثرة في مكانة "إسرائيـل" وسمعتها الدولية إذ تلجأ إلى اتخاذ مواقف مغايرة تماما فهـي لم تـصوت لمـصلحة القـرارات التـي تـصدرها مؤتمرات حقوق الإنسان الدولية لحماية الشعب الفلسطيني، كـما أنهـا لم تـصوت عـلى القـرار الـذي أدان سياسة الاستيطان الإسرائيلية، والصادر عن مؤتمر السكان الذي عقد في نيروبي[1].

هـذا وقـد خَفـتّ صـوت الاعـتراض الهنـدي أو النقـد لـسياسات "إسرائيـل" القمعيـة في الأراضي الفلسطينية، وهي سياسات بلغت أوجها في حصار الرئيس الفلـسطيني الـسابق "يـاسر عرفـات" في رام اللـه وتدمير القرى والمدن والقيام بمذابح في جنين ونابلس وطولكرم وغيرها. ومع ذلك أوضحت الهند أنها لن تقلل من مناصرتها للقضية الفلسطينية، ولن تتخلى عن اعترافها بـ "يـاسر عرفـات" كونـه زعـيم للـسلطة الوطنيـة الفلسطينية يتمتع بدور مركزي في عملية الـسلام في المنطقـة، وهـي وجهـة نظـر تخـالف تمامـا رأي حكومـة شارون التي كانت تحبذ طرد"ياسر عرفات"، ومن ثم إتاحة الفرصة إلى ظهور قيادة فلسطينية بديلة[2].

فالسياسة الهندية المتطرفة في عهد حكومة جاناتا انعكس على موقفها من الانتفاضة الفلـسطينية في عام 2000، فكان تَوقع العرب عامة، والفلسطينيين خاصة، من الدول الصديقة لهـم وعـلي رأسـها الهنـد كونها من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز، أن تؤيـد الـشعب الفلـسطيني في انتفاضـته ضـد الاحـتلال الإسرائيلي، نظرا لأن الفلسطينيين هم ضحية هذا العدوان، لكن حكومة الهند اتخذت موقفا محايداً أقـرب إلى تأييد "إسرائيل" متجاهلة مشاعر الشعوب العربيـة التـي فاجأهـا واسـتفزها هـذا الموقـف المـساند لــ "إسرائيل" في عدوانها على الشعب الفلسطيني[3].

لقد أثار هذا الموقف السلبي للحكومة الهندية من الانتفاضـة لـيس فقـط الـشعوب العربية والإسلامية، بل أيضا مشاعر أكـثر مـن 165 مليـون مـسلم مـن سـكان الهنـد، كـذلك

(1) د. أمين شعبان عبد النبي أمين، "إسرائيل و الهند توسع نطاق الأمن القومي الإسرائيلي" **مصدر سبق ذكره**، ص 9.

(2) **المصدر السابق**، ص 9.

(3) **المصدر السابق**، ص10.

أثار غضب واستياء حزب المؤتمر الهندي المعارض الذي يعبر عن حوالي نصف السكان، وعبر عن هذا الموقف تصريح رئيسة حزب المؤتمر "سونيا غاندي"، التي شنت هجوما شديدا ضد حكومة حزب جاناتا بسبب سياستها في المنطقة العربية واتهمتها بأنها "خانت علاقات الهند التاريخية مع الحركة الفلسطينية"[1].

وفي أثناء زيارة شمعون بيريز إلى الهند في يناير/ كانون الثاني عام 2002، أبلغ المسؤولين الهنود، عدم ارتياح بلده لمواقف بلادهم المتعاطفة مع القضايا الفلسطينية، لاسيما فيما يتعلق ببعض عمليات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في إشارة منه إلى مواقف الهند التي توافقت مع الدول العربية في إدانة "إسرائيل" لاستخدامها القوة المفرطة ضد الفلسطينيين[2].

وجاء موقف الهند في مجلس الأمن من خلال ممثلها "هارديب سينغ بوري" في 19 يناير/ كانون الثاني عام 2011 حول الأنشطة الاستيطانية "انه لا يمكن التوصل إلى حل عادل ومنصف ودائم وذي مصداقية لهذه المشكلة الدقيقة إلا عن طريق الحوار المجدي والصادق والموجه نحو تحقيق النتائج، ومن أجل هذا، فإنه من الأهمية بمكان أن تتوقف على الفور الأنشطة الاستيطانية التي تقوم بها إسرائيل ". وأضاف أيضا "أن المستوطنات في الأراضي المحتلة غير مشروعة بموجب القانون الدولي ولا نزال على قناعة بأن السلام الدائم في المنطقة سيسهم في الاستقرار والازدهار على الصعيد العالمي لذا فإنه من الأساسي للمجتمع الدولي أن يعمل بصورة وثيقة مع الأطراف بغية تشجيعها على استئناف المحادثات والمفاوضات بما ترتب، وأن تؤدي إلى عملية سلام شاملة من أجل التوصل إلى حل نهائي للصراع" [3].

---

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص 121.

(2)د. أمين شعبان عبد النبي، "إسرائيل والهند توسع نطاق الأمن القومي الإسرائيلي" ، **مصدر سبق ذكره**، ص10

(3) **هارديب سينغ بوري، مجلسة الأمن، الأمم المتحدة نيويورك**، "الجلسة "6475"، 19 كانون الثاني/ يناير 2011، على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلى الرابط. /www/im/prh/arsc

وجددت الهند موقفها من قيام دولة فلسطين جاء ذلك في كلمة ممثل الهند في مجلس الأمن هاردين سينغ يوري في 26 تموز/ يوليو2011 جاء فيها "إن الهند لديها تقليد طويل في التضامن مع الشعب الفلسطيني، وقد دعمت الهند الشعب الفلسطيني من أجل قيام دولة فلسطين الموحدة وذات السيادة والمستقلة والقادرة على البقاء، والقدس الشرقية عاصمة لها دولة تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب مع إسرائيل، كما جاء في مبادرة السلام العربية وخارطة الطريقة التي وضعتها المجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن" [1].

ثمّن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أثناء زيارته إلى الهند فى سبتمبر أيلول عام 2012 موقف الهند من قضية فلسطين وأطلع رئيس الوزراء الهندي "مانموهان سينغ" على ما يجري في الأراضي الفلسطينية من أنشطة استيطانية وعنف وإرهاب المستوطنين وسياسة الأمر الواقع في القدس الشرقية المحتلة، وقتل المدنيين وحرق المساجد والكنائس والأشجار والمنازل مما يصعب تبريره بأي قانون أخلاقي، وكان موقف رئيس الوزراء الهندي "هو دعم بلاده الكامل لنضال شعب فلسطين من أجل إقامة دولته على أراضي فلسطين وتكون القدس الشرقية عاصمة لها" [2]

3) نمط التصويت في المنظمات الدولية:

عندما أعلن عن قيام "إسرائيل" في 14 مايو/ أيار عام 1948، عارضت الهند قيامها وصوتت ضدها واعتبرت أن "إسرائيل" دولة قامت بدعم القوى الاستعمارية، وطرح "نهرو" بهذا الصدد قائلاً"إن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد تناولت القضية الفلسطينية بطريقة غير ملائمة وباستغلالية كما أن حقيقة استعجال الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وقوى أخرى في الاعتراف بـ "إسرائيل" يدل على أنها لن تنظر إلى الدولة وتراها وهي تتدمر"[3].

---

(1) **المصدر السابق**،" الجلسة 6475"، 19 كانون الثاني/ يناير 2011.

(2) فرح ناز، "علاقات إسرائيل مع شبه القارة الهندية: رؤيتان هندية وإسرائيلية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 3.

(3) كمال المنوفي، "السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص59.

والتزمت الهند في سياستها الخارجية تجاه "إسرائيل" بمواقف الدول العربية فقد عارضت مشروع تقسيم فلسطين، وصوتت في الأمم المتحدة ضد قرار قيام دولة "إسرائيل"، كما أكدت على أن وعد بلفور لا يتسم بالشرعية القانونية لأن الحكومة البريطانية ليس لها حق شرعي لإصداره، ويمكن تفسير موقف الهند في تلك المدة بأنها عانت الاستعمار مثل العرب، فضلا عن تأثير المسلمين في الهند قبل انفصال باكستان[1].

ومع صعود حزب جاناتا الهندوسي المتطرف برز اتجاه قوي داخل الهند يدعو إلى إعادة تقيم السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية عامة و"إسرائيل"خاصة ووجه هؤلاء انتقادات شديدة إلى نظامي "نهرو وغاندي" وسياسات حزب المؤتمر التي أعطت أهمية مبالغا فيها للعلاقات العربية الهندية والأقلية الإسلامية باعتبارهما محددين رئيسين لسياستها تجاه المنطقة، رغم دعوة مختلف القوى الحزبية الهندية اليمينية واليسارية آنذاك إلى تطوير العلاقات مع "إسرائيل" وانتقد هؤلاء بشكل خاص رفض نهرو وغاندي إنشاء وطن قومي لليهود، ثم الموقف الهندي الرافض لقرار التقسيم ، ورفض الهند قبول "إسرائيل" عضوا في الأمم المتحدة في مايو/ أيار 1948، باعتباره جزءاً من رفض إنشاء دولة على أساس ديني[2].

إن موقف الهند من قضية فلسطين برز منذ البداية وتطور عبر ما يقارب من نصف قرن، حتى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع "إسرائيل" عام 1992 استند إلى رفض مفهوم الدولة على أساس ديني، كما استند لفلسفة الهند وتجربتها للتعبير عن مصالحها مع العرب بنظرة ثاقبة وعقلانية، وأن ما عبرت عنه الهند من مواقف في المداولات بالأمم المتحدة ، كانت تمثل الحكمة البليغة لحضارتها وتعبر عن فلسفة حزب المؤتمر الهندي وسياسته، وهي سياسة استهدفت التآلف بين مختلف الأديان، وشكلت نظرتها للدول الأخرى من هذا المنطلق.

---

(1) محمد على العويني ، العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول جنوب شرق آسيا 1948 – 1973،**مصدر سبق ذكره** ، ص 308 .

(2) محمد فايز فرحات،"ماذا تريد الهند من إسرائيل،**ملف الأهرام الإستراتيجي**، العدد110، فبراير 2004، ص21.

إلا أن الجانب السلبي في السياسة الهندية تجاه العرب، يتمثل في قراراها بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع "إسرائيل" عام 1992، والذي جاء نتيجة المخاطر والفرص الناتجة عن انهيار الاتحاد السوفييتي حليفها السابق وصعود الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها قطبا مهيمناً، فضلا عن تجدد الاضطرابات في إقليم كشمير، وبدء عملية السلام في المنطقة العربية، وصعود الأحزاب الهندوسية المتطرفة، رأت الهند ضرورة الاستفادة من خبرة "إسرائيل" ليس فقط في التكنولوجيا العسكرية، وإنما أيضا في مكافحة الإرهاب، لاسيما بعد الموقف المتشدد الذي اتخذته قمة منظمة المؤتمر الإسلامي تجاه قضية كشمير في ديسمبر/ كانون الأول عام 1991 كما عقد مؤتمر مدريد للسلام في المنطقة العربية، ومن ثم الفوضى التي عمت العالم العربي بعد حرب الخليج الثانية 1990-1991، وفرت للهند الشرعية لتبرير قرارها بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع "إسرائيل" للعرب، كما أن قرار الصين الشعبية بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع "إسرائيل" عام 1992 كان حافزا للهند لتتخذ نفس النهج حتى لا تكون متخلفة عن الركب[1].

وكان موقفها قبل عام 1992 هو أن حل القضية الفلسطينية شرط لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" لكنها في السنة التي قررت فيها عدم الربط بين الأمرين وأوضحت أنها غير مستعدة لجعل قيام دولة فلسطينية شرطا مسبقا لتحسين علاقاتها بـ "إسرائيل"، كان هذا القرار متوافقا مع السياسة أكثر من توافقه مع ما كان المجتمع الدولي فخلال مدة قصيرة من ذلك التاريخ أصبحت الحكومة الهندية أقل حدة في ردت فعلها تجاه معاملة "إسرائيل" للفلسطينيين، إذ لم تثر في السنوات التي تلت عام 1992 تلك السياسة إلا رفضا لطيفا من قبل الحكومة الهندية، كما أيدت حكومتها شجب الهجمات "الانتحارية الفلسطينية" والهجمات الإرهابية الأخرى في "إسرائيل"[2].

وهي من الأمور التي كانت تحظى في السابق بتبرير في ضوء السياسات العنيفة التي كانت تمارس ضد الفلسطينيين، وكانت الزيارة الرمزية التي قام بها وزير الخارجية

(1) د. أحمد فارس عبد المنعم، "الهند والقضايا العربية"،**مصدر سبق ذكره**، ص 150.

(2) د. أمين شعبان عبد النبي أمين، "إسرائيل والهند توسع نطاق الأمن القومي الإسرائيلي"، **مصدر سبق ذكره**، ص9 وأيضا: د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية،: والأمن القومي العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 117

الفلسطيني الامتياز الوحيد الذي قدمته الهند، مشيرة إلى أنها ما زالت مهتمة بمحنة الفلسطينيين، فإنها لم تبادر إلى تبني اتخاذ قرارات ضد "إسرائيل" في الأمم المتحدة بل بذلت مجهودات جادة لتخفيف قرارات حركة عدم الانحياز ضد الأخيرة.

هناك أيضا إدراك في الهند بأن مواقفها المؤيدة بصورة كبيرة للعرب لم يتم مكافأته بصورة ملائمة من قبل العالم العربي فإنها لم تجد دعما" جديرا" بالاهتمام من الدول العربية فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها من الدول المجاورة لها ولاسيما قضية كشمير فقد وقف العرب بقوة إلى جانب باكستان مستخدمين منظمة المؤتمر الإسلامي لحشد الدعم لباكستان والمجموعات في كشمير[1].

إن التعاون الكبير الذي حصل بين "إسرائيل" والهند وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية رسمياً في عام 1992 كان هو الدافع الرئيس وراء التحول الذي تنفي الهند حدوثه، ولكنه حقيقة يدركها كل من يتابع التطورات في المنطقة العربية وموقف الهند منها، ويتضح ذلك على سبيل المثال للدلالة على هذا التغيير. وهما مثالان يرتبطان بمواقفها من التصويت على القرارات الخاصة بفلسطين في الأمم المتحدة[2].

المثال الأول هو موافقتها في عام 1992 على القرار الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، لإلغاء القرار الذي يعد مساواة الصهيونية بالعنصرية وفقا للقرار رقم 3379 في 1975/11/0، والمثال الثاني اتفاق الهند و"إسرائيل"عام 2000 على التصويت ضد الفقرة السادسة من قرار جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي، وخالية من أسلحة الدمار الشامل والفقرة السادسة تطالب "إسرائيل" بالانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي بصفتها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة للاتفاقية، وإن في هذا الإطار تأكيداً لمفهوم العالمية للمعاهدة المذكورة، وصوتت 138

---

(1) هارش. في. بانت، "الشراكة الهندية ـ الإسرائيلية التقارب القيود"، **مجلة الشرق الأوسط للشئون الدولية Meria**، ترجمة مركز أبحاث الشرق الأوسط للشؤون الدولية للأبحاث، 2005، ص68.

(2) د. محمد نعمان جلال، "العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد"، **مصدر سبق ذكره.**

دولة مع القرار بينهما كانت الهند في أعوام سابقة تكتفي بالامتناع عن التصويت لوجود حساسية خاصة تتعلق بامتلاكها أسلحة نووية[1].

وموقف الهند لم يثر حفيظة "إسرائيل" من مواقفها في المحافل الدولية لصالح التصويت مع القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو حتى في مجلس الأمن إذ قراراته لا تستند إلى الفصل السابع، وليس لها أي تأثير[2].

أما التأثيرات السلبية للعلاقات الهندية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية كانت متعددة إذ أن وصول العلاقة إلى درجة عالية من التحالف والتعاون، وما تعرضت له مفاهيم المقاومة من تشويه وخلط بمصطلح الإرهاب بعد أحداث 11سبتمبر/ أيلول عام 2001، ساهم بشكل كبير في حيادية الهند تجاه نضال الشعب الفلسطيني، لاسيما وأن "إسرائيل" استغلت الأحزاب اليمينية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية لإقناعها بأن المقاومة الفلسطينية هي "جماعات إرهابية" تضر بمصالح وعلاقة الهند مع "إسرائيل"، وهذا ما انعكس سلبا على النمط التصويتي للهند في الأمم المتحدة.

من خلال ما تقدم من عرض لمواقف القوى الآسيوية الكبرى(اليابان والصين والهند) تجاه قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وإنطلاقاً من طموحاتها التي حددتها مصالحها في المنطقة العربية، لاسيما بعدما شهد النظام الدولي من تحولات في موازين القوى. تَبين موقف كل من هذه القوى تجاه القضية وكما يأتي:

ا- اليابان:

إذ تسند سياساتها تجاه المنطقة العربية إلى أن دورها السياسي في عملية السلام لا يتضمن القيام بدور الوساطة فهي تعترف بذلك، وتدرك جيدا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الحق، وأن لها القدرة علي أن تؤدي دور الوسيط، في هذه القضية، وأنها غير قادرة وغير مهيئة لمنافستها أو مزاحمتاها هذا الدور.

---

(1) هشام عزت يوسف، **السياسة الخارجية الهندية نظرة مستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، جامعة الزقازيق، 2004، ص206.

(2) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"،**مصدر سبق ذكره**، ص112.

فيما يتعلق في تحديد دورها في اللجان متعددة الأطراف لعملية السلام والتي كانت بمثابة المجال الرئيس لدورها في حل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، آخذاً في الاعتبار عدة عناصر مهمة تتمثل في أن هذا المسار يتناول قضايا فنية وليست سياسية.

وعن التصويت على القرارات التي تخص الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى الرغم أنه يبدو تطورا إيجابيا من حيث ظاهره في مواقفها لصالح القضايا العربية، إلا أنها وافقت على القرارات التي تؤيد بشكل عام الحقوق الفلسطينية، ومن حقه في تقرير مصيره، ودعم العلمية السلمية في المنطقة والتي كان العرب أصلا قد وافقوا عليها بعد مؤتمر أوسلو ، لكنها امتنعت عن التصويت على القرارات كافة التي كانت فيها إدانة صريحة وواضحة لإسرائيل، لكون الأخيرة قامت لاحتلاله الأراضي العربية بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية، كما امتنعت عن توصيتها على القرارات التي تتضمن الدعوة لاتخاذ إجراءات لحماية الحقوق الفلسطينية.

ومن هنا يتبين بان موقفها من القضايا العربية يتسم بالعمومية، أخذتاً بالحسبان لعدم إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية،والحقيقة أن السياسة اليابانية تجاه القضايا العربية هي تابعة للسياسة الأمريكية.

2- **الصين:**

كان موقفها من قضية الصراع ـ العربي- الإسرائيلي مبدئياً وغير قابل للتغير، وقد بررت موقفها من العلاقة مع "إسرائيل" لكي تقوم بدور فاعل ومؤثر في هذه القضية من خلال عملية السلام في المنطقة العربية.

وسياستها أخذت تركز على ضرورة تسوية مشكلة الصراع العربي - الإسرائيلي بالطرق السلمية ولم تعد بالحدة نفسها التي كانت عليها أيام الزعيم "ماو تسي تونج"، ولكنها وان تنازلت عن لغة التشدد بقيت محافظة على الثوابت الوطنية للشعب الفلسطيني التي تؤيده في قضيته العادلة، وتدعو إلى تسوية مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي سليما.

وما أن أعلنت الصين عن تأييدها لاتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي حتى كشفت عن آلياتها لتحقيق الأهداف السابقة، وذلك لتنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة- مبدأ الأرض مقابل السلام.

ولعل موقفها هنا لا يختلف عن موقف القوى الآسيوية الأخرى جوهريا، إلا في أطروحاتها المبدئية المساندة للعرب من خلال نشاطها الدبلوماسي المكثف في تحريك عملية السلام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

3- الهند:

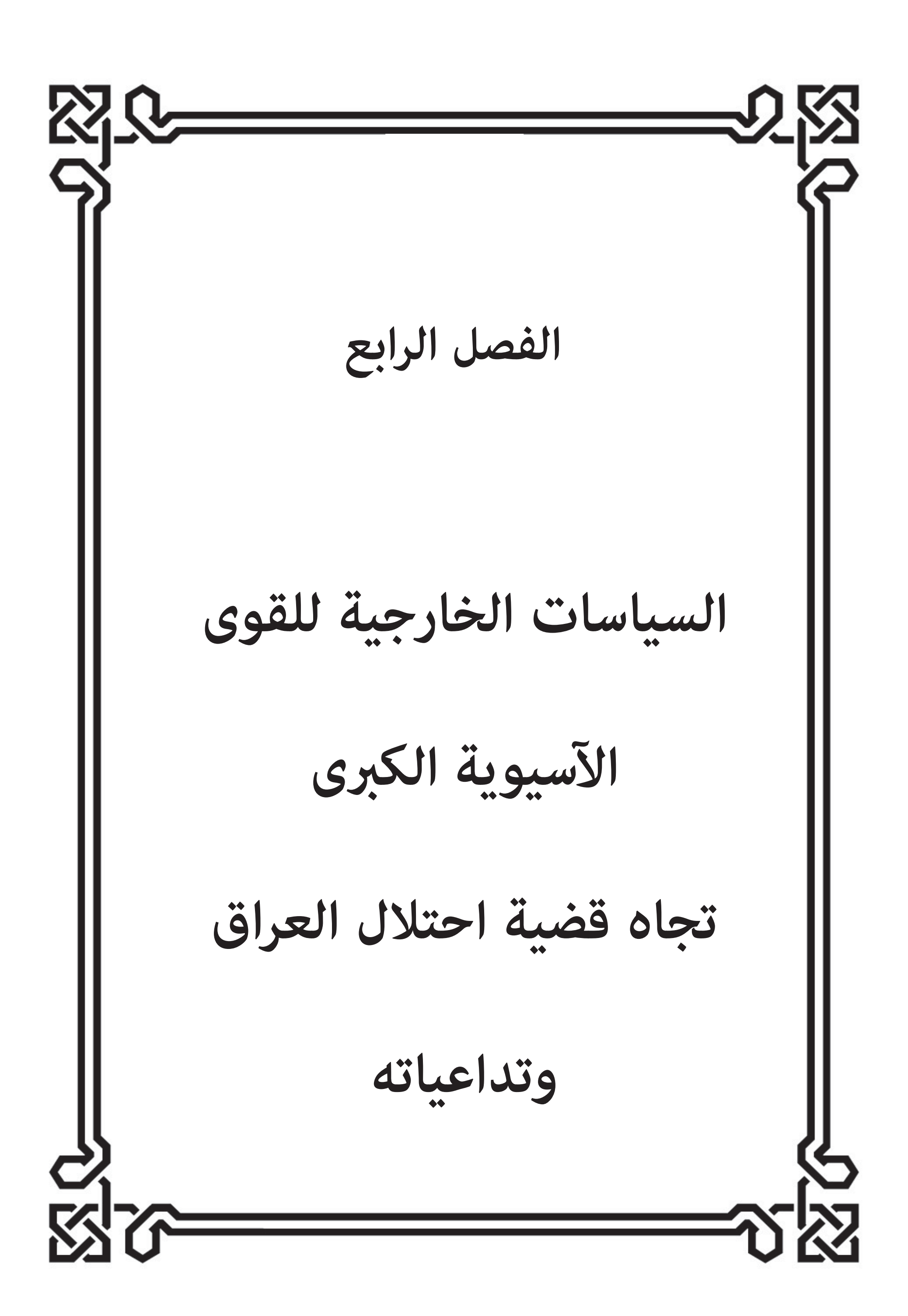
إن موقف الهند من قضية الصراع العربي – الإسرائيلي برز منذ البداية وتطور عبر ما يقارب من نصف قرن، حتى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع "إسرائيل" عام 1992،واستند إلى رفض مفهوم الدولة على أساس ديني، كما استند لفلسفتها وتجربتها للتعبير عن مصالحها مع العرب.

وأصرت على الدعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، واستمرت في دعمها لحل الصراع، والتوصل إلى حل سلمي يؤدي إلى إقامة دولة فلسطين موحدة مستقلة.

ومع صعود حزب جاناتا الهندوسي المتطرف برز اتجاه قوي داخل الهند يدعو إلى إعادة تقيم السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية عامة و"إسرائيل"خاصة ووجه هؤلاء انتقادات شديدة إلى نظامي "نهرو وغاندي" وسياسات حزب المؤتمر التي أعطت أهمية مبالغ فيها للعلاقات العربية الهندية.

وهناك أيضا إدراك في الهند بأن مواقفها المؤيدة بصورة كبيرة للعرب لم يتم مكافأته بصورة ملائمة من قبل العالم العربي، فإنها لم تجد دعما" جديرا" بالاهتمام فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها من الدول المجاورة لها ولاسيما باكستان في معالجة قضية كشمير.

أما موقف هذه القوى الآسيوية الكبرى الثلاث فعلى الرغم من السمات المشتركة بينها، إلا أن لكل منها سياساتها الخاصة تجاه المنطقة العربية وقضاياها ومنها الصراع العربي- الإسرائيلي التي تحددها مصالحها الخاصة في المنطقة.



الفصل الرابع

السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه قضية احتلال العراق وتداعياته

السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى

تجاه قضية احتلال العراق وتداعياته

للقوى الآسيوية الثلاث موضوع الدراسة مواقف متباينة تجاه قضية احتلال العراق فالموقف الياباني من الاحتلال يختلف عن موقف الصين والهند، وذلك للتحالف القوى الذي يربط اليابان بالولايات المتحدة الأمريكية فجاء موقفها متطابقاً مع موقف دولة الاحتلال، أما فيما يخص الصين فكانت تعارض قيام الحرب ضد العراق وترى اللجوء إلى الخيارات السلمية واستخدام الأدوات الدبلوماسية وحل القضية باللجوء إلى الأمم المتحدة، والهند كان موقفها أكثر معارضة للحرب على العراق لما تربطها من علاقات صداقة مع العراق فكانت تفضل استخدام الطرق الدبلوماسية وعدم تفرد دولة بقرارها بشأن الحرب، وكان رأي الهند أن الحرب غير مشروعة لأنها تفتقر إلى الشرعية الدولية.

مواقف القوى الثلاث من الاحتلال مبنية على مدى رؤية تلك القوى من خلال سياستها الخارجية تجاه المنطقة فجاء موقف اليابان الذي خرج عما عرفت به هذه الدولة من حيادية وعدم التدخل في الشؤون الدولية خارج إطار الأمم المتحدة، لاسيما وأن دستورها الذي يحرم عليها مشاركتها في أي نشاط عسكري خارج بلادها ولكن تخطت اليابان هذه العقبة وأرسلت قوات من الدفاع الذاتي مشاركة في احتلال العراق وهذا موقف لم يعرف عنها اتخاذ مثل هذا الفعل.

والصين الدولة العضو الدائم في الأمم المتحدة لم يرتق دورها إلى المستوى الذي كان معهوداً عنها باعتبارها إحدى القوى الدولية الكبيرة اكتفت ببعض الإجراءات الذي لا تردع دولة الاحتلال وبالمحصلة هي راضية عن ذلك من خلال مشاركة أمريكا في كثير من الأعمال ما بعد الحرب ومنها دخول شركاتها لما يسمى إعادة إعمار العراق.

وأما الهند فكان موقفها أقوى معارضة لتلك الحرب برفضها المشاركة بأي قوات لاحتلال العراق وشجب الحرب واعتبارها خطأ جسيما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها حليف للولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ما تقدم ستعرض الدراسة مواقف الدول المشار لها عالياً من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: السياسة الخارجية اليابانية تجاه احتلال العراق.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه احتلال العراق.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الهندية تجاه احتلال العراق.

المبحث الأول

السياسة الخارجية اليابانية تجاه قضية احتلال العراق

تبرز وثائق وزارة الخارجية اليابانية بدقة إستراتيجية اليابان في التمايز عن الموقف الأمـريكي تجـاه الأزمة العراقية. منطلقةً من ذلك من نظرة شمولية ترى أن مصلحتها تكمن في تنفيذ سياسة حل النزاعـات بالطرق السلمية وليس العسكرية في هـذه المنطقـة الحيويـة فـيما يخـص مـصالحها العليـا وإلى الاقتـصاد العالمي. وهي سياسة برغماتية تضع في رأس أهدافها خدمة مصالحها الاقتـصادية في الدرجـة الأولى. لكنهـا رحبت بالحرب على العراق باعتبارها مقدمة لتجريد كوريا الشمالية من سلاحها النووي، الذي تعده خطراً يتهددها، ويجب إزالته بالطريقة نفسها، التي تتم فيها استخدام الجيش الأمـريكي ضـد العـراق. فـأظهرت السياسة الأمريكية كل الترحيب بموقف اليابان المؤيد لها في الحرب عـلى العـراق، واعدتـه خطـوةً إضـافية لتعزيز العلاقات الودية معها.[1]

وحين قررت الولايات المتحدة الأمريكية احتلال العراق من دون أسباب موجبة، متحدية الـشرعية الدولية والرأي العام العـالمي، بـدت الـسياسة الخارجيـة اليابانيـة ملحقـة بـالقرار الأمـريكي.وكـان قرارهـا المشاركة في تلك الحرب متحدية الرأي العام الداخلي الذي عارضها بنـسبة كبـيرة ورفـض تعـديل دسـتورها الذي يمنع إرسال قوات عسكرية خارج بلادها[2].

وبعد احتلال العراق تحول تركيز الاهتمام الدولي إلى قضايا إعادة البناء وتشكيل حكومة مـا بعـد الحرب، والسؤال فيما يخص اليابان هو ماذا يمكنها فعله في عملية إعادة البناء؟ وما الموقف الأسـاس الـذي تتبناه حكومة اليابان؟

وقد عبر رئيس الـوزراء اليابـاني "الأسـبق جونيـشيروكويزومي" مـن خـلال تـصريحات عديدة خمسة خطوط إرشادية وضعتها الحكومة اليابانية لإعادة تأهيل العراق، هـي صـون

(1) د. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي: العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية، **مصدر سبق ذكره**، ص 298.

(2)د. مسعود ظاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر، **مصدر سبق ذكره**، ص17.

سيادة البلد، ووحدته الإقليمية، وتشكيل حكومة جديدة تمثل الشعب العراقي، وإعادة بناء البلد بمشاركة كاملة من جانب الأمم المتحدة، وضمان تواصل انخراط اليابان في العملية وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية[1].

المطلب الأول : تطور الاهتمام الياباني بالعراق

يعود تاريخ بدء العلاقات السياسية بين اليابان والعراق إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الحكومة اليابانية بتأسيس مفوضية لها في العراق في عام 1939[2].

والسياسة اليابانية تجاه العراق هي سياسة متغيرة مرتبطة بسياستها تجاه المنطقة العربية عموما، فبعد الحرب العالمية الثانية، تأثرت اليابان على نحو واسع بعلاقتها المتفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وعندما توجهت في علاقتها نحو المنطقة العربية لأول مرة كان هدفها ينصب بالدرجة الأولى والأساس على تحقيق مصالحها الاقتصادية، وفضلا عن أن علاقتها بدول المنطقة لم تتطور بوتيرة واحدة، بل اختلفت وتباينت في طبيعتها ومستواها حسب الأهمية الاقتصادية لكل من هذه الدول، فإن الدوافع الاقتصادية لقيام هذه العلاقات وتطورها ظلت قائمة ومستمرة وإن اتخذت أشكالا وتعبيرات مختلفة، وقد كان العراق من بين الدول العربية التي لجأت اليابان إلى إقامة علاقات وثيقة معها[4].

أما فيما يخص العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين البلدين، فقد بدأت عام 1955 إذ تم تبادل البعثات الدبلوماسية في ذلك العام ثم افتتحت السفارتان في كلا البلدين عام 1960[5].

---

(1)**صحيفة البيان الإماراتية**، "دور اليابان في إعادة بناء العراق"، 2003/4/29.

(2) هيروش شيجوري، العلاقات اليابانية المصرية، **السياسة الدولية**، العدد 101، يونيو 1990، ص145.

(3) كيكو ساكاي،العراق واليابان تاريخ علاقات، **مصدر سبق ذكره**، ص16.

(4) نغم نذير شكر، **اثر العامل الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، بغداد، 2000، ص97.

(5) سيجيكي كواياما، **اليابان والعراق**، اليابان اليوم، منظمة التجارة الخارجية اليابانية، طوكيو، 1982، ص24.

وبعد الصدمة النفطية الأولي عام 1973[1]، إذ أن العراق أحدى الدول العربية التي حظيت باهتمام خاص من جانب اليابان، وشهدت العلاقات العراقية اليابانية تطورا ملحوظا على إثر التحرك الدبلوماسي الفعال الذي قامت به اليابان تجاه دول المنطقة العربية والذي استجاب له العراق بشكل كبير وكان له أثر واضح في تطور العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين[2].

وكان لصدمة النفط الأثر الكبير عند صانع القرار السياسي الياباني، إذ أدت السياسة الجديدة، إلى أن تتخذ الحكومة اليابانية خطوة أكثر إيجابية نحو المنطقة العربية، واتسع الاهتمام في كل أرجاء البلاد عندما ارتفعت أسعار النفط ونظرت الحكومات العربية إلى اليابان كونها دولة صديقة، وكانت استجابتها سريعة وعلي نحو غير مألوف لطبيعتها البيروقراطية، فأصدرت الحكومة تصريح "نيكايدو" الذي أكد الخطوط العامة لسياسية اليابان الدبلوماسية المستقلة نحو المنطقة العربية وضرورة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة خلال حرب عام 1967[3].

وعلي إثر ذلك قامت الحكومة اليابانية بإرسال أحد قادة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم آنذاك ونائب رئيس الوزراء في ذلك الحين تاكيوميكي مبعوثا خاصاً إلى عدد من الدول العربية للمدة من 10-27 ديسمبر/ كانون الأول عام 1973، وفي أثناء زيارته للعراق أعلن عن استعداد حكومة بلاده لتقديم مساعدات اقتصادية وفنية كبيرة للعراق[4].

وفي 16 أغسطس/ آب 1974 تم التوقيع في طوكيو على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، كان له الأثر الأكبر في تعزيز العلاقات الثنائية، ودخلت حيز التنفيذ في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ذاته، وتضمنت الاتفاقية منح العراق

---

(1) على اعتبار أن هناك ثلاث صدمات حيث حصلت الأولي عام 1973، والثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، والثالثة نتيجة لدخول القوات العراقية إلى الكويت عام 1990.

(2) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية 1980-1995، **مصدر سبق ذكره**، ص26.

(3) كيكو ساكاي، العراق واليابان تاريخ علاقات، **مصدر سبق ذكره**، ص20.

(4) نغم نذير شكر، أثر العامل الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق، **مصدر سبق ذكره**، ص100.

قرضا قيمته 5 مليارات دولار بفائدة 4% سنويا ومدة سداده 18 سنة، بعد مهلة مقدارها 7 سنوات، كما تضمنت منح العراق تسهيلات ائتمانية بنحو 23،5 مليون دولار بفائدة مقدارها 6% ومدة سداد 8 سنوات بعد مهلة سنتين[1].

وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة الاتصالات المتبادلة بين البلدين على مختلف المستويات نتج عنها تصاعد العلاقات الاقتصادية والفنية والتجارية بصورة ملحوظة، وجاء بعد حاجة العراق لمثل هذه الاتفاقيات بعد إعلان تأميم النفط وبلغت أوج العلاقات بين البلدين عام 1980.

أولا: الموقف من الحرب العراقية ـ الإيرانية:

كان مقدراً أن تتوسع العلاقات العراقية اليابانية لولا اندلاع الحرب العراقية الإيرانية التي كان لها الأثر السلبي على تلك العلاقات، إذ تعرضت المصالح النفطية والاقتصادية اليابانية في منطقة الخليج العربي للخطر، فقد تركزت الاتصالات حول إمكانية التوسط الياباني في تسوية الصراع المسلح بين العراق وإيران[2].

وكان موقفها الرسمي من الحرب يتصف بالحياد وانطلاقا من هذه الرؤية اتبعت سياستها التقليدية تجاه النزاعات الإقليمية التي أساسها الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، كما فضلت اليابان أن تكون جهودها المبذولة لإنهاء أي نزاع أن تأتي في إطار الجهود الدولية، وجهود الولايات المتحدة، وكانت الحرب العراقية - الإيرانية قد مثلت احد الأمثلة الواضحة الذي حاولت اليابان إتباع هذا النهج التقليدي لسياستها تجاه النزاعات في المنطقة العربية[3].

وقد تمثل أول رد فعل رسمي للحكومة اليابانية تجاه الحرب بالبيان الذي أصدرته وزارة خارجيتها في 1980/9/24، والذي عبر عن قلق اليابان من الصراع العراقي -

(1) سيجيكي كواياما،اليابان والعراق، **مصدر سبق ذكره.**

(2) رشيد محمد سعيد الرفاعي، "العراق واليابان الواقع والأفاق، دراسة إستراتيجية"،**مركز دراسات وبحوث الوطن العربي**، الجامعة المستنصرية، 2000، ص71.

(3) "مقتطفات من خطاب رئيس الوزراء ريوتارو هاشيموتو في الدورة الثالثة عشرة للدايت القومي"، في 22 يناير 1996، والمنشور في **اليابان نشرة إعلامية**، العدد 175، مارس 1996.

الإيراني ورغبتها في أن يتم التوصل إلى حل للخلافات القائمة بين البلدين بالطرق السلمية[1].

ومن جانب آخر فقد أوضح المندوب الياباني في الأمم المتحدة وجهة نظر بلاده تجاه النزاع القائم بين العراق وإيران وكما يأتي[2]:

1- ضرورة حل الخلافات القائمة بين الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2- وجوب وقف القتال فوراً بين طرفي النزاع.

3- دعوة الطرف الثالث بعدم التدخل في النزاع.

فضلا عن موقفها في تأييدها قرار مجلس الأمن رقم 479 الصادر في 1980/9/28، والداعي إلى وقف القتال بين العراق وإيران.وإن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها اليابان لإيقاف الحرب منذ عام 1983 كانت تهدف أساسا إلى الحفاظ على سياسة تدفق النفط من منطقة الخليج العربي إليها، وضمان استقرار مصالحها الاقتصادية المنتشرة في دول المنطقة من جهة، فضلا عن محاولتها تكريس الأمر الواقع باتجاه خدمة السياسة الأمريكية في المنطقة من جهة أخرى، وموقفها هذا فيه محاولة لإقناع العراق بقبول الشروط الإيرانية، لاسيما بعد احتلال إيران لبعض الأراضي العراقية، وأهمها جزيرة الفاو عام 1986، وذلك لاعتقاد مؤداه أن العراق قد فقد إمكانية كسب الحرب[3].

---

(1) "وثائق وزارة الخارجية العراقية، الدورية الأولى، السفارة العراقية في طوكيو"، **خلاصة صادرة عن التقرير السياسي السنوي لعام 1980**، ص 64-72.

- للمزيد ينظر: جهاد محمد محي الدين، **موقف اليابان من الحرب العراقية الإيرانية في آسيا وأوروبا والحرب العراقية الإيرانية**، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1986، ص 23-124.

(2) **سفارة جمهورية العراق في طوكيو**، "التقرير السياسي السنوي، لعام 1988"، ص 53-64.

(3) محمد جبار حسين، **العلاقات اليابانية الأمريكية، وآفاقها المستقبلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998، ص93.

وشاركت اليابان بشكل نشط في المشاورات التي مهدت لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 لسنة 1987، باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، ودعمت بنشاط جهود الوساطة التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا المجال، من خلال مناشدة الطرفين للاستجابة بشكل إيجابي لهذه الجهود وكذلك من خلال المساهمة بعشرة ملايين دولار في تمويل الجهود الدولية المذكورة، وأخذت اليابان تضغط على إيران باتجاه قبول القرار، واستمرت جهودها الدبلوماسية خلال عام 1988بنفس الاتجاه ولحين صدور موافقة إيران على هذا القرار والبدء بإيقاف إطلاق النار بين البلدين[1].

يتضح مما تقدم أن اليابان قد أظهرت اهتماما متزايدا بالحرب ومحاولات إيقافها وذلك أمر طبيعي بحكم أنها توقعت إن استمرار هذه الحرب سوف تؤثر سلبا على تدفق صادرات النفط من المنطقة والتحركها هذا كان ضمن التحركات الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة وعدم تجاوز الشرعية الدولية، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال موقف اليابان من حرب الخليج الثانية، إذ أصبحت اليابان تسير تحت المظلة الأمريكية متجاوزةً الشرعية الدولية.

ثانيا: الموقف من حرب الخليج الثانية 1990-1991:

طرحت الأزمة المترتبة على دخول القوات العراقية إلى الكويت في 2 أغسطس / أب عام 1990 تحديا محدود ومجالاً للمناورة الدبلوماسية اليابانية للتعامل مع تهديدات واردة ومحتملة في البيئة الدولية، كما طرحت هذه الأزمة أيضا مختبراً للتعرف إلى نمط الاستجابة المتوقعة من قبلها تجاه ضغوط واردة من حلفائها في الغرب، فضلا عن المتغيرات الأساسية الخاصة بحماية مصالحها داخل المنطقة العربية[2].

واتخذت اليابان جملة من السلوكيات المتتابعة التي يمكن إجمالها في المطالبة بانسحاب القوات العراقية من الكويت بعد التنديد بالاحتلال، ثم إعلانها حظر استيراد النفط من

---

(1) صلاح حسن محمد،العلاقات العراقية اليابانية 1980-1995،**مصدر سبق ذكره**، ص160-161.

(2) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، السياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص41.

العراق والكويت، اتخذت إجراءات توقف الاستثمارات والقروض وغيرها من المعاملات الرسمية مع العراق والكويت[1].

ويمكن رصد المؤشرات التي عبر عنها الموقف الياباني تجاه الأزمة وتطوراتها المتلاحقة على النحو الآتي:

1- أعلنت يوم 5 أغسطس/ أب عام 1990 سوف تحظر استيراد النفط من العراق والكويت وستتخذ إجراءات ملائمة لوقف الاستثمارات وغيرها من التعاملات مع العراق والكويت[2].

2- أصدرت وزارة الخارجية بيانا في 6 أغسطس / أب عام 1990 أدانت بموجبه العراق بشدة لدخول قواته الكويت وطالبته بالامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم 660 الذي يطالب بانسحاب القوات العراقية من الكويت[3].

3- رحبت بقرار مجلس الأمن الدولي المرقم 661والمتضمن فرض عقوبات دولية على العراق وإعلانها الالتزام بهذا القرار إلى جانب الإجراءات المذكورة.ووفقا لهذا القرار فإن اليابان التزمت بعملية تجميد الأموال الكويتية حتى لا يستفيد منها العراق، وتقدر الأموال الكويتية المجمدة في دول العالم أنها تصل إلى 200 مليار دولار، ويوجد منها في اليابان نحو 8 مليار على شكل أسهم وسندات.

4- نددت بقيام العراق باحتجاز عدد من المدنيين رهائن لديها، حيث يبلغ عدد اليابانيين منهم 444 في العراق و33 في الكويت وطالبت الحكومة العراقية رسميا السماح لجميع الرعايا الأجانب مغادرة العراق.

أما فيما يخص تغطية نفقات قوات التحالف المتواجدة في منطقة الخليج العربي، فقد أعلنت اليابان اعتزامها المشاركة في تكاليف هذه القوات، وصرح وزير الصناعة

---

(1)د. علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص 74.

(2) عبد الخبير محمود عطا، اليابان واعتبارات المصلحة القومية، **السياسة الدولية**، العدد 102، نوفمبر 1990، ص114.

(3) "بيان وزارة الخارجية اليابانية"، **السياسة الدولية**، العدد 102، نوفمبر 1990، ص176.

والتجارة بأن حكومة بلاده تقدم مساهمات مالية إلى القوات متعددة الجنسيات المتواجدة في الخليج العربي، وأنها تقوم بالمساهمة في هذا المجهود الحربي في إطار التنسيق والتعاون مع الدول الصناعية التي من مصلحتها المحافظة على مصالحها في المنطقة، ومن ثَّم فإن التعاون أو المساهمة المالية من اليابان تعد أقل الجهود لأنها لا تتمكن من إرسال قوات عسكرية لوجود موانع في دستورها[1].

أعلنت اليابان مساهمتها المالية في تمويل قوات التحالف وحددتها بمليار دولار، وأثار هذا الإعلان انتقادات شديدة في أوساط مجلس الشيوخ الأمريكي الذي هدد بأن العلاقات مع الدول التي لا تساهم بشكل كاف في الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة ستكون عرضة لتدهور محتمل[2].

وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إثارة موضوع الأعباء المالية للوجود العسكري الأمريكي على الأراضي اليابانية، إذ طالب الكونجرس الأمريكي بتحمل اليابان نفقات القوات الأمريكية المرابطة في أراضيها، وتهدف هذه المطالبة الضغط على حكومة اليابان وإجبارها على زيادة مساهمتها في تمويل قوات التحالف في منطقة الخليج العربي الأمر الذي دفعها إلى الوعد بزيادة مساهمتها إلى ملياري دولار بدلا من مليار دولار[3].

وعلى إثر التهديد الأمريكي اتخذت اليابان موقفا داعما على نحو غير واضح للولايات المتحدة الأمريكية التي قادت القوات متعددة الجنسيات، وأصبحت المساهمة اليابانية المالية فيها بتسعة مليارات دولار للمساهمة في تمويل العمليات العسكرية، وفي الوقت الذي انقسمت فيه الدول العربية إلى كتلتين، وقفت مع الدول الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وقررت بعد ذلك مساعدة دول جوار العراق، تركيا الأردن فضلاً عن

---

(1) عبد الخبير محمود عطا، اليابان واعتبارات المصلحة القومية، **مصدر سبق ذكره**، ص115.

(2) صلاح حسن محمد،العلاقات العراقية اليابانية 1980-1995،**مصدر سبق ذكره**، ص73.

(3)**المصدر السابق،** ص 74.

مصر، وقدمت لها ملياري دولار، بصفة مساعدات رفعت هذه النفقات حصة المنطقة في إجمالي مساعدة التنمية اليابانية لما وراء البحار إلى 2%[1].

لقد تمثلت الضغوط الأمريكية الواردة على اليابان مع بداية دخول القوات العراقية للكويت، ليس في طلب إعلان من جانبها عن مقاطعة العراق اقتصاديا، ولكن أيضا طلبت الحكومة الأمريكية منها إرسال قوات عسكرية إلى منطقة الخليج العربي للمشاركة في جهود القوات المتحالفة للدفاع عن دول المنطقة وإجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت، ونادت أمريكا بأنه على اليابان أن تقوم بتزويد حاملات الطائرات والسفن الحربية الأمريكية المتجهة عبر المحيط الهادي من موانئها، وذلك في أثناء رحلة الذهاب والعودة من والى مسرح العمليات الحربية، وأعلنت اليابان في البداية عن تجاوبها تجاه رغبات الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وقد أحدثت أزمة الخليج خلافات حادة داخل الرأي العام والقيادة اليابانية حول مساهمتها في جهود الأمم المتحدة من أجل فرض العقوبات الاقتصادية على العراق أو المساهمة العسكرية في دعم القوات المتعددة الجنسية للدفاع عن دول الخليج العربي[3].

عجزت الحكومة اليابانية عن إدارة أزمة الخليج بنجاح سواء خلال استصدار التشريع المطلوب من البرلمان بما يجيز إرسال قوات للخارج أو باتخاذ خطوات إيجابية لدعم القوات متعددة الجنسيات بما يتجاوز مجرد تقديم الدعم المالي، ويقدر كثير من المحللين أن ضعف قيادة رئيس الوزراء الياباني الأسبق "كايفو"، كانت السبب وراء عدم حشد التأييد الداخلي المطلوب لتمرير مشروع القانون الخاص بالأمم المتحدة، وتأدية دور نشيط في أزمة الخليج.واضطر "كايفو" لمحاولة الضغط مرة أخرى لتمرير التشريع المطلوب ليس فقط بسبب الانتقادات الغربية لليابان بأنها تحصل على مظلة أمنية بالمجان،

---

(1) كيكو ساكاي، العراق واليابان تاريخ وعلاقات،**مصدر سبق ذكره**، ص22.

(2)د. علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص78.

(3) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،السياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص46.

وإنما أيضا لأن الرأي العام الداخلي أصبح أكثر اقتناعا بضرورة تنشيط دورها في الشؤون العالمية بعد حرب الخليج[1].

قدمت الحكومة اليابانية خلال شهر سبتمبر/ أيلول عام 1990، خطة إلى البرلمان "الدايت" للمشاركة بقوات عسكرية رمزية في منطقة الخليج العربي تتضمن إرسال 2000 عنصر من قوات الدفاع الذاتي لأداء مهام غير قتالية استجابة للضغوط الأمريكية، إذ كانت حجة الولايات المتحدة الأمريكية تستند إلى القول: "أن اليابان تعتمد على نفط المنطقة أكثر مما تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية مما يتطلب منها الدفاع عن مصالحها الحيوية فيها "[2].

وإن أمر إرسال قوات الدفاع الذاتي أثار جدلاً واسعاً داخل اليابان وخارجها، هذا الأمر الذي شق الحكومة والأحزاب والشعب الياباني إلى فريقين يمثل الأغلبية نحو 80% من اليابانيين بحسب الاستطلاعات وقف ضد أية مشاركة يابانية مستندة إلى المادة التاسعة من الدستور الياباني[3]، والفريق الثاني لا يمانع من هذه المشاركة[4].

وتزعمت قوى المعارضة ومعها بعض أجنحة الحزب الليبرالي الحاكم الحملة المضادة للحكومة، وهكذا تصاعدت الاتهامات المتبادلة بين الحكومة والمعارضة،

(1) د. بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية في عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة: في اثر التحولات العالمية علي السياسات الخارجية للدول،**مصدر سبق ذكره**، ص 101.

(2) خليل إبراهيم الطيار، **الدور الياباني في حرب الخليج وأثرها علي النزاع العربي الصهيوني**، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1991، ص4.

(3) حيث تشير "إن الشعب الياباني، إذ يطمح طموحا صادقا إلى سلام دولي يقوم على العدل والنظام، ينبذ الحرب إلى الأبد كحق سيادي للأمة وينبذ التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها فعلا كوسيلة لتسوية المنازعات الدولية.وتحقيقا لهدف الفقرة السابقة لن يحتفظ أبدا بقوات برية أو بحرية أو جوية، فضلا عن الإمكانات الحربية الأخرى، ولن يعترف بحق الدولة في أن تحارب": **دساتير العالم، المجلد الثالث، ترجمة أماني فهمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009**،ص15.

(4) رشيد محمد سعيد الرفاعي، **العراق واليابان الواقع والأفاق**، مصدر سبق ذكره، ص79.

واستمرت المناقشات العاصفة داخل البرلمان نحو شهر كامل من 10 أكتوبر/ تشرين الأول- 10 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1990، وفشلت جميع الجهود المبذولة من الحزب الحاكم بإرسال قوات يابانية إلى منطقة الخليج العربي، وحاولت الحكومة تفادي هذا الموقف، عندما استقطبت بعض قوى المعارضة التي وافقت على إرسال قوة يابانية غير محاربة إلى المنطقة[1].

وبشكل عام ظهر التميز واضحاً داخل الحكومة اليابانية وخارجها بين مستويين من مستويات مواجهة الأزمة.

المستوي الأول: يتمثل إرسال قوات يابانية للمشاركة في مواجهة الجيش العراقي في الكويت، وهذا ما عارضته الأحزاب المعارضة وقطاعات غير قليلة داخل الحزب الحاكم.

المستوي الثاني: يتمثل في مساندة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد نهاية للوضع المتأزم داخل منطقة الخليج العربي وهذا لا يتعارض مع الدستور.

وقامت الحكومة اليابانية بعدد من الإجراءات التي تمكنها من مواجهة الأزمة، وكان على رأس هذه الإجراءات إنشاء هيئة مواجهة أزمة الخليج داخل الحكومة ومنح هذه الهيئة جميع الصلاحيات، فضلا عن إنشاء مجلس اقتصادي خاص يتولى عملية التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، لغرض فرض الصرف على بنود مؤازرة اليابان للجهود الرامية إلى مواجهة أثار الأزمة والتي تمثلت في تعهدها بدفع بمبلغ يعادل 9 مليارات دولار إلى الدول المتضررة ومساندة الجهود الرامية إلى إجبار العراق على الخروج من الكويت[2].

يقوم هذا المجلس بالتنسيق مع الحكومة اليابانية وممثلها داخل المملكة العربية السعودية، وممثل حكومة المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي داخل اليابان وكما في الشكل رقم (1).

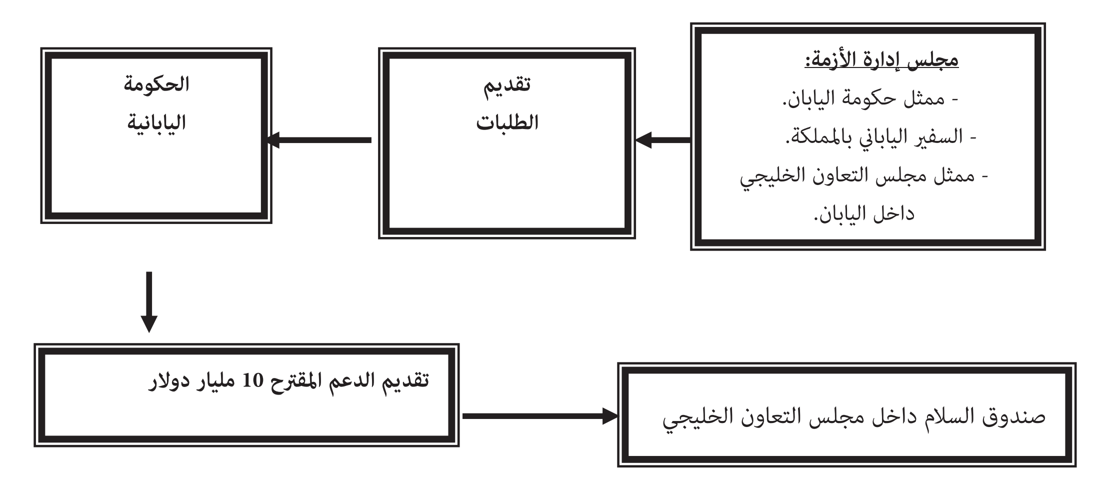
---

(1) د. نصرة عبد الله البستيكي،اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 159.

(2) د. خليل درويش، "اليابان وأزمة الخليج، دراسة في دبلوماسية مواجهة أزمة"، **مجلة مستقبل العالم الإسلامي**، العدد 3، قبرص، صيف 1991، ص142.

شكل رقم (1)

نموذج لتناول الأزمة في إطار مؤسسات صنع القرار اليابانية



المصد: د. خليل درويش، اليابان وأزمة الخليج، دراسة في دبلوماسية مواجهة أزمة، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 3، قبرص، صيف 1991، ص142.

المطلب الثاني: الموقف الياباني من التصعيد الأمريكي ضد العراق

لدواعي البحث والتحليل يمكن تقسيم الموقف الياباني من التصعيد الأمريكي والحرب على العراق إلى مرحلتين:

أولاً: الموقف الياباني قبل الاحتلال:أزمة المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل:

انطلق الموقف الياباني بشأن أزمة العراق مع فريق التفتيش الدولي للبحث عن أسلحة الدمار الشامل، من رؤية أمريكية وبريطانية بحتة، وهي أنه بالنظر إلى عدم الثقة في النظام العراقي، فقد كانت هناك شكوك وصلت إلى مرحلة القناعة بأن "ذلك النظام يمتلك أسلحة دمار شامل، ولديه إمكانية جاهزة لإطلاقها في خلال 45 دقيقة"، وفقا لما جاء في تقارير المخابرات الأمريكية والبريطانية، والتي أكدت على أن ذلك يمثل تهديداً كبيراً للمنطقة بأسرها، وكانت لدى اليابانيين القناعة ذاتها، لذا كان طبيعيا أن تؤيد اليابان شأن الولايات المتحدة والدول الغربية على ضرورة إطلاق يد المفتشين الدوليين، من دون قيد أو شرط في العراق بحثا عن أسلحة الدمار والتأكيد على تدمير هذه الأسلحة، وضرورة

تطبيق العراق لالتزاماته، وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي، التي نصت على القبول غير المشروط لعمليات التفتيش على أسلحة العراق وتدميرها تماما[1].

وترتيبا على هذه الرؤية تبنت اليابان موقفاً من الأزمة يتمثل في:

1-ضرورة التعامل السلمي مع الأزمة.

2-الاهتمام بالبعد الإنساني فيما يتعلق بضرورة توفير احتياجات الشعب العراقي.

وقامت فيما بعد بتقديم معونة للعراق، كما أنها لم تكن مجرد عضو في التحالف الدولي بل شاركت بفاعلية في إدارة الأزمة إذ قامت بالاشتراك مع بريطانيا في تبني مشروع قرار وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع المرقم 1154 في 2 مارس/ آذار عام 1998، وأكدت اليابان على أنها قامت بأقصى الجهود ليتم حل الأزمة سلميا بين العراق والأمم المتحدة بالتشاور مع كل أعضاء مجلس الأمن وينص القرار على التزام العراق بالتطبيق الفوري وغير المشروط[2].

وفي نهاية عام 1998 قدمت اليابان قرارا آخر لمجلس الأمن برقم 1205، الذي حث العراق على التعاون مع يونسكوم Unescom على نحو غير مشروط، ومن ثم عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالهجوم العسكري على العراق، كانت اليابان الدولة الأولى التي عبرت عن دعمها للعملية[3]غير أن الموقف الياباني في التعامل مع الأزمة كان يمثل تطورا نوعيا في الموقف من الخليج، والتأكيد على ضرورة التعامل السلمي مع الأزمة، والاهتمام بالبعد الإنساني فيما يتعلق بضرورة توفير احتياجات الشعب العراقي، عن طريق مساعدات عاجلة قيمتها 1.550 مليار دولار في عام 1992 عن طريق الصليب الأحمر الدولي، وذلك في إطار تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي

---

(1) د. نصرة عبد الله البستيكي،اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص159.

(2) "موقع رئيس الوزراء الياباني"، علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الربط:www.kanteie.go.jp

(3) كيكو سكاى،العراق واليابان تاريخ وعلاقات،**مصدر سبق ذكره**، ص، 31.

الذي ظل تحت الحصار تسعة أعوام.كما اتخذت اليابان عدة إجراءات في ديسمبر/ كانون الأول عام 2000 بإعطاء تسهيلات لتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء وفي إطار تنامي مساهمتها في حل الأزمة، قامت بتعيين أحد خبرائها" تاكانوري كانوهارا" عضواً في لجنة التفتيش على الأسلحة العراقية التابعة للأمم المتحدة[1].

ثانياً: الموقف الياباني من الاحتلال الانكلو- أمريكي للعراق:

الدور الآسيوي بوجه عام في أزمة العدوان الأنجلو - أمريكي كان دوراً هامشياً من ناحية، وغير مباشر من ناحية أخرى، كما اتسم هذا الدور بدرجة عالية من الانقسام بين الدول الآسيوية، وفي هذا الصدد دعمت اليابان السياسة الأمريكية منذ البداية، فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على سبيل المثال، بالاعتداء الصاروخي على العراق في ديسمبر / كانون الأول عام 1998، إذ أصدرت بيانا أيدت فيه العدوان الأنجلو- أمريكي، وذلك في إطار التحالف الأمريكي الياباني وفقا لاتفاقية عام 1960 من ناحية، وفي إطار اعتبار اليابان أن كوريا الشمالية هي مصدر التهديد الأساسي لأمنها، مما يتطلب منها في تقديرها، دعم الولايات المتحدة الأمريكية في عدوانها على الآخرين، وذلك حتى تساندها الولايات المتحدة الأمريكية، في حال اعتزامها مهاجمة كوريا الشمالية[2].

وسيتم دراسة السياسة اليابانية تجاه قضية احتلال العراق من خلال تحليل قرارين رئيسين شكلا في مجموعها سياستها من هذه القضية.

– **القرار الأول:** هو قرار تأييد ودعم الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب والأبعاد المختلفة لهذا القرار.

(1) **موقع وزارة الخارجية اليابانية**، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وعلى الرابط: www.mofa.go.jp

(2) د. نصرة عبدالله البستيكي،اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص160.

– **القرار الثاني**: هو قرار إرسال وحدات من قوات الدفاع الذاتي اليابانية للمشاركة في القوات متعددة الجنسيات في العراق، ويمثل كل من القرارين مرحلة من مراحل تطور الدور الياباني في هذه القضية، وهاتان المرحلتان هما:

المرحلة الأولى:

مرحلة ركزت فيها السياسة اليابانية على التأيد السياسي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب والدعم الاقتصادي لهذا القرار.

المرحلة الثانية:

اتسمت بشكل رئيسي بالمشاركة في القوات متعددة الجنسيات مع استمرار التأييد السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وتقديم المعونات الاقتصادية لإعادة إعمار العراق.

واتهم العراق الدعم السريع الياباني للهجوم الأمريكي البريطاني، وعللت دبلوماسيتها سرعة التأكيد كان من الطبيعي أن تكون الحكومة اليابانية أول دولة تعلق على مثل هذا الهجوم، لأن التوقيت في اليابان يبدأ قبل أي من الدول الأخرى بسبب اختلاف التوقيت في اليابان عن الأجزاء الأخرى من العالم[1].

وعلى الرغم من استطلاعات الرأي العام قبل الغزو الأنجلو أمريكي للعراق، اظهر استطلاع للرأي أجرته صحيفة"أساهي شيمبون اليابانية" أن أكثر من 75% من اليابانيين يعارضون هجوما أمريكيا على العراق و69% منهم يعتقدون أن اليابان يجب أن ألا تقدم أية مساعدة لمثل هذه العملية إذا ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية سلوك هذا الطريق.كما أفاد الاستطلاع أن 77% يرفضون فكرة عملية عسكرية أمريكية ضد العراق و20% يرون أنه على اليابان أن تقدم مساهمتها.وأظهر الاستطلاع كذلك أن 50% من الأشخاص يخشون من أن تؤدي مثل هذه العملية إلى تدهور الأمن في العالم، بينما أكد 23% أن الوضع على العكس من ذلك قد يتحسن[2].

كان الرأي العام والإعلام الياباني على عكس الحكومة اليابانية، يرفض بشدة الحرب على العراق، وكتبت صحيفة "أساهي شيمبون"Ashi Shimbun اليابانية، مع بدء

(1) كيكو ساكاي،العراق واليابان تاريخ علاقات، **مصدر سبق ذكره**، ص35.

(2) **صحيفة الأهرام القاهرة**، 2003/7/1.

الحرب تقول: يعتبر اليوم الأول لبداية الهجمات العسكرية على العراق نقطة تحول مهمة في تاريخ القرن الحادي والعشرين، ففي اليوم تظهر الولايات المتحدة الأمريكية كما لو كانت المنظم الأوحد له وشعبه، ودوله، والأسوأ أن الولايات المتحدة الأمريكية تبدو وكأنها نزعت الفتيل لتقذف بالعالم في حالة من انعدام الوزن، وعلى أي حال أمريكا ستكسب الحرب، ولكنها ستخسر شرفها"[1].

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عام 2001، بدأ رئيس الوزراء الياباني الأسبق "جينشيرو كويزومي"، بتغير سياسة الأمن الياباني التقليدية، وعمق من تبعية موقف بلاده الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت ميلها للمساهمة في الوجود العسكري في المجتمع الدولي، وأصبحت سياسته تجاه القيود على نشاطات قوات الدفاع الذاتي واضحة في خطة النقاط السبع التي أعلنها "كيوزومي" في 19 سبتمبر أيلول عام 2001[2].

وتعديل قانون "قوات الدفاع الذاتي" في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2001، وضعت الحكومة خطة سياسية سريعة لإرسال القواتفي نوفمبر/ تشرين الثاني من العام ذاته، شرعت الحكومة لائحة لتخفيض القيود على نشاطات "قوات الدفاع الذاتي" وفي عمليات حفظ السلم والأمن الدوليين التابعة للأمم المتحدة، وفقا للقانون 1992[3].

---

(1) د. نصرة عبد الله البستيكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص161.

(2) وتضمنت هذه الخطة تعليمات الاتحاد خطوات لتمكين قوات الدفاع الذاتي لتوفير الدعم اللجوستي للوقات الأمريكية في حالة شن هجوم انتقامي في اختصاصات مثل الخدمات الطبية، والنقل وتجهيز المؤمن، "وإرسال معدات قوات الدفاع المدني"، لجمع المعلومات، وكذلك مساعدة اللاجئين الفارين من المناطق الخطرة: كيكو ساكاي، العراق واليابان تاريخ وعلاقات، **مصدر سبق ذكره**، ص 88

(3) المصدر السابق، ص 88.

وهذه التعديلات تسمح لأفراد" قوات الدفاع الذاتي" باستخدام الأسلحة[1].

فضلا عما سبق قامت اليابان بتعزيز وجودها في المنطقة العربية عموما وفي منطقة الخليج العربي خصوصا، وهو ما تجدد في أزمة الخليج الثالثة التي بدأت تفاعلاتها في بداية عام 2002، وَتبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الحرب الشاملة على الجماعات والمنظمات الإرهابية، والدول الراعية لها. وقيامها في إطار هذه السياسة بإعداد قائمة بالدول المناوئة للسياسة الأمريكية في مناطق العالم كافة، وشملت هذه القائمة كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية، وأطلق الرئيس بوش الابن في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في عام 2002 على هذه الدول محور الشر. ومع إعلان إدارة بوش الابن لمبررات ضم العراق إلى هذه القائمة والتي من بينها امتلاكه وتطويره أسلحة الدمار الشامل التي يهدد بها جيرانه في منطقة الخليج العربي، فضلا عن دعمه للمنظمات والجماعات الإرهابية، أكدت اليابان توافقها التام مع السياسة الأمريكية تجاه العراق وطلبت فى هذا الصدد بذل كل الجهود الدبلوماسية الأولية للتوصل إلى حل سلمي لنزع أسلحة العراق[2].

تجددت الضغوط الأمريكية على اليابان، مثلما حدث في حرب الخليج الثانية ، إبان الحرب على العراق، وفي هذا الصدد أشار" ريتشارد ارميتاج" نائب وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، أن على اليابان دخول الملعب في العراق بدلا من الاكتفاء بالوقوف في صفوف المتفرجين مثلما فعلت في حرب الخليج الثانية ، عندما قدمت 13 مليار دولار، دون أن ترسل جنديا واحدا[3].

---

(1) وهذه التعديلات تسمح لأفراد قوات" الدفاع الذاتي""باستخدام الأسلحة، ليس فقط لحماية أنفسهم بل لحماية لأولئك الذين تحت سيطرتهم ومن ضمنها قوات الدول الأخرى وموظفي الأمم المتحدة والصليب الأحمر"، **المصدر السابق**، ص88.

(2) رضا محمد هلال، "السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط عقب أحداث 11 سبتمبر وحرب الخليج الثالثة"، **مصدر سبق ذكره**، ص237.

(3) محمد إبراهيم الدسوقي، "اليابان تدخل ملعب العراق"، **الأهرام القاهرية**، 2003/8/1.

المطلب الثالث: اليابان ووضع العراق بعد الاحتلال الأنكلو - أمريكي

أولاً: مشاركة قوات الدفاع الذاتي اليابانية:

أعلنت اليابان عن تأييدها الحرب على العراق، بعد ساعة واحدة من إعلان بدايتها، وقد أوضح رئيس الوزراء الياباني الأسبق "جونيشيرو كويزومي"، أنه "قد آل على نفسه التصدي لمهمة تعميق دور بلاده السياسي، وعدم وقوعها في تكرار خطأ ما فعلته في حرب الخليج الثانية"، بل إن كويزومي قد قفز بسقف تعهداته إلى حد إعداد حكومته مشروع قانون بإرسال ألف من أفراد قوة الدفاع الذاتي إلى العراق[1].

وأشار "كويزومي" في إجابة على أسئلة الصحفيين بعد يومين من بداية الحرب في مارس/آذار عام 2003 "بأن سلسلة قرارات الأمم المتحدة ومن ضمنها القرارات 678و687و1441،يمكن أن تكون أساسا لاستخدام القوة "، وأشار مدافعا عن المساندة اليابانية للعمليات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية كما يأتي "الولايات المتحدة حليف لا يمكن تعويضه بالنسبة لليابان وتوفر جداراً حيويا للدفاع عن السلام والأمن لأمتنا، وتؤدي الولايات المتحدة أيضا دورا ضروريا في تأمين السلام والأمن في المنطقة الأسيوية المحيطة باليابان، وفي الوقت الذي تزعم فيه الولايات المتحدة القيام بتضحيات للقضية الكبرى للمجتمع الدولي، فمن واجب اليابان ومن الطبيعي جدا أن تقدم اليابان الدعم قدر ما تستطيع"[2].

إذ تمت الموافقة على إرسال قوات الدفاع الذاتي من الحكومة وإقراره من قبل البرلمان (الدايت) بتاريخ 26يونيو/ تموز2003، وذلك رغم تصويت أحزاب المعارضة ضد القرار، على أساس أنه انتهاك للدستور، فيما اعتبر أول مرة يتم فيها إرسال قوات يابانية، إلى مناطق حروب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبذلك يوفر القرار الأساس

---

(1) **المصدر السابق.**

(2) كيكو ساكاي، العراق واليابان تاريخ وعلاقات،**مصدر سبق ذكره**، ص89.

القانوني لما سيكون أول مهمة، تقوم بها قوات يابانية إلى بلد يدور فيها قتال منذ الحرب العالمية الثانية[1].

ويمثل هذا القرار تطورًا في موقفها من التعامل مع هذه القضية وذلك من حيث الأداة المستخدمة في التعامل معها والدوافع والأسباب التي تحكم هذا التطور في موقفها فمن حيث الأداة ركزت السياسة اليابانية على توسيع دورها لتكون الركيزتان الأساسيتان للسياستها في العراق هما مساهمة قوات الدفاع مع القوات متعددة الجنسيات من جهة والتعاون الاقتصادي من خلال برنامج معونات التنمية الرسمية من جهة أخرى، على أن تشمل مهام قوات الدفاع الذاتي، القيام بإمداد المناطق المتواجدة فيها بالمياه والخدمات والإمدادات الطبية[2].

وفي 9 ديسمبر/ كانون الأول 2003، قررت الحكومة اليابانية استنادا إلى القانون الجديد إرسال "قوات الدفاع الذاتي" إلى العراق مدينة السماوة التي اعتقدت الحكومة أنها ستكون المنطقة الأكثر أمنا في العراق، وفي مؤتمر صحفي في اليوم ذاته، أكد "كويوزمي" أن هذا الإرسال لقوات الدفاع الذاتي هو للمساعدة الإنسانية وإعادة الأعمار وأنهم لن يتورطوا في استخدام القوة ولن يشاركوا في العمليات القتالية[3].

وأوفدت الخارجية اليابانية "ماساهيكو كوموراً" موفوداً خاصاً إلى المنطقة العربية فقدم تقريراً مهماً في 18 ديسمبر/ كانون الأول عام 2003، تم التركيز فيه على الوضع في العراق، ومما جاء فيه "إن قوات بلاده في العراق هي قوات سلام، لن تقوم بأي عمل عسكري ضد العراقيين، وإن الزعماء العرب الذي التفاهم في مصر والمملكة العربية

(1)د. نصرة عبدالله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، **مصدر سبق ذكره**، ص 162.

ينظر أيضا: ،http://news .uk.hi/arabic/newsid،bbc

(2)موقع رئيس الوزراء الياباني، **مصدر سبق ذكره.**

(3)موقع وزارة الخارجية اليابانية،**مصدر سبق ذكره.**

السعودية والأردن وسوريا، ودولة الكويت قد رحبوا بهذا الدور الإنساني لتلك القوات"[1].

في 19 يناير/ كانون الثاني 2004، دخلت طليعة قوات الدفاع الذاتي إلى العراق، والتحقت بها القوات الأساسية في مارس/ آذار من العام ذاته، وكانت الخطة الرئيسة إبقاء هذه القوات في السماوة لسنة واحدة، إلا أن الحكومة مددت خدمتها لسنة أخرى في ديسمبر كانون الأول 2005، وحددت وجودها بعد ذلك إلى يونيو/ حزيران عام 2006، وكان عدد أفراد هذه القوات حوالي 550 فرد[2].

وبينما كانت القوات في السماوة، تسأل المراقبين على نحو متكرر عما إذا كانت السماوة فعلا منطقة غير قتالية أم لا؟، وعلى الرغم من عدم وجود تهديد خطير على حياة الجنود اليابانيين، إلا أن ذلك لا يعني أنهم لم يتعرضوا لأية مقاومة من السكان المحليين، فبعض المجموعات السياسية، المتكونة من مقاتلين عراقيين، نظروا إلى تلك القوات باعتبارها جزءا من القوات المحتلة، فتعرض معسكر القوات اليابانية في السماوة إلى الهجوم بالصواريخ والقذائف، 13 مرة. وعندما تعرض 5 يبانيين للخطف من قبل مجموعة محلية مقاتلة في الفلوجة في أبريل/ نيسان عام 2004، انتقد المختطفون الموقف الياباني الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، وطلبوا من حكومة بلادهم سحب قوات بلادهم من العراق[3].

وفي 5 مايو /أيار عام 2005 أعلنت الحكومة اليابانية سحب قواتها من العراق، قبل تحقيق المهمّة التي أرسلت من أجلها" قوات سلام" . إذ أجرت وسائل الإعلام استفتاءات كثيرة أظهرت قلق اليابانين على أبنائهم في العراق، وتخوفت من الضرر الذي تلحقه سياسة حكومتهم بمصالحها بسبب ارتباطها التبعي، وغير المبرّر بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية. ولم يعد هناك من مبرر لبقاء تلك القوات في العراق بعدما غادرتها

(1)د. مسعود ظاهر،الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر،**مصدر سبق ذكره،** ص19.

(2) كيكو ساكاي، العراق واليابان تاريخ وعلاقات، **مصدر سبق ذكره**، ص92.

(3) المصدر السابق، ص93.

غالبية القوى العسكرية للدول المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فاضطرت الحكومة اليابانية للإعلان عن سحب قواتها في نهاية لعام 2005، وذلك للأسباب الآتية:[1].

1- أن الوضع الأمني ينذر بانفجار كبير يطول مختلف المناطق العراقية، ومنها مدنية السماوة ومنطقتها، إذ تتمركز قواتها. وأبدت حكومتها استعدادها للإبقاء على تلك القوات في حال استقرت أوضاع العراق الداخلية.

2- أن الترتيبات السياسية التي أنجزت في العراق على الطريقة اللبنانية اعتمدت أسلوب المحاصصة الطائفية والعرقية. فأحدثت شرخاً عميقاً في بنية المجتمع العراقي، وبروز إرباك واضح في مفهوم الوطنية، والوطن الموحد، أرضاً وشعباً ومؤسّسات. لذا بدت الساحة العراقية مفتوحة على جميع الاحتمالات، وعلى مزيد من التفجيرات الأمنية.

3- أن زيادة حدّة الصراعات داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي هددّت مستقبل رئيس الوزراء كويوزومي بعدما تفوق الحزب الديمقراطي بصوت واحد عن الحزب الحاكم في الانتخابات النصفية لمجلس الشيوخ التي جرت في يوليو/ تموز عام 2005.

4- بعدما ضرب الإرهاب لندن في 7 يوليو/ تموز عام 2005، نبّه الإعلام الياباني إلى مخاطر نقل التفجير إلى داخل اليابان وحملت بعض الصحف عناوين مثيرة منها" الإرهاب في لندن: نشارك الإنكليز الغضب والتعاطف معهم" "واليابان تعزّز دفاعاتها لمواجهة الإرهاب" " والضربات القاتلة في لندن تثير مخاوف حقيقية من أن تكون اليابان هي الهدف اللاحق للإرهاب الدولي".

فإن دوافع اليابان من إرسال قواتها إلى العراق تشمل تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أيضا قيامها بدور دولي يتضمن دعم أنشطة الأمم المتحدة في العراق من خلال المشاركة من جانب قوات الدفاع الذاتي[2].

---

(1) د. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي: العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية، مصدر سبق ذكره، ص 312.

(2) د .على سيد النقر، العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 106.

1- **فيما يتعلق باعتبارات التحالف الياباني مع الولايات المتحدة الأمريكية:**

فإن في ظل أحداث 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية كان على اليابان أن تظهر تأييدا واضحا للولايات المتحدة الأمريكية باعتباره ردة فعل لما حدث، وقد تطور الأمر من فكرة الدعم المالي إلى الدعم العسكري المباشر.

2- **فيما يتعلق بالمشاركة في دعم أنشطة الأمم المتحدة:**

بعد الاحتلال تركز الاهتمام الدولي إلى قضايا إعادة البناء وتشكيل حكومة ما بعد الحرب، والموقف الياباني الذي تتبناه هو أن التعاون الدولي جوهري لإعادة بناء بلد مزقته الحرب.

وقد وضعت الحكومة اليابانية خمسة خطوط إرشادية لإعادة تأهيل العراق، هي صون سيادة البلدان ووحدته الإقليمية، وتشكيل حكومة تمثل الشعب العراقي، وإعادة بناء البلد بمشاركة من جانب الأمم المتحدة، وضمان تواصل انخراط اليابان في العملية وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية[1].

وتحدث رئيس الوزراء الياباني الأسبق "جونتشيرو كويزومي" وقال "إن اليابان ترى أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا السعي لتحقيق مشاركة دولية في عراق ما بعد الحرب"، وشكلت اليابان لجنة خاصة لتنسيق الجهود للاستعداد للمساعدة في إعادة إعمار العراق بعد العمليات العسكرية، بما فيها الإشراف على العمل الذي يجري داخل الوزارات وفي الأجهزة الحكومية الأخرى، كما ستحافظ اللجنة الخاصة التي يرأسها "فومياكي تاكاهاشي" السفير المسؤول عن مساعدات إعادة إعمار العراق على

(1) صحيفة البيان الإماراتية، "دور اليابان في إعادة بناء العراق"، **مصدر سبق ذكره.**

الاتصالات مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية[1].

في 25 أبريل / نيسان عام 2003، قررت الحكومة اليابانية تقديم مساهمة قدرها 2.5 مليون دولار إلى برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة Undp لمشروع الطوارئ لتنظيف ميناء أم قصر، وأعلنت وزارة الخارجية اليابانية سلسلة المساعدات للعراق تشمل برنامج إعادة إعمار العراق والتوظيف بمبلغ ستة ملايين دولار تقدم من خلال برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة وبرنامج إعادة تأهيل التعليم الأولي في العراق بمبلغ مليون دولار يقدم من خلال صندوق الطفولة الدولي التابع للأمم المتحدة يونسيف Unecef، وثلاثين مليون دولار لإعادة تأهيل محطة توزيع الطاقة الكهربائية الوطنية، ومساعدة طوارئ لتأهيل وتجهيز المستشفيات، وبرنامج طوارئ لتأهيل المياه ومياه الصرف الصحي والمشاريع الأخرى، وهذه السلة من المساعدات تضمنت 2.5 مليون دولار لمنظمة يابانية غير حكومية Ngo، السكك الحديدية اليابانية (Jpf) Japan Piatform، التي قامت بنشاطات طوارئ لإغاثة اللاجئين العراقيين في شمال العراق والأردن[2].

وفي الأول من مايو/ أيار عام 2003 أرسلت الحكومة اليابانية موظفين مدنيين إلى الكويت أولاً ثم إلى البصرة وبغداد للتعاون في قضايا المساعدة في إعادة الأعمار والمسائل الإنسانية والمساعدة الإدارية التي قدمت من خلال التعاون مع مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية Orha [3].

وفي شهر أكتوبر/ تشرين الأول عام 2003، وعلى نحو سابق عقد المؤتمر الدولي في مدريد قررت اليابان تقديم منحة بقيمة مليار ونصف دولار للحاجات الإنسانية

---

(1) **صحيفة الشعب الصينية**، "اليابان تبدأ تخطيطا شاملا لإعادة إعمار العراق بعد الحرب"، 2003/4/8.

(2) موقع وزارة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**.

(3) **المصدر السابق**.

المباشرة في العراق، وقدمت مشروعات ضخمة لإعادة الإعمار، مثل إعادة تأهيل محطة طوارئ الطاقة الكهربائية في الهارثة وتأهيل مستشفى الكاظمية التعليمي في بغداد[1].

وبعد التدهور الأمني في العراق كان من الصعب على المدنيين اليابانيين الاستمرار في مشاريع إعادة الإعمار في داخل البلاد بعد قتل دبلوماسيين يابانيين، في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2003، وخطف خمسة ناشطين في منظمات غير حكومية وصحفيين في أبريل/ نيسان عام 2004، تجرأ القليل من المدنيين اليابانيين على البقاء في العراق لاسيما بعد تحذير الحكومة بالمغادرة. وفي عام 2006، وبعد تخصيص غالبية الميزانيات لمشاريع المنح الصغيرة، أعطت وزارة الخارجية الأسبقية بإشعار منح القروض بالين لمشاريع إعادة الإعمار الرئيسة مثل مشروع تأهيل قطاع الموانئ 30 مليار ين، قروض قطاع الري "9.515مليار ين"، مشروع تأهيل محطة الطاقة الكهربائية في المسيب "36.764 مليار ين"، تقديم الخدمات الهندسية لمشروع مصفي البصرة "2.079 مليار ين"، ومشروع تأهيل تصفية خور الزبير "18.120 مليار ين" مع ذلك فإن الوضع الأمني جعل من الصعوبة بمكان للشركات اليابانية البدء بتنفيذ مثل هذه المشاريع العملاقة داخل العراق، ولم يكن بالإمكان تجنب تأخيرهما[2].

وفي 26 أكتوبر/ تشرين الأول 2007 وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك اليابان للتعاون الدولي اتفاقا لتقديم قروض بهدف المساعدة في إعادة إعمار العراق، وإن البرنامج بموجب هذا الاتفاق، فأنه سيشكل هيئة ستقدم 150 مليون دولار في هيئة قروض ميسرة من بنك اليابان إلى العراق، والتي ستدعم بصورة أساسية لإعادة تأهيل شبكات الكهرباء في العراق، تعتبر هذه القروض دفعة أولى من التعهد الذي التزمت به

---

(1)**المصدر السابق**.

(2) المصدر **السابق**.

حكومة اليابان، والبالغ 3.5 مليار دولار، في مؤتمر للدول المانحة عقد عـام 2003 في مدريـد لإعـادة إعـمار العراق[1].

ولتطوير التعاون بين العراق واليابان، استقبل رئيس الوزراء نوري كامل المالكي وفدا يابانيا برئاسـة سفيرها في العراق "كوتارواوكاوا" بتاريخ 4مارس/آذار 2009، بصفته المسؤول عن إعـادة الإعـمار في العـراق وممثلي وزارات الخارجية والصناعة والتجارة اليابانية إلى جانب ممثلي 12 شركة تعد من كبريات الشركات في اليابان، وأكد الوفد أن شركاتهم تريـد المـساهمة في إعـادة البنيـة التحتيـة والمـساهمة في عمليـة البنـاء والإعمار في العراق[2].

في 15 يونيو/ حزيران عـام 2011 عقـدت سـفارة اليابـان في العـراق ووكالـة اليابـان للتعـاون الدولي (جايكا) باعتبارها الوكالة اليابانية الحكومية وحكومـة العـراق الاجـتماع الفـصلي الثـاني عـشر للجنة مراقبة المساعدات الإنمائية اليابانية "Oda"، واتفق الجانبان على ضرورة استمرار الدعم اليابـاني وإمكانية التعاون المستقبلي، وتأتي مشاركتها ووكالة جايكا ومختلف الشركات اليابانية في جهود إعادة إعمار العراق وتطويره من خلال تقديم مساعدات المنح وقد بلغ مقـدار مـا قدمتـه نحـو 1،7 مليـار دولار، أنجزت تقريبا، وتعمل الوكالة في مختلف الوزارات في تنفيذ خمـسة عـشر مـشروعاً مهـما مـن مشاريع البنى التحتية بالاستفادة من قروض المساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية "OD A" لقطاعـات تـشمل الكهربـاء والـنفط والمـاء والـصرف الـصحي والـري والنقـل والـصناعة، وتعقـد اجتماعـات

(1) **مركز إنماء الأمم المتحدة وبنك اليابان للتعاون الدولي**،"يوقعان اتفـاق لإعـادة إعـمار العـراق"، 2007/10/26، عـلي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط:www.un.org.arabic/news

(2) أيمن أمين، "الشركات اليابانية تؤكد استعدادها للمساهمة في عـمار العـراق"، **موقـع مـواطن الإلكـتروني**، 2009/3/4 على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: .http://mawtani.al/sharfa.com

لجنة المراقبة للمساعدات الإنمائية الرسمية اليابانية بشكل فصلي على نحو بناء وتعاون منذ شهر يونيو/ حزيران عام 2008[(1)].

وأثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي لليابان في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2011 اتفق مع رئيس وزراء اليابان ألسابق" يوشيهيكو نودا" على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لتشجيع الاستثمار في مشروعات البني التحتية على نطاق واسع في العراق. ووعدت اليابان بتقديم قروض بحوالي 750 مليون دولار لمساعدته على تحسين مصفاة البصرة، وتطوير قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات الطبية[(2)].

ولتعزيز التعاون قام وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري بزيارة إلى اليابان بتاريخ 27 مايو/ أيار عام 2012، وذلك لاجتماع لجنة وزارية عراقية يابانية مشتركة لتعزيز الاتفاقيات الثنائية في قطاعات الطاقة النفطية والغازية ومشاريع إعادة إعمار العراق، وجاءت الزيارة استكمالاً لما تحقق من الاتفاقات التي جرت نتيجة لزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي ولقاءه مع رئيس وزراء اليابان "يوشيهيكو نودا" في شهر فبراير/ شباط من العام نفسه،وتعهدت فيها زيادة قيمة القروض للعراق عن 800 مليون دولار بمشاريع متنوعة لإعادة الإعمار في العراق[(3)].

وقع العراق واليابان اتفاقية تكميلية للقرض الياباني لتنفيذ مشاريع استثمارية وعمرانية في العراق بتاريخ 31 مايو/ ايار2012، وقعها عن الجانب العراقي وزير المالية السابق رافع العيساوي وعن الجانب الياباني سفيرها في العراق "يوشي هيكو نودا"، وتضمنت الاتفاقية ثلاثة مشاريع وهي تطوير وتأهيل وزارة الصحة وتحسين واقع

---

(1) **سفارة اليابان في بغداد،**" سفارة اليابان ووكالة جايكا تناقشان مع حكومة العراق في بغداد الدعم الاقتصادي الياباني للعراق"، رقم 10، 15 حزيران 2011، علي الشبكة المعلومات الدولية الانترنت وعلي رابط السفارة.http://www.raq.emb-japan.go.jp .

(2)**د**. مسعود ظاهر، اليابان والوطن العربي: العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية، **مصدر سبق ذكره**، ص **159.**

(3) **بأن أورينت نيوز**، "وزير الخارجية العراقي الزيباري يزور اليابان"، 28 مايو 2012، علي شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وعلي الرابط:

http://www.panorientnews.com

الاتصالات الأرضية، وتطوير وتوسيع مصفى البصرة وبيجي وتضمنت الاتفاقية منح العراق قرضا يتجاوز 800 مليون دولار وهو جزء من القرض الكلي البالغ حوالي 4 مليارات دولا، وقال السفير الياباني " إن بلاده مستعدة للمساهمة في إعادة إعمار العراق من خلال مشاركة الشركات والمؤسسات اليابانية مثل البنك الياباني الراغب في المشاركة بإعادة الإعمار"[1].

ثانياً: إعادة السيادة للعراق وموقفها من التطورات السياسية بعد عام 2003:

أيدت اليابان العملية السياسية في العراق والقائمة على أساس نقل السلطة السياسية من يد الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراقيين معتبرة أن الشؤون الداخلية العراقية يجب أن يتولاها الشعب العراقي بشكل كامل لذلك رحبت الحكومة اليابانية رسميا بإنشاء مجلس الحكم العراقي، الذي تم تشكيله في 13 يوليو/ تموز عام 2003، من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على الرغم من بقاء السلطات الفعلية في يد "بول بريمر" رئيس الإدارة الأمريكية في العراق.

في 9 يونيو / حزيران 2004 أصدرت"يوراكو كواجوتش" وزير خارجية اليابان الأسبق بيانا بتأييد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 بتاريخ 8 يونيو/ حزيران 2004الذي رحب بتشكيل حكومة مؤقتة في العراق تمهد لإنهاء إدارة الاحتلال فيه وإعادة السيادة الكاملة إلى الشعب العراقي، ورحبت بعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الشرعية الدولية الممثلة بالأمم المتحدة من أجل حل المسألة العراقية بالطرق السلمية، وبما أن القرار قد نص صراحة على استقلال العراق، ورسم آلية لإعادة بناء سلطاته المحلية، ورحبت بهذا التوجه، وأعربت عن تقديرها التام لجهود الأمم المتحدة، وعهدت بالعمل على زيادة مساعدتها للحكومة العراقية وللشعب العراقي في مختلف المجالات[2].

---

(1) **وارع للأخبار**، "العراق واليابان يوقعان اتفاقية تكملة القرض الياباني لإقامة مشاريع استثمارية"، 2012/5/31، على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وعلى الرابط: http://www.alrayy.com/52213

(2) Statement by Dr. Yorkio kawaguchi Minister of Foreign Affairs on the adoption of United Nations Security Council Resolution, June9, 2004.

وفي 10 يونيو/ حزيران عام 2004، أكد رئيس الوزراء الياباني الأسبق "جونتشيرو كويزومي" موقف بلاده الثابت من أزمة الشرق الأوسط، وأثناء مؤتمر صحفي، ركز على القضية العراقية من زوايا عدة أبرزها، دعم الحكومة المؤقتة في العراق وتطوير الدعم الإنساني والمالي والاقتصادي والتقني والخدماتي للعراق، ودعوة الدول المعنية بالديون العراقية إلى أن تحذو حذو اليابان في شطب قسم من ديونها المالية عن العراق مساهمة عملية في إعادة قدراته على النهوض من جديد باعتباره دولة مستقلة وقادرة على تنفيذ مشروعات تنموية تتطلب توظيفات مالية كبيرة في البني التحتية[1].

وفي 29 يونيو/ حزيران من العام ذاته بادر "كوزيومي" إلى إرسال رسالة تهنئة إلى رئيس الوزراء العراقي المؤقت أياد علاوي، كرر فيها موقف بلاده الثابت من القضية العراقية، ذكر"بأن بلاده أرسلت قوات سلام إلى مدينة السماوة لأهداف إنسانية بحتة، وليس لأي هدف أخر، وأنها ستساعد العراقيين في إعادة إعمار بلادهم، وتقديم الخدمات الطبية والإنسانية لهم، في الحرب والسلم معا، وأن بلاده تعهدت أثناء انعقاد مؤتمر الدول المانحة للعراق في أكتوبر / تشرين الأول عام 2003، بتقييم 5 مليارات دولار للعراق، وقدمت مساعدات عينية بقيمة 300 مليون دولار، وستستمر في هذه السياسة على أمل تعزيز العلاقات بين اليابان والعراق في مختلف المجالات الإنسانية والاقتصادية في المستقبل"[2].

(1) Final Press conference by Prime Minister Junichiro kozumic June10 ,2004.

(2) Letter from Prime Minister Junichiro Koizumi to Dr. Ayad allawi Prime Minister of the Government of Iraq, June29, 2004.

المبحث الثاني

السياسية الخارجية الصينية تجاه قضية احتلال العراق

لم يكن العراق في يوم من الأيام خارج دائرة الاهتمام الصيني، بل كان اهتمام الصين الشعبية بالعراق هو جزء من اهتمامها بمنطقة الخليج العربي، وكانت تنظر إلى العراق باهتمام بالغ سواء عندما كانت تحاول نشر مبادئها الفكرية في العالم الثالث، أو عندما احتاجت إلى النفط، ولغرض فهم السياسة الخارجية الصينية تجاه قضية العراق والموقف من الإحتلال وتداعياته في العراق، والتأثير الأمريكي على المصالح الصينية في العراق من أثر الاحتلال.

والتوجه السياسي الخارجي الصيني تجاه العراق بعد الاحتلال، وتطبيق السياسة الصينية المبنية على المصالح القومية والتي تبنتها بعد أن تولى الحكم في الصين الرئيس الأسبق "دينج تشاو بينج"، في ديسمبر/ كانون الثاني عام 1978 مما دفعها إلى تبني سياسة خارجية جديدة نحو برغماتية تتحلل من الالتزامات الأيديولوجية بشكل تدريجي وهذا التحلل جعل الصين تتبنى إستراتيجية أكثر تماسكا ووضوحا في الهدف من المرحلة المئوية وتتمثل النظرة المعاصرة إلى المنطقة العربية عامة والعراق خاصة، بالتعامل مع العراق على أساس رؤية إستراتيجية صينية ذاتية نتيجة لردات فعل على سياسيات دول أخرى، فضلاً عن تعاملها مع العراق على أساس أنها مصدر مهم للطاقة وسوق تجارية واستثمارية.

المطلب الأول: تطور الاهتمام الصيني بالعراق

عندما نشأت الصين الشعبية في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول عام 1949 على إثر إعلان المؤتمر الاستشاري للشعب الصيني الذي سيطر عليه الشيوعيون وقيام جمهورية الصين الشعبية، كان العراق بعيدا كل البعد عن الصين الشعبية وفكرها الشيوعي، الذي كان يميل عقائديا وسياسيا واقتصاديا إلى الاتحاد السوفيتي السابق[1].

(1) د. محمد بن هويدن، "السياسة الصينية تجاه العراق"، **السياسة الدولية**، العدد 167، يناير 2007، ص 90.

كان العراق آنذاك يقيم علاقات رسمية مع حكومة الصين الوطنية "تايوان" وكان أيضا من المؤيدين إلى اعتبار حكومة الصين الوطنية على أنها الممثل الشرعي والوحيد كلّ الصين، فضلا عن تصويت العراق لصالح قرار الأمم المتحدة الصادر في فبراير/ شباط عام 1951، القاضي بإدانة تدخل الصين الشعبية في كوريا، والعراق كان مندمجا في الفكر الأمني الغربي من خلال عضويته في حلف بغداد، لذلك صنفت الصين العراق من ضمن دول المعسكر الغربي[1].

ولارتباط العراق بكتلة الأحلاف الغربية، فإن غالبية قرارات هذه السياسة كانت تخضع لتوافق الإرادة الجماعية للحلف، وتحديدا الإرادة البريطانية[2].

حتى أن مؤتمر بأندونغ الذي انعقد عام 1955، وشارك العراق في اجتماعاته والذي شكل بداية للتحول السياسي الخارجي في علاقة الصين الشعبية مع دول المنطقة العربية والاهتمام الصيني بالدول العربية مثل مصر وسوريا لم يشفع للصين كي تتقرب من العراق الذي فضل البقاء في تحالفه مع الغرب[3].

لم تكن للعراق في العهد الملكي علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية بل علاقاته مع حكومة الصين الوطنية "تايوان" ولكن بعد قيام النظام الجمهوري في 14 يوليو/ تموز عام 1958 اعترفت الصين الشعبية بالجمهورية العراقية ورحبت بالتغيير الجديد بسبب التقارب في المفاهيم والتطلعات في مناهضه الاستعمار، والتضامن الآسيوي، وسعت الصين الشعبية إلى اعتبار العراق محطة انطلاق لها في العالم العربي والقارة الآسيوية،

---

(1) د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً، **مجلة شؤون اجتماعية**، الشارقة، العدد 96، شتاء 2007، ص119.

(2) أحمد عبدالأمير لانباري،**السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية الأزمة العراقية للفترة 1990 – 2003، أنموذجاً**، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007، ص79.

(3) د. محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً، **مصدر سبق ذكره**، ص119.

ويمكن أن يخدم أهدافها الدعائية في أفريقيا أيضا ويعبر عن هيبتها بوصفها قـوة آسـيوية كبـيرة، وعمـدت إلى تقديم المساعدات الفنية والعسكرية لها[1].

واعترفت الحكومة العراقيـة بجمهوريـة الـصين الـشعبية في 17 يوليـو/ تمـوز عـام 1958، بعـد أن اعترفت جمهورية الصين الـشعبية بالنظـام الجديـد في العـراق، في 16 يوليـو/ تمـوز عـام 1958، واعتـبر 16 أغسطس/ آب عام 1958 تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[2].

وبعد عام 1968 تأثرت العلاقة بـين البلـدين بعـاملين أساسـين هـما العامـل الأيـديولوجي وعامـل المصلحة الوطنية فهناك توافق في الرؤى، ووجود مصلحة لدى البلدين في إقامة وتطوير التعاون بينهما وأن حجم المصالح ودرجة التوافق في الإستراتيجيات، وعدم التقاطع هو الذي يحدد مستوى العلاقة بين العراق وأي دولة أخرى[3].

وهذا ما قامت عليه العلاقة المتبادلة بين الصين والعراق وأثر ذلك على التحولات التـي حـدثت في البلدين، فيما يخص الصين حدثت بها ثورة الإصلاحات بعد تولي "دنـج هـسيابينج" والتحـول مـن النـضال الطبقي إلى البناء الاقتصادي وتطبيق الانفتاح على الخارج، وأما العراق حـدثت بـه ثـورة اقتـصادية وبنـاء وتأميم لموارده النفطيـة، فأصـبحت الحاجـة ملحـة للطـرفين لبنـاء علاقـات متبادلـة مبنيـة عـلى المـصالح المشتركة.

---

(1)د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص206.

(2) غيث سفاح متعب،**العلاقات العراقية ـ الصينية، 1958-1988**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992.

(3) أحمد عبدالأمير لانباري، السياسة الخارجية الصينية وكيفيـة التعامـل مـع الأزمـات الدوليـة الأزمـة العراقيـة للفـترة 1990 – 2003، أنموذجا،**مصدر سبق ذكره**، ص 80.

وتركزت العلاقة السياسية بين البلدين بالتأييد المتبادل في المحافل الدولية فكان العراق ضمن ثماني دول عربية شاركت عام 1971 في التوقيع على مشروع استعادة جمهورية الصين الشعبية لجميع حقوقها في هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها التابعة لها[1].

أولا: الموقف من الحرب العراقية ـ الإيرانية:

ومع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية وجدت الصين أن منطقة الخليج العربي أصبحت في وضع قلق، فالحرب بين العراق وإيران تعني وفقا للنظرة الصينية فتح المجال أمام التوغل السوفيتي ليجد منفذا له في المنطقة من خلال خلق نفوذ له فيها عن طريق طرف من أطراف الحرب، لذلك جاء موقفها الرسمي من الحرب ليعلن قلقه من استمرارها، وأول تصريح رسمي صيني تجاه الحرب أعلنه رئيس وزرائها الأسبق "شاوشيانغ" في اليوم الثاني لاندلاع الحرب وقال فيه: "إن الصين قلقة بخصوص الصراع العسكري ونأمل أنهم سيحلون خلافاتهم سلميا من خلال المحادثات، ويحمون أنفسهم من تدخل الدول العظمى ويمنعون الموقف من أن يسوء أكثر، هذا ليس لمصلحة الشعبين الإيراني والعراقي فقط وإنما ضروري للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها"[2].

خلال فترة الحرب العراقية الإيرانية كان موقفها يتمحور حول أمرين أساسيين:

الأمر الأول: مرتبط بالتخوف الصيني من التوغل السوفييتي في منطقة الخليج العربي عبر طرف من الأطراف.

الأمر الثاني: مرتبط بالتخوف الصيني من أن الحرب قد تتوسع لتطول الدول الخليجية الأخرى القريبة من إيران والعراق.

---

(1) د. نورهان الشيخ، "سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية"، ورقة بحثية مقدمة إلى **مؤتمر خمس سنوات على الاحتلال الأمريكي تجاه القضية العراقية، الواقع والأفاق** ، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، للفترة من 9-10 أبريل، 2008، ص6-7.

(2) د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً"،**مصدر سبق ذكره،** ص120.

لذلك سعت الصين إلى إتباع سياسة خارجية قائمة على الحياد بين الطرفين المتحاربين حتى لا تفقد تواصلها مع كل من العراق وإيران وتفتح المجال للاتحاد السوفييتي كي يتوغل بنفوذه فيهما، وفي الوقت ذاته استفادت الصين من الحرب العراقية الإيرانية من خلال بيعها للسلاح إلى كل من الطرفين المتحاربين، إذ أنه خلال مدة الحرب أصبحت الصين المصدر الأساس للسلاح إلى كل من طرفي الحرب فقد شكلت مبيعات السلاح الصيني إليهما ما نسبته أكثر من 70% من مجموع مبيعات السلاح الصيني خلال المدة ما بين 1982-1985[1].

وقد قامت الصين بإتمام صفقات سلاح في المنطقة في الثمانينيات من القرن العشرين دون إعارة اهتمام كبير لما قد تثيره هذه الصفقات من مشكلات مع دول المنطقة ففي أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وسعيا منها وراء الأرصدة المالية الضرورية لشراء تكنولوجيا الغرب باعت الصين السلاح إلى طرفي الصراع في وقت واحد مستغلة رغبة القوتين العظميين في إبقاء الأوضاع على ما هي عليه في منطقة الخليج العربي، ولم تأبه الصين كثيرا لمظاهر الامتعاض والاحتجاج التي تصاعدت ضدها في الدول العربية والتي فوجئت بالسلوك الصيني الجديد[2].

وقد باعت الصين لكل من العراق وإيران أسلحة تشكل حوالي 80% من مبيعات السلاح الصيني للمدة من 1985-1988 كما قامت الصين بتزويد إيران بصواريخ سيلك روم المضادة للسفن عام 1986 وصواريخ س ـ 801، حتى بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الصينية إلى إيران ما يقارب مليار دولار عام 1986 [3].

وأثناء انعقاد ندوة العلاقات العربية الصينية في عمان عام 1986،الذي نظمه منتدى الفكر العربي، فقد تواترت أنباء عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ، وهو

---

(1) U.S. Arms control and Disarmament Agency, **world military expenditures and Arms transfers 1987**,(Washington: acda.1987),pp.127-128.

(2) د. حنان قنديل، "الصين والعرب .. الواقع ..والمشكلات .. والفرص"، **مصدر سبق ذكره**، ص 130.

(3)ريتشارد نيكسون،**نصر بلا حرب**، ترجمة المشير عبد الحليم أبو غزالة، مركز الأهرام للترجمة، القاهرة، ط،1989،ص275.

ما أشار إليه بعض المشاركين العرب بالندوة، ولكن الصينيين نفوا أنهم زودوا إيران بالسلاح مباشرة موضحين أن الأسلحة تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث دون موافقة الصين، وأن الصين أمدت العراق أيضا بالأسلحة، وقدرت بعض المصادر أن العراق اشترى أسلحة من الصين خلال مدة الحرب مع إيران ما قيمته 202 مليار دولار مثلث8% من إجمالي مشتريات السلاح العراقي في مدة الحرب(1).

والموقف الصيني من التطورات التي حدثت في العراق خلال المدة الممتدة من عام 1958 حتى نهاية الحرب العراقية الإيرانية ودخول القوات العراقية إلى الكويت في 2 أغسطس أب عام 1990، كانت متذبذبة تارةً مساندة وتارة أخرى تكون غير ذلك وهذا ما حدث أثناء الحرب العراقية الإيرانية موقفها من الحرب كان يقوم على أساس تحقيق المنفعة للصين من خلال بيع الأسلحة لطرفي النزاع، وهذا يدلل على أن موقفها تجاه القضايا العربية لا يقوم على أساس مبدئي وإنما يكون موقفها بقدر مصالحها.

ثانياً: الموقف من حرب الخليج الثانية 1990-1991 :

بعد أن دخلت القوات العراقية إلى الكويت في 2 أغسطس/ أب عام 1990، صدر ضد العراق، سلسلة من القرارات (660 -662-664-665-666-669-670-674-677-678 في 2-6-9-18-25 أغسطس / أب و 13-24-25 سبتمبر/ أيلول و29، أكتوبر/ تشرين الأول 29 نوفمبر/ تشرين الثاني: عام 1990(2).

---

(1)د. محمد السيد سليم، "السياسة الصينية إزاء القضايا العربية وجهة نظر عربية"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، العدد 7، 1999، ص153.

(2) Unied nations، s/res/660.2 gugust،1990.

- s.res.661، 6 august،1990.
- s.res.662، 9 august،1990.
- s.res.664، 18 august،1990.
- s.res.665، 25 august،1990.
- s.res.666، 13 september،،1990.
- s.res.670، 25 september،،1990.
- s.res.674، 29 october،،،1990.
- s.res.677، 29 november،،،1990.

إن قراءة الموقف الصيني من هذه القرارات تشير إلى أنها وجدت من دخول القوات العراقية للكويت، فرصة يمكن استثمارها لإرساء الاستقرار في علاقتها المضطربة مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا صوتت على جميع القرارات فى المدة من 2 أغسطس/ آب إلى 2 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1990، ولم تعترض أو تمتنع علىأي منها باستثناء القرار 660 إذ امتنعت على التصويت، والقرار 678 القاضي بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية الموجودة في الكويت من أجل إخراجها من هناك، فغابت عن التصويت على ذلك القرار الذي تم تبنيه من قبل مجلس الأمن في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1990[1].

اتسم الموقف الصيني بالحضور المستمر خلال أزمة الخليج العربي منذ دخول القوات العراقية للكويت، ولكن هذا الحضور هو حضور متوازن، يعني أن هذا التواجد في الأزمة كانت له حسابات كبيرة لدى الصينيين فقد بدأت الصين بمبادرة فور اندلاع الأزمة بوقف بيع الأسلحة للعراق مع استنكار لدخول القوات العراقية إلى الكويت، كما صدر بيان رسمي من وزارة الخارجية الصينية أوضحت فيه أن موقف الصين في 6 سبتمبر/ أيلول عام 1990 تضمن أربع نقاط هي "شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت، ووجوب احترام استقلال الكويت وسيادته ووحدة أراضيه، وضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات ومطالبة العراق بالإذعان لوساطة الجامعة العربية.ولنداءات الجماعة الدولية، وأن يسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة"[2].

كما أكد وزير الخارجية الصيني، الأسبق" تشيان تشي تشن"، في اليوم التالي المبادئ السابقة، وتمت اتصالات عربية صينية متبادلة منذ وقوع الأزمة شملت كل الأطراف المؤيدة للعراق والمناوئة له، فقد زار الصين نائب رئيس الوزراء العراقي الأسبق طه

(1) أحمد عبدالأمير لانباري،السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية، الأزمة العراقية للفترة 1990 – 2003 ، أنموذجاً، **مصدر سبق ذكره**، ص 121.

(2) د. جمال زهران،العلاقات العربية الصينية، في ظل أوضاع عالمية جديدة، **مصدر سبق ذكره**، ص257.

ياسين رمضان في سبتمبر/ أيلول عام1990، وحثه رئيس الوزراء الصيني الأسبق "لي بنج"على ضرورة الانسحاب من الكويت واستثمار أي فرصة للتسوية من خلال الحل العربي وأيضا زار الصين وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل وأكد رئيس الوزراء الصيني على تأييد بلاده لما اتخذته السعودية للدفاع عن نفسها[1].

ودعمت الصين قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالكويت ولم تعارض القرار 687، القاضي بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد القوات العراقية الموجودة في الكويت، من أجل إخراجها من هناك، فغابت عن التصويت على ذلك القرار الذي تم تبنيه من قبل مجلس الأمن في 29 نوفمبر / تشرين الثاني عام 1990، كما قام وزير الخارجية الصيني بزيارة دول المنطقة العربية شملت مصر والسعودية والأردن والعراق في المدة من 6-15/ 11 عام 1990، وأكد في تصريحاته خلال زيارته لكل دولة على حدة على ضرورة الحل السلمي، وضرورة انسحاب العراق[2].

فقد امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار 686، المتعلق بشرط وقف إطلاق النار الذي صدر في 2 مارس/ آذار، عام 1991 كان الاعتراض الصيني على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتها في الحل السلمي نابعا من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة الأمريكية القوة إلى هيمنتها على منطقة الخليج العربي، معرضاً مصالح الصين إلى الخطر، كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات عسكرية قتالية في حرب الخليج، مما يعني إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين.

وصف الدكتور "بطرس بطرس غالى"الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، القرار 687، الذي صدر في 2 أبريل/ ينان عام 1991: "أن القرار يمثل واحدا من أكثر

(1)**المصدر السابق**، ص257.

(2) د. محمد السيد سليم، "السياسة الصينية إزاء القضايا العربية وجهة نظر عربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص153.

القرارات تعضيدا وينطوي على أحكام بعيدة المدى جدا لم يسبق للمجلس أن اتخذ مثلها"، وقد امتنعت الصين عن التصويت على هذا القرار[1].

كما أنها غابت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 688 والذي تم تبنيه في 5 أبريل / نيسان عام 1991، والخاص بإدانة الطريقة التي يتعامل بها العراق مع الأكراد باعتبار أن الصين رأت أن ما كان يقوم به العراق هو جزء من حقه في ممارسة سيادته على ترابه وشعبه[2].

المطلب الثاني: الموقف الصيني من التصعيد الأمريكي ضد العراق

لدراسة الموقف الصيني من التصعيد الأمريكي ضد العراق. سيقوم الباحث بتقسيم هذا المطلب إلى قسمين أساسيين هما:

أولاً: الموقف الصيني قبل الاحتلال "أزمة المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل":

كانت الصين دائما تركز على ضرورة الابتعاد عن استخدام القوة العسكرية لحل الخلافات مع العراق، فانتقدت الحكومة الصينية الهجوم العسكري الجوي الأمريكي على القوات العراقية بعد أن قامت الأخيرة بتوجيه هجوم عسكري ضد العناصر الكردية المسلحة في شمال العراق في أواخر أغسطس، آب عام 1996[3].

وعبرت عن توجهات في السياسة الصينية في أروقة مجلس الأمن والمواقف تجاه العراق في الأمم المتحدة، التي بينت ثبات سياستها إلى حد ما، ورفضها المستمر لسياسة استخدام القوة في العلاقات الدولية، وتأييد استخدام الدبلوماسية السلمية، ولكنها في واقع الحال لم تتحول من مبدأ الرفض إلى الإمتناع صراحة، واتبعت سياسة التريث في تكتيك دبلوماسي علي عكس روسيا التي هددت باستخدام حق النقض الفيتو ضد

---

(1) أحمد عبدالأمير النباري،السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية الأزمة العراقية للفترة 1990 – 2003 ، أنموذجاً،**مصدر سبق ذكره**، ص92.

(2) د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً"،**مصدر سبق ذكره**، ص 121.

(3) **المصدر السابق**، ص122.

مسودة قرار بريطانيا لإدانة العراق في سبتمبر/ أيلول عام 1996، على إثر تقدمه إسناد محدود في شمال العراق، اكتفت الصين بالشجب والدعوة إلى مسودة قرار متوازن، وإعرابها عن قلقها واحتمال تدهور الموقف، وجاء على لسان الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الصينية "أن سيادة العراق ووحدة ترابه يجب أن تحترم"[1].

والمواقف الصينية من قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعراق بعد أحداث 2 أغسطس/ آب عام 1990، وحتى مارس آذار/ 2003،وبعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، حاولت الصين أن توفيق ما بين أمرين: أولهما مجاراة السياسة الأمريكية تجاه العراق، وذلك للمحافظة على علاقة طيبة مع العرب عموما والولايات المتحدة خصوصا، والمراقب لمواقف الصين هذه هو عدم استخدام الصين لحق النقض الفيتو من بعض قرارات مجلس الأمن الدولي، وثانيا هو محاولتها الحفاظ على علاقات طيبة مع العراق، ومحاولتها بيان استقلالية سياستها الخارجية تجاه القضايا الدولية، بامتناعها عن التصويت على بعض القرارات.

وقد صرح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية أيضا في يوليو/ تموز عام 1997 أن الصين دعت مرارا الحكومة العراقية للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ القرارات الدولية مع ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسيادته على أراضيه.وترى ضرورة وضع حل لمشكلة الحظر الجوي المفروض على العراق في أقرب وقت وبطريقة مقبولة لجميع الأطراف ويجب أن يتحرك مجلس الأمن في اتجاه رفع العقوبات المفروضة على العراق بالتدريج[2].

وفي عام 1997 تحركت الصين بشكل ملحوظ في مجلس الأمن لمساندة مواقف روسيا وفرنسا لرفع الحصار الاقتصادي على العراق، وإلغاء نظام العقوبات المفروضة عليه وعارضت مع سوريا وفرنسا وقف طلب أمريكي لإدانة العراق، لإرسال طائرة

---

(1) د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص107.

(2) د. محمد السيد سليم السياسة الصينية إزاء القضايا العربية وجهة نظر عربية،**مصدر سبق ذكره**، ص154.

تابعة للخطوط الجوية العراقية إلى السعودية لنقل الحجاج، ثم دعت أيضا إلى رفع العقوبات المفروضة على العراق في أثناء محادثات أجراها نائب رئيس الوزراء العراق الأسبق طارق عزيز في بكين مع المسؤولين الصينيين في المدة نفسها، وفي أثناء الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1997، أكد السفير الصيني في بغداد، أن العراق تعاون مع اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة العراق المحظورة بشكل إيجابي ودعا مجلس الأمن إلى مقابلة ذلك بخطوات تؤدي إلى إلغاء نظام العقوبات على العراق[1].

وامتنعت الصين عن التصويت على القرار 1134 ضد العراق لفرض المزيد من العقوبات عليه، وقال مندوب الصين في مجلس الأمن "أن بلاده لا تؤيد أبدا فرض عقوبات على أي بلد بشكل عشوائي"، ورفضت استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا ضد العراق تحت غطاء مجلس الأمن الدولي بعد أزمة المفتشين الدوليين في العراق، وعادت الصين وأكدت أن قرار مجلس الأمن الدولي 1154 الذي تم تبنيه بالإجماع في مارس/ آذار عام 1998 "لا يجيز لأية دولة استخدام القوة ضد العراق"، وذلك بعد توقيع الاتفاقية بين العراق والأمم المتحدة إبان الأزمة التي نشبت في فبراير/ شباط عام 1998 بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية[2].

وأدانت الصين الهجوم العسكري الجوي الأمريكي البريطاني على العراق في 17 ديسمبر/ كانون الأول عام 1998، والمعروف بعملية "ثعلب الصحراء" باعتباره قد تم دون تفويض من مجلس الأمن، كما أعلنت معارضتها استخدام القوة العسكرية ضد العراق بعد أن تأزم الوضع نتيجة رفض العراق التعاون مع لجنة التفتيش الخاصة للأمم المتحدة المعروفة بـ "**Unscom**"، وعارضت أيضا مشروع قرار تقدمت به كل من بريطانيا واليابان مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، يجيز للمنظمة الدولية استخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا أقدم العراق على انتهاك مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها

---

(1) د. مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص108.

(2) **المصدر السابق**، ص 108.

بـين الأمـين العـام للأمـم المتحـدة الـسابق كـوفي عنـان والحكومـة العراقيـة في 23 فبرايـر/ شـباط عـام 1998.وانضمت الصين إلى كل من فرنسا وروسيا في معارضتهما لمشروع القرار هـذا مطالبـة بـضرورة أن ألا يشمل مشروع القرار خيار استخدام القوة العسكرية ضد العراق وإنما لابد أن يتضمن تـشجيعاً للعـراق في حالة تعاونه مع الأمم المتحدة فإن العقوبات الاقتصادية سيتم رفعها[1].

ويعني ذلك أن الصين تطالب برفع العقوبات بـشكل مقبـول لجميـع الأطـراف بمـا فيهـا الولايـات المتحدة الأمريكية، معلنةً أن هدفها هو تغيير النظام في العراق، ومن المؤكد أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي ليست راغبة في رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وأن الصين تحرص على إتباع سياسية توازنيـة بين العراق من ناحية وتلك الدول مـن ناحيـة أخـرى.ويفـسر الـسياسة الـصينية المتحفظـة تجـاه القـضية العراقية، ولكن الأمر في حاجة إلى نقاش حقيقي عندما يتعلق باعتداءات أمريكية وبريطانية عـلى العـراق منذ ديسمبر/ كانون الأول عام 1998 دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، فقد اغتصبت الدولتان سـلطة مجلس الأمن وراحتا تدمران بشكل مـنظم البنيـة التحتيـة والاجتماعيـة والاقتـصادية العراقيـة، وهـو أمـر يحتاج لموقف صيني حقيقي.

وتماشيا مع الرغبة الأمريكية- البريطانية في إبقاء الحـصار عـلى العـراق لمـدة غـير محـــددة، صـــدر القـــرار 1284[2]، في 17 ديـــسمبر / كـــانون الأول عـــام 1999. الولايـــات

(1) د. محمد بن هويـدن، "الـسياسة الخارجيـة الـصينية مـن الأيديولوجيـة إلى البرغماتيـة: الموقـف مـن أزمـة العـراق نموذجاً"، **مصدر سبق ذكره**، ص 122-123.

(2) مشروع القرار (1284) الذي تقدمت به بريطانيا مأخوذ عن ورقة أمريكية حول العقوبـات تحـت عنـوان "أسـلوب جديد نحو العراق" وهي في الأصل تقرير أعده **منتدى الحرية الرابع بالتعاون مـع مهـد جـوان ب. كـروك لدراسـة السلام الدولية، وأطلق عليه اسم العقوبات الذكيةـ** إعادة هيكلة سياسة الأمم المتحدة تجاه العراق"، انظر: أبوبكر الدسوقي، العراق والعقوبات الذكية، **السياسة الدولية**، العدد 145، يوليو 2001، ص152.

المتحدة تريد من خلال هذا القرار أن تُبقي الحصار على العراق لمدة غير محددة، ولكن بطريقة تعبر عـن رغبة المنظمة الدولية من خلال مجلس أمنها[1].

تغيبت الصين عن اجتماع مجلس الأمن الدولي الخاص بالتصويت على القـرار 1284 والـذي أنهـي عمل Unscom واستبدالها بلجنة التفتيش والفحص والمراقبة Unmovic، إذ اعتبرت الـصين أن هـذا القـرار لا يرقي إلى ما كانت تأمل به من ضرورة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق[2].

وقام نائب رئيس الوزراء العراقي الأسبق "طارق عزيز" بزيارة إلى الصين في نوفمبر/ تـشرين الثـاني عام 2000، وأكدت له الحكومة الصينية سعيها لرفع العقوبات عن العراق وإعادة الرحلات المدنية المتجهة إلى بغداد، وانتقد وزير الخارجية الصيني الأسبق "تـانج جياشـوان" بعـض الـدول الغربيـة لفـرض منـاطق حظر جوي على دولة لها سيادة بما يتعارض مع ميثاق الأمـم المتحـدة ومعـايير العلاقـات الدوليـة، وفي 23 ديسمبر/ كانون الأول عام 2000 سلم مستشار مجلس الدولة "إسماعيل محمـد" مبعـوث الـرئيس "جيـانغ زيمين" رسالة للرئيس العراقي الأسبق صـدام حـسين وأكـد دعـم بـلاده للعـراق وتعزيـز العلاقـات الثنائيـة بينهما[3].

وفي 25 أكتـوبر/ تـشرين الأول عـام 2002 تقـدمت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمـشروع قـرار يطالب ضمنا بتفويض مجلس الأمن الدولي في استخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالـة عـدم قبولـه وعدم تعاونه مع فريق التفتيش الدولي، ولم يكن الرد الصيني على المشروع الأمريكي بـشدة وصرامـة، كـما كان رد كل من فرسـا وروسـيا اللتـين أعلنتـا صراحـة عـدم رضـاهما عـن المـشروع الأمـريكي، مـا لم تُـدخل تعديلات عليه، أما الصين فقد طالبت بـضرورة اعـتماد التـسوية الـسلمية والابتعـاد عـن اسـتخدام القـوة

(1) أحمد عبدالأمير لانباري، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامـل مـع الأزمـات الدوليـة، الأزمـة العراقيـة للفـترة 1990 – 2003، أنموذجا، **مصدر سبق ذكره**، ص 94

(2) Middle east International, 24 Descmber,1999,13-1

(3) د. مفيد الزيدي،العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين،**مصدر سبق ذكره**، ص108.

العسكرية، وبعد مناقشات بين أعضاء مجلس الأمن الدولي، صدر بالإجماع القرار 1441 في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2002، الذي حذر العراق من تعرضه إلى عواقب وخيمة إذا ما فشل في الوفاء بالتزاماته المحددة[1].

زادت الصين من مشاركتها في مجلس الأمن الدولي، حتى منتصف التسعينات من القرن العشرين، كانت تمتنع بانتظام عن التصويت على قرارات المجلس التي تستند إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز استخدام القوة، من أجل تسجيل معارضتها لما تتضمنه هذه القرارات من تعدي على السيادة، لكن حدث تطور في موقفها إذ بدأت في تأييد مثل هذه القرارات عندما صوتت لصالح القرار 1441 بشأن عمليات التفتيش عن الأسلحة في العراق.كانت تلك من الحالات القليلة التي أيدت فيها الصين قرارا يستند إلى البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة منذ انضمامها إلى المنظمة الدولية عام 1971، فضلا عن إعارتها اثنين من خبراء الأسلحة الصينية للجنة المراقبة والتحقيق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة، عند استئناف عمليات التفتيش في العراق في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2002[2].

وعلى الرغم من صدور هذا القرار بالإجماع إلا أن انقساماً قد حدث في تفسير هذا القرار، فهناك من عدّ هذا القرار هو تخويل من قبل مجلس الأمن الدولي بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق إذا لم يلتزم بالتعاون مع المفتشين الدوليين.وكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تمثل هذا التفسير، وهناك من كان ينظر إلى أن القرار لا يعطي تفويضاً تلقائياً بإمكانية استخدام القوة العسكرية ضد العراق، وهو التوجه الذي تبنته الصين مع كل من فرنسا وروسيا وألمانيا.

فقد أعلن مندوب الصين الدائم في مجلس الأمن الدولي أن "النص لا يعني السماح التلقائي باستخدام القوة العسكرية وإنما يعطي مجلس الأمن حق تحديد ما إذا كان العراق متعاوناً أو غير متعاون مع قرارات الأمم المتحدة، ورحبت الصين بقبول العراق القرار،

---

(1) د. محمد بن هويدن، "السياسة الصينية تجاه العراق"،**مصدر سبق ذكره**، ص 91.

(2)إيفان ميديروس وم. تايلور فرافيل، "دبلوماسية الصين الجديدة في السياسة الصينية في الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص9.

كما رحبت الصين بعودة المفشين الدوليين للعراق، وتقديم العراق تقريراً مكتوبا عما يمتلكه من أسلحة دمار شامل إلى الأمم المتحدة بناء على ما حدده القرار 1441[1].

ثم قام وزير الخارجية الصيني، الأسبق "لي تشاو شيلغ" في أوائل عام 2003 بأربع زيارات إلى الأمم المتحدة في نيويورك من أجل الضغط للوصول إلى حل سلمي للقضية العراقية كما أن الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زيمن" كان على اتصال مباشر برؤساء دول مجلس الأمن وألمانيا، وكان موقفه ثابتاً في ضرورة العمل على الاستمرار في دفع دور الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي للقضية، والابتعاد عن أسلوب الاستخدام العسكري لحلها، وأعلنت الصين عن رغبتها في تقديم المساهمة التقنية والبشرية لفريق المفتشين العاملين في العراق، كما التزم الرئيس الصيني السابق "هو جين تاو" بالخط العام الذي تسير عليه السياسة الصينية تجاه القضية العراقية، بعد أن تم اختياره رئيسا للصين خلفا للرئيس "جيانغ زيمين"، وعبرت عن قلقها من سحب المفتشين الدوليين من العراق[2].

والملاحظ على الموقف الصيني من القضية العراقية قبل الاجتياح ما يأتي[3]:

1- كان واضحا تركيز خطابها السياسي الرسمي تجاه القضية العراقية على مسألة احترام سيادة العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، لذلك اعتبرت الهجمات العسكرية الجوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للأراضي العراقية والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضدها انتهاكا لسيادة العراق.

2- ركزت الصين على ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الدور الأساسي في مواجهة المشاكل والقضايا الدولية وإصرارها على استمرار عمل المفتشين الدوليين لإتمام

---

(1)د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً"، **مصدر سبق ذكره**، ص 124.

(2) د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق"، **مصدر سبق ذكره**، ص 91.

(3)الشيماء عبدالسلام إبراهيم،العلاقات العربية الصينية، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، دراسة حالة مصر والسعودية، (2001-2008)،**مصدر سبق ذكره**، ص115.

مهمتهم في العراق كان من أجل إبقاء دور الأمم المتحدة قوياً، ومـن ثـم إمكانيـة أن يكـون لهـا دور فاعل من خلالها، باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن.

3- أكدت الصين أيضاً في سياسـتها تجـاه الملـف العراقـي عـلى ضرورة إزالـة العقوبـات الاقتـصادية المفروضة، وهو ما يمكن إرجاعه إلى حاجة الصين إلى الاستفادة الاقتصادية من تعاونهـا، في هـذا المجال مع العراق، لاسيما في مجال النفط، إذ أصبحت بحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة.

ثانياً: الموقف الصيني من الاحتلال:

عندما قامت القوات الأمريكية باجتياح العراق في 20 مارس / آذار عـام 2003، كـان الـرد الـصيني فوريا، فقد أصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم نفسه، بيانا حـددت فيـه موقفهـا الرسـمي مـن هـذا التطور، إذ أعلنت تأييدها لمبدأ "شعب العـراق يحكـم العـراق"، وأكـدت ضرورة احـترام اسـتقلال العـراق وسيادته ووحدة أراضيه وإفساح المجال كاملاً لدور الأمم المتحدة[1].

وحدد الموقف الصيني الرسمي من الاجتياح الأمريكي للعراق إذ جاء فيـه: "أن الحكومـة الـصينية تعبر عن قلقها الشديد إزاء قيام الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأخرى بعمليات عسكرية ضـد العراق، وإن الحكومة الصينية تدعو بشدة الدول ذات الـصلة إلى وقـف الإعـمال العـسكرية والعـودة إلى الطريق الصحيح من خلال العمل على إيجاد حل سلمي للمسألة العراقية"[2].

وذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الصينية "كونـغ كـوان"في مـؤتمر صـحفي "إن الـصين تدعو بقوة للوقف الفوري للعمليات العسكرية ضد العراق والعودة إلى طريق الحـل الـسياسي للموضـوع العراقي، فان الصين قلقة جدا حول الوضع وان موقف الحكومة الـصينية مـن الموضـوع العراقـي يتوقـف على آمال شعوب العالم في السلام[3].

---

(1) د. نورهان الشيخ،"سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية"، **مصدر سبق ذكره**، ص6-7.

(2) Chinese Fm issues state mint Iraq question, people's daily online, 20 march 2003.

(3) China Strongly calls for Immediate stop of Military Actions against Iraq" people's daily online, 20 march 2003

وصدر موقف آخر عن لجنة الشؤون الخارجية التابعة للمجلس الاستـشاري للـشعب الـصيني، في اليوم التالي للاجتياح العسكري الأمريكي للعراق بيانا حول الاجتياح جاء فيه"في 20 مـارس/ آذار ومـن دون تفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتجـاهلا لأمنيـات العـالم قاطبـة للـسلام، وقامـت الولايـات المتحدة الأمريكية، ومعها بعض الدول في طريقها وشـنت عمـلاً عـسكرياً ضـد العـراق. إن أعـضاء اللجنـة الوطنية للمجلس الاستشاري السياسي للشعب الصيني من كل الأحزاب السياسية والمجموعات الاجتماعيـة وشتى مناحي الحياة والطوائف العرقية مندهشون وقلقون لذلك، ونحن ندعو بـشدة جميـع الـدول ذات الصلة أن تلتزم بمطالب المجتمع الدولي، وتوقف العدوان العسكري وتستمر في السعي لإيجاد حل سـياسي للقضية العراقية من خلال إطار الأمم المتحدة[1].

وفي مايو حزيران عام 2004 تقدمت بعثة الصين في الأمم المتحدة باقتراح لتحديد موعد لانسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق، وهو المقترح الذي أيدته كل من روسيا وفرنسا وألمانيا[2].

أما فيما يخص موقفها الرسمي من الاجتياح العسكري الأمـريكي والـدول الأخـرى للعـراق، فأنـه لم يكن موقفا قويا منددا بالاجتياح العسكري، بل كان موقفـا كـما عـبر عنـه بيـان وزارة الخارجيـة الـصينية، يكتفي بإظهار القلق من اجتياح العراق. ويعود هذا القلق من الاجتياح العسكري للعراق إلى أمـور أخـرى لم تذكرها البيانات الصينية الرسمية، ويمكن إجمالها في الآتي[3]:

1- إن الاجتياح العسكري للعراق سـيفقد الـصين مـصالح اقتـصادية قويـة كانـت قـد أسست لها مع الحكومة العراقية في مجال الاستثمار في الطاقة وإعادة بناء العراق، لذلك فإن الصين لا توافق عـلى الاجتيـاح العـسكري للإطاحـة بالحكومـة العراقيـة

(1) CPPCC calls for end to Military Action agolnstlrag" people's daily online,22 march, 2003.

(2) د. نورهان الشيخ، "سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية"، **مصدر سبق ذكره**. ص10.

(3) د. محمد بن هويـدن، "الـسياسة الخارجيـة الـصينية مـن الأيديولوجيـة إلى البرغماتيـة: الموقـف مـن أزمـة العـراق نموذجاً"،**مصدر سبق ذكره**، ص 129.

ومن ثم فأنها تدعو إلى ضرورة وقفـة، والعـودة إلى طاولـة المفاوضـات مـن أجـل حـل الخـلاف بالشكل الدبلوماسي.

2- التخوف من أن الاجتياح العسكري للعراق سيجعل نفـط العـراق يقـع تحـت سـيطرة الولايـات المتحدة الأمريكية مما قد يؤثر على إمدادات النفط المستقبلية للصين.

3- التخوف من التأثير الذي يمكن أن يلحقه العمل العسكري ضد بلد مسلم مثل العراق على حالة الأمن والاستقرار في الصين ذاتها لاسيما في غرب البلاد، ذ أعلنت الغالبية السكانية المسلمة هناك تضامنها مع الشعب العراقي ورفضها للعدوان العسكري الأمريكي على العراق، الأمر الذي جعـل رئيس الجمعية الإسلامية الصينية التابعة لإشراف ورقابة الحكومة الصينية بدعوة مسلمي الصين للهدوء، وأن يعملوا عـلى حمايـة مـصالح بلـدهم الوطنيـة ويبتعـدوا عـن الـسبل والطـرق غـير السلمية في التعبير عن رفضهم للعدوان الأمريكي على العراق وضرورة العمل على حمايـة الأمـن والاستقرار.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس عام 2003، أدركت الصين أن الاحتلال أصبح أمـرا واقعيـا، وأن تحقيق مصالحها الاقتصادية في العراق أصبح رهنا بتحقيق الاستقرار السياسي فيه من ناحية، والتعاون في حدود ما مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. إذ أصبح من الصعب على أي قوة دوليـة بـل من المستحيل الدخول إلى العراق دون موافقة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثالث: الصين ووضع العراق تحت الاحتلال

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بدأ التركيز الصيني على ملف القضية العراقية يتمحور حول النقـاط التالية: ضرورة العودة إلى الأمم المتحدة، وإعادة السيادة للعراقيين ودفع العملية الـسياسية، والمـشاركة في إعادة إعمار العراق.

(1) د. نورهان الشيخ، "سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية"، **مصدر سبق ذكره،** ص10.

أولاً : إعادة القضية إلى لأمم المتحدة:

اتخذ مجلس الأمن بحق العراق 62 قراراً دوليا اغلبها تحت الفصل السابع باعتباره يهدد الأمن والسلم الدوليين، منها 5 قرارات قبل الاحتلال و12 قراراً بعده، أما بعد الاحتلال وهو موضوع الدراسة في هذه النقطة.صدرت قرارات جديدة ليست تحت الفصل السابع نذكر منها 1483 و 1500 في عام 2003 و1500-1511-1538-1557 في 2004، و1619 في عام 2005، و1700-1723 في عام 2006، و1762-1770 في عام 2007[1].

منذ البداية كان التركيز الصيني يتمحور حول ضرورة عودة الموضوع العراقي إلى الأمم المتحدة من أجل إعادة الاعتبار إلى المنظمة الدولية والى سلطة مجلس الأمن لذلك أيدت القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن التي تساعد في هذا الاتجاه المذكور أعلاه[2].

صوتت الصين لقرار مجلس 1483 الصادر في 22 مايو/ أيار عام 2003، وبموجب الفقرة 10 من القرار "يرفع الحصار الاقتصادي المفروض بموجب القرار 661 حيث جاء - أي مجلس الأمن- ألا تسري بعد الآن جميع تدابير الحصار المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية والاقتصادية للعراق، والمفروضة بموجب القرار 661، وذلك باستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الأسلحة ذات الصلة[3].

وأيدت قرار مجلس الأمن رقم 1500 الصادر في 14 أغسطس/ آب عام 2003 الذي وافق على تشكيل بعثة الأمم المتحدة في العراق، كما صوتت لصالح قرار مجلس الأمن رقم 1511 الصادر في 16 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2003، والقاضي بإضفاء الشرعية على القوة الدولية في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.لقد دعمت

(1) **وزارة الخارجية العراقية**، "العراق ومنظمة الأمم المتحدة"، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)وعلى الموقع:www.iraqmofa.net

(2) د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق"، **مصدر سبق ذكره**، ص91.

(3) حازم الحسوني، "الاتفاقية العراقية الأمريكية وأكذوبة الفصل السابع"، **الحوار المتمدن**، العدد2450، 2008/10/3،ص302.

الصين هذا القرار على الرغم من أن دعوتها بضرورة تحديد جدول زمني يحدد مدة وجود القوات الأجنبية في العراق، والمدة التي لابد أن تخرج منها القوات الأجنبية من البلد، لم تجد قبولا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المقربين في مجلس الأمن، والتأييد الصيني للقرار باعتباره على أقل تقدير، يمنح دوراً أكبر للأمم المتحدة في التعامل مع الملف العراقي[1].

كما أيدت الصين قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1538 الصادر في 21 أبريل / نيسان عام 2004، ورحب مجلس الأمن بتعيين الهيئة المستقلة رفيعة المستوى لتقصي التقارير الإخبارية العامة والتعليقات التي تشكك في سلامة إدارة وتسيير برنامج النفط مقابل الغذاء[2].

وصوتت الصين لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1546 الصادر في 8 يونيو/ حزيران عام 2004، من رئيس وزراء العراق الأسبق "أياد علاوي" ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" يتضمن طلب حكومة العراق الانتقالية استمرار بقاء القوات متعددة الجنسيات لمدة اثني عشر شهرا وموافقة الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك وطلب الطرفان موافقة مجلس الأمن الدولي على هذا الاتفاق وبناء عليه أصدر المجلس القرار المذكور[3].

وصوتت كذلك لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1557 الصادر في 12 أغسطس / أب عام 2004 والخاص بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدات للعراق. ووافقت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم1619 الصادر في 11 أغسطس/ أب عام 2005، والخاص بدعم دور الأمم المتحدة في العراق والقاضي بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق.كما صوتت على قرار مجلس الأمن الولي رقم 1637 الصادر في نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2005، الذي يرحب بمرحلة انتقالية سياسية جديدة في العراق،ومدة إبقاء القوات متعددة الجنسيات في العراق، ووافقت أيضا

---

(1)China Supports un resolute on to Stabilize Iraq situation people's daily online, 20 march, 2003.

(2)وزارة الخارجية العراقية، "العراق ومنظمة الأمم المتحدة"، **مصدر سبق ذكره**.

(3) **المصدر السابق**.

على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1700 الصادر في 10 أغسطس/ آب عام 2006 والخاص بتمديد بعثة الأمم المتحدة في العراق[1].

وصوتت أيضا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1723 الصادر في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2006، والذي رحب المجلس في ديباجته بتشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق، ذات برنامج سياسي وأمني منفصل، أكد القرار من جديد استقلال العراق وسيادته ووحدته فضلاً عن حق الشعب العراقي أن يقرر بحرية مستقبله السياسي.وأيدت الصين أيضا قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1762 الصادر في 29 يونيو/ حزيران عام 2007، والمتعلق بدور لجان التفتيش وإنهاء مهامها، حيث ورد في الفقرة "1" "يقرر مجلس الأمن أن ينهي على الفور ولايتي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب القرارات ذات الصلة" وأضاف كذلك "بأن استمرار عمليات لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش ومكتب العراق للتحقيق النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة لم يعد ضروريا للتحقيق لامتثال العراق للالتزامات المنوطة به بموجب القرارات ذات الصلة"[2].

أما فيما يخص قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1770 الصادر عام 2007، وتبنى المجلس بالإجماع القرار الذي تقدمت به كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وينص على "إعطاء الأمم المتحدة دورا أكبر في العراق المحتل"، وجاء هذا القرار بعد حوالي أربع سنوات، من سحب المنظمة الدولية معظم موظفيها من العراق نتيجة تدمير مقرها في بغداد عام 2003[3].

ومن الواضح أن الموقف الصيني تجاه القضية العراقية لم يكن موقفا متشددا فكان الخطاب الصيني أقل حدة مما كان عليه قبل الاحتلال الأمريكي، فقد صوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بالعراق التي عدلت والتي لم تعدل.

---

(1) **الأمم المتحدة**، "القرارات حول العراق على شبكة المعلومات الدولية"، (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.un،org

(2) **المصدر السابق.**

(3) **المصدر السابق.**

ثانيا: إعادة السيادة للعراق ودفع العملية السياسية:

أيدت الصين العلمية السياسية في العراق والقائمة على أساس نقل السلطة السياسية من يد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أيادي العراقيين معتبرة أن الشؤون الداخلية العراقية يجب أن يتولاها الشعب العراقي بشكل مستقل[1].

ورحبت الصين رسميا بإنشاء مجلس الحكم العراقي، الذي تم تشكيله في 13 يوليو/ تموز عام 2003 من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على الرغم من بقاء السلطة الفعلية في يد "بول بريمر" رئيس الإدارة الأمريكية في العراق، وأيدت الصين قرار الأمم المتحدة رقم 1511، الذي يقر بأن مجلس الحكم ووزراءه وأجهزته الإدارية الرئيسة تمثل الإدارة المؤقتة للعراق، وتجسد سيادة العراق خلال المدة الانتقالية إلى أن يتم إنشاء حكومة ممثلة للشعب العراقي[2].

وتعبيرا عن دعمها لمجلس الحكم، استقبلت الصين رئيس مجلس الحكم العراقي آنذاك الدكتور "محمد بحر العلوم" الذي قام بزيارة رسمية للصين في مارس/ آذار عام 2004 والتقى خلالها الرئيس الصيني السابق "هو جين تاو"[3].

كما أكدت الصين على أهمية الحفاظ على استقلال العراق، وأن يتم تشكيل حكومة عراقية تتولى مقاليد السلطة، وقدمت اقتراحا لمجلس الأمن في 26 أبريل/ نيسان عام 2004، يعكس أهداف وتوجهات الموقف الصيني في تحسين الأحوال الأمنية في العراق وتحقيق السلام والاستقرار ومساعدة الشعب العراقي على إعادة البناء والتنمية والحفاظ على الاستقلال السياسي، ووحدة أراضيه واحترام رغبة الشعب العراقي مع

(1) د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً"،**مصدر سبق ذكره**، ص131.

(2) د. محمد بن هويدن،"السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق"، **مصدر سبق ذكره**، ص92.

(3)د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً"، **مصدر سبق ذكره**، ص132.

احترام الحق الـشرعي لكافـة الـدول والحفـاظ عـلى حقـوق الإنـسان العراقـي مـع الحفـاظ عـلى الـسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وذلك في إطار الأمم المتحدة[1].

وفي 28 يونيو / حزيران عام 2004، وجهت الحكومـة الـصينية رسـالة تهنئـة إلى الـشعب العراقـي بمناسبة نقل السلطة للعراقيين جاء فيها "نهنئ الشعب العراقي على عملية نقل السلطة ونأمل أن نـتمكن الحكومة العراقية الانتقالية بالتعاون مع المجتمع الدولي بما فيه الأمم المتحدة من توحيد الشعب العراقي بأكمله لتحقيق الاستقرار للوضع المحلي في أسرع وقت ممكن، وتطوير عملية الانتقـال الـسياسي العراقـي، والقيام بمحاولات جادة من أجل الوصول إلى عراق مستقل مسالم ومزدهر"[2].

وتعبيرا عن دعمها للعملية السياسية في العراق عملت الصين على أن تكون مـن أولى الـدول التـي تعيد فتح سفارتها في العراق، لقد تم إعادة فتح السفارة الصينية في بغداد في أوائل شهر يوليـو/ تمـوز عـام 2004، وقد ذكر "سون بيغان" رئيس البعثة الدبلوماسية الصينية العائد إلى العراق، أن هذا التحرك يوضـح دعم الحكومة الصينية للحكومة الانتقالية في العراق[3].

وقـد شـاركت الـصين في الجهـود الدوليـة والإقليميـة الـساعية لاحتـواء الأزمـة العراقيـة وتحقيـق الاستقرار، شاركت في المؤتمر الدولي حـول العـراق الـذي عقـد في شرم الـشيخ في مـصر للمـدة مـن 22-23 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2004، وذلك من أجل دعم وتأمين العملية الانتخابية في العراق[4].

---

(1) د. هدى ميتكيس، "الصين والشرق الأوسط"، في د. هـدى ميتكـيس (محـرر)،**العلاقـات الآسـيوية ـ الآسـيوية**، مركـز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007،ص16.

(2) China congratulates Iraqi People on Sovereign transfer people's Dalily online, 29, June 2004.

(3) China Reopen its embassy in Iraq, embassy of the people's Republic of China in Australia, 12 July 2004.

(4) د. نورهان الشيخ، "سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 11 .

وفيما يخص الانتخابات العراقية التي جرت في 30 يناير / كانون الثاني عام 2005،إن الصين كانت من المؤيدين لإجرائها،ففي رسالة بعث بها الرئيس الصيني

إلى الرئيس المصري السابق حسني مبارك قال أن "انتخابات عادلة وشفافة يحدد من خلالها العراقيون مستقبلهم هي الطريق للخروج من الوضع الصعب الحالي في العراق"، كما أعلنت الحكومة الصينية استعدادها لتقديم دعم يصل إلى مليون دولار في شكل مساعدات لإجراء الانتخابات في العراق[1].

كما شاركت في مؤتمر المعهد الدولي الذي عقد في نيويورك في سبتمبر/ أيلول عام 2006، فضلا عن مشاركتها في المؤتمر الدولي الذي دعت إليه الحكومة العراقية، وعقدت جلساته الأولى في بغداد في 10 مارس/ آذار عام 2007 بمشاركة وفود 17 دولة ومنظمة، وناقش المؤتمر قضايا الأمن والحدود واللاجئين والمشردين في الداخل وإمدادات النفط[2].

والملامح الرئيسة لموقف الصين من انتخابات العام 2010،ترى أن الانتخابات العراقية هي حدث مهم في مسيرة الانتقال السياسي العراقي، ينبغي أن تحقق ثلاثة أهداف:

1- الحفاظ على الاستقرار والسيادة ووحدة أراضيه.

2- دفع المصالحة الوطنية وإقامة برلمان ذي تمثيل واسع وسلطة حقيقية.

3- الحفاظ على المصالح الأساسية للشعب العراقي.

وقد أشار وزير خارجية الصين السابق "يانغ جيرتشي" في 5 أبريل/ نيسان عام 2010 بنجاح العملية السياسية والديمقراطية في العراق ووصف الانتخابات بأنها محطة جديدة ومهمة، والموقف الصيني من الانتخابات كان واضحا بعدم تدخلها المباشر في العملية الانتخابية، واكتفت بدور المراقب وكانت تأمل أن تكون الانتخابات حرة نزيهة

---

(1) د. محمد بن هويدن،"السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً"، **مصدر سبق ذكره**، ص132.

(2)د. غيث الربيعى، "تطور العلاقات العراقية الصينية"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعه بغداد، العدد41، 2010،ص4.

وتؤدي إلى تحقيق التوازن المأمول والوفاق الوطني المنشود بين مختلف أبناء الشعب العراقي[1].

وفي الاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي المنعقد في مدينة تيانجين للمدة من 13-14 مايو/ أيار عام 2010، فقد أكد المنتدى في المجال السياسي الفقرة (5) على احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي في تقرير مستقبله بنفسه، وإدانة جميع أشكال الإرهاب الذي يستهدف الشعب العراقي ومؤسساته وبناه التحتية ويهدد استقراره ونظامه السياسي.[3]

ودعم جهود الحكومة العراقية الرامية إلى استتباب الأمن والوقوف بحزم في وجه العمليات الإرهابية ومحاولات ضرب الاستقرار وتخريب العملية السياسية، والتأكيد على ضرورة تفعيل عملية الوفاق الوطني، وإعادة الأعمار الاقتصادي والترحيب بالانتخابات التي جرت في العراق في مارس/ آذار عام 2010، وبالدور الإيجابي الذي أداهُ المجتمع الدولي في دعم ومساعدة العراق والشعب العراقي[2].

ويمكن القول أن من العوامل المهمة التي حكمت الموقف الصيني من الأزمة العراقية هو العامل الاقتصادي، فالعراق يحتل المركز الثاني عالميا بعد السعودية، من حيث حجم الاحتياطي النفطي، ورغم أن العراق ليست مصدرا أساسيا للنفط فيما يخص الصين إذ تعد السعودية وإيران أكبر مصدري النفط إليها، إلا أنها تظل فاعلا أساسيا ذات إنتاج مؤثر في سوق النفط وأسعاره العالمية.

ثالثا: المشاركة في إعادة إعمار العراق:

في ديسمبر/ كانون الأول عام 2003 ترددت معلومات مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية ترفض حصول الصين وفرنسا وألمانيا وكندا والمكسيك وروسيا على مشاريع استثمارية كبيرة في برنامج إعادة إعمار العراق، من هذا المنطلق بدأت الحكومة الصينية في السعي وراء دعم العملية السياسية، من أجل عدم استثنائها من الحصول على

(1)المصدر السابق، ص5.

امتيازات الاستثمار في عراق ما بعد الحرب، فتعهدت خلال مؤتمر مدريد بتقديم مساعدات مالية إلى العراق تقدر بـ "25 مليون دولار" وباستعدادها إلغاء نسبة كبيرة من ديونها على العراق والمقدرة بنحو6،5 مليار دولار.لكن هذه المساعدات لم تكن بغرض المساعدة الإنسانية لإخراج العراق من محنته، وإنما كانت ذات طبيعة سياسية اقتصادية، وأكد ذلك مساعد وزير الخارجية الصيني "شين جوفانج" إن "الصين تأمل من وراء إلغاء بعض ديونها على العراق في الحصول على تسهيلات في مجال الاستثمار في قطاع النفط ومشاريع البنية التحتية"[1].

كما سعت الصين في خطاباها التركيز على ضرورة أن تُمنح جميع الدول الحق في المشاركة في إعادة إعمار العراق، وأن يتم ذلك من خلال الأمم المتحدة فهذه النقطة اعتدتها الحكومة الصينية واحدة من أهم مبادئها تجاه القضية العراقية،والتي تقدمت بها إلى مجلس الأمن وصدر في بيان من قبل وزارة الخارجية الصينية،وأعلن عنه في مؤتمر صحفي في 25 مايو/ أيار عام 2004[2].

وقامت وفود عراقية زيارة الصين في ديسمبر/ كانون الثاني عام 2004، بُحث خلالها مشاركتها في إعادة إعمار العراق سياسيا واقتصاديا، والتي تعهدت حكومتها تقديم 25 مليون دولار على شكل مساعدات لإعادة البناء والإعمار في العراق[3].

وفي يونيو / حزيران عام 2007 قام الرئيس العراقي "جلال الطلباني" بزيارة الصين وهي أول زيارة يقوم بها رئيس عراقي، ووقع البلدان خلالها على أربع اتفاقيات من بينها اتفاقية حول إلغاء 80% من ديون العراق المستحقة للصين والبالغة 8 مليارات ونصف دولار، وتشمل الاتفاقيات الثلاث الأخرى التعاون بين وزارتي خارجية البلدين والتعاون الاقتصادي والفني وبرنامج لتدريب الموارد البشرية.كما تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين وزيري العلوم والتكنولوجيا في البلدين لإرسال العشرات من المتدربين

---

(1) د. محمد بن هويدن، "السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق"، **مصدر سبق ذكره**، ص92.

(2)د. محمد بن هويدن، السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً،**مصدر سبق ذكره**، ص134.

(3) د. نورهان الشيخ، "سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية"،**مصدر سبق ذكره**، ص19.

العراقيين في مجال الطاقة، هذا إلى جانب الاتفاق على إعادة النظر في مجال النفط بما يتفق مع قانون الاستثمار النفطي الجديد، فتم توقيع اتفاقية نفطية بقيمة 1،2 مليار دولار، كانت موقعة بينهما عام 1997، لتطوير حقل الأحدب فضلا عن إقامة خط لأنابيب النفط في مدينة الكوت على بعد 160 كما إلى جنوب العاصمة بغداد[1].

التقى رئيس الوزراء العراقي نوري كامل المالكي الرئيس الصيني السابق "هو جين تاو" في بكين بتاريخ 19 تموز/ يوليو عام 2011، وتركزت المحادثات بين الطرفين على التنقيب عن النفط وإمدادات الغاز، وتم في الاجتماع توقيع اتفاقيتي تعاون بين الجانبين، وتعهدت الصين بمساعدة العراق على إعادة إنشاء بنيته التحتية وتدريب الكوادر العراقية وتنفيذ اتفاقيات الإعفاء من الديون ودعا رئيس الوزراء العراقي المزيد من الشركات الصينية للاستثمار في بلاده، كما تعهد باتخاذ إجراءات أخرى للحفاظ على سلامة الصينيين العاملين في بلاده، وحماية مصالح الشركات الصينية[2].

ويتضح أن الموقف الصيني تجاه القضية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي لم يكن موقفا متشددا ومعارضا بشكل واضح للاحتلال الأمريكي للعراق، كما أنه لم يكن موقفا منتقدا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية لما بعد الاحتلال، وإنما موقفا مسايرا إلى حد بعيد للمسعى الأمريكي، فإن كانت السياسة الصينية متشددة في خطابها السياسي تجاه استخدام القوة العسكرية قبل الاحتلال الأمريكي، إلا أن الخطاب السياسي الصيني أصبح أقل حدة بعد الاحتلال، وهو ما عبرت عنه بوضوح مواقفها السياسية الآتية:

1- لم تندد الصين بوضوح بالاحتلال الأمريكي، بل كانت تعبر عن قلقها من الاحتلال.

2- صوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بالعراق.

3- أيدت العملية السياسية وقدمت مساعدات من أجل إنجاحها، وكانت تركز على ضرورة إعادة السيادة للعراقيين وإعطاء الأمم المتحدة دوراً أكبر في العراق.

---

(1) د. غيث الربيعي، "تطور العلاقات العراقية، الصينية"،**مصدر سبق ذكره**، ص 4.

(2)**عمان للأخبار**، "الصين تعتزم المساعدة في إعادة إعمار العراق"، 20 يوليو2011، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى رابط:http://www.omandily.com/nodw161360

يرى الباحث أن الموقف الصيني لم يكن موقفا متشددا في التعامل مع الاحتلال الأمـريكي للعـراق، كما كان متوقعا، لاسيما وأن العراق والصين كانا يتمتعان بعلاقات قوية في فترة ما قبل الاحتلال الأمريكي.

ويفسر موقفها غير المتشدد، هو اعتمادها الطريق السلمي، والابتعاد عن كل مـا يمكـن أن يعرقـل طريق نموها في مجال تحقيق برنامجها الإصلاحي الذي تبنته منذ عهد الرئيس الأسبق "ديـنج تـشاو بـنج"، حينما أدركت أهمية الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المسعى.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الهندية تجاه قضية احتلال العراق

اتخذت الهند موقفا مبدئيا سليما حين رفضت طلب الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قوات لحفظ السلام تساعد قوات الاحتلال الأمريكية، وكانت أمريكا قد طلبت من عشرات الدول بما فيها الهند المشاركة بقوات تخفف الضغط على جنوده في العراق.

رفضت الهند الطلب الأمريكي، لسبب بسيط هو أن الشعب الهندي عارض الحرب الأمريكية علي العراق، وعبر عن رفضه للحرب في عشرات المظاهرات التي خرجت إلى شوارع المدن الهندية، معارضة إرسال قوات إلى العراق. إذ أصدر البرلمان الهندي بأغلبية ساحقة قرارا يدين فيه الحرب غير العادلة ويطالب أمريكا بالانسحاب.

وجاء في البيان الذي أصدرته الخارجية الهندية أن مصالح الهند القوية علي المدى الطويل، وحرص الهند على الشعب العراقي، والروابط التي تربط بين الهند ومنطقة الخليج العربي، فضلا عن الحوار المستمر بين أمريكا والهند اتخاذ قرار عدم إرسال قوات هندية إلى العراق.

وقد تعرضت الهند لضغوط أمريكية شديدة لتغيير موقفها، لإقناعها في المشاركة في إستقرار الأوضاع بالمنطقة، ويبدو أنها كانت على وشك الاستجابة للمطلب الأمريكي، فقد استقبلت خبراء عسكريين أمريكيين، وأرسلت بالفعل خبراء عسكريين إلى العراق لتفقد الأوضاع. وكانت هناك أصوات في الحكومة الهندية تؤيد الطلب الأمريكي، لأنه سيقوي موقف الهند من كشمير تجاه باكستان التي وضعت نفسها بالفعل في خدمة الولايات المتحدة الأمريكية.

غير أن المقاومة الشديدة التي أبداها وزير الدفاع الهندي، وعدد من السياسيين وكبار الكتاب والصحفيين، الذين أبدوا مخاوفهم من تدهور الأوضاع في العراق، وتعريض حياة جنودهم للخطر دون أن تكون للهند مصلحة قوية في الصراع، فضلا عن عدم وجود تفويض صريح من الأمم المتحدة مما كان من شأنه أن يسيء إلى سمعة الهند الدولية، اقتنعت الحكومة الهندية أخيرا برفض الطلب.

المطلب الأول: تطور الاهتمام الهندي بالعراق

كان العراق واحداً من البلدان في المنطقة العربية التي أقامت مع الهند علاقات دبلوماسية على مستوى السفارة بعد الاستقلال عام 1947، وقد وقعت الدولتان على معاهدة السلام والصداقة في عام 1952، وعلى اتفاق التعاون في الشؤون الثقافية في عام 1954، وكان موقف العراق هو الحياد خلال الحرب الهندية الباكستانية عام 1965، ورغم أن العراق وقف مع بعض من الدول العربية، ولاسيما الخليجية في دعم باكستان ضد الهند خلال الحرب الهندية الباكستانية عام 1971، والتي أسفرت عن تأسيس بنجلادش، ومع ذلك استمرت العلاقات بين الدولتين العراق والهند، وحافظت كلتاهما على علاقات اقتصادية وعسكرية قوية.

وأخذت العلاقات بين الجانبين في الازدهار والتعاون الاقتصادي في المدة ما بين عام 1972-1979، وكان التعاون في الكثير من المجالات ومنها المجال العسكري، إذ تضمن تدريب الطيارين العراقيين، وإيفاد العديد من الخبراء الهنود في مجالات مختلفة. وفي تشرين الأول أكتوبر عام 1972 وافق العراق على تزويد الهند بالنفط الخام بطريقة الائتمان الطويل الأمد. والعلاقات بين الطرفين كانت طبيعية حتى اندلاع الحرب بين العراق وإيران[1].

أولاً: الموقف الهندي من الحرب العراقية الإيرانية:

كان موقف الهند ومنذ اندلاع الحرب بين العراق وإيران متوازناً بين طرفي النزاع لارتباطها بعلاقات مع الجانبين مما جعلها تقف موقف الحياد، وسعت بكل الوسائل لإيقاف الحرب ولكن لم توفق في ذلك وموقفها المحايد من الحرب حافظ على علاقتها مع العراق وبنى علاقات سياسية واقتصادية قابلة للتطبيق مع إيران، على الرغم من شكوكها حول أهداف السياسة الخارجية الإيرانية[2].

ناقشت اللجنة السياسية لمؤتمر حركة عدم الانحياز المنعقد في نيودلهي عام 1986 المقترح الذي تقدمت به الهند لإنهاء الحرب بين العراق وإيران ، وإن مشروع القرار هذا

(1) Hamid Ansari, **India and the Persian Gulf**, (New Delhi: Academic Foundation , 2007),p.278.

(2) India- Middle East-Country studies، www. country studies /us/india/13/htm.

يعتبر متوازنا وإن كان لم يرض الطرفين المعنيين مباشرة إذ إنه يتحدث في صياغات عامة عن ضرورة إنهاء الحرب دون أن يحدد الوسائل أو السبل لتحقيق ذلك. إلا أن إيران ركزت أثناء المناقشة على موضوعات فرعية مثل ضرورة التنديد بالحرب الكيمائية وإدانة العراق لاستعمال هذه الأسلحة المحرمة، بينما طالب العراق أثناء مناقشة الموضوع بمعالجة الحرب ككل والمطالبة بوقف إطلاق النار والانسحاب إلى الحدود الدولية، وفشل المؤتمر في التوصل إلى صيغة لإنهاء الحرب، وبناء على طلب وفود المؤتمر، وجهت الهند نداء إلى العراق وإيران لوقف الحرب وذلك بعد أن فشل المؤتمر في التوصل إلى بند إعلانه السياسي الذي يتعلق بهذه الحرب[1].

ثانياً: الموقف من حرب الخليج الثانية 1990-1991:

لم يكن الموقف الهندي من دخول القوات العراقية إلى الكويت في 2 أب/ اغسطس1990 واضحاً في بداية، وذلك لإعتمادها على نفط العراق والكويت بما نسبته 40% من وارداتها النفطية سنويا، ووجود جالية كبيرة لها في البلدين، وكان موقفها هو مطالبة العراق بسحب قواته من دون الإشارة إلى إدانة العراق ولم تؤيد الهند قدوم قوات دولية إلى المنطقة وعدّت هذا التطور بأنه لا يحمد عقباه، إذ جاء اندلاع هذه الأزمة متزامناً مع التوتر في علاقتها مع الباكستان وتخوفها من استغلال الأزمة ضدها، وتتواجد القوات الأجنبية الداعمة لدول المنطقة مع العلاقة الحميمة بين دول الخليج العربية والباكستان، هذا ما ولد تخوف عندها من قدوم تلك القوات[2].

وخلال الأزمة تعرضت حكومة الهند إلى مخاطر جدية على وحدة أراضيها وسلامتها وكان اقتصادها في حالة فوضى، إذ تفاقمت المشاكل مما شكل تحديا لها ، فضلا عن تحرجها من مساندة العراق الصديق القديم لها مما واجهته من ضغوط اقتصادية صعبة بسبب موقفها من عدم إدانة التدخل العراقي في الكويت، ولهذا الموقف الصعب التي وضعت فيه الحكومة الهندية ولعدم قدرتها على اتخاذ أي مبادرة دبلوماسية جديرة

(1) محمد عبدالله،"معالم الطريق إلى مؤتمر قمة الانحياز"، **الأهرام الرقمي**، 1 يوليو 1986، من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، على الرابط: http://didgital.ahramorg.eg

(2)Mohamed malik, "India's response to the Gulf Crisis: Implications for Indian Foreign Policy", **Asians Survey** 1991, p848.

بالاهتمام لحل الأزمة وتأدية دور مناسب في صنع السلام باعتبارها عضو رئيسي ومؤسسة لحركة عدم الانحياز[1].

وبسبب الضغط الأمريكي أخذت التصريحات الهندية تأخذ طابع الغموض تجاه الأزمة، إذ عدّلت موقفها في مجلس الأمن، وقامت بتأييد كافة القرارات التي يجمع عليها أعضاء مجلس الأمن الخاصة بأزمة الخليج، وتجسد ذلك في تصويتها لصالح القرار رقم 687 الصادر من مجلس الأمن بتاريخ 4 آذار/ مارس عام 1991 والخاص بشروط وقف إطلاق النار، كما قام وزير الخارجية الهندي الأسبق "في دياشكولا" بمساع تهدف إلى حث الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن لاسيما الصين وروسيا على العمل من أجل إيجاد صيغة لحل الأزمة في إطار سلمي يحافظ على الاستقرار والأمن الدوليين، فضلا عن إقامة هيكل للأمن الإقليمي في المنطقة يضمن عدم تفجير أزمة مماثلة في المستقبل[2].

وأحدثت الضغوط الأمريكية على حكومة الهند تغييرا في سياستها تجاه أزمة الخليج ولم تعط الهند أي وعد في بادئ الأمر بأن تكون ضمن التحالف ضد العراق إلا بموافقة الأمم المتحدة، على الرغم من تأييدها لقرار 1678 إلا أنها لم تؤيد الانضمام إلى القوات المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، واستند قرارها على حقيقة أن القوة المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة ليست قوة من الأمم المتحدة،وكان موقفها وفقا لوضع الهند باعتبارها زعيم لدول عدم الانحياز، وإصرارها على ضرورة قيام الأمم المتحدة بأداء دوراً أكبر في حل الأزمة داخلياً، وتماشيا مع الرأي العام الهندي الذي جاء بأغلبية ساحقة وفقا لاستطلاع أجرته وكالة "واحد أوبان أيون" إذ جاء 70% لصالح أن تبقى الهند محايدة، وعند قرب حدوث الهجوم العسكري وإخرج الجيش العراقي من الكويت في 17 كانون الثاني/ يناير 1991، ناشد رئيس الوزراء الهندي الأسبق "شاندرا شيكار" الرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" أن يعلن بدء

(1) J. K. Baral Mahanty (editor), India and the Gulf Crisis in the Response of A minority Government, (British Columbia: University of British columbia,1992), p370.

(2) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية، والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص 128.

الانسحاب الفوري للقوات العسكرية من الكويت دون قيد أو شرط امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأزمة وتضمنت المناشدة أيضا عدم ربط بين انسحاب القوات من الكويت وقضية فلسطين[1].

وقدمت الهند مبادرة لفرض إنهاء الأزمة في فبراير / شباط عام 1991، وتنفذ على مرحلتين الأول: تتمثل في إعلان العراق عن نيته الانسحاب من الكويت بالتزامن مع إعلان الحلفاء وقف إطلاق النار والعمليات العسكرية، مع وضع آلية للأمم المتحدة للإشراف على الانسحاب، ووقف القتال وضمان عدم انتهاك القوات العراقية للأراضي الكويتية والثانية: تتمثل في رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق ووضع ترتيبات أمنية لدول مجلس التعاون الخليجية، أدى تقديم المبادرة غير الواضحة إلى حدوث توتر في علاقات الهند مع كل من العراق ودول مجلس التعاون على السواء بسبب فهم كلا الطرفين موقف الهند باعتباره متناقض مع موقفه تجاه تلك الأزمة[2].

ومع اندلاع الحرب في 17 يناير / كانون الثاني 1991 كان حزب المؤتمر يقود الهند وانتقاده دور الأمم المتحدة، وفشلها في إدارة الأزمة وسيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الأمم المتحدة، وأخذ موقف الهند يتغير عندما فاز حزب "بهاراتيا جاناتا" وقيادته لحكومة الهند واخذ الحزب الحاكم يدعم قوات التحالف مستنداً إلى مشاركته في تأييد القرار 678 مواصلة الدعم لتنفيذ هذا القرار.إذ كان يؤيد قرار تزويد الطائرات الأمريكية المتجهة إلى الخليج العربي بالوقود إلى الخليج العربي منذ يناير/ كانون الثاني1991، وقبل حدوث الحرب البرية جاءت مبادرات منها مبادرة الرئيس السوفيتي آنذاك "ميخائيل جورباتشوف" وكان الموقف من قبل كثير من الدول هو منع استمرار الولايات المتحدة وحلفائها في ضرب العراق وإنهاء العمليات، وكانت مواقف كثير من الدول هو وقف العمليات العسكرية وحتى من حلفاء الولايات المتحدة وكان موقف الهند هو مع إيقاف العمليات العسكرية والعودة إلى الحل الدبلوماسي[3].

---

(1) Mohan Maik, India's response tothe gulf crisis,**Op.Cit**, p. 852.

(2) محمد مصطفى زرير، "العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون : الواقع وآفاق المستقبل"،**مصدر سبق ذكره**، ص54.

(3) J. K. Baral Mahanty, india and the gulf crisis, **Op. Cit**,p.371..

وإحتدام الجدال داخل الدولة الهندية بسبب تزويدها الطائرات الأمريكية بالوقود خاضعة انها كانت تمر بأزمة إقتصادية خانقة، كل هذا أثر على سياسة النظام الهندي. وإن موقفها المتغير فيما يتعلق بالعلاقات الهندية الأمريكية التي دامت لسنوات، فضلا عن السياسة الداخلية للدولة التي أثرت على سياسة النظام الهندي فيما يتعلق بإعادة تزويد الطائرات الحربية بالوقود[1].

أما فيما يخص موقف الهند من قرار مجلس الأمن في 2 مارس/ آذار عام 1991 والخاص بإيقاف الحرب وامتناعها عن التصويت قد زاد من قلق الكويت بشأن التصويت حول القرار ووقف إطلاق النار الذي تم النظر فيه في 4 نيسان/ أبريل من العام نفسه وبغض النظر عن العلاقات الجيدة التي تجمع العراق والهند، فإنها لم تكن راضية بشأن بعض جوانب القرار وكان لها تحفظ بشأن النص المتعلق بالحدود بين العراق والكويت الذي وضعه مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وكان لهذا النص آثار وتداعيات خطيرة على قضية كشمير،والهند ما زال لديها قبول بأن الأمم المتحدة لا يمكنها وضع حدود جديدة وأنها قد تضمن الحدود المتفق عليها بين البلدين والتي تم تسجيلها فيما بعد من قبل الأمم المتحدة لا يمكن مخالفتها، وأكد المبعوث الهندي لدى الأمم المتحدة "شاركي خان" أن الحدود بين البلدين تعتبر قضية حساسة وأن أي نزاع ينشأ بشأنها يتعين تسويته بين البلدين[2].

المطلب الثاني: الموقف الهندي من التصعيد الأمريكي ضد العراق

ولمتطلبات دراسة هذا المطلب سيقوم الباحث بتقسيمه إلى قسمين:

أولاً: الموقف الهندي قبل الاحتلال "أزمة المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل":

لم يقتصر التعاون العراقي الهندي على المجالات التقنية والنووية المتقدمة فقد كان العراق قبل حرب الخليج الثانية 1990-1991، أحد المصادر الرئيسة لواردات الهند النفطية، وأحد أكبر الأسواق المفتوحة أمام مشروعات دعم الصادرات الهندية والتي كانت في الغالب واردات قطاع البناء. ومع بداية الحرب، وفرض عقوبات على العراق

(1) Ibid.p377.

(2) Ibid.p383.

من الأمم المتحدة فإن التجارة بين البلدين قد عانت بصورة حقيقية وهذا من الأسباب التي جعلها تعارض الهند نظام العقوبات الدولية.

جاء موقف الهند الداعم للعراق من خلال قمة دول عدم الانحياز الثانية عشرة التي عقدت في" ديربن" في جنوب أفريقيا عام 1998. وفي لقاء عقد على هامش القمة بين رئيس الوزراء الهندي الأسبق "اتاي بيهاري فجباي" ونائب الرئيس العراقي الأسبق "طه ياسين رمضان"، وتم الاتفاق على توسيع التعاون بينهما، وذلك بإقامة مجلس عمل تجاري مشترك فينوفمبر/ تشرين الثاني عام 2000[(1)].

في شهر سبتمبر/ أيلول عام 2000 قام أجيب كومار بأنجا وزير الدولة للشؤون الخارجية الهندي الأسبق بزيارة إلى العراق اجتمع مع نائب الرئيس العراقي، وأعرب الوزير عن رفض الهند للعقوبات المفروضة على العراق، وكان دورها إقناع الأمم المتحدة أنه يجب رفع تلك العقوبات لما تحدثه من آثار سلبية على الشعب العراقي[(2)].

وقعت الهند والعراق عقدا في نوفمبر / تشرين الثاني عام 2000 للتنقيب عن النفط تقوم به شركة "Ongc" لتطوير ثماني حقول في الصحراء الغربية التي تقع على الحدود مع السعودية من ناحية والكويت من الناحية الأخرى يقدر انتاج هذه الحقول بحوالي 2 مليار برميل من النفط بمعدل إنتاج سنوي يبلغ 35 مليون برميل، والشركة المذكورة هي صاحبة الامتياز الوحيد في هذا المشروع[(3)].

كان العراق في المدة ما بين 1991-2003 واقع تحت تأثير الحصار مما جعل كثير من الشركات العالمية تُعزف على العمل في العراق، أما خوفا من الضغط الأمريكي أو تخوفا من مصير ما تؤول إليه أوضاع العراق، وهذا ما دفع كثير من الشركات الهندية أن تستغل هذا الموقف وتوقع عقودا مع العراق وذلك لعمق الصداقة التي تربط القادة الهنود مع القادة في العراق.

---

(1) **موقع مسلم**،"الروابط الهندية الوثيقة مع العراق"، 2006/1/14، على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلي الرابط: http://www.almoslim.net

(2) **المصدر السابق.**

(3) Joved Ahmed Khon, (editor), **the Contem Porary India-Iraq Economic Relations, International Politics**, (Tokyo:1999).,p124.

وقام وزير النفط العراقي الأسبق "عامر محمد رشيد" في يوليو / تموز عام 2002 بزيارة إلى الهند، وتم التوقيع على اتفاقية لدعم العلاقات التجارية لاسيما في القطاع النفطي ووصف الوزير العراقي العلاقة مع الهند بأنها شراكة إستراتيجية ووصلت التجارة بين البلدين آنذاك، 1،1 مليار دولار ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء[1].

ناشدت الهند الولايات المتحدة الأمريكية على عدم شن هجوم ضد العراق حتى إذا كانت تمتلك الدليل على أن العراق يخفي أسلحة دمار شامل قائلة أنه "يتحتم تفادي الحرب بكل وسيلة ممكنة" وقال ذلك "لال كريشنا أدفاني" نائب رئس الوزراء الهندي الأسبق أثناء زيارة لجنوب شرق آسيا في 1فبراير / شباط عام 2003 وقال "يجب أن ينزع العراق أسلحته للدمار الشامل ولكن حتى إذا لم يذعن لذلك فإن الإجراءات الذي ستتخذ يجب أن يكون من جانب الأمم المتحدة، وليس من جانب دولة بشكل فردي ويجب أن تتفادى الحرب". وتأتي تصريحاته بعد أن رفض الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأبن أي محاولة لتأجيل إجراء بشان العراق قائلا"أنه يرحب بقرار جديد من مجلس الأمن إلا أنه لا يعتبره ضرورياً "[2]

طالبت الهند في 8 مارس/ آذار عام 2003، برفع العقوبات عن العراق إذا ثبت تعاونه بصورة جيدة مع مفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل وصدر هذا البيان خلال لقاء وزير الخارجية الهندي الأسبق "ياشوانت سنها"، مع لجنة متخصصة في البرلمان الهندي لمعالجة الأزمة في العراق[3].

---

(1) **أنديا تايمز**، "العراق يعرب عن دعمه للهند"، 9 يوليو 2002، علي شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وعلي الرابط: http://www.inditimes.com.

(2)**صحيفة الجزيرة السعودية الإلكترونية**،"الهند تنتقد سياسة أمريكا تجاه العراق"، العدد 11084، في 2 شباط 2003، على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلي الرابط: www.alalairoh.com

(3) **وكالة الأنباء الكويتية (كونا)** ،"الهند تجدد الإعلان عن موقفها الرافض لشن حرب على العراق"، 2003/3/8.

ثانياً: الموقف الهندي من الاحتلال الأمريكي:

جاء الموقف الهندي تجاه الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق في مارس/ آذار عام 2003 تماشيا مع مصالحها في منطقة الخليج العربي من ناحية، ومع مواقف أغلبية دول العالم والرأي العام العالمي من ناحية ثانية. فقد أبدى رئيس الوزراء الهندي الأسبق "أتاي بيهاري فاجياي" تخوفه من أن تفقد الأمم المتحدة فاعليتها وتموت موتا معنويا إذا تحركت الولايات المتحدة الأمريكية خارج إطارها، وشنت حربا ضد العراق، كان التحالف القومي الديمقراطي الحاكم بزعامته قد أكد في 16 شباط/ فبراير عام 2003 معارضته بقوة للخطط الأمريكية بشن حرب على العراق، محذرا من عواقب اقتصادية وخيمة على دول أخرى ومن بينها الهند نتيجة للحرب[1].

وجددت الهند موقفها الرافض للحرب على العراق من خلال ما عبر عنه "أتاي بيهاري فاجياي" أمام مجلس النواب الهندي في 18 فبراير/شباط عام 2003 وجاء فيه " إن الهند منشغلة حيال الآثار المدمرة لهجوم أمريكي ... والعواقب الكارثية التي قد يواجهها العالم بسبب الإساءة لسلطة الأمم المتحدة ... وإن الهند ترغب في حل الأزمة العراقية لوسائل الدبلوماسية"، فضلا عن تصريح وزير الدفاع الهندي الأسبق "جورج فيرنانديز" فقد استبعد أي دعم هندي للموقف الأمريكي من العراق[2].

واتخذ حزب المؤتمر الهندي المعارض الموقف نفسها في معارضة الحرب على العراق، مطالبا الحكومة بالمشاركة بفاعلية في الجهود الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج العربي، وأعلنت رئيسة حزب المؤتمر "سونيا غاندي" أمام الهيئة البرلمانية للحزب في 18 فبراير / شباط عام 2003 " أن موقف حزبها بشأن الأزمة العراقية

---

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص 129.

(2) BBC، "الأوربيون يتوصلون إلى حل وسط حول العراق"، 2003/2/18، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

http://news،bbc.co.uk//lhi/arabicinews/newsid-27750001 277549.

واضح منذ البداية.. " وأن أي تحرك يجب أن يكون بموافقة صريحة وواضحة من الأمم المتحدة ... وأن حزبها يدين أية محاولة لإضعاف سلطة الأمم المتحدة... إن المنطقة ذات أهمية حيوية للهند، ليس بسبب الروابط التاريخية والثقافية والسياسية وإمدادات النفط، بل أيضا لأن نحو 3،5 ملايين مواطن هندي يعيشون ويعملون هناك"، فضلا عن خروج مظاهرات حاشدة في نيودلهي والعديد من المدن الهندية احتجاجاً على الحرب المحتملة ضد العراق في 15 فبراير / شباط عام 2003[1].

حددت الهند موقفها الرافض لشن الحرب على العراق وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية الهندي الأسبق "باشوانت سنها" في 18 مارس/آذار عام 2003 مخاطبا لجنة متخصصة في الأزمة العراقية لدى البرلمان " إن موقف الهند إزاء ما يدور بمنطقة الخليج العربي واضح جدا وهو الدعوة إلى حل المسألة العراقية بالطرق السلمية وتجنب قيام الحرب...وأن الهند أعلنت على الدوام رفضها القاطع للحرب، لقناعتها بأن قيام الحرب سيخلق أوضاعاً أمنية متردية في دول المنطقة كافة. وضرورة تواصل الجهود الرامية إلى حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية وإن إقدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على شن حرب بصورة منفردة على العراق ويتعين أن يصدر قرار شن الحرب كخيار عن مجلس الأمن الدولي، وضعت الحكومة الهندية كل التدابير اللازمة للتعامل مع الأوضاع التي ستنجم عن اندلاع حرب بمنطقة الخليج"[2].

دعا" أتاي بيهاري فاجياي" في 12 مارس/ آذار عام 2003 مجلس الأمن إلى منح العراق مزيدا من الوقت لإزالة الأسلحة قبل اللجوء إلى خيار الحرب، في الوقت الذي كشف السفير الأمريكي في نيودلهي "روبرت بلا كويل" أن المسؤولين الأمريكيين على أعلى مستوى أكدوا أن الهند سيكون لها دوران أساسيان بعد تغيير النظام في العراق يتعلقان بإعادة الإعماره، وبناء المجتمع المدني في العراق، فضلا عن تقديم رئيس الوزراء

(1) د. أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية: والأمن القومي العربي،**مصدر سبق ذكره**، ص 129.

(2)**وكالة الأنباء الكويتية (كونا)**، "الهند تجدد الإعلان عن موقفها الرافض لشن حرب على العراق"، 2003/3/8.

توضيحا إلى البرلمان بشأن موقف بلاده من مشروع القرار الجديد المطروح على مجلس الأمن الدولي والذي ينظر إليه أنه إشارة انطلاق لبدء الحرب. وقال " إن على مجلس الأمن أن يعطي المزيد من الوقت نأمل أن تدرس الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي هذا الخيار"[1].

يتبين هنا أن موقف "أتاي بيهاري فاجياي" واقع تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وضغط من جهة المعارضة والرأي العام الهندي من جهةً أخرى، الذي يطالبه بعدم الاشتراك في الحرب وأن تبقى الهند على الحياد ولا تنجر وراء الأعمال العسكرية الأمريكية، وهذا واضح من خلال إغراء الهند بإيجاد دور لها في إعادة إعمار العراق بعد الحرب.

وعندما قامت الحرب اعتبرتها الهند غير قانونية وغير أخلاقية، وأصدر البرلمان قرارا يدعو إلى الانسحاب السريع للقوات المحتلة، وبعد احتلال بغداد وصدور قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1483 الذي أضفى قدرا من الشرعية الدولية على الاحتلال الأمريكي للعراق، ومع تصاعد عمليات المقاومة العراقية اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مطالبة دول العالم، ومنها الهند بإرسال قوات عسكرية إلى العراق لتخفيف الأعباء عن قواتها هناك[2].

وأمام الطلب الأمريكي انقسمت المؤسسات الهندية إلى تيارين رئيسين[3]:

الأول: يدعو إلى إرسال قوات إلى العراق لتقوية التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، والحصول على مكاسب اقتصادية من خلال مشاركتها في مشاريع الإعمار العراقية، ويتخوف أنصار هذا التيار من احتمال استغلال باكستان لرفض الهند للطلب الأمريكي وجني ثمار التحالف على حساب الهند.

---

(1)**صحيفة الشرق الأوسط اللندنية**، "الهند تحذر من الحرب والولايات المتحدة تعدها بدور كبير بعدها"، العدد 8871، في 13 مارس 2003.

(2)محمد مصطفي زرير، "التحالف الأمريكي الإسرائيلي تحدي جديد يواجه العالم العربي"، **شؤون خليجية**، العدد 35، خريف2003، ص164.

(3)**المصدر السابق**، ص 164.

أما التيار الثاني: فقد دعا أنصاره إلى عدم الاستجابة العمياء للمطالب الأمريكية من دون الحصول على المقابل المناسب، كما أن ذلك يتناقض كليا مع الدستور الهندي الذي يؤكد في مادته المرقمة 51، "تعزيز السلام والأمن الدوليين، تسعى الدولة جاهدة إلى"[1]:

1-تعزيز السلام والأمن الدوليين.

2-الحفاظ على علاقات عادلة ومشرفة بين الدول.

3-إشاعة الاحترام للقانون الدولي وللالتزامات التعاهدية في معاملات تنظيمات الأشخاص مع بعضهما البعض.

4-التشجيع على تسوية المنازعات الدولية عن طريق التحكيم.

رفضت الهند الطلب الأمريكي إرسال قواتها للقيام بعمليات في العراق جاء هذا الإعلان بعد أيام من التخمين بأن الهند لن ترسل قوات إلى العراق في نهاية الأمر رغم الضغط الأمريكي المتزايد بسبب تدهور الأوضاع في العراق ورغم وعد قطعه نائب رئيس الوزراء الهندي الأسبق "لال كريشان أدواني" خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، في شهر يونيو/ حزيران عام 2003، بإرسال 17000 ألف جندي هندي إلى العراق، وجاء الرفض مساء يوم 4 يوليو/ تموز من العام نفسه بعد اجتماع اللجنة الوزارية للأمن في العاصمة الهندية، والتي يرأسها وزير الدفاع الهندي الأسبق "جورج فرنانديز"، الذي لم يكن متحمسا لإرسال قوات بدون غطاء الشرعية الدولية. سبق وأن توجه وفد هندي برئاسة وكيل وزير الخارجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الأمر مع مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي آنذاك "كوندوليزا رايس"، وقد فشل الجانب الأمريكي في إقناع الهند بالأمر[2].

---

(1)**دساتير العالم، المجلد الثاني، دستور الهند،** ترجمة أماني فهمي، المركز القومي للترجمة، 2009، ص38.

(2) د. ظفر الإسلام خان، "الهند ترفض إرسال قواتها إلى العراق بدون غطاء من الأمم المتحدة"،**صحيفة الرياض السعودية**، العدد 12809، 2003/7/17.

وأكدت الهند رفضها رغم الضغوط الأمريكية التي مارستها على أعضاء مجلس الأمن وكانت الهنـد تنتظر قراراً صريحاً من مجلس الأمن لتمكينها من المشاركة بقواته في العـراق، وأكـدت أن غيـاب الـشرعية الدولية كان أهم أسباب عدم إرسال القوات، إلا أن السبب الحقيقي يتمثل في أمرين:[1]

1- معارضة سياسية كبيرة من زعيمة المعارضة "سونيا غاندي"وهددت"أتاي بيهاري فاجيابي" خلال اجتماع خاص "بأنها ستجعل إرسال القوات إلى العراق قضية رئيسة في الدعاية خلال الانتخابات القادمة لأربع ولايات هندية في العام 2003، والبرلمان المركزي في أوائل العام 2004.

2- المخابرات الهندية بعد دراسة الأوضاع في العـراق قـدمت تقريـرا إلى الحكومـة يعـارض إرسـال القوات إلى العراق بحجة أن رقعة المقاومة تزداد في العراق، وهناك خطـر حقيقـي رغـم مـزاعم أمريكا بالسيطرة على الموقف، وهذا في حال إرسال قوات سوف تكون هنـاك خـسائر بـشرية في صفوف قوات بلاده في سنة الانتخابات مما سيكون مكلفا للغاية لحزب الشعب الحاكم.

ثالثاً: المشاركة في إعادة إعمار العراق:

حاولت الهند إيجاد دور تؤديه في إعادة إعمار العراق، فقد كانت هنـاك اهتمامـات متزايـدة بـين خبراء الصناعة في الهند بشأن من يدرك أن إعادة إعمار العراق تمثل إحدى التحديات الكـبرى التـي تواجـه المجتمع الدولي، ومن ثم فإن هذا كان هو الحال بسبب الحرب فإعادة الإعمار وبناء الاقتصاد العراقي هـو فرصة للشركات الهندية لإعادة استثمارها في العراق مـرة أخـرى، فـضلا عـن تدشـين مجـالات جديـدة عـن طريق إبرام عقود من الباطن بمقدار 20 مليار دولار[2].

كان من وسائل الضغط والإغراء لمشاركة الهند بقوات عسكرية في العـراق أن أعطـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الوعـود للهنـد بالمـشاركة في إعـادة إعـمار العـراق، وهـذا

---

(1) د. ظفر الإسلام خان،"محادثات هندية أمريكية لبحث المشاركة في العـراق والتعـاون العـسكري"،**صحيفة الريـاض السعودية،** العدد 12838، 2003/8/5.

(2) Joved Ahmed Kuan, The Contemporary India-Iraq Economic Relations ,**Op.Cit** ,117

ما أكده مسؤولون أمريكيون على أعلى المستويات "إن للهند دورين أساسيين في العراق بعد تغيير النظام فيه" وهذا ما نقله السفير الأمريكي في نيودلهي، "روبرت بلاكويل" في حديث نشرته صحيفة تايمز أوف إنديا في 12 مارس /آذار عام 2003، " للهند دوران أساسيان في العراق بسبب علاقاتها القديمة مع هذا البلد"."إن الدور الأول مرتبط بإعادة إعمار العراق والثاني هو بناء مجتمع مدني في العراق وأن الهند ستلقى ترحيباً من هذا الوضع... وهو الأمر لا ينطبق على كل الدول"[1].

وقد أرسل رئيس الوزراء العراقي الأسبق "اياد علاوي" رسالة إلى رئيس وزراء الهند "مانموهان سينغ" يطلب فيه السماح بفتح قنصلية لبلاده في بومباي بغية الاستعانة بها في الجهود الرامية إلى إعادة إعمار العراق، وذلك بسبب أهمية بومباي باعتبارها ميناء رئيسي لشحن مواد التصدير وكذلك سوقا للعمالة الهندية اللازمة لعمليات البناء في العراق[2].

وعقدت اتفاقيات تجارية بين العراق والهند من هذه الاتفاقيات التي عقدت بين الاتحاد الدولي لرجال الأعمال العراقيين وغرفة التجارة واتحاد الصناعات في الهند تضمن تبادل الخبرات والوفود والتدريب، وتعهد رجال الأعمال الهنود بالمشاركة في بناء وإعمار العراق، لاسيما وأن لديهم معرفة تامة بالسوق العراقية، كما أن الهند تشتهر بالعديد من الصناعات المتطورة.وأعلن رئيس الاتحاد غرفة التجارة لرجال الأعمال العراقي حميد العقابي وإن الوفد زار عدد من الشركات والمعامل الهندية للاطلاع على أبرز التطورات المتحققة هناك إذ أعربت الشركات الهندية عن رغبتها في توثيق العلاقات

(1) **صحيفة الجزيرة السعودية الإلكترونية**، "وعودا أمريكية للهند بعقودات في إعادة إعمار العراق"، 13 مارس 2003، على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلي الرابط:

www.al-jazirah.com/2003/20030313/dw16.htm

(2) د. ظفر الإسلام خان، "باعتراف ضمني لحكومة علاوي الهند تسمح بفتح قنصلية عراقية في بومباي"، **صحيفة الرياض السعودية**، العدد 13170، 2004/7/12.

الصناعية والتجارية، واطلع الوفد على أهم وأبرز شركات البناء للبيوت الجاهزة المنخفضة التكلفة للاستفادة منها في تخفيف أزمة السكن في العراق[1].

أكد السفير الهندي في بغداد "سوريش ك. ريدي" لدى استقباله من قبل الرئيس العراقي جلال الطلباني في بغداد بتاريخ 19 نوفمبر / كانون الأول2011 "إن الهند مهتمة بضرورة توسيع رقعة العلاقات بشكل أفضل. وإن هناك إمكانية أن يكون للهند وعبر مستثمريها دور بارز في مجالات العمل في العراق، وإنه يجب توسيع وتنمية العلاقات بين العراق والهند في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية العلمية"[2].

وفي إطار تعزيز العلاقات الثقافية والصحية بين العراق والهند أكد "د سوريش. ك. ريدي" في محاضرة له في مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد بتاريخ 21نوفبمر / كانون الأول2012"إن العلاقات مبنية على أسس تاريخية فالعديد من الشركات الهندية كانت تعمل في العراق في قطاعات مختلفة وتشهد الآن تطورا ملحوظا في المجال الأكاديمي إذ رفع عدد الزمالات الدراسية المتخصصة للعراق إلى 150 مقعد، وتطور تدريب الكفاءات العراقية في مختلف المؤسسات الهندية. ووجود تعاون مع وزارة الصحة العراقية بغرض توظيف كوادر هندية طبية في المستشفيات العراقية، وشهدت والعلاقات الاقتصادية اتساعا وعودة العديد من الشركات الهندية للعمل في العراق[3].

ودعا وزير التجارة العراقي "خير الله حسن بابكر "لدى استقباله السفير الهندي في بغداد بتاريخ 20فبراير/ شباط 2013 الشركات الهندية إلي زيادة التعاون الاقتصادي بين الدولتين ومشاركة الهند في معرض بغداد الدولي بغية الاستفادة من الخبرات الهندية

---

(1) **مركز المعلومات التجارية العراقية ITIC** ، العلاقات العراقية الهندية، 2007/6/9، وعلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط : www.iraqitic.com

(2) **الوكالة الإخبارية للأنباء**، طالباني يؤكد أهمية توسيع العلاقات مع الهند في شتى المجالات، 2011/11/19، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: comhttp://www.ikhnews.

(3) سوريش ك. ريدي، **مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد**، 2012/11/12، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: www.uobaghdad.edu.ig

في تطـوير وتـدريب الكـوادر العراقيـة، لاسـيما وأن الهنـد أصـبحت مـن الـدول المتقدمـة في مجـالات التنمية الاقتـصادية، والمـشاركة في المناقـصات التـي تجريهـا الـوزارة لتجهيـز مفـردات البطاقـة التموينيـة والسيارات والمواد الإنشائية كونها تعمل على توسيع وتنويع مصادر التعـاون مـع الهنـد في مجـالات كبـيرة ومباشرة[1].

واتفقت العراق مع الهند على تفعيل عمل اللجنة العراقية الهندية المـشتركة التـي ستتـضمن تبادل الخبرات والبرامج وتدريب الملاكـات الفنيـة والهندسـية وبنـاء القـدرات، إلى جانـب اسـتقطاب الشركات الهندية الرصينة للمشاركة والمنافـسة في تنفيـذ مـشاريع إعـادة الأعـمار والبنـاء والاسـتثمار وتفعيل بنود التعاون في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، وأخذت بعض الشركات الهنديـة في تنفيذ مشاريع إسكانية بطريقة البناء العمودي وتوفير وحدات سكنية في بغداد والمحافظات العراقية الأخرى[2].

وفي هذا السياق قررت 23 شركة هندية دخول العراق لتنفيذ مشاريع إسـتراتيجية تتعلـق بالبنيـة التحتية والخدمات في جميع محافظات العراق وان هذه الشركات الرصينة لها القدرة على تنفيـذ مـشاريع البينة التحتية، وأن الشركات سـيكون لهـا دور فعـال في إعـادة إعـمار العـراق وتـوفير الخـدمات الرئيـسة، وعرضت وزارة البلديات والأشغال العامة العراقية على هـذه الـشركات تـسهيل مهمـة دخولهـا وعملهـا في العراق، لاسيما تلك التي كانت تعمل في العراق قبل الاحتلال[3].

---

(1) **وزارة التجارة العراقية** ،"الوزير خير الدين حسن بابكر يلتقي السفير الهندي"، 2013/2/20، على شـبكة المعلومـات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: http://ww.mot.gov.ig

(2) **الوكالة الصحفية المستقلة (إيبا)**،"أمانة بغداد تتفق مع الهند علي تفعيل اللجنـة المـشتركة وتطـوير العلاقـات"، 25 مارس 2013،على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلى الرابط: http://ipairag.com

(3)**صحيفة المستقبل العراقية**،"دخول 23 شركة هندية للعمل في مشاريع البنية التحتية"، 2 أبريل 2013.

رابعاً: إعادة السيادة للعراق والموقف من التطورات السياسية بعد عام 2003:

أرسلت الحكومة الهندية وفدا من الشؤون الخارجية إلى العراق في 11 ديسمبر / كانون الأول عام 2003 وذلك للقاء مع مجلس الحكم المشكل في العراق تمهيدا لزيارة وفد من المجلس الحاكم في الهند[1].

وعند تشكيل أول حكومة بعد مجلس الحكم، استجابت الهند مباشرة لطلب من رئيس الوزراء الأسبق "إياد علاوي" على فتح قنصلية في بومباي، وفسرت هذه الاستجابة باعتراف ضمني من الهند بالحكومة الجديدة في العراق، والتي كان عدد من الأحزاب الهندية بما فيها أحزاب مشاركة في الائتلاف الحاكم تعدها حكومة غير شرعية بسبب قيامها في أجواء الاحتلال واستقوائها بقوات أجنبية، وهذا الفعل يبين أن الحكومة الهندية ماضية في اعترافها بالحكومة العراقية الجديدة ، رغم عدم تمتعها بالسيادة - من وجهة نظر بعض الأحزاب - وهو الشرط الذي سبق للهند أن أكدت على تواجده لقيام علاقات ذات معنى مع العراق الجديد[2].

تحدث رئيس وزراء الهند "مانموهان سينغ" أثناء وجوده في الولايات المتحدة في 22 يوليو/ تموز عام 2005 " أن غزو العراق كان خطأ وأصبح شيئا من الماضي وان الحاجة الآن هي التطلع إلى المستقبل... وإن الهند والولايات المتحدة تستطيعان المساعدة في بناء المؤسسات الديمقراطية في العراق"[3].

كما أعلنت الهند في مؤتمر التعاون الدولي والأمن الإقليمي الذي نظمته في البحرين في 4 ديسمبر/ كانون الأول عام 2005، على لسان السفير "شينمايا غارخان" جاء فيه "نحن نؤيد بشدة حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية والسيطرة

---

(1)**صحيفة الوطن العمانية**، الهند ترسل من الشئون الخارجية إلى العراق، 12 ديسمبر 2003،على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:www.alwatan.com

(2) د. ظفر الإسلام خان، "في اعتراف ضمني بحكومة علاوي الهند تسمح بفتح قنصلية عراقية في بومباي"، **مصدر سبق ذكره.**

(3)**صحيفة الشرق الأوسط**،"رئيس الوزراء الهندي: غزو العراق خطأ"، العدد9734، 23 يوليو 2005.

على موارده الطبيعية وترحب الهند بمشاركة جميع أقسام السكان في العراق في الاستفتاء على الدستور، واعتماد دستور جديد ونحن واثقون أن الانتخابات المقبلة في 15 ديسمبر ستشهد مشاركة جميع الشعب العراقي، مما يؤدي إلى تشكيل حكومة تمثيلية حقيقية، وإن الهند تدعم بكل قوة الشعب العراقي في اختيار نظامه السياسي والسيطرة على موارد بلادهم كما أن الهند بإمكانها المساعدة في إعادة بناء العراق لاسيما في تنمية الموارد البشرية"[1].

ولتعزيز العلاقات العراقية الهندية التقى نائب رئيس الجمهورية الهندي رئيس مجلس الولايات "أحمد حامد الأنصاري" رئيس البرلمان العراقي أسامة عبدالعزيز النجيفي في 17 ديسمبر/ كانون الأول عام 2012 في نيودلهي وبحث الطرفان العلاقات الثنائية لاسيما في المجالات البرلمانية، وسبل تعزيزها بما يضمن المصالح المشتركة للشعبين الصديقين[2].

وكما التقى أسامة عبدالعزيز النجيفي رئيس البرلمان الهندي "ميرا كوما" في 18 ديسمبر/ كانون أول عام 2012، وجرى في اللقاء بحث سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وتحدث "كومار" "إن الهند شريك طبيعي للعراق وسنبذل كل ما بوسعنا لنكون معكم في بناء بلدكم من خلال تنمية الروابط بين بلدينا وإكمال هيكلية لجنة الصداقة البرلمانية العراقية الهندية، والهند لديها معهد للدراسات وتدريب البرلمانيين وبإمكان البرلمانيين العراقيين زيارته في أي وقت والاستفادة من خبراته كما يفعل برلمانيو الدول الأخرى"[3].

---

(1) Speech by ambassador chimney R.Gharekhan, India's special Envoy for wast Asia on Regional security and International cooperation, at 2sd 11ss, the International institute of strategic studies, regional security summit in Bahrain, ministry of external affaris, New Delhi, December 4,2005.

(2)**موقع الفرات نيوز**، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى رابط الموقع www.alforatnews.com

(3)**المصدر السابق**.

من خلال ذكر مواقف القوى الآسيوية الكبرى (اليابان والـصين والهنـد) تجـاه قـضية الاحـتلال الأنجلـو - أمريكي للعراق في العام2003، اتضح موقف كل من هذه القوى مـن خـلال سياسـتها الخارجية،ولتـضارب مصالحها في المنطقة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، رأينا اختلافات جذريـة بـين هـذه القـوى كـما يأتي:

1- **اليابان:**

موقفها يختلف عن موقف كلاً من الصين والهند وذلك لأن دستورها الذي يحرم عليها المشاركة في أي نشاط عسكري خارج بلادها، ولكنها تخطت هذه العقبة وأرسلت قوات من الدفاع الذاتي للمشاركة في احتلال العراق، وهذا الموقف لم يعرف عنها أن اتخذتها من قَبل، لتحالفها مع الولايات المتحـدة الأمريكيـة فتطابق الموقفان في قضية احتلال العراق.

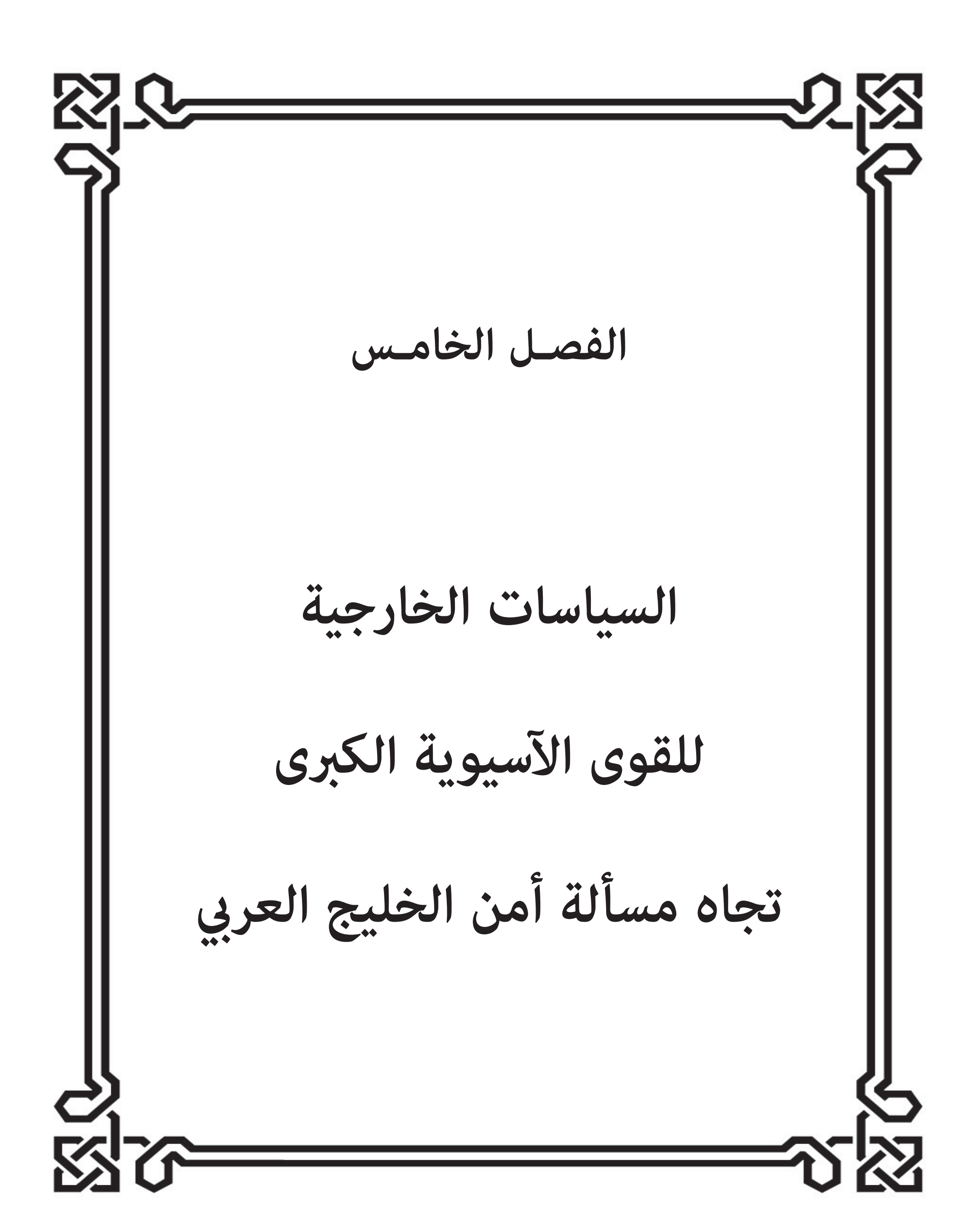
2- **الصين:**

كانت تعارض قيام الحرب ضـد العـراق وتـرى اللجـوء إلى الخيـارات الـسلمية واسـتخدام الأدوات الدبلوماسية الحل الأسلم للقضية وذلك باللجوء إلى الأمم المتحدة، وكان موقفهـا الرسـمي مـن الاحـتلال لم يكن موقفا قويا منددا، بل كان موقفا يكتفي بإظهار القلق من الاحتلال، ويعود القلـق الـصيني إلى أمـور تخص سياستها تجاه دولة الاحتلال .

3- **الهند:**

كان موقفها أكثر معارضة للحرب،وتفضل استخدام الطرق الدبلوماسية وعدم تفرد أية دولة بقرار الحرب، ورأت أن الحرب على العراق غير مشروعة، لأنها تفتقر إلى الشرعية الدولية. إذ امتنعت عن إرسـال قوات عسكرية للمشاركة في احتلال العراق.

ويتبن من أدوار هذه القوى بوجه عام من قضية احتلال العـراق أنهـا كانـت ادواراً هامـشية مـن ناحية، وغير مباشر من ناحية أخرى، كما اتسمت بدرجة عالية من الانقسام بين القوى الآسيوية الكبرى من مواقفها تجاه دولة الاحتلال، ويلاحظ ذلك من دعم اليابان للسياسة الأمريكية، وتحفظ الصين والهنـد مـن شن الحرب على العراق.



الفصل الخامس

السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه مسألة أمن الخليج العربي

ويمكن النظر إلى أمن الخليج العربي باعتباره " أمنا مركبا" أي أنه ذو مفهوم مركب ومدلول متعدد الأبعاد. أن هذا الأمن يشهد تداخلاً بين الأبعاد الوطنية والإقليمية والدولية بدرجة قل نظيرها في أي أنموذج آخر.

وقد قدمت اليابان مع الصين والهند خطة من أربع نقاط للأمن وتطوير الطاقة، حيث أكدت القوى الثلاث موضوع الدراسة، الدور الذي لا يتجزأ الذي تؤديه المنطقة العربية في صعود آسيا اقتصادياً. ووفقاً لما جاء به السفير الصيني "ليوهسيا نغوا" فان الشرق الأوسط ملتحم على نحو عميق في سلسلة الإمدادات الآسيويه ولذا فأنها عنصر جوهري في تفوق آسيا الاقتصادي. وهكذا يجب أن تبذل الدول الآسيويه المزيد لكي تحسن على نحو مباشر أمن الخليج الإقليمي ومعالجة الأخطار التقليدي وغير التقليدية. واقترحت أجنده لأمن آسيا في الخليج العربي يقوم على الأسس الآتية [1]:

1- **المناطق الساخنة:** تعزيز الأمن الإقليمي بالتركيز على مسائل المناطق الساخن بما فيها الوضع في العراق وإيران النووية وعملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية.

2- **التنمية:** تطوير الاقتصاد الإقليمي على نحو يضمن المساواة والمنافع المتبادلة. أن النمو الاقتصادي يعتمد على التعاون الواسع والالتزام بالمساواة والتكامل وتشعر الدول الآسيوية، بالالتزام نحو التنمية المستدامة للدول الخليجية التي مازالت بعضها يعاني من الفقر والاضطراب. ولا يمكن فصل التنمية عن الأمن، ويمكن للدول الآسيويه أن تحسن الاستقرار على نحو غير مباشر بالمساهمة في تنمية دول الخليج العربي وعلى سبيل المثال مجالا إن التعليم والبطالة مرتبطان ارتباطاً و ثيقاً بالتنمية والأمن وهكذا فأنهما مجالات يجب الاهتمام بها أولاً.

3- **هندسة التجارة:** تأسيس آليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الآسيويه ومجلس التعاون الخليجي. أن الدول الآسيوية تود فتح قطاع الطاقة وأداء دور نشيط في تطوير الطاقة الدولية وفي الوقت نفسه فإن الدول الخليجية تهمها تنويع اقتصادياتها واجتذاب الاستثمارات.

(1) مقترح مجموعة اليابان والصين والهند، "ييوكويك: مستشار الأمن القومي رئيس وزراء اليابان والسفيرة الصينية ليوهسيانغوا وياشوانت سينها وزير الخارجية الهندي الأسبق"، **مؤتمر المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط، الدوحة، 19- 21** مارس، 2007، ص 14-15.

4- **الحوار**: العمل مع مجلس التعاون الخليجي لدعم التفاهم بين منتجي الطاقة ومستهلكيها. ويجب إقامة مؤسسات جديدة لتسهيل إجراء الحوار والتفاوض والتعاون في مسائل متعلقة بأمن الطاقة وتجارتها.

وبناءً على ما سبق يمكن تقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: السياسة الخارجية اليابانية تجاه مسألة أمن الخليج العربي.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الصينية تجاه مسألة أمن الخليج العربي.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الهندية تجاه مسألة أمن الخليج العربي.

المبحث الأول

السياسة اليابانية تجاه مسألة أمن الخليج العربي

تعد مسألة أمن الخليج العربي من المسائل المهمة التي تحرص اليابان على الاهتمام بها لكونها إحدى الدول الصناعية الكبرى، إلا أنها من الدول التي تعتمد على استيراد احتياجاتها من الطاقة من الدول الخليجية، لاسيما وأن الأمر الذي يجعلها تحتاج لعدد من المواد الأولية وأهمها البترول، الذي يأتيهما من المنطقة العربية لاسيما من منطقة الخليج العربي، وهو السبب الذي يدفعهما للحفاظ على أمن هذه المنطقة.

وتعد منطقة الخليج العربي منطقة حيوية للمصالح اليابانية، وإن الإستقرار فيها من المطالب اليابانية، وإن أمن الخليج العربي يعني لليابان استمرار أمن الطاقة، لذا كانت حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة مصدر قلق لسياستها.

ومفهوم الأمن القومي الياباني في ضوء الأسس الاقتصادية بالدرجة الأولى، ولهذا فإن ضمان الأمن الاقتصادي يعد جوهر مفهوم الأمنها القومي، وهو يتطلب بالدرجة الأساسية الحفاظ على أمن الطاقة الذي بالإمكان تحقيقه من خلال ضمان مصدر الطاقة من جهة وحماية خطوط المواصلات البحرية من جهة أخرى. وحرصها الشديد على تحقيق هذين العنصرين يعني بالدرجة الأساسية ضمان استمرار تدفق الإمدادات البترولية التي تعد عصب الاقتصاد الياباني.

ولذلك سيقوم الباحث بدراسة هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول الذي يتناول فيه موقف اليابان من التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي. وأما المطلب الثاني فإنه يركز على الجهود اليابانية لتأمين الإمدادات النفطية (أمن الطاقة).

المطلب الأول : موقف اليابان من التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي

يتناول الباحث في هذا المطلب التهديدات الإقليمية لأمن الخليج، ويركز في دراسته على التهديد الإيراني والتهديد العراقي والموقف الياباني من هذين التهديدين.

1- التهديد الإيراني: وينقسم التهديد الإيراني لدول الخليج العربية، إلى جزئين الأول هو احتلال أراضي عربية خليجية والثاني التهديد النووي الإيراني للمنطقة.

وأما فيما يخص موقف اليابان من أمن الخليج العربي فسيقوم الباحث بالتركيز على أسلوب التعامل الأمني الياباني مع دول الخليج العربي في الوقت الحالي في دولة ذات تأثير اقتصادي تتبنى سياسة ناعمة وهادئة، إلا أنها في عام 2006 أنشأت وزارة دفاع ومجلس الأمن القومي، وبدأت بتطوير قواتها المسلحة في جميع المجالات مما يشير إلى توجهات أمنية إستراتيجية مستقبلية، ولهذا يتوجب على دول الخليج العربي أن تقيم علاقات أمنية مع اليابان لأنها دولة صناعية ومتقدمة وتمتلك أحدث أنواع التكنولوجيا في مجال الالكترونيات والأقمار الصناعية والحواسيب التي يمكن أن تستخدم قاعدة للتصنيع الحربي، ولأنها دولة آسيوية في حاجة ماسة لبترول المنطقة، الأمر الذي يفرض على الطرفين أن يفتحا آفاق التعاون الأمني أمامهما، لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي وغرب آسيا [1].

أ- الموقف الياباني من احتلال إيران لأراضي عربية:

ولكون اليابان لم تهتم بقضايا المنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة حتى عام 1973 وذلك إثر الصدمة الأولى للنفط، مما جعل صانع القرار السياسي الياباني يغير من سياسته تجاه المنطقة والاهتمام بالقضايا التي تهم المنطقة،ولم يكن لها دور اتجاه حل قضية الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي.

وفور إعلان الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج العربي، نشرت الصحافة اليابانية خبر الاحتلال دون التعليق عليه انسجاماً مع موقف حكومتها التي كان يهمها

---

(1) د. علي بن هلهول الرويلي، **الأمن الوطني السعودي آفاق إستراتيجية برؤيا مستقبلية**، بيان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2010، ص 420.

بالدرجة الأساسية أن تحصل على النفط، وأن يصلها عبر الخليج العـربي دون عوائـق أو مـشاكل تـذكر وإذا حدثت أزمة طاقة ستنعكس عليها، لذلك حرصت اليابان على عدم إثارة إيران لأنها تزودها بالنفط قبل أن تحتل الجزر العربية الثلاث [1].

إن الإستراتيجية التي استخدمها العرب في عام 1973، اكتسبت أهمية كبـيرة إذ كـان لقـرار الحظـر النفطي مفعولة في ترسيخ كثير من المفاهيم الجديدة في أذهان المراقبين وصناع القرار الدوليين، وتمثل أهم تلك المفاهيم في ترسيخ الفهم الذي يقول أن مـسألة أمـن الطاقـة لا يمكـن فـصلها عـن مـسألة الـسلام في المنطقة ووفقاً لذلك الفهم ارتبطت سياسة اليابان تجاه بلدان الخلـيج العربيـة بـشكل قـوي بالحاجـة إلى صياغة موقفها من الصراع الدائر في المنطقة [2].

لم يكن لليابان دور مؤثر في منطقة الخليج العربي في عقد السبعينيات من القرن العـشرين ومـا قبلها، حتى اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، بدأت اليابـان تـولي اهتمامـاً بالمنطقـة، ولعـل الـسبب في ذلك أهمية مصالحها الاقتصادية مع طرفي الحـرب، فـضلاً عـن الأهميـة الإسـتراتيجية التـي تحظـي بهـا منطقة الخليج العربي فيما يخص مصالحها الحيوية وأمنها القومي على وجه التحديـد لقـد كـان أول رد فعل رسمي لليابان على الحرب هو البيـان الـذي أصـدرته وزارة خارجيتهـا في 24 سـبتمبر / أيلـول عـام 1980، والذي عبرت فيه عن قلقها ورغبتها في أن يـتم التوصـل إلى حـل الخلافـات القائمـة بـين البلـدين بالطرق السلمية [3].

---

(1) د. حامد ربيع، **الحـوار العـربي الأوروبي وإسـتراتيجية التعامـل مـع الـدول الكـبرى** ، المؤسـسة العربيـة للدراسـات والنشر، بيروت، 1980، ص 35.

(2) سونوكو سونایاما،العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، **مصدر سبق ذكره**، ص 19.

(3) د. صلاح حسن محمد، "العرب واليابان"، في العرب وآسيا، **مصدر سبق ذكره**،ص 66.

أما التطورات اللاحقة في الموقف الياباني تجاه الحرب العراقية الإيرانية فقد أخلت بالتوازن لصالح الطرف الإيراني في الحرب، ولم تبذل من جانبها أي جهد لإعادة التوازن، فيمكن إجمال هـذه التطـورات بمـا يأتي:[1].

1- إستمرار اليابان في سياستها النفطية بشراء النفط الإيراني، رغـم تأكيـد العـراق بـأن ذلـك يـسهم بشكل مباشر في تمويل الآلة العسكرية الإيرانية.

2- إخلال اليابان بالتوازن القائم بين الطرفين، وتحقيق مصالحها الآمنية مـن خـلال اتـساع علاقاتهـا الاقتصادية في المجال النفطي مع إيران.

3- رفضت اليابان بيان جامعة الدول العربية الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجيـة العـرب المنعقد في مارس / آذار عام 1984، والداعي إلى الإمتناع عن أية تدابير مـن شـأنها أن تـؤدي إلى إطالة أمد الحرب. فضلاً عن رفضها طلب اللجنة السباعية المنبثقة عـن المـؤتمر والمكلفـة بـشرح وجهة النظر العربية حول تطـورات الحـرب. بـالقول "إن الحكومـة لـن تمـارس أي ضـغط عـلى الشركات اليابانية في تعاملها مع إيران".

4- إخلالها بالالتزام بالوعد الذي قدمه رئـيس الـوزراء اليابـاني الأسـبق "ياسـاهيرو ناكاسـوني" أمـام اللجنة السباعية خلال زيارة طوكيو في مايو / أيار عام 1984، بتقديم اليابان مشروع مبـادرة إلى قمة الدول الصناعية التي ستعقد في لندن في يونيو / حزيران مـن العـام نفـسه، لإنهـاء الحـرب وإحلال السلام، إلا أن اليابان لم تطرح المبـادرة، لمعارضـة وزراء خارجيتهـا آنـذاك "شـينتارو آبي" بحجة أن البيئة الدولية لم تكن مهيأة لمثل هذه المبادرة.

5- صعدت الحكومة اليابانية من جهودها الدبلوماسية على إثر تصاعد وتيرة الحرب في عـام 1986، وصدور التهديدات الإيرانية بإغلاق مـضيق هرمـز، كـما ركـزت جهودهـا الدوليـة لـضمان أمـن الملاحة في الخليج العربي.

---

(1) صلاح حسن محمد،العلاقات العراقية – اليابانية 1980 – 1995، **مصدر سبق ذكره**، ص 155 – 156.

6- فضلاً عن المواقف التي عبرت عن انحيازها لإيران، وذلك على إثر اختيارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للمدة من 1987 – 1988 سواء من خلال سلوكها التصويتي بصدد عدد من القضايا المطروحة آنذاك والمتعلقة بالحرب ومن بين هذه المواقف ما يأتي.

أ- عدم تأييدها للقرارات التي تدين إيران نتيجة لضربها ناقلات النفط في الخليج العربي.

ب- إدانتها لاستخدام الأسلحة الكيمائية دون الإشارة إلى دولة محددة في أعقاب توجيه إيران اتهامها للعراق باستخدام الأسلحة المذكورة وهذا ما كان يقصد به العراق تحديداً.

ت- عدم إدانة إيران لضربهما ناقلات نفط تعود إلى أقطار عربية خليجية.

ث- تجنب اليابان توجيه الانتقاد إلى إيران رغم إمعان إيران في سلوكها العدائي ولا سيما في الخليج العربي.

7- شاركت اليابان بشكل نشط في المشاورات التي عقدت لإتخاذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 لسنة 1987 باعتبارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن.

إن الدعم الياباني لإيران هو لإدامة الحرب وعدم انتصار أحد الأطراف على الآخر، فالدول الخليجية تدعم العراق واليابان ومجموعة أخرى تدعم إيران ودعمها جاء منسجماً مع ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية بعدم خروج أحد الأطراف منتصراً بالحرب. عملاً بمبدأ كارتر(Carter Doctrine)[1].

وإن الأبعاد الإستراتيجية لمبدأ كارتر إقليمياً ودولياً – أن كارتر وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع الحامي للقوى المحلية في الخليج العربي.

---

(1) إن أي محاولة تقوم بها أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها باعتبارها إنتهاكاً للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ومثل هذا الأنتهاك سوف يقاوم بكل الوسائل الأزمة بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، نقلاً عن جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 87.

كما توسع مبدأ كارتر في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "رونالد ريجان" ليشمل التعامل مع أي تهديد للسعودية وإبقاء مضيق هرمز مفتوحاً، إن حاول الإيرانيون إغلاقه. كانت هذه هي الخطوط الحمراء التي أراد الأمريكيون ألا تتجاوزها الحرب، فقد لخص وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كيسنجر" رأي الأمريكين المفضل في قوله "إن الحل الأمثل لنا لإنهاء حرب الخليج هو انتصار إيران على العراق، وانتصار العراق على إيران". وبهذا كمن يقول إن تحقيق نصر حاسم كان مرفوضاً أمريكا ومرفوضاً سوفييتياً أيضاً. لأن الإنتصار العراقي كان معناه تقسيم إيران بين القوميات العربية في الجنوب والأكراد في الشمال الغربي، والأذريين في الشمال الأوسط، والتركمان في الشمال الشرقي، والبلوش في الجنوب الشرقي. كما يسهل دخول السوفييت والأمريكيين إلى إيران. أما هزيمة العراق، فقد تعطي الأكراد فرصة العمر في إقامة دولتهم وربما إقامة دولتين لأنه سيكون للشيعة في الجنوب طموحات تشجيعها إيران وهي مغلوبة، وسوف تحققها وهي منتصرة، وايضاً الأطماع التركية في العراق [1].

وخلال تبادل زيارات المسؤولين بين الدولتين قام السيد "هاشمي رفسخاني" زيارة لليابان في مايو/ حزيران عام 1985، والتي من خلالها تعمقت العلاقات بينهما، وأصبحت اليابان الصديق الأول لإيران، فضلاً عن ذلك تقديرهم للدعم الذي تستطيع اليابان أن تقدمه لتسهيل وتوفير البيئة الملائمة للتوصل إلى محادثات سلام تتسم بالحيادية تجاه الحرب العراقية – الإيرانية وفقاً للنظرة اليابانية [2].

ولكن ما أن استمرت الحرب، وهددت إيران مثلاً بتوسيع رقعة الحرب، لتطول دول مجلس التعاون الخليجي – وجهة نظر اليابان - فإن لليابان مصالح اقتصادية حيوية

---

(1) د. ظافر محمد العجمي، **أمن العرب تطوره و اشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (56)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، آذار/ مارس، 2006، ص من 412 – 413.

(2) كيكو ساكاي،**العراق واليابان تاريخ وعلاقات**، مصدر سبق ذكره، ص80.

في إيران، وعلى سبيل المثال فإن الشركة الإيرانية – اليابانية للبتروكيميائيات تمثل أكبر استثمار ياباني خاص في الخارج يصل إلى حوالي ملياري دولار [1].

وتتخوف اليابان من تحول إيران نحو الاتحاد السوفييتي الذي يمكنه التأثير على مصالح اليابان النفطية والاقتصادية بشكل كبير، ومن ثم التأثير في سياستها الخارجية. أمام وضع كهذا عدم اتخاذ موقف ضد إيران، فيما لو وسعت رقعة الحرب تخوفاً من استفزازها وتعريض مصالحها للخطر، ولو أن ذلك قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وقد يحدث توتراً في العلاقات اليابانية - الخليجية ومع الأطراف العربية المتخوفة من مشهد الهجوم الإيراني. فالحياد الياباني يعتبر عملياً بمثابة عدم معارضة ضمنية لما تقوم به إيران، ومن ثم فإن إعلانها الوقوف ضد من يحاول الاعتداء على دول مجلس التعاون الخليجي، وتقديم الدعم للقوى الإقليمية والعربية والدولية التي تحاول الدفاع عن هذه الدول، الأمر الذي سيؤدي إلى أزمة في علاقتها مع إيران، بسبب وقوفها ضد محاولة الأخيرة إحداث تغيير أساسي في ميزان القوى في الخليج العربي[2].

والمحاولات التي قامت بها لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية، وهي درء انتقادات الدول العربية لها، والتي اتهمتها بإقامة علاقات اقتصادية – سياسية مع إيران في وقت احتدام أزمتها مع العراق. وتجسدت تلك الانتقادات خلال زيارة قام بها وفد من الجامعة العربية إلى اليابان ترأسه وزير الخارجية الكويتي الأسبق الشيخ "صباح الأحمد الصباح"، وعبر الوفد صراحة عن احتجاجه على سياستها تجاه إيران، مبيناً أنها تعكس ضعف التزامها تجاه دول الخليج العربية، ووصف المنتقدون اليابان في هذا الإطار بأنها تسعى إلى الحصول على خدمات من بلدان الخليج العربي دون أن تقدم في مقابلها التعاون الأمني والاقتصادي المتوقع [3].

ويتبين أن الدبلوماسية اليابانية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين كانت أشبه بالمشلولة، إذ الصراعات والمواجهات بين بعض بلدان المنطقة أفشلت الهدف الياباني

---

(1) د. ناصيف يوسف حتي، **القوى الخمس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 185.

(2) **المصدر السابق**، ص 185.

(3) سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول التعاون الخليجي واليابان،**مصدر سبق ذكره**، ص 51.

الرامي إلى الحيادية في تعاملها بين مختلف الأطراف المتصارعة، ومصالحها الاقتصادية جعلها تنحاز لطرف على حساب الطرف الآخر.

أما فيما يخص هاجس التهديد الإيراني لدول الخليج العربي فلقد أثبتت إيران أنها لا يوجد لديها أي تحرج من مد أطماعها للهيمنة على حساب جاراتها الجنوبيات الصغريات حجماً – من وجهة النظر الخليجية – وذلك لإحتلال جزء من أراضيها – الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى – وبالتدخل في شؤونها الداخلية والسعي إلى نشر ثورتها الإسلامية. كذلك فإنه نظراً لكون برنامج التوسع العسكري الإيراني الحالي تجاوز كثيراً حدود الوقائع الاقتصادية الإيرانية، يبقى هاجس التهديد العسكري الإيراني المحتمل بسبب العلميات الإيرانية ضد أي دولة خليجية قائماً [1].

أما الموقف الياباني من أمن الخليج لاسيما التدخلات الإيرانية في مملكة البحرين كان موقفها دائماً منحاز لأمن دول الخليج العربية - وجهة النظر اليابانية -، وهذا ما جاء بحديث السفير الياباني في المنامة "شكوجي سومي" وقال "إن عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة سيقوم بزيارة لليابان في أبريل / نيسان عام 2012 وذلك للتأكيد على دعم الحكومة اليابانية للبحرين والوقوف إلى جانبها تجاه أي خطر تحدق بها من قبل إيران" وذكر خلال مؤتمر آخر عقد في 18 مارس / آذار عام 2012 بمبنى السفارة أن "هذه الزيارة تأتي بدعوة من الحكومة اليابانية للتعبير عن دعم اليابان لمبادرة الإصلاح السياسي والاجتماعي من قبل جلالة الملك "حمد بن عيسى آل خليفة"... و أنه من خلال الزيارة سيتم تأكيد دعم اليابان للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط عبر المساهمة في حماية أمن المنطقة عموماً وأمن البحرين خصوصاً... أن الخطر بدأ يحدق بالبحرين منذ حرب الخليج وأنه سيتم خلال الزيارة تأكيد وضوح موقفها فيما يتعلق بموقف اليابان في الأمن تجاه أي خطر يتعلق بأمنها وذلك بإستئناف المساهمة اليابانية في الأمن الإقليمي بالشرق

(1) إيريك آرنيت،"مستقبل التوازن الإستراتيجي في جنوب آسيا وجهة نظر حول الخليج العربي"، في (مجموعة باحثين)، **توازن القوى في جنوب آسيا**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبى، 2011، ص 146.

الأوسـط... وأن الزيـارة سـتـسهم أيـضاً في تطـوير والعلاقـة الثنائيـة المتعـددة بمـا ذلـك الـسياسية والأمنية" [1].

قام ملك البحرين "حمد بن عيسى آل خليفة" بزيارة إلى اليابان في 12 أبريـل / نيـسان عـام 2012 والتقى بالإمبراطور "هيروهيتو" وتركزت المباحثات بين الطـرفين حـول تعزيـز العلاقـات الثنائيـة في جميـع المجالات، كما أكدت المباحثات على دور اليابان في استقرار المنطقة وتعزيز العلاقات بين الطـرفين بمـا فيهـا السياسة الأمنية [2].

الموقف الياباني من أمن الخليج لم يكن واضـحاً تجـاه التهديـدات والتـدخلات الإيرانيـة في شـؤون الدول الخليجية العربية رغم أنها تستورد من هذه الدول الكثـير مـن مـوارد الطاقـة، فـضلاً عـن العلاقـة الحميمة التي تربطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المصالح اليابانية في إيران تـؤدي دوراً كبـيراً في عـدم وضـوح موقفهـا مـن التهديـدات الإيرانيـة للـدول الخليجيـة ولم يـصدر موقفـاً صريحـاً يـدين هـذه التهديدات.

ب- الموقف الياباني من التهديد النووي الإيراني لمنطقة الخليج العربي:

تعد منطقة الخليج العربي من أهم دوائر إدارة الصراع بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول البرنامج النـووي الإيـراني، وترجـع أهميتـه إلى خـصوصية العلاقـات الحاكمـة لتفـاعلات القـوى الخليجية، تلك الخصوصية التي وضعت الولايات المتحدة الأمريكيـة وإيـران في مواجهـة مبكـرة منـذ سقوط نظام الشاه عام 1979،إذ سعت أمريكا إلى محاصرة الـدور الإقليمـي الإيـراني، هـذه المواجهـة الأمريكية – الإيرانيـة في الخلـيج العربي،جعلـت دول مجلـس التعـاون الخليجـي الـست أمـام مـأزق الاختيار بين الحليف الأمريكي الراعي لمصالحها الأمنية وخصوصية علاقاتهـا مـع إيـران بإعتبارهـا قـوة

---

(1) فاطمة عبد اللـه،"السفير الياباني في البحـرين: الملـك حمـد بـن عيـسى يـزور اليابـان في أبريـل"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 3481، 19 مارس 2012.

(2) **صحيفة أخبار الخليج البحرينية،**" في قمة بحرينية يابانية.. إمبراطور اليابان: ملك البحرين عزز مكانة بلاده"، العدد 12439، 13 أبريل 2012.

مجاورة لها ووجودها الانساني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي القوي في تفاعلات المجتمع والدولة في هذه الدول [1].

إن ثمة اتفاقاً بين دول مجلس التعاون الخليجي حول وجود مصلحة عليا لهذه الدول في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، إذ تدرك دول المجلس أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة المضطربة بالأساس، ولا يمكن توقع نتائجه سواء حالياً أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة، إلا أن دول مجلس التعاون الست لم تقرر بعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حول التصعيد، وهو ما حدث بالفعل. وأن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذه الشأن[2].

أما فيما يخص قضية التسلح في المنطقة العربية وما يجاورها والموقف الياباني منها يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط أهمها[3]:

1- تنطلق السياسة اليابانية بهذا الصدد من واقع مسألة ضبط التسلح، إذ تعد واحدة من أهم عناصر الأمن والاستقرار على الساحة الدولية، وهي العناصر التي تؤدي إلى حماية مصالحها الاقتصادية وتعمل على تشجيع جميع دول العالم على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

2- وسياستها في مجال ضبط التسلح تقوم على أسلوب التشاور وليس المواجهة بشأن حث وتشجيع دول العالم على دفع عملية الضبط للتسلح. وهذا السبب الذي يدعو السياسة الخارجية اليابانية التحفظ على بعض عناصر سياستها

(1) د. محمد السيد إدريس، "الخليج والأزمة النووية الإيرانية"، **السياسة الدولية**، العدد 165، يوليو 2006، ص 96.

(2) د. محمد جمال مظلوم،ود. ممدوح حامد عطية، **الصراع النووي في قارة آسيا**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010،ص 282.

(3) د. ماجدة علي صالح،"العلاقات السياسية المصرية اليابانية"، في السيد صدقي عابدين (محرر)،العلاقات المصرية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، ص 11- 12.

الخارجية تجاه الدول العربية في مجال الربط بين ضبط التسلح التقليدي والكيميائي والنووي في عملية ضبط التسلح في المنطقة العربية، إذ يرتبط الموقف الياباني ارتباطاً كاملاً بالرؤى والتصورات الأمريكية، وهو أمر يعتمد على عدد كبير من قضايا سياستها الخارجية، إذ أن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، تعد أهم المحددات الأساسية لسياستها الخارجية والدفاعية.

3- إن الموقف الياباني من الانتشار للأسلحة النووية في المنطقة موقف مساند للموقف الأمريكي وأن الطرفين يسعيان إلى إخلاء المنطقة من تلك الأسلحة ليبقى التفوق الإسرائيلي في كافة الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على دول المنطقة. وتنظر أيضاً اليابان إلى المنطقة من مصلحة اقتصادية لكونها تتزود بالطاقة من هذه المنطقة وأن أي صراعات أو تهديدات في المنطقة ستكون مصالحهما الاقتصادية في الخطر، ونرى بأنها مهتمة بأمن المنطقة في هذا الجانب أي تفضيل مصالحها الاقتصادية على مصالح المنطقة.

ويمكن تقييم العلاقات بين اليابان وإيران بشكل أكثر دقة عبر المحددات والمؤشرات الاقتصادية على الصعيد الدولي، ذلك أن تصور معظم المراقبين عن ماهية العلاقات بين القوتيين الآسيويتين تعني أن هذه العلاقة تعد تعاوناً اقتصادياً أقرب إلى الشراكة التجارية وأبعد عن علاقات التقارب السياسي في إطار هذه الرؤية، فإن اليابان تُعرف بوصفها الدولة التي تقيم علاقاتها فقط مع المعسكر الغربي،لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. هذا كان قبل أن يتولى الجناح الليبرالي للسلطة في اليابان[1].

وفي فترة رئاسة الوزراء الليبرالية للديموقراطيين تحت زعامة رئيس الوزراء الياباني الأسبق "جونشيرو كويوزمي"، كانت اليابان مضطرة إلى أن تتبع الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص القضايا السياسية والاقتصادية الرئيسة لدرجة أنها انسحبت من مشروع الطاقة في أزدجان الإيرانية، وهو الأمر الذي كلفها كثيراً،وكانت تمتلك 75% من حصة المشروع، ومع سقوط حكومة الليبرالية الديمقراطية، وتولي اليساريين المعتدلين

---

[1] **مختارات إيرانية**، "توافق طهران وطوكيو في عصر ظهور آسيا"، العدد 121، أغسطس، 2010، ص 88.

الحكم، فإن توجهاً جديداً في العلاقات الخارجية اليابانية تجاه دول الشرق الأوسط ومن بينها إيران قد أصبح ظاهراً، إذ أن الحكومة اليابانية أصبحت تطالب بعلاقة متساوية مع الولايات المتحدة الأمريكية [1].

أصبحت العلاقات متطورة أكثر في ظل حكومة اليساريين المعتدلين مع إيران، هذا ما حدث في مارس / أذار2010 وبعد مدة قصيرة من اللقاءات المهمة لأمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني التي أجراها في طوكيو أظهر اليابانيون اهتماماً كبيراً بشأن قيامهم بأداء دور في مجال القضايا الإستراتيجية، والتي منها التعاون في المجال النووي، وهو الأمر الذي تبلور بوضوح من خلال تبادل الرسائل المتعددة خلال هذه المدة القصيرة بين الطرفين والتي من أهم محاورها المشتركة فتح باب جديد للتعاون في مجال نزع الأسلحة والأمن النووي، وفي هذه النقطة تحديداً، كانت المشاركة اليابانية رفيعة المستوى إذ كان حاضراً حاكم "هيروشيما" في مؤتمر إيران الدولي الخاص بنزع أسلحة الدمار الشامل[2].

من خلال التباين في العلاقة بين اليابان وإيران والتي أساسها المصالح الاقتصادية الكبيرة بين الطرفين، لا يمكن أن تكون اليابان جادة بتعاونها بنزع أسلحة الدمار الشامل الإيرانية، رغم الضغوطات الأمريكية عليها في هذا الجانب. والعقوبات الدولية ضد إيران.

فاليابان متخوفة من وجودها في منطقة الخليج العربي لعدة حوادث حصلت لسفنها هناك مثل حادثة الاصطدام التي حصلت للناقلة موغامي في يناير/ كانون الثاني عام 2007 التي اصطدمت بالغواصة النووية الأمريكية، وذلك لضحالة مياه الخليج، والتخوف الياباني من هذا كله مبرر لأنه لا يوجد قانون باليابان حالياً ينص على أنها تضمن وحدها أمن الملاحة في الخليج العربي. كل ذلك جعل الحكومة اليابانية متحرجة

(1) **المصدر السابق**، ص 88.

(2) **المصدر السابق**، ص 89.

في المشاركة بالعقوبات ضد إيران. بالرغم من موافقتها على تلك العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد إيران لعدم تعاونها مع المنظمة الدولية [1].

فإن منطقة الخليج لا تزال غير مستقرة سياسياً، فهناك قضايا ساخنة قرب قضية احتلال فلسطين، والقضية العراقية التي ما زالت تعاني من تداعيات الاحتلال الأمريكي، وأيضاً التهديد الإيراني بقيام نشاطات نووية غير مشروعة، وهذا بإمكانه أن يحدث صراعاً مسلح في المنطقة قد يؤدي إلى هجوم مسلح من قبل "إسرائيل" أو الولايات المتحدة الأمريكية، في هذا المجال ومن المتوقع أن تقوم إيران بزرع الألغام في مضيق هرمز محاولة إغلاقه، فضلاً عن ذلك وقوع بعض الأحداث في الخليج العربي مثلت عرض ناقلة يابانية للهجوم بالقنابل من قبل سفينة مجهولة،في يوليو / تموز عام،2010 ورأى مسؤولو البحرية الأمريكية أن الهجوم نفذته جماعة تابعة لتنظيم القاعدة[2].

استجابةً للموقف الأمريكي والاتحاد الأوروبي وبعدها أُستراليا قامت اليابان بتوسيع العقوبات، واستهدفت مجالات أوسع لا توافق عليها روسيا ولا الصين لأنها تمس مصالحهما المباشرة رغم قبول روسيا بتجميد صفقة صواريخ "أس 300" أرض جو الدفاعية التي تعاقدت عليها مع إيران، إذ استجابة اليابان للقرار 1929 الذي فرضه مجلس الأمن الدولي على إيران، لتصعيد العقوبات الدولية ضدها. إذ تزامن مع الحديث عن تجميد التفاوض مع إيران واستخدامه ورقة ضغط لإجبارها على القبول بما يريده الغرب [3].

وللضغط على إيران فرضت المنظمة الدولية عقوبات اقتصادية ضدها، وقد صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "رامين فهمان براست" في 5 سبتمبر / أيلول عام

---

(1) BBC، "اصطدم غواصة نووية أمريكية بناقلة نفط يابانية"، 2007/1/10، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط http://news.ul/hi/arabic،co،bbc،

(2) د. تيتسو كوتاني،"الخليج العربي والحفاظ على الأمن البحري الياباني"، **مؤسسة ساساكاو للسلام SPF**، اليابان نت، في 2011/4/4، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:www.niponcom

(3) د. محمد السيد إدريس، "الأزمة النووية والداخل الإيراني"، في **أوراق الشرق الأوسط**، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 51، يناير 2011، ص 112.

2010، أن "أية دولة بما فيها اليابان تفرض عقوبات على إيران ستحرم نفسها من الاستفادة بالإمكانيات الإيرانية" وهذا التصريح جاء عقب موافقة الحكومة اليابانية على توقيع عقوبات جديدة على إيران، من بينها تجميد أصول شخصيات ذات صلة بالبرنامج النووي، وتشديد القيود على التعاملات المالية. فضلاً عن أن اليابان ستعلق أيضاً الاستثمارات الجديدة في النفط، والغاز الإيراني، غير أنه لا توجد نية لتقييد وإرادات النفط الخام من إيران، لأنه المورد الرئيس للطاقة لها[1].

وقال "يوشيتو سنجوكو" كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني أنه "قد تم اتخاذ تلك الخطوات لأنها ضرورية لدعم حظر الإنتشار النووي أن لدى اليابان علاقات وثيقة مع إيران ومن هذا المنطلق فإنها تشجع إيران على السعي إلى حل سلمي ودبلوماسي الأزمة برنامجها النووي ومن جانبه، قال وزير التجارة الياباني "ماسايوكي ناوشيما" أنه من غير المتوقع أن تطرأ تغييرات كبيرة على استثمار شركة "ابنكس" للطاقة الذي تشكل حصتها الوحيدة المرتبطة بقطاع الطاقة في إيران، وقال متحدث بإسم الشركة إنها تعد حصتها في قطاع الطاقة الإيراني لا تشملها العقوبات [2].

ولصدور حزمة من العقوبات ضد إيران فإن موقف اليابان من هذه العقوبات كانت متناغماً مع المواقف الأمريكية - والأوروبية. فإن إعلانها عن تأيدها للعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على إيران بسبب برنامجها النووي، ولكن ما تزال اليابان مترددة في اتخاذ قرار قاطع حول مسألة العقوبات. فبعد أن أعلن وزير المالية الياباني "جون أزومي" في 11 يناير/ كانون الثاني عام 2012، عن توافق بلاده مع

---

(1) **صحيفة الشعب الصينية**، "إيران: اليابان حرمت نفسها من الاستفادة بالإمكانيات الإيرانية بسبب العقوبات"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

http://arabic.pepole.com.cn/img/20090209arabic/img/1090.gif.

(2) مصطفي عبد الله، "اليابان تفرض مزيداً من العقوبات على طهران رغم اعتمادها على البترول الإيراني"،**الأهرام الرقمي**، 4 سبتمبر 2010، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

http://digital.ahram.org.eglimages/1090.jpg.

الولايات المتحدة الأمريكية في قرار فرض عقوبات على إيران، ثم عاد بعد أسبوع ليعلن أن حكومته تقوم بدراسة انعكاس هذه العقوبات على اقتصادها. وقال "جون أزومي" إن حماية الاقتصاد الياباني تتطلب أن تحصل بلاده على بعض الاستثناءات من فرض العقوبات على إيران، وأن بلاده ستخسر في تبادلاتها مع إيران ضمن شروط محددة بشكل لا يعيق عمليات دفع الاقتصاد الياباني للنهوض مجدداً"[1].

والمطالبة اليابانية باستثنائها من العقوبات الأمريكية المقترحة ضد إيران، كان الرد من الجانب الأمريكي على إجراء خفض كبير من واردات اليابان من النفط الإيراني شرطاً للاستثناء. وأفادت هيئة الإذاعة والتلفزيون الياباني أن الوفد الأمريكي الزائر لليابان برئاسة مستشار وزارة الخارجية الأمريكية الخاص بحظر انتشار الأسلحة النووية "روبرت اينهورن"، التقى بمسؤولين يابانيين في 19 يناير / كانون الثاني عام 2012 لمناقشة العقوبات المخطط لها الهادفة إلى وقف استيراد النفط الإيراني. وقالت مصادر يابانية أن الاستثناء من العقوبات هو أن تقوم الأخيرة بخفض كميات كبيرة من النفط المستورد من إيران. ولم تذكر المصادر أي رقم محدد، مثل الحد الذي ينبغي أن تقلص الواردات إليه أو المدة [2].

من جانب آخر كان الموقف الياباني من البرنامج النووي الإيراني هو حثهما لـ"إسرائيل" على ضبط النفس تجاه برنامج إيران النووي، وجاء ذلك من قبل وزير الخارجية الياباني السابق "كويشير جيمبا" عندما حث "إسرائيل" على الصبر على البرنامج النووي الإيراني، وإعطاء العقوبات فرصة، وأكد لوزير الخارجية الإسرائيلي "أفيجدور ليبرمان"، بقوله "إن اليابان تشارك المجتمع الدول قلقه من البرنامج النووي الإيراني... إن ضغوطاً غير مسبوقة تمارس على طهران وبدأت تعطى مفعولها... من المهم الاستمرار في ممارسة الضغط الفاعل على إيران لأنه بدأ يعطى نتيجة إلى حد ما... وأما الخيار

(1) على ديب، "اليابان والعقوبات على إيران"، في 2012/1/18، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: .http://ericoword.ent/japan/20720//8/2195

(2) يوبي آي، "اليابان تطالب أمريكا بإستثنائها من عقوبات إيران"، **بوابة الوفد الالكترونية**، في 2012/1/19، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)وعلى الرابط: http://www.alwafd.org.

العسكري ضد إيران من جانبكم فيجب أن تكونوا صبورين وإن تمارسوا ضبط النفس... وإن اللجوء إلى القوة قد يخلق ارتباكاً سياسياً جديداً وتوترات في المنطقة بالإضافة إلى إعطاء إيران ذرائع جديدة لمواصلة برنامجها النووي" [1].

أما موقف اليابان من البرنامج النووي الإيراني وتطابقه مع المواقف الأوروبية إذ التقى "كويتشيرو جيمبا" نظيرهاالألماني "غبيدو فيستر فيله" في العاصمة اليابانية في 7 يوليو / تموز عام 2012 وذلك باعتزام "كويتشير" استغلال مؤتمر طوكيو حول أفغانستان، وعلى هامش المؤتمر كان هناك لقاء مع وزير الخارجية الإيراني لبحث تطورات البرنامج النووي الإيراني واختتم الوزير الألماني حديثه قائلاً "نحن نرغب في إيجاد حل سياسي دبلوماسي لهذه القضية لأنه لا يمكن القبول بتسلح إيران نووياً"[2].

من خلال ما تقدم يتبين من المواقف اليابانية تجاه البرنامج النووي الإيراني، أنها مواقف مبينة على العامل الاقتصادي الذي يؤدي دوراً مهماً في سير مواقفها من البرنامج، بإعتبارها من أكبر المستثمرين في كثير من القطاعات في إيران ومنها النفط والغاز والبتروكيماوئيات ومحاولتها إبعاد أي عقوبات اقتصادية أو عسكرية على إيران، فإن الضرر الكبير سيعود على اقتصادها وهذا ما تحاول أن تجعلها بعيدة عن العقوبات أو العمل العسكري، ولكنها لا تستطيع أن تقف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإنها تطلب الاستثناءات من أمريكا، وتحاول أن تقنع "إسرائيل" بالعدول عن أي رد عسكري، فضلاً عن إقناع الاتحاد الأوروبي بان تأثير العقوبات الاقتصادية سوف يجعل من إيران دولة متعاونة مع المجتمع الدولي.

---

(1) **صحيفة البديل المصرية**، "اليابان تحث إسرائيل على ضبط النفس تجاه البرنامج النووي الإيراني"، مايو 2012.

(2) **البوابة**، "فيستر فيله يؤكد أهمية حل قضية الملف النووي الإيراني سياسياً"، في 7 يوليو / تموز 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)وعلى الرابط:

http://www.albawaba.com/sites/all/themes/sky/now-10901.gif.

2- التهديد العراقي:

إن الموقف الياباني خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين، الذي تم البحث فه سابقاً وتبين أنه لا وجود لإهتمام بقضايا المنطقة، وعندما دخل عقد الثمانينات من القرن العشرين واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية كان الموقف الياباني واضحاً وهو وقوفها إلى جانب إيران لما لها من استثمارات هائلة في هذا البلد. وهذا ما تم توضحه في محور التهديد الإيراني للخليج العربي، وسيقوم الباحث بعرض التهديد العراقي بدأً من عام 1990 وما يليه.

بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت، أصبح هناك صراع بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وكان هذا الدخول، بداية اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991 التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، وكانت بداية لأزمة لها آثار دولية ضخمة نظراً لأنها مثلت دلالة رمزية على بدء حقبة جديدة بعد انتهاء حقبة الحرب الباردة.

وكان أحد أهم الأشياء التي ترتبت على ذلك الوضع أنه وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة يفتح الباب أمام إمكانية اتخاذ إجراءات أمنية جماعية استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وعقب دخول القوات العراقية إلى الكويت برزت مؤشرات عدة تدل على دخول عنصر مهم في تحديد وصياغة شكل العلاقات اليابانية الخليجية، وفي الوهلة الأولى لم تبعد مداها ثماني وأربعون ساعة من بدء الدخول، أصدر المتحدث الرسمي باسم الحكومة اليابانية بياناً طالب فيه بإنسحاب عراقي فوري وغير مشروط من الأراضي الكويتية. وجاء ذلك التصريح قبل صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661، وتضمن عزم اليابان على فرض إجراءات من بينها تعليق كل العلاقات التجارية مع العراق والكويت، وحظر الاستثمارات في البلدين وتجميد المساعدات الاقتصادية المقررة للعراق[1].

(1) سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، **مصدر سبق ذكره**،ص 60.

كان دورها في دعم دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأزمة، إذ تحملت نحو 13 مليار دولار من تكلفة إخراج القوات العراقية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية[1].

غير أن نظرة دقيقة للموقف الياباني ستلاحظ أن هذا الموقف لم يكن داعماً لدول المجلس بقدر ما كان داعماً للموقف الأمريكي في هذه الأزمة، ويتضح ذلك من خلال الأزمة التي حدثت بين العراق والولايات المتحدة التي بدأت أوائل عام 2002 عقب العمليات العسكرية الأمريكية التي فرضت على العراق وهي مناطق حظر للطيران مما تسبب في أزمة جديدة.

ومع بداية الأزمة أعلنت اليابان رفضها توجيه ضربة عسكرية للعراق، حيث طالب رئيس الوزراء الأسبق "جونشيرو كويزومي" في أغسطس / أب عام 2002 الولايات المتحدة الأمريكية بالتحلي بضبط النفس فيما يتعلق بالتدخل العسكري، وأكد في 10 سبتمبر / أيلول من العام نفسه "أن على الولايات المتحدة الأمريكية إقناع العالم بأن الهجوم على العراق مبرر قبل المضي قدماً فيه"، وفي حين أكد "تاكيها ساموريا" المدير العام لمكتب السياسة الدفاعية في وكالة الدفاع اليابانية في 11 سبتمبر / أيلول عام 2002 "أن اليابان قد تقدم دعماً لوجستياً إلى الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ضرب العراق. إذا ما تم ذلك على خلفية قرار صادر عن الأمم المتحدة" [2].

بعد احتلال العراق عام 2003، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تتعامل مع العراق بكونه مصدراً حقيقياً لتهديد أمنها – من وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي الست - ولكن بدرجات متفاوتة ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب هي: [3]

أ- صعود الشيعة وسيطرتهم على الحكم في العراق، وارتباطات شيعة العراق بالشيعة البحرين والسعودية.

---

(1) تم توضحه مفصلاً في الفصل الرابع المبحث الأول.

(2) فتوح أبو دهب، "العلاقات الخليجية اليابانية: حدود الدور السياسي وإمكانيات تفعليه"، **شؤون خليجية**، العدد 32، 2003، ص 59.

(3) إيمان رجب،"قراءة نقدية لإطار أمريكي مقترح لأمن الخليج"، **المركز الإقليمي للدراسات_الإستراتيجية**، في 29 يوليو/ تموز 2012، على شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت)وعلى الرابط: http://www.rcssmideast.org

ب- حالة عدم الاستقرار الأمني وانتشار الجماعات المسلحة، والتي اتجهت في فترات سابقة لممارسة نشاطها وعملياتها والتخطيط لها خارج حدود العراق على نحو يهدد أمن هذه الدول، لاسيما السعودية والكويت.

جـ- طبيعة العلاقات بين العراق وإيران، وفرص تحوله إلى حليف لإيران قد يوظف من قبلها ضد مصالح وأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

وإلى هذه الحقائق، التي قد يكون لها دور يؤثر سلباً في أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً، وحتى بعد نهاية أعمال العنف والعمليات العسكرية في العراق يشير وزير الدفاع الأمريكي في خطابه الذي ألقاه في حوار المنامة "العراق ليس جزيرة ومستقبل مرتبط سلباً أو إيجاباً ارتباطاً وثيقاً بمواقف وتصرفات جيرانه، وأن القوى المدمرة التي سيطلقها فشل العراق، من عنف طائفي وتقوية لحركات متطرفة، بما تمتلكه من قدرات وملاجئ وعناصر لا تعترف بالحدود الوطنية، ستستهدف أي حكومة يعتقدون أنها تعيق خططهم التوسعية" [1].

تتبنى اليابان موقفاً من أمن دول مجلس التعاون الخليجي مؤيداً للموقف الأمريكي، وذلك من خلال مشاركتها في الحرب على العراق إثر تغيير في بعض من فقرات دستورها الذي يحرم مشاركة قوات الدفاع الذاتي خارج حدودها، وهذا ما حصل فعلاً عندما استطاعت حكومة "جونشيرو كويوزومي" بإرسال قوات الدفاع الذاتي إلى العراق ما جعل قوى المعارضة اليابانية تضغط على الحكومة أن تعيد تلك القوات التي شاركت الولايات المتحدة الأمريكية احتلال العراق، بعد أن حصلت بعض الضربات الصاروخية على معسكر قوات الدفاع الذاتي في مدينة السماوة، وأيضاً عندما قتل عدد من الدبلوماسيين في مدينة تكريت، مما ساعد قوى المعارضة والرأي العام بالضغط على الحكومة اليابانية وإعادة تلك القوات.

ودخول اليابان على خط الأمن في الخليج العربي في ثلاثة مداخل أولها إرسال بوراج حربية إلى غرب المحيط الهندي، ومع بدء الحرب على أفغانستان. وثانياً إرسال

---

(1) د. عبد الله خليفة الشايجي، "العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد18 ربيع 2008،ص 153.

قوات عسكرية إلى العراق في مهمات غير قتالية. وثالثاً إرسال سفن حراسة إلى خليج عدن وبحر العرب لمواجهة القراصنة، وذلك منذ عام 2009 وهناك مدخل رابع يمكن افتراض تحقيقه مستقبلاً وهو دخولها إلى سوق الدفاع الخليجي، متى انتهى الحظر المفروض على تصدير السلاح إلى الخارج.

وتحقيق الأمن في المنطقة لا يتحقق إلا بتفاهم القوى الدولية والإقليمية والمحلية، ويكون مبني على مفهوم أن تحقيق اتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية. واتفاق الأطراف لضمان أمن الطاقة، وهذه تشمل على سبيل المثال الإسراع بتحويل مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى شراكة أمنية إقليمية فعالة مع الحرص على منح العراق عضوية المجلس، وتشجيع الهيئات الصديقة الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي واليابان على الإسهام في المحافظة على أمن الخليج العربي – من وجهة نظر أكاديمية [1].

ترى اليابان أن أمن الخليج العربي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الطاقة الياباني وذلك على مستوى الوارادت والممرات الحيوية إذ تحصل على حوالي 75% من احتياجاتها للطاقة من دول مجلس التعاون الخليجي.

---

(1) نقلاً عن لورنس كورب، **الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي**، سلسلة محاضرات الإمارات رقم (101)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص38.للمزيد ينظر:

Kenneth pollaack, "Securing the Gulf", foreign Affiar – vol,82, no04.

المطلب الثاني: تأمين إمدادات الطاقة (أمن الطاقة)

إن أمن الطاقة (Energy Security) يشبه مصطلح الأمن الغذائي، وهو يعني امتلاك مصادر مستديمة لطاقة كافية ورخيصة ليس فقط لهذا الجيل ونشاطه الاقتصادي والاجتماعي بل أيضاً بالقدر الذي يفي بحاجات الأجيال القادمة، وأمن الطاقة لكل شعب يسبق في ترتيبه الأمن الغذائي [(1)].

منذ أوائل السبعينيات من القرن العشرين تم تفسير مفهوم أمن الطاقة تفسيراً ضيقاً، على أنه يعني توافر إمدادات كافية ومستقرة من النفط الخام بأسعار مقبولة، وتقليل الاعتماد على النفط، استخداماً واستيراداً، لاسيما في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وغيرها من الدول الرئيسة المستوردة له، بيد أن التحولات التي طرأت على أسواق النفط وغيره من مصادر الطاقة الأخرى، قد أفضت إلى تغيير هذه الرؤية، فقد تضاعف عدداً، وتنامت المخزونات والاحتياطات حجماً، وزادت الأسعار مرونة وشفافية "برغم تقلبها"، تحت تأثير قوى السوق بالدرجة الأولى، فما هي بفعل اتفاقات الكارتلات والتكتلات الاحتكارية[(2)].

وإذا كان أمن الخليج العربي قد ارتبط عضوياً بأمن الطاقة النفطية، فإنه ارتبط قبل ذلك ولا يزال بأمن الممرات الإستراتيجية بين الشرق والغرب.

تعد المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة منطقة مهمة جداً من منطلق أمن الطاقة فيما يخص اليابان، إذ تغطي كل من إيران والدول الخليجية العربية ما يقارب 90% من واردات اليابان من النفط الخام، وقد التزمت حكومتها طويلاً بموقف واضح وهو بناء علاقات جيدة مع دول المنطقة باعتباره أمراً حيوياً للأمن القومي الياباني، ولتحقيق هذا الهدف تقدم على سبيل المثال مساعدات مالية للسلطة الفلسطينية، كما أرسلت وحدات

---

(1) نقلاً عن منى فالح سمسرة القحطاني، **الأمن النووي في الخليج العربي 1990 – 2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010،ص 40.

(2) هشام الخطيب، "أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج"، في **أمن الطاقة في الخليج_التحديات والآفاق**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص31.

مـن قـوات الـدفاع الـذاتي البريـة للمـشاركة في عمليـات حفـظ الـسلام التابعـة للأمـم المتحـدة في الجولان [1].

ويتم نقل الإمدادات النفطية إلى اليابان عن طريق خط بحري يصل طوله إلى 7000 ميـل بحـري، بداية هذا الممر هو الخليج العربي و90% من النفط المستورد من المنطقة ينقل إلى اليابـان مـروراً بمـضيق هرمز. ويقدر متوسط عدد الناقلات القادمة من اليابان والمتجهة إليها التي تمر بمضيق هرمز بـ أكثر مـن 3 ناقلات يومياً. إذ لا يوجد طريق بحري بـديل لهـذا المـضيق ولـذلك فـيمكن وصـفه بأنـه "مـؤخرة عنـق" الاقتصاد الياباني[2].

ومن المعروف أن المصالح القومية لليابان مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، وتتركز بشكل خاص في ضمان تدفق الإمدادات النفطية إليها من منطقة الخليج العربي بشكل متواصل وبأسعار ثابتة، لذلك كانت حريصة بإستمرار على ضمان حالة الاستقرار في المنطقة، ليس فقط لأهميتهـا الناجمـة عـن كونهـا مـصدراً مهماً من مصادر النفط، ولكن أيضاً لما تمثله هذه المنطقة من أهمية حيوية فيما يخص الأمن مـن تـشكيل عناصر الأمن والاستقرار في الخليج العربي لا يمنعها من اتخـاذ موقـف قـد يترتـب عليـه اللجـوء إلى الخيـار العسكري ولكنه أكثر ضماناً للحفاظ على أمنها القومي [3].

وإن أحد ركائز الأمن القومي الياباني، هو اعتماده على أمن الإمـدادات النفطيـة وإلى الحـد الـذي أصبح معه التعرض لهذه الإمدادات يشكل خطراً مباشراً على أمنه القومي لذلك فإن التطورات المهمة التي شهدتها منطقة الخليج العربي، على إثر فرض الحصار العراقـي في ثمانينيـات القـرن العـشرين عـلى جزيـرة خـرج والمـوانئ الإيرانيـة الأخـرى وانخفـاض صـادرات الـنفط الإيرانيـة بـشكل كبـير نتيجـة لـذلك، قـد انعكس بشكل سلبي على الإمدادات النفطية اليابانية، الأمر الـذي كـان لـه تـأثيره الواضـح عـلى الـسياسة

(1) مياتـا أوسـاما، "سياسـة اليابـان تجـاه إيـران"، في 2012/10/19، عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) وعـلى الرابط:http://www.nippon.com/ar/currents/dooo30 .

(2) د. تيتسو كوتاني، "الخليج العربي والحفاظ على الأمن البحري الياباني"، **مصدر سبق ذكره**.

(3) حميد موحان الموسوي،اليابان والمتغيرات الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص292.

الخارجية اليابانية تجاه المنطقة بشكل عام والعراق بشكل خاص، بإعتباره أحد طرفي الحرب القائمة فيها. إذ أن الحرب أوجدت في المنطقة ظروفاً في غاية الحساسية والتعقيد، الأمر الذي انعكس على أمنها القومي بشكل واضح. ومن ناحية أخرى كانت الموانئ الإيرانية تتعرض للضربات، والناقلات القادمة إلى هذه الموانئ هي الأخرى كانت عرضة لهذه الضربات الجوية العراقية، شهدت المنطقة تصعيداً جديداً عندما لجأت إيران إلى ضرب الناقلات المتواجدة في المياه الدولية أو في المياه الإقليمية لعدد من الدول العربية "السعودية والكويت على سبيل المثال" وقد أدت هذه التطورات إلى انخفاض الإمدادات النفطية إلى اليابان [1].

فاليابان نظرت إلى هذه التطورات، من زاوية واحدة هي ضرورة تأمين مصالحها وتدفق النفط الخام إليها لضمان استمرار نموها الاقتصادي هو كل ما يعنيها.

فالحرب في المنطقة لا تعد خطيرة من وجهة النظر اليابانية إلا من حيث إنها تهدد مصالحها وذلك بإنقطاع إمدادات النفط إليها، فالقضية في حد ذاتها لا تعنيها من قريب أو بعيد، وإنما كل ما يعنيها أن ألا تتعرض عملية إمدادات النفط لأي عوائق، وتنظر الحكومة اليابانية إلى هذه المسألة قضية مصيرية، لذلك فيه مستعدة لعمل أي شيء لضمان مصالحها [2].

فالاهتمام الياباني في منطقة الخليج العربي نظراً للاحتياطات الهائلة المستقبلية التي تملكها معظم دول المنطقة من نفط وغاز طبيعي ولاعتمادها مستقبلاً على استيراد احتياجاتها من بعض هذه الدول، ولكون المنطقة تقع في منطقة حيوية إستراتيجياً، ومعرضه بشكل كبير للاستقطاب الدولي [3].

عند دخول القوات العراقية إلى الكويت كان موقف اليابان معبراً عن استجابة مباشرة لمتطلبات أمنها القومي، وكان موقفها منسجماً مع المواقف التي اتخذتها بلدان

(1) صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية – اليابانية 1980 – 1995، **مصدر سبق ذكره**، ص 138.

(2) حميد موحان الموسوي، اليابان والمتغيرات الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص293.

(3) د. ناصيف يوسف حتي،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 184.

المنطقة تجاه العراق، حرصاً منها على ضمان مصالحها الاقتصادية الحيوية في تلك البلدان، لا سيما أن الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها البلدان المذكورة وهي الأقطار الخليجية وبقية الأقطار العربية المؤيدة لها، لكون الأهمية الاقتصادية لهذه الدول تفوق الأهمية الاقتصادية للعراق، وذلك في حسابات مصالحها الحيوية والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. أن ذلك يفسر كيفية لجوء اليابان إلى اتخاذ موقفها المعروف والذي تمثل في المساهمة بتمويل القوات متعددة الجنسيات المتواجدة في منطقة الخليج العربي، لأجل تدفق الإمدادات النفطية [(1)].

وبعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بإخراج الجيش العراقي من الكويت وبسبب الوضع الحرج لتأثير النفط العربي على الاقتصاد الياباني لجأت حكومتها إلى اتباع عدد من السياسات تجاه دول المنطقة العربية، لاسيما دول مجلس التعاون الخليجية ارتباطاً بقضية أمن الطاقة وأمن الخليج العربي إذ يمكن الإشارة إلى أربع سياسات اتبعتها اليابان في هذا الصدد على النحو الآتي: [(2)].

1- تطوير إجراءات الطوارئ والتي تشمل تنظيم تخزين النفط.

2- علاقات صداقة مع دول الشرق الأوسط، لاسيما الدول المنتجة للنفط والدول التي يمر عليها نقل النفط من خلال إقامة علاقات شراكة إستراتيجية، وقد عبر وزير الخارجية الياباني الأسبق "يوشيرو موري" أثناء زيارته لمنطقة الخليج العربي في يناير / كانون الثاني عام 2001 عن اتجاهات هذه العلاقة متعددة الجوانب.

---

(1) لا بد من الإشارة في هذا الصدد أن اليابان كانت تتوقع ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط إذا ما نشبت الحرب، رغم قناعتها بأن الارتفاع لن يدوم طويلاً بسبب استقرار المخزون العاملي للنفط.

انظر: **صحيفة القادسية العراقية**، العدد 3481 في 10/1/ 1991. وكانت توقعات اليابان أن هذا الارتفاع من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض نسبة النمو في الناتج القومي الإجمالي من 2،5 % في عام 1990 إلى 3،8% في عام 1991. انظر: **صحيفة القادسية**، العدد 3465 في 1990/12/23.

(2) د. محمد سعد أبو عامود، "السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، في د. هدى ميتكيس ونيللي كمال الأمير، (محرران)،التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، **مصدر سبق ذكره**، ص 138.

3- استمرارها في إجراء الحوارات والمشاورات مع الدول المنتجة للنفط أو التي يتم نقل النفط عبر أراضيها، واستضافة المؤتمرات التي تجمع بين المنتجين والمستهلكين، ومنها المنتدى العالمي الثامن للطاقة الذي استضافته اليابان في "أوزاكا" في المدة من 21 – 23 سبتمبر / أيلول عام 2002، وسط مخاوف من النتائج المترتبة على تدفق النفط وأسعاره، وقد دعت وزارة الخارجية اليابانية إلى إقامة حوار إستراتيجي بين منتجي النفط ومستهلكيه لتحقيق الاستقرار العالمي لسوق النفط، ومن ثم الاستقرار الأمني والإقليمي والإصلاحات الاقتصادية والقضايا البيئية.

إن انهيار التوازن الإستراتيجي في مرحلة ما بعد احتلال العراق قد أفضى إلى الإحساس بعدم الأمن، أو أنه خلق هاجساً بهذا الاتجاه لدى العديد من الأطراف. وفي وقت لاحق، ألقت هذه الهواجس تداعياتها السلبية على مناخ العلاقات البيئية ضمن دوائر عدة. وفي المحصلة النهائية بدت المنطقة الخليجية برمتها طرفاً متضرراً من هذا الانهيار في التوازن [(1)].

ويبقى هاجس الأزمة النفطية التي حدثت في السبعينيات من القرن العشرين له ترددات هائلة على الاقتصاد الياباني وبحسب معهد الطاقة التطبيقية فقد كان النفط يشكل 80% من إجمالي الطاقة التي كانت اليابان تتزود بها آنذاك، ومنذ ذلك الحين اعتمدت على تطوير الطاقة النووية في سياستها لضمان أمن الطاقة، وقد نجحت في خفض اعتمادها على النفط في استهلاكها للطاقة إلى 47% في عام 2006 وعلى مر الأعوام كانت الواردات اليابانية من النفط في تناقص وتراجع مجموع الصادرات العالمية (برميل / عام) من النفط إلى اليابان بنسبة 25% ما بين عامي 1995 – 2009 وخلال

---

(1) عبد الجليل زيد مرهون، "أمن الخليج وخياراتها الراهنة"، **صحيفة الرياض السعودية**، في 2007/2/28. على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:http://www.alriyadh.com/iphane/article/30937.

المدة نفسها انخفضت الصادرات النفطية من دول الخليج العربي إليها بنسبة ملحوظة بلغت 19%[1].

وبعد أعقاب الزلزال الضخم والتسونامي اللـذين ضربـا شرق اليابـان في مـارس / آذار عـام 2011، تمت مراجعة سياسة الطاقة في اليابان وبقيت أهمية النفط فيما يخص اليابان، بعد ضرب الزالزال لـشرقها، الذي أدى إلى إيقاف المفاعلات النووية وما لحق به من أضرار والمخاوف المتعلقة بالتلوث الإشعاعي ارتفع القلق بشأن تأثيرها على تزويد البلاد بالطاقة النوويـة. وبـالنظر إلى الاعـتماد المتزايـد لليابـان عـلى الطاقـة النووية في مجال استهلاك الطاقة، ومن المتوقع التراجع عن التـزود بالطاقـة النوويـة، والتحـول إلى مـصادر بديلة ومنها النفط والغاز [2].

يتضح من الوقائع أن اليابان سوف تعيد حساباتها بزيادة الطلب على نفط الخليج العربي بعـدما، طالت إيران العقوبات الدولية وإعادة التفكير بالاستغناء عن بعض المنشآت النووية المـستخدمة في توليـد الطاقة خوفاً من تعرضها إلى الضرر مما سيجعل كارثة بيئية تحل باليابان وما يجاورها، فالزيادة في الطلـب على نفط المنطقة جعلها تهتم بأمن الإمدادات أكثر.

ولتعزيز أمن الإمدادات النفطية كان لا بد من وجود قوات لحماية مواقع الإنتـاج والممـرات التـي تمر بها ناقلات النفط وشبكة الأنابيب الناقلة لهذه المـادة. وتقـوم هـذه القـوات بتقـديم الحمايـة لـبعض بلدان الخليج العربي إذا ارتأت أن هناك خطراً يهـدد تلـك البلـدان وأنهـا بحاجـة إلى حمايـة، وتظـل هـذه الحماية ممكنة أو قائمة ما دامت المصلحة الأمريكية وحلفائها هي حماية الإمدادات النفطية من أي خطر قد تتعرض له.

---

(1) **قناة العربية الفضائية**، "التوقع بارتفاع الطلب في اليابان على النفط والغاز مـن دول الخلـيج بعـد التـسونامي"، 23 أبريل 2011 على شبكة المعلومات الدولية على الرابط:

http://www.alarabiya.net/articles/2011/04/23/146446.html.

(2)**وكالة أنباء الإمارات**،"اليابان وأبو ظبي: علاقة إستراتيجية لتحقيق أمن الطاقة وشراكـة في مجـال الطاقـة المتجـددة"، بتاريخ 2012/10/12. وعلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

www.sa-gulf.com/vb/snowthread.php.

كان في الماضي الهدف الرئيس للتواجد العسكري الغربي في الخليج العربي هو تأمين تدفق النفط من منابعة إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأوروبا. وحصل تعديل على هذه الأهداف، إذ أصبح الهدف هو تأمين الإمدادات النفطية بأسعار معقولة. وكان نتيجة تراجع تخوف الدول الغربية من إعادة سيناريو أحداث عام 1973. أو ما يعرف بالصدمة النفطية بعد حرب أكتوبر، حيث قطعت الإمدادات بشكل كامل، وكان على هذه الدول أن تحصل على النفط بأي ثمن.

وإن الدافع الرئيس لوجود القوات الأجنبية في الخليج العربي هو دافع اقتصادي وربما من اليسير فهم هذا الدافع في قرار الحكومة اليابانية دعم الحرب ضد العراق ثم نشر قوات عسكرية في العراق، إذ أن حصول شركة متسوبيشي في 28 يوليو / حزيران عام 2003 على عقد استيراد 40 ألف برميل يومياً من نفط البصرة خلال المدة من أغسطس / أب إلى ديسمبر / كانون أول من العام نفسه، قد جاء بعد ثلاثة أيام فقط من موافقة البرلمان الياباني على نشر قوات الدفاع الذاتي في العراق. رغم محدودية قيمة هذا العقد، إلا أنه اكتسب قيمة رمزية مهمة لدى الشركات اليابانية، المنفذة للضغط على الحكومة [1].

واستندت الحكومة اليابانية على الإجازة التي منحها البرلمان في عام 1999 والذي أجاز مشاركة القوات اليابانية في إجراءات تضمن السلام والأمن لليابان في حالة نشوب صراعات أو اضطرابات في البلدان المحيطة بها، وينص القانون على "إرسال قوات يابانية إلى دول الجوار لتقديم العون اللوجستي للقوات الأمريكية عند مشاركتها في حل تلك الصراعات". وانطلاقاً مما سبق يمكن القول إن اليابان بدأت تؤدى دوراً عسكرياً في الساحة الدولية، وما مشاركتها بقوات غير قتالية في العراق في قرار اتخذته بإرسال قواتها إلى الخارج دون التقييد بمظلة الأمم المتحدة أو حدود البلدان المجاورة، سيفتح صفحة جديدة في تاريخ دبلوماسيتها مع دول منطقة الخليج العربي. وانطلاقاً مما ذكر لمشاركتها خارج إطار المنظومة الدولية، يتضح مدى أهمية تواجد القوات اليابانية بغرض تأمين الإمدادات النفطية.

---

(1) محمد فايز فرحات، " حدود التورط الياباني والكوري في العراق"، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية**، في 28 ابريل 2004، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

Acpss.ahram.org.og/Ahram%5c2004%5c25%5ccommo.htm28.

المبحث الثاني

السياسة الصينية تجاه مسألة أمن الخليج العربي

لم يرق مفهوم الأمن القومي الصيني إلى درجة حماية المصالح وظل محكوماً لعدة عقود منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية بقناعة راسخة تقتصر على حماية الحدود أو ما يطلق عليه "نظرية سور الصين العظيم"، وهو كناية عن التقوقع داخل الحدود والإكتفاء عن أداء أي دور حيوي خارج هذه الأسوار. لكن التطورات التي حدثت في البنية الداخلية للصين، يبدو أنها وسعت رؤيتها لمفهوم الأمن القومي آخذةً بالاعتبار النمو المتسارع لإقتصادها، واتساع رقعة مصالحها في الخارج، وبروز أمن الطاقة واحداً من أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة اقتصادها بالدوران. وتبعاً لذلك بدأ اهتمامها بالمنطقة العربية لاسيما منها منطقة الخليج العربي أكبر من السابق – لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية – لأنها من أهم مصادر الطاقة في العالم فضلاً على أنها أحد أهم الأسواق الاستهلاكية لمنتجاتها.

ولا تزال الصين تحصر اهتماماتها الأمنية في مناطق شرق آسيا والباسفيك، فضلاً عن اهتمامها بقضيتها الأساسية وهي عودة جزيرة تايوان، إذ تركز اهتماماتها على المشاكل الآسيوية الإقليمية، مثل مشاكل الحدود والتوترات بينها وبين اليابان والصراع بين الكوريتين والملف النووي الكوري الشمالي.

على الرغم تعاطفها مع القضايا العربية لاسيما الصراع العربي – الإسرائيلي، إلا أنها تستخدم السياسة والدبلوماسية، ولا تضع القضايا العربية ضمن أولوياتها، على الرغم من أنها استطاعت أن تقيم تعاوناً عسكرياً مع بعض الدول العربية، لكن "إسرائيل" استطاعت أن تشكل قوة ضاغطة عليها لمنعها من تصدير أسلحة متطورة ومتقدمة إلى الدول العربية، في الوقت الذي يتنامى فيه التعاون العسكري الصيني - الإسرائيلي، لاسيما في مجال الأسلحة والحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة من "إسرائيل" في مجال الطائرات والفضاء، وهو ما آثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التقارب. مما جعلها تتهم "إسرائيل" بنقل التقنية الأمريكية وتهريبها إلى الصين.

سيتناول هذا المبحث الموقف الصيني من التهديد الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي والمتضمن التهديد الإيراني والعراقي، وكذلك سيضيف دور الصين في تأمين أهداف الطاقة وأهميتها وكذلك موقفها من التواجد العسكري الأجنبي في هذه المنطقة.

المطلب الأول: الموقف الصيني من التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي

أصبحت مسألة أمن الخليج العربي من المسائل المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية. فقد هددت تلك الحرب تدفق النفط عبر الخليج العربي، كما انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية. وقد أدي ذلك إلى سعي تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء تكنولوجيا الصواريخ في مواجهة التهديدات الإيرانية والعراقية، وهذا الأمر الذي اعترضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم دخلت الصين لدعم أمن الدول العربية الخليجية، من خلال بيع صواريخ من نوع Dongfeng (SS)$^{-2}$ المزودة بقواعد إطلاق أرضية للسعودية، وذلك عام 1987 وعلى إثر ذلك تطورت العلاقات الصينية السعودية على المستوى الاقتصادي وأسفرت عن تبادل العلاقات الدبلوماسية بينهما في يوليو / تموز عام 1990، وذلك على الرغم من أن حجم التبادل السعودي – التايواني عام 1989 كان يعادل 1،94 مليار دولار مقابل 204 مليون دولار للتبادل السعودي – الصيني. وفي أثناء الحرب العراقية الإيرانية توافرت أنباء عن أن الصين كانت تمد إيران بالصواريخ، وهو ما أشار إليه بعض المشاركين العرب في ندوه العلاقات العربية الصينية المنعقدة في عمان عام 1986 برعاية منتدى الفكر العربي، ولكن الصينيين نفوا تزويدهم إيران بالأسلحة موضحين أنها تسربت إلى إيران عن طريق طرف ثالث دون موافقتهم[1].

ومثلت حرب الخليج الثانية للصين فرصة، لفرض نفسها على ساحة القرارات الدولية، وكانت ترضي جميع الأطراف بنسب مختلفة، الأمر الذي تبينت فيه ملامح السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة، ومثل الإمتناع عن التصويت إحدى ملامح السياسة الخارجية للصين في العديد من القضايا التي استدعت اجتماع مجلس الأمن والتي

(1) د. محمد السيد سليم، "السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 153.

ارتبطت بالأمن في الخليج العربي من ناحية. ومن المنطقة العربية من ناحية ثانية، ويتجلى ذلك من خلال امتناعها عن التصويت عن القرارات التي اتخذتها هيئة الطاقة الذرية ضد إيران، إذ تحتفظ بعلاقات قوية مع الأخيرة. كما أنها لا تعطل القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي ضد إيران وهذا ما سنلاحظه لاحقاً.

ولغرض دراسة هذا المطلب كان لزاماً على الباحث أن يقسمه إلى جزئين أولهما الموقف الصيني من والتهديد الإيراني لأمن الخليج العربي وثانيهما الموقف الصيني من التهديد العراقي لأمن في الخليج العربي.

أولاً: الموقف الصيني من التهديد الإيراني لأمن الخليج العربي:

إذ يتضمن الموقف الصيني من احتلال إيران لأراضي عربية في الخليج العربي وتهديد دول المنطقة، فضلاً عن موقفها من التدخلات الإيرانية في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي ومن ثم موقفها من البرنامج النووي الإيراني وتأثيراته على دول المنطقة.

تعد العلاقات الصينية – الإيرانية من الركائز المهمة في سياسة الصين الخارجية، فهي علاقات قديمة وعميقة ومتنوعة ومتشعبة أما كونها قديمة فهي ترجع إلى عصر الدولة الساسانية، وفي العصر الإسلامي أدت بلاد فارس دوراً مهما في انتشار الإسلام في الصين عبر طريق الحرير، وبرزت علاقات قوية، لاسيما في مجال الثقافة والفلك، وتتمحور أسس العلاقة بين الصين وإيران بمسائل الطاقة وتصدير النفط والغاز الإيراني إلى الصين، وبالمقابل تطوير برنامجها النووي بمساعدة الصين، فضلاً عن التجارة والإستثمارات والتعاون العسكري في شؤون التسليح والتدريب، وكذلك الدعم السياسي والاقتصادي.

وتتمحور أسس العلاقة بين الصين وإيران في مسائل الطاقة وتصدير النفط والغاز الإيراني إلى الصين، وبالمقابل تطوير برنامجها النووي بمساعدة الصين، فضلاً عن التجارة والاستثمار والتعاون العسكري في شؤون التسليح والتدريب، وكذلك البعد التاريخي لطبيعة العلاقة بين البلدين التي تمتد إلي سنين عدة فالتقييم الإستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية، أن أكثر ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية من العلاقات الصينية

الإيرانية هو الدعم الذي توليه الصين لإيران، فيما يخص سعيها لإمتلاك السلاح النووي، فضلاً عن الدعم السياسي واقتصادي.

وتعد أهمية إيران بكونها رابع أكبر منتج للنفط وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، ومن هنا أصبحت الصين الغطاء الدولي لإيران في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية واعترفت الصين بحركة تأميم النفط الإيراني التي قادها الزعيم الوطني الإيراني محمد مصدق للمدة من 1951 – 1953، واعترفت إيران بجمهورية الصين الشعبية عام 1971 ممثلاً وحيداً للصين واتبع ذلك إقامة علاقات دبلوماسية معها[1].

وتشهد العلاقات الصينية الإيرانية تنامياً ملحوظاً، وهو ما تبديه عبر علاقات ثنائية بين البلدين يتقاسم كل منهما مصالح جيوبوليتيكية متشابهة، فضلاً عن رفض كل منهما للهيمنة الأمريكية وإن أهمية إيران بإعتبارها الدولة الثانية المصدرة للنفط بعد السعودية، وهو ما قاد إلى أن تشغل إيران موقعاً محورياً في السيادة الصينية للطاقة. وقد توقع بعض المحللين أن يتجاوز استهلاك الصين من النفط الولايات المتحدة الأمريكية إذ تصل إلى استهلاك 75% من إنتاج النفط العالمي مع عام 2015 [2].

وهذا ما يرى في موقع إيران في الإستراتيجية الصينية، وحاجة الصين إلى النفط الإيراني. إذ أصبحت الصين الغطاء الدولي في مجلس الأمن منذ احتدام الأزمة النووية. وأن الاحتياج الصيني للطاقة وقلقها من نقصه قد يؤثر على خططها التنموية، وهذا ما يعيد إلى الأذهان الصعوبات التي عانتها الدول الكبرى أبان الصدمة الأولى للنفط، وإن التحالف الصيني الإيراني يمكن أن يؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة العربية- وجهة نظر أمريكية وخليجية.

لم يكن للصين دور مؤثر في منطقة الخليج العربي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في عهد الرئيس الصيني الأسبق "ماوتسي تونج"، إذ أن العامل الأيديولوجي والفكري والخط الواضح الذي نشأت عليه الصين بإتباع أفكار

(1) ممدوح عبد المنعم، **رياح من الشرق الصين – كوريا – اليابان**، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، 2011، ص 87.

(2) د. هدى ميتكيس، "الصين والشرق الأوسط"، في هدى ميتكيس (محرر)، العلاقات الآسيوية- الآسيوية، **مصدر سبق ذكره**، ص 16.

شيوعية والميل الأولي للإتحاد السوفييتي كان عاملاً مهـماً في تحديـد سياسـتها مـع العـالم. أمـا في منتـصف الخمسينيات من القرن العشرين، شهدت هذه المدة تطوراً ملموساً في علاقات الصين مع المنطقة، ولاسـيما أثناء إنعقاد مؤتمر باندونج عام 1955. فقد أدت الصين في تلك المـدة دوراً مهـماً في دعـم حركـات التحـرر الوطنية في الخليج العربي مثل حركة التمرد اليسارية في ظفار العمانية، وواجهت قوات السلطات العمانيـة وحلفائها [1].

وبعد احتلال إيران للجزر الإماراتيـة في الخلـيج العـربي، كـان الموقـف الـصيني لحـل أزمـة الجـزر بالطرق السلمية، وسياسية الصين من هـذه المـسألة تتـسم بالحـذر، ولا تميـل إلى اتخـاذ مواقـف متـسرعة والبعض يصفها بسياسة مرنة تمارس أنصاف الحلول وتتفـادى المواجهـة مـما دفـع صـانعو القـرار الـصيني للسعي إلى الحفاظ على توازن المصالح مع كل الدول والتكتلات الدولية المتنافسة[2].

وفي عقد السبعينيات من القرن العشرين، اتسمت هـذه المرحلـة بنقلـة نوعيـة بـين دول الخلـيج العربي والصين، حيث التقارب الصيني – الأمريكي الذي حدث عام 1972، أثر على تطور العلاقات الخليجية الصينية، ودخول الصين الشعبية إلى الأمم المتحدة ممثلاً وحيداً للشعب الصيني وعلى إثر هذه التطـورات أصبحت السياسة الصينية أكثر ميلاً للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد الاهتمام الصيني بمنطقـة الخليج العربي لمواجهة النفوذ السوفييتي في المنطقة، وفي هذه المرحلة حدث أول تطور دبلوماسي مع دول المنطقة إذ أقامت دولة الكويت عام 1971 علاقات دبلوماسية مع الـصين، واسـتمرت الـسياسات الـصينية على هذا الاتجاه حتى كسبت علاقات دبلوماسية جديدة مع سلطنة عُمان عام 1978[3].

وفي عقد السبعينيات حدثت تطـورات مهمـة في المنطقـة منهـا الاحـتلال الـسوفييتي لأفغانستان، وسقوط الشاه، ومن بعد ذلك حدثت الحرب العراقية الإيرانية، وجدت الـصين في الحــرب فـيما لـو اسـتمرت عـاملاً مهـماً في إبقـاء بيئـة نزاعيـة في المنطقـة، تـؤدي إلى

(1) عفراء أحمد البابطين، "أبعاد وواقع العلاقات الصينية في عالم متغير"، **مصدر سبق ذكره**، ص 24.

(2) د. محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي – الصيني في القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره** ، ص147.

(3) عفراء أحمد البابطين، "ابعاد وواقع العلاقات الصينية في عالم متغير"، **مصدر سبق ذكره**، ص 25.

زعزعة استقرار دولها، وتعطي من ثم فرصة للحركات الراديكالية للتحرك ضد الحكومات القائمة ومن المحتمل أيضاً في إطار مشهد دعم الولايات المتحدة الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليجي من جهة، والاتحاد السوفييتي والعراق من جهة أخرى، وأن الصين توثق علاقاتها مع إيران ومدها بالأسلحة والعتاد، لزيادة قدرتها على زعزعة الاستقرار الإقليمي في المنطقة مباشرة، وبشكل غير مباشر عبر الأطراف المؤيدة لإيران[1].

وعلى إثر تطور العلاقات بين الصين وإيران ونموها بشكل متسارع شكلت الصين مصدراً مهماً وأساسياً لتسليح إيران في الحرب مع العراق التي استمرت ثمانية أعوام. واعتبرت مبيعات الأسلحة عنصراً مهماً في العلاقات بينهما فقد قدر حجم صفقات السلاح التي وفرتها الصين وحليفتها كوريا الشمالية نهاية الثمانينيات من القرن العشرين بحوالي 70% من احتياجات إيران والتي أدت إلى قطع علاقات العراق الدبلوماسية مع كوريا الشمالية. وفي الوقت نفسه حاولت الصين من خلال موقفها الرسمي المعلن من الحرب أن تبدو كعادتها أنها تقف على الحياد وعلى مسافة متساوية من طرفي النزاع، بمطالبتها إياهما وقف الحرب وتسوية النزاعات عبر الحوار والتفاوض، ومعارضة أي تدخل للقوى العظمى، وعدم توسيع رقعة الصراع بما يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي [2].

وكانت لمدة الحرب وما نجم عنها من خسائر كبيرة، فضلاً عن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها على واردات السلاح لإيران السبب الرئيس في توجه إيران اعتباراً من الثمانينيات من القرن العشرين إلى الحصول على احتياجاتها التسليحية من دول أوروبا الشرقية وكوريا الشمالية والصين، وبعد إنتهاء الحرب عام 1988، بدأت إيران تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة على نطاق واسع، وكشفت عن تعاونها خلال الحرب مع الصين وحصلت على صواريخ سكود –

(1) د. ناصف يوسف حتى،القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، **مصدر سبق ذكره**، ص 126.

(2) عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة، **مركز الجزيرة للدراسات**"، 11 يونيو / حزيران 2012، ص 6

ب فروج – 7 وتعاونت مع الصين وكوريا الشمالية في تصنيع نماذج لصواريخ قصيرة المدى يتراوح مداها بين 60 -150كم [1].

وانقلب وضع العلاقات الصينية – الإيرانية في الثمانينات من القرن العشرين بسبب أربعة اعتبارات وهي: التوجهات السياسية الداخلية للرئيس الصيني الأسبق "دينج شياوبينج" الخاصة بإطلاق عمليات التحديث مع الثورة الثقافية التي فرضها سلفه الرئيس الأسبق "ماوتسي تونج"، بالتوافق مع التغيير في السياسة الخارجية الصينية بإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وصولاً إلى تطبيع العلاقات معها. وفي المقابل دشنت الثورة الإيرانية عودة متعاظمة لدور الدولة في التحكم في الاقتصاد، وفسح النظام السياسي الجديد المجال أمام أيديولوجيا معادية للولايات المتحدة الأمريكية. ما أطلق توجها داخلياً طبع سياستها الخارجية على نحو غير ملامح العلاقات الأمريكية – الإيرانية من تحالف إستراتيجي إلى عداوة مستحكمة وسببت التحولات لسياستها الداخلية والخارجية في الصين وإيران تصادماً في أولويات السياسة الخارجية [2].

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، وخضوع العراق لسنوات الحصار الدولي ومن ثم الحرب التي شهدتها منطقة الخليج العربي، فإن تلك المدة وما رافقتها من ظروف موضوعية فرضتها المصلحة المشتركة، ومعاناة الجانبين الصيني والإيراني منعزلة سياسية وعقوبات دولية شكلت فرصة ذهبية أمامهما لتطوير وازدهار العلاقات بينهما بشكل غير مسبوق، وبدخول قوي للشركات الصينية إلى إيران للمساهمة في إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية التي دمرتها الحرب. وكذلك مساعدة إيران في إعادة بناء صناعتها العسكرية وتطويرها[3].

(1) د. محمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، العدد 140، أبريل 2000، ص 215.

(2) مصطفي اللبادة، "الاقتصاد السياسي للعلاقات الصينية – الإيرانية ولحظة الاختيار،" **صحيفة الحياة اللندنية**، 2007/10/31.

(3) عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط ملامح مقارنة جديدة"، **مصدر سبق ذكره**، ص 6.

يتبين من ذلك حجم التعاون الصيني – الإيـراني في مجـال التـسليح والتـصنيع لأغـراض عـسكرية، وهذا التعاون في المحـصلة هـو موجـه إلى تهديـد دول المنطقـة والممـرات المائيـة الإسـتراتيجية في الخلـيج العربي.-من وجه النظر الأمريكية الخليجية.

وإن حرب الخليج الثانية عام 1991، عمقت من الشراكة الـصينية – الإيرانيـة، إذ توصـل البلـدان إلى الاستنتاجات نفسها. لم يكن غزو العراق للكويت واحتلالها أمـراً مقبـولاً، ويجـب أن ينتهـي بالإنـسحاب، كـما ينبغي ألا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكرياً أو تحشد قواتها في المنطقة. وترى كل من إيران والـصين أن الحملة العسكرية الأمريكية على العراق جزء من دافع هيمنة أوسع لوضع المنطقة العربيـة ومـا يجاورهـا تحت الهيمنة الأمريكية رغم ذلك عقدت الصين صفقة مع أمريكا تقضي بعدم استخدام حق النقض – الفيتـو – ضد مشروع القرار الأمريكي، وذلك في مقابل إلغاء العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين غـداة مجـزرة "تيانانمين" عام 1989 وهذا ما كان، فبعد تعليق الـصين لمبيعـات صـواريخ سـيلكروم في عـام 1987. إذ كانـت إيران تتلقى درساً في الحدود البرغماتية لدعم الصين لها في مواجهة الضغوط الأمريكية[1].

فكل من الطرفين كان من وقت لآخر يخضع هذه العلاقـة لمقتـضيات تحقيـق أهـداف أخـرى، إن إيران كانت إبان السبعينيات من القرن العشرين تصر على رهن علاقاتها مع الصين بعلاقاتهـا مـع الاتحـاد السوفييتي، وعلى نحو مماثل، أصرت الصين في التسعينيات من القرن نفسه على جعل علاقاتهـا مـع إيـران مرهونة بمتطلبات علاقاتها الأشد أهمية مع الولايات المتحدة الأمريكية [2].

وبعد إنتهاء الأعمال العسكرية في المنطقة، أخذت دولـة الإمـارات العربيـة بالمطالبـة بحل سلمي لمسألة الجزر العربية المحتلة وتسويتها من خلال المفاوضات الثنائيـة مـع إيـران وأكدت أن دولة الإمارات العربية المتحدة كان تثير هذه المسألة في المنتـديات الدوليـة، مثـل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، لكي تشجع إيران على المشاركة في مفاوضــات ثنائيــة. لكــن الولايــات المتحــدة الأمريكيــة لم تكــن تريــد اتخــاذ موقــف

(1) جـول جـارفر، **الـصين وإيـران شركيـان قـديمان في عـالم مـا بعـد الإمبرياليـة**، مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإستراتيجية، 2009، ص 420.

(2) **المصدر السابق**، ص438.

المطالبات القانونية المتعارضة حول الجزر. فضلاً عن أن العمل العسكري الأمريكي لم يكن خياراً مطروحاً في عام 1992[1].

وفي منتصف عام 2010، عقد الطرفان مجلس التعاون الخليجي والصين في بكين الجولة الأولى من الحوار الإستراتيجي على تعزيز العلاقات الاقتصادية والمفاوضات حول اتفاق التجارة الحرة بين الطرفين، وإنما تعداه إلى بحث قضايا سياسية ذات أهمية بالغة تتعلق بقضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران [2].

وكانت الصين تقدر قيمة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها أعطت الأولوية لعلاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع إيران، وكان غير راغبة في دعم دولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر لكن في سبتمبر/ أيلول عام 1992، طلبت جامعة الدول العربية من أمين عام الأمم المتحدة أن يستخدم مساعيه الحميدة لبحث القضية في 2 يناير / كانون الثاني عام 1994، قال الأمين العام بطرس بطرس غالي "إن الأمم المتحدة ستؤدي أي دور مناسب لحل النزاع وقد سعى إلى عقد اجتماع مع الإيرانيين لبحث مسألة الجزر، غير أن إيران لم تكن مستعدة لإستقباله"[3]وفي يناير / كانون الثاني عام 2000 جددت الصين تأكيد دعمها لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر سليماً، عندما قال نائب وزير الخارجيتها الأسبق "A.J.B.Deng" في أبو ظبي " إن أسلوب دولة الإمارات العربية المتحدة حكيم، وينسجم مع الإتفاقيات والأعراف الدولية " [4]

(1) توماس ماتير، **الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبى 2005، ص 563.

(2) **المصدر السابق**، ص 563.

(3)د. محمد بن هويدن "المحددات السياسية للعلاقات الإماراتية – الصينية"، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 18، ابريل / مايو / يوليو 2013، ص42.

(4) توماس ماتير،الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، **مصدر سبق ذكره**، ص 571.

وتندرج سياسة الصين تجاه مسألة احتلال الجزر من قبل إيران ضمن سياستها التقليدية الداعية إلى عدم السماح بانحدارها إلى مواقف غير محسوبة، والصين التي تعاني من مشاكل تعتقد أنها مماثلة. فيما يتعلق بأمر السيادة على جزر في بحر الصين، ولاسيما جزيرة تايوان، ترى مصلحة عربية في تجميد النزاع في حال تعذر التوصل إلى حل سلمي مقبول له، وهو أمر لم تتردد هي نفسها القيام به حيال مسألة السيادة حول تايوان [1].

يتبين أن موقف الصين من مسألة احتلال الجزرالإماراتية يميل إلى الحل السلمي، وعدم جديتها لإنهاء الأزمة. ويتصف موقفها دائماً بالإشادة بالموقف الإماراتي تجاه هذه المسألة، ومن هنا يتضح أن الصين لا تريد أن تكون طرفاً في هذه المسألة خوفاً على مصالحها مع طرفي النزاع، وأيضاً لا تريد أن يكون موقفها ضد موقف الولايات المتحدة الأمريكية المساندة للإمارات العربية المتحدة.

إن إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة لعلاقات قوية مع الصين، وذلك بغرض التأثير على إيران لمصلحة القضايا العالقة بينهما، ولاسيما إحتلال إيران للجزر الإماراتية، وهي القضية التي كانت الصين تعلق ضرورة حلها سلمياً بعيداً عن التهديدات العسكرية، وأن كان ذلك لم يؤت ثماره ولكنه على أقل تقدير أمر تضعه الدول في الحسبان عند التعامل مع دولة مثل الصين، إذ اتسمت العلاقات السياسية بين الإمارات والصين بالمثالية، قامت على المبادئ الأساسية لأي علاقة سياسية ناجحة بين الدول ولعل الحادثة الوحيدة التي تعرضت لها العلاقة بين البلدين، وكادت تؤدي إلى توتر بينهما، هي زيارة الرئيس التايوانى "لي تينغ هوي" لدولة الإمارات في نيسان / أبريل عام 1995، وقد رفضتها الصين وقتذاك واعتبرتها تدخلاً في شأنها، ولكن الإمارات استطاعت أن تنقذ الموقف وتبدد سوء الفهم بشأن الزيارة.

وموقف دول مجلس التعاون الخليج العربية من سياسة الصين الخارجية ذات الصلة بإنقاذ إيران من ورطتها مع المجتمع الدولي، وتسهيل الطريق أمامها للإلتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليها، لم تستطع إرسال رسالة واضحة إلى الصين الباحثة عن

---

(1) علي حسين باكير، "العلاقات الخليجية – الصينية الإستراتيجية" تحت المجهر مجلة **أراء حول الخليج**، العدد 80، مايو 2011، ص16.

النفط والغاز البديل للنفط الإيراني المعرض لفرض عقوبات على تصديره تحت طائلة العقوبات الدولية على إيران ومثال على ذلك لم تحرك دول المجلس ساكناً حينما رضخت الصين لمطلب إيران بتغيير مسمى الخليج من عربي إلى فارسي أثناء أولمبياد عام 2008 التي استضافتها الصين [1].

أما فيما يخص موقف الصين من التدخلات الإيرانية في البحرين، إذ أكد السفير الصيني لدى مملكة البحرين "لي تشن" "إن أي حلول سياسية لمملكة البحرية لن تتحقق خارج طاولة الحوار، حيث لا سبيل الإستقرار الشعوب من دون التفاوض والديمقراطية" وأوضح أيضاً خلال اجتماعه بأعضاء لجنة الصداقة البرلمانية البحرينية الموقف الصريح للبلاد تجاه الأحداث التي تجري في البحرين، مؤكداً على "أن الصين لا تتدخل في شؤون أي دولة من الدول، وأنها تحترم خصوصية البلدان وتدعم كل الإجراءات التي من شانها الحفاظ على استقرار البحرين ورفض العنف، وأن بلاده تأمل في نجاح الحوار من أجل توطيد دعائم الوحدة الوطنية وترسيخ الأمن وتحقيق الإستقرار من أجل تنمية طويلة الأمد" [2].

ب- الموقف الصيني من التهديد النووي والصاروخي الإيراني لمنطقة الخليج العربي:

تعد العلاقات بين البلدين من العلاقات المتميزة لحاجة كل طرف للآخر والجانب الأهم في هذه العلاقات التعاون الفني في مجال التكنولوجيا النووية إذ وقعا في 21 يناير/ كانون الثاني1991 إتفاقية لبناء مفاعل للأبحاث النووية بمركز أصفهان وهو ما استفادت منه إيران في التعرف على تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى يورانيوم "هيكسا فلوريد" لإنتاج الوقود والكعكة الصفراء.

---

(1) عبد اللـه المدنى،"دول الخليج والتعامل مع الصين"، **جريدة إيلاف الإلكترونية**، لندن، العدد 4300، 28 فبراير 2013، وعلى الرابط:

www.wlaph.com/web/newspapers/2013/1/78463.htm.:

(2) "حوار مع السفير الصيني في المنامة لي تشن"، **صحيفة الوطن البحرينية**، العدد 2630، 21 فبراير 2013، وعلى الرابط http//www.alwatannews.net

من هذا المنطلق التزمت الحكومة الصينية بمبدأين أساسيين [1]:

ينطلق **الأول** من ضرورة إلتزام إيران بمطالب المجتمع الدولي والعودة إلى تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم إذ دعت الصين في 23 فبراير/شباط عام 2006 إيران إلى تعليق كل أشكال تخصيب اليورانيوم **والثاني** رفض فكرة فرض عقوبات على إيران والتمسك بضرورة إتباع الوسائل الدبلوماسية.

إن الصين لا تستطيع عملياً أن تقف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص العقوبات على إيران، وذلك لإستخدام الولايات المتحدة الأمريكية كل سبل التأثير في موقفها بما في ذلك الإعلام والدبلوماسية والتجارة.

والدور الأساس الصيني في إنشاء المفاعلات النووية في إيران يعود تاريخه بعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في عام 1979 بعد الثورة الإيرانية عن التعاون النووي بينهما. اتجهت إيران إلى الصين وذلك في عام 1985 قررت إيران إطلاق برنامج سري لتخصيب اليورانيوم لم يكشف عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا في عام 2003. وفي يونيو / حزيران عام 1985 خلال زيارة الرئيس الإيراني الأسبق "محمد علي رجائي" للصين، وقع الطرفين سراً بروتوكولاً للتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وبموجب هذه الإتفاقية ساعدت الصين إيران في تطوير مركز البحوث النووية في أصفهان وكانت معظم أنشطة إيران النووية التي ساعدتها الصين بموجب اتفاقية عام 1985 قائمة على مركز البحوث النووية في أصفهان. ولم يعلن مركز أصفهان للبحوث النووية للوكالة الأولية للطاقة الذرية منشأة نووية حتى عام 1992[2].

(1) د. جمال مظلوم، د. ممدوح حامد عطية، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011، ص40.

(2) جون جارفر،الصين وإيران شريكان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية، **مصدر سبق ذكره**، ص211.

وفي عام 1993 تم توقيع عقد لإنشاء مفاعلين نووين يعملان بإعادة التشغيل بين الصين وإيـران في منتصف عام 1993 بلغت قيمته 1،2 مليار دولار على أن تكون قدرة كل مفاعل "300"ميجاوات في مدينـة بوشهر الإيرانية [1].

شكل التعاون النووي عنصراً جديداً من عناصر التعـاون بـين الجـانبين في التـسعينيات مـن القـرن العشرين، وأعدت الصين الشريك النووي الرئيس لإيران عام 1997، لكن سرعان ما تخلت الصين عـن ذلـك تحت وطأة الضغوط الأمريكية، وانتقل التعاون الإيراني إلى كوريا الشمالية، رغـم أن الـصين ظلـت ملتزمـة بالدفاع عن البرنامج النووي الإيراني في مجلـس الأمـن والمـنظمات الدوليـة طالمـا كانـت إيـران تؤكـد عـلى سلميته وبقائها في إطار معاهدة الحد من الانتشار النووي، ونجحت الـصين عـدة مـرات في الحيلولـة دون إحالة الملف إلى مجلس الأمن وابقائه في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذريـة دون أن تـضطر إلى اسـتخدام الفيتو [2].

والضغوط الأمريكية على الصين لإيقاف عقود تشييد المفاعلات النووية لاسيما عقد إنشاء مفاعلين في بوشهر الذي تم التعاقد عليه بين الصين وإيران في عـام 1993، وجـاءت زيـارة الـرئيس الـصيني الأسـبق "جيان زيمين" إلى الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 1997، مقايضة الصين بين أن توقـف العقـد مـع إيران مقابل تزويدها بالتكنولوجيا النووية المتقدمة، وقد جرت مفاوضات أدت إلى أن تراجعت الصين عن استكمال المشروع وتأكد ذلك أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "وليام كوهن" للصين في شهر مارس/ آذار عام 1998. ولكن الصين قامت بإتمام التشييد عن طريق طرف ثالث – كوريا الـشمالية – التـي كانـت طرفاً في إتفاق عام 1993 [3].

وتؤيد الصين وفقاً لتـصريحات مـسؤوليها الحـق القـانوني لإيـران بالبحـث والتطـوير النووي لأغراض سلمية إذا كان يتطـابق مـع اتفاقيـة عـدم الانتـشار النـووي ولا يخـرج عـن

(1) د.جمال مظلوم ، د.ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي، **مصدر سبق ذكره**.

(2) عزت شحرور، "الصين والشرق الأوسط: ملامح مقاربة جديدة"، **مصدر سبق ذكره**، ص 6.

(3)د. جمال مظلوم ، د. ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مصدر سبق ذكره**، ص 183 – 184.

إطارها، وهي تؤيد حل النزاع النووي الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعارض استخدام القوة أو حتى التهديد باستخدامها ضد إيران على أساس أن ذلك لن تحل المشكلة أبداً وستعقدها، إذ تصر على موقفها في حل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن توافق جميع القوى الدولية على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن يحرج الصين كثيراً[1].

على رغم كل هذه الحقائق لامتلاك إيران برنامج نووي وبتعاون مع كل من الصين وروسيا وكوريا الشمالية تفكر إيران في امتلاكها لبرنامج صناعة السلاح النووي، وهذا ما نفاه الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" وأنكر بشكل قاطع وجود نية لدى بلاده لصنع سلاح نووي كما أيده في ذلك وزير الخارجية الأسبق "كمال خرازي" في تصريح له في أكتوبر / تشرين أول عام 1997 إذ قال: " إننا لا نعمل بالتأكيد على تطوير سلاح نووي، لأننا لا نؤمن بهذا السلاح أننا نؤمن ونسعى لدعم فكرة إقامة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لكننا مهتمون بتطوير تكنولوجيا نووية خاصة بنا أننا بحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة لدينا خلال عقود سينضب احتياطي النفط والغاز لدينا، وسنتحول إلى مصادر أخرى من الطاقة، وهناك استعمالات أخرى للطاقة النووية في الطب والزراعة، ووضعنا في إيران لا يختلف عن الوضع الأمريكي في الولايات المتحدة لديها مخزون كبير من النفط والغاز، وهذا لم يمنعها من بناء عدد كبير من محطات نووية إذ لا ضرر من الطاقة النووية إذا كانت لأهداف سلمية"[2].

الصين والعقوبات على إيران:

مثلت العقوبات الاقتصادية التي وقعتها الولايات المتحدة الأمريكية أو عقوبات مجلس الأمن قيوداً على التنمية والنمو الاقتصادي في إيران منذ الثورة الإيرانية، واتخذت الإدارة الأمريكية في نهاية مارس / آذار عام 1995 قراراً بفرض حظر اقتصادي شامل على إيران يكمل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، أدى إلى منع الشركات الأمريكية من التعامل مع إيران بأية صورة،

(1) علي حسين باكير، "العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي"، **مجلة آراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث والإمارات، العدد 22، تموز 2006، ص23.

(2) Nuciear program of Iran.http:en.wikipedia.org/wiki

فتوقفت الشركات الأمريكية عن تسويق النفط الإيراني بعد أن بلغت حصتها في التسويق نحو ربع الصادرات الإيرانية عام 1994 وفي بداية عام 1995 أصدر الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلنتون" قراراً بمنع شركات البترول الأمريكية من التعامل مع إيران، وفي منتصف العام نفسه، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الاقتصادي الشامل على إيران وهو ما رفضته دول أوربا واليابان ونهاية العام، رصد الكونجرس الأمريكي 20 مليار دولار إلىCIA لتقويض أركان النظام الإيراني[1].

وتؤيد الصين وفقاً لتصريحات مسؤوليها الحق القانوني لإيران بالبحث والتطوير النووي لأغراض سلمية إذ كان يتاطبق مع اتفاقية عدم الانتشار النووي ولا يخرج عن إطارها، وهي تؤيد حل النزاع النووية الإيراني عن طريق الحوار والتشاور في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعارض استخدام القوة أو حتى التهديد بإستخدامها ضد إيران على أساس أن ذلك لن يحل المشكلة أبداً وسيعقدها، حيث تصر على موقفها القاض بحل النزاعات في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي توافق جميع القوى الدولية على إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن يحرج الصين كثيراً [2].

وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة الضغط على إيران لكي تتخلى عن برنامجها النووي، وذلك من خلال فرض العقوبات عليها، ولغاية عام 2006 ظلت الصين بوصفها إحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تهدف باستخدام (الفيتو) ضد أي قرار يفرض العقوبات وعملت الصين من موقفها واعتبارها أحد أعضاء مجلس حكماء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمنع قرار الوكالة بإحالة برنامج إيران النووي إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الصين تؤيد فرض عقوبات من الأمم المتحدة على إيران، فإنها تصر على حق إيران في الحصول على برنامج نووي للأغراض السلمية [3].

(1) نقلاً عند. جمال مظلوم، ود. ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مصدر سبق ذكره**، ص73.

(2) علي حسين باكير، "العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي"، **مصدر سبق ذكره**، ص23.

(3) نان لي،"الجغرافية السياسية وقوى السوق العواقب السياسية لمحدودية"،الإمدادات الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره**، ص 149.

فالصين قبل عام 2006 كان موقفها هو التهديد باستخدام (الفيتو) ضد القـرارات التـي سـيتخذها مجلس الأمن ضد إيران ولكنها لم تستخدمه، وكانـت مؤيـدة لقـرارات مجلـس الأمـن ذات الـصلة بـالملف النووي الإيراني وهذا ما سنلاحظه من خلال التتبع لموقفها من القرارات، والموضح في الجدول رقم (4).

دور مجلس الأمن في العقوبات على إيران:

قرر مجلس حكماء الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمـن في 4 فبراير / شباط عام 2006 كما أن المفاوضات بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا التي بدأت بعد شهر، انتهت بـدعم مجلـس الأمـن قـرار الوكالـة الدوليـة، إذا حثـت إيـران عـلى تعليـق نـشاطاتها في تخصيب اليورانيوم. وفي مسعى من الصين لتخفيف حدة الأزمة، أطلقت بعض الجهـود الدبلوماسـية بحثـاً عن تسوية سياسة ما، وكان الصينيون يأملون انطلاقا من قلقهم بشأن مناقشة العقوبات في مجلس الأمـن، وتخوفهم من أي تصعيد للصراع، وإتخاذ إجراءات عسكرية أحادية في الحصول على موافقـة إيرانيـة، عـلى إتفاق من شأنه أن يبقى الملف النووي الإيراني في فيينا، فلا ينقل إلى نيويوريك كما كان الـصينيون يـأملون في أن تقديم التقرير قبل اجتماع مجلس حكماء الوكالة الأولية للطاقة الذرية في 6 مارس / آذار عام 2006 يمثل إشارة إلى تحقيق تقدم بشان توضيح القضايا العالقـة حـول البرنـامج النـووي الإيـراني غـير أن الآمـال تلاشت شيئاً فشيئاً [1].

ونظراً للقرارات الصادرة من مجلس الأمن والتي توضح مدى الالتزام الإيراني من عدمه، والمواقـف الصينية من تلك القرارات يمكن توضيح هذه القرارات من خلال الجدول المـرقم (4) والـذي يمثـل قـرارات مجلس الأمن الدولي ونسبة التصويت والموقف الصيني من تلك القرارات.

---

(1) لود جارد، "هل يمكن تجنب قصف إيران؟"، (مجموعة باحثين)، **البرنامج النووي الإيراني الواقع والتـداعيات**، مركـز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص 153 – 155.

الجدول رقم (4)

القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي بخصوص العقوبات على إيران وموقف الصين منها للأعوام 2006-2011

ذ	القرار	الجلسة	التاريخ	التصويب	موقف الصين	طبيعة القرار
1	1696	5500	31 يوليو / تموز 2006	15	مؤيد	أكد على أهمية الجهود السياسية والبعد الرامية إلى التوصل إلى حل عن طريق التفاوض يكفل ضمان أن برنامج إيران النووي مكرس للأغراض السلمية بصفة خاصة ويهيب بإيران أن تتخذ من تأخير التدابير التي طلبها مجلس الأمن، ويطالب بتعليق إيران جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز.
2	1737	5612	23 ديسمبر / كانون الأول 2006	15	مؤيد	منع الدول ببيع ونقل أية عناصر تساهم في تطوير إيران لبرنامجها النووي وتجميد أموال شركات إيرانية وفرض عقوبات على الأطراف المتورطة في البرنامج النووي الإيراني من أشخاص وشركات.
3	1747	5647	24 آذار / مارس 2007	15	مؤيد	منع الدول من بيع معدات قتالية لإيران وتجميد أصول وشركات مساهمة في البرنامج النووي الإيراني
4	1803	5848	3 مارس / آذار 2008	14	مؤيد	رفع عدد الشركات المتهمة بالتعاون في تطوير البرنامج النووي ومنع الدول من بيع أسلحة ومعدات قتالية ومنع الدعم المالي ومراقبة

						المعاملات المصرفية الإيرانية.
5	1929	6335	9 يونيه / حزيران 2010	12	مؤيد	تضمن هذا القرار ارتفاعاً كبيراً في عدد الشركات والأشخاص المتهمين بالتعاون في تطوير البرنامج النووي وتجميد أصولهم المالية وكذلك منع السفر لعدة أشخاص متهمين أيضاً بتطوير البرنامج النووي الإيراني
6	1984	6552	9 يونيه / حزيران 2011	14	مؤيد	تمديد ولاية فريق الخبراء الدوليين العاملين على برنامج إيران النووي.

الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى معلومات جلسات مجلس الأمن وعلى الموقع:WWW.un.org./arabic/sc:

ولبيان موقف الصين من العقوبات على إيران داخل مجلس الأمن خلال مناقشات القرارات التي أصدرها مجلس الأمن المذكور والموضحة بالجدول رقم (4) وكما يأتي:

القرار 1696 لسنة 2006، جاء موقف الصين من قبل "ليو زمين" الممثل الدائم للصين في مجلس الأمن "لم يستجب الجانب الإيراني بعد بالإيجاب لطلبات مجلس محافظي الوكالة ونداءات مجلس الأمن، ونهيب بجميع الأطراف الأخرى إتباع مسلك مسؤول للغاية إزاء السلام والأمن والاستقرار في العالم وآلية عدم الانتشار، والاحتفاظ بالثقة والهدوء وممارسة ضبط النفس، واستشكاف سبل تفكير جديدة، ومواصلة تنفيذ الجهود الدبلوماسية بطريقة مبتكرة من أجل تسوية تقنية إيران النووية. ونرحب بأي أفكار وجهود تفضي إلى المحادثات وكسر الجمود، والتواصل إلى حلول توافقية... وأثناء هذه الفترة الحساسة من الضروري ألا تتخذ إيران وجميع الأطراف المعنية الأخرى أي خطوات من شأنها إلحاق الضرر بالجهود الدبلوماسية... وستواصل الصين كعهدها

دائماً، بـذل الجهـود مـن أجـل المـساعدة عـلى الحفـاظ عـلى الـسلم والاسـتقرار عـلى الـصعيدين العـالمي والإقليمي"[1].

القرار 1737 لسنة 2006، وكان موقفها من القرار وكما جاء به"وانغ غونغيا" ممثـل الـصين الـدائم في مجلس الأمن هو "تود الصين أن تؤكد على أن فرض الجزاءات لا يمثل غاية بل هـو وسـيلة لحـث إيـران على استئناف المفاوضات. وتدابير الجزاءات التي اتخذها مجلس الأمن هذه المرة تـدابير محـدودة ويمكـن عكسها. وتستهدف الأنشطة النووية واستحداث نظم إيصال الأسلحة النوويـة الحـساسة للإنتـشار كـما أن هناك أحكاماً صريحة تبين أنه إذا علقت إيـران أنـشطتها المتـصلة بتخـصيب اليورانيـوم وإعـادة معالجتـه وامتثلت للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، وأوفت بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذريـة، فـإن مجلـس الأمن سيعلق تدابير الجزاءات بل سيلغيها... وظلت الصين عـلى الـدوام تؤيـد حمايـة الآليـة الدوليـة لمنـع الإنتشار النووي وتعارض إنتشار الأسلحة النووية... والصين مـستعدة لمواصـلة العمـل المـشترك مـع جميـع الأطراف المعنية وللإسهام في المحافظة على السلام والإستقرار الدوليين والإقليميين، ولحماية وتوطيـد الآليـة الدولية لمنع إنتشار ولتسوية المسألة النووية لإيران من خلال الجهود السياسية الدبلوماسية"[2].

القرار 1747 لسنة 2007، رحبت الصين ومن خلال ممثلها الدائم لدى مجلس الأمن "كانغ يونـغ " "بالتواصل إلى حل هذه المسألة عن طريق التفاوض ويشجع إيران على التعامـل بإيجابيـة مـع المقترحـات التي تقدم بها الأعضاء في حزيران / يونيو 2006 والواردة في هذا القرار والتي أيدها مجلس الأمن في قـراره 1696 لسنة 2006، وملاحظة التقرير المقدم لإيران يظل مطروحاً، من أجل التوصل إلى اتفاق شامل طويـل الأجل يفسح المجال لتطوير العلاقات والتعاون مع إيران استناداً إلى الاحترام المتبادل، ويوفر الثقة الدوليـة في الطابع السلمي المخصص لبرنامج إيران النووي" [3].

---

(1) "كلمـة الممثـل الـصيني ليـو زنمـين"، الجلـسة 2550، يوليـو / تمـوز 2006،**مجلـس الأمـن، نيويـورك**، عـلى الرابط.www.un.org/arabic/sc

(2) "كلمة الممثل الصيني وانغ غوانغيا"، الجلسة 5612، 23 ديسمبر / كانون الأول 2006، **المصدر السابق**.

(3) "كلمة كانغ يونغ"، الجلسة 5646، 23 مارس/ آذار 2007، **المصدر السابق**.

القرار 1803 لسنة 2008، إذ أكد مندوب الصين "وانغ غوانغيا"، على "إن فرض إجراءات لا يمكن أبداً أن يحسم المسألة بشكل أساسي. وأنها لا يمكن أن تكون وسيلة لتشجيع المصالحة والمفاوضات ويبقى أفضل السبل لتسوية المسألة هو المفاوضات الدبلوماسية. ونناشد جميع الأطراف المعنية اتخاذ موقف مسؤول وبنّاء بدرجة عالية، وإبداء المرونة اللازمة على النحو المناسب، وإفساح المجال الكامل للمبادرة والإبداع وإظهار التصميم والصدق في استئناف المفاوضات ونناشد الأطراف بذل جهود مستمرة لتعزيز المساعي الدبلوماسية الشاملة، والسعي لإيجاد حل يكفل حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بحسب بل يعالج أيضاً الشاغل الدولي حيال الانتشار النووي، ويسعى جاهداً للتوصل إلى حل مبكر وطويل الأجل وشامل ومناسب للمسألة النووية الإيرانية، ونناشد إيران الامتثال الكامل لقرارات الوكالة ومجلس الأمن في أقرب وقت ممكن"[1].

القرار 1929 لسنة 2010، أكد مندوب الصين "لي باودونغ ""على "إن وحدة مجلس الأمن ضرورية لحل المسألة النووية الإيرانية. ويؤكد دائماً على أهمية مجلس الأمن، ونحن لا نؤيد إتخاذ إجراءات متعجلة. ونعتقد أنه يجب علينا بذل جهد أكبر للمحافظة على وحدة مجلس الأمن... وقد التزمت الصين عبر السنين بحل المسألة النووية الإيرانية سلمياً بالمفاوضات الدبلوماسية وهي تبذل جهوداً دؤوبة بهذا الخصوص... وترحب الصين بالاتفاق الثلاثي بين البرازيل وتركيا وإيران بشأن تبادل الوقود النووي لمفاعل طهران للبحوث وتقدره كثيراً... وتأمل أن تستفيد الأطراف المعنية بصورة كاملة من الزخم الإيجابي الذي ولده الاتفاق ولا تدخر وسعاً لحل المسألة النووية الإيرانية سلمياً بالحوار والمفاوضات"[2].

القرار 1984 لسنة 2011، جاءت كلمة"لي باودونغ" أكد فيها على إلتزام فريق الخبراء وجاء فيه "تأمل الصين أن يتقيد الفريق بالمبادئ والمتطلبات بصرامة وأن يضطلع بالدور المنوط به في تعزيز التنفيذ الشامل والفعال لقرارات المجلس ذات الصلة"[3].

---

(1) "كلمة وانغ غوانغيا"، الجلسة 5848، 3 آذار / مارس 2008،**المصدر السابق.**

(2) "كلمة لى باودنغ"، الجلسة 6335، 9 يونية / حزيران 2010،**المصدر السابق**.

(3) "كلمة لي باودنغ"، 6552، 6 يونيو / حزيران، 2001،**المصدر السبق**.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) وكلمات الممثلين الدائمين للصين في مجلس الأمـن عـبر الـسنوات المذكورة التي صدرت بها القرارات الدولية ضد إيران، إن موقفها في مجلس الأمن هو مؤيد لتلك القرارات. وكلمات ممثليها بالمجلس دائماً تؤكد على الحل السلمي للأزمة داعياً الأطراف إلى التهدئـة وعـدم الانجـرار نحو التصعيد، ومطالبة إيران بالتعاون لحل المسألة سلمياً بـالحوار والمفاوضـات. هـذا موقفهـا في مجلـس الأمن. أما موقفها بمساندة إيران من خلال تزويدها بالتكنولوجيا النووية وصناعة الصواريخ بكافة أنواعها. يدلل بأن الصين غير جادة في أمر التعاون بعدم انتشار الأسلحة النووية.

والموقف الصيني من العقوبات الدولية هو معارضتها استخدام القوة ضد إيـران وجـاء ذلـك مـن خلال تصريح "تشنغ شياو دونغ" مدير إدارة غرب آسيا وشمال أفريقيـا في وزارة الـشؤون الخارجيـة في 10 يناير / كانون الثاني عام 2012 "إن الصين تعارض استخدام القوة ضد إيران، كما تعارض قيام بعـض الـدول بتنفيذ عقوبات اقتصادية وطاقوية بصفة منفردة عـلى إيـران" وأشـار إلى"أن التعـاون الـصيني الإيـراني في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة عادي وشفاف، وفي صالح تطور اقتصاد البلدين، ويخدم مصالح شـعبي البلدين ولا يضر بمصالح أي دولة ثالثة". وشدد على "معارضة الصين لأي عقوبات أحادية غير مسؤولة تضر بالمصالح الصينية"[1].

وجددت الصين دعوتها إلي إيران والوكالة الدولية للطاقة الذريـة إلى تعزيـز التعـاون عقـب إنهـاء الطرفين لمحادثاتهما في 18 يناير / كانون الثاني عام 2013 وقال المتحدث باسـم الخارجيـة الـصينية "هونـغ لي" خلال مؤتمر صحفي دوري "إن الصين تأمل في أن اجتماع إيران ومجموعة خمسة زائـد واحـد بريطانيـا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية زائد ألمانيا لعقد جولة جديدة من المحادثات في وقـت قريب... نؤمن دوماً بأن السبيل الصحيح لحل المسألة النووية الإيرانيـة بـشكل ملائـم هـو تعزيـز الحـوار والتعاون"[2].

---

(1) **صـحيفة الـشعب اليوميـة أو فلايـن الـصينية**، "التعـاون الـصيني الإيـراني في مجـالات الاقتـصاد والتجـارة والطاقـة"، 2012/1/11 على الرابط: Arabic@peopledaily.com.cn

(2)**صحيفة NEWS الصينية**، "الصين تحث إيران والوكالة الدولية للطاقـة الذريـة عـلى تعزيـز التعـاون"، 2013/1/18، وعلى الرابط: Arabic.news.cn

وعلى الرغم من أن الصين قد أعلنت إلتزامها بالعقوبات التي تقررت في قرار مجلس الأمن الدولي بشأن إيران فإنها أكدت صراحة معارضتها العقوبات الأمريكية الأوربية على أساس أنها عقوبات خارج إطار الأمم المتحدة ثم تصبح الصين في مواجهة ضغط أمريكي - أوروبي مشترك يجعل رفضها التزام العقوبات الأمريكية الأوربية على إيران ذا ثمن كبير ربما لن يمكنها احتماله كثيراً، لا سيما في ثلاثة عوامل:

الأول: مصالح الصين الاقتصادية والتجارية الكبيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، فضلاً عن أوراق الضغط العديدة والمؤلمة التي يمكن أن تستخدمها أمريكا في مواجهتها.

الثاني: أن الغرب يرى في إثارة الصين لقضية احتياجها النفطي إلى إيران أمر مبالغ فيه،لاسيما مع التقارير التي أشارت إلى أن الغرب مستعد لتوفير مصادر بديلة للصين عن النفط الإيراني.

الثالث: أن الصين تبدو واقفة بمفردها في الدفاع عن إيران في قضية العقوبات، إذ أن الموقف الروسي أقرب إلى موقف الغرب في قضية العقوبات.

ولهذا فإن علاقة الصين مع إيران ستظل مهما بلغت من التقارب مجرد ورقة تفاوضية ولن تتحول بأي شكل من الأشكال إلى علاقة إستراتيجية على الأقل في المدى المنظور، وكذلك علاقة الصين بالمنطقة ككل، على الرغم من تنامي أهمية المنطقة فيما يخص الصين إلا أنها تظل جزءاً من علاقتها مع القوى الكبرى.

وترتكز إيران في منظورها الإستراتيجي على بعض القوى الدولية والتي لها مصالح حيوية وفي مقدمة هذه القوى الصين، والتي ترى في إيران أكبر الشركاء في المنطقة كل ذلك كان يعطي إيران قوة في التعبير والتحدي عن مفردات قرارها السياسي، أمام ذلك لم تجد الإدارة الأمريكية أمامها إلا شكلاً من أشكال صراعها مع إيران، الذي أنصب حول برنامجها النووي مما شكل أزمة سياسية تلقي بظلالها على المنطقة واحتمالية اندلاع أخطار جسيمة على كل دول المنطقة سواء انتهت بالطرق السلمية أم غير السلمية. وبات من الواضح أن الظرف الزمني يؤدي لصالح إيران واستراتيجيتها العسكرية والسياسية، وهناك اعتقاد عند بعض القوى السياسية المؤثرة داخل المؤسسة الإيرانية تحبذ استغلال الفرصة التاريخية لفرض الهيمنة على القوى المؤثرة والمنافسة في

المنطقة العربية لصالح إستراتيجيتها الشاملة المتمثلة بالهيمنة والنفوذ حتى باتت تمثل أكبر خطر يواجه الإدارة الأمريكية وحسب ما رأته وللأسباب الآتية: [1]

1- العلاقة الوثيقة بين إيران وتنظيم القاعدة بعتراف "رامسفيلد" التي تعود إلى زمن طالبان في أفغانستان عندما كانت في تلك المدة تقدم إيران الدعم للحركة ضد الوجود السوفييتي في أفغانستان في الثمانينات من القرن العشرين.

2- استمرار إيران في تطوير السلاح النووي والصاروخي.

3- النفوذ الإيراني الواسع في العراق.

أما فيما يخص التعاون في مجال الأسلحة غير النووية بين إيران والصين فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية وما نجم عنها من خسائر كبيرة، فضلاً عن الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاؤها على واردات إيران من السلاح، السبب الرئيس في توجه الأخيرة اعتباراً من الثمانينيات من القرن العشرين للحصول على احتياجاتها التسليحية من دول أوروبا الشرقية وكوريا الشمالية والصين رغم أن هذه الأسلحة في أغلبها غير متطورة، وبعد انتهاء الحرب بدأت إيران في تنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء وتحديث قواتها على نطاق واسع، وكانت قد كشفت عن تعاونها مع الصين أثناء الحرب مع العراق وحصولها على صواريخ "سكود – ب خروج – 7". وفي عام 1991 وعقب حرب الخليج الثانية ازدادت قوة دفع برامج التسليح الإيرانية عقب تفكيك الاتحاد السوفييتي، قامت بتكثيف تعاونها مع الصين حيث وقعت معها اتفاقاً تسليحياً عام 1991 شمل 70 طائرة "إن7"فضلاُ عن التعاون في مجال تقنية المدفعية والصواريخ[2].

وفي المدة من عام 1992 حتى عام 1998 حصلت إيران على 14 طائرة نقل عسكرية نوع"7 – y 10"وزوارق دورية سريعة طراز "هودنج" فضلاً عن تركيزها على التعاون مع الصين في نقل الخبرة لتصنيع الصواريخ قصيرة المدى وتطوير النوعيات الإيرانية مثل"عقاب" وأيضاً إنتاج الصواريخ "سلكروم – C80.C801" وتوفير المنظومات

---

(1) د. محمود سالم السامرائي، "احتلال العراق والتحديات الجيوإستراتيجية لأمن الخليج العربي (2-2)"، **مجلة أراء حول الخليج**، مركز الخليج للأبحاث، العدد 82، يوليو 2011، ص70.

(2) د. محمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 215.

التقنية والحواسيب الخاصة بالأنظمة الصاروخية الإيرانية "زلزال- شهاب" وتطوير أيضاً الصواريخ البالستية "سكود93- 8 s s s"[(1)].

والتجربة الي أجرتها وزارة الدفاع الإيرانية لإطلاق صاروخ "شهاب - 3" عام 1998 قد أثارت ردود فعل غاضبة في العديد من الدول التي وجدت في التجارب الإيرانية تهديداً للتوازن الإستراتيجي في المنطقة، وذلك لإمتلاك إيران لترسانة ضخمة من الصواريخ البالستية التكتيكية ومنها الصواريخ ذات المنشأ الصيني نوع "CSS/8"[(2)].

وبعد أحداث سبتمبر/ أيلول عام 2001 شددت الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على الصين وذلك لنشرها أسلحة غير تقليدية وتكنولوجيا صواريخ إلى إيران.وفي يناير / كانون الثاني عام 2002، أعلن "كلارك راندت" السفير الأمريكي لدى الصين "أن ممارسات نشر الأسلحة الصينية هي مسألة لها مساومة بشأنها بالنسبة لنا" [(3)].

يتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع إيقاف تدفق الأسلحة والتقنية المتطورة لصناعة الصواريخ الصينية إلى إيران، رغم تأكيدها على ذلك. مما سمح لإيران بإمتلاك أسلحة متطورة من الصين وروسيا وكوريا الشمالية ذات قدرات تدميرية هائلة.

باعت الصين لإيران صواريخ كروز سطح سطح، وقدمت مساعدات في تطوير صواريخ بالستية بعيدة المدى، وبحلول نوفمبر/ كانون أول من عام 2003، بعد عام من إجراء إيران تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ "شهاب 3" الذي يمكنه حمل حمولة زنتها 1000 كيلو غرام وذات مدى 1300 كيلو متر. مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقريراً أشارت إلى أن الصين إلى جانب روسيا وكوريا الشمالية كانوا الموردين الرئيسين للمساعدات التي قدمتها إلى برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية [(4)].

---

(1) **المصدر السابق**، ص 215.

(2) عزت عبد الواحد سيد، أمن الخليج العبي في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات، **مصدر سبق ذكره**، ص 143.

(3) نقلاً عن وان بلومينثال،"امداد الأسلحة الصين والشرق والأوسط، السياسة الصينية في الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 40.

(4) **المصدر السابق**، ص 40.

وإسـتمرت الـصين في تزويـدها بمعـدات تكنولوجيـة عـسكرية متطـورة بمـا في ذلـك تكنولوجيـا الصواريخ، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات عـام 2004 عـلى عـدد مـن الـشركات الصينية في مجال السلاح "Michael Wines" ودخلت إيران في مجال صناعة الصواريخ بعيدة المـدى القـادرة على حمل أقمار صناعية إلى الفضاء. وكشف عن ذلك تصريح للرئيس الإيراني السابق "محمود أحمد نجاد" "إن إيران تعتزم إطلاق قمر صناعي أكبر حجماً إلى الفضاء يحمله صاروخ يصل مداه إلى 1500 كيلـو مـتر"، وفعلاً أطلقت إيران قمراً صناعياً محلي الـصنع في مـدار حـول الأرض للمـرة الأولى في فبرايـر / شـباط عـام 2009 "سفير 2" وفي خطاب "محمود أحمدي نجاد" أمام مجموعة من الطلبة نقلته وكالة أنباء الإيرانية إذ قال "إن صاروخاً يتراوح مداه بين 700 و 1500 كيلو متر من المقرر أن يحمل قمراً صـناعياً أكـبر مـن أميـد "أمل" إلى الفضاء، وأشار أن القوى العالمية تعتقـد أن "سـفير2" صـاروخنا الأخـير لكننـا نعمـل عـلى إنتـاج صواريخ أخرى وذكرت وسائل إعلام حكومية في مارس / آذار عام 2009 أن "أميد" أكمل مهامـه في الفـضاء بعد سبع أسابيع من إطلاقه إلى المدار "[1].

من الملاحظ أن اهتمام إيران بالصناعات الصاروخية من كافـة الأنـواع قـصيرة ومتوسـطة وطويلـة الأمد وبناء ترسانة عسكرية تجعلها تهيمن على المنطقة بأسرها بعد أن أخرج العراق من المعادلة. مما ولد لدى دول المنطقة، لاسيما دول مجلس التعاون لـدول الخلـيج العـربي تخوفاً مـن التنـامي المتزايـد للقـوة النووية الإيرانية والأسلحة الصاروخية، معززاً لديها التخوف، وجعلها ترتبط باتفاقيات أمنيـة متعـددة مـع قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

وقد استفادت إيران مـن ظـروف حالـة الـسلم، وعملـت عـلى الـدخول إلي مجـالات جديدة للإنتاج الحربي التقليدي، وقامت في هـذا الإطـار بتكـريس الحيـز الأكـبر مـن نـشاط معاهدها التعليمية ومراكز البحث والتطوير القائمة لـديها، وأعطـت تركيزهـا عـلى مجـالات الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والطائرات، إذ اهتمت بتطـوير قـدراتها في مجـال أجهـزة

---

(1) نقلاً عن د. جمال مظلوم و د. ممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مصدر سـبق ذكـره**، ص 342.

الاتصال، والتي تعاني من تخلف واضح، وقامت بالاتفاق مع الـصين للحـصول عـلى تكنولوجيـا متطـورة في مجال الاتصال والأقمار الصناعية[1].

ولم يقتصر التعاون العسكري بـين الـصين وإيـران عـلى الـصناعات الحربيـة الـصاروخية والتعـاون النووي بل دخل كل مجالات الأسلحة، ومنها المدفع الـساحلي الإيـراني "Hy-2seaEagle2" إذ اسـتخدم خـلال حرب الخليج الأولى ضد أهداف عراقية، كما تم تصنيع طرازات صواريخ سطح بحـر "C802،80IK"C، والتـي تنظم الدفاع الساحلي بالصواريخ، هذا وكانت مصادر أمريكية قد صرحت أن إيران اختبرت صـاروخ جـو / بحر صيني من طراز "8 s" في يونيو/ حزيران عام 1997 أطلق من طائرة مقاتلة أمريكيـة الـصنع "إف – 4" مما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً للملاحة في الخليج العربي. ونشرت صحيفة واشنطن تايمز في 9 أغسطس/ آب عام 1999 "إن الصين وإيران وقعتا عقداً لمساعدة إيران في تصنيع صواريخ بحرية مضادة للسفن يمكن إطلاقها من الطائرات الهليكوبتر والزوارق الإيرانية. وتم تجربة الصاروخ من الجو في مـارس / آذار من العام نفسه"[2].

وحصلت إيران من الصين أيضاً على أنظمة صواريخ مضادة للسفن من طراز "s / 802" ذات كثافيـة نارية عالية مع الدقة النسبية في إصابة الأهداف، كما قدمت أيضاً مساعدات في مجال التـصنيع والتطـوير والتكنولوجيا، فضلاً عـن المـساهمة لاحقـاً في التعاقـد لـصناعة "شـهاب 4"، لـذلك عمـدت وزارة الخزانـة الأمريكية إلى فرض عقوبات على شركات السلاح الـصينية والتـي يعتقـد أنهـا وردت إلى إيـران قطـع غيـار والتكنولوجيا الخاصة بالصواريخ من طراز "فاتح 110" وأنظمة الصواريخ من طراز "فجر" ومع ذلك جاءت الصين في المركز الثاني بعد روسيا في توريد السلاح إلى إيران طوال المدة من 1995 إلى 2005 إذ وردت 18% فقط من حاجات إيران من الصواريخ لكنها قدمت خبرات عملية نادرة إلى مصانع السلاح الإيرانية [3].

---

(1) **المصدر السابق**، ص 128.

(2) **المصدر السابق**، ص 130-140.

(3) ممدوح عبد المنعم، رياح من الشرق الصين – كوريا – اليابان، **مصدر سبق ذكره**، ص 88.

ثانياً: الموقف الصيني من التهديدات العراقية لأمن الخليج العربي:

تواجه منطقة الخليج العربي الكثير من التهديدات الخارجية والتي لها آثار سلبية على دول المنطقة ومن هذه التهديدات الإقليمية ومنها التهديد العراقي للأمن في الخليج العربي، والموقف الصيني من هذا التهديد.

ويمكن القول أن حربي الخليج الأولى والثانية مثلتا الإطار الذي وجدت الصين من خلاله أنها في قلب التحولات الدولية الجديدة، فضلاً عن بداية حضورها الأول في منطقة الخليج العربي. من خلال حرب الخليج الأولى والتي استمرت من عام 1980 – 1988، صدرت الصين أسلحة للعراق. وكان المستوردون الرئيسون للسلاح الصيني من المدة من 1986 – 1990 هم العراق وإيران والسعودية.

وإذا كانت حرب الخليج الأولى قد مثلت بداية دخول سوق السلاح إلى منطقة الخليج العربي، فإن حرب الخليج الثانية مثلت دخول الصين فاعلاً جديداً في القرارات الدولية التي تخص المنطقة. وتحدد درجة الاستقرار فيها.

في حرب الخليج الثانية، استخدمت الصين البرغماتية السياسية بدرجة كبيرة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، فأنها لم تعارض القرارات الدولية المتخذة من قبل مجلس الأمن الدولي ضد العراق، وفي المقابل أصرت بدرجة كبيرة على الحفاظ على سلامة المدنيين العراقيين.

لقد أصبحت مسألة أمن الخليج العربي من المسائل المطروحة بشكل قوي في العلاقات العربية الصينية أثناء وبعد الحرب العراقية الإيرانية، التي دامت لمدة 8 سنوات، ولاستمرار في هذه الحرب أصبح تدفق الإمدادات النفطية عبر الخليج العربي مهدداً، وبدوره انعكست على الأمن الداخلي لبعض الدول العربية الخليجية، وقد سعت تلك الدول لدعم أمنها عن طريق شراء التكنولوجيا المتقدمة للصواريخ لمواجهة التحديات الإقليمية – الإيرانية والعراقية – وعقدت الإتفاقيات الأمنية مع القوى الكبرى وبعض دول حلف الناتو. ولم يكن هناك تهديد عراقي واضح لدول المنطقة. أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

عندما اندلعت الأزمة بين العراق والكويت ، اتبعت الصين موقفاً يتسم بالتأكيد على احترام أمن الخليج العربي، والتكامل الإقليمي لدوله مع الحل السلمي للمشكلة

الناشئة عن دخول القوات العراقيـة للكويـت. فبعـد يـوم واحـد مـن المـشكلة اسـتدعت وزارة الخارجيـة الصينية السفير العراقـي والقـائم بـأعمال الكويـت في بكـين وسـلمتهما مـذكرتين رسـميتين طالبـت فـيهما إنسحاب القوات العراقية من الكويت بدون قيد أو شرط وطالبت العراق بإحترام سيادة الكويت. وعنـدما إستدعت السعودية القـوات الأمريكيـة للمـساعدة في حمايـة أراضـيها، أكـدت الـصين للـسعودية تفهمهـا للموقف وذلك أثناء لقاء وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل" ونظيره الصيني "تتشيان تشي تشن" في بكين في سبتمبر / أيلول عام 1990 وفي 6 سبتمبر / أيلول من العام نفسه أصدرت وزارة الخارجيـة الـصينية بياناً يتضمن أربع نقاط هي[1]:

1- شعور الحكومة الصينية بالأسف للغزو العراقي للكويت.
2- وجوب احترام استقلال الكويت وسيادتها ووحدة أراضيها.
3- ضرورة تسوية الخلافات بين الدولتين من خلال المفاوضات.
4- مطالبة العراق بقبول وساطة جامعة الدول العربية والاستجابة للنـداءات الدوليـة بـسحب قواته من الكويت في أقرب فرصة ممكنة.

على الرغم من المصالح الصينية في العراق إلا أن تصريحاتها لم تتعد حتى الخطـوط الحمـراء التـي رسمتها لتعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا قامت الصين بتأييـد أول أحـد عـشر قـراراً لمجلـس الأمن والمتعلقة باحتلال العراق للكويت بما فيها القرار 661. وقد أبدت مرونة واضحة في التعامل مع هذه الأزمة حين تغيبت عن التصويت على القرار 678 والذي سمح لقـوات التحـالف باسـتخدام القـوة لإخـراج العراق من الكويت. وقد سوغت الصين موقفهـا هـذا بـالقول " إن القـرار يتـيح للأمـم المتحـدة حقـاً غـير مسبوق للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة في المستقبل"[2].

وموقفها من حرب الخليج الثانية عـلى الـرغم مـن عـدم معارضـتها الحـرب عـلى العراق عام 1991، إلا أنها أصرت على تبني موقـف مـستقل، واتجهـت إلى التنـسيق مـع

(1) "التقرير الإستراتيجي العربي"، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام**، القاهرة، 1990، ص 109.
(2) كامل صالح أبو جابر،"الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحـادي والعـشرين موقـف الـصين مـن بعض القضايا العربية"، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق العدد 7، 1999، ص 167.

روسيا لممارسة مزيد من الضغوط على الولايات المتحدة الأمريكيـة، ورفـضت المـشاركة في قـوات التحـالف الدولي واعترضت عندما تجاوزت القوات الأمريكية وحلفائها مهمة إخراج الجيش العراقي من الكويـت إلى احتلال العراق، وبعد نهاية الحرب طالبـت بانـسحاب القـوات الأجنبيـة مـن المنطقـة وتـرك دولهـا تـنظم أوضاعها بنفسها [1].

امتنعت الصين عن التصويت لصالح القرار 686 المتعلق بشرط وقف إطلاق النـار والـذي صـدر في 1991/4/3 كان اعتراض الصين على استعمال القوة العسكرية ضد العراق ورغبتهـا في الحـل الـسلمي نـابع من تخوف الصين أن يؤدي استعمال الولايات المتحدة الأمريكيـة القـوة إلى هيمنتهـا عـلى منطقـة الخلـيج العربي حفاظاً على مصالحها، كما كانت تتخوف من احتمالات مشاركة اليابان بقوات غـير قتاليـة في حـرب الخليج الثانية، مما يمكن أن يعني إعادة بعث العسكرية اليابانية بكل تراثها المعادي للصين.

إن الموقف الصيني من مسألة أمن الخليج العربي لم يخرج عن إطـار سياسـتها الخارجيـة الهادفـة إلى خدمة مصالحها الاقتصادية قبل كل شيء وانتظار ما ستؤول إليه الأحداث للحصول على أقـصى المنـافع وبأقـل الخسائر من الأطراف جميعها. فموقفها حيال قضية العراق في مجلس الأمن كـان قائمـاً عـلى رؤيتـه "الرافـضة لإستخدام القوة في العلاقات الدولية" وتأييدها استخدام الحل التكتيكي الدبلوماسي، اعتمدت فيـه الـشجب أو الإعراب عن القلق وضرورة التوصل إلى قرار متوازن مع تأكيدها على سيادة العراق ووحدة أرضه [2].

ومنذ أن اعترف العراق باستقلال الكويت عام 1994، قامـت الـصين بـدعم مبـادرة روسيا وفرنسا الداعية لوضع نهاية تدريجية للحصار على العـراق. ودعمـت أيـضاً مـشروع روسي قدم إلى مجلس الأمن يقـضي بتعليـق العقوبـات المفروضـة عـلى العـراق لمـدة 100 يوم قابلة للتجديد. وسياسـتها تجـاه أزمـة حـرب الخلـيج الثانيـة تنـدرج ضـمن سياسـتها التقليدية، وبالرغم من معارضتها لسياسية الاحتواء المـزدوج إلا أنهـا لا يمكـن أن ترقـي إلى

(1) نزار عبد المعطي زيدان، "العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد"، **السياسة الدولية**، العـدد 132، أبريل 1998، ص 122.

(2) د. كاظم هاشم نعمة،"العراق والصين"، **في العراق والفوضى الكبرى**، دراسـات إسـتراتيجية، العـدد 3، بغـداد، 1997، ص 440.

مجابهة صينية غربية وعلى سبيل المثال يمكن تفسير الموقف الصيني الرافض لعملية فـرض الحظـر الجـوي على العراق، لعدم اتفاقه مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن القلـق الـصيني الـشديد إزاء الخسارة البشرية والمادية جراء الحظر والقصف الجوي المترتب عليه[1].

ولم تبادر الصين بتقديم أي مشروع إلى مجلـس الأمـن بخـصوص تخفيـف أو رفـع العقوبـات عـن العراق، وذلك لإدراكها أن الموقف الدولي لم يحسم، وإن الأحداث تحمـل لـديها تحـولات خطـيرة تـستحق الانتظار ورؤية ما ستؤول إليه الأمور إلى أن يحين فإن الانتظار خير وسيلة للكسب – استخدام عامل الزمن – غير أن موقفها شهد تغييراً واضحاً بعد عام 1997 تجسد في امتناعها عن التصويت للمـشاريع الأمريكيـة والبريطانية ودعم مواقف الدول المؤيدة لرفع العقوبات [2].

ولكن الموقف الصيني لا يتعدى الخطوط الحمراء التي رسمتها القيـادات الـصينية لنفـسها، وهـي التعبير السياسي المجرد، الأمر الذي عبر عنه البيان المشترك الصادر في أعقاب زيارة الرئيس اليمنـي الـسابق "على عبد اللـه صالح" للصين في 19 فبراير / شباط عام 1998، إذ أعـرب الجانبـان عـن "اهـتمامهما البـالغ بالأزمة الناجمة عن التفتيش عن الأسلحة العراقية... ورفضهما لاستخدام القوة، أو التهديد بها. لأي سـبب. وسجل الجانبان تعاطفهما مع الشعب العراقي في معاناته " [3].

كما رفـضت الـصين اسـتمرار العقوبـات الاقتـصادية عـلى العـراق، وأكـد منـدوبها في مجلس الأمن في 28 أبريـل / نيـسان عـام 1998 عـلى ضرورة رفـع العقوبـات بـأسرع وقـت بسبب معاناة الشعب العراقي. وشدد على أن يعبر مجلس الأمن عـن مرونـة إزاء ذلـك وأن يقوم برفع تدريجي للعقوبات طبقاً لتنفيذ العراق لقـرارات الأمـم المتحـدة. وحـول تـشكيل

(1) د. كامل صالح أبو الخير،"الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين مـن بعض القضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 168.

(2) هالة خالد حميد،سياسات القوى الآسيوية في المنطقة العربية وميزان القوى الدولي مستقبلاً، **مصدر سبق ذكـره**، ص 204.

(3) د. كامل صالح أبو الخير،"الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادى والعشرين موقف الصين مـن بعض القضايا العربية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 168.

لجان التفتيش أكدت الصين موقفها عن طريق وزارة خارجيتها بأنها تريد تشكيلاً أكثر توازناً لفرق التفتيش الدولية، لأن التوازن من ناحية الجنسيات المشاركة سيحمل على إنجاز مهمة اللجنة [1].

والقرار الصيني كان له الفضل الكبير على الاستمرار والتأكيد على التقارب بين دول الخليج العربي والصين على المستوى السياسي والدبلوماسي، لاسيما أن تبادل الطرفين الزيارات الرسمية على أعلى المستويات دليل على استمرار هذا النهج، ولعل أهم تلك الزيارات هي زيارة الرئيس الصيني الأسبق "جيانغ زمين" للمملكة العربية السعودية عام 1999، وكان الموقف الصيني الإيجابي - فيما يخص دول مجلس التعاون الخليجي - من احتلال العراق للكويت - والذي لاقى استحساناً خليجياً كبيراً، إذ أن الصين كان بإمكانها أن تستخدم حق النقض، ومن ثم تنتهي التطلعات الخليجية نحو تحرير الكويت في إطار عمل أممي ذي صيغة شرعية [2].

وكانت الصين في مقدمة الدول التي تساند رفع العقوبات عن الشعب والحفاظ على سيادة ووحدة أراضيه ومعارضة أية أعمال تخالف ذلك، وتؤيد الحلول الدبلوماسية في هذا الصدد وتدين الهجمات الجوية التي يتعرض لها العراق من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما ترفض وجود ما يسمى بمنطقتي الحظر في شمال وجنوب العراق باعتبارها مساساً بسيادة ووحدة أراضي العراق، كما ترى ضرورة تطبيق العراق لكافة قرارات الأمم المتحدة، وقد نفت الصين اتهامات الولايات المتحدة الأمريكية في مارس / آذار عام 2001 بوجود خبراء لها في العراق لتطوير أنظمة الدفاعات الجوية العراقية وزيادة فاعليتها [3].

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر / أيلول عام 2001 وتداعياتها على العالم ولاسيما المنطقة العربية، وتحديداً في الخامس والعشرين من أكتوبر / تشرين أول عام

---

(1) نقلاً عن د. سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص 221 - 222.

(2) د. محمد بن هويدن، "المحددات السياسية للعلاقات الإماراتية - الصينية، **مصدر سبق ذكره**، ص 44.

(3) عاطف سالم سيد الأهل،العلاقات العربية الصينية، **مصدر سبق ذكره**، ص 156.

2002 تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع قرار يطالب ضمنياً بتفويض مجلس الأمن باستخدام القوة العسكرية ضد العراق في حالة عدم قبول وتعاون العراق مع فريق التفتيش الدولي. وأعلنت الصين صراحة على عدم رضاها عن هذا المشروع، مالم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية تعديلات عليه، وطالبت الصين بضرورة اعتماد التسوية السليمة والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية. وقد صدر بالإجماع القرار رقم 1441 في الثامن من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2002، والذي حذر العراق من تعرضه إلى عواقب وخيمة إذا فشل في الوفاء بالتزاماته المحددة. وصوتت الصين لصالح القرار وعدته خطوة في طريق الحل السلمي للموضوع العراقي. ورحبت الصين بقبول العراق لقرار مجلس الأمن وعدته تحركاً إيجابياً من شانه أن يدفع نحو حل الموضوع العراقي سلمياً [1].

أعلنت الصين رفضها للعدوان الأمريكي على العراق فور بداية حملتها العسكرية في 20 مارس/ آذار عام 2003، ودعت الإدارة الأمريكية لوقف الأعمال العسكرية ضد العراق، وتأييدها لمبدأ "شعب العراق يحكم العراق" مؤكداً ضرورة احترام واستقلال العراق ووحدة أراضيه، وإفساح المجال كاملاً لدور الأمم المتحدة [2].

ظلت الصين وباعتبارها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي تولي اهتماما كبيراً لما يجري في العراق، وشاطرت دول مجلس التعاون الخليجي قلقها ومخاوفها وتطابق موقفهما تجاه قضية العراق، كلاهما دعا جميع الأطراف إلى التوصل إلى حل سلمي في المرحلة التي سبقت اندلاع الحرب. وبعد الحرب شدد الجانبان على ضرورة المحافظة على وحدة وسلامة الأراضي العراقية وإعادة السيادة إلى الشعب العراقي في أسرع وقت ممكن، كما طالب الجانبان بضرورة منح الشعب العراقي كامل الحرية من أجل تقرير مستقبل بلاده وإنهاء الاحتلال في أقرب فرصة، فضلاً عن تمكين الأمم المتحدة من أن تؤدي دوراً رئيساً في عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي [3].

---

(1) د. محمد بن هويدن، "السياسة الصينية تجاه العراق"، **مصدر سبق ذكره**، ص 91.

(2) د. غيث الربيعي،"تطور العلاقات العراقية – الصينية"، **مصدر سبق ذكره**، ص 3.

(3) لي غو فو، "العلاقات بين دول المجلس والصين، **التقرير السنوي الأول الخليج في عام 2003**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير 2004، ص 358.

أكدت الصين أهمية الحفاظ على استقلال العراق وأن يتم تـشكيل حكومـة عراقيـة تتـولى تقاليـد السلطة هذا وقد تقدمت بإقتراح لمجلس الأمـن حـول القـضية في 26 أبريـل / نيـسان عـام 2004 تعكـس أهداف وتوجهات الموقف الصيني ويمثل تحسين الأحوال الأمنية في العراق وتحقيق السلام والاسـتقرار مـع مساعدة الشعب على إعادة البناء والتنمية مع الحفاظ على الاستقلال الـسياسي للعـراق ووحـدة أراضـيه، فضلاً عن إرساء دعائم نظام ديمقراطي يحافظ على الوحدة الوطنيـة وعـلى علاقـات الجـوار مـع مـساعدة العراق على تحقيق عودته إلى المجتمع الدولي مع الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الخليج العـربي وذلك في إطار قيام الأمم المتحدة بدور فاعل [1].

لم يُعد التهديد العراقي لدول الخليج العربي كما كان في السابق مـن التـدخل العـسكري أو حـشد القوات العراقية على الحدود الكويت أو السعودية من أجل الضغط على تلكما الدولتين بل أصبح التهديد بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من نوع أخر أصبح يطلق عليه بالمتغير العراقي أو بتعبير أخر أدق المتغير الأمريكي في العراق وتداعياته، هو الأكثر بروزاً في منظومة متغيرات الأمن في الخليج العربي، إذ يؤثر الوضع في العراق في دول مجلس التعاون الخليجي.

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس / آذار عـام 2003 يطغـي التـوتر وعـدم الاسـتقرار عـلى المـشهد الأمني في الخليج العربي، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبلـه، بيئـة تتـسم بعدم الاستقرار الذي يصل إلى حد الانفلات، كما هو الحالة العراقيـة، أو بـسيطرة الـشك والتـوجس المتبـادل، كما في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على خليفة أزمة الملف النووي، الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهه جديدة ستلقي بتداعياتها على جميع دول المنطقة، ويدحض هذه التصورات التي ترددت قبل الحـرب على العراق والإطاحة بنظامه ستؤدي إلى انتفاء مصادر تهديد الأمن الإقليمـي، وسـتهيئ لبيئـة جديـدة مواتيـة للأمن والاستقرار، لكن الذي حصل بعد هذه الحرب يشير إلى أن المنطقة معرضـة للانفجـار، لاسـيما مـع غيـاب

(1) د. هدى ميتكيس، "الصين والشرق الأوسط،" د. في هدى ميتكـيس (محـرر)،العلاقـات الآسـيوية- الآسـيوية، **مـصدر سبق ذكره**، ص 15-16

رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية. وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية الداخلية "التطرف والإرهاب" مـن ناحيـة ثالثـة. ويمكـن القـول أن الوضـع الأمنـي الراهن في منطقة الخليج العربي يواجه تحديات تشترك معظمها في سمة رئيسية، هي قابليتها للانفجار[1].

إن اختلاف وتنوع التهديدات إذ تشمل تهديدات واقعة بالفعل كـما هـو الحـال نتيجـة الاحـتلال الأمريكي للعراق وتداعياته، والذي نتج عنه التعـرض لحالـة "الإرهـاب"، وتعـاني منـه معظـم دول منطقـة الخليج العربي، والتهديد الآخر الواقعي هو التقارب العراقي الإيراني وما ينتج عن هذا التقارب - من وجهة النظر الأمريكية والخليجية - في حالة تعرضت إيران لتهديد باستخدام القوة العسكرية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. وهناك تهديدادت كامنـة مثـل العلاقـات العراقيـة الكويتيـة فالخلافـات بـين الطرفين قائمـة رغـم زوال الـسبب – إنهـاء الحكـم في العـراق قبـل نيـسان عـام 2003- وفي مقدمـة هـذه الخلافات الحدود والتعويضات والديون. واندلاع أزمة جديدة هي أزمة ميناء مبارك الكبيرة والتي تخللتهـا بعض التصريحات والتي وصلت إلى حد التهديد بعمليـات إرهابيـة. والتهديـد الآخـر هـو تفجـير المـشكلة الطائفية في بعض الدول مثل السعودية والبحرين والكويـت واحتماليـة انتقالهـا إلى دول الخلـيج العربيـة الأخرى، والمساندة الخليجية للمعارضة في سوريا وما ينتج عنها في حالة تأزم الوضع في هذا البلاد وتداعياته على دول المنطقة.

فالموقف الصيني من هذه التهديدات واضح– وجهة النظر الخليجية - وهـو أن الـصين لا تتـدخل مباشرة ولكن تقديم الدعم الكبير للبرنامج النووي الإيراني، وصناعة الأسلحة الثقيلة والصاروخية ما هـو إلى تهديد لأمن المنطقة. والوقوف إلى جانـب سـوريا حليفـة إيـران في مجلـس الأمـن واسـتخدام الفيتـو ضـد القرارات الأميمة حول المشكلة في سوريا، لا سيما أن قطر والسعودية تقودان الحملة الدولية ضد الحكومة السورية.

---

(1) د. أشرف سعد العيسوي، "أمن الخليج.. تحديات ومخاطر جديدة"، **السياسة الدولية**، العـدد 171، ينـاير 2008، ص 70-71.

المطلب الثاني: تأمين إمدادات الطاقة (أمن الطاقة)

تنظر معظم دول العالم إلى منطقة الخليج العربي إنها منطقة إمداد رئيسة للنفط والغاز. وتشير إحصائيات شركة النفط البريطانية لعام 2000 إلى أن هذه المنطقة تحتوي على 65% من الاحتياطي العالمي للنفط، 33،8% من الاحتياطي العالمي للغاز. وتحتفظ دول مجلس التعاون الست بـ35% من الاحتياطي العالمي للنفط. وتمثل منطقة الخليج العربي واحد من أكبر مناطق الاحتياط نسبه إلى الإنتاج (RP)، إذ تبلغ هذه النسبة 85% وهذا يعني نظرياً أن احتياطي المنطقة يستهلك بشكل أقل من بقية استهلاك احتياطي المناطق الأخرى من العالم. إذ تصل هذه النسبة في تلك المناطق إلى 15 – 30% [(1)].

والطرح الصيني لأمن الطاقة، يقوم على مبدأ أن تتخذ الدولة كافة الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية لتأمين أمن الطاقة لديها. ويقترح بعض الباحثين الصينيين في هذا الإطار أن تقوم الحكومة الصينية بإتباع النموذج الروسي والأمريكي والياباني معاً فيما يتعلق بأمن الطاقة وهو [(2)].

1- تطوير سياسة لأمن الطاقة تكون مرتبطة في الوقت نفسه بالأمن القومي وبرؤية إستراتيجية.

2- زيادة اهتمام الدولة بقطاع وأمن الطاقة.

3- تشجيع النشاطات والاستثمارات الصينية النفطية في الخارج.

4- تشجيع المشاركة الثنائية فيما يتعلق بهذه المشاريع.

5- اعتماد سياسة لتنويع مصادر وأماكن الاستيراد النفطية.

6- إنشاء احتياطي إستراتيجي نفطي.

7- الانخراط في مشاريع تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف فيما يتعلق بالطاقة.

إن لمنطقة الخليج العربي أهمية إستراتيجية للصين، فالإستمرار في تدفق النفط الخليجي إليها وإلى العالم هو مصدر لتحقيق النمو الاقتصادي للجانبين معاً. ومن ثم أن

---

(1) نقلاً عن د. صالح بن عبد الرحمن المانع، **العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، جامعة الملك سعود، الرياض، 2001، ص12.

(2) على حسين باكير، التنافس الجيو إستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية – الأبعاد والانعكاسات، **مصدر سبق ذكره**، ص 162.

المحافظة على مثل هذا الأمر هو وضع إستراتيجي للصين التي بدأت تتبع مجموعه سياسات أهمها [1].

1- تقويه علاقتها الدبلوماسية بدول المنطقة المنتجة للنفط، لاسيما السعودية، في مقابل تخليها نوعا ما عن علاقتها بإيران.

2- تقوية علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم المواجهة معها حول المنطقة الخليجية، إذ أن المصلحة المشتركة بينهما حول المنطقة من جهة ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار فيها، لضمان أمن الإمدادت النفطية إلى العالم و من ضمنه الصين.

3- العمل الدبلوماسي لإبعاد المنطقة الخليجية عن شبح حرب جديدة تؤثر في إمدادات النفط، وتلقي بضلالها على سعره، وذلك من خلال دعوتها المستمرة إلى ضرورة حل الخلاف القائم بين الغرب وإيران حول برنامج الأخيرة النووي، بالطرق السليمة مع ضرورة الابتعاد عن المواجهة العسكرية.

4- العمل على حماية خط سير شحن النفط من منطقة الخليج العربي إلى الصين من خلال تقوية الوجود العسكري الصيني مع الدول المطلة على طريق الشحن النفطي، وذلك عبر تقوية علاقتها مع كل من باكستان وسريلانكا ولاوس، وفرض وجودها في بحر الصين الجنوبي.

كل هذا يشير إلى أن ثمة أبعاداً إستراتيجيه قائمة في العلاقة بين الصين والدول الخليجية العربية، إذ أن مصلحة الجانبين متلاقية أكثر مما هي متباعدة في الوقت الحالي، ولاريب في أن هناك مصالحاً واضحة ومتصلة بأمن الأطراف جميعها.

ولحاجة الصين لمزيد من الطاقة ولعدم قدرتها على توفير مواد الطاقة من الداخل. اتجهت إلى عقد بروتوكولات نفطية خارجية لتزويدها بالنفط والغاز، مما جعلها تتعاقد مع أغلب دول منطقة الخليج العربي، وأخذت تهتم بالاستقرار والأمن فيها. وغدت سياسة المشاركة الهدف الأمثل للتعامل مع قضاياها، لاسيما المشاركة مع روسيا وفرنسا في

---

(1) د. محمد بن هويدن، "العلاقات الصينية – الخليجية من الأيديولوجيا إلى المصالح"، **مجلة آفاق المستقبل**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ابوظبي، العدد 8، نوفمبر / ديسمبر 2010، ص73.

معادلة أمن الخليج، وتحقيق التوازن في مواجهه تـأثير الـسياسة الأمريكيـة، وأصـبحت المـصلحة الـصينية تتطلب دعم أي جهد إقليمي أو دولي لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، مع ضرورة عدم إغفـال إسـناد أي دور لها في هذا الإطار، إذ تقتضي مصلحتها عدم تعريض أمنها الاقتصادي للخطـر، لاسـيما أن إمـداداتها النفطية من المنطقة أصبحت ضرورية بعد أن تحولت إلى دولة مستوردة، ولأن حاله عدم استقرار المنطقة أمنيا يؤثر على عملية التنمية لديها، فضلاً عن أنها ستضطر إلى مجاراة الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان في تأمين الممرات المائية للحفاظ على أمن واستقرار منطقة الخليج العربي[1].

فاعتمادها على ما يتوافر من النفط في المنطقـة العربيـة لاسـيما في منطقـة الخلـيج العـربي يـزداد بازدياد حاجتها للنفط المستورد، مع تآكل أحتياطاتها من سـنة إلى أخـرى، فقـد اسـتوردت نحـو 40% مـن إجمالي استهلاكها النفطي في عام 2003، فيما راحت حاجاتها تزيد بمعدل 7،5 % سنوياً مقابل زيادة إنتـاج بمعدل 2%، حتى بلغ استهلاكها اليومي في العام 2008 نحو 8،5 مليون برميـل يوميـاً، يـتم اسـتيراد نـصفه تقريباً من المنطقة العربية وإيران[2].

وانتقال الصين من دولة مكتفية بقدراتها الإنتاجية لمصادر الطاقة إلى دولة مستوردة لهذه المصادر عام 1993، نظراً للنمو الاقتصادي الذي تـراوح خـلال المـدة مـن 2006 -2011 مـا بـين 8،4–2،14% وتـدل المؤشرات الاقتصادية الصينية أن البلاد تـستورد حـوالي 5% مـن حاجتهـا الطاقويـة. وتقـدر وكالـة الطاقـة الدولية أنها ستكون الدولة الأولى عالمياً في اسـتيراد الطاقـة عـام 2025. بيـنما تـستورد حـسب إحـصائيات أغسطس / أب عام 2011 حوالي 4،95 مليون برميل يومياً، منها 46% من منطقـة الـشرق الأوسـط و10% من روسيا وآسيا الوسطى[3].

---

(1) د. سعد حقى توفيق،علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، **مصدر سبق ذكره**، ص 218.

(2) نقلاً عن د. وليد عبد الحي، "متغيرات الإستراتيجية الصينية من الشرق الأوسط"، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحـة، ديسمبر / كانون الأول 2011، ص 2.

(3) سامر خير أحمد، العرب ومستقبل الصين من اللانموذج التنمـوي إلى المـصاحبة الحـضارية، **مـصدر سـبق ذكـره**، ص 205.

وإنطلاقاً من تعزيز مفهوم أمن الطاقة سعت الصين مثل غيرها من البلدان المستهلكة إلى ضمان إمدادات النفط، وفي هذا السياق نجد أن الشركات النفطية الصينية قد كثفت من نشاطاتها الاستثمارية في القطاع الأساس للطاقة الاستكشافات والتنقيب في البلدان العربية، لاسيما الخليجية منها من جهة. بينما أصبح لشركات النفط الوطنية العربية مصالح في الصناعات اللاحقة في الصين التكرير والبتروكيمياويات من جهة أخرى. إن بروزها بلد رئيس مستهلك ومستورد في سوق النفط العالمي أصبح يثير الاهتمام، فضلاً عن قربها الجغرافي من بلدان الخليج العربي المالكة لأكبر الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط وذلك يمنحها مكانة اقتصادية خاصة [1].

ولتأمين استمرارية التزود بالنفط، فإن الصين ستكون حريصة جداً على المساعدة في أمن المصادر النفطية والنقل البحري والمضائق في الخليج العربي، ومكافحة الإرهاب الذي يستهدف مصادر الطاقة، وكذلك مكافحة القرصنة البحرية، وفي هذا المجال فإنها تتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية وباستثناء ذلك فإن المصالح الصينية قد تتضارب مع المصالح الأمريكية نتيجة التنافس في الحصول على النفط في المنطقة العربية وجوارها الإقليمي، إذ تحرص الصين على خلق علاقات تجارية لإستيراد النفط الخام الثقيل[2].

وفي العام 2005 تأسس الحوار الإستراتيجي الذي توصل إليه مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "روبرت زولتيك" مع الهيئة الوطنية للتنمية والإصلاح الصيني NDRC، والذي تم فيه جعل أمن الطاقة أحد البنود الرئيسة على جدول أعمال المباحثات الجارية جنباً إلى جنب مع مسائل أمنية واقتصادية أشمل. وقد جرى هذا الأمر وبدأ بداية واعدة في أول اجتماع عقد في أغسطس / آب عام 2005، ولم يتم اكتمال أعمال المباحثات لمغادرة المسؤول الأمريكي منصبه، وتأخر تعيين خلف له كان النهاية لهذا الجهد. أما قيمة هذه المبادرة فكانت احتمال مناقشة مسائل أمن الطاقة في سياق التفاعل

---

(1) د. سعد حقي توفيق،"التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مجلة العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 43، 2012، ص23.

(2) د. هشام الخطيب،"العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية الصينية وآفاقها: التحديات في مجال الطاقة والنفط العربي"، **الحوار العربي الصيني الثالث، عمان، 2004، في العرب والصين أفاق جديدة في الاقتصاد والسياسة، أعداد منتدى الفكر العربي**، عمان، 2007، ص57.

المتبـادل بـين المـصالح والنوايـا النفطيـة والإسـتراتيجية لكـل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والصين [1].

ويتبين مما تقدم أن الصين متفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين خطـوط نقـل الطاقـة من شمال الخليج العربي، ومضيق هرمز إلى بلادهم، رغم وجود كثير من الأمور المختلف عليهـا في المنطقـة مثل؛ احتلال العراق وتداعياته والبرنامج النووي الإيراني. ويمثل الحصول على الطاقة من المنطقة أحد أهـم أركان السياسة البرغماتية الصينية المعاصرة. فاعتمادها الواسع على الطاقة جعلها تمثل ثـاني أكـبر مـستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

وللتطورات الهائلة التي حدثت في الصين امتدت استثمارتها على نطاق واسع في المنطقة العربية وفي حوض بحر قزوين وأطراف أخرى مثل إيران وتركيا واليونان وترجم التمدد الاقتـصادي المتنـامي إلى تواجد عسكري واسع للجيش الصيني لحماية مشاريع الطاقـة التـي شـكلتها الـصين مـع دول العـالم. إذ وقعت إيران بين عامي 2005-2010مع الشركات الـصينية عقـوداً بقيمـة 120 مليـار مـع قطـاع الـنفط والغـاز، و وأهميـة إيـران لـدى الـصين كونهـا تقـع عـلى الحـدود مـع بحـر قـزوين والخلـيج العـربي، والإستراتيجية الصينية للتعاون مع إيران في مجال الطاقة تجعلها آمنة في حالة غلق مضيق هرمز، طالمـا أن إيران تسيطر على المضيق، كما أن الأراضي الإيرانية طرف رئيس في طريق الحرير الـبري والبحـري، إذ تتطلع الصين إلى زيادة الروابط بواسطة خطوط السكك الحديدية، واحتماليـة إنـشاء قاعـدة بحريـة في إحدى الجزر الإيرانية[2].

وللاهتمام المتزايد لأمن الإمـدادادت النفطيـة، أعطـت الـصين أهميـة كـبرى لهـذا الموضوع في الأمم المتحدة إذ قدمت ورقة إلى الدورة 67 للجمعية العامة للأمـم المتحـدة

(1) ميكال هيربرج، "مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية : الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكيـة: المنظـور الأمـريكي"، في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره**، ص 498.

(2) كريستينا لين،"طريـق الحريـر الجديـد إسـتراتيجية الطاقـة الـصينية في الـشرق مـن الـشرق الأوسـط الأكـبر"، **معهـد واشنطن**، 4 أبريل / نيسان 2011، وعلى الرابط:httpil/www.washingtoninstitute.org

موضحة فيها موقفها من أمن الطاقة وأهميته إذ كان ملخص الورقة في الفقرة الخامسة من الورقة الصينية ينص على "أن أمن الطاقة له علاقة مباشرة بالاستقرار والنمو للاقتصاد العالمي ورفاهية شعوب العالم... ويكتسب ضمان أمن الطاقة في العالم أهمية كبيرة... وتحقيق الانتعاش والتنمية الطويلة المدى للاقتصاد العالمي... وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للمجتمع الدولي تكريس مفهوم أمن الطاقة الجديد الذي يتميز بالتعاون المتبادل والمنفعة والتنمية المتنوعة والتنسيق المستمر... وتولي الصين دائماً اهتماماً كبيراً بقضية الطاقة وأمن الطاقة... إن الصين مستعدة للعمل مع الدول الأخرى من أجل إنشاء آلية فعالة للتعاون في مجال الطاقة بما يسهم في ضمان أمن الطاقة" [(1)].

أما فيما يخص تأمين أمن الإمدادات أو ما يسمى بأمن الطاقة لابد من توفير آليات لهذا الغرض ومن أهم هذه الآليات هو وجود قوات عسكرية قادرة على حماية منابع النفط وطرق سيرها البرية منها والبحرية وحماية الممرات والمضائق لناقلات النفط العملاقة الناقلة لهذه المادة الحيوية، وهذا ما دعا قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، ودول أخرى إلى تواجد قواتها في المنطقة، ومن أهداف الوجود العسكري في الخليج العربي ضمان الاستقرار في المنطقة بغية الحصول على استثمارات أفضلوه حماية خطوط إمدادات الطاقة.

أما فيما يخص الموقف الصيني من الوجود العسكري في منطقة الخليج العربي.

السياسة الصينية تقوم على معارضة الهيمنة وسياسات القوة والحرب، كما تعارض محاولة أي دولة فرض نظامها السياسي وأيديولوجيتها على الدول الأخرى، كما تعارض التوسع العسكري، فإنها لا تحتفظ بأي قاعدة عسكرية في أي بلد أجنبي، وهي ضد سباق التسلح لغرض حماية السلام العالمي، والعدوان على الدول هذا ما تقوم عليه السياسة الصينية في خطابات قادتها ونهج سياساتها تجاه دول العالم فموقفها يقوم على هذا الأساس.

---

(1) "ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية، "**في الدورة الـ 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة**، 2012/9/20، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:.http//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1

ومع تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد احتلال أفغانستان والعراق والذي تزامن مع تصاعد هذا التواجد في جنوب شرق آسيا، تيقنت الصين إن الولايات المتحدة الأمريكية في استمرارية الهيمنة لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية ومن بينها السيطرة على طرق الملاحة وهو ما أدى إلى التأثير بشكل مباشر في السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية، لاسيما الخليجية منها وتشير الأرقام المتاحة إلى أن حوالي 80% من حاجات الصين من النفط المستورد دائماً يأتي عبر البحر ويعد مضيق هرمز ومضيق ملقا أهم موقعين بحريين على الإطلاق فيما يخص الصين كونهما يتعاملان مع معظم شحنات النفط المستورد والقادمة إليها عبر البحر، ويخشى دوماً على أمن الطاقة لديها بشكل عام وعلى أمن الممرات البحرية التي تنقل إليها النفط بشكل خاص من أية عمليات قرصنة أو إرهاب أو اندلاع أزمات وحروب إقليمية أو دولية من شأنها تعطيل وصول الواردات النفطية، لذلك قررت منذ سنوات عديدة تبني سياسة تقوم على بناء قوة بحرية عسكرية، ونشر قواتها في الدول الحليفة والصديقة التي تقع على طول هذا الخط الساحلي وذلك لتأمين حركة المرور وحماية الإمدادات الصينية التي تتعرض لأي نوع من التهديد.

وعلى الرغم من أن الصين ليست لاعباً عسكرياً مهما في منطقة الخليج العربي لكن محاولاتها إنشاء بعض الروابط مع دول الخليج العربي ذات الصلة بأمن الطاقة والقوة البحرية لاسيما بعد الزيارات التي قامت بها قطع من الأسطول البحري الصيني للمرة الأولى على الإطلاق عام 2010، إلى كل من الإمارات والسعودية لما لها من دلالات سياسية وعسكرية، علماً أن الصين كانت أبدت في أواخر عام 2009 اهتماماً بإقامة قاعدة بحرية دائمة في خليج عدن، كما تحدثت بعض الأوساط الإيرانية عن إمكانية السماح للصين بإقامة قاعدة عسكرية بحرية لها على الشواطئ الإيرانية رداً على قيام الإمارات باستضافة قاعدة عسكرية فرنسية. لكن الصين تحاول انتهاج سياسة متوازنة بين دول مجلس التعاون الخليجية وإيران لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة على أمل ألا

تخسر طرفاً آخر في أي صراع قادم قد ينعكس سلباً عليها لاسيما فيما يتعلق بإمدادات النفط والغاز إليها [1].

كان إعلان الصين عزمها إقامة قاعدة عسكرية في خليج عدن على الأرجح في ميناء عدن، بمثابة إنذار مبكر بأن الصين تسعى إلى إكمال سلسلة نقاط الارتكاز البحرية لها في المحيط الهندي، امتداداً من سواحل ميانمار إلى خليج عدن على طول سواحل المحيط الهندي فقد أقامت الصين نقاط ارتكاز لأسطولها في المحيط الهندي في ميانمار، سريلانكا، وباكستان هذه النقاط ليست قواعد عسكرية دائمة ولكنها توفر للأسطول الصيني تسهيلات بحرية من خلال المنشأة البحرية التي أنشأتها الصين في تلك البلاد، ولهذا جاء الإعلان الأنجلو – أمريكي تجاه اليمن يقطع الطريق أمام التحرك الصيني وإحكام السيطرة الغربية على الممرات البحرية لنقل النفط إذ يسهل قطعها في حالة حدوث تصادم بين القوى الغربية والصين. واستكمالاً لهذا المخطط قامت الهند المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية بمد نطاق عمل أسطولها إلى مضيق ملقا[2].

وفي أواخر عام 2010 أعلنت الصين عن إرسالها موفدين عسكريين لزيادة التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة لكل من الأردن وسوريا والإمارات، لاسيما بعد نجاح بعثات مماثلة إلى كل من تونس وقطر والكويت وعمان، مصر، والسعودية، ورغم أن الصين تتحرك في منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعي مدى أهمية الاستقرار في مناطق تدفق النفط والدور الأمريكي في تأمين ما يلزم من أجل ذلك كما أنها لا تعارض دوراً صينياً أكبر بما يخدم أهدافها من حيث المشاركة في تحمل الأعباء المالية والأمنية، إذ يلزم ذلك دون أن يعني غض الطرف وإنما المراقبة عن كثب [3].

---

(1) علي حسين باكير، "العلاقات الخليجية – الصينية الإستراتيجية تحت المجهر"، **مصدر سبق ذكره**، ص 19.

(2) د. محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، **السياسة الدولية**، العدد 183، يناير 2011، ص52.

(3) علي حسين باكير،"مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية"، **مركز الجزيرة للدراسات**،الدوحة،أبريل/نيسان2011، ص10.

أما فيما يخص المنافسة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على التواجد في منطقة الخليج العربي، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين تدفقاً كبيراً للقوات الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي، وذلك في ثلاثة سياقات دولية يتمثل **أولها** في الكميات الكبيرة من النفط والغاز التي كانت الصين تستوردها من المنطقة، وكانت التوقعات تشير إلى أنه من شبه المؤكد أن هذه الواردات كانت تسير في نحو مطرد، وأي دولة كان بإمكانها الإشراف على تدفق النفط والغاز من المنطقة يكون بمقدورها التأثير وممارسة نفوذ كبير في المنطقة من مصادر الطاقة، أما السياق **الثاني** فيتمثل في ديناميات تراكم رأس المال التي قوضت وبشكل مطرد الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الدولي مما ترك الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى نحو متزايد، عرضة لمنافسة قوى ومراكز صناعية ومالية جديدة، والسياق **الثالث** يتمثل في التهديد الذي شكلته المبادرات الاقتصادية والعسكرية للصين في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي لحماية مصالح الصين وذلك على حساب الولايات المتحدة الأمريكية وباتت استجابة صناع السياسات في أمريكا لهذا التراجع الواضح في الموقف السياسي والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية في العالم تعتمد على المصدر الذي احتفظت به الأخيرة وهو التفوق النسبي في قواتها المسلحة [1].

إن الاستقرار الإقليمي الخليجي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار الدولي بما يدحض مقولات تراجع الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، صحيح أن الأزمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، وتنامي النفوذ الصيني ربما استوجبا تغييراً نوعياً في السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية مفادها أنه بحلول عام 2020 ستعيد البحرية الأمريكية النظر في نشر قواتها من نسبة حوالي 50% للمحيط الهادي و50% للمحيط الأطلسي إلى نسبة 60% 40% لصالح المحيط الهادي، وذلك وفقاً لما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي السابق

(1) فريد هـ لاوسون، "في ظل التوجه الإستراتيجي الأمريكي شرقاً: هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج"، **مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة، 18 مارس / آذار، 2013، ص 5.

"ليون بانيتا"، ذلك لا يعني تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية لاسيما في الخليج العربي [1].

إن الصين تدرك أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط وطرق نقله، تعني قدرتها على التحكم في هذا المصدر المهم والذي تتزايد الحاجة الصينية له، وهو ما قد تستثمره أمريكا في حالة وقوع أية مواجهة مستقبليه مع الصين حول تايوان بشكل خاص أو تعطيل استمرار النهوض الاقتصادي للصين بشكل عام، لعل هذه المواجهة المحتملة هي التي تفسر الرغبة الصينية في عدم التضحية بأهداف في المنطقة العربية - إيران وسوريا – إلى جانب تعرض 80% من واردات النفط الصينية التي تمرعبر الممرات البحرية للخطر [2].

وسعت الصين للحصول على مزيد من وجودها العسكري من خلال زيادة قواتها المشاركة في عمليات حفظ السلام أو في مجال مكافحة القراصنة، وسعيها لإقامة قواعد عسكرية لحماية إمدادات النفط، وبدأت بالفعل العمل مع باكستان في تطوير ميناء جوادر في إقليم بلوشستان في خليج عمان، ويوفر الميناء للصين موطئ قدم بالغ الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية على بعد 250 ميل من مضيق هرمز، ميزة الميناء للصين يتضمن الوصول إلى مرافق الموانئ للسفن التجارية والبحرية بالقرب من الخليج العربي والطريق الجديد الذي يربط التجارة الدولية بالمناطق النائية بغرب الصين إلى المحيط عبر الطرق وخطوط السكك الحديدية عبر باكستان، فضلاً عن تعزيز نفوذ الصين في المحيط الهندي والخليج العربي[3].

يتبين أن الصين متمسكة بسياستها تجاه الخليج العربي مزودها الرئيس للطاقة إذ تواجدها ومشاركتها الجهود الدولية لتأمين طرق الإمدادات وذلك لمصلحتها الكبرى التي تجنيها من وراء استقرار المنطقة، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وذلك لما يوفر لها مزيداً من تدفق المواد الطاقوية عبر الممرات البحرية التي تسير فيها سفنها العملاقة الناقلة لتلك

---

(1) د. أشرف محمد كشك،"الأمن الإقليمي الخليجي وأمن العالم"، **مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة**، فبراير 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

http//www.arabsino.com/articles/12-09-24/8903.htm1.

(2) د. وليد عبد الحي، "متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 3.

(3) **مركز الدراسات الأفرو- شرق أوسطية**، "أمن الطاقة وطرق الإمداد لإنزال المحرك الرئيس لسياسة بكين تجاه المنطقة" ، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:http//www.raya.com

المواد، فمنافستها مع الولايات المتحدة الأمريكية لا تصل إلى حد المواجهة بل تعمـل الـصين عـلى الـسياسة الناعمة التي انتهجتها لعدم إثارتها أي طرف ممكن يؤدي إلى تعطل مصالحها في المنطقة، وانتهجت سياسة جديدة تواجد على أطراف البحار،إذ إقامة بعض النقاط التجاريـة في بعـض المـوانئ عـلى شـواطئ الخلـيج العربي والمحيط الهندي بما تسمية (اللالؤ). فضلا عنً تعاونها مع دول مثل إيـران وباكـستان لعمـل قواعـد تجارية وهذا ما تم فعلاً في باكستان ميناء "جوادر". الذي تستخدمته لتسهيل عمل تجارتها. وهذا مـا أثـار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، محاولةً إعاقـة الـصين مـن خـلال عقـد اتفاقيـات مـع الهنـد المنـافس الرئيس لباكستان من أجل تحجيم الدور الصيني في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي.

المبحث الثالث

السياسة الهندية تجاه مسألة أمن الخليج العربي

تعدّ الهند منطقة الخليج العربي جزءاً من مجالها الحيوي، كما حرصت خلال عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين على تقوية روابطها بالنظم التقدمية وذلك لموازاة النظم السياسية العربية التقليدية المحافظة في المنطقة، لاسيما السعودية وإيران وقد حرصت الدول العربية الخليجية الأخرى،بعد حصولها على الاستقلال في أوائل السبعينيات من القرن العشرين على تقوية روابطها السياسية والعسكرية بباكستان لموازنة الطموح الهندي في المنطقة، ذات العلاقات المميزة مع النظم العربية التقدمية.

أدت التطورات الجيوسياسية التي حدثت في المنطقة دوراً مهماً في توثيق الارتباط بين أمن الخليج العربي وأمن منطقة شبه القارة الهندية. وتزايد هذا الارتباط بفعل دخول البعد النووي في الصراع الهندي- الباكستاني، والملف النووي الإيراني، والتداخل الديموغرافي، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وتداعياتها من احتلال أفغانستان والعراق، والتي أدت إلى تطور الحديث عن مفهوم جديد للشرق الأوسط يضم إلى جانب دول المنطقة العربية وجوارها الجغرافي التقليدي منطقة آسيا الوسطى، باكستان وأفغانستان. وأصبحت المنطقتان أقرب إلى كونهما وحدة أمنية أو إستراتيجية واحدة. وفي هذا الإطار تتعامل الهند في منطقة الخليج العربي باعتبارها منطقة نفوذ محتمل أو إحدى المناطق الرئيسة لممارسة النفوذ والتنافس، أو عمقاً إستراتيجياً لعمليات عسكرية محتملة.

إن تعزيز الهند لنفوذها في منطقة الخليج العربي يمكن أن يزودها بأمن إضافي في مجال الطاقة، ويفتح أمامها بوابة دبلوماسية أوسع تجاه المنطقة العربية، وليس أمام الهند من خيار بديل لذلك، إذ إن أي انقطاع لإمدادات النفط من الخليج العربي سيسبب عواقب كارثية على الاقتصاد العلمي، وكذلك على الهندية. مثل ما حصل على أثر الصدمة النفطية الأولى.وإلى دخول الهند مرحلة من التقنين، كما أدت مشكلات أوائل تسعينيات القرن العشرين بالهند إلى حالة قريبة من العجز عن سداد الديون. وإن أمن إمدادات النفط الهندية، والمستقبل السياسي للهند تبعاً لذلك، يعتمد على الأمن في

الخليج لعربي، وعلاقات الهند الدبلوماسية مع هذه المنطقة. غير أنه رغم حدة الموقف، فإن حالة الوجـود الدبلوماسي الهندي في الخليج العربي ليست بالمستوى المطلوب، اذ يوجـد عـدد قليـل مـن كبـار المـوظفين الذين يتركزون في المنطقة، كما وأن هناك عدداً قليلاً من الزيارات الرسـمية رفيعـة المـستوى. وأن البعثـات الدبلوماسية الهندية في الخليج العربي مكرسة لتقديم الخدمات القنصلية للعاملين الهنود.

وسيتناول هـذا المبحـث الموقـف الهنـدي مـن التهديـدات الإقليميـة لأمـن دول مجلـس التعـاون الخليجي العربي، ومتضمن التهديد الإيراني والعراقي وكذلك سيضيف دور الهند في تأمين إمـدادات الطاقـة وأمنها.

المطلب الأول: موقف الهند من التهديدات الإقليمية لأمن الخليج العربي

ولفرض دراسة هذا المطلب تم قسيمه إلى نقطتين **أولهما**: الموقف الهندي من التهديدات الإيرانية لأمن الخليج العربي **وثانياً**: التهديدات العراقية لأمن الخليج العربي.

اتسمت العلاقات الهندية – الإيرانية خلال مدة حكم الشاه بالتوتر نظراً لوقوف إيران إلى جانب باكستان في صراعها مع الهند حول إقليم كشمير. غير أن نظام الشاه لم يكـن يمثـل للهنـد تهديـداً حقيقيـاً نظراً لعدم رغبته في أداء دور زعامي على مستوى العالم الإسلامي يمكنه أن يؤثر عـلى التوازنـات الـسياسية الهندية الداخلية. ومع التغيير بعد الثورة الإيرانية، اتخذت العلاقات بين البلدين طابعاً أيـديولوجياً اسـتمر نحو عقد من الزمن حتى عام 1989، لقد تخوفت الهند خلال هذه المدة من مخـاطر الأصـولية الإسـلامية على التوازنات السياسية الداخلية في البلاد. إلا أنها مع ذلك لم تعلن معادتها لنظام الحكم في إيـران، فـضلاً عن أنها رأت في الثورة الإيرانية عاملاً إيجابياً في صالحها، وذلك انطلاقاً من احتمال تراجع التعـاون الإيـراني – الباكستاني نظراً لافتقار إيران المقدرة السياسية والاقتصادية على مساعدة باكستان كما كـان الأمـر خـلال مدة حكم الشاه [1].

(1) د. جابر سعيد عوض،"علاقات الهند الإقليمية والدولية"، **الجزيرة نت**، 2004/10/3، على شبكة المعلومـات الدوليـة (الإنترنت) وعلى الرابط:

http://www.aljazeera.net/specialpiles/pages/e5712975-oce-4b3e-9127-007e6fadd4a5.

ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين سعت الهند وإيران إلى إقامة علاقات قوية وشاملة بينها يدخل في إطارها الطاقة والتجارة وتنمية البنية التحتية داخل إيران، فضلاً عن العلاقات في المجالات الاستخبارية والعسكرية، وأخذت هذه الرغبة في التوسيع ولتوطيد للعلاقات وتمتعها بتأييد واسع بين الجانبين على حد سواء بالرغم من التغطية المكثفة من جانب وسائل الإعلام للتقارب بينهما.

وفي أواخر عام 1993 زار رئيس الوزراء الهندي الأسبق "ناراسيما راو" إيران وعّدت هذه الزيارة محطة جديدة في العلاقات بين البلدين، إذ أنها أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي لإيران منذ الثورة الإيرانية عام 1979، أعقبها زيارة قام بها الرئيس الإيراني الأسبق "هاشمي رفسنجاني" إلى الهند عام 1995، وتفسير هذا التقارب الهندي – الإيراني في ضوء مجموعة من الأسباب أبرزها[1] :

1- التداعيات المترتبة على تفكك الاتحاد السوفييتي ومحاولة الهند البحث عن شركاء جدد في المنطقة بعد خسارتها حليفها.

2- التداعيات المترتبة على حرب الخليج الثانية من تدفق للقوات الأجنبية، لاسيما قوات الولايات المتحدة الأمريكية، ومما نتج من شيوع حالة من عدم الاستقرار، والارتفاع في أسعار النفط، وعملية تدفقه إلى الهند والتي تستورد نحو نصف احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي.

3- رأت الهند أنه يمكنها دعم علاقاتها بالجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي في آسيا الوسطى بمساعدة إيران لاسيما وأنها كانت تخشى من تصاعد الدور الباكستاني المؤثر في منطقة آسيا الوسطى والذي يمكنه أن يترك أثاراً سلبية على الهند. فضلاً عن وصول القائد الأفغاني "قلب الدين حكمتيار" – الذي تعاديه إيران باعتباره سنياً متشدداً في مواجهة الشيعة الأفغان – إلى سدة الحكم في أفغانستان في منتصف التسعينيات من القرن العشرين إلى زيادة التقارب الهندي – الإيراني انطلاقاً من مخاوف البلدين المشتركة من إمكانية سيطرة باكستان على

(1) **المصدر السابق.**

مجريات الأحداث في أفغانستان بما يشكل خطراً على كل مهما، الأمر الذي استدعى توسيع نطاق التعاون وتبادل المعلومات في المجال الأمني بينهما.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وما تبعها من تطورات من احتلال أفغانستان وسقوط حكومة طالبان، وسيطرة تحالف الشمال المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والهند، إذ أصبحت الأولى في حاجة لدعم من الدول الإقليمية، ومن ثم كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعول كثيراً على تلقي المساعدة من الهند، أما في يخص علاقاتها مع إيران فكانت كل منهما تشعر أنه من المناسب تجاوز الخلافات على الأقل في الوقت المتعلق بالأزمة، وذلك من أجل تحقيق هدفها المشترك المتمثل في إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان.

وفي عام 2003 قام الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" بزيارة الهند وتوقيع مع حكومتها على "إعلان نيودلهي" بالغ الأهمية المكون من 16 بنداً والذي تم التوقيع عليه في 25 يناير / كانون الثاني عام 2003 جاء تحت "عنوان رؤية لشراكة إستراتيجية من أجل إقليم مستقر وأمن ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي" وقد تضمن الإعلان مجالات تعاون مختلفة في المواصلات والطاقة والصناعة والعلوم والتقنية والزراعة، هذا وما جاء من فيه فرص التعاون العسكري لاسيما التدريب وتبادل زيارة الفنيين العسكريين، وفي مجال مكافحة الإرهاب، وفي مجال الطاقة النووية وعزز هذا الإعلان اتفاقية التعاون الدفاعي الذي سبق وأن وقعت بين الدولتين في خارطة طريق للتعاون الإستراتيجي في طهران بتاريخ 19 يناير / كانون الثاني عام 2001 وأشارت التقارير إلى أن إيران طلبت من الهند بناء حوض لإصلاح السفن الحربية في ميناء إيران الجديد "شهبهار" والذي تم بناؤه بالتعاون مع الهند [1].

أما فيما يخص الموقف الهندي من التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربي فإن الهند لا تبدي أي أهمية لهذا الموضوع، وذلك للعلاقات المتميزة التي تربطها مع إيران والدول الخليجية، فإنها تحاول تحاشي أن تثير أي طرف على حساب

(1) The Republic of India and the Islamic Republic of Iran "The New Delhi Declaration", January 25,2003, **Islam Abad Policy Research Institute**.

http://ipripak.org/jouraal/summer2003/doc4.shtml.

الطرف الآخر حفاظاً على مصالحها مع جميع الأطراف ومثال ذلك عندما سئل وزير الخارجية الهندي "سامانهالي كريشنا" عن موقف بلاده من زيارة الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" إلى الجزر الإماراتية قال "إننا قرأنا في الصحف عن الزيارة ونتابع تطورات الأمور في هذا الخصوص" فالموقف الهندي هنا تبين أنه موقف المراقب للأمور.

وتستند العلاقة بين الهند وإيران على عدة محاور من أهمها هي:

1- الطاقة:

تُعد الهند في المرتبة الخامسة من كبار مستهلكي الطاقة في العالم إذ تستهلك ما نسبته 7،3 % من الاستهلاك العالمي. ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيس على الطاقة مرتين بحلول عام 2030 وتسعى إلى تكوين تحالفات وشراكات ثنائية وإقليمية وعالمية تجمع شتى القدرات ضمن نشاطات مشتركة. وما تسعى إليه من تعاون مشترك وقيام كل طرف بالتنقيب في أراضي الطرف الآخر الإقليمية، فضلاً عن تبادل الخبرات والإمكانات في مجال البحوث والتطوير والتعاون، ومعايير السلامة والتدريب ويشمل هذا التعاون قيام شركاتها الوطنية والشركات الأجنبية بالعمل معاً على تنفيذ مشروعات مشتركة [(1)].

وتُعد إيران شريك الهند الرئيس في مجال الطاقة في المنطقة فهي تحتل المركز الثالث بين كبار مزودي الهند بعد السعودية ونيجيريا حيث يبلغ احتياطات إيران النفطية المثبتة نحو 93 مليار برميل، وتبلغ طاقة إيران الإنتاجية أكثر من 4،2 مليون برميل يومياً، فضلاً عن ذلك هو امتلاكها ثاني أكبر احتياطيات الغاز في العالم وتبلغ الاحتياطات نحو 155 مليار برميل من النفط، والاحتياطيات من الغاز هي 21 تريليون متر مكعب، أي يعادل ما يصل إلى 15% من إجمالي احتياطيات الغاز العالمية [(2)].

وتُعد الاحتياطات الإيرانية المحرك الأساس للروابط مع الهند، ففي يناير / كانون الثاني عام 2005 وقعت الشركة الهندية للغاز الطبيعي عقداً مدة 30 عاماً مع الشركة الإيرانية القومية لتصدير الغاز لنقل حوالي 7،5 مليون طن من الغاز الطبيعي المكرر إلى

---

(1) د. سعد حقي توفيق،"التنافس الدولي وضمان أمن النفط"، **مصدر سبق ذكره**، ص 26.

(2) تلميذ أحمد، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، في (مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، **مصدر سبق ذكره**،ص 494.

الهند سنوياً كما يقضي الاتفاق الذي يصل قيمته إلى ما يقارب من 50 مليار دولار، فضلاً عن اشتراك الهند في جهود تطوير حقول النفط الإيرانية [1].

والتعاون الثلاثي في مشروع خط أنابيب غاز إيران – باكستان – الهند، إذ يستند هذا المشروع إلى قاعدة تجارية سليمة، لأن إيران تعد في المرتبة الثانية بين أضخم مكامن الغاز في العالم، ولقد توقف المشروع منذ بداية توقيعه في عام 1995 حتى بلغت ذروة المباحثات في شهر يونيو / حزيران عام 2005، في أثناء زيارة وزير النفط الهندي الأسبق "ماني شانكار" إلى باكستان وإيران واتفقت الدول الثلاثة على أن يكون المشروع مشروعاً عالمياً [2].

ومن الملاحظ أن الهند تواجه ضغوطاً من الولايات المتحدة الأمريكية لوقف التعامل مع إيران، وتتجاهل الدعوات الأمريكية وتقيم علاقات أساسية ومتنامية مع إيران في مجال الطاقة.

إذ فسرت جولة وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق "كونداليزا رايس" في العام 2005، التي حاولت خلالها ضبط التحالف الهندي – الإيراني على الرغم من التطور الهيكلي الذي طال العلاقات الأمريكية – الهندية، ولاسيما منذ بداية مدة الرئاسة الثانية للرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، والتي وجهت لتوقيع ما عرف حينها بـ "خريطة طريق التعاون الإستراتيجي" بين البلدين وانطلاق الحديث عن تطور تحالف هندي – إيراني باعتباره من سياسة المحاور التي انتهجتها الهند منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين مع وصول حزب بهارتيا جاناتا إلى السلطة [3].

وعندما توترت العلاقات بين الهند وإيران بسبب تصويت الأولى في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبتمبر / أيلول 2005 وفبراير / شباط 2006، ضد إيران، أظهرت الهند قدرة كبير على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى إيران مع الاهتمام بتأمين

(1) إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية، **قراءات إستراتيجية**، العدد4، ابريل 2006.

(2) تلميذ أحمد، "التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي"، في (مجموعة باحثين)، **الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مصدر سبق ذكره**، ص 386.

(3) عبيدلي العبيدلي،"الطاقة في العلاقات الإيرانية الآسيوية: الهند مثالاً"،**صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 2065، 2 مايو 2008.

العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي، ورغم هذا أزادت الانتقادات داخل إيران لموقف الهند تجاهها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللتخفيف من التوتر الذي حصل قام وزير الخارجية الهندي الأسبق "برئاب موخرجي" بزيارته إلى إيران في فبراير / شباط عام 2007، وسط تصاعد الخلافات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية حول تورط إيران في العراق، ورغم هذا يرى بعض المراقبين أن الهند ورغم تصويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران، إلا أنها تسعى بكافة الوسائل إلى ضمان أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا لن تمس المصالح الإيرانية المشتركة ضمن حدود استمرار العلاقات بينهما على المستوى الطبيعي [1].

وفي مقابلة للسفير الهندي في البحرين "بالكريشنان شتي" مع صحيفة الوسط البحرينية بتاريخ 5 أغسطس / أب عام 2007 سئل فيها عن السبب في عدم التفاهم مع الإيرانيين "قال لدينا علاقات مميزة مع الإيرانيين، ولكن لسنا من الذين يلعبون دوراً بالشكل المطروح، ولم يطلب منا أن تكون جزءاً من العلاقات في هذا الجانب. كنا على الجانب الآخر أثناء الحرب الباردة، ومنذ العام 1991 فسياسات الهند تتطور والأمريكان تقربوا من الهند في الفترة الأخيرة، وهذا كله يصب في التوجه الذي نؤمن به وهو تحسين العلاقات على أساس الدبلوماسية والحوار. أننا حالياً من الدول القليلة التي تستطيع تقريباً التحدث إلى الجميع" [2].

يتبين في موقف الهند أنها قد وقعت تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وحاجتها إلى مصادر الطاقة من إيران من جهة أخرى، فالهند أصبحت بين أمرين أما الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أنقذتهم من نظام طالبان في أفغانستان، والتخلي عن علاقتها مع إيران صاحبة المصالح المشتركة، لاسيما وأنها وقعت معها اتفاقيات لتأمين الطاقة لسنين طويلة.

---

(1) سمر زكي البسيوني،"العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط"، **مجلة مختارت إيرانية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 82، مايو 2007،ص 5.

(2) "تصريح السفير بالكرشينان"، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 1794 في 5 أغسطس 2007.

وقد أثر التصويت الهندي ضد إيران على العلاقة بينهما بشكل سلبي، فبادرت إيران بإلغاء الاتفاق الخاص بإمداد الهند بالغاز الطبيعي، ولكن استمرت الهند في موقفها في وكالة الطاقة الذرية ضد إيران في عام 2009 [1].

قد يؤثر الإصرار الأمريكي على فرض العقوبات على إيران على تعميق الخلافات بين أمريكا والهند بسبب هذا الملف وقد سئل وكيل وزير الخارجية الهندي الأسبق "رانجان ماثاري" في يناير / كانون الأول عام 2012 عن العقوبات الجديدة التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية فأجاب "لقد وافقنا على العقوبات التي أقرتها الأمم المتحدة. أما العقوبات الأخرى فهي لا تنطبق على الدول الفردية. نحن لا نقبل بهذا الوضع... إن وفداً هندياً سيسافر إلى إيران للعمل على وضع آلية لمنع وقف عمليات شراء النفط من إيران". وقد استخدمت الهند الروبية للتعامل مع إيران في تنفيذ بعض التبادلات لتجنب الضوابط المفروضة على التجارة التي تتم بالدولار [2].

ومع تزايد الضغط الأمريكي والأوروبي ودخول العقوبات الأمريكية على إيران حيز التنفيذ، هناك خطر حقيقي ورعب لدى أعضاء الكونجرس الأمريكي في حالة خروج الهند عن الجهود الدولية للضغط على إيران. وان أعضاء البرلمان الهندي لن يأخذوا موقف متشدد من إيران وذلك لعمق العلاقة وكبر المصالح بين الدولتين، وكرههما المشترك لحركة طالبان الأفغانية المدعومة من باكستان [3].

وخولت قوانين أمريكية في ديسمبر/ كانون أول عام 2012، فرض عقوبات على المؤسسات المالية التي تتعامل مع البنك المركزي الإيراني وأن هذا الإجراء سيكون أكثر صعوبة على المستوردين في سداد أثمان الخام الإيراني. وتسدد الهند بعد العقوبات ثمن

---

(1) **The Indian News**, "India Backs IAFA vote against Iran, bat opposes Sanctions," November 28,2009. http://www.thaindian.

(2) **شبكة العراق خط أحمر**، "العلاقات الأمريكية الهندية على وشك الانهيار"، 2012/1/29، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: .Iraq-or/.com

(3) **موقع سراقب الإلكتروني**، "الموقف الأمريكي من علاقة الهند وإيران"، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)وعلى الرابط: http://sraqeb.com

النفط الخام الإيراني من خلال بنك خلق التركي، وهي آلية قال مسؤولون حكوميون أنها قد تتوقف بموجب العقوبات الأمريكية على تصدير النفط الإيراني إلى الهند [(1)].

وأخذت الدولتان تبحثان عن طرق بديلة تعوضها عن العقوبات على نفط إيران، وهذا ما تم تأكيده خلال زيارة وزير مصادر الطاقة المتجددة الهندي السابق "فاروق عبد الله" لإيران في 5 آذار / حزيران عام 2012 والتقائه مع الرئيس الإيراني "محمود أحمدي" نجاد وقال "لدى إيران والهند وجهات نظر والمصالح المشتركة والأعداء المشتركون ولذلك عليهما أن يبذلا جهودهما لتنمية الشعبين... لإيران والهند علاقات متطورة جداً وهناك إمكانيات كثيرة للتعاون الثنائي بين البلدين ويجب استخدامها... لا تعرف الجمهورية الإسلامية الإيرانية أية حدود لتوسيع علاقاتها مع الهند في مختلف المجالات ومنها العلاقات التجارية والرأسمالية والأنشطة العلمية والثقافية والسياحية ونقل التجارب". ومن جانبه قال "فاروق عبد الله" "ترغب الحكومة الهندية في تطوير التعاون في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية" [(2)].

أخذت الهند تتأثر بالعقوبات على نفط إيران مما دعاها للبحث عن مصادر أخرى تعويضاً للنقص الذي حصل لديها من الإمدادات النفطية، إذ تراجعت واردات الهند من نفط إيران بنسبة 21،8% للمدة من أبريل / نيسان عام 2011 إلى يناير/ كانون الثاني عام 2012. مما دفع الشركات الهندية إلى التوجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي،إذ اشترت شركة أم أربي الهندية نفطاً من إنتاج حقول أبو سعفة السعودي للمرة الأولى ونفطاً عُمانياً من عطاءات وذلك لسد فجوة في المعروض جراء نقص الإمدادات الإيرانية[(3)].

---

(1)**صحيفة الشرق الأوسط**،"الهند لا تسعى لإعفائها من العقوبات على إيران"، العدد 12099، 13 يناير 2012.

(2)**رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، 5 مارس 2012، وعلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)وعلى الرابط: http://www.president.ir/ar/3544 .

(3)**صحيفة اليوم السابع**، "شركة هندية تشتري النفط من عَمان والسعودية بدلاً عن إيران"، 18 مارس 2013،على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:http://www1.youm7.com

وشددت الهند على رفض العقوبات الأحادية الجانب على إيران من خلال حديث وزير خارجيتها "سليمان خورشيد" إذ قال "إن إيران منزعجة من موقف الهند السلمي في الأمم المتحدة، ولكن ما يبعث على الارتياح هو استمرار البلدين في علاقاتهما الحسنة... معارضة دلهي للعقوبات الأحادية المفروضة من قبل أمريكا على إيران، ومن حقنا أن يفرض علينا هذا الموقف، وإن العالم يعطينا الحق في إبداء رأينا، ورغم أن الهند لم تتمكن أن تقف إلى جانب إيران في التصويت الذي أجرته الأمم المتحدة ألا أنها تبقى الصديقة الحميمة لإيران [1].

أعلنت مصادر نفطية أن واردات الهند من النفط الإيراني تراجعت خلال 11 شهر من سنة التعاقد بنسبة 24% وذلك بسبب العقوبات على إيران. وقالت المصادر النفطية أن الهند تواجه صعوبات متعلقة بالتأمين يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الشحنات من إيران، وفي شهر فبراير/ شباط عام 2013 بلغ حجم صادارات إيران النفطية إلى الهند نحو 259 ألف برميل يومياً، أي بإنخفاض نحو 43% عن العام 2012، وهو ثاني أسرع هبوط على أساس سنوي في العام الذي بدأ في أبريل/ نيسان عام 2012. وطلبت الهند من الاتحاد الأوروبي توضيحاً بخصوص التأمين على إمدادات النفط الإيراني. وقال "سليمان خورشيد"، أنه طلب من الاتحاد الأوروبي توضيح موقفه في الوقت الذي يسعى فيه لحل مشكلة إعادة التأمين تجاه مواضيع أخرى مشدداً على أن هذا الأمر يجب أن نعالجه على الفور، ونأمل أن نجد حلاً ما في القريب العاجل [2].

2- الطاقة النووية:

عندما بدأت إيران بإعادة العمل بالبرنامج النووي في العام 1986 الذي توقف بسبب الحرب مع العراق أخذت تبحث عن دول لتتعامل معها لتنشيط برنامجها، وكانت قد وسعت دائرة نشاطها النووي مع الدول الأجنبية، منها الأرجنتين والصين وكوريا الشمالية وباكستان والهند، إذ سعت لشراء مفاعل ذري من الهند بقدره "10 ميجاوات" في

---

(1)**صحيفة كيهان العربي**،"وزير خارجية الهند: نرفض العقوبات الأمريكية على إيران"، العدد 8383، 17 شباط، 2013.

(2) موقع نقودي، واردات الهند النفطية من إيران تنكمش بنحو 24%، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:http://www.nuqudy.com .

العام 1991 لأغراض الأبحاث "ويخضع لوكالة الطاقة الدولية" كما تم الاتفاق مع الهند على تدريب الفنيين الإيرانيين في المجال النووي [1].

وكانت الهند تخطط ايضاً لبيع إيران مفاعل للطاقة بقدره 220 ميجاوات ووضعت الصفقة تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية ضغطت على الهند في عدم مواصلة المبيعات خوفاً من أن تقوم إيران باستعمال المفاعلات لإنتاج الأسلحة[2].

كما حاولت إيران مع الهند لإنشاء مفاعل طاقة نووية طراز "كاند" وبقوة 235 ميجاوات وله طاقة عسكرية خطيرة ويستطيع إنتاج بلوتونيوم بكميات كبيرة هذه محاولات عديدة لا شك أنها ستصيب في النهاية وستنجح إيران فيها، ولكن الضغوط الغربية عرقلت إتمام هذا المشروع، وأكدت النوايا الإيرانية ما أوضحته بعض المصادر الأمريكية نقلاً عن كبير مسؤولي وكالة الطاقة الذرية الروسي، مما جعل إيران تفاتح روسيا في يناير/ كانون الثاني عام 1995 بشراء معدات يمكن أن تستخدم في إعادة هذا المشروع [3].

وظهرت قضية التعاون النووي مرة أخرى بين الهند وإيران في أكتوبر/ تشرين أول عام 2004 وذلك في أثناء المناقشات التي جرت بين الرئيس الإيراني السابق "محمد خاتمي" ومستشار الأمن القومي الهندي "جي ان ديسكت" في طهران، إذ تضمنت المناقشات قضايا الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي والطاقة، وأكدت إيران استخدام التقنية النووية السلمية، ورغم هذا ظهرت بعض التقارير لتؤكد أن اثنين من العلماء الهنود في المجال النووي وهما "سي براساد، وسيرندار" قاما بتزويد إيران ببعض التقنيات النووية، وكلاهما كان يعمل في شركة الطاقة النووية الهندية، ولهذا قامت الولايات المتحدة

(1) د. جمال مظلوم ، و د. ممدوح حامد عطية، "أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج"، **مصدر سبق ذكره**،ص 184.

(2) **شبكة الحق الإلكترونية**، العلاقات الهندية الإيرانية، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)وعلى الرابط: http://www.alhak.org .

(3) د. جمال مظلوم، ود. ممدوح حامد عطية،أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، **مصدر سبق ذكره**،ص 288.

الأمريكية بفرض عقوبات عليهما عام 2004. واعترضت الهند على هذه العقوبات واحتجت بأن "سيرندار" لم يسبق له أن زار إيران عندما كان في الخدمة أو حتى بعد التقاعد، أما الخدمات الاستشارية التي كان "براساد" يقدمها فقد كانت في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي النهاية بقيت العقوبات الأمريكية على "براساد" بينما سقطت من على "سيرندار"[1].

والموقف الهندي من برنامج إيران النووي لم يتغير حتى بعد أن تم توقيعها على اتفاقية تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وجاء ذلك الموقف في تصريح لرئيس الوزراء الهندي "منموهان سينغ" أثناء لقاء مع أمير الكويت الشيخ "صباح الأحمد الصباح" أثناء زيارته للهند حيث تحدث "مانموهان سينغ" لوكالة الأنباء الكويتية في 14 يونيو / حزيران عام 2006 وقال "إن العلاقات الهندية الإيرانية هي علاقات حضارية وترجع إلى العديد من القرون، وأن نيودلهي تتمتع على الدوام بعلاقات قريبة مع طهران على أعلى المستويات... ويجب حل القضية النووية الإيرانية الحالية من خلال الحوار والاستشارات وإعطاء الدبلوماسية الفرصة الكاملة ويجب على الجميع تفادي المواجهة"[2].

وصوتت الهند على قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 1984 لسنة 2011 والذي اتخذ في جلسته المرقمة 6552 المعقودة في 9 يوينو/ حزيران عام 2011 باعتبارها عضو غير دائم في حينه وأشار القرار تمديد ولاية فريق الخبراء المنصوص عليها في القرارات السابقة التي صدرت ضد إيران، والذي طالب فريق الخبراء أن يقدموا إلى اللجنة برنامج عمل فريق البحث والتحري على برنامج إيران النووي. فضلاً عن ذلك سبق وان أيدت الهند جميع القرارات التي صدرت على إيران بخصوص برنامجها النووي [3].

يتبين أن التعاون بين إيران والهند في مجال الطاقة النووية ليس على مستوى عالٍ، على العكس من تعاون إيران والصين وروسيا في هذا الموضوع أي أن تعاون الهند

---

(1) **مجلة مختارات إيرانية**،" العلاقات الهندية الإيرانية: أقوى من النفط"، العدد 82، مايو 2007، ص 8.

(2)**وكالة الأنباء الكويتية (كونا)**، "رئيس الوزراء الهندي: الهند ترحب بحرارة بزيارة سمو أمير دولة الكويت"، 14 يونيو / حزيران 2006.

(3)"القرار1984"، **مجلس الأمن الدولي، نيويورك**، الجلسة 6552، 9 يونيو / حزيران 2011.

وإيران في مجال النفط والغاز يفوق التعاون النووي، إذ أهـدافها في المنطقـة مـشتركة وهـي الـضغط عـلى الباكستان المنافس للطرفين والحليف القوي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

3- العلاقات العسكرية:

خلال توقيع إعلان نيودلهي عام 2003، قد تضمن الزيارة في صادرات الأسـلحة الهنديـة إلى إيـران وهذا التعاون يشكل مصدر قلق للدول الخليجية في ظل عدم وضوح النوايا الإيرانية في المنطقة وإصرارهـا على المضي قدماً في تطوير برنامجها النووي [1].

وتسعى إيران إلى الحصول من الهند على أساليب لمكافحة الزوارق الحاملة للصواريخ والغواصـات والبطاريات الخاصة بها، وإيران تريد الاستعانة بالخبرة الفنية للهند في صيانة وتجديد دباباتهـا مـن طـراز "في 27" والمركبات المقطورة "105" ملم ومدافع " 130" ملم، كما أن الهند باعت قـذائف مـضادة للـدروع إلى إيران [2].

وفي مجال التعاون الدولي على مستوى التدريب إذ خصص سلاح البحرية الهندية فرص لعـدد مـن الضباط الإيرانيين بعد أن سمحت وزارة الدفاع الهندية بتدريب بحارة إيرانيين، إذ جاء القـرار بطلـب من إيران لتدريب عناصر عسكرية، وفي اتفـاق آخـر بـين البلـدين لتـدريب العـسكريين الإيـرانيين في مجالات المدفعية وتشغيل الصواريخ والعمليات المضادة للغواصات في "كوشي" المقر الـرئيس للقيـادة البحرية الهندية أعلن عن تشكيلها مجموعة عمل للتعـاون الـدفاعي، وذلـك مـن خـلال زيـارة قائـد البحرية الإيرانية الأدميرال "سجاد كوتشاكي بـادلاني" إلى الهنـد في مـارس/ آذار عـام 2007، وزار قائـد بحري إيراني يدعى "مساخا باتينام" إلى مركز التدريب المتخـصص في الغطـس التـابع لـسلاح البحريـة الإيـراني. والتأكيـد الهنـدي عـلى التعـاون بـين البلـدين جـاء مـن وزيـر الـدفاع الهنـدي "آنتـوني"

---

(1) خالد نايف الهباس، "العلاقات الخليجية الهندية رؤية إسـتراتيجية"، (مجموعـة بـاحثين)، في الهنـد عوامـل النهـوض وتحديات الصمود، **مصدر سبق ذكره**، ص 184.

(2)مجلة مختارات إيرانية، "العلاقات الهندية الإيرانية: أقوى من النفط"، **مصدر سبق ذكره،** ص 184.

أمام برلمان بلاده "أن 496 عسكرياً من سلاح بحرية تابع لـ 25 دولـة. مـن بينهـا إيـران يتلقـون تـدريباً في الهند" [1].

وتستمر الدولتان في تعاونهما في المجالات العسكرية وأكد الملحق العسكري في السفارة الهندية في طهران "د. سامر كأنها" أثناء إقامـة العـرض العـسكري بمناسـبة يـوم الجـيش الإيـراني التعـاون العـسكري المشترك بين إيران والهند يمهد الأرضية لتعزيز العلاقات في شتى الجوانب بين البلدين بما في ذلك القطاعات الدفاعية والعسكرية ومن جهة أخرى قال الملحق البحري الهندي لدى إيران "شاتنا حـاج" "إن الجمهوريـة الإسلامية الإيرانية تعتبر دولة كبيرة ومؤثرة في المنطقة وأنها تقول كلمة الفصل فيهـا دائمـاً، وإننـا في الهنـد باعتبارنا دولة صديقة لإيران قد استفدنا من وجهات نظر إيران في الشؤون الدفاعية" [2].

ورغـم العقوبـات التـي تفرضـها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوروبي ودول أخـرى عـلى إيـران، فـإن الهنـد تحـاول وبكـل الوسـائل أن تبقـى عـلى قنـوات الاتـصال الـسياسية والتجارية مفتوحة مع إيران رغم تأكيدها بالالتزام بالعقوبات الدولية المفروضة على إيران بـسبب برنامجها النووي، وعدم تعاونها مع المجتمع الدولي لإنهاء الأزمـة وهـذا مـا أكـده الـرئيس الهنـدي "براناب مكرجي" عن أهمية أن تعمل الهند وإيران سوياً لدعم التجارة والتعـاون الاقتـصادي وزيـادة الاقتصاد، لدى استقباله الوفد البرلماني الإيراني وأشار "أن التبـادل التجـاري لـصالح إيـران وأن الأسـواق الهندية مفتوحة أمام الصادرات" الإيرانية"، وأن تصبح إيـران مـصدراً لمزيـد مـن الـسلع مـن الهنـد... وأن يتصدى البلدان للتحديات التي تواجه المنطقة والعالم مثل الإرهاب وأمن الطاقة والأمـن الغـذائي وتغـير المنـاخ والكـوارث الطبيعيـة والبيئيـة،... وأن الـسلام والاسـتقرار في أفغانـستان يعـد مفتاحـاً

---

(1) **موقع البيئة الالكتروني**، "رغم تحفظات واشنطن: الهند تدرب ضباط سلاح البحرية الإيرانية"، 2007/9/6،على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:www.a/binah.net .

(2) **عصر إيران صحيفة الكترونية**،"الملحق العسكري الهندي لـدى إيـران: التعـاون العـسكري بـين إيـران والهنـد يمتلـك الأرضـية لتعزيـز العلاقـات بيـنهما"، 31 / 4 / 2011، وعـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الإنترنـت)وعـلى الـرابط: www.asriran.com/ar/news/30070 .

لتقدم المنطقة... وأن الهند وإيران راضيتان عن تقاسم المعلومات والآراء حول أفغانستان[1].

إن التهديد الإيراني لدول الخليج العربي وموقف الهند من هذا التهديد واضح في حجم التعاون بين الدولتين مما ولد تخوف لدى دول مجلس التعاون الخليجية، وهدف الدولتين هو القضاء على حركة طالبان العدو المشترك لهما. والتصور لدى الهند وإيران بأن الحركة مدعومة من باكستان الذي تربطه علاقات وثيقة مع دول المجلس الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية.

2- الموقف الهندي من التهديدات العراقية لأمن الخليج العربي:

كان الانطباع واضحاً أمام دول مجلس التعاون الخليجي، والكويت بالتحديد أن الهند تؤيد العراق في احتلاله لبلادها، وذلك بعد أن طالب الهند العراق بالانسحاب من الكويت دون أن يصاحب ذلك شجب ورفض ذلك الاحتلال، فضلاً عن اتخاذ الهند عدداً من الخطوات فسرت بأنها تأييد للعراق، وهو ما فسر بأن الهند تتخذ في هذا الصدد مواقف بينية انتظاراً لما تسفر عنه الأحداث من نتائج. لقد اتضح توتر العلاقات الهندية الكويتية في تصريحات وزير الخارجية الكويتية الأسبق الشيخ "صباح الأحمد الصباح" لدى زيارته الهند في فبراير/ شباط عام 1992 والتي أعلن فيها "الكويت قد تسامح ولكنها لن تنسى" مشيراً إلى مواقف الهند أثناء احتلال العراق للكويت، وعلى أساس المواقف فقد أعلنت الكويت تأييدها للموقف الباكستاني الداعي إلى إقامة استفتاء حرفي كشمير[2].

وكان موقف الهند من حرب الخليج الثانية يؤكد توجهاتها الجديدة، إذ اتسم موقف حكومتها تجاه احتلال العراق للكويت بالغموض والتناقض، على الرغم من إعلان حكومة الهند موقفاً سياسياً مرتكزاً على عدد من المبادئ العامة الحيادية، أهمها رفض حق التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة تحت

(1) **موقع شعب مصر الإلكتروني**،" الرئيس الهندي يؤكد أهمية أن تعمل الهند وإيران لدعم التجارة والتعاون الاقتصادي"، 28 فبراير 2013، وعلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط:

http://egyptianprople.com/default-newsiphp?id=33223.

(2) أحلام السعدي فرهود،"سياسات القوى الإقليمية تجاه كشمير"، في د. محمد السيد سليم، د. محمد سعد أبو عامود، (محرران)،قضية كشمير،**مصدر سبق ذكره** ،ص 231.

شعار الاعتبارات الإنسانية، لاسيما فيما يتعلق بالأكراد والشيعة في العراق، والعمل على إيجاد آلية لـضمان السلامة الإقليمية في منطقة الخليج العربي، وحماية سيادة واستقلال جميـع دول الخلـيج العـربي، وضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية، وضرورة إلغاء التعامل مع كل مـن القـضية الفلـسطينية وأزمـة الخلـيج العربي في إطار واحد كما كان يريدها في العراق [1].

أما فيما يخص موقف الهند من قرارات مجلس الأمن الدولي الذي صدرت ضد العراق كان موقفها عدم معارضة تلك القرارات، فضلاً عن تصويتها على القرار رقم 678 لسنة 1990 والـذي صـدر في نـوفمبر/ تشرين الثاني عام1999، باعتبارها عضو غير دائم ويذكر أن هذا القرار الذي تم التصويت عليه بأغلبيـة 12 صوتاً واعتراض صوتين هما اليمن وكوبا وامتناع الصين على التصويت [2].

أدى تدهور العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي بصورة عامة، والعلاقات بينهـا وبـين كـل مـن الكويت والسعودية بصورة خاصة، وعّدت دول مجلس التعاون الخليجي الست أن الهند كانت تبغي مـن وراء مواقفها تجاه الأزمة العراقية الكويتيـة إظهـار تأييـدها للعـراق في احـتلال الكويـت، عـلى خلفيـة مـا تضمنه بيان الخارجية الهندية الصادر في 3 أغسطس / أب عام 1990 والذي طالبت فيه الهند مـن العـراق بالانسحاب من الكويت، دون الإشارة إلى إدانة الهند للإحتلال، وبلغ التدهور ذروته عندما اتخذت كل من السعودية والكويـت، موقفـاً مؤيـداً لباكـستان في صراعهـا مـع الهنـد بـشأن قـضية كـشمير، وسـعيهما إلى استصدار قرار بمقاطعة الهند في المجالات العلمية والثقافيـة والعمالـة وجميـع المبـادلات الأخـرى لا سـيما التجارية منها وذلك خلال اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1993 [3].

---

(1) مريم سلطان لوتـاه، "ولاء عـلي البحـيري، العلاقـات الخليجيـة الهنديـة"، **سلـسلة أوراق آسـيوية**، مركـز الدراسـات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، العدد 557، أكتوبر 2004، ص 65.

(2)"القرار678"، **مجلس الأمن الدولي، نيويورك**، 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1990.

(3) محمد مصطفي زرير، "العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمأمول"، **مصدر سـبق ذكره**،ص 56.

ناشـدت الحكومـة الكويتيـة الهنـد دعمهـا في مواجهـة التهديـدات العراقيـة والتنديـد بـالأعمال العدائية، وجاء ذلك على لسان سفير الكويت في نيودلهي "عبد اللـه أحمد المراد" "إن دولة الكويت تؤيـد صحة سياستها وإجراءاتها تجاه النظام والمتمثلـة بوجـوب انـصياع النظـام العراقـي التـام لجميـع قـرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت... وأن النظام العراقي لا يزال يواصل أسلوبه العدواني ضد بلادي مناقضاً تماماً ما نصت عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لاسيما القـرار 687 الـذي يـشير في إحدى فقراته على ضرورة التأكيد من النوايا السلمية للعراق"[1].

أما فيما يخص المدة بعد دخول الجيش العراقي الأراضي الكويتية وما لحق بعد ذلـك مـن حـصار على العراق، والاحتلال الأمريكي للعراق في عـام 2003 وتداعياتـه بعـدها. قـد ذكـرت في مكـان سـابق مـن الدراسة.

المطلب الثاني: تأمين إمدادات الطاقة (أمن الطاقة)

إن اقتصاد الهند المتنامي بسرعة حفزها على استيراد النفط والغاز لتأمين احتياجاتهـا مـن الطاقـة، فأخذت الحكومة بوضع إستراتيجية أكثر نشاطاً لتأمين الإمدادات من وراء البحار مقلدة في ذلـك الـصين في إستراتيجيتها لأمن الطاقة، فشركات النفط الوطنيـة الهنديـة تتحـرك بـسرعة نحـو العـالم الخـارجي لتـأمين إمدادات نفطية مستقبلية وللوصول إلى مصادر طاقة إقليميـة جنـوب آسـيا وجنـوب شرق آسـيا والخلـيج العربي وأورآسيا. بدأت الهند ضم النشاطات الاستثمارية لشركات الـنفط الوطنيـة إلى دبلوماسـية حكوميـة أشمل، كما تزايد نشاطها في الدعوة إلى تعاون إقليمي أكبر في مجال الطاقة والسعي بشكل خـاص لتطـوير علاقة إستراتيجية وتعاون مع دول تسعى إلى الهدف نفـسه مثـل الـصين. إذ تهـدف الحكومـة الهنديـة إلى تأمين ما يقارب من 1،2 مليون برميل يوماً من الحصص من إنتاج نفط ما وراء البحـار بحلـول عـام 2025. كما تتحرك شركة النفط والغـاز وهـي شركـة استكـشاف وإنتـاج الـنفط الرئيـسة المملوكـة للدولـة بهـدف الحصول على اسـتثمارات مختلطـة في حقـول نفـط خارجيـة جديـدة. وبـدأت شركـة الـنفط والغـاز أيـضاً

(1) تصريح السفير الكويتي عبد اللـه أحمـد المـراد،"نناشـد الحكومـة الهنديـة دعـم الكويـت في مواجهـة التهديـدات العراقية"،**وكالة الأنباء الكويتية (كونا)**، 2001/8/12.

الحصول على إمدادات الغاز المسال من الخليج العربي من خلال اتفاقيات توصلت إليها مع قطر وسلطنة عمان [1].

وإذا بدأت الهند بإستراتيجيتها لتأمين الطاقة ومن تحديد ملامح هذه الإستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي، ولا يمكن تحديدها دون الإشارة إلى الدواعي والأسباب التي تحد أطرها، وتدفع صانع القرار الهندي إلى التطلع إلى دور إقليمي متميز يهنئ الفرص بين المتنافسين على نفط منطقة الخليج العربي وتأمين إمدادات تسد حاجتة، وبما تسهم في عمليات التنمية. ولتأمين وصول إمداداتها النفطية أخذت الحكومة الهندية الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على تلك الإمدادات في منطقة الخليج العربي [2]

وتعكس سياسة الهند التي بموجبها تسعى إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية والعسكرية في منطقة الخليج العربي وهي المنطقة التي توفر70 % من احتياجاتها الطاقوية، فضلاً عن احتوائها على أكبر جالية هندية في العالم. والأسباب التي ذكرت فإن السياسة الهندية ربطت أمن الطاقة وقطاع التجارة بأمن الخليج العربي بما فيه أمن مضيق هرمز. وعلى ضوء ذلك يقوم الأسطول الهندي باستمرار بزيارة الموانئ الخليجية والتدريب مع بعض الدول الإقليمية من خلال مناورات مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي معززة علاقاتها الأمنية مع تلك الدول، مع تحول التركيز من زيارات للأسطول البحري وبرامج تبادل تدريب إلى تنمية مشتركة وتصنيع معدات عسكرية متطورة [3].

ويرتبط أمن الطاقة بالأمن البحري، لاسيما في ظل تنامي الترابط العضوي بين المحيط الهندي والخليج العربي من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية فنتيجة لتنامي العلاقات التجارية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجية، ولكون معظم هذا التبادل

---

(1) ميكال هيربرج،"مثلث مصالح الطاقة الإستراتيجية: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية المنظر الأمريكي"، في الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة،**مصدر سبق ذكره**، ص 206ــ207.

(2) د. صالح عباس الطائي، الهند ونفط الخليج العربي من الترقب الحذر إلى اغتنام الفرص،**مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد1، 2006، ص10.

(3) كمال الدين أحمد، "الهند تعيد اكتشاف نفسها في العالم العربي وتوثيق علاقاتها بالسعودية"، **صحيفة الشرق الأوسط اللندنية**، العدد 11489، 13 مايو 2010.

يتم من خلال النقل البحري، فإن أمن الممرات المائية يشكل عاملاً مهماً في الحسابات الإستراتيجية لكل من الطرفين، وبذلك يصبح أمن المحيط الهندي وأمن الخليج العربي مترابطين بشكل كبير فالسياسة الهندية تجاه تعزيز علاقاتها مع دول المجلس التي أصبحت تعرف بـ "انظر غرباً"، لا ترمي فقط إلى تأمين موارد الطاقة الحيوية والمصالح الأمنية، لكنها تأخذ بالحسبان اعتبارات إستراتيجية تتمثل في مسألة السباق على النفوذ بين الهند والصين، لاسيما في ظل تنامي قوة الصين الاقتصادية وتوسع نفوذها في منطقة جنوب آسيا. فالهند تعد منطقة غرب آسيا الساحة الأهم والأنسب لها، وقد عينت ممثلاً خاصاً لغرب آسيا من أجل تعزيز علاقاتها مع الدول الإقليمية والعمل على تأدية دور مهم في القضايا السياسية التي تهم دول المنطقة [1].

ولإيجاد مكان لها في منطقة الخليج العربي زار وفداً هندياً عسكرياً برئاسة وكيل وزير الدفاع الأسبق "آجاي براساد" والولايات المتحدة الأمريكية لبحث تعزيز التعاون العسكري بين البلدي، واتفقا على وضع الترتيبات النهائية للمناورات العسكرية المشتركة بين قوات البلدين، وهي تشمل مناورات مشتركة بطائرات الهليكوبتر بين قوات البلدين، المقاتلة والتشكيلات العسكرية المختلفة بما فيها القوات البحرية وجرت هذه المناورات في القرب من الخليج العربي وبحر العرب [2].

ولتعزيز التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجية، استقبل الأدميرال "سوريش مهنا" رئيس أركان القوات البحرية الهندية نظيره الإماراتي اللواء الركن "أحمد محمد الطنيحي" قائد القوات البحرية الإماراتية في 8 يناير / كانون الثاني عام 2009، في إطار التعاون العسكري والخاص بالشؤون البحرية وتطوير العلاقات الثنائية في إطار

(1) د. خالد نايف الهباس،"العلاقات الخليجية – الهندية: رؤية إستراتيجية"، (مجموعة باحثين)، في الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود،**مصدر سبق ذكره**، ص 181 – 182.

(2) د. ظفر الإسلام، "محادثات هندية أمريكية لبحث المشاركة في العراق والتعاون العسكري"، **مصدر سبق ذكره**.

التعاون الأمني في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي والتنسيق فيما بينهما في المسائل المشتركة [1].

والدور المهم التي تؤديه الهند – من وجهة نظرها – في استقرار وأمن المنطقة إذ ركزت سياستها الخارجية على الاستقرار والأمن ورفاهيتها الاقتصادية وتنوع الروابط الاقتصادية والبحرية بين منطقة المحيط الهندي والخليج العربي، جاء ذلك في ندوة عقدت في 21مارس/ أذر عام2010 بعنوان "الروابط الملاحية بين الهند والخليج – أساس قديم وآفاق جديدة" وتحدث وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية "شاشي تارور" عن بيئة الأمن الملاحي الناشئة وقال "إن لها تأثيراً كبيراً بالغة الحاجة لحماية المنطقة التجارية الحصرية البالغة مليوني كيلومتر مربع بضمان الأمن من الهجمات عبر المياه ولتطوير العلاقات الوثيقة مع دول الخليج... وللهند ودول الخليج رؤية مشتركة للسلام والازدهار في هذه المنطقة... إن العديد من دول الخليج ترى نيودلهي كجار صديق ودود يمكنها الاعتماد عليه في أوقات المصاعب والحاجة"[2].

والرؤيا الجديدة لأمن منطقة الخليج العربي التي بدأ يروج لها بأن أمن المنطقة لا يعتمد فقط على القدرات الأمريكية يجب أن يعتمد على قدرات أمنية جديدة لها مصالح مهمة في المنطقة، والطرح هو بعد التغيرات العالمية الكبيرة منذ تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وبروز قوى غير غربية على الساحة الدولية بإمكانيات هائلة، يمكننا القول أنه بإمكان منظومة مجلس التعاون الخليجي استيراد الأمن من قوى صاعدة مثل الهند والصين،أو على الأقل جعل هاتين القوتين شركاء في حفظ الأمن الإقليمي وتحصينه. ومثل هذا الكلام قاله وزير الخارجية السعودية "سعود الفيصل" في منتدى حوار الأمن الخليجي الأول في المنامة عام 2004 فالأول مرة عَبرّ مسؤول سعودي رفيع المستوى عن رؤية لم تكن مطروحة من قبل إذ قال "ويعني أن البعد الدولي للإطار الأمني

---

(1) **الصحيفة الإلكترونية أخبار الهند** ،"الهند تستقبل قائد القوات البحرية الإماراتية"،10 يناير 2009، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: www.akhbarulhind.com/2009-1/10-p.htm .

(2)**B.B.C.**, "Musharraf pushes Kashmir Proposal", 5 December Shashi Tharoor, Gulf has a speciai focus in India's foreign Policy, India News, Enbassy of India, Damascus, march 2010.

المقترح يقتضي المشاركة الإيجابية للقوى السياسية التي برزت على المسرح الدولي حديثاً، لاسيما الصين والهند... إن أمن الخليج يحتاج إلى ضمانات دولية لا يمكن توافرها على أساس منفرد، حتى لو جاءت من طرف القوة العظمى الوحيدة في العالم". وهذه الرؤية المستجدة لا تنسجم مع الرؤيا السابقة التي تلاقت مع الرؤيا الإيرانية القائلة بأن "أمن الخليج هو من مسؤولية دوله فقط". لكل من الهند والصين مصلحة قوية في إبقاء الخليج العربي منطقة آمنة ومستقرة ومزدهرة ولكليهما إمكانيات غير مسبوقة للمساهمة في تحقيق ذلك، مما يوجب على صانع القرار الخليجي عدم اغفالهما، لاسيما أنه ليس لها ماضي استعماري أو مشاكل بينية مع دول مجلس التعاون الخليجية [1].

وطرحت أيضاً رؤى أكاديمية لأمن الخليج ومن هذه الرؤى إيجاد نظام أمني للخليج العربي عبارة عن شكل خاص مما يعرف "بالأمن المنسق"، جرت صياغته في حدود دنيا، كي يكون قادراً على الانسجام مع الواقع المعقد للنظام الإقليمي الخليجي، سياسياً وأمنياً، وليحقق الممكن على أرضي الواقع القائم فحسب. كما تم وضع هذا الترتيب في إطار جيوسياسي يمتد ليشمل الدول الثماني المطلة على الخليج العربي، فضلاً عن ثلاث دول مجاورة في بحر العرب هي اليمن والهند والباكستان أي أن عدد الأطراف المقترح دخولها فيه يصل إلى 11 دولة 6 أقطار مجلس التعاون الخليجية + العراق وإيران + اليمن والهند والباكستان [2].

أما فيما يتعلق بإضافة هذه الدول لها تبريرها وهنا سنأخذ دور الهند موضوع الدراسة. التبرير لوجودها في نظام تنسيقي في الخليج العربي من اعتبارات الترابط الجيوسياسي بين الخليج وجنوب آسيا وهو ترابط يزداد حساسية وخطورة. إذ يعد جنوب آسيا منطقة ملاصقه للخليج العربي، هما يشكلان معاً الذراع الشمالي للمحيط الهندي. ويترابطان على نحو وثيق على صعيد الممرات البحرية. وتعد نقطة التقاء بين الخليج العربي وكل من شرق آسيا وأستراليا، وصولاً إلى الموانئ الغربية للولايات

---

(1) عبد الله المدني، "أمن الخليج: نقاط توضيحية"، **مركز الخليج للأبحاث**، 3 يوليو 2011.

(2) د. عبد الجليل المرهون، "أمن الخليج من منظور جيوستراتيجي"، **مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، 2011/11/26، وعلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط: http://www.alrafadein.com

المتحدة الأمريكية. وتمر عبر هذه المنطقة ناقلات النقط والكثير من السلع. كما أن أي اضطراب للأمن في المناطق الهندية يفضي بالضرورة إلي تدهور الأمن الملاحي، في المسافة الممتدة بين مضيقي هرمز وملقأ، فضلاً عن تداخل تفاعلات الأمن بين الخليج العربي وجنوب آسيا بسبب احتضان الدول الخليجية العربية لكتلة ديموغرافية كبيرة منتمية لهذه المنطقة، لاسيما الهند. هذه الكتلة يمثلها عدة ملايين من العاملين، والتي فاق حجمها في بعض دول حجم المواطنين الأصليين [1].

إن الرؤى التي طرحت حول الصيغ الجديدة لأمن الخليج العربي لا يمكن أن تطبق، وذلك لوجود فاعلين دوليين ووجود الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تسمح لأي قوى أخرى أن تكون بديلة عنها تنافسها في المنطقة، وأيضا لا يمكن أن يكون العراق وإيران ضمن منطقة أمن الخليج العربي للتخوف الموجود لدى دول مجلس التعاون الخليجية منهما، ولارتباط أنظمة هذه الدول الست باتفاقيات أمنية مع القوى الدولية الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى. فأي طرح باستيراد منظومة أمنية من خارج المنظومة الغربية سيكون مصيرها الفشل. لذلك وجود القواعد العسكرية الغربية في المنطقة يولد إحساس بالأمان لدى أنظمة دول مجلس التعاون الخليجية ومواطنيها، هذا ما جعلها تتمسك بخيار التواجد العسكري في المنطقة ضمن اتفاقيات جماعية وفريدية.

أما فيما يخص موقف الهند من تواجد القوات الأجنبية في الخليج العربي فإنها ترفض أي تواجد عسكري أجنبي في المنطقة، ولا أي ترتيبات أمنية لا يكون لإيران دور فاعل ومؤثر فيها. ويرجع ذلك إلى أن الهند تنظر إلي الترتيبات الأمنية القائمة في الخليج العربي على أنها تصب في صالح باكستان بسبب علاقات التعاون الوطيدة التي تربطها بالدول العربية الخليجية، وما كان من إيران إلا أن ردت على ذلك بالإعلان عن دعمها الكامل لوحدة الأراضي الهندية مؤكدة على أن مشكلة كشمير مشكلة هندية داخلية،

---

(1) **المصدر السابق.**

وهو ما اتضح خلال اجتماع منظمه المؤتمر الإسلامي الذي عقد فيمدينة كراتش الباكستانية عام 1994[1].

وتؤكد الهند أن مقاربتها للأمن في المنطقة هو تفاهمي، وهذا ما أكده السفير الهندي في المنامة "بالكريشنان شتي" حيث قال "إذ ليس لدينا أي اتفاقات أمنية أو عسكرية مع دول خليجية ونحن نعتقد أن كل دولة خليجية لديها رؤيتها بشأن تحقيق الأمن ونحن نستمع إلى هذه الآراء ونسعى إلى أن نساهم فيما يخدم مصلحة الجميع، وكانت لدينا مشاكلنا الخاصة بنا التي احتجنا إلى ترتيبها، والآن لدينا اقتصاد قوي وينمو باستمرار ونحن ننظر إلى علاقاتنا مع دول الخليج على أساس حسن الجوار... لا توجد حوارات حول عقد اتفاقيات مع دول الخليج حالياً ومن المحتمل أن يتغير الوضع مستقبلاً " [2]

رغم عدم وجود اتفاقيات أمنية للهند مع دول منطقة الخليج العربي إلا أن تواجدها مرهون بموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، إذ تشركها في بعض المناورات في الخليج العربي والمحيط الهندي، واثبت بذلك أنها حليف يعتمد عليه للقوى الدولية فكانت المناورات الواسعة للبحرية الهندية مع نظريتها الأمريكية[3].

وتقدم مجلس الأمن بخطوة إضافية بتكليف الهندية مستقبلاً في مياه الخليج العربي، إذ اتخذ مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات التي وضعت تحت الفصل السابع، مهدت الطريق أمام الانتشار العسكري الدولي في بحر العرب، وهذه القرارات للبحرية الهندية لإثبات قدرتها على التعامل مع المشاكل الموجودة في الخليج العربي وبحر العرب والمحيط الهندي [4].

---

(1) د. جابر سعيد عوض، "علاقات الهند الإقليمية والدولية"، **مصدر سبق ذكره**، ص4.

(2) تصريح السفير بالكريشتان، "الهند تؤمن بالحوار لتغزيز أمن الخليج"، **مصدر سبق ذكره.**

(3) عبد الرحمن ابو منصورة،"الخليج العربي بين الهند العظمى وإيران النووية"،صحيفة القوة الثالثة الإلكترونية،2009/4/7، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) وعلى الرابط: http://thirdpower.org

(4) د.عبد الجليل زيد المرهون،"القرصنة البحرية في المحيط الهندي وتأثيرها في الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي 2008 – 2012"،مصدر سبق ذكره، ص4.

أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية أن اليابان والهند أدركتا أن الشركات الاقتصادية الأكثر استقراراً على مستوى العالم، كانت مبنية على قاعدة متينة من التعاون الأمني، وباعتبارهما بلدين يفتقران إلى الطاقة ويعتمدان بشدة على واردات النفط من الخليج العربي، يشعران بالقلق البالغ من محاولات سيطرة الصين البحرية على إمدادات الطاقة وطرق نقلها، فضلاً عن قوتها. العسكرية المتنامية، ولهذا السبب وافقت البلدان على البدء في إجراء تدريبات بحرية وجوية مشتركة بداية من عام 2012، فضلاً عن التعاون المشترك في مجال الدرع الصاروخي مع الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" على التوالي، من أجل الحفاظ على الاستقرار في المحيطين الهندي والهادي [1].

وفي ظل تنامي دور الهند على المسرح الدولي وبروزها قوة عالمية ناشئة مما يجعلها أكثر قدرة وحرية على السعي لحماية ودعم مصالحها. وعلاقاتها مع دول المنطقة المتنامية وأصبحتا متعددة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي علاقات بدأت اقتصادية ولها تاريخ في التبادل التجاري بين الجانبين، وعندما بدأت الاكتشافات النفطية احتاجت دول الخليج العربية إلى أيدي عاملة ضخمة فاستعانت بالعمالة الهندية.

ونتيجة لذلك اعتبرت منطقة الخليج العربي امتداداً لأمنها مما جعلها تتعاون مع دول المنطقة والقوى الدولية الكبرى صاحبة المصالح في الخليج العربي وهذا التعاون أخذ اشكالاً متعددة من أمن الإمدادات ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك التعاون في المجال العسكري وإذ أن البعدين السياسي والإستراتيجي متخلفان في تطورهما عن الأبعاد الأخرى، فإن هناك حاجة ملحة لإيجاد اتفاقيات إطارية وآليات مؤسساتية يمكن من خلالها الرفع من مستوى التعاون بين الطرفين.

فالهند ترى في استقرار المنطقة سياسياً وأمنياً يصب في صالح سياستهاً الخارجية وذلك لاعتماد اقتصادها المتسارع النمو على الإمدادات الطاقوية هي المنطقة، فضلاً عن وجود العمالة الهندية التي تجلب العملة الصعبة للاقتصاد الهندي، ومحاولتها المنافسة مع

---

(1) عمر نجيب، "إستراتيجية عسكرية أمريكية: محاولة احتواء الصين كقوة عالمية أولى"، **موقع الحوار الإلكتروني**، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الإنترانت) وعلى الرابط:
http://www.al-moharer.not/moh292/omar-najeeb.

الصين وباكستان صاحبتي النفوذ القوي لدى دول مجلس التعاون الخليجية. وهذا ما جعلها تـشارك في أي جهد إقليمي أو دولي يصيب في استقرار المنطقة.

من خلال ذكر مواقف القوى الآسيوية الكبرى (اليابان والصين والهند) تجـاه مـسألة أمـن الخلـيج العربي، اتضح موقف كل من هذه القوى تجاه المسألة من خلال سياسـتها الخارجيـة، ومـصالحها القوميـة المتمثلة في حصولها على موارد الطاقة من المنطقة وكما يأتي:

1- اليابان:

ترى اليابان أن أمن الخليج العربي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي، وذلك لكونه يتحكم بالنفط وغيرها والممرات البحرية الحيوية، إذ تحصل على حوالي 75% من احتياجاتها للطاقة مـن منطقـة الخلـيج العربي. هذا ما دفعها أن تتبنى موقفاً مؤيداً للموقف الأمريكي، وذلك من خلال مـشاركتها في الحـرب عـلى العراق لتأمين منطقة الخليج العربي.

2- الصين:

والرؤى الصينية لأمن منطقة الخليج العربي هي الحفاظ على تأمين استمرارية تدفق الـنفط لأنهـا تستورد أكثر من 75%من احتياجاتها النفطية من المنطقة، وإنها سـتكون حريـصة جـداً عـلى المـساعدة في تأمين المصادر النفطية والنقل البحـري والمـضائق في الخلـيج العـربي، ومكافحـة الإرهـاب الـذي يـستهدف مصادر الطاقة، وكـذلك مكافحـة القرصـنة البحريـة، وفي هـذا المجـال فإنهـا تتفـق مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية، وبإستثناء ذلك فإن مصالحها قد تتضارب مع المصالح الأمريكية نتيجة التنافس في الحصول عـلى النفط من المنطقة العربية وجوارها الإقليمي، إذ تحرص الصين على خلق علاقـات تجاريـة لإسـتيراد مـوارد الطاقة.

يتبين أن الصين متمسكة بسياستها تجاه الخليج العربي لأنها المزدود الرئيس للطاقة إذ تواجدها في المياه الدولية ومشاركتها الجهود الدولية لتأمين طرق الأمدادات، وذلك للحفاظ على مصلحتها الكبرى التـي تجنيها من استقرار المنطقة، اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وذلك لما يوفر لها مزيداً مـن تـدفق المـواد الطاقويـة عبر الممرات البحرية.

3- **الهند:**

تعكس سياسة الهند التي بموجبها تسعى إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية والعسكرية في منطقة الخليج العربي وهي المنطقة التي توفر70 % من احتياجاتها الطاقوية، فضلاً تواجد أكبر جالية هندية. والأسباب التي ذكرت بينت السياسة الهندية التي ربطت أمن الطاقة وقطاع التجارة بأمن الخليج العربي بما فيه أمن مضيق هرمز.

فإن أمن الممرات المائية يشكل عاملاً مهماً في الحسابات الإستراتيجية لكل من الطرفين، وبذلك يصبح أمن المحيط الهندي وأمن الخليج العربي مترابطين بشكل كبير، فالسياسة الهندية تجاه تعزيز علاقاتها مع دول المجلس أصبحت تعرف بـ "انظر غرباً"، لا ترمي فقط إلى تأمين موارد الطاقة الحيوية والمصالح الأمنية، بل تأخذ بالحسبان اعتبارات إستراتيجية تتمثل في مسألة السباق على النفوذ بين الهند والصين.

يتبن مما عرض من مواقف القوى الثلاث إنها تشترك في هدف واحد هو تأمين الإمدادات النفطية، رغم الاختلاف في رؤاها المطروحة عن أمن منطقة الخليج العربي.

الخاتمــــة

حاولت هذه الدراسة جاهدة أن تبين رؤى ومواقف السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى (اليابان، والصين، والهند) تجاه بعض قضايا المنطقة العربية،انطلاقاً من الطموحات الخاصة بهذه القوى والتي تحددها مصالحها في المنطقة العربية خاصة بعدما شهده النظام الدولي مؤخراً من تحولات في موازين القوى، والذي كان من نتائجه سعي القوى الثلاث إلى إيجاد مكانة لها في النظام الدولي الجديد، وهذا ينسحب على مواقف هذه القوى من القضايا الدولية بشكل عام وقضايا المنطقة العربية بشكل خاص. وقد بينت الدراسة أنه على الرغم من تركيز هذه القوى على مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، إلا أن مواقف هذه القوى قد عكست في الوقت ذاته تبايناً واضحاً في الرؤية الإستراتيجية، مما حدا بالدراسة إلى محاولة معرفة أثر التوازنات الدولية على المنطقة العربية والتي باتت أكثر إلحاحاً عن ذي قبل، لاسيما في ظل نذر تنافس حاد بين القوى الدولية على المصالح والنفوذ في هذه المنطقة،وخلصت إلى أنه من المرجح أن يكون التنافس في العقود القادمة بين الولايات المتحدة من ناحية، والصين بصفة خاصة من ناحية أخرى، على أشدهِ في المنطقة العربية.

وفي ضوء ما تم عرضه في فصول الدراسة توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: فيما يتعلق بأهمية المنطقة العربية وتوجه سياسات القوى الآسيوية الكبرى نحو هذه المنطقة بينت الدراسة أن كل من اليابان والصين والهند أصبحت أكثر ترابطا مع اقتصاديات دول المنطقة، ولا تستطيع أي من هذه القوى استبعاد الأخرى من المنطقة. كما أن هذه القوى اعتمدت على استيراد كميات كبيرة من مصادر الطاقة، فإنها سعت للتعاون مع القوى الدولية الأخرى المستهلكة لنفط المنطقة - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي- وذلك بسبب عدم قدرتها على مواجهة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية والدليل على ذلك.

إن أغلب مواقفها كانت مساندة للولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل "تجاه قضايا المنطقة العربية "قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، واحتلال العراق، ومسألة أمن الخليج العربي".

- كما إن القوى الآسيوية الكبرى، لديها مستوى عال من الاعتماد على واردات النفط، وفي حالة تعرضها للمخاطر الناتجة عن التقلبات في أسواق النفط الدولية لذلك من مصلحة هذه القوى التعاون معاً من أجل استقرار الأسعار والحفاظ على إمدادات النفط المتواصلة.

ثانياً: فيما يتعلق بعناصر الاستمرارية في سياسات القوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية تتمثل في وجود مصالح لهذه الدول في المنطقة العربية، من أبرزها تأمين إمدادات الطاقة وخلصت الدراسة بهذا الخصوص إلى أن القوى الآسيوية الكبرى تركز في أهدافه اتجاها لمنطقة العربية على الطبيعة الاقتصادية لتلك الأهداف، ولاسيما النفط الذي يعد مصدراً مالياً واقتصادياً مهما للنمو ليس فقط في الدول النفطية وإنما في كل أنحاء العالم. ولا يوجد بديل عملي عن النفط مما يجعل المنطقة العربية باحتياطها النفطي والغازي محط أنظار العالم ومنها القوى الآسيوية الكبرى. إذ تؤثر التجارة النفطية منذ عقود على العلاقات السياسية بين هذه القوى والمنطقة العربية، إذ أن أسباب ونتائج الأزمتين النفطيتين في السبعينيات ومطلع الثمانينات ونتائجهما على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية جعلت أكثر دول العالم تضع سياسات وإستراتيجيات لتوفير موارد الطاقة وجعل صانع القرار السياسي لهذه القوى يضع على رأس أهدافه تأمين إمدادات الطاقة.

ثالثاً: فيما يتعلق بعناصر الاستمرارية والتغيير في سياسات القوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية تتمثل في ظهور محددات جديدة لهذه الدول إلى جانب المحددات التقليدية التي تحكم حركة سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، بما في ذلك المنطقة العربية لعل من أبرزها المحددات الداخلية بالنسبة لليابان، الدستور والقيود العسكرية، وسيطرة الحزب الواحد والتركيز على الاقتصاد. أما المحددات الخارجية فتتمثل في ضمان الولايات المتحدة الأمريكية لتدفق النفط، والتوجس من تداعيات

المواقف السياسية التي تحول دون ضمان أمن الطاقة، فضلاً عن التنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما فيما يخص المحددات الداخلية في الصين فتتمثل في تزايد الحاجة إلى مصادر الطاقة، خاصة النفط من المنطقة العربية نتيجة التقدم الصناعي الكبير الذي شهدته البلاد مؤخراً.

أما المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الصينية فتتمثل بالأساس في التغيير فيشكل النظام الدولي، والمنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتمثل المحددات الداخلية المؤثرة والحاكمة في السياسة الخارجية الهندية تجاه المنطقة العربية في وجود عدد الكبير للمسلمين في الهند لاسيما في إقليم كشمير من ناحية، فضلاً عن وجود نحو أربعة ونصف مليون عامل هندي في المنطقة يعدون مصدراً مهماً للنقد الأجنبي من ناحية أخرى.

أما المحددات الخارجية التقليدية، فتتمثل في وجودها في حركه عدم الانحياز التي برز دورها في ظلال الحرب الباردة، إذ سمح لها النظام الدولي بانتهاج خط متحرر عن سياسة الأحلاف. أما الأكثر حداثة منها فتتمثل في التغيرات التي حدثت على شكل النظام الدولي، وطبيعة العلاقات العربية الباكستانية المتميزة وأخيراً طبيعة العلاقات الإسرائيلية الهندية المتميزة.

رابعاً: فيما يتعلق بمواقف القوى الآسيوية الكبرى من قضايا المنطقة العربية فيمكن إيجازها بما يأتي:

1 -**الصراع العربي الإسرائيلي:**

إن كل من القوى الثلاث لها مواقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي، إلا أنها اتجهت بعد عام 1992 بعد انتهاء القطبية الثنائية، وما أعقبها من تحولات دولية في البحث عن مصالحها بإقامة علاقات مع "إسرائيل" هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحاول هذه القوى بناء علاقات متوازية مع "إسرائيل"، والدول العربية وإرضاء الأطراف المشتركة في عمليات التسوية فضلا عن رفع الحرج عن هذه القوى بعد أن أقامت بعض الدول العربية اتفاقيات تسوية مع "إسرائيل".

أما موقف هذه القوى الآسيوية الكبرى الثلاث فإنه على الرغم من بعض السمات المشتركة بينها، إلا أن لكل منها سياساتها الخاصة تجاه المنطقة العربية وقضاياها ومنها الصراع العربي-الإسرائيلي، والتي يمكن إيضاحها باختصار على النحو الآتي:

أ - اليابان:

خلصت الدراسة إلى أن عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد تطوراً في شكل ومضمون سياسة اليابان تجاه المنطقة بصفة عامة، وتجاه عملية السلام العربية– الإسرائيلية على وجه الخصوص فمن حيث الشكل حدث نوع من تكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين اليابان والدول المعنية بعمليات السلام العربية– الإسرائيلية أما من حيث المضمون، فقد اتجهت اليابان بعد حرب الخليج الثانية إلى تطوير دورها التقليدي على الساحة العالمية الذي كان يقتصر على مساعدات التنمية التي تمنحها للدول النامية، وتبني دور سياسي جديد لها يعتمد على المشاركة في عملية السلام بعد تزايد انتقادات حلفائها، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، لشكل وحجم مساهماتها في تحمل تكاليف حرب الخليج الثانية.

كان البديل المتاح أمام اليابان كي تؤدي دوراً في عملية السلام، هو المشاركة في المباحثات متعددة الأطراف التي بدأت في مؤتمر موسكو عام 1992 ثم سعت لتوسيع دورها في عملية السلام من خلال المشاركة في الترتيبات السياسية والأمنية بمشاركتها في قوات الأمم المتحدة المراقبة لفض الاشتباك بين سوريا و"إسرائيل" "الاندوف" وطرح مبادرة النقاط الأربع لتحقيق الإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، واستقبالها لقيادات من السلطة الفلسطينية، وكان أبرزها الزيارات المتكررة للرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، فضلا عن مساهمتها في دعم السلطة الفلسطينية.

ب- الصين:

خلصت الدراسة إلى أن سياسة الصين الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي تأثرت بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم وقد انعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي وكما يلي.

إذ تعد المصالح الصينية في المنطقة العربية الركيزة الأساسية في مواقفها من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

لم يتغير موقف الصين الإيجابي من العرب ومن قضيتهم المركزية فلسطين، إذ بقيت الصين تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة ذات السيادة، ولم تنتهج في يوم من الأيام سياسة معادية للعرب، وكانت دائما وما تزال تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وكانت أيضا في مقدمة الدول التي أيدت عقد مؤتمر للسلام في المنطقة بإشراف منظمة الأمم المتحدة على أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعي للشعب الفلسطيني.

مع بدء عملية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، ودخول العديد من الدول العربية في علاقات مباشرة مع "إسرائيل" شجع الصين على إقامة علاقات معها.

جـ - الهند:

خلصت الدراسة إلى أنه نتيجة لعوامل أفرزتها المتغيرات الدولية خلال عامي 1991 و 1992 جرى تحول في الموقف الهندي، وذلك نتيجة للعوامل الداخلية والخارجية، فالموقف قبل عام 1992 جعل حل القضية الفلسطينية شرط التطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، ولكن في عام 1992 قررت الهند عدم الربط بين الأمرين، وأوضحت صراحة أنها غير مستعدة لجعل قيام دولة فلسطينية مستقلة شرطا مسبقا لتحسين علاقاتها مع "إسرائيل"، وكان ذلك القرار متوافقا مع النمط العام الذي ميز الكثير من دول العالم، وهو ما جعل الحكومة الهندية أقل حدة في ردود فعله اتجاه معاملة "إسرائيل" مع الفلسطينيين.

إن أسباب التحول أو التغير في السياسة الهندية تجاه القضايا العربية يشير إلى حقيقة يتجاهلها البعض، أو يتصور عكسها، وهي أن البعض يتصور أن الهند كانت حليفا للدول العربية، وأن هذا التحالف تغير بعد عام 1991 وهذا غير صحيح، فالحقيقة أنها مثل غيرها من الدول تبحث عن مصالحها ولم يكن لديها أي مصلحة في التحالف مع أي دولة عربية، وإنما كان هناك ضامن نضالي وتنسيق وتعاون في الأمم المتحدة، وتأييد متبادل للترشيحات في المناصب الدولية المختلفة.

2 - قضية احتلال العراق:

أوضحت الدراسة أن مواقف القوى الثلاث من الاحتلال الانجلو - أمريكي للعراق في العام 2003 مبنية على رؤية تلك القوى من خلال سياستها الخارجية، وذلك

لتضارب المصالح تجاه هذه القضية، فموقف اليابان يختلف عن موقف كلاً من الـصين والهنـد، وذلـك لأن دستوره السلمي الذي يحرم عليها مشاركتها في أي نشاط عسكري خارج بلادها ولكن تخطت اليابان هـذه العقبة، وأرسلت قوات من الدفاع الذاتي مشاركة في احتلال العراق، وهذا موقف لم يعرف عنها اتخاذ مثـل هذا الفعل. فضلاً عن التحالف القوى الذي يربط **اليابان** بالولايات المتحدة الأمريكية فجاء موقفه متطابقا مع موقف دولة الاحتلال. أما فيما يخص **الصين** فكان تتعارض قيام الحرب ضـد العـراق وتـرى اللجـوء إلى الخيارات السلمية واستخدام الأدوات الدبلوماسية، وحلال القضية بـاللجوء إلى الأمـم المتحـدة. **أمـا الهنـد** فكان موقفها أكثر معارضة للحرب على العراق لما تربطها من علاقات صداقة مـع العـراق، فكانـت تفـضل استخدام الطرق الدبلوماسية وعدم تفرد دولة بقرارها بشأن الحرب، وكان رأيهـا أن الحـرب غـير مـشروعة لأنها تفتقر إلى الشرعية الدولية.

3 -مسألة أمن الخليج العربي:

أ - اليابان :

أوضحت الدراسة أن مفهوم الأمن القومي الياباني قد تـم رسـمه بـصورة أساسـية في ضـوء الأسـس الاقتصادية بالدرجة الأولى، ولهذا فإن ضمان الأمن الاقتصادي لليابـان يعـد جـوهر مفهـوم الأمـن القـومي الياباني، وهو يتطلب بالدرجة الأساسية الحفاظ على أمن الطاقة الذي بالإمكان تحقيقه مـن خـلال ضـمان مصدر الطاقة من جهة، وحماية خطوط المواصلات البحرية من جهة أخرى. وحرصها الشديد على تحقيـق هذين العنصرين. إذ تعد مسألة أمن الخليج العربي من المسائل المهمة التي تحرص اليابـان عـلى الاهـتمام بها لكونها إحدى الدول الصناعية الكبرى، إلا أنها من الدول التي تعتمد على استيراد احتياجاتها من الطاقة من المنطقة العربية، لاسيما وأن الأمر الذي يجعلها تحتاج لعدد من المواد الأوليـة وأهمهـا البـترول، الـذي يأتيها من المنطقة العربية، وخاصةً من منطقة الخليج العربي، وهو السبب الذي يدفعها للحفاظ على أمن هذه المنطقة.

ب- الصين:

بينت الدراسة أن الموقف الصين يمـن مـسألة أمـن الخلـيج العـربي لم يخـرج عـن إطـار سياسته الخارجيـة الهادفـة لخدمـة مـصالحها الاقتـصادية قبـل كـل شيء، ولحاجــتها لمزيـد مـن

الطاقة ولعدم قدرتها على توفير مواد الطاقة من الـداخل. اتجهـت إلى عقـد بروتوكـولات نفطيـة خارجيـة لتزويدها بالنفط والغاز، مما جعلها تتعاقد مع أغلب دول منطقة الخليج العربي، وأخذت تهتم بالاسـتقرار والأمن في المنطقة، وغدت سياسة المشاركة الهدف الأمثل للتعامل مع قضاياها، لاسيما المشاركة مـع روسـيا وفرنسا في معادلة أمن الخليج، وتحقيق التوازن في مواجهة تأثير الـسياسة الأمريكيـة، وأصـبحت المـصلحة الصينية تتطلب دعماً وجهد إقليمياً ودولياً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقـة، مـع ضرورة عـدم إغفـال إسناد أي دور لها في هذا الإطار، إذ تقتضي مـصلحتها عـدم تعـريض أمنهـا الاقتـصادي للخطـر، لاسـيما إن إمداداته النفطية من المنطقـة أصـبحت ضروريـة بعـد أن تحولـت إلى دولـة مـستوردة، ولأن حالـة عـدم استقرار المنطقة أمنيا يؤثر على عملية التنمية لديها، فضلاً عن أنها ستضطر إلى مجـاراة الولايـات المتحـدة الأمريكية، واليابان في تأمين الممرات المائية للحفاظ على أمن واستقرار الخليج العربي.

جـ - الهند:

خلصت الدراسـة إلى أن الـدور المهـم التـي تؤديـه الهنـد في اسـتقرار وأمـن المنطقـة يتركـز عـلى الاستقرار والأمن ورفاهيتها الاقتصادية وتنوع الروابط الاقتـصادية والبحريـة بـين منطقـة المحـيط الهنـدي والخليج العربي، فـضلاً عـن التطـورات الجيوسياسـية التـي حـدثت في المنطقـة أدت دوراً مهـماً في توثيـق الارتباط بين أمن الخليج العربي وأمن منطقة شبه القارة الهندية. وقـد تزايـد هـذا الارتبـاط بفعـل دخـول البعد النووي في الصراع الهندي الباكستاني، والملف النووي الإيراني، والتداخل الديموغرافي، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 وتداعياته من احتلال أفغانستان والعراق.

خامساً: فيما يتعلق بتـأثير القـوى الآسـيوية الكـبرى لإيجـاد حـل لقـضايا المنطقـة العربيـة، تـشير الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير فعال لحل نهائي لقضايا المنطقة العربية، وإنما كانت هناك إسهامات لإيجـاد حلول جزئية في هذه القضايا وعلى النحو الآتي:

1 – قضية الصراع العربي الإسرائيلي:

فيما يتعلق باليابان فقد تحدد دورهـا في اللجـان متعـددة الأطـراف لعمليـة الـسلام والتي كانت بمثابة المجال الرئيس لدورها في حل قضية الـصراع العـربي- الإسرائـيلي، آخـذا في الاعتبار عدة عناصر مهمة تتمثـل في أن هـذا المـسار يتنـاول قـضايا فنيـة ولـيست سياسـية،

والمتمثل في المؤسسات الإقليمية التي تستهدف تحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة، ومنذ ذلك دورها في إنشاء البنك الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحصولها على ثاني أكبر مساهم في رأسمال البنك بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة وإنشاء مؤسسة السياحة والسفر للشرق الأوسط والبحر المتوسط بهدف الترويج السياحي للمنطقة.

أما الصين فموقفها لا يختلف عن موقف القوى الدولية الأخرى جوهرياً إلا في أطروحات مبدئية مساندة للعرب من قبل الصين من ناحية، ونشاط دبلوماسي مكثف في تحريك عملية السلام من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

أما الهند فقد كانت من أوائل الدول التي اعترفت بإعلان دولة فلسطين عام 1988، وكما صوتت مع القرار الخاص الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة والمرقم 67/19 في 29 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2012 والذي تم فيه التصويت على تغيير صفة دولة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة مراقب غير عضو في المنظمة الدولية.

أما التأثيرات السلبية للعلاقات الهندية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية فكانت متعددة إذ أن وصول العلاقة إلى درجة عالية من التحالف والتعاون، وما تعرضت له مفاهيم المقاومة من تشويه وخلط بمصطلح الإرهاب بعد أحداث 11سبتمبر/ أيلول عام 2001، أسهم بشكل كبير في حيادية الهند تجاه نضال الشعب الفلسطيني.

2 -قضية احتلال العراق:

فيما يتعلق باليابان فإن الموقف الذي تتبناه هو أن التعاون الدولي جوهري لإعادة بناء العراق، وفي هذا الإطار تم الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبنك اليابان للتعاون الدولي على تقديم قروض بهدف المساعدة في إعادة إعمار العراق.

أما الصين فقد شاركت في الجهود الدولية والإقليمية الساعية لاحتواء الأزمة العراقية وتحقيق الاستقرار، وفي هذا الشأن شاركت الصين في المؤتمر الدولي حول العراق الذي عقد فيشرم الشيخ في مصر للمدة من 22-23 نوفمبر/ كانون الأول عام 2004، وذلك من أجل دعم وتأمين العملية الانتخابية في العراق، كما سعت الصين في خطاباه إلى التركيز على ضرورة أن تمنح جميع الدول الحق في المشاركة في إعادة إعمار العراق،

وأن يتم ذلك من خلال الأمم المتحدة، فهذه النقطة عدتها الحكومة الصينية واحدة من أهم مبادئه اتجاه القضية العراقية والتي تقدمت بها إلى مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالهند فقد دخلـت شركـات هنديـة إلى العـراق لتنفيـذ مـشاريع إسـتراتيجية تتعلـق بالبنية التحتية والخدمات في جميع محافظات العراق، مما يساعد في عمليات إعادة الإعمار.

▪ **المصادر باللغة العربية:**

أولاً: الوثائق:

1- اتفاقية التعاون الثقافي، وقعت بالهند في 1993/5/18، ودخلت حيز التنفيذ في 1994/2/2وزارة الخارجية الإسرائيلية.

2- اتفاقية التعاون في مجال السياحة وقعت بالهند في 1993/5/18، ودخلت حيز التنفيذ في 2002/11/7، وزارة الخارجية الهندية.

3- بيانات وزارة الخارجية اليابانية حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية 1995-2002.

4- خطاب وزير الخارجية اليابانية كومورا أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، في 1999/1/10.

5- سفارة جمهورية العراق في طوكيو، التقرير السياسي السنوي، لعام 1988.

6- قرار 1984 ، مجلس الأمن الدولي، الجلسة 6552، 9 حزيران / يونيو 2011.

7- قرار 678 ، مجلس الأمن الدولي ، 29 تشرين الثاني / نوفمبر 1990.

8- قرار مجلس الأمن المرقم 660 في 2 أغسطس عام 1990.

9- قرار مجلس الأمن المرقم 661 في 6 أغسطس عام 1990.

10- قرار مجلس الأمن المرقم 662 في 9 أغسطس عام 1990.

11- قرار مجلس الأمن المرقم 664 في 18 أغسطس عام 1990.

12- قرار مجلس الأمن المرقم 665 في 25 أغسطس عام 1990.

13- قرار مجلس الأمن المرقم 666 في 13 سبتمبر عام 1990.

14- قرار مجلس الأمن المرقم 670 في 25 سبتمبر عام 1990.

15- قرار مجلس الأمن المرقم 674 في 29 أكتوبر عام 1990.

16- قرار مجلس الأمن المرقم 677 في 29 نوفمبر عام 1990.

17- كلمة ممثل الصين لى باونغ ، في مجلس الأمن الجلسة 6335 ، 9 حزيران / يونيه 2010.

18- كلمة ممثل الصين وانع غوانغيا، في مجلس الأمن الجلسة 5612، 23 كانون الأول ديسمبر 2006.

19- كلمة ممثل الصين وانغ غوانغيا، في مجلس الأمن الجلسة 5848 ، 3 آذار / مارس 2008.

20- كلمة الممثل الصين ليو زمين، في مجلس الآمن الجلسة 2550 ، تموز / يونيه 2006.

21- كلمة ممثل الصين كانغ وانغ عوانفيا، في مجلس الآمن الجلسة 5848 ، 23 آذار/ مارس 2007.

22- كلمة ممثل الهند مانجيف بوري، مجلس الأمن الجلسة 6520، 21 نيسان/ إبريل عام 2011.

23- كلمة ممثل الهند مانجيف بوري، مجلس الأمن الجلسة 6520، 21 نيسان/ إبريل عام 2011.

24- كلمة ممثل الهند هارديب سينغ بوري، مجلسة الأمن الجلسة 6475، 19 كانون الثاني/ يناير 2011.

25- وثائق وزارة الخارجية العراقية، السفارة العراقية في طوكيو، التقرير السياسي السنوي لعام 1980.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

1- ابراهيم ابو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين دراسة الواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العالمية، 1995.

2- أحلام السعدي فرهود ، سياسات القوى الإقليمية تجاه كشمير، في محمد السيد سليم ، محمد سعد أبو عامود، (محرران) ، قضية كشمير، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2002.

3- احمد إبراهيم محمود، التجارب النووية الهندية، الباكستانية الآثار الإستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، في محمد محمود منصور (محرر) الخيار النووي في الشرق الأوسط، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

4- أحمد سرور، الهند المارد النائم قراءة في المقومات الجيوسياسية والجيو إستراتيجية، في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010.

5- أحمد عبد الأمير لانباري، السياسة الخارجية الصينية وكيفية التعامل مع الأزمات الدولية، الأزمة العراقية للفترة (1990 - 2003)، أنموذجا، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2007.

6- إسماعيل صبري المقلد، العلاقات السياسية والدولية دراسة في الأصول والنظريات، ط4، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 2010.

7- أمين شعبان أمين، تطور العلاقات الإسرائيلية الهندية والأمن القومي العربي، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2010.

8- إيريك آرنيت، مستقبل التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا: وجهة نظر حول الخليج العربي، في (مجموعة باحثين) ، توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبى ، 2011.

9- بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عمليه السلام العربية الإسرائيلية: دراسة في اثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، مركز الدراسات السياسية ولاستراتيجيه بالأهرام القاهرة، 2003.

10- براهما تشيلاني، سياسة الهند الخارجية في عالم متغير، في (مجموعة باحثين)، الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات، 2010 .

11- تلميذ احمد، التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي، في (مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

12- توماس ماتير ، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الأمارات العربية المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبى 2005.

13- جراهام إي فوللر، أيان أوليسر، الإسلام والغرب بين التعاون والمواجهة، ترجمة: شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996 .

14- جمال زهران، نمط السياسة اليابانية تجاه الأزمة الكورية في ظل تحولات النظام الدولي، في هدى ميتكيس ونيلي كمال الأمير (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

15- العلاقات العربية- الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، في (مجموعة باحثين)، العرب ونظام عالمي جديد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 1998.

16- جمال مظلوم، وممدوح حامد عطية، أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2011.

17- جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.

18- جمعه بن على بن جمعه ، الأمن العربي في عالم متغير، مكتبه مدبولي ، القاهرة،2010.

19- جهاد محمد محي الدين، موقف اليابان من الحرب العراقية الإيرانية في آسيا وأوروبا والحرب العراقية الإيرانية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1986.

20- جورشان داس، النموذج الهندي، في مجموعة باحثين، نهوض الهند، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

21- جول جارفر ، الصين وإيران شركيان قديمان في عالم ما بعد الإمبريالية ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة 535، 2009.

22- جين ليانج تسيانج، الطاقة أولاً: الصين والشرق الأوسط، في (مجموعه باحثين) السياسة الصينية في الشرق الأوسط. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 10، أكتوبر 2005.

23- حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي وإستراتيجية التعامل مع الدول الكبرى،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1980.

24- حسين شريف، التحدي الياباني في التسعينيات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.

25- خالد نايف الهباس، العلاقات الخليجية-الهندية: رؤية استراتيجيه،في الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، (مجموعه باحثين)، مركز الجزيرة للدراسات الدوحة، 2010.

26- دساتير العالم، المجلد الثالث، دستور اليابان والبرازيل، ترجمة أماني فهمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

27- دساتير العالم، المجلد الثاني، دستور الهند ، ترجمة أماني فهمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

28- دنج شياوينج، المؤلفات المختارة، 1975-1982، مطبعة اللغات الأجنبية، بكين، 1985.

29- ديتمررووذرموند، الهند نهضة عملاق آسيوي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.

30- سامي جبر احمد، العرب ومستقبل الصين: من اللانموذج التنموي إلى المصاحبة الحضارية، ثقافة للنشر والتوزيع ، أبو ظبي، 2009.

31- سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وائل للنشر، عمان ، 2003.

32- سونوكو سونایاما، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واليابان، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004.

33- سي. إم . بهانداري، الهند: السعي لضمان أمن الطاقة دعماً لنمو اقتصادي ضخم، في (مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2008.

34- السيد صدقي عابدين، العلاقات العربية اليابانية، في هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران)، العلاقات العربية - الأسيوية، مركز الدراسات الأسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

35- العلاقات الاقتصادية المصرية اليابانية، في السيد صدقي عابدين (محررا) العلاقات المصرية اليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، 2006.

36- السيد عليوه ، إدارة الصراعات الدولية ، دراسات في سياسة التعاون الدولي ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ، 1985.

37- شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967-1970، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971.

38- صالح بن عبد الرحمن المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض ، 2001.

39- صلاح حسن محمد، العرب واليابان، في (مجموعة باحثين) العرب وآسيا، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

40- موقف اليابان من الحرب العراقية ـ الإيرانية وأثره في تطوير العلاقات العراقية اليابانية في آسيا وأفريقيا، مركز الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، 1986.

41- صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالي، ترجمة مالك عبيد أبو شهيوه ومحمود محمد خلف، مصراتة، ليبيا، الدار الجماهرية ، 1999.

42- عاطف سالم سيد الأهل، العلاقات العربية الصينية، في د. هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين (محرران) العلاقات العربية- الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

43- عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، 2000.

44- عبد الله المدني، أمن الخليج: نقاط توضيحية، مركز الخليج للأبحاث، 2011.

45- عدنان شهاب الدين، الطاقة والعلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية: عملية توازن تنطوي على التحدي،(مجموعة باحثين)، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

46- على حسين باكير ، التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات ، دار المفصل اللبناني، بيروت ، 2010.

47- علي سيد النقر، العرب والقطب الياباني: العلاقات العربية اليابانية في القرن الحادي والعشرين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2010.

48- العلاقات العربية اليابانية دراسة استشرافية، معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دراسات إستراتيجية ومستقبلية، العدد 15، مارس 2006.

49- قدري قلعجي ، الخليج العربي بحر الأساطير ، شركة الطبوعات ، بيروت ، 1992.

50- كرم حلمي فرحان، الصين ومصر، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2008.

51- كونواد زايتس، الصين عودة قوة عالمية، الطبعة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2003.

52- كيكو ساكاي، العراق واليابان تاريخ وعلاقات ترجمة د.علي حسين حسون، ود.محمود عبد الواحد محمود، مكتبة مصر، دار المرتضى بغداد، 2009.

53- لود جارد، هل يمكن تجنيب قصف إيران، (مجموعة باحثين) البرنامج النووي الإيراني الواقع والتداعيات، مركز الأمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2007.

54- لورنس كورب، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات رقم (101)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2006.

55- ماجدة علي صالح، العلاقات السياسية المصرية اليابانية، في السيد صدقي عابدين (محرراً)، العلاقات المصرية اليابانية، مركز دراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000.

56- مارتن جاك، ترجمة، فاطمة نصر حينما تحكم الصين العالم: نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، سطور الجديدة، القاهرة، 2010.

57- مازن إسماعيل الرمضاني، القوى الدولية الجديدة والعرب في ظل النظام الدولي الجديد آراء ومواقف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1992.

58- محمد إبراهيم الدسوقي، سياسة اليابان تجاه الصين وروسيا في د. هدي ميتكيس ود. نيللي كمال الأمير (محرران) التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

59- محمد السيد سليم، آسيا والتحولات العالمية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1998.

60- محمد جمال مظلوم، وممدوح حامد عطية، الصراع النووي في قارة آسيا، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2010.

61- محمد سعد أبو عامود، السياسة اليابانية تجاه المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، في د.هدى ميتكيس ود. نيللي كمال الأمير (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.

62- محمد عبدالوهاب الساكت، التعاون الصيني في القرن الحادي والعشرين، د. هدي ميتكيس، وخديجة عرفة محمد (محرران)، الصعود الصيني، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006.

63- مسعود ظاهر، اليابان بعيون عربية 1904-2004، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

64- اليابان والوطن العربي العلاقات المتبادلة والآفاق المستقبلية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2013.

65- معين احمد محمود، إسرائيل واختراق جبهة آسيا رؤية جيو إستراتيجية، باحث للدراسات، بيروت، 2009.

66- مفيد الزيدي، العرب والقوى الدولية في القرن الحادي والعشرين، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

67- ممدوح عبد المنعم، رياح من الشرق الصين، كوريا، اليابان، مركز الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة ، 2011.

68- منصور أبو العزم، السياسة الخارجية اليابانية بين المناظرة الداخلية والاستراتيجيات الدولية، في د.هدى متيكيس ود.نيللي الأمير (محرران)، التغيرات في السياسة الخارجية اليابانية، مركز الدراسات الآسيويه، كليه الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعه القاهرة، 2005.

69- ناجي هدهود، اليابان وعولمة الاقتصاد السياسي، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2007.

70- ناصيف يوسف حتي، القوى الخميس الكبرى والوطن العربي دراسة مستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1978.

71- نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، سلسلة أطروحات الدكتورة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

72- نجاح كاظم، الصين القوة العملاقة الجديدة، لارسا للنشر، لندن، 2010.

73- نصرة عبدالله البستكي، اليابان والخليج: إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.

74- هاني الياس خضر الحديثي، العرب وجنوب آسيا دراسة تحليلية لأبرز القضايا ذات الاهتمام، في (مجموعة باحثين)، العرب وآسيا، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

75- صراع الإرادات في أسيا دراسة في مستقبل التعاون الإقليمي في آسيا وأثره على الشرق الأوسط، مركز الشرق للدراسات، دمشق، 2007.

76- هدى ميتكيس، الصين والشرق الأوسط، في هدى ميتكيس (تحرير) العلاقات الآسيوية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 2007.

77- هشام الخطيب، أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج، في أمن الطاقة في الخليج التحديات والأفاق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2010.

78- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، السياسة الخارجية اليابانية تجاه العالم العربي، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم 189، ديسمبر 2002،.

79- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2000.

80- يحيى حلمي رجب أمن خليج العربي في صورة المتغيرات الإقليمية العالمية، ومركز المحروسة للبحوث والنشرة القاهرة ،1997.

ثالثاً: البحوث والدوريات العلمية:

1- أبو بكر أبوبكر الدسوقي، الصين والقضية الفلسطينية: الدور والفرص والقيود، السياسة الدولية، العدد 134، أكتوبر، 1998.

2- العراق والعقوبات الذكية، السياسة الدولية، العدد145، يوليو 2001.

3- إحسان مرتضي، الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مجلة الدفاع الوطني للجيش اللبناني، 2002/7/1.

4- أحمد دياب، روسيا اللعبة الكبرى في آسيا، السياسة الدولية، العدد 167 يناير، 2007.

5- أحمد سيد أحمد، إسرائيل والهند من التعاون إلى التحالف الإستراتيجي، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر، 2003.

6- احمد طه محمد، الصراعات الإقليمية في آسيا، سلسلة أوراق آسيوية،مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، فبراير، 1996.

7- أحمد محمد طاهر، العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر، السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2002.

8- أسامة فاروق، العلاقات بين الصين الشعبية وإسرائيل، السياسة الدولية، العدد 108، ابريل، 1992.

9- أشرف سعد العيسوي، أمن الخليج تحديات ومخاطر جديدة، السياسة الدولية، العدد 171 ، يناير 2008.

10- الأبعاد الأمنية للعلاقات الخليجية الهندية، شؤون خليجية، العدد27، خريف2001.

11- أشرف محمد كـشك، الأمـن الإقليمـي الخليجـي وأمـن العـالم، مركـز البحـرين للدراسـات الإسـتراتيجية والدولية والطاقة، فبراير 2013 .

12- أماني فهمي، مستقبل الدور الأوروبي في منطقة الـشرق الأوسـط، الـسياسة الدوليـة، عـدد 115، أكتـوبر 1994.

13- أمين شـعبان عبـد النبـي، إسرائيـل والهنـد توسـيع نطـاق الأمـن القـومي الإسرائـيلي، مجلـة الدراسـات الفلسطينية، العدد 79، 2009.

14- أنس مصطفي كامل، السياسة الصينية والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، بـيروت، العـدد 25، 1981.

15- إيمان رجب، قراءة نقدية لإطار أمريكي مقترح لأمـن الخلـيج، المركـز الإقليمـي للدراسـات الإسـتراتيجية، القاهرة، 29 يوليو / تموز 2012.

16- إيمان عمر، الهند وكيفية صعودها كقوة كونية، ملف الأهرام الاستراتيجي.

17- بدر عبدالعاطي، اثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول (دراسـة حالـة للـسياسة اليابانيـة تجاه إسرائيل 1973-2003)، السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003.

18- بكر مصباح تنيرة، التطور الاستراتيجي لصراع القوى العظمى وأثرة من الخلـيج العـربي، مجلـة دراسـات الخليج والجزيرة العربية، العدد 46، نيسان/ ابريل 1986.

19- تاكاكازو كلورياما، اتجاهات جديـدة لـسياسة اليابـان الخارجيـة، الـسياسة الدوليـة، عـدد 102، أكتـوبر 1990.

20- تشانغ هونغ، سياسة عربية تجاه الصين والعلاقـات العربيـة الـصينية، مجلـة الفكـر الـسياسي، دمـشق، العدد، 1999.

21- تشووي ليه، العلاقات الصينية العربية أوائل القرن الحـادي والعـشرين، مجلـة حـوار العـرب، القـاهرة، العدد 16، مارس/ آذار، 2006.

22- توافق طهران وطوكيو في عصر ظهـور آسـيا، مختـارات إيرانيـة، مركـز الأهـرام للدراسـات الإسـتراتيجية، القاهرة، العدد 121، أغسطس، 2010.

23- تيتسو كوتاني، الخليج العربي والحفـاظ عـلى الأمـن البحـري اليابـاني، مؤسـسة ساسـاكاو للـسلام SPF ، اليابان 2011/4/4.

24- جابر إبراهيم سليمان، الصين والصراع العربي الإسرائيلي، مجلة الفكـر الـسياسي، اتحـاد الكتـاب العـربي، دمشق، العدد 24، السنة الثامنة، 2006.

25- جعفر كرار احمد، صناعه النفط والبتروكيمياويات في الصين وانعكاساتها على العلاقات العربية الصينية، سلسله أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كليه الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، 2004.

26- جمال سالم عبد الكريم النعاس، الأبعاد الجيواستراتيجية لإغلاق مضيق هرمز، بحث في دراسة الجغرافية السياسية ، جامعة عمر المختارة، ليبيا، 2011.

27- حازم الحسوني، الاتفاقية العراقية الأمريكية وأكذوبة الفصل السابع، الحوار المتمدن، العدد2450، 2008/10/3.

28- حسن ابو طالب، رؤية من بكين: الصينيون والدور الخارجي لبلادهم، السياسة الدولية، العدد 164، ابريل، 2006.

29- الصين والشرق الأوسط بين رمزيه السياسة وتكامل الاقتصاد، السياسة الدولية، العدد173،يوليو، 2008.

30- حسن الحفني، العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند، الواقع والمأمول، مجلة شؤون خليجية، العدد27، خريف2001.

31- الدور الحضاري الإسلامي الآسيوي التشابه والاختلاف بين الإسلام والحضارات الآسيوية في سلسلة أوراق آسيوية (الحوار الحضاري الإسلامي الآسيوي)، مركز الدراسات الآسيوية، كليه الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة،العدد229، أغسطس، 2001.

32- حسين اسماعيل، هل ثمة شراكة عربية صينية، مجله الدراسات الاستراتيجية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، العدد 11، 2008.

33- حنان قنديل، الصين والعرب: الواقع والمشكلات والفرص، شؤون عربية، العدد 129، ربيع 2007.

34- حوار مع وزير خارجية ووزير دفاع الهند جواسنت سينج، السياسة الدولية، العدد 146، أكتوبر 2001.

35- خليل إبراهيم الطيار، الدور الياباني في حرب الخليج وأثره على النزاع العربي الصهيوني، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1991.

36- خليل درويش، اليابان وأزمة الخليج: دراسة في دبلوماسية مواجهة أزمة، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد 3، قبرص، صيف 1991.

37- دريه شفيق بسيوني، المثلث الاستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينيات، السياسة الدولية، العدد 101، يوليو 1990.

38- ديفيد شنكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط، معهد واشنطن، 26/ نيسان/ ابريل 2013.

39- رشيد محمد سعيد الرفاعي، العراق واليابان الواقع والأفاق، دراسة إستراتيجية، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2000.

40- سامي محمود، العلاقات العربية اليابانية أفاق وتحديات: دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة شؤون خليجية، المجلد الثالث العدد 26، 2001.

41- سامي مسلم، الصين والقضية الفلسطينية (1976-1981)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1982.

42- سعد هجرس، غورباتشوف يقتحم سور الصين العظيم، المنار، عدد54، يونيه 1989.

43- سمر زكي البسيوني، العلاقات الهندية الإيرانية اقوي من النفط، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة ، العدد 82، مايو 2007.

44- سمير كرم، العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 27، 1972.

45- سوريش ك. ريدي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد 2012/11/12.

46- سيجيكي كواياما، اليابان والعراق، اليابان اليوم، منظمة التجارة الخارجية اليابانية، طوكيو، 1982.

47- شحاتة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967-1970، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971.

48- ظفر الإسلام خان، الهند وإستراتيجية الطاقة في الشرق الأوسط، مركز الجزرة للدراسات، 2 مايو 2013.

49- عبد الجليل المرهون، أمن الخليج من منظور جيوستراتيجي، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011/11/26.

50- القرصنة البحرية في المحيط الهندي وتأثيرها في الأمن الإقليمي في منطقة الخليج العربي 2008-2012 ، مجله رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الإستراتيجية الوطني، ديسمبر، 2012.

51- عبد الخالق عبد اللـه، النفط والنظام الخليجي، المستقبل العربي،السنة 16، العدد 181 آذار/ مارس، 1994.

52- عبد الرحمن عبد العال، الديمقراطية في الهند بين الفعالية والجمود، مجلة الديمقراطية، القاهر، أكتوبر، 2001.

53- الهند مقومات الصعود وتحولات السياسة الخارجية السياسة الدولية، العدد 167 يناير 2007.

54- تطور الاقتصاد الهندي، دراسة منشورة على مركز الجزيرة، سبتمبر 2002.

55- عبد الخبير محمود عطا، اليابان واعتبارات المصلحة القومية، السياسة الدولية، العدد 102، نوفمبر 1990.

56- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، العلاقات الصينية الإسرائيلية، السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998.

57- عبد اللطيف الحناش، التمدد الإسرائيلي في آسيا والأمن القومي العربي، المركز الإعلامي اليمني.

58- عزت شحرور، الصين والشرق الأوسط ملامح مقاربة جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو/ حزيران 2012.

59- عزه جلال هاشم، الثقافة السياسية الصينية، السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998.

60- عفراء احمد البايطين، ابعاد وواقع العلاقات الخليجية- الصينية في عالم متغير، مجله أراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، دبي، العدد 80 مايو 2011.

61- علي حسين باكير ، العلاقات الصينية – الإيرانية والملف النووي، جملة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث والأمارات 1، العدد 22 ، تموز 2006.

62- مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ابريل / نيسان 2011.

63- علي عواد الشرعة، اثر التغير في النظام الدولي علي السياسات الخارجية للدول العربية 1990-2005، دراسة منشورة، مجلة المنارة، جامعة ال البيت ، الأردن، المجلد 14، العدد 2، 2008.

64- عماد جاد، اليابان والعالم العربي، السياسة الدولية، العدد 88، 1987.

65- غيث الربيعي، تطور العلاقات العراقية، الصينية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 41، 2010.

66- فارس بريزات، هل الصين تتجه إلى إتباع سياسة مناقضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية، مركز السلام للثقافة الدبلوماسية، (د.ت).

67- فتوح أبو دهب، العلاقات الخليجية اليابانية حدود الدور السياسي وإمكانيات تفعليه، شؤون خليجية، العدد 32، 2003.

68- فرح نازل، علاقات إسرائيل مع شبه القارة الهندية، معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية، بنيودلهي.

69- فريد هـ لاوسون، في ظل التوجه الاستراتيجي الأمريكي شرقاً: هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، 18 مارس / آذار ، 2013.

70- فوزي درويش، الدبلوماسية اليابانية من فتره ما بعد الحرب الباردة، أوراق آسيويه ، العدد /24، مركز الدراسات الآسيويه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، شباط 1999.

71- كامل صالح أبو جابر، الحوار بين الثقافة الصينية والثقافة العربية في القرن الحادي والعشرين موقف الصين من بعض القضايا العربية، مجلة الفكر السياسي، دمشق العدد 7، 1999.

72- كريستينا لين، طريق الحرير الجديد إستراتيجية الطاقة الصينية في الشرق من الشرق الأوسط الأكبر ، معهد واشنطن، 4 نيسان / ابريل 2011.

73- كمال المنوفي، السياسة الهندية وأزمة الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد33، يوليو 1973.

74- لي وي جيان، ترجمة ووقن فو(عثمان)، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 145، 2001.

75- مجلة مختارات ايرانية، العلاقات الهندية الإيرانية : أقوى من النفط ، العدد 82 ، مايو 2007.

76- محمد السعيد إدريس، الأزمة النووية والداخل الإيراني، في أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد 51، يناير 2011.

77- الخليج والأزمة النووية الإيرانية، السياسة الدولية، العدد 165، يوليو 2006.

78- واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسة الدولية، العدد 183، يناير 2011.

79- السياسة الصينية إزاء القضايا العربية وجهة نظر عربية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 7، سنة 1999.

80- نحو منظور جديد للعلاقات العربية الآسيوية، المستقبل العربي، بيروت، العدد 233، يوليو 1998.

81- محمد بن هويدن، العلاقات الصينية الخليجية من الايدولوجيا إلي المصالح، مجله أفاق المستقبل، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ابوظبي، العدد 8، نوفمبر / ديسمبر، 2010.

82- محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2007.

83- السياسة الخارجية الصينية من الأيديولوجية إلى البرغماتية: الموقف من أزمة العراق نموذجاً، مجلة شؤون اجتماعية، الجمعية الاجتماعية والجامعة الأمريكية في الشارقة، العدد 96، شتاء 2007.

84- المحددات السياسية للعلاقات الامارتية الصينية، مجل أفاق المستقبل، مركز الأمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 18، ابريل / مايو / يوليو 2013.

85- محمد سعد أبو عامود، العلاقات الأمريكية الصينية، سلسلة أوراق أسيوية، مركز الدراسات الأسيوية، جامعه القاهرة، 1998.

86- محمد صابر عنتر، العلاقات العربية في إطار جامعة الدول العربية، مجلة قضايا عربية، بغداد، السنة 6، العدد6، تشرين الأول، 1979.

87- محمد عبدالله، معالم الطريق إلى مؤتمر إلى مؤتمر قمة الانحياز، الأهرام الرقمي، 1 يوليو 1986.

88- محمد عبد الوهاب الساكت، التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، العدد 158، أكتوبر 2004.

89- التعاون العربي- الصيني في القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، 158، 2004.

90- التعاون العربي الصيني في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، العدد 123، 2005.

91- الموقف العربي من القضايا الصينية، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001.

92- محمد فايز فرحات، حدود التورط الياباني والكوري في العراق، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، في 28 ابريل 2004.

93- محمد فايز فرحات، ماذا تريد الهند من إسرائيل، ملف الأهرام الاستراتيجي، العدد110، فبراير، 2004.

94- محمد مصطفي زرير، العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون: الواقع وأفاق المستقبل، شؤون خليجية، العدد، 27، خريف 2001.

95- التحالف الأمريكي الإسرائيلي تحدي جديد يواجه العالم العربي، شؤون خليجية، العدد35، خريف2003. 27

96- محمد نعمان جلال، الذكري السنوي للثورة الصينية، الركائز الأساسية لسياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، 2009/11/9.

97- العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد، مركز الجزيرة للدراسات، 2002.

98- محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجيواستراتيجية لأمن الخليج العربي (2-2) ، مجلة أراء حول الخليج ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد 82 ، يوليو 2011.

99- مدحت أيوب، بؤر الصراع في أسيا الأسباب والحلول السياسية الدولية، العدد 167، يناير، 2007.

100- مريم سلطان لوتاه، ولاء علي البحيري، العلاقات الخليجية الهندية، سلسلة أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، العدد 557 ، أكتوبر 2004.

101- مغاوري شلبي على، الصين والاقتصاد العالمي، مقومات القوة وعوائق الاندماج، السياسة الدولية، العدد 167، يناير 2007.

102- منصور ابو العزم، اليابان والخليج. النفط مقابل الخبرة التكنولوجيا، الأهرام الرقمي ، 12 مايو 2013 .

103- منصور الجمري، الجالية الغير عربية في دول مجلس التعاون : الحالة الهندية نموج ، مركز الخليج لسياسات التمنية 2013/11/18 .

104- نادية فاضل عباس فضلي، العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية بين الماضي والحاضر، دراسات سياسية، بين الحكمة، بغداد، العدد 17، 2011.

105- العلاقات الهندية الإسرائيلية بين الماضي والحاضر، دراسات سياسية، بين الحكمة، بغداد، العدد 17، 2011.

106- ناظم عبدالواحد الجاسور، العلاقات الهندية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، المستقبل العربي، العدد 275، 2000.

107- نزار عبد المعطي زيدان، العلاقات الأمريكية الصينية أوجه التقارب وأوجه التباعد، السياسة الدولية، العدد 13 ، أبريل 1998.

108- نيللي كمال الأمير، العلاقات الخليجية اليابانية: أهم الملامح والآفاق المستقبلية، شؤون خليجية، العدد 48، شتاء 2007.

109- هارش. في. بانت، الشراكة الهندية الإسرائيلية التقارب القيود، مجلة الشرق الأوسط للشئون الدولية Meria، ترجمة مركز أبحاث الشرق الأوسط للشئون الدولية ، 2005.

110- هاني الياس خضر وصفاء خليل كاظم، العلاقات بين اليابان وإسرائيل من النواحي الاقتصادية والتقنية والدبلوماسية ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد 16 كانون الثاني2012.

111- هيروش شيجوري، العلاقات اليابانية المصرية، السياسة الدولية، العدد 101، يونيو 1990.

112- وليد عبد الحي، متغيرات الإستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط ، مركز الجزيرة للدراسات، 4 ديسمبر/ كانون الأول 2011.

113- العلاقات العربية الصينية، المستقبل العربي، بيروت، العدد322، كانون الثاني/ ديسمبر 2005.

114- وليد محمود عبد الناصر، اليابان والحوار مع العالمين العربي والإسلامي، مجلة دراسات يابانية وشرقية ، مركز الدراسات الشرقية جامعة القاهرة ، العدد الثالث 2009.

115- يزيد الصائغ ، موقف الصين حيال سوريا، مركز كارنغي للسلام الدولي، 10 شباط / فبراير 2012.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1- الشيماء عبدالسلام إبراهيم، العلاقات العربية- الصينية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر دراسة حالة مصر والسعودية (2001-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

2- الشيماء هشام أبو الوفا ثابت، السياسة الصينية في النظام الدولي من عام 1990الى 2005، أطروحة دكتوراه، غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعه القاهرة، القاهرة، 2005.

3- تلا عاصم فائق، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2008.

4- حميد مرجان الموسوي، اليابان والمتغيرات الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

5- رقية علي عبود الوكيل، السياسة الخارجية الهندية ما بعد الحرب الباردة دراسة في دور المعارضة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،بغداد، 2009.

6- شريف علي شحاته اسماعيل عيسى، الطلب على النفط كمحد للسياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط (1993-2005)، رسالة ماجستير غير منشوره، كليه الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعه القاهرة، القاهرة،2008.

7- صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية اليابانية 1980-1995، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسة جامعة بغداد، 1997.

8- عبدالعزيز حمدي عبدالعزيز، واقع العلاقات الصينية الإسرائيلية وآفاقه المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة،، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2000.

9- عزت عبد الواحد سيد، أمن الخليج العربي في التسعينات :دراسة للسياسات أمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات ،أطروحة دكتوراه غير مشورة كليه الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعه القاهرة،2008.

10- غيث سفاح متعب، العلاقات العراقية ـ الصينية، 1958-1988، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، 1992.

11- فاطمة أحمد سيف الشاعر، القضايا الأمنية الآسيوية الجديدة منذ نهاية الحرب الباردة وأثرها على دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009.

12- فخرية على أمين حاتم، التطورات السياسية في الهند من 1984-1995 (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة بغداد، 2005.

13- مثنى عبدالالة ناصر الوائلي، السياسات الاقتصادية اليابانية وانعكاساتها على مستقبل الاقتصاد الياباني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد،1996.

14- محمد جبار حسين، العلاقات اليابانية الأمريكية، وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بغداد، 1998.

15- محمد علي العويني، العلاقات السياسية بين إسرائيل ودول جنوب وشرق آسيا 1948-1972، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة القاهرة، القاهرة،1974.

16- منى فالح سمسرة القحطاني، الأمن النووي في الخليج العربي 1990 – 2008 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2010.

17- نغم نذير شكر، اثر العامل الأمريكي في سياسة اليابان الخارجية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، 2000.

18- هالة خالد حميد، سياسات القوى الآسيوية في المنطقة العربية وميزان القوى الدولي مستقبلاً، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة صدام كلية العلوم السياسية، بغداد، 2000.

19- هشام عزت يوسف، السياسة الخارجية الهندية، نظرة مستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الأسيوية، جامعة الزقازيق، 2004.

خامساً: التقارير:

1- إحصائيات وزارة المالية اليابانية، 2000

2- تقارير الجزيرة نت، اليابان تشعل صراع الجزر مع الصين، 2012/9/17.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المجلس الاقتصادي الاجتماعي، جامعة الدول العربية، 2001.

4- تقرير أمن الطاقة في دول الخليج بين الحقيقة والوهم، صدور عن مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية منشور في صحيفة الوسط البحرينية ، ذو العدد 2984 ، 7 نوفمبر 2010 .

5- لي غو فو، العلاقات بين دول المجلس الصيني ، التقرير السنوي الأول الخليج في عام 2003 ، مركز الخليج للأبحاث، دبي يناير 2004.

6- منعم صاحي العمار، اليابان والنظرة الجديدة للشرق الأوسط، نشرة قضايا دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 36، 1999.

سادساً: الندوات والمؤتمرات:

1- أ. ك. باشا، الهند ودول الخليج: التحديات والآفاق، ورقة مقدمة إلي ندوة شبه القارة الهندية والخليج العربي، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 21-22 أكتوبر/ تشرين الأول 2002.

2- إعلان تونس، البيان المشترك عن الاجتماع الثاني للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني، 11_12 ديسمبر 2010 .

3- جامعة الدول العربية الامانة العامة، مذكرة تعاون بين جامعة الدول العربية وجمهورية الهند لإقامة منتدى للتعاون العربي الهندي، 2008/12/2.

4- جواد الحمد، اتجاهات ومحددات تطور العلاقات الصينية- العربية (2005-2010)، في ندوة حوار العلاقات العربية الصينية، بكين، 12-13، كانون الأول/ ديسمبر، 2005.

5- جين ري، تعميق التعاون الاستراتيجي والتنمية المشتركة الدورة الخامسة للاجتماع الوزاري للمنتدى التعاون الصيني العربي، الصين اليوم، 31 مايو 2012.

6- محمد السيد سليم، العرب والقوى الآسيوية الكبرى، في حال الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي الحادي عشر، أيار/ مايو 2001.

7- العرب والقوى الأسيوية الكبرى في حاله الأمة العربية، المؤتمر القومي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آذار 1999.

8- ملتقى الأعمال السعودي الهندي، آذار/ مارس 2010.

9- منتدى التعاون الصيني العربي، الدورة الرابعة لندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية، ابوظبي ، 2011/12/31 .

10- منتدى التعاون الصيني- العربي، الدورة الرابعة، 13-14، 2010، مدينة تيانجين الصين.

11- العلاقات العربية الصينية الأفاق المستقبلية، 2012/5/8.

12- نورهان الشيخ، سياسة روسيا والصين تجاه القضية العراقية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر خمس سنوات على الاحتلال الأمريكي تجاه القضية العراقية الواقع والأفاق، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، للفترة من 9-10 ابريل، 2008.

13- ييوكويك، وليوهسيانغوا وياشوانت سينا وزير الخارجية الهندي الأسبق،إلى مؤتمر المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط، الدوحة، 19- 21 مارس ، 2007.

سابعاً: الصحف والمجلات:

1- إبراهيم إسماعيل كافيا، الصين والعرب: الواقع المشكلات والفرص، مجلة الحزب الوطني، بيروت، 2009.

2- احمد سالم الحويشي، نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية العربية الهندية، صحيفة البيان الإماراتية، 8 يونيو 2012.

3- إحسان رتضي،الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مجلة الدفاع الوطني للجيش اللبناني، 2002/7/1.

4- انديا تايمز، العراق يعرب عن دعمه للهند 9 يوليو 2002.

5- ثريا لوه وشيماء خه وحازم قوه، تقرير سنوي العلاقات الصينية العربية ترتقي إلى مستوى جديد رغم التحولات السياسية بالشرق الأوسط، صحيفة الشعب اليومية اونلاين الصينية، 2012/12/24

6- حديث لوزير الخارجية الياباني السابق، يوهي كونو، الأهرام المصرية، 2000/10/24

7- حديث لوزير الخارجية الياباني السابق، يوهي كونو، الأهرام المصرية، 2000/10/24.

8- حديث لوزير خارجية اليابان، صحيفة الجمهورية، القاهرة، 1999/10/28.

9- حديث يوهي كونو حول الشرق الأوسط"، الأهرام، القاهرة، في 2001/1/1.

10- حوار مع السفير الصيني في المنامة لي تشن، صحيفة الوطن البحرينية، العدد 2630، 21 فبراير 2013.

11- السفير الكويتي عبد الـلـه أحمد المراد، نناشد الحكومة الهندية دعـم الكويـت في مواجهـة التهديـدات العراقية ، وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، 2001/8/12.

12- السفيرالهندي بالكرشينان تستس، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 1794 في 5 أغسطس 2007.

13- سلوى حبيب، اليابان: أين تقف من العالم والشرق الأوسط، الأهرام 2000/9/27.

14- صحيفة NEWS الصينية، الصين تحث إيـران والوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة عـلى تعزيـز التعـاون، 2013/1/18.

15- صحيفة أخبار الخليج البحرينية، في بحرينية يابانية امبراطور اليابان: ملك البحرين عزز مكانـة بـلاده ، العدد 12439، 13 أبريل 2012 .

16- صحيفة الأهرام الطبعـة العربيـة، الاسـتثمار واللغـة العربيـة أدوات للاقـتراب مـن العـرب، في 18/آذار، 2004.

17- صحيفة الأهرام القاهرة، الصادرة في 5 مارس 1997

18- صحيفة البديل المصرية، اليابان تحث إسرائيل على ضبط النفس تجاه البرنامج النووي الإيراني، الأربعاء، مايو 2012 .

19- صحيفة البيان الإماراتية، اليابان والشرق الأوسط جسور الحوار العربية اليابانيـة تمتـد عـلى مهـل رغـم العراقيل، الملف السياسي 14 شباط 2003

20- صحيفة البيان الإماراتية، دور اليابان في إعادة بناء العراق، 2003/4/29.

21- صحيفة الجزيرة السعودية، خلال الاحتفال بمرور عشر سـنوات عـلى بـدا التبـادل الثقـافي بـين المملكـة واليابان، العدد 14756، في 2013/2/21.

22- صحيفة الجزيرة السعودية الإلكترونية، الهند تنتقد سياسة أمريكـا تجـاه العـراق، العـدد 11084، في 2 شباط 2003.

23- وعودا أمريكية للهند بقعودات في إعادة إعمار العراق، 13 مارس 2003.

24- صحيفة الرأي الأردنية، 25،5 مليون دولار منحة يابانية لإغاثة اللاجئين السوريين في الأردن، 2013/3/8.

25- حيفة الشرق الأوسط، الهند لا تسعى لإعفائها من العقوبات على إيران، العدد 12099، 13 يناير 2012.

26 - الهند تحذر من الحرب والولايات المتحدة تعدها بدور كبير بعدها، العدد 8871، في 13 مارس 2003.

27 - رئيس الوزراء الهندي: غزو العراق خطأ، العدد9734، 23 يوليو 2005.

28 - صحيفة الشعب الصينية، اليابان تبدأ تخطيطا شاملا لإعادة إعمار العراق بعد الحرب، 2003/4/8.

29 - صحيفة الشعب اليومية أونلاين الصينية ، التعاون الصيني الإيراني في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة ، 2012/1/11.

30 - صحيفة الشعب اليومية اونلاين الصينية، العلاقات الصينية بين الماضي والحاضر، 2010/3/9.

31 - نينغيشيا تهيء الظروف المؤاتية لتعزيز التعاون الصيني العربي، 2010/9/21.

32 - صحيفة المستقبل العراقية، دخول 23 شركة هندية للعمل في مشاريع البنية التحتية، 2 ابريل 2013.

33 - صحيفة النهار المصرية الالكترونية، خارطة طريق لتفعيل المنتدى العربي الهندي، 8 أغسطس 2010.

34 - صحيفة الوسط البحرينية، في لقاء أمين منتدى التعاون العربي الهندي ، العدد 1990، 17 فبراير 2008.

35 - ترشيح طلبة البحرينين لبعثات السفارة اليابانية الدراسية، العدد 2901، 16 أغسطس 2010.

36 - صحيفة الوطن العمانية، الهند ترسل من الشئون الخارجية إلى العراق، 12 ديسمبر 2003.

37 - صحيفة اليوم السابع،شركة هندية تشتري النفط من عمان والسعودية بدلاً عن إيران ، 18 مارس 2013.

38 - كريشينا: الهند مستمرة في دعم موقف العربي من قضية فلسطين ، 2 مارس/ 2012.

39 - صحيفة كيهان العربي ، وزير خارجية الهند : نرفض العقوبات الأمريكية على إيـران ، العـدد 8383 ، 17 شباط ، 2013.

40 - ظفر الإسلام خان، الهند ترفض إرسال قواتها إلى العراق بدون غطاء من الأمم المتحدة، صـحيفة الريـاض السعدية، العدد 12809، 2003/7/17.

41 - بـاعتراض ضـمني لحكومـة علاويـة الهنـد تـسمح بفـتح قنـصلية عراقيـة في بومبـاي، صـحيفة الريـاض السعودية، العدد 13170، 2004/7/12.

42 - محادثات هندية أمريكية لبحث المشاركة في العراق والتعـاون العـسكري، صـحيفة الريـاض الـسعودية، العدد 12838، 2003/8/5.

43 - عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج وخياراته الراهنة، صحيفة الرياض السعودية، في 2007/2/28.

44 - عبد الرحمن ابو منصورة، الخليج العربي بنت الهنـد العظمـى وإيـران الفوويـة، صـحفية القـوة الثالثـة الالكترونية، 2009/4/7.

45 - عبيدلي العبيدلي ، الطاقة في العلاقات الإيرانية الآسيوية الهند مثـالاً، صـحيفة الوسـط البحرينيـة، العـدد 2065، 2 مايو 2008.

46 - غازي فيصل حسين، الهند وروسـيا والـصين شراكـة لبنـاء مثلـث إسـتراتيجي آسـيوي، صـحيفة الـشمس، طرابلس، العدد 171، 2008.

47 - فاطمة عبد اللـه، السفير الياباني في البحرين: الملـك حمـد بـن عيـسى يـزور اليابـان في أبريـل، صـحيفة الوسط البحرينية ، العدد 3481، 19 مارس 2012.

48 - كمال الدين احمد، الهند تعيد اكتشاف نفسها في العـالم العـربي وتوثيـق علاقاتهـا بالـسعودية، صـحيفة الشرق الأوسط، لندن، العدد 11489، 13 مايو 2010.

49 - محمد السيد سليم، الصين تستعيد دورها العربي، صحيفة الأهرام، العدد 46184، 18 مايو 2013.

50 - محمد جابر الأنصاري، أبعد من بغداد والسماوة، اليابان قلـق التحـول إلى قـوة عظمـى، جريـدة الأيـام البحرانية، العدد 5467، 23 شباط 2004.

51 - محمد نعمان جلال، السياسة الهندية بين العرب وإسرائيل: التـاريخ والمـستقبل،صحيفة قـضايا الوسـط، البحرين، العدد 2801، 8 مايو2010.

52 - العامل العربي ودواعي التحاور الجاد مع الصين، مجلة الصين اليوم، العدد 54، 2003.

53 - مسعود ظاهر،تكنولوجيا اليابان والتطور الإنتاج العربي، صحيفة البيان الإماراتية، 12 ديسمبر 2012.

54 - مصطفى اللباد، الاقتصاد السياسي للعلاقات الـصينية الإيرانيـة ولحظـة الاختيـار الآتيـة، الحيـاة النونيـة، 2007/10/31 .

55- - موي يون تشانغ، عميد كلية اللغة العربية في جامعة الدراسات الأجنبية ببكين، مجلة الصين اليوم، عدد 5، مايو/ أيار، 1990.

56- - نجاح العصيمي، مساع يابانية لمضاعفة إعداد المنح الدراسية لطلبة السعوديين، صحيفة الشرق الأوسط، العدد10145 ، 7 سبتمبر 2006.

ثامناً: شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت):

1- الاء مريش، دعم القضية الفلسطينية جزء من السياسة الخارجية الهندية، إيليا بيت القدس الإخباري، 2012/9/11، على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وعلي الرابط:

http://aelyonews،net/permalink.76074.html

2- أيمن أمين، الشركات اليابانية تؤكد استعدادها للمسامة في عمار العراق، موقع وزارة الخارجية اليابانية علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، 2009/3/4، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلي الرابط: http://mawtani.al-sharfa.com

3- بان أورينت يفوز، وزير الخارجية العراقي الزيباري يزور اليابان 28 مايو 2012، علي شبكة المعلومات الدولية الانترنت،: http://www. Panorientnews.com

4- البوابة ، فيستر فيله يؤكد أهمية حل قضية الملف النووي الإيراني سياسياً ، في 7 تموز/ يوليو 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). http://www.albawaba.com/sites/all/themes/sky/now-10901.gif

5- بوابة الوفد الإلكترونية ، رئيس وزراء اليابان: نؤيد إقامة دولة فلسطينية، 1 مايو 2013ن على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط: http://www.alwafd.org

6- تصريح هياكي، مدير القسم الأول للشرق الأوسط في وزارة الخارجية ، على موقع وزارة الخارجية اليابانية. www.mofa.go.jp.

7- تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية، علي شبكة المعلومات الدولية الانترنت،

http://www.isianolin.nt.iol

8- جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، الجزيرة نت، 2004/10/3 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)http://www.aljazeera.net/specialpiles/pages/e5712975-oce

9- جامعة الإمارات العربية المتحدة، طلبة اليابان يشيدون بالمستوى العلمي والثقافي لجامعة الإمارات، 3 ابريل 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.uaeu.ac.ae.

10-حسين جهاد، من ينتظر من، الهند والعالم العملاق الهندي متى وكيف، www.siironline.com

11-حياتا أوساما، سياسة اليابان تجاه إيران، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2012/10/19، http://www.nippon.com/ar/currents/doo30

12-خالد سالم ، اليابان مستعدة لتقديم المزيد من المنح الدراسية لطلبة الجزائريين، موقع جزائر يس الإخباري ، 2012/11/9 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط http://www.djazairess.com/alahrar/106470

13-الرأي للإعلام، رئيس وزراء الهند، دعم القضية الفلسطينية يشكل حجر الزاوية في سياستها الخارجية، 11 سبتمبر 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلي الرابط. http://www.olraimedia.com

14- الرأي للإعلام، رئيس وزراء الهند، دعم القضية الفلسطينية يشكل حجر الزاوية في سياستها الخارجية، 11 سبتمبر 2012، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). http://www.olraimedia.com

15- رباب يحيى عبد المحسن، الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، المركز العربي للمعلومات الصيني 24/5/2010 A/C على شبكة المعلومات (الانترنت) وعلى الرابط www.arbsino.com/artic/es/10-05 -24/2482.htm

16- ربيع شاهين، منتدى لتفعيل التعاون الاقتصادي العربي الياباني، الأهرام الرقمي ، 30 نوفمبر 2009، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط http://digtal.ahram.arg.ed

17- رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، 5 مارس 2012، وعلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://www.president.ir/ar/3544

18- ساكاي كازوناري، الربيع العربي والسياسة الخارجية اليابانية ، Nippon.com، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت) http://www.nippon.com/ar/currents/d/0001

19- السفارة الصينية في القاهرة، 16مايو 2010موقع السفارة على شبكة المعلومات الدولية www.chinaembassy.org.eg

20- سفارة اليابان في الرياض، أخبار السفارة 2012 ، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)
httpi//www.ksa.emb-japan.go.jp/sa/highightlindex2012.htm

21- سفارة اليابان في بغداد سفارة اليابان ووكالة جايكا تناقشان مع حكومة العراق في بغداد الدعم الاقتصادي الياباني للعراق، 15 حزيران 2011، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت،.
http://www.raq.emb-japan.go.jp

22- شبكة الحق الالكترونية، العلاقات الهندية الإيرانية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://www.alhak.org

23- شبكة الصين، الصين تبذل جهودا دئوبة لتحقيق الأمن والازدهار والتناغم في منطقة الشرق الأوسط وشبكة المعلومات الدولية وعلي الموقع: www.arovic.china.org.cn

24- شبكة الصين، الصين تبذل جهودا دئوبة لتحقيق الأمن والازدهار والتناغم في منطقة الشرق الأوسط وشبكة المعلومات الدولية: www.arovic.china.org.cn

25- الشروق أون لايف، الهند اعترفنا بدولة فلسطين منذ إعلان الجزائر وسنتعرف بعضويتها في الأمم المتحدة، علي شبكة المعلومات الدولية الانترنت: .http://www.echoroukonline

26- الصحيفة الالكترونية أخبار الهند، الهند تستقبل قائد القوات البحرية الإماراتية، 10 يناير 2009 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.akhbarulhind.com/2009-1/10-p.htm

27- ظفر الإسلام خان، الهند واستراتيجيها للطاقة في الشرق الأوسط ، مركز الجزيرة للدراسات 2013/5/2، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، http://studies.aljazeera.net

28- العلاقات الهندية – الإسرائيلية محور لمحاربة الإرهاب الإسلامي، www.isalmonline.net.

29- عبد الجليل زيد المرهون، الخليج والدور الياباني الجديد، الجزيرة نت، 9/20 /2011 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، http://www Aljazeera.net

30- عبد الـلـه المدنى، دول الخليج والتعامل مع الصين، جريدة إيلاف الإلكترونية، لندن، العـدد 4300، 28 فبراير2013 www.wlaph.com/web/newspapers/2013/1/78463.gtm

31- عبد اللطيف الحناش، التمدد الإسرائيلي في أسيا والأمن القومي العربي، المركز الإعلامي اليمني: www.shebacss،com/ar.media-center-39033.hyml

32- عزت شحرورة، الصين والشرق الأوسط، ملامح مقاربة جديـة، مركـز الجزيـرة للدراسـات، عـلى شـبكة المعلومات الدولية (الإنترنت): www.aljazeera.net/report2012

33- عصر إيران صحيفة الكترونية، الملحق العسكري الهنـدي لـدى إيـران: التعـاون العـسكري بـين إيـران والهند يمتلك لأرضـية لتعزيـز العرقـات بيـنهما، 31 / تـير / 2011 ، وعـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنت) www.asriran.com/ar/news/30070.

34- على ديب، اليابان والعقوبـات عـلى إيـران، في 2012/1/18 ، عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة لانترنت).http://ericoword.ent/japan/20720//8/2195

35- على شبكة العراق خط احمر، العلاقـات الأمريكيـة الهنديـة عـلى وشـك الانهيـار، 2012/1/29 ، عـلى شبكة المعلومات الدولية، وعلى الرابط Iraq-or/.com

36- على موقع سراقب الالكتروني، الموقف الأمريكي من علاقة الهند وإيران، على شبكة المعلومات الدوليـة (الانترنت) وعلى الرابط http://sraqeb.com

37- عمان للأخبار، الصين تعتزم المساعدة في إعادة إعمار العراق، 20 يوليـو2011، عـلى شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنت): http://wwwomandily.com/nodw161360

38- عمـر نجيـب، إسـتراتيجية عـسكرية أمريكيـة: محاولـه احتـواء الـصين كقـوة عالميـة أولى، موقـع المحـوار الالكـترونى، بحـث منـشور عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترانـت) وعـلى الـرابط http: // www.al-moharer.not/moh292/omar-najeeb

39- لوه أي لينغ، حرارة العلاقات الهندية الإسرائيلية، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت في 2004/8/11 على الرابط: www.watonvoice.com/a

40- ماري ميتابة ، زيارة جمعية طلبة اليابان مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام 2011، اليابان نت ، 2011/8/24، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط www.alyaban.net/opinion-jop/folderlarticle-2011/0824-024541

41- المبعوث الصيني يدعو الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تنفيذ التزامات عملية السلام، علي شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، في 2005/4/6. www.robic.xinhuanetn.com.

42- محمد العاني، اجتماع عقد بين الجانبين العربي والهندي، مقر الجامعة العربية، 23 أكتوبر 2009، http://shzzy.com

43- محمد عبدالفتاح الحمراوي، السياسة الخارجية الصينية، في مدونته على الرابط: Elhomrawy.blogspot com/2008/09.6109-pot-1938.html

44- محمد نعمان جلال، العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد، الجزيرة، 2004/10/3. http://www.aljazeera.com

45- مدحت أيوب، مستقبل التحالف الهندي الإسرائيلي، الجزيرة نت، 2002/1/10، على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).www.aljazeera.net

46- مركز الدراسات الأفرو شركز أوسطية، أمن الطاقة وطرق الإمداد لإنزال المجرى الرئيسي لسياسة تلبين تجاه المنطقة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وعلى الرابط httpi//www.raya.com

47- مركز المعلومات التجارية العراقية ITIC ، العلاقات العراقية الهندية، 2007/6/9 وعلى شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وعلي الرابط.www.iraqitic.com

48- مركز أنباء الأمم المتحدة، بالأغلبية الجمعية العامة تصدر قرار منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو، 2012/11/29، علي شبكة المعلومات الدولية، الانترنت، على موقع الأمم المتحدة : www.un.org

49- مركز أنباء الأمم المتحدة، بأغلبية الجمعية العامة تصدر قرار منح فلسطين وضع دولة مراقب غير عضو، 2012/11/29، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.un.org

50- مركز إنماء الأمم المتحدة وبنك اليابان للتعاون الدولي 2007/10/26، علي شبكة المعلومات الدولية (الانترنت): www.un.org.arabic/news

51- مستشار الامن القومي الهندي، موقع msn Egypt لا يوجد منطقة تعتمد الهند على أمنها مثل غرب أسيا، 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط

http://arabic.arabia.msn.com/egypt-news/4656048

52- مسعود ظاهر ، حوار متقدم بين اليابان والعالم الإسلامي، البيان الإماراتية، 16 يناير 2013، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) /http://www.albayan.ae/opinions-

53- معهد الإمام الشهرازي الدولي للدراسات، واشنطن، شبكة المعلومات الدولية www.snronnne.org

54- المغرب والهند يعززان العلاقات، 2000/2/23. http://www.islamonline.net/Arabic

55- ملخص تنفيذي، اثر كل من الصين والهند المتزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) a/masahcapital/.com/uploads/news/news

56- موقع البينة الالكتروني، رغم تحفظات واشنطن: الهند تدرب ضباط سلاح البحرية الإيرانية، 2007/9/6، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) www.a/binah.net.

57- موقع الحوار، حجم المبادلات بين الجزائر والهند بلغ 4 مليارات دولار خلال السنوات الخيرة، 10 مارس 2013، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.elhiwarnet.com/index.php

58- موقع الفرات نيوز، النجيفي يبحث مع نائب رئيس الجمهورية الهندية العلاقات الثنائية 17 كانون أول ديسمبر، 2012 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).، www.alforatnews.com

59- موقع الفرات نيوز، النجيفي يبحث مع نائب رئيس الجمهورية الهندية العلاقات الثنائية 18 كانون أول/ ديسمبر، 2012 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).، www.alforatnews.com

60- موقع شعب مصر الالكتروني، الرئيس الهندي يؤكد أهمية أن تعمل الهند وإيران لدعم التجارة والتعاون الاقتصادي، 28 فبراير 2013، وعلى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) http://egyptianprople.com/default-newsiphp?id=33223

61- موقع مسلم الروابط الهندية الوثيقة مع العراق، 2006/1/14، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: http://www.olmoslim.net

62- موقع مفتاح الرياض، الشهر الثقافي الياباني في الرياض، 29 / مارس 2013، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، www. 9667. Com.

63- موقع نقودي، واردات الهند النفطية من إيران تنكمش بنحو 24%، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط http://www.nuqudy.com

64- موقع وزاره الخارجية اليابانية على شبكه الانترنيت www. mofa. go،jp

65- موقع Zarabic cri nline رئيس الوزراء الإسرائيلي يبدا زيارته في بكين، 2013/5/8، وعلي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) على الرابط. http://www.arbic.cvi.cn

66- نشرة في وكالة المغرب العربي، العلاقات المغربية الهندية، 2011/4/27، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.map.ma/ar

67- نقولا ناصر، الهند عل الخط الفاصل بين دعمها لفلسطين وعلاقتها الإسرائيلية، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) -moharer: net/moh259./.n-nasser 259/c.htm،

68- الهند اليوم، الهند تمتنع عن التصويت على قرار اممي بشأن سوريا ، 17/ مايو 2013، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، http://www.alhindlyom.com/policy_watch/

69- الهند اليوم، الهند وإسرائيل: تعاون وجهود مشتركة لتعزيز التعاون السياحي، 7 سبتمبر 2011، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) http://www.alhindelyom.com/business/

70- الهند وإسرائيل، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) http://www.army.montadarab

71- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العلاقات المصرية الهندية، http://www.sis.gor

72- وارع للأخبار، العراق واليابان يوقعان اتفاقية تكملة القرض الياباني لإقامة مشاريع استثمارية، 2012/5/31، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: http://ww.alrayy.com/

73- واقـــع العلاقـــات الهنديـــة الإسرائيليـــة عـــلى شـــبكة المعلومـــات الدوليـــة (الانترنـــت):
http://www.mofa.ps.2010

74- وديع عواودة، إسرائيل والهند ولغة المصالح، الجزيرة نت 2012/2/4، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) http://www.aljazrea.net

75- ورقة موقف جمهورية الصين الشعبية في الدورة الـ 67 للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة، 2012/9/20 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) httpi//www.arabsino.com/article

76- وزارة التجارة العراقية ، الوزير خير الدين حسن بابكر يلتقي الـسفير الهنـدي، 2013/2/20، شـبكة المعلومات الدولية الانترنت: http://ww.mot.gov.ig

77- وزارة التعليم العالي المصرية، أمسية مصرية كورال ياباني يغني في حب مصر، 32 نوفمبر 2012 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) www.mohe-edu.eg

78- وزارة الـــشئون الخارجيـــة، الدبلوماســـية الفرنـــسية. شـــبكة المعلومـــات الدوليـــة (الانترنـــت) www.diplomatie.fr/ar/les

79- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ومبعوث الصين الخـاص لقـضية الـشرق الأوسـط ووسـيكة يزور إسرائيل، عـلى شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنـت) وعـلى موقـع وزارة الخارجيـة الـصينية. http://www.fmpvc.gov.cn/ava/zxxx/t1037238.shtml

80- موقع صدى البلد، نتنياهو يبحث زيارة تعاون مع الهنـد، 2012/1/10 ، شـبكة المعلومـات الدوليـة (الانترنيت) http://www.el_balad.com/48677.aspx

81- الوكالة الصحفية المستقلة (إيبا) أمانة بغداد تتفق مع الهند علي تفعيـل اللجنـة المـشتركة وتقريـر العلاقات، 25 مارس 2013 على شبكة المعلومات الدولية:http://ipairag.com

82- اليابان تتعهد بالمـساعدة في التنميـة الاقتـصادية للـدول العربيـة، 2010/12/13، شـبكة المعلومـات الدولية (الانترنيت) http://japan-saito.com

83- يـوبي آي، اليابـان تطالـب أمريكـا بإسـتثنائها مـن عقوبـات إيـران، بوابـة الوفـد الالكترونيـة، في 2012/1/19، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) http://www.alwafd.org

تاسعاً: أخرى:

1- قناة Cnn العربية، الصين تبحث بالخليج عن تامين إمدادات النفط، 27/ كانون الثاني/ يناير 2012، على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط http://arabic.cnn.com/2012/mme/.

2- قناة الجزيرة انسحاب القوات اليابانية من العراق على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.
http://www.aljazeera.net

3- قناة العربية الفضائية، التوقع بإرتفاع الطلب في اليابان على النفط والغاز من دول الخليج بعد التسونامي، 23 أبريل 2011 على شبكة المعلومات الدولية على الرابط .

4- 73 مليار دولار استثمارات سعودية في الصين، 2013/5/25، على شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy.

5- الصين تنشئ أول منطقة استثمارية لها في مصر بمليار دولار، 2013/4/28

6- وكالة الأنباء البريطانية BBC، الأوربيون يتوصلون إلى حل وسط حول العراق، 2003/2/18، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط:
http://hews،bbc.co.uk//hi/arabicinews/newsid-277500012775497

7- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، رئيس الوزراء الهندي الهند ترحب بحرارة بزيارة امير دولة الكويت، 14 حزيران / يونيو 2006.

8- وكالة أنباء الإمارات، اليابان وأبو ظبي علاقة إستراتيجية لتحقيق أمن الطاقة وشراكة في مجال الطاقة المتجددة، بتاريخ 2012/10/12.

9- وكالة Arabic news، العلاقات المزدهرة بين الصين والدول العربية، 2012/11/29،

10- وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، الهند تجدد الإعلان عن موقفها الرافض لشن حرب على العراق، 2003/3/8.

11- الوكالة الإخبارية للأنباء، طالباني يؤكد أهمية توسيع العلاقات مع الهند في شتي المجالات، 2011/11/19.

12- الوكالة العربية السورية للإنباء " سانا" ، مستشار الأمن القومي الهندي موقف الهند ومجموعة البليكس ثابت ويدعم الحل السلمي في سوريا ، 8 مارس 2013.

المصادر الأجنبية Foreign Sources:

First: Books

1- Charles E. Davies (ed.), Global Interests in the Arab Gulf (Exeter: University of Exeter, 1992).

2- Hamid Ansari, India and the Persian Gulf (New Delhi: Academic Foundation, 2007).

3- Harun Riaz, Riaz (editor), India-Israel in focus, (New Jersey: Academic Foundation 2006.

4- Hashim, H .Behbehani (editor), China's Foreign policy in the Arab world: 1955-75 case studies, (New Delhi: Academic Foundation, 2010).

5- J. K. Baral Mahanty (editor), India and the Gulf Crisis in the Response of A minority Government, (British Columbia: University of British columbia, 1992).

6- Japan 2000, Tokyo Institute of Japan affairs, 2001.

7- Japan O.D.A, Ministry of Foreign Affairs, (Tokyo: 1999).

8- Joved Ahmed Khon, (editor), the Contem Porary India-Iraq Economic Relations, International Politics, (Tokyo: 1999).

9- K. krishnamurty and others, (editors), The Indian Economy, (New Delhi, 2000).

10- K. Shingh, (editor), Search for New Options, (New Delhi: In K.R Singh, Lancers Book. 1993).

11- Kunio Katakura, (editor), Japan and the Middle East toward a more positive role, (New York: Nova Science Publishers, 1995).

12- Martin Lasater, (editor), the Taiwan Issue (Boulder, Colorado: Westview Press, 1984).

13- Michael Grozier (editor), the crisis of Democracy, (New York: University press, 1975).

14- kaorl Sugihara and J. A. Allan (eds.), Middle East Lessons from the Pre-oil Period (Washington. D.C.: KLM Publishers, 2005).

15- Richard Armitog (editor), US - Japan Relations in the Middle East, (Washington D.C., 1997).

16- Ritzha Kshichor and Chun-Tu-Hsueh (eds.), the Palestinians and China's Foreign Policy, Dimensions of China's Foreign Relations (New York: Preager Publishers, 1977).

17- Shahram chubin and Ronald A.Morse (eds.), The Middle East in Alliance Politics Japan and the Middle East in Alliance Politics, (The Wilson Center, 1986.)

18- Summary of Japan's assistance to the Palestinians as of September 2001, (Tokyo: ministry of foreign affairs of Japan, 2002).

19- The annual diplomatic bluebook 1995-2001.

20- John Baylis, Steve Smith (Editor), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford: Oxford University press, 2001.

21- The Japan foundation, (Tokyo: Annual year book, 1996)

22- Timothy Dunne and Baylis and Steve (editors), realism in India-Israel partnership: convergence and constraints, (Oxford: Oxford University Press, 1999)

23- U.S. Arms control and Disarmament Agency, world military expenditures and Arms transfers 1987, (Washington: acda.1987).

24- Whter Lipamann (editors), U.S. foreign policy, sheld of Repableic, (Boston: Boston mas Little Brown 1993).

25- Yosumask Uroda (editor), Japan in a New World Order: contribyting to the arab- Israeli peace process, (New York: Unra science Publisher, 1994).

Second: Research and Scientific Periodicals

1- Alan Dowety (editor), Japan and the Middle East Signs of Change: Middle East Review of International Affairs, (Tokyo: Tokyo Institute of Japan Affairs, 2000).

2- Barzilai Amnon (editor), Israel and India sign space program Cooperation Agreement, Haaretz, November 11, 2002.

3- China Reopen its embassy in Iraq, embassy of the People's Republic of China in Australia, 12 July 2004.

4- China congratulates Iraqi People on Sovereign transfer people's dalily online, 29, June 2004.

5- China Strongly calls for immediate stop of Military Actions against Iraq people's daily online, 20 march 2003.

6- China Supports UN resolute on to Stabilize Iraq situation people's daily online, 20 march, 2003.

7- Chinese Fm issues state mint Iraq question, people's daily online, 20 march 2003.

8- Christine Fair, India and Palestinian Engagement: Prospects for Breakthrough or Breakdown? Special Report, January 2005.

9- CPPCC calls for end to military action agolnstlrag" people's daily online, 22 march, 2003.

10- Deputy Prime Minister and Minister for foreign Affair yohei kono a path for the future of Japan's foreign policy, January, 1995.

11- Efraim Inbar, the Indian-Israeli entente, the2004, Begin-sadat (besa) centeryor strategic winter.

12- Final Press conference by Prime Minister Junichiro kozumic June10, 2004.

13- Harsh V. Pant, India-Israel partnership convergence and constraints, Middle East review of International Affaris, vol.8, no.4, December 2005.

14- Hisane Masaki, Oil – hungry. Japan100ks to other Sources, Online Asia Times, 21Fab 2001, available at www. Atimes.com

15- India, Israel Economic and commercial Relations, Federation of Indian chambers and Industry, December 2004.

16- India, Israel in talk on a professional trade agreement. PTA OnIine. Edition. ofIndia's National Newspaper December 6, 2006.

17- Japan's position in the Middle East Peace process, Ministry of foreign Affairs, April 21, 1999.

18- krishnamurty, Indian Economy New Delhi, 1995-1996, tho 1997 Economic, and political wooly, p.662

19- Kenneth pollaack, "Securing the Gulf", foreign Affairs – vol082, no04.

20- Letter from Prime Minister Junichiro Koizumi to Dr. Ayad allawi Prime Minister of the Government of Iraq (June29, 2004.

21- Middle East International, 24 December, 1999.

22- Mohamed el–Sayed Selim, Major Powers and Middle East earn conflicts, Asian monographs

23- Mohamed malik, India's response to the Gulf Crisis: Implications for Indian Foreign Policy, Asians Survey 1991).

24- On the U.S.-Israel Summit Meeting April23, 2004.

25- Pirouz Mojtahed, (the Persian Gulf in Return for History) political andEconomic Perspectives 105-106.

26- Ruth Shuster, japan Rising sun over Israel lingk,vol.no.51 coetober1996)

27- Statement by Dr. Yorkio Kawaguchi Minister of Foreign Affairs on the adoption of United Nations Security Council Resolution June9.2004.

28- The Indian News, India Backs IAFA vote against Iran, bat opposes Sanctions, November 28, 2009.

29- The Republic of India and the Islamic Republic of Iran The New Delhi Declaration, January 25, 2003, Islam Abad Policy Research Institute.

30- Visit to Japan of Shimon Peres, Special Envoy and Former Prime Minister of Isreal, and Yasser Arafat, Chairman of the Palestinian Authority, August 21, 2000.

31- Asia News, Musharraf urges Kashmir rethink, 26 October 2004.

Other:

1- Atefeh Maziyar, Atefeh Maziyars' Article on Persian Gulf Morning Daily Tehran, 26/6/2000.

2- B.B.C., Musharraf pushes Kashmir Proposal, 5 December Shashi Tharoor, Gulf has a speciai focus in India's foreign Policy, India News, Enbassy of India, Damascus, march 2010 .s 2006.

3- Nuciear program of Iran.http//:wwww:en.wikipedia.org/wiki

4- On the US-Israel summit meeting April 23, 2004.

قائمة المحتويات







الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com



9789957590192